

وقال ابن عَبَّاسٍ « إِنَّ عَلِيًّا أَغْلَظَ الْكَلَامَ لِلْعَبَّاسِ حِينَ أُسْرِ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : لئن كُنْتُمْ سَبَقْتُمُونَا بِالْإِسْلَامِ ، وَالْهَجْرَةِ ، وَالْجِهَادِ ، لَقَدْ كُنَّا نَعْمُرُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَنَسْقِي الْحَاجَّ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ . وَأَخْبَرَ أَنَّ عِمَارَتَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَقِيَامَهُمْ عَلَى السَّقَايَةِ ، لَا يَنْفَعُهُمْ مَعَ الشَّرْكِ بِاللَّهِ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ ، وَالْجِهَادَ مَعَ نَبِيِّهِ خَيْرٌ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ . »

وقال الحسنُ والشَّعْبِيُّ ومحمدُ بنُ كَعْبِ القُرْطُبِيُّ « نَزَلَتْ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَالْعَبَّاسِ ، وَطَلْحَةَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، افْتَخَرُوا ، فَقَالَ طَلْحَةُ : أَنَا صَاحِبُ الْبَيْتِ ، بِيَدِي مِفْتَاحُهُ ، وَلَوْ أَرَدْتُ بَيْتُ فِيهِ ، وَقَالَ الْعَبَّاسُ : أَنَا صَاحِبُ السَّقَايَةِ ، وَالْقَائِمِ عَلَيْهَا ، وَقَالَ عَلِيٌّ : لَا أَدْرِي مَا تَقُولُونَ ، لَقَدْ صَلَيْتُ إِلَى الْقِبْلَةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ النَّبِيِّ ، وَأَنَا صَاحِبُ الْجِهَادِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ . »

وقيل : إِنَّ عَلِيًّا قَالَ لِلْعَبَّاسِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ : يَا عَمَّ أَلا تَهَاجِرُونَ ، أَلا تَحْلُقُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : أَلَسْتُ فِي أَفْضَلِ مِنَ الْهَجْرَةِ ؟ أَسْقِي الْحَاجَّ ، وَأَعْمُرُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ؟ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : مَا أَرَانِي إِلَّا تَارِكُ سَقَايَتِنَا ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَقِيمُوا عَلَى سَقَايَتِكُمْ فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا حَيْرًا . »

وقيل : إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْيَهُودِ : نَحْنُ سَقَاةُ الْحَجِيجِ ، وَعِمَارُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَنَحْنُ أَفْضَلُ أَمْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ ؟ فَقَالَتِ الْيَهُودُ لَهُمْ : أَنْتُمْ أَفْضَلُ .

قال ابن الخطيب : « هذه المفاضلة تحتملُ أن تكون جرت بين المسلمين ، ويحتمل أن تكون جرت بين المسلمين والكفار ، أمَّا كونها جرت بين المسلمين ، فلقوله تعالى بعد ذلك { أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ } ، وهذا يقتضي أن يكون للمرجوح درجة أيضاً عند الله ، وذلك لا يليق إلا بالمؤمنين ، وأمَّا احتمال كونها جرت بين المؤمنين والكفار ، فلقوله تعالى { كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ } وهذا يدل على أنَّ هذه المفاضلة وقعت بين من لم يؤمن بالله وبين من آمن بالله . »

وهذا هو الأقرب ؛ لأن المفسرين نقلوا في تفسير قوله تعالى : { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ } [التوبة : 18] أَنَّ الْعَبَّاسَ احْتَجَّ عَلَى فَضَائِلِ نَفْسِهِ ، بِأَنَّهُ عَمَّرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَسَقَى الْحَاجَّ ، فَأَجَابَ اللَّهُ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ : مَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى : أَنَّ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَوْجِبُ الْفَضِيلَةَ إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً عَنِ الْمُؤْمِنِ ، وَأَمَّا إِذَا صَدْرَتْ عَنِ الْكَافِرِ ، فَلَا فَائِدَةَ فِيهَا الْبَتَّةَ .

والثاني : هذه الآية ، وهو أن يقال : يَسْلَمُنَا أَنَّ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَسَقَى الْحَاجَّ ، يَوْجِبُ نَوْعًا مِنَ الْفَضِيلَةِ ، إِلَّا أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ كَمُقَابِلَةِ الشَّيْءِ الشَّرِيفِ الرَّفِيعِ جَدًّا بِالشَّيْءِ الْحَقِيرِ التَّافِهِ جَدًّا ، وَإِنَّهُ بَاطِلٌ ، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ حَصَلَ النِّظْمُ الصَّحِيحُ لِهَذِهِ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا .

(8/245)

فصل

روى عكرمة عن ابن عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ يَا فَضْلُ اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَاتِّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا ، فَقَالَ : اسْقِنِي . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ ، قَالَ : اسْقِنِي ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْتَقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا ، فَقَالَ : اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا

أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل على هذا ، يعني : عاتقه وأشار إلى عاتقه .
وعن بكر بن عبد الله المزني : قال : كنتُ جالساً مع ابن عباسٍ عند الكعبة
فأتاه أعرابيٌّ فقال : ما لي أرى بني عمكم يسقون العسل واللبن وأنتم
تسقون النبيذ؟ أمِنُ حاجةٍ بكم؟ أمِنُ بُخلٍ؟ فقال ابنُ عباسٍ : الحمدُ لله ما يتأ
من حاجةٍ ولا بخلٍ ، إنّما قدم النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته ، وخلفه
أسامة ، فاستسقى ، فأثناه بإناء من نبيذ فشرب ، وسقى فضله أسامة ، فقال
: أحسنتم وأجملتم ، كذا فاضتَعُوا ، فلا نريد تغيير ما أمر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الحسنُ : « كانت السّقاية بنبيذ الزبيب » .
وعن عمر أنه وجد نبيذ السّقاية من الزبيب شديداً ، فكسر منه بالماء ثلاثاً ،
وقال : إذا اشتد عليكم فاكسروا منه بالماء . وأمّا عمارة المسجد الحرامِ فهي
تجهيزه وتحسين صورة جدرانه .

قوله { لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ } في الجملة وجهان :
أظهرهما : أنّها مستأنفةٌ ، أخبر تعالى بعدم تساوي الفريقين .
والثاني : أن يكون حالاً من المفعولين للجعل ، والتقدير : سَوَّيْتُم بينهم في
حال تفاوتهم ، ولمّا نفى المساواة بينهما ، وذلك لا يفيد من هُوَ الرَّاجِحُ؛ فبَيَّه
على الرَّاجِحِ بقوله { وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } أي : إنّ الكافرين ظلّموا
أنفسهم ، لأنهم تركوا الإيمان ، ورضوا بالكفر فكانوا ظالمين ، لأنّ الظلمَ عبارةٌ
عن وضع الشيء في غير موضعه ، وأيضاً ظلّموا المسجد الحرام ، فإنّه تعالى
جعله موضعاً لعبادة الله تعالى ، فجعلوه موضعاً لعبادة الأوثان .

قوله تعالى : {
1649; لَذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ } الآية .
لَمَّا ذكر ترجيح الإيمان ، والجهد على السّقاية وعمارة المسجد الحرامِ على
طريق الرمز؛ أتبعه بذكر هذا التّرجيح بالتّصريح ، أي : مَنْ كان موصوفاً بهذه
الصّفات الأربعة كان أعظم درجة عند الله ممّن اتّصف بالسّقاية والعمارة ،
والسّبب فيه؛ لأن الإنسان ليس له إلاّ الروح ، والبدن ، والمال ، فأما الرّوح
فإنه لمّا زال عنه الكفر ، وحصل فيه الإيمان ، فقد وصل إلى مراتب السّعادات
وأما البدن والمال ، فبالهجرة والجهد صاراً معرّضين للهلاك ، ولا يشك أن
النفس والمال محبوب الإنسان ، والإنسان لا يعرض عن محبوبه إلاّ عند الفوز
بمحبوب أكمل من الأوّل ، فلولا أنّ طلب الرضوان أنّهم عندهم من النفس
والمال؛ وإلاّ لما رجّحوا جانب الآخرة على النفس والمال طلباً لمرضاة الله
تعالى ، وأي مناسبة بين هذه الدرجة وبين الإقدام على السّقاية والعمارة
بمجرد الاقتداء بالأبَاء ، وطلب الرياسة والسّمعة؟
قوله : { أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ } لم يُقَلْ : أعظم درجة من المشتغلين
بالسّقاية والعمارة؛ لأنّه لو ذكرهم ، أوهم أن تلك الفضيلة بالنسبة إليهم ، فلمّا
ترك ذكر المرجوح ، دلّ ذلك على أنّهم أفضل من كل من سواهم على الإطلاق .

(8/246)

فإن قيل : لمّا أخبرتم بأنّ هذه الصفات كانت بين المسلمين والكافرين ،
فكيف قال في وصفهم : « أَعْظَمُ دَرَجَةً » ؟ .
فالجوابُ من وجوه :

الأول : أن هذا ورد على ما قَدَّرُوا لأنفسهم من الدَّرَجَة والفضيلة عند الله ، ونظيره قوله تعالى : { ءَأَلَلُّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ } [النمل : 59] ، وقوله { أَدَلِّكَ خَيْرٌ نَزْلًا أَمْ بَشْرُهُ الرَّقُومِ } [الصافات : 63] .

الثاني : أن المراد : أولئك أعظم درجة من كل من لم يكن موصوفاً بهذه الصفات ، تنبيهاً على أنهم لما كانوا أفضل من المؤمنين الذين ما كانوا موصوفين بهذه الصفات فبان لا يقاسوا إلى الكفار أولى .

الثالث : أن المراد ، أن المؤمن المُهاجِرَ المُجاهدَ أفضل ممَّن على السقاية والعمارة ، والمراد منه : ترجيح تلك الأعمال على هذه الأعمال ، ولا شك أن السقاية والعمارة من أعمال الخير ، وإنما بطل ثوابها في حق الكفار ؛ لأن الكفر منع من ظهور ذلك الأثر ، ثم بين تعالى أنهم : « هُمُ الْفَائِزُونَ » وهذا للحصر ، والمعنى : أنهم هم الفائزون بالدرجة العلية المشار إليها بقوله : « عِنْدَ اللَّهِ » وليس المراد منه العندية بحسب الجهة والمكان .

وقد تقدّم اختلاف القراء في : « يُبَشِّرُهُمْ » وتوجيه ذلك في « آل عمران » وكذلك في الخلاف في { وَرِضْوَانٌ } [آل عمران : 15] .

وقرأ الأعمش « رِضْوَانٌ » بضمِّ الراء والصَّادِ ، وردّها أبو حاتم ، وقال : « لا يجوز » . وهذا غير لازم للأعمش فإنه رواها ، وقد وُجِدَ ذلك في لسان العرب ، قالوا : « السُّلْطَانُ » بضم السين واللام .

قوله { لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ } يجوز أن تكون هذه الجملة صفة ل « جَنَّاتٍ » وأن تكون صفة ل « رَحْمَةً » ؛ لأنهم جَوَّزُوا في هذه الهاء أن تعود للرحمة ، وأن تعود للجنات ، وجَوَّزَ مكي أن تعود على البشرية المفهومة من قوله : « يُبَشِّرُهُمْ » ، كأنه قيل : لهم في تلك البشرية . وعلى هذا فتكون الجملة صفة لذلك المصدر المقدر إن قدرته نكرةً ، وحالاً إن قدرته معرفةً . ويجوز أن يكون « نعيمٌ » فاعلاً بالجارِّ قبله ، وهو أولى ، لأنه يصير من قبيل الوصف بالمفرد ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره الجار قبله ، وقد تقدّم تحقيق ذلك مراراً [الأفعال : 72] . قوله : « خَالِدِينَ » حالٌ من الضمير في « لهم » .

واستدل أهل السنة بهذه الآية على أن الخلود يدل على طول المكث ، ولا يدل على التأييد ، قالوا : لأنه لو كان الخلود يفيد التأييد ، لكان ذكر التأييد بعد ذكر الخلود تكراراً ، وإنه لا يجوز

(8/247)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِن اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (23) قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَهْوَالُ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَحْسَبُونَ كِسَادَهَا وَمَسَاكِينٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (24)

قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ } الآية . والمقصود من هذه الآية : أن تكون جواباً عن شبهة أخرى ، ذكروها في أن البراءة من الكافر غير ممكنة ، فإن المسلم قد يكون أبوه كافراً أو ابنه والكافر قد يكون أبوه أو أخوه مسلماً والمقاطعة بين الرجل وأبيه وابنه وأخيه كالمعتذر ، فأزال الله تعالى هذه الشبهة بهذه الآية . ونقل المفسرون عن ابن عباسٍ «

أَنَّ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِالهِجْرَةِ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، فَمَنْ لَمْ يَهَاجِرْ لَمْ يَقْبَلِ
اللَّهُ إِيمَانَهُ ، حَتَّى يَجَانِبَ الْآبَاءَ وَالْأَقْرِبَاءَ إِنْ كَانُوا كُفَرَاءً » .
قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ « وَهَذَا مُشْكَلٌ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ إِثْمًا نَزَلَتْ بَعْدَ
فَتْحِ مَكَّةَ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ؟ وَإِنَّمَا الْأَقْرَبُ أَنَّ تَعَالَى
أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالتَّبَرُّيِّ عَنِ الْمُشْرِكِينَ بِسَبَبِ الْكُفْرِ ، لِقَوْلِهِ : { إِنْ اسْتَحَبُّوا
الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ } أَي : اخْتَارُوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَالاسْتِحْبَابُ : طَلَبُ
الْمَحَبَّةِ ، يُقَالُ اسْتَحَبَّ لَهُ ، بِمَعْنَى : أَحْبَبَهُ ، كَأَنَّهُ طَلَبَ مَحَبَّتَهُ » .
وَلَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنِ مَخَالَطَتِهِمْ ، وَكَانَ النَّهْيُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَنْزِيهِ وَأَنْ
يَكُونَ نَهْيٌ تَحْرِيمٌ ، ذَكَرَ مَا يَزِيلُ الشُّبُهَةَ فَقَالَ : { وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مَنَّكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ } . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « يَرِيدُ : مُشْرِكًا مِثْلَهُمْ ، لِأَنَّهُ رَضِيَ بِكُفْرِهِمْ ،
وَالرَّضَى بِالْكُفْرِ كُفْرٌ ، كَمَا أُضِضَ الرِّضَا بِالْفُسُقِ فَسُقٌ » .
قَالَ الْقَاضِي : « هَذَا النَّهْيُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَتَبَرَّأَ الْمَرْءُ مِنْ أَبِيهِ فِي الدُّنْيَا ، كَمَا لَا
يَمْنَعُ مِنْ قِضَاءِ دِينِ الْكَافِرِينَ وَمِنْ اسْتِعْمَلِهِ فِي الْأَعْمَالِ » .
قَوْلُهُ : { قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ } « آبَاؤُكُمْ » وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ اسْمُ «
كَانَ » ، وَ « أَحَبَّ » خَبَرُهَا ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَكَانَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوْسُفٍ يَقْرَأُهَا
بِالرَّفْعِ ، وَلَحْنَهُ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ فَنَفَاهُ .
قَالَ أَبُو حَيَّانٍ « إِثْمًا لِحْنِهِ بِاعْتِبَارِ مِخَالَفَةِ الْقِرَاءَةِ الثَّقَلَةَ ، وَإِلَّا فَهِيَ جَائِزَةٌ فِي
الْعَرَبِيَّةِ ، يُضْمَرُ فِي « كَانَ » اسْمًا ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَيُرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى
الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْجُمْلَةُ خَبْرًا عَنِ « كَانَ » .
قَالَ شَهَابُ الدِّينِ . فَيَكُونُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : [الطَّوِيلُ]
2772- إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ سَامِتٌ ... وَأَخْرَجْتُ مِّنْ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ
وَهَذَا فِي أَحَدِ تَأْوِيلِي الْبَيْتِ .
وَالْآخِرُ : أَنَّ « صِنْفَانِ » خَبْرٌ مَنْصُوبٌ ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ ، وَمِنْ
وَأَفْقَهُمْ .
وَالْحِكَايَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ مِنْ تَلْحِينِ يَحْيَى لِلْحَجَّاجِ هِيَ : أَنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ
يَدْعَى فَصَاحَةً عَظِيمَةً ، فَقَالَ يَوْمًا لِيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَكَانَ يَعِظُّهُ : هَلْ تَجِدُنِي
الْحَنُّ ؟ فَقَالَ : الْأَمِيرُ أَجَلٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا أَخْبَرْتَنِي ،
وَكَانُوا يُعْظَمُونَ عِزَائِمَ الْأَمْرَاءِ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ : فِي أَيِّ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ : فِي
الْقُرْآنِ ، فَقَالَ : وَبَلْكَ !! ذَلِكَ أَقْبَحُ بِي ، فِي أَيِّ آيَةٍ ؟ قَالَ : سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ : { قُلْ
إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ } إِلَى أَنْ انْتَهَيْتَ إِلَى « أَحَبَّ » فَرَفَعْتَهَا ، فَقَالَ : إِذَنْ لَا
تَسْمَعُنِي الْحَنُّ بَعْدَهَا ، فَنَفَاهُ إِلَى « خِرَاسَانَ » فَمَكَثَ بِهَا مَدَّةً ، وَكَانَ بِهَا حِينَئِذٍ
يَزِيدُ بْنُ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ ، فَجَاءَهُمْ جَيْشٌ ، فَكَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ كِتَابًا ، وَفِيهِ
: « وَقَدْ جَاءَنَا الْعَدُوُّ فَتَرَكَنَاهُمْ بِالْحَضِيضِ ، وَصَعَدْنَا عُرْعُرَةَ الْجَبَلِ » ، فَقَالَ
الْحَجَّاجُ : مَا لِبَنِ الْمُهَلَّبِ وَهَذَا الْكَلَامُ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ يَحْيَى هُنَاكَ ، فَقَالَ : إِذَنْ
ذَلِكَ .

(8/248)

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ « عَشِيرَتُكُمْ » بِالْإِفْرَادِ ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ « عَشِيرَاتِكُمْ »
جَمَعَ سَلَامٌ . [وَوَجْهَ الْجَمْعِ أَنَّ لِكُلِّ مَنْ الْمَخَاطَبِينَ عَشِيرَةً ، فَحَسَنَ الْجَمْعُ ،
وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ « عَشِيرَةً » لَا تَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَإِنَّمَا تَكْسِيرًا عَلَى «
عَشَائِرَ » ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ

وأبي رجاء .
 وقرأ الحسن « عَشَائِرُكُمْ » قيل : وهي أكثر من « عشيرتكم » [.
 و « العَشِيرَةُ » : هي : الأهلُ الأَدْنُون . وقيل : هم أهلُ الرَّجُلِ الذين يتكثَّر بهم ،
 أي : يصيرون له بمنزلةِ العددِ الكامل ، وذلك أنَّ العَشِيرَةَ هي العددُ الكاملُ ،
 فصارت العَشِيرَةُ اسماً لأقارب الرَّجُلِ الذين يتكثَّر بهم ، سواءً بلغوا العَشْرَةَ أم
 فوقها .
 وقيل : هي الجماعةُ المجتمعةُ بنسبٍ ، أو وداد ، لعقد العَشْرَةَ .
 فصل

هذه الآية هي تقريرُ الجواب المذكور في الآية الأولى ، وذلك لأنَّ جماعة
 المؤمنين ، قالوا : يا رسولَ الله كيف يمكن البراءة منهم بالكليَّة؟ وهذه الآية
 توجب انقطاعنا عن آبائنا وإخواننا وعشيرتنا ، وإن نحن فعلنا ذلك ، ذهب
 تجارتنا ، وهلكت أموالنا ، وخربت ديارنا ، فأنزل الله تعالى : { قُلْ إِنْ كَانَ
 آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ
 تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا } أي : تَسْتَوِطُونَهَا راضين بسكنائها { أَحَبَّ
 إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا } فانتظروا { حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ
 بِأَمْرِهِ } . قال عطاءٌ : « بقضائه » .
 وقال مجاهدٌ ومقاتلٌ : « بفتح مكة » .
 وهذا أمرٌ تهديد ، فبينَ تعالى أنَّه يجب تحمل جميع هذه المضارِّ في الدُّنيا ،
 ليقى الدِّينَ سليماً . ثم قال { وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ } أي :
 الخارجين عن الطاعة ، وهذه الآية تدلُّ على أنَّه إذا وقع التَّعَارُضُ بين مصلحةٍ
 واحدة من مصالح الدِّين ، وبين مهمات الدُّنيا؛ وجب ترجيح الدِّين على الدنيا .

(8/249)

لَقَدْ تَصَرَّكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ
 عَنْكُمْ سَبْيًا وَصَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ (25) ثُمَّ أَنْزَلَ
 اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ
 كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (26) ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ
 وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ (27)

قوله تعالى : { لَقَدْ تَصَرَّكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ } الآية .
 لما ذكر في الآية المتقدمة أنه يجب الإعراض عن مخالطة الآباء والأبناء ،
 والإخوان ، والعشيرة ، وعن الأموال ، والتجارات ، والمساکين ، رعاية لمصالح
 الدِّين ، وعلم أنَّ ذلك يشقُّ على النفوس ، ذكر ما يدلُّ على أنَّ من ترك الدُّنيا
 لأجل الدِّين ، فإنَّه تعالى يوصله مطلوبه .
 وضرب لهذا مثلاً ، وذلك أنَّ عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقعة
 حنين ، كانوا في غاية الكثرة والقوَّة ، فلما أعجبوا بكثرتهم ، صاروا منهزمين ،
 فلما تَصَرَّعُوا في حال الانهزام إلى الله تعالى قوَّاهم حتى هزموا عسكر الكفار
 ، وذلك يدلُّ على أنَّ الإنسان متى اعتمد على الدُّنيا ، فاته الدِّين والدنيا ، ومتى
 أطاع الله ، ورجَّح الدِّين على الدنيا ، آتاه الله الدِّين والدُّنيا على أحسن الوجوه
 فكان هذا تسليمة لأولئك المأمورين بمقاطعة الآباء والأبناء ، لأجل مصلحة الدِّين
 ، وعداً لهم بأنهم إن فعلوا ذلك أوصلهم الله تعالى إلى أقاربهم وأموالهم

ومساكنهم على أحسن الوجوه .
قال الواحديُّ : « النَّصْرُ : المعونةُ على العدوِّ خاصةً » « المواطن » : جمعٌ « مَوْطِنٌ » بكسر العين ، وكذا اسم مصدره ، وزمانه ، لاعتلال فائه كـ « المَوْعِد » ، قال : [الطويل]
2773- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَّتْ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُتَّةِ النَّبِيِّ مُنْهَوِي
و « حُنَيْنٌ » : اسمٌ وادٍ بين مكة والطائف ، فلذلك صرفه ، وبعضهم جعله اسماً للبقعة ، فمنعه في قوله : [الكامل]
2774- نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ ... بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ
وهذا كما قال الآخرُ في « حراء » : اسم الجبل المعروف ، اعتباراً بتأنيث البقعة في قوله : [الوافر]
2775- أَلَسْنَا أَكْثَرَ الثَّقَلَيْنِ رَجُلًا ... وَأَعْظَمَهُمْ بِيَطْنِ حِرَاءٍ تَارَا

فصل

المرادُ بالمواطنِ الكثيرة : غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقال : إنها ثمانون موطناً ، فأعلمهم أنه تعالى هو الذي تولى نصر المؤمنين ، ومن نصره الله فلا غالب له ، ثم قال « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ » أي : واذكر يوم حُنَيْنٍ من جملة تلك المواطن حال ما أعجبتكم كثرتكم ، و « حنين » واد بين مكة والطائف . وقيل : إلي جنب ذي المجاز . قال الرواةُ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَةَ ، وَقَدِ بَقِيََتْ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، خَرَجَ مُتَوَجِّهًا إِلَى حُنَيْنٍ ، لِقِتَالِ هَوَازِنَ وَثَقِيفٍ ، فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ، عَشْرَةَ أَلْفٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَالْفَنَانِ مِنَ الطَّلَقَاءِ .

وقال عطاءٌ : عن ابن عباس « كانوا ستة عشر ألفاً » .
وقال الكلبيُّ « كانوا عشرة آلاف » . وكان هوازن وثقيف أربعة آلاف ، وعلى هوازن : مالك بن عوف النضري ، وعلى ثقيف : كنانة بن عبد ياليل الثقفي ، فلما التقى الجمعان ، قال رجلٌ من الأنصار يقال له : سملة بن سلامة بن وقش : لن نغلب اليوم عن لقيّة ، وهو المراد من قوله : { إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ } ، فساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامه ، ووكلوا إلى كلمة الرجل ، وفي رواية : لم يرض الله قوله ، ووكلوا إلى أنفسهم ، فاقتتلوا قتالاً شديداً ؛ فانهزم المشركون وتخلوا عن الذراري ، ثم نادوا يا حماة السواد اذكروا الفضائح ، فتراجعوا ، وانكشف المسلمون .

(8/250)

قال قتادةٌ : وذكر لنا أنَّ الطَّلَقَاءَ انجفلوا يومئذ بالنَّاسِ .
قوله : « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ » فيه أوجهٌ :
أحدهما : أنَّه عطفٌ على محلِّ قوله : « فِي مَوَاطِنَ » عطف ظرف الزمان من غير واسطة « في » على ظرف المكان المجرور بها ، ولا غرو في نسقِ ظرف زمان على مكان ، أو العكس ، تقول : سرت أمامك ويوم الجمعة ، إلا أنَّ الأحسن أن يُترك العاطفُ في مثله .
الثاني : زعم ابنُ عطية : أنَّه يجوز أن يُعطف على لفظ « مَوَاطِنَ » بقتدير : « وفي يومٍ » ، فحذف حرف الخفض ، وهذا لا حاجة إليه .
الثالث : قال الزمخشريُّ : « فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ » على « مَوَاطِنَ » ؟ » .

قلت : معناه : وموطن يوم حنين ، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين .
الرابع : أن يُراد ب « المواطن » : الأوقات ، فحينئذٍ إنما عطف زمانٌ على زمان .

قال الزمخشري - بعدما تقدّم عنه - : « ويجوزُ أن يُراد ب « المواطن » : الوقت ، ك : مقتل الحسين ، عليّ أنّ الواجب أن يكون : « يَوْمَ حُنَيْنٍ » منصوباً بفعل مضمر ، لا بهذا الظاهر ، ومُوجِبُ ذلك أنّ قوله : « إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ » بدلٌ من « يَوْمَ حُنَيْنٍ » ، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر ، لم يصح ؛ لأنّ كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن ، ولم يكونوا كثيرين في جميعها ، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به . »

قال شهابُ الدّين : « لا أدري ما حمّله على تقدير أحد المضافين ، وعلى تأويل « المواطن » بالوقت ، ليصحّ عطفُ زمانٍ على زمان ، أو مكانٍ على مكان ، إذ يصحّ عطفُ أحد الطرفين على الآخر؟ وأمّا قوله : « على أنّ الواجب أن يكون » إلى آخره ؛ كلامٌ حسنٌ ، وتقديره أنّ الفعل مُقيدٌ بظرف المكان ، فإذا جعلنا « إِذْ » بدلاً من « يَوْمَ » كان معمولاً له ؛ لأنّ البدل يحلُّ محلَّ المُبدل منه ؛ فيلزم منه أنه نصرهم إذ أعجبهم كثرتهم في مواطن كثيرة ، والفرص أنّهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة ، إلاّ أنّه قد ينقدح ، فإنّه - تعالى - لم يقل في جميع المواطن ، حتّى يلزم ما قاله .
ويمكن أن يكون أراد بالكثرة : الجمع ، كما يُراد بالقلة العدم .
قوله : « يَمَّا رَحَبْتُ » « ما » مصدرية ، أي : رَحَبْتُها وسعتها .

(8/251)

وقرأ زيد بن علي في الموضعين « رَحَبْتُ » بسكون العين ، وهي لغة تميم ، يسكنون عين « قَعْلُ » فيقولون : في « شَرَفُ » « شَرَفُ » . و « الرَّحْبُ » بالضمّ : السَّعة ، وبالفتح : الشيء الواسع ، يقال : رَحِبَ المكان يَرْحُبُ رَحْباً وَرَحَابَةً ، وهو قاصر . فأما تعدّيه في قولهم : رَحَبْتُكم الدار « فعلى التضمين ، لأنه بمعنى « وسعتكم » .

فصل

قوله : { قَلِمٌ تُعْنِ عَنكُمْ شَيْئاً } الإغناء : إعطاء ما يدفع الحاجة ، أي : فلم يُعطيكم شيئاً يدفع حاجتكم . والمعنى : أنه تعالى أعلمهم أنّهم لا يغلبون بكثرتهم ، وإنما يغلبون بنصر الله ، فلما أعجبوا بكثرتهم ، صاروا منهزمين ، ثم قال : { وَصَاقَتْ عَلَيَّكُمْ الْأَرْضُ يَمَّا رَحَبْتُ } أي : مع رحبها ، و « ما » ههنا مع الفعل بمنزلة المصدر ، والمعنى : إنكم لشدة ما لحقكم من الخوف صاقت عليكم الأرض ، فلم تجدوا فيها موضعاً يصلح لفراركم من عدوكم .
قال البراء بن عازب : كانت « هوازن » رماة ، فلما حملنا انكشفاً وأكبنا على الغنائم ، فاستقبلونا بالسهام ، وانكشف المسلمون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق معه إلا العباس وأبو سفيان بن الحارث . قال [البراء] : والذي لا إله إلا هو ما ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ، قال : رأيت وأبو سفيان أخذ بالركاب ، والعباس أخذ بلجام دابته البيضاء وهو يقول : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابنُ عبْدِ المُطَلِّبِ » وطفق يركضُ بغلته نحو الكفار ، ثم قال للعباس : نادِ المهاجرين والأنصار - وكان العباس رجلاً صَيِّباً - فجعل يُناديك يا عباد الله ، يا أصحاب الشجرة ، يا أصحاب سورة البقرة ، فجاء المسلمون حين

سمعوا صوته عنقاً واحداً ، وأخذ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيده كفاً من الحصى ، فرماهم بها ، وقال : « شَهِتِ الْوُجُوهُ » فما زال أمرهم مديراً ، وحدهم قليلاً حتى هزمهم الله ، ولم يبق منهم أحد يومئذ إلا وقد امتلات عيناه من ذلك التراب ، فذلك قوله : { ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ } .

والمراد بالسكينة : ما يسكن إليه القلبُ ، ويوجب الأمانة ، ووجه الاستعارة فيه : أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَافَ فَرَّ وَفُؤَادَهُ مَتَحْرِكٌ ، وَإِذَا أَمِنَ ؛ سَكَنَ وَثَبَتْ ؛ فَلَمَّا كَانَ الْأَمْنُ مُوجِبًا لِلْيُسُكُونِ جَعَلَ لِفِظِ السَّكِينَةِ كِنَايَةً عَنِ الْأَمْنِ . ثم قال تعالى : { وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا } والمراد : أَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ ، وليس في هذه الآية ما يدلُّ على عِدَّةِ الْمَلَائِكَةِ ، كما هو في قصة بدر ، فقال سعيد بن جبير : « أَيَّدَ اللَّهُ نَبِيَهُ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ » ولعله إنما قاسه على يوم بدر . وقال سعيد بن المسيب : حَدَّثَنِي رَجُلٌ كَانَ فِي الْمَشْرِكِينَ يَوْمَ حُنَيْنٍ قَالَ : لَمَّا كَشَفْنَا الْمُسْلِمِينَ جَعَلْنَا نَسُوقَهُمْ ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى صَاحِبِ الْبَغْلَةِ الشَّهْبَاءِ ، تَلَقَانَا رِجَالٌ بِيضُ الْوُجُوهِ ، فَقَالُوا : شَهِتِ الْوُجُوهُ ارْجِعُوا فَرَجَعْنَا فَرَكِبُوا أَكْتَانَنَا ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَنْ الْمَلَائِكَةَ هَلْ قَاتَلُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ ؟ فَالَّذِي رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَاتَلُوا ، وَقَالَ آخَرُونَ : إِنْ الْمَلَائِكَةَ مَا قَاتَلُوا إِلَّا يَوْمَ بَدْرٍ ، وَفَائِدَةُ نَزُولِهِمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ : هُوَ إِبْقَاءُ الْخَوَاطِرِ الْحَسَنَةِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ .

(8/252)

ثم قال تعالى : { وَعَدَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا } والمرادُ من هذا التَّعْذِيبِ : قَتْلَهُمْ وَأَسْرَهُمْ ، وَأَخِذَ أَمْوَالَهُمْ وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ . وهذه الآية تدلُّ على أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ خَلَقَ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ هَذَا التَّعْذِيبِ لَيْسَ إِلَّا الْأَخْذَ وَالْأَسِيرَ ، وَقَدْ نَسَبَ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ إِلَى نَفْسِهِ . قوله : { وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ } تَمَسَّكَ الْحَنْفِيَّةُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِلْدِ مَعَ التَّعْزِيرِ بِقَوْلِهِ { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي } [النور : 2] قَالُوا : الْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْجِلْدِ جِزَاءً ، وَالْجِزَاءُ اسْمٌ لِلْكَافِي ، وَكَوْنِ الْجِلْدِ كَافِيًا يَمْنَعُ كَوْنَ غَيْرِهِ مَشْرُوعًا مَعَهُ ، وَأَجِيبُوا بِأَنَّ الْجِزَاءَ لَيْسَ اسْمًا لِلْكَافِي ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى سَمَّى هَذَا التَّعْذِيبَ جِزَاءً مَعَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعُقُوبَةَ الدَّائِمَةَ فِي الْقِيَامَةِ مُدَّخِرَةٌ لَهُمْ ، فَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْجِزَاءَ لَيْسَ اسْمًا لِمَا يَقَعُ بِهِ الْكُفَايَةُ . قوله { ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ } أَي : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ كُلِّ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْخِذْلَانِ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ، بَأَنْ يَزِيلَ عَنْ قُلُوبِهِمُ الْكُفْرَ ، وَيَخْلُقُ فِيهِ الْإِسْلَامَ ، وَقَالَ الْقَاضِي : مَعْنَاهُ : أَنَّهُ بَعْدَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ مَا جَرَى ، إِذَا أَسْلَمُوا وَتَابُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُمْ « وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ » ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ التَّوْبَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ لَهُمْ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ { فَتَابَ عَلَيْهِ } [البقرة : 37] ثُمَّ قَالَ : { وَاللَّهُ عَفُورٌ } أَي : لِمَنْ تَابَ { رَّحِيمٌ } لِمَنْ أَمِنَ وَعَمِلَ صَالِحًا .

(8/253)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (28) قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (29)

قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ } الآية .
 اعلم أنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام ، لَمَّا أمر علياً أن يقرأ على مشركي مكة أول سورة براءة ، ونبذ إليهم عهدهم ، وأنَّ الله بريء من المشركين ورسوله ، قال أناس : يا أهل مكة ستعلمون ما تلقونه من الشِّدَّة لانقطاع السبل وفقد الحمولات؛ فنزلت هذه الآية ، لرفع الشبهة ، وأجاب الله تعالى عنها بقوله : { وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً } أي : قَرَأَ وَحَاجَةً ، { فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ } قال الأكثرون : لفظ المشركين يتناول عبدة الأوثان ، وقال قومٌ : يتناول جميع الكُفَّار ، وقد تقدم ذلك .

قال الضحاك وأبو عبيدة : « نَجَسٌ » قذر .
 وقيل : حَيْثُ ، وهو مصدر يستوي فيه الذكر والأنثى ، والتثنية والجمع . جعلوا نفس النَّجَسِ ، على المبالغة ، أو على حذف مضاف .
 وقرأ أبو حيوه « نَجَسٌ » بكسر النُّون وسكون الجيم ، وجهه أنه اسمٌ فاعل في الأصلِ على « قَعِلَ » مثل : « كَتِفٌ وَكَيْدٌ » ثم حُفِّفَ بسكون عَيْنِهِ بعد إتيان فائه ، ولا بُدَّ من حذف موصوفٍ حينئذٍ قَامَتْ هذه الصفةُ مقامه ، أي : فريق نجس ، أو جنس نجس ، فإذا أفرِد قيل « نَجَسٌ » بفتح النون .
 قال البغوي « ولا يقال على الانفراد ، بكسر النُّون وسكون الجيم ، إِنَّمَا يُقَالُ « رَجَسٌ نَجَسٌ » ، فإذا أفرِد قيل « نَجَسٌ » بفتح النون وكسر الجيم » وقرأ ابن السَّمِيعِ « أَنْجَاسٌ » بالجمع ، وهي تحتمل أن تكون جمع قراءة الجمهور ، أو جمع قراءة أبي حيوه ، وأراد به نجاسة الحكم ، لا نجاسة العين ، سُمُّوا نجساً على الدَّمِ .

وقال ابنُ عَبَّاسٍ وقتاده « سماهم نجساً » ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْنِبُونَ ، فلا يغتسلون ، ويحدثون فلا يتوضؤون » ونقل الزمخشري عن ابن عباس « أَنَّ أَعْيَانَهُمْ نَجَسَةٌ كَالْكِلَابِ وَالخَنَازِيرِ » وعن الحسنِ « مَنْ صَافَحَ مُشْرِكاً تَوَصَّأً » وهذا قول الهادي من أئمة الرِّيْدية .

وأما الفقهاء : فقد اتفقوا على طهارة أبدانهم ، وهذا هلاف ظاهر القرآن ، فلا يرجع عنه إلا بدليل منفصل ، ولا يمكن ادعاء الإجماع فيه لما بينا من الخلاف . واحتج القاضي علي طهارتهم بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من أوانيهم ، وأيضاً لو كان نجساً ، لما تبدل ذلك بالإسلام ، وأجاب القائلون بالنجاسة : بأنَّ القرآن أقوى من خبر الواحدٍ وبتقدير صحَّة الخبر؛ يجب أن يعتقد أن حل الشرب من إنائهم كان متقدماً على نزول هذه الآية من وجهين : الأول : أنَّ هذه السُّورة من آخر ما نزل من القرآن ، وأيضاً كانت المخالطة مع الكُفَّار جائزة فحرَّمها الله تعالى ، وكانت المعاهدة حاصلة معهم ، فأزالها الله؛ فلا يبعد أن يقال أيضاً : الشرب من أوانيهم ، كان جائزاً فحرمه الله .

الثاني : أن الأصل حل الشرب من أي إناء كان ، فلو قلنا إنه حرم بحكم الآية ، ثم حل بحكم الخير ، فقد حصل نسخان ، أما لو قلنا إنه كان حلالاً بحكم الأصل ، والرسول شرب من أنيتهم بحكم الأصل ، ثم جاء التحريم بهذه الآية ، لم يحصل النسخ إلا مرة واحدة؛ فوجب أن يكون هذا أولى .
وأما قولهم : لو كان الكافر نجس العين ، لما تبدلت النجاسة بالطهارة بسبب الإسلام . فهذا قياس في معارضة النص الصريح ، وأيضاً فالخمرة نجسة العين ، فإذا انقلبت بنفسها خلا طهرت ، وأيضاً إن الكافر إذا أسلم؛ وجب عليه الاغتسال ، إزالة للنجاسة الحاصلة بحكم الكفر ، وهذا ضعيف؛ فإن الأعيان النجسة لا تقبل التطهير بالغسل ، إنما يطهر بالغسل ما ينجس .

فصل

قالت الحنفية : أعضاء المحدث نجسة نجاسة حكمية ، وبنوا عليه أن الماء المستعمل في رفع الحدث نجس ، ثم روى أبو يوسف عن أبي حنيفة : أنه نجاسة خفيفة ، وروى الحسن بن زياد : أنه نجس نجاسة غليظة ، وهذه الآية تدل على فساد هذا القول؛ لأن كلمة « إنما للحصر ، فافتضى أن لا نجس إلا المشرك ، فالقول بأن أعضاء المحدث نجسة ، يخالف هذا النص ، والعجب أن هذا النص صريح في أن المشرك نجس ، وفي أن المؤمن ليس بنجس ، ثم إن قوماً قلبوا القضية ، وقالوا : المشرك طاهر ، والمؤمن حال كونه محدثاً نجس ، وزعموا أن المياه التي يستعملها المشركون في أعضائهم بقيت طاهرة مطهرة ، والمياه التي يستعملها أكابر الأنبياء في أعضائهم نجسة نجاسة غليظة ، مع مخالفة قوله عليه الصلاة والسلام : « المؤمن لا يتنجس حياً ، ولا ميتاً » وأجمعوا على أن إنساناً لو حمل محدثاً في صلاته لم تبطل صلاته ، ولو كان يده رطبة فوصلت إلى يد محدث لم تنجس يده ، ولو عرق المحدث ووصل العرق إلى ثوبه لم ينجس الثوب ، والقرآن ، والخبر ، والإجماع ، تطابقت على القول بطهارة وأعضاء المحدث ، فكيف يمكن مخالفته؟

فصل

قيل المراد بالمسجد الحرام : نفس المسجد ، وقيل : جميع الحرم ، وهو الأقرب لقوله تعالى : { وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ } وذلك لأن موضع التجارات ليس هو عين المسجد؛ فلو كان المقصود من هذه الآية المنع من المسجد خاصة ، لما خافوا بسبب هذا المنع من العيلة ، وإنما يخافون العيلة إذا منعوا من حضور الأسواق والمواسم ، ويؤكد هذا قوله تعالى : { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } [الإسراء : 1] مع أنهم أجمعوا على أنه إنما رفع الرسول من بيت أم هانئ ، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » وهي من أقصى عدن أبين إلى ريف العراق طولاً ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً ، واعلم أن جملة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام : أحدها : الحرم ، فلا يجوز للكافر أن يدخله بحال ذمياً كان أو مستأمناً ، لظاهر هذه الآية ، وإذا جاء رسول من دار الكفر إلى الإمام ، والإمام في الحرم ، لا يأذن له في دخول الحرم ، بل يبعث إليه من يسمع رسالته خارج الحرم ، وإن دخل مشرك الحرم متوارياً فمرض فيه ، أخرجناه مريضاً ، وإن مات ودفن ولم نعلم نبشناه ، وأخرجناه عظامه إذا أمكن ، وجوز أهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم .

والقسم الثاني من بلاد الإسلام : الحجاز ، فيجوز للكافر دخولها بالإذن ، ولكن لا يقيم أكثر من ثلاثة أيّام ، مقام السفر ، لما روي عن عمر بن الخطاب ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لَيْنٌ عَشِيٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِأَخْرَجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، حَتَّى لَا أَدْعُ إِلَّا مُسْلِمًا » فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى فقال : « أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ » فلم يتفرّغ لذلك أبو بكر ، وأجلاه عمر في خلافته ، وأحل لمن يقدم منهم تاجراً ثلاثاً .

والقسم الثالث : سائر بلاد الإسلام؛ فيجوز للكافر أن يقيم فيها بدّمة أو أمان ، ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم .

فصل

والمراد بقوله « بَعَدَ عَامَهُمْ هَذَا » يعني العام الذي حجّ فيه أبو بكرٍ بالنّاس ، ونادى علي بالبراءة ، وهو سنة تسع من الهجرة . قوله : { وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً } . العيلةُ : الفقرُ ، يقالُ عَالَ الرَّجُلُ يَعِيلُ عَيْلَةً : إذا افتقر . والمعنى : إن خفتم فقراً بسبب منع الكفار : « فَسَوْفَ يَغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ » قال مقاتل « أسلم أهلُ جدة وصنعاء وحنين ، وحملوا الطعام إلى مكة ، فكفاهم الله ما كانوا يخافون » . وقال الحسنُ والضحاكُ وقتادةُ : « عَوَّضَهُمُ اللَّهُ عَنْهَا بِالْجَزْيَةِ » وقيل : أغناهم بالفداء . وقال عكرمة : « أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمَطَرَ ، وَكَثَرَ خَيْرُهُمْ » . فإن قيل : الغرضُ بهذا الخبر ، إزالة الخوف بالعيلة ، وقوله « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » يمنع من فائدة هذا المقصود .

فالجوابُ من وجوه :

الأول : ألاّ يحصل الاعتماد على حصول هذا المطلوب؛ فيكون الإنسان أبداً متضرراً إلى الله تعالى في طلب الخيرات ، وفي دفع الآفات . الثاني : أن المقصود من ذكر هذا الشرط تعليم رعاية الأدب ، كقوله : { لَتَذُخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ } [الفتح : 27] . الثالث : المقصودُ : التنبية على أن حصول هذا المعنى لا يكون في كلِّ الأوقات ، وفي جميع الأمكنة؛ لأنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام - قال في دعائه : { وَارزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ } [البقرة : 126] وكلمة « مِنْ » للتبويض ، فقوله هنا « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » المراد منه ذلك التبويض . ثم قال : { إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ } بأحوالكم ، « حَكِيمٌ » أي : لا يعطي ولا يمنع إلاّ عن حكمة وصواب . قوله تعالى : { قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ } الآية . لمّا بين تعالى حكم المشركين في إظهار البراءة عنهم في أنفسهم ، وفي وجوب مقاتلتهم ، وفي تبعيدهم عن المسجد الحرام ، ذكر بعده حكم أهل الكتاب ، وهو أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية .

(8/256)

قال مجاهدٌ « نزلت حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال الرُّوم ، فغزا بعدها غزوة تبوك » وقال الكلبيُّ « نزلت في قريظة والتّصير من اليهود ،

فصالحهم ، فكانت أول جزية أصابها أهل الإسلام ، وأول ذلّ أصاب أهل الكتاب بأيدي المسلمين .
فإن قيل : أهل الكتاب يؤمنون بالله واليوم الآخر ، فكيف أمر بقتالهم ؟ .
فالجوابُ : لا يؤمنون كإيمان المؤمنين؛ فإنهم إذا قالوا : عزير ابن الله ،
والمسيح ابن الله ، لا يكون ذلك إيماناً بالله .
قوله : { وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ } أي : لا يُحَرِّمُونَ ما حَرَّمَ الله في
القرآن ، وبينه الرسول ، وقال أبو زيد : لا يعملون بما في التوراة والإنجيل ، بل
حرفوهما وأتوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم .
قوله { وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ } أي : لا يدِينون الدِّينَ الحق ، أضاف الاسم إلى
الصِّفَةِ وقال قتادة : « الْحَقُّ » هو الله - عزَّ وجلَّ ؛ أي : لا يدِينون دين الله ،
ودينه الإسلام . قال أبو عبيدة : معناه : لا يطيعون الله طاعة أهل الحق .
قوله : { مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ } بيانٌ للموصول قبله ، والمرادُ : اليهودُ
والنصارى { حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ } وهي الخراجُ المضروب على رقابهم ، و «
الْجِزْيَةُ » : « فِعْلَةٌ » ، لبيان الهيئة ، ك « الرِّكْبَةُ » . قال الواحدي : « الْجِزْيَةُ :
ما يعطى المعاهد على عهده ، وهي « فِعْلَةٌ » من جزي يجزي إذا قضى ما
عليه .
قوله : « عَن يَدٍ » حالٌ ، أي : يُعْطُوها مقهورين أذِلَّةً ، وكذلك : { وَهُمْ
صَاغِرُونَ } .
قال الزمخشريُّ « قوله : » عن يدٍ « إمَّا أن يراد به عن يد المُعْطِي ، أو يد
الآخذ ، فإن كان المراد به المعطي ففيه وجهان :
أحدهما : عن يد غير ممتنعة؛ لأنَّ مَنْ أبى وامتنع لم يعط عن يده ، بخلاف
المطيع المنقاد .
وثانيهما : حتى يعطوها عن يد إلى يدٍ نقداً غير نسيئة ، ولا مبعوثاً على يد أحدٍ ،
ولكن عن يد المُعْطِي إلى يد الآخذ .
وإن كان المرادُ به : يد الآخذ ، ففيه وجهان :
الأول : حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للمسلمين عليهم ، كما تقولُ
: اليد في هذا لفلان .
وثانيها : أنَّ المراد : عن إنعام عليهم؛ لأنَّ قبول الجزية منهم ، وترك أرواحهم
لهم نعمة عظيمة عليهم .
قوله { وَهُمْ صَاغِرُونَ } أي : تؤخذ الجزية منهم على الصغار والذل والهوان ،
يأتي بها بنفسه ماشياً إلا ركباً ، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس ، ويؤخذ
بلحيته ويقال له أدَّ الجزية .
وقال الكلبيُّ : « إذا أُعْطِيَ يصفَعُ في قفاهُ » . وقيل : يكتب ويجرُّ إلى موضع
الإعطاء .
وقيل : إعطاؤه إيَّاهُ هو الصَّغارُ؛ وقال الشافعيُّ « الصَّغارُ : جريان أحكام
الإسلام عليهم » .

(8/257)

فصل
الكفار فريقان ، منهم عبدة الأوثان وعبدة ما استحسِنوا ، فهؤلاء لا يقَرُّون على
دينهم بأخذ الجزية؛ ويجب قتالهم حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، وبصيروا مؤمنين

والثاني : أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى؛ فهؤلاء يقرون بالجزية ، والمجوسُ أيضاً سبيلهم سبيل أهل الكتاب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » ، وأخذة الجزية من مجوس هَجَرَ .

فصل

اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَهَمَّ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى إِذَا لَمْ يَكُونُوا عَرَبًا ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَهْلِ الْكِتَابِ الْعَرَبِ وَفِي غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ كُفَّارِ الْعَجَمِ ؛ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الْجِزْيَةَ عَلَى الْأَدْيَانِ لَا عَلَى الْأَنْسَابِ ، فَتُؤَخَذُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عَرَبًا كَانُوا أَوْ عَجَمًا ، وَلَا يُؤَخَذُ مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَخَذَهَا مِنْ أَكْبَدَرِ دُومَةَ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ يُقَالُ : غَسَانٌ - ، وَأَخَذَ مِنْ أَهْلِ دُومَةِ الْيَمَنِ وَعَامَتِهِمْ عَرَبٌ ؛ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهَا تُؤَخَذُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تُؤَخَذُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى الْعُمُومِ ، وَتُؤَخَذُ مِنْ مُشْرِكِي الْعَجَمِ ، وَلَا تُؤَخَذُ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : لَا تُؤَخَذُ مِنَ الْعَرَبِيِّ كِتَابِيًّا كَانَ أَوْ مُشْرِكًا وَتُؤَخَذُ مِنَ الْعَجَمِيِّ كِتَابِيًّا كَانَ أَوْ مُشْرِكًا ، وَأَمَّا الْمَجُوسُ فَاتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » .

فصل

قَالَ الْقَاضِي : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى كُلِّ مُحْتَلَمٍ دِينَارًا ، وَقَسَمَ عَمْرٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَعَلَى الْأَوْسَاطِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ ، وَعَلَى أَهْلِ الثَّرْوَةِ ثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعِينَ ، وَلَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَادِيًا إِلَى الْيَمَنِ أَمْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، أَي : بِالْغِ ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالْوَسْطِ ، وَذَلِكَ لِذَلِيلِ عَلِيِّ أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى الصَّبْيَانِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ ، إِنَّمَا تُؤَخَذُ مِنَ الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ مِنَ الرِّجَالِ .

فصل

تُؤَخَذُ الْجِزْيَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي آخِرِهَا . وَتَسْقُطُ الْجِزْيَةُ بِالْإِسْلَامِ وَالْمَوْتِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ جِزْيَةٌ » وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَا تَسْقُطُ .

فصل

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَقْرَبُوا عَلَى دِينِهِمُ الْبَاطِلَ بِأَخْذِ الْجِزْيَةِ جُرْمَةً لِأَبَائِهِمُ الَّذِينَ أَنْقَرَضُوا عَلَى الْحَقِّ مِنْ شَرِيعَةِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، وَأَيْضًا فَكُتَابُهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ ، فَرَبَّمَا يَتَفَكَّرُونَ فِيهِ فَيَعْرِفُونَ صِدْقَ مُحَمَّدٍ وَنُبُوَّتَهُ ، فَاْمَهَلُوا لِهَذَا الْمَعْنَى .

فصل

طَعَنَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ فِي الْقُرْآنِ وَقَالَ : إِنَّهُ ذَكَرَ فِي تَعْظِيمِ كُفْرِ النَّصَارَى ، قَوْلُهُ : { تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَّقَطِرْنَ مِنْهُ وَتَنْشِقُّ الْأَرْضُ وَتَجْرُ الْجِبَالُ هَدًّا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا } [مريم : 90-91] فَيَبِّينُ أَنَّ إِظْهَارَهُمْ لِهَذَا الْقَوْلِ بَلَّغٌ إِلَى هَذَا الْحَدِّ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَخَذَ مِنْهُمْ دِينَارًا وَاحِدًا وَأَقْرَهُمْ عَلَيْهِ ، وَمَا مِنْهُمْ مِنْهُ . وَالْجَوَابُ : لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ أَخْذِ الْجِزْيَةِ تَقْرِيرُهُ عَلَى الْكُفْرِ ، بَلِ الْمَقْصُودُ حَقْنُ دَمِهِ وَإِمْهَالُهُ مَدَّةً ، رَجَاءً أَنَّهُ رُبَّمَا وَقَفَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ عَلَى مُحَاسِنِ الْإِسْلَامِ وَقُوَّةِ دَلَالَتِهِ ؛ فَيَنْتَقِلُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ .

وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ
 بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَلَىٰ يُؤْفَكُونَ (30)
 اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا
 لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (31) يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا
 نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (32) هُوَ الَّذِي
 أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ (33)

{ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ } الآية .
 قرأ عاصم والكسائي بتنوين « عُزَيْرٌ » ، والباقون من غير تنوين ، فأما القراءة
 الأولى فيحتمل أن يكون اسماً عربياً مبتدأ ، و « ابْنُ » خبره ، فتنوينه على
 الأصل ، ويحتمل أن يكون أعجمياً ، ولكنه خفيف اللفظ ، ك « نُوح » ، و «
 لُوطٍ » ، فصُرفَ لُحْفَةً لفظه ، وهذا قول أبي عبيد ، يعني : أَنَّهُ تَصْغِيرُ « عَزَّر »
 ، فحكمه حكم مُكَبَّرِهِ ، وقال : هذا ليس منسوباً إلى أبيه ، إنما هو كقولك : زيد
 ابن الأمير ، وزيد ابن أخينا ، و « عُزَيْرٌ » مبتدأ وما بعده خبره ، وُرِدَّ هذا بأنه
 ليس بتصغير ، إنما هو أعجمي ، جاء على هيئة التَّصْغِيرِ في لسان العرب ، ك «
 سُلَيْمَانَ » ، جاء على مثال « عُثَيْمَانَ ، وَعُمَيْرَانَ » .
 وأما القراءة الثانية؛ فيحتمل حذف التنوين ثلاثة أوجه :
 أحدها : أَنَّهُ حَذَفَ التَّنْوِينَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى حَذْفِ قِرَاءَةِ { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
 اللَّهُ الصَّمَدُ } [الإخلاص : 1-2] . قال الفراء : نون التنوين في « عُزَيْرٌ »
 ساكنة ، والباء في قوله « ابْنُ اللَّهِ » ساكنة ، فالتقى ساكنان ، فحذف نون
 التنوين للتخفيف؛ وأنشد : [المتقارب]
 2776- وَالْقَيْئَةُ عَيْرٌ مُسْتَعْيَبٌ ... وَلَا دَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
 وهو اسمٌ منصرفٌ مرفوعٌ بالابتداء ، و « ابْنُ » خبره .
 الثاني : أَنَّ تَنْوِينَ حَذَفَ ، لَوْقُوعِ الْإِبْنِ صِفَةً لَهُ ، فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ ، و « ابْنُ »
 « صِفَتُهُ ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ ، أَي : عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ تَبِينًا ، أَوْ إِمَامَةً ، أَوْ رَسُولًا ،
 وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَتَى وَقَعَ « الْإِبْنُ » صِفَةً بَيْنَ عِلْمِينَ ، غَيْرِ مَفْصُولٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 مَوْصُوفِهِ ، حَذَفَتْ أَلْفَهُ خَطَأً ، وَتَنْوِينَهِ لَفْظًا ، وَلَا تَثَبَتْ إِلَّا ضَرْوَةً ، وَتَقَدَّمَ
 الْإِسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ آخِرَ الْمَائِدَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « عُزَيْرٌ » خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ ، أَي
 : تَبِينًا عُزَيْرٍ ، و « ابْنُ » صِفَةٌ لَهُ ، أَوْ يَدِلُّ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ .
 الثالث : أَنَّهُ إِتْمَا حَذَفَ ، لِكَوْنِهِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ ، لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَجْمَةِ . وَلَمْ
 يَرْسَمْ فِي الْمَصْحَفِ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ ، وَهِيَ تَنْصُرُ مِنْ يَجْعَلُهُ خَبْرًا .
 وقال الزمخشري : « عزير ابن » مبتدأ وخبره ، كقوله : { المسيح ابن الله }
 و « عُزَيْرٌ » اسم أعجمي ، : « عَزْرَائِيل ، وَعِيزَار » ولعجمته وتعريفه امتنع
 صرفه ، ومن صرفه جعله عربياً . وقول من قال بسقوط التنوين؛ لالتقاء
 الساكنين ، كقراءة { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ } [الإخلاص : 1 ، 2] ولأنَّ
 « الابن » وقع وصفاً ، والخبر محذوف ، وهو « معبودنا » فتمحلُّ عن مندوحة
 .

فصل

لَمَّا حَكَمَ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ،

شرح ذلك في هذه الآية ، بأن نقل عنهم أنهم أثبتوا لله ابناً ومن جَوَّز ذلك في حق الإله ، فقد أنكر الإله في الحقيقة ، وأيضاً بين تعالى أنهم بمنزلة المشركين في الشرك وإن كانت طرق القول بالشرك مختلفة ، إذ لا فرق بين من يعبد الصنم وبين من يعبد المسيح وغيره ، لأنه لا معنى للشرك إلا أن يتخذ الإنسان مع الله معبوداً ، وهذا معنى الشرك ، بل لو تأملنا لعلمنا أن كفر عابد الوثن أخف من كفر النصارى؛ لأنَّ عابد الوثن لا يقول : إنَّ هذا الوثن خالق للعالم ، بل يجري مجرى الشيء الذي يتوسَّلُ به إلى طاعة الله ، والنَّصارى يثبتون الحلول والاتحاد وذلك كفر قبيح؛ فثبت أنه لا فرق بين هؤلاء الحلولية وبين سائر المشركين .

(8/259)

فإن قيل : اليهودُ قسمان : منهم مشبهة ، ومنهم موحدة ، كما أنَّ المسلمين كذلك ، فهبَّ أنَّ المشبهة منهم منكرون لوجود الإله ، فما قولكم في موحدة اليهود؟ .

فالجوابُ : أولئك لا يكونوا داخلين تحت هذه الآية ، وإنما وجبت الجزية عليهم؛ لأنَّه لما ثبت وجوب الجزية على بعضهم؛ وجب القول به في حل الكل؛ لأنه لا قائل بالفرق .

وأما النَّصارى فيقولون بالأب والابن وروح القدس ، والحلول والاتحاد ، وذلك ينافي الإلهية .

وإنَّما خصَّ الله الطائفتين بقبول الجزية منهم؛ لأنَّهم في الظاهر الصقوا أنفسهم بموسى وعيسى - عليهما الصَّلَاة والسَّلَام - ، وادَّعوا أنهم يعملون بالتوراة والإنجيل؛ فلأجل تعظيم هذين الرسولين المعظمين ، وكتابيهما المعظمين ، ولتعظيم أسلاف هؤلاء اليهود والنصارى ، لأنهم كانوا على الدِّين الحق ، حكم الله بقبول الجزية منهم ، وإلا ففي الحقيقة لا فرق بينهم وبين المشركين .

فصل

في قوله : { وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ } أقوال : أحدها : قال عبيد بن عمير : إنَّما قال هذا رجلٌ واحدٌ من اليهود اسمه : فنحاص بن عازوراء ، وهو الذي قال : { إِنَّ اللَّهَ فَصِيرٌ وَتَحْنُ أَعْيَاءُ } [آل عمران : 181] .

وثانيها : روى سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من اليهود سلام بن مشكم ، والنعمان بن أبي أُوقى ، وشاس بن قيس ، ومالك بن الصيف ، فقالوا : كيف تتبعك وقد تركت قبلتنا ، ولا تزعم أنَّ عُزيراً ابن الله؟ فنزلت هذه الآية . وعلى هذين القولين ، فالقائل بهذا بعض اليهود ، وإنما تُسب ذلك إلى اليهود بناء على عادة العرب في إيقاع اسم الجماعة على الواحد ، يقال : فلانٌ ركب الخيولَ وجالس السَّلاطينَ ولعله لم يركب ولم يجالس إلا واحداً .

وثالثها : لعلَّ هذا المذهب كان قاشياً فيهم ثمَّ انقطع ، فحكى الله ذلك عنهم ، ولا عبرة بإنكار اليهود ذلك ، فإنَّ حكاية الله عنهم أصدق ، والسبب في ذلك ما روي عطية العوفي عن ابن عباس أن اليهود أضاعوا التوراة وعملوا بغير الحق ، فانساهم الله التوراة ، ونسخها من صدورهم ، فتضرَّع عزير إلى الله وابتهل ،

إليه ، فعاد حفظ التوراة إلى قلبه ، فأنذر قومه به فلما حَرَّبُوهُ وجدوه صادقاً فيه ، ثم إنَّ التابوت نزل بعد دعائه منهم ، فلما رأوا التَّابُوتَ عرضوا ما كان فيه على الذي كان يعلمهم عزير؛ فوجدوه مثله ، فقالوا : ما أوتي عزير هذا إلا أنه ابن الله .

(8/260)

وقال الكلبيُّ : « لَمَّا قُتِلَ يُحْتَنَصَّرَ علماءهم ، فلم يبق فيهم أحدٌ يعرف التوراة ، وكان عزير ابن ذاك صغيراً؛ فاستصغره فلم يقتله ، فلما رجع بنو إسرائيل إلى بيت المقدس وليس فيهم من يقرأ التوراة بعث الله عزيراً ، ليجدَّ لهم التوراة ، ويكون لهم آية بعدما أماته مائة عام ، يقال : أتاه ملكٌ بإناءٍ فيه ماء؛ فسقاه ، فمثلت التوراة في صدره ، فلما أتاهم وقال : أنا عَزِيرُ فَكَدَّبُوهُ وَقَالُوا : إِنْ كُنْتَ كَمَا تَزْعُمُ فَأَمِلْ عَلَيْنَا التوراة فكتبها لهم ، ثمَّ إِنَّ رَجُلًا قَالَ : إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ جَدِّي أَنَّ التوراة جعلت في خابية ودفنت في كرم ، فانطلقوا معه حتى أخرجوها فعرضوها على ما كتب عزير ، فلم يغادر حرفاً ، فقالوا : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْذِفِ التوراة فِي قَلْبِ رَجُلٍ إِلَّا أَنَّهُ ابْنُهُ ، فَقَالُوا : عَزِيرُ ابْنُ اللَّهِ . »

فصل

وأما قولُ النَّصَارَى المسيح ابن الله ، فظاهرٌ ، وفيه إشكال ، وهو أننا نقطع أن المسيح عليه الصلاة والسلام كان مبرأً من دعوة النَّاسِ إلى الأبوة والبنوة؛ فإنَّ هذا أفحش أنواع الكُفْرِ ، فكيف يليق بأكابر الأنبياء؟ وإذا كان كذلك ، فكيف يعقلُ إطباق محبي عيسى من النصارى عليه ، ومن الذي وضع هذا المذهب الفاسد؟

وأجاب المفسِّرون عن هذا : بأنَّ أتباع عيسى - عليه الصلاة والسلام - كانوا على الحقِّ بعدما رفع عيسى حتى وقع حرب بينهم وبين اليهود ، وكان في اليهود رجلٌ شجاع يقال له : بولص قتل جماعةً من أصحاب عيسى ، ثم قال لليهود : إن كان الحقُّ مع عيسى؛ فقد كفرنا ، والنَّارُ مصيرنا ، ونحن مغبونون إن دخلوا الجنة ودخلنا النار ، وإنِّي أحتال؛ فأضلهم حتى يدخلوا النَّارَ ، وكان له فرس يقال له : العقاب ، يقاتل عليه ، فعرقب فرسه ، وأظهر الندامة ، ووضع التراب على رأسه ، فقالت له النَّصَارَى : مَنْ أَنْتَ؟ قال : بولص عدوكم ، تبتُّ ، فنوديت من السَّمَاءِ ليس لك توبة إلا أن تَيْتَصَّرَ؛ وقد تبت ، فأدخلوه الكنيسة ، ومكث سنة لا خرج ليلاً ولا نهاراً ، حتَّى تعلم الإنجيل وقال : نوديت أن الله قبل توبتك؛ فصدقوه وأحبوه .

ثم مضى إلى بيت المقدس ، واستخلف عليهم رجلاً اسمه: نسطور ، وعلمه أن عيسى ، ومريم والإله كانوا ثلاثة ، وتوجه إلى الرُّوم وعلمهم اللاهوت والنَّاسوت ، وقال : ما كان عيسى إنساناً ، ولا جسماً ولكنه ابن الله ، وعلم رجلاً يقال له : يقوبُ ذلك ، ثم دعا رجلاً يقال له ملكا فقال له : إِنَّ الْإِلَهَ لَمْ يَزَلْ ، ولا يزال عيسى ، ثم دعا هؤلاء الثلاثة وقال لكل واحد منهم أنت خالستي فادع النَّاسَ إلى إنجيلك ، ولقد رأيت عيسى في المنام ورضي عني ، وإني غداً أذبح نفسي لمرضاة عيسى ، ثم دخل المذبح ، فذبح نفسه ، فلما كان يوم ثلثه دعا كل واحد منهم النَّاسَ إلى مذهبه؛ فتبع كل واحد منهم طائفة ، فاختلفوا واقتتلوا ، هذا ما حكاه الواحدي وغيره .

قال ابن الخطيب : « والأقربُ عندي أن يقال : لعلَّه ورد لفظ الابن في الإنجيل على سبيل التَّشريفِ ، ثم إنَّ القومَ لأجلِ عداوة اليهود؛ ولأجل أن يقاتلوا غلوهم الفاسد في أحد الطرفين بغلو فاسد في الطرف الثاني ، فبالغوا وفسَّروا لفظ الابن بالبنوة الحقيقية ، والجهال قبلوا ذلك ، وفشا هذا المذهبُ الفاسدُ في أتباع عيسى ، والله أعلم بحقيقة الحال . »
 قوله : { ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ } واعلم أنَّ كلَّ قولٍ إنَّما يقال بالفمِ ، فما معنى تخصيصهم بهذه الصفة؟ والجواب من وجوه :
 أحدها : أنَّ معناه قول لا يعضده برهانٌ ، وإنَّما هو لفظ يفوهون به فارغ من معنى معتبر لحقه؛ لأن إثبات الولد للإله مع أنه مُنرَّه عن الحاجة والشهوة ، والمضاجعة ، والمباضعة قولٌ باطلٌ ، ليس له تأثير في العقل ، ونظيره قوله تعالى : { يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ } [آل عمران : 167] .
 وثانيها : أنَّ الإنسان قد يختار مذهبا إما على سبيل الكناية ، وإما على سبيل الرَّمزِ ، وأما إذا صرَّح بلسانه فهو الغاية في اختيار ذلك المذهب ، والمعنى على هذا : أنَّهم يُصرِّحون بهذا المذهب ولا يخفونه ألبتة .
 وثالثها : أنَّ المعنى : أنهم دعوا الخلق إلى هذه المقالة حتى وقعت هذه المقالة في الأفواه والألسنة والمرادُ : مبالغتهم في دعوة الخلق إلى هذا المذهب .

قال أهل المعاني : لم يذكر الله قولاً مقروناً بالأفواه والألسن إلا كان ذلك زوراً .

قال ابن العربي : « في هذه الآية دليلٌ من قول ربنا تبارك وتعالى علي أن من أخبر عن كفر غيره الذي لا يجوز لأحد أن يتديء به لا حرج عليه؛ لأنه إنَّما ينطق به على سبيل الاستعظام له والرد عليه ، ولو شاء ربنا ما تكلم به أحد ، فإذا أمكن من إطلاق الألسنة به فقد أذن بالإخبار عنه ، على معنى إنكاره بالقلب واللسان ، والردُّ عليه بالحجة . »
 قوله « يُصَاهِيُونَ » قرأ العامة « يُصَاهُونَ » بضمِّ الهاءِ ، بعدها واو ، وعاصم بهاءٍ مكسورة ، بعدها همزةٌ مضمومة ، بعدها واو ، ف قيل : هما بمعنى واحد ، وهو المشابهة ، وفيه لغتان : « صَاهَاتٌ وَصَاهَيْتُ » بالهمز والياء ، والهمز لغة ثقيف .

وقيل : الياء فرع عن الهمزة ، كما قالوا : قرأ وقَرَيْتُ ، وتوصَّات وتوصَّيت ، وأخطَّات وأخطَّيت . وقيل : بل « يُصَاهِيُونَ » بالهمز مأخوذ من « يُصَاهِيُونَ » ، فلما ضُمَّت الياء قلبت همزةً ، وهذا خطأ؛ لأنَّ مثل هذه الياء لا تثبت في هذا الموضع حتى تقلب همزةً ، بل يؤدي تصريفه إلى حذف الياء ، نحو : يُرَامُونَ ، من « الرمي » ، ويُماشُونَ ، من « المشي » وزعم بعضهم : أنَّه مأخوذ من قولهم : « امرأةٌ صَهِيَا » بالقصر ، وهي التي لا تَدِّي لها ، أو التي لا تحيضُ ، سُمِّيَتْ بذلك ، لمشايتها الرجال ، يقال امرأةٌ صَهِيَا ، بالقصرِ وصَهِيَاءُ ، بالمد ، ك : حمراء ، وصَهِيَاءَةٌ ، بالمدِّ وتاء التانيث ، ثلاث لغات ، وشدَّ الجمع بين علامتي تانيث في هذه اللفظة ، حكى اللغة الثالثة الجرمي ، عن أبي عمرو الشيباني .

قيل : وقولٌ من زعم أنَّ المضاهاة بالهمز مأخوذةٌ من : امرأة صَهِيَاء ، في لغاتها الثلاث ، فقولُه خطأ ، لاختلاف المادتين ، فإنَّ الهمزة في « امرأة صَهِيَاء » زائدة في اللغات الثلاث ، وهي في « المضاهاة » أصلية .
فإن قيل : لِمَ لَمْ يُدْعَ أَنَّ همزة « صهيا » وباؤها زائدة ؟ .
فالجوابُ : أنَّ « قَعِيلاً » بفتح الياء يَنْبُتُ .
فإن قيل : قَلِمَ لم يُدْعَ أَنَّ وزنها « فَعَلَل » ، ك : « جَعْفَر » ؟ .
فالجوابُ : أنه قد ثبت زيادة الهمزة في « صَهِيَاء » بالمدِّ ، فثبت في اللُّغة الأخرى ، وهذه قاعدة تصريفية ، والكلامُ على حذف مضاف تقديره : يُصَاهِي قولهم قول الذين ، فحذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه ، فانقلب ضمير رفع بعد أن كان ضمير جرِّ .
والجمهور على الوقف على « بأفواههم » ، وابتدئون ب « يُصَاهِيُونَ » .
وقيل : الباء تتعلق بالفعل بعدها ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى حذف هذا المضاف .
واستضعف أبو البقاء قراءة عاصم ، وليس بجيِّدٍ لتواترها ، وقال أحمدُ بنُ يحيى : لم يتابع أحد عاصماً على الهمز .
والمضاهاة : المشابهة ، في قول أكثر أهل اللُّغة . وقال شمرٌ : « المضاهاة : المتابعة ، يقال : فلان يصاهي فلاناً ، أي : يتابعه » .

فصل

قال مجاهدٌ : « « يضاؤون » قول المشركين من قبلن كانوا يقولون : اللات والعزى بنات الله » .
وقال قتادة والسديُّ : « ضاهت النصرى قول اليهود من قبل ، فقالوا : المسيحُ ابنُ الله ، كقول اليهود من قبل عزير ابنُ الله ؛ لأنهم أقدم منهم »
وقال الحسنُ : « شَبَّهَ كفرهم بكفر الذين مضوا من الأمم الكافرة » كما قال في مشركي العرب : { كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ } [البقرة : 118] .
وقال القتيبي : « يريد من كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى ، يقولون ما قال أسلافهم » .
قوله : « قَاتَلَهُمُ اللهُ » قال ابنُ عَبَّاسٍ : لعنهم الله . وقال ابن جريج : قتلهم الله .
وقيل : هذا بمعنى التَّعَجُّب من شناعة قولهم ، كما يقال : ركبوا شنيعاً ، قاتلهم الله ما أعجب فعلهم ، وهذا التعجب إنما هو راجع إلى الخلق ، والله لا يتعجَّب من شيء ، ولكن هذا الخطابُ على عادة العرب في مخاطبتهم ، والله عجب منهم في تركهم الحق وإصرارهم على الباطل .
« أَنى يُوقُونَ » أي : كيف يصرفون عن الحق بعد قيام الأدلة عليه .
قوله { اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُءُوبَاتَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ } .
الأخبارُ : العلماءُ . قال أبو عبيد : « الأخبارُ : الفقهاءُ قد اختلفوا في واحده ، فقال بعضهم : « حَبْرٌ » ، وقال بعضهم « حَبْرٌ » .

وقال الأصمعيُّ : لا أدري أهو الجِبْرُ أو الحَبْرُ » . وكان أبو الهيثم يقول : « واحد « الأخبار » « حَبْرٌ » بالفتح لا غير ، وينكر الكسر « وكان الليثُ ، وابن السكيت يقولان « جِبْرٌ » و « حَبْرٌ » للعالم دَمِيًّا كان أو مسلماً ، بعد أن يكون من أهل الكتاب » . وقال أهل المعاني : « الحبر » : العالم الذي صناعته تحبير المعاني بحس البيان عنها ، وإتقانها ، ومنه : ثوب محبر ، أي : جمع الزينة ، والرَّاهِبُ : الذي تمكنت الخشية والرغبة في قلبه ، وظهرت آثار الرهبة على وجهه ولباسه . وفي عرف الاستعمال ، صار الأخبارُ مختصاً بعلماء اليهود من ولد هارون . والرَّهبان : علماء النَّصاري أصحاب الصَّوامع . ومعنى اتخاذهم أرباباً : أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم ، واستحلوا ما أحلوا ، وحرّموا ما حرّموا . قال أكثرُ المفسرين : « ليس المراد من الأرباب أنهم اعتقدوا إلهيتهم ، بل المراد : أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم » .

قال عدي بن حاتم : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب وهو يقرأ سورة براءة ، فقال : « يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك » فطرحته ، ثم انتهى إلى قوله : { اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله } فقلت : إنا لنسا نعبدهم ، فقال : « أليس يحرمون ما أحلَّ الله فَنَحْرَمُوهُ وَيُحْلُونَ ما حَرَّمَ اللهُ؛ فَتَسْتَحِلُّوهُ؟ » قال قلت : بلى ، قال : « قَتَلَك عبادُهم » .

وقال الربيع : قلت لأبي العالية : كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟ قال : إنهم ربما وجدوا في كتاب الله ما يخالف أقوال الأخبار والرهبان؛ فكانوا يأخذون بأقوالهم ويتركون حكم كتاب الله تعالى . فإن قيل : إله تعالى لمَّا كفرهم بسبب طاعتهم للأخبار والرهبان ، فالفاسق يطيع الشيطان؛ فوجب الحكم بكفره على ما هو قول الخوارج . فالجواب : أنَّ الفاسق إن كان يطيع الشيطان إلاَّ أنَّه لا يُعظَّمه ، لكنه يلغنه ، فظهر الفرق .

فصل

قوله { والمسبح ابن مريم } عطف على « رهبانهم » ، والمفعول الثاني محذوف ، والتقدير : اتخذ اليهود أخبارهم أرباباً ، والنصاري رهبانهم والمسيح ابن مريم أرباباً ، وهذا لأمن اللبس خلط الضمير في « اتَّخَذُوا » ، وإن كان مقسماً لليهود والنصاري ، وهذا مراد أبي البقاء في قوله : « أي : واتخذوا المسيح ربّاً ، فحذف الفعل وأحد المفعولين » . وجوز فيه أيضاً أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي : وعبدوا المسيح ابن مريم . ثم قال : { وَمَا أَمَرُوا إِلَّا ليعبدوا إلهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } أي : سبحانه أن يكون له شريك في الأمر والتكليف ، وفي كونه معبوداً ، وفي وجوب نهاية التعظيم . قوله : { يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ } الآية . ذكر عن رؤساء اليهود والنصاري نوعاً ثالثاً من أفعالهم القبيحة ، وهو سعيهم في إبطال أمر محمد عليه الصلاة والسلام .

(8/264)

والمراد من « النور » قال الكلبيُّ : هو القرآن ، أي : يردُّوا القرآن بالسننهم تكذيباً . وقيل : النور : الدلائل الدالة على صحة نبوته وشرعه وقوة دينه .

وسمى الدلائل نوراً؛ لأنَّ النور يهتدي به إلى الصَّواب .
 قوله : { وبأبي الله إلا أن يُتَمَّ نُورُهُ } « أن يتم » مفعول به ، وإِثْمَا دخل
 الاستثناء المفرغ في الموجب؛ لأنَّه في معنى النفي ، فقال الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ «
 معنى يَأْبَى : يمنع » وقال الفَرَّاءُ : « دخلتُ » إلا « لأن في الكلام طرفاً من
 الجحد » وقال الزمخشريُّ : « أُجْرَى » أَيْ « مُجْرَى » لَمْ يُرِدْ « ، ألا ترى
 كيف قُوبِلَ : { يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا } بقوله : { وبأبي الله } ، وأوقع موقع : ولا
 يريد الله إلا أن يتمَّ نوره؟ » .
 والتقدير : لا يريد إلا أن يتمَّ نوره ، إلاَّ أنَّ الإِبَاءَ يفيد زيادة عدم الإرادة ، وهي
 المنع والامتناع .

والدليل عليه قوله عليه السلام : « وإذا أرادوا ظلمنا أبينا » فامتدح بذلك ، ولا
 يجوز أن يمتدح بأنَّه يكره الظلم؛ لأنَّ ذلك يصح من القوي والضعيف .
 وقال الرَّجَّاحُ « إِنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : وَيَأْبَى أَي : وَيَكْرَهُ كُلَّ
 شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُوْرُهُ » وقد جمع أبو البقاء بين مذهب الزجاج ، ومذهب غيره
 فجعلهما مذهباً واحداً فقال : « يَأْبَى بِمَعْنَى : يَكْرَهُ ، وَيَكْرَهُ بِمَعْنَى يَمْنَعُ ،
 فَلِذَلِكَ اسْتَثْنَى ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّقْيِ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَأْبَى كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا إِيْتَامَ
 نُورِهِ » . أَي : يعلني دينه ويظهر كلمته ، ويتم الحق الذي بعث به محمداً صلى
 الله عليه وسلم : { وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ } .

قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ } . يعني : الذي
 يَأْبَى إِلَّا إِيْتَامَ دِينِهِ ، هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا : « بِالْهُدَى » ، أَي : الْقُرْآنَ
 ، وَقِيلَ : بِيَانِ الْفُرَائِضِ « وَدِينِ الْحَقِّ » وَهُوَ الْإِسْلَامُ ، « لِيُظْهِرَهُ » لِيُعْلِيَهُ
 وَيُنصِرَهُ ، { عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ } عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا { وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ }
 فَإِنْ قِيلَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ { لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ } يَقْتَضِي كَوْنَهُ غَالِبًا لِجَمِيعِ
 الْأَدْيَانِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَصِرْ غَالِبًا لِسَائِرِ الْأَدْيَانِ فِي أَرْضِ
 الْهِنْدِ وَالصِّينِ وَسَائِرِ أَرْضِي الْكُفْرَةِ .

فالجواب من وجوه :
 أحدها : قال ابن عباس « الهاءُ في » لِيُظْهِرَهُ « عائدة إلى الرسول صلى الله
 عليه وسلم أي : ليعلمه شرائع الدين كلها ، فيظهره عليها حتى لا يخفى عليه
 منها شيء » .

وثانيها : قال أبو هريرة والضحاك : هذا وعدٌ من الله تعالى بأنه يجعل الإسلام
 عاليًا على جميع الأديان وتمام هذا يحصل عند خروج عيسى عليه الصلاة
 والسلام .

وروي أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في نزول عيسى قال : «
 ويهلك في زمانه الملل كلها إلا الإسلام » .

(8/265)

وروي المققدادُ قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : « لا
 يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا وَبْرٌ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ ، بَعْرٌ عَزِيزٌ
 ، أَوْ بَدَلٌ ذَلِيلٌ ، إِمَّا أَنْ يُعَرِّهْمُ اللَّهُ فَيَجْعَلَهُمْ مِنْ أَهْلِهَا فَيَعْرَوُا بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يُذَلِّهْمُ
 فَيَذِيئُونَ لَهُ » .

وقال السديُّ : ذلك عند خروج المهدي ، لا يبقى أحد إلا دخل في الإسلام ، أو
 أذى الخراج .

وثالثها : { لِيُظْهَرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ } في جزيرة العرب ، وقد حصل ذلك ، فإنه تعالى ما أبقى فيها أحداً من الكُفَّارِ .
 ورابعها : أنه لا يدين يخالف دين الإسلام ، إلا وقد قهرهم المسلمون ، وظهروا عليهم في بعض المواضع ، وإن لم يكن ذلك في جميع مواضعهم ، فقهروا اليهود ، وأخرجوهم من بلاد العرب ، وغلبوا النصارى على بلاد الشام وما والاها إلى ناحية الرُّوم والغرب ، وغلبوا المجوس على ملكهم ، وغلبوا عباد الأصنام على كثير من بلادهم ممَّا يلي التُّرك والهند .
 وخامسها : { لِيُظْهَرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ } بالحُجَّة والبيان ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ هذا وعد بأنه تعالى سيفعله ، والقوة بالحُجَّة والبيان كانت حاصلة من أوَّل الأمر . ويمكن أن يجاب عنه ، بأنَّه في مبدأ الأمر كثرت الشبهات ، بسبب ضعف المؤمنين ، واستيلاء الكُفَّار ، ومنعهم للناس من التأمل في تلك الدلائل ، وأمَّا بعد قوة الإسلام ، وعجز الكُفَّار ، ضعفت الشبهات فقوي دلائل الإسلام .

(8/266)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي تَارٍ جَهَنَّمَ فَنُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ (35)

قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ } الآية .
 لما وُصف اليهود والنصارى بالتكبرِ وادعاء الربوبية ، وصفهم في هذه الآية بالطمع والحرص على أخذ أموال الناس بالباطل . فقوله : « كثيرًا » يدلُّ على أنَّ هذه طريقة بعضهم ، لا طريقة الكلِّ ، فإنَّ العالم لا يخلو عن الحق ، وإطباق الكلِّ على الباطل ، كالممتنع ، وهذا يدلُّ على أنَّ إجماع هذه الأمة على الباطل ، لا يحصل؛ فكذلك في سائر الأمم ، وعبر عن أخذ الأموال بـ « الأكل » ؛ إمَّا لأنَّ المقصود الأعظم من جمع الأموال الأكل ، فسمى الشيء باسم ما هو أعظم مقاصده ، وإمَّا لأنَّ من أكل شيئاً ، فقد ضمَّه إلى نفسه ، ومنع غيره من الوصول إليه؛ وإمَّا لأنَّ من أخذ أموال الناس ، إذا طولب بردها ، قال : أكلتها ، فلهذه الوجوه سمى الأخذ بالأكل .

واختلفوا في تفسير هذا « الباطل » . فقيل : كانوا يأخذون الرشا في تخفيف الأحكام ، والمسامحة في الشرائع ، وقيل : كانوا يدعون عند العوام منهم ، أنه لا سبيل إلى الفوز بمرضاة الله تعالى إلا بخدمتهم وطاعتهم ، وبذل الأموال في مرضاتهم ، والعوام كانوا يعترفون بتلك الأكاذيب ، وقيل : كانوا يعيرون الآيات الدالة على مبعث محمد - عليه الصلاة والسلام - ، وعلى صدقه ، ويذكرون في تأويلها وجوهاً فاسدةً ، ويُطَبِّقُونَ قلوب عوامهم بهذا السبب ، ويأخذون الرشوة عليهم ، وقيل : كانوا يُحَرِّقُونَ كتاب الله ، ويكتبون كتباً ويقولون هذه من عند الله ، ويأخذون بها ثمناً قليلاً من سفلتهم .
 قوله « وَيَصُدُّونَ » يحتمل أن يكون متعدياً ، أي : يصدون الناس ، وأن يكون قاصراً ، كذا قال أبو حيان ، وفيه نظر؛ لأنه متعدٌ فقط ، وإمَّا يحذف مفعوله ،

ويراد ، أو لا يُراد ، كقوله { كَلُواْ واشربوا } [البقرة : 60] .
 قوله { والذين يَكْتُمُونَ الذهب } الجمهورة على قراءته بالواو ، وفيها تأويلان :
 أحدهما : أنَّها استثنائية ، و « الذين » مبتدأ صُمِّنَ معنى الشرط ، ولذلك دخلت
 الفاء في خبره .
 الثاني : أنَّه من أوصافِ الكثير من الأَحبارِ والرُّهبان ، وهو قول عثمان ومعاوية .
 قال زيدُ بنُ وهبٍ : مررتُ بأبي ذرِّ بالربذة ، فقلت : يا أبا ذرٍّ ما أنزلك هذه
 البلاد؟ فقال : كنت بالشام ، فقرأت : { والذين يَكْتُمُونَ الذهب والفضة }
 فقال معاويةُ : هذه الآية في أهل الكتاب ، فقلتُ : إنها فيهم وفينا ، فصار ذلك
 سبباً للوحشة بين وبينه ، فكتب إليَّ عثمان أن أقبل إليَّ ، فلما قدمت المدينة
 انحرف النَّاسُ عَنِّي؛ كأنهم لم يَرُونِي من قبل ، فشكوت ذلك إلى عثمان ، فقال
 لي : تنح قريباً ، فقلت : والله إنِّي لم أدع ما كنت أقول .
 ويجوزُ أن يكون « الذين » منصوباً بفعلٍ مقدرٍ ، يُفسَّره ، « قَبَسَرَهُمْ » وهو
 أرجحُ ، لمكان الأمر .
 وقرأ طلحة بن مصرف « الَّذِينَ » بغير واو ، وهي تحتملُ الوجهين المتقدمين ،
 ولكنَّ كونها من أوصافِ الكثير من الأَحبارِ والرُّهبان أظهر من الاستئناف ،
 عكس التي بالواو .

(8/267)

و « الكَنزُ » الجمعُ والصَّم ، ومنه : ناقة كَناز ، أي : منضمة الخلق . ولا يختص
 بالذهب والفضة ، بل يقال في غيرهما ، وإن غلب عليهما؛ قال : [البسيط]
 2777- لا دَرَّ دَرِّيْ إِنْ أَطَعَمْتُ جَائِعَهُمْ ... قِرْفَ الْحَتِيِّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُورٌ
 وقال آخر : [الرجز]
 2778- على شَدِيدِ لَحْمِهِ كِتَارٌ ... بَاتَ يُتْرِنِي على أَوْقَارِ
 قوله : « وَلَا يُنْفِقُونَهَا » تقدَّم شيطان وعاد الضمير مفردان فقيل : إنه من باب
 ما حذف ، لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه .
 وقيل : يعود على المكنوزات ، ودلَّ على هذا جُزْؤُهُ المذكورُ؛ لأنَّ المكنوزَ أعمُّ
 من النقدين وغيرهما ، فلما ذكر الجزء دلَّ على الكل ، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا
 الاعتبار؛ ونظيره قول الآخر : [الطويل]
 2779- وَلَوْ حَلَقْتُ بَيْنَ الصَّفا أُمَّ عَامِرٍ ... وَمَرَّوْتَهَا باللهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا
 أي : ومروة مكة ، عاد الضميرُ عليها لَمَّا ذُكِرَ جُزْؤُهَا ، وهو الصَّفا ، كذا استدل
 به ابن مالك ، وفيه احتمالٌ ، وهو أن يكون الضميرُ عائداً على « الصَّفا » ،
 وَأَنْتَ حَمَلًا على المعنى ، إذ هو في معنى البقعة والحدبة .
 وقيل : الضميرُ يعودُ على الذهب؛ لأنَّ تأنيثه أشهر ، ويكون قد حذف بعد الفضة
 أيضاً .
 وقيل : إنَّ كلَّ واحد منهما جملة وافية ، دنائير ودراهم ، فهو كقوله : { وَإِنْ
 طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا } [الحجرات : 9] .
 وقيل : التقدير : ولا ينفقون الكنوز .
 وقال الزجاجُ : « ولا ينفقون تلك الأموال » وقيل : يعودُ على الرِّكَاة .
 وقال القرطبيُّ « قال ابنُ الأنباريِّ » قصد الأَغلبِ والأعم وهو الفضة ، ومثله
 قوله : { واستعينوا بالصبر والصلاة وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ } [البقرة
 : 45] .

رَدَّ الكناية إلى الصلاة؛ لانتها أعم ، ومثله : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا } [الجمعة : 11] فأعاد الهاء إلى التجارة؛ لأنها الأهم . « . وَرَدَّ هَذَا بَعْضُهُمْ ، قَالَ : لَيْسَ هَذَا نَظِيرَهُ ؛ لِأَنَّ « أَوْ » فَصَلَتِ التِّجَارَةَ عَنِ اللَّهْوِ ، فَحَسَنَ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى أَحَدِهِمَا » .
 وَإِنَّمَا خَصَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَصْلُ الْمَعْتَبَرُ فِي الْأَمْوَالِ ، وَهُمَا اللَّذَانِ يَقْصِدَانِ بِالكَنْزِ ، ثُمَّ قَالَ : { قَبَشَرُهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ } أَي : فَأَخْبَرَهُمْ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ لِأَنَّ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، إِنَّمَا يَكْنِزُوهُمَا ، لِيَتَوَسَّلُوا بِهِمَا إِلَى تَحْصِيلِ الْفَرَجِ يَوْمَ الْحَاجَةِ فَقِيلَ : هَذَا يَوْمُ الْفَرَجِ ، كَمَا يُقَالُ : تَحْتِيهِمْ لَيْسَ إِلَّا الضَّرْبُ ، وَإِكْرَامُهُمْ لَيْسَ إِلَّا الشَّتْمُ وَأَيْضًا :
 فَالْبِشَارَةُ : عِبَارَةٌ عَنِ الْخَيْرِ الَّذِي يُوَثِّرُ فِي الْقَلْبِ ؛ فَيَتَغَيَّرُ بِسَبَبِهِ لَوْنُ بَشَرَةِ الْوَجْهِ وَهَذَا يَتَنَاوَلُ مَا إِذَا تَغَيَّرَتِ الْبَشَرَةُ بِسَبَبِ الْفَرَجِ أَوْ بِالْغَمِّ .
 قَوْلُهُ : « يَوْمَ يَحْمَى » مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ : « بِعَذَابِ أَلِيمٍ » .
 وَقِيلَ : بِمَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ « عَذَابٌ » أَي : يُعَذَّبُونَ يَوْمَ يُحْمَى ، وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ بِ « أَلِيمٍ » . وَقِيلَ : الْأَصْلُ : عَذَابٌ يَوْمٌ ، وَ « عَذَابٌ » بَدَلٌ مِنْ « عَذَابٌ » الْأَوَّلُ ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمَضَافُ أُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .

(8/268)

وَقِيلَ : مَنْصُوبٌ بِقَوْلِ مَضْمَرٍ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .
 وَ « يَحْمَى » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « حَمَيْتُ أَوْ أَحْمَيْتُ ثَلَاثِيًّا وَرَبَاعِيًّا ، يُقَالُ : حَمَيْتُ الْحَدِيدَةَ ، وَأَحْمَيْتُهَا ، أَي : أَوْقَدْتُ عَلَيْهَا ، لِتَحْمَى ، وَالْفَاعِلُ الْمَحْذُوفُ هُوَ « النَّارُ » تَقْدِيرُهُ : يَوْمَ تُحْمَى النَّارُ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفَاعِلُ ، ذَهَبَ عِلْمُهُ التَّأْنِيثُ ، لِذَهَابِهِ كَقَوْلِكَ : رُفِعَتِ الْقَضِيَّةُ إِلَى الْأَمِيرِ ، ثُمَّ تَقُولُ : رُفِعَ إِلَى الْأَمِيرِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ تَأْنِيثَ « النَّارِ » مُجَازِيٌّ ، وَالْفِعْلُ غَيْرُ مُسْنَدٍ فِي الظَّاهِرِ إِلَيْهِ ، بَلْ إِلَى قَوْلِهِ « عَلَيَّهَا » فَلِهَذَا حَسَنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ .
 وَقِيلَ : الْمَعْنَى : يُحْمَى الْوَقُودُ . وَقَرَأَ الْحَسَنُ « تُحْمَى » بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقِ ، أَي : النَّارُ ، وَهِيَ تَوْيِدُ التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ .
 وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ « يُكْوَى » بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْفَاعِلِ مُجَازِيٌّ .
 وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ : « جِبَاهُهُمْ » بِالْإِظْهَارِ وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي بَعْضِ طَرَفِهِ بِالْإِدْغَامِ ، كَمَا أَدْغَمَ { سَلَكَكُمْ } [الْمَدَثَرُ : 42] ، وَ { مَنَّا سَيْكُكُمْ } [الْبَقْرَةُ : 200] ، وَمِثْلُ « جِبَاهُهُمْ » ، { وَجُوهُهُمْ } [آلِ عِمْرَانَ : 106] ، وَالْمَشْهُورُ الْإِظْهَارُ . قَوْلُهُ : { هَذَا مَا كَثُرْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ } أَي : جِزَاءُ مَا كُنْتُمْ ؛ لِأَنَّ الْمَكْنُوزَ لَا يُدَاقُ وَ « مَا » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، فَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ ، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدْرِيَّةً . وَقَرِءَ « تَكْتُرُونَ » بِضَمِّ عَيْنِ الْمَضَارِعِ ، وَهُمَا لَغَتَانِ ، يُقَالُ : كَتَرَ يَكْتُرُ ، وَيَكْتُرُ ، كُ : يَقْتُلُ .

فصل

أصل الكنز في كلام العرب : الجمع ، وكل شيء جمع بعضه إلى بعض فهو مكنوز . واختلف علماء الصحابة في المراد بهذا الـكنز المذموم ، فقال الأكثرون : هو المال الذي لم تؤد زكاته ، قال عمر بن الخطاب : « ما أدَّى زكاته فليس بكنز وإن كن تحت سبع أرضين ، وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرضين » . وقال ابن عباس في قوله : { وَلَا يُنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ } يريد : الذين لا يؤدُّون زكاة أموالهم . وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأَحْمِي عَلَيْهَا فِي تَارٍ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُفْصَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيَتْرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ » .

قال القاضي « تخصيص هذا المعنى بمنع الزكاة لا سبيل إليه ، بل الواجب أن يقال : الكنز : هو المال الذي ما أخرج عنه ما وجب إخراجه ، ولا فرق بين الزكاة وبين ما يجب من الكفارات ، وبين ما يلزم من نفقة الحج أو الجمعة ، وبين ما يجب إخراجه في الديون والحقوق ، والإنفاق على الأهل والعيال ، وضمان المتلفات ، وأروش الجنايات؛ فيجب دخول كل هذه الأقسام في هذا الوعيد » .

(8/269)

وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال : كل مال زاد على أربعة آلاف درهم؛ فهو كنز ، أدب منه الزكاة أو لم تُؤدَّ ، وما دونها نفقة . وروي عن أبي ذرٍّ أنه كان يقول : « مَنْ تَرَكَ بِيضَاءً أَوْ حَمْرَاءً كَوِيَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وقيل : ما فضل عن الحاجة كنز ، لما روى أبو أمامة قال : « مات رجلٌ من أهل الصفة فوجد في مئزره ديناراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كَيْفُهُ ، ثم توفي آخر فوجد في مئزره ديناران ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كَيْتَانِ » والقول الأول أصح ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « نِعَمَ الْمَالِ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَا أَدَى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ » وروى مجاهد عن ابن عباس قال : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ كَبُرَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالُوا : مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مَّا أَنْ يَدَعَ لَوْلَدِهِ شَيْئاً ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرُضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطَيَّبَ بِهَا مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ » وَسئِلُ ابْنِ عُمَرَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ : كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا نَزَلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : « مَا أَبَالِي لَوْ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا أَعْلَمُ عَدَدَهُ أَزْكِيهِ ، وَأَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

وكان في زمان الرسول - عليه الصلاة والسلام - جماعة مياسير كعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف وكان عليه الصلاة والسلام يعدُّهم من أكابر المؤمنين ، وندب عليه الصلاة والسلام إلى إخراج الثلث أو أقل في المرض ، ولو كان جمع المال محرماً لكان عليه الصلاة والسلام يأمر المريض بالتصدق بأكمله ، بل كان يأمر الصحيح في حال صحته بذلك ، وقال عليه الصلاة والسلام لسعد بن أبي وقاص : « إِنَّكَ إِنْ تَدَعُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ » .

فصل

اختلفوا في وجوب الزكاة في الحلي ، فقال مالكٌ وأحمدٌ وإسحاقٌ وأبو ثور وأبو عبيد : لا زكاة فيه . وهو قول الشافعي بالعراق ، ووقف فيه بعد ذلك بمصر ، وقال الثوريُّ وأبو حنيفة والأوزاعي : فيه الزكاة .

فإن قيل : مَنْ لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يُنْفِقْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْفَقَ فِي الْمَعَاصِي ، هَلْ يَكُونُ حَكْمُهُ فِي الْوَعِيدِ حَكْمَ مَنْ كُنَزَ وَلَمْ يُنْفِقْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ أَشَدُّ ، فَإِنَّ مَنْ بَدَلَ مَالَهُ فِي الْمَعَاصِي ، عَصَى مِنْ جِهَتَيْنِ : بِالْإِنْفَاقِ وَالتَّائُلِ ، كَ : شَرَاءِ الْحَمْرِ وَشَرِبِهَا . بَلْ مِنْ جِهَاتٍ إِذَا كَانَتِ الْمَعْصِيَةُ مِمَّا تَتَعَدَّى كَمَنْ

أعانَ على ظلم مسلم من قتله أو أخذ ماله .
 فإن قيل : لِمَ حُصت هذه الأعضاء؟ فالجواب من وجوه :
 أحدها : أَنَّ المقصودَ من كسب الأموال ، حصول فرح القلب ، فيظهر أثره في
 الوجه ، وحصول الشيع ينفتح بسببه الجنان ، وليس ثياب فاخرة يطرحونها
 على ظهورهم ، فلَمَّا طلبوا تزيين هذه الأعضاء الثلاثة ، حصل الكي على الجباه
 والجنوب والظهور .
 وثانيها : أَنَّ هذه الاعضاء مجوفة وفي داخلها آلات ضعيفة يعظم تألمها بسبب
 وصول أدنى أثر عليها ، بخلاف سائر الأعضاء .
 وثالثها : قال أبو بكر الوراق : خصت هذه المواضع بالذكر؛ لأنَّ صاحب المال
 إذا رأى الفقير قبض جبهته وإذا جلس الفقيرُ بجنبه تباعد عنه وولى ظهره .
 ورابعها : أنهم يُكوون على الجهات الأربع ، أمَّا من مقدمه فعلى الجبهة ، وأمَّا
 من خلفه فعلى الظهر ، وأمَّا من يمينه ويساره فعلى الجنين .

(8/270)

إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ
 وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا
 الْمُشْرِكِينَ كَأَنَّكُمْ كَفَرْتُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ لِلَّهِ مَعَ الْمُتَّقِينَ (36) إِنَّمَا
 النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَالْكُفْرُ أَهْلًا
 لِيُؤَاطِلُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلِلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ رَبَّنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا
 يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (37)

قوله تعالى : { إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا } الآية .
 « الْعِدَّةُ » مصدر بمعنى « الْعَدَدُ » . و « عِنْدَ اللَّهِ » منصوبٌ به ، أي : في
 حُكْمِهِ . و « اثْنَا عَشَرَ » خبرٌ « إِنَّ » ، وقرأ ميسرة عن حفص ، وهي قراءة
 أبي جعفر « اثْنَا عَشَرَ » بسكون العين مع ثبوت الألف قبلها ، وإستكرهت من
 حيثُ الجمعُ بين ساكنين على غير حَدِيثِهِمَا ، كقولهم : « التَّقْتُ حَلَقْنَا الْبَطَانَ »
 بإثبات الألف من « حَلَقْنَا » . وقرأ طلحة بسكون الشين كأنه حمل « عشر »
 في المذكر على « عشرة » في المؤنث ، و « شَهْرًا » نصب على التمييز ،
 وهو مؤكد؛ لأنه قد فهم ذلك من الأول ، فهو كقولك : عندي من الدنانير
 عشرون ديناراً . والجمعُ متغاير في قوله « عِدَّةَ الشُّهُورِ » وفي قوله تعالى :
 { الْحَجُّ أَشْهُرٌ } [البقرة : 197] ؛ لأنَّ هذا جمعٌ كثرة ، وذاك جمعٌ قلة .
 قوله : { فِي كِتَابِ اللَّهِ } يجوزُ أن يكون صفةً لـ « اثْنَا عَشَرَ » ، والتقديرُ : اثنا
 عشر شهراً مثبتة في كتاب الله . ثم لا يجوزُ أن يعنى بهذا الكتاب كتاب من
 الكتب ، لأنه متعلقٌ بقوله : { يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ } وأسماء الأعيان لا تتعلق
 بالظروف ، فلا تقول : غلامك يوم الجمعة ، بل الكتاب ههنا مصدر والتقدير :
 إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، أي : في حكمه الواقع
 يوم خلق السموات والأرض .

ويجوزُ أن يكون بدلاً من الطرفِ قبله ، وهذا لا يجوزُ ، أو ضعيفٌ ، لأنه يلزمُ منه
 أن يخبر عن الموصول قبل تمام صلته ، فإنَّ هذا الجائر متعلقٌ به على سبيل
 البدلية ، وعلى تقدير صحة ذلك من جهة الصناعة ، فكيف يصحُّ من جهة
 المعنى؟ ولا يجوزُ أن يكون « فِي كِتَابِ اللَّهِ » متعلقاً بـ « عِدَّةُ » لئلا يلزم

الفصلُ بين المصدر ومعموله بخبره وقياس مَنْ جَوَّزَ إبداله من الطرف أن يجوّز هذا ، وقد صرّح بجوازه الحوفيُّ .
 قوله : « يَوْمَ خَلَقَ » يجوز فيه أن يتعلق ب « كِتَاب » على أنه يُرَادُ به المصدر ، لا الجثة ويجوزُ أن يتعلق بالاستقرار في الجار والمجرور ، وهو « فِي كِتَابِ اللَّهِ » ويكونُ الكتابُ جثةً لا مصدرًا ، وجوّز الحوفيُّ أن يكون متعلقًا ب « عِدَّة » وهو مردودٌ بما تقدّم ، ويجوزُ أن يتعلق بفعل مقدر ، أي : كتب ذلك يوم خلق

فصل

هذه الآية أيضاً من شرح قبائح اليهود والنصارى والمشركين ، وهو إقدامهم على تغيير أحكام الله تعالى ؛ لأنّه تعالى ، حكم في كل وقت بحكم خاص ، فإذا عَيَّرُوا تلك الأوقات بسبب النسيء ، كان ذلك سعيًا منهم في تغيير حكم السنّة بحسب أهوائهم وآرائهم فكان ذلك زيادة في كفرهم وجرأتهم .

(8/271)

فإنّ السنّة عند العرب : عبارة عن اثني عشر شهراً قمريّة ، ويُدلُّ عليه هذه الآية وقوله تعالى : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ } [يونس : 5] فجعل تقدير القمر بال منازل دليلاً على السنين ، وإثما يصح ذلك إذا كانت السنّة معلقة بسير القمر ، وقال تعالى { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ فُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ } [البقرة : 189] وعند سائر الطوائف : السنّة عبارة عن المدة التي تدور الشمس فيها دورة تامة من فصل إلى فصل ، فيكون الحج واقعاً في الشتاء مرّة ، وفي الصيف أخرى ، فشقّ الأمر عليهم بهذا السبب .

وأيضاً إذا حضروا الحجّ حضروا للتجارة ، فربما كان ذلك الوقت غير موافق لحضور التجارات من الشمسية ، فلذلك بقي زمان الحج مختصاً بوقت معين موافق لمصلحتهم ، وانتفعوا بتجاريتهم ومصالحهم ، فهذا النسيء وإن كان سبباً لحصول المصالح الدنيوية ، إلا أنّه لزم منه تغيير حكم الله تعالى ، لمّا خصّ الحجّ بأشهر معلومة على التّعيين ، وكان بسبب ذلك النسيء يقع في سائر الشهور تغيير حكم الله تعالى وإبطال تكليفه ؛ فلهذا المعنى استوجبوا الدّمّ العظيم في هذه الآية . والمراد بالكتاب : حكمه وإيجابه . قال ابن عباس « إنه اللوح الحفوظ » وقيل : القرآن .

فصل

قال القرطبيُّ : قوله تعالى : { إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ } وهي جمع شهر . فإذا قال الرجل لأخيه : لا أكلمك الشهور ، وحلف على ذلك فلا يكلمه حوْلاً ، قاله بعض العلماء وقيل : لا يكلمه أبداً . قال ابن العربي : وأرى إن لم يكن له نية أن يقتضي ذلك ثلاثة أشهر ، لأنّه أقل الجمع الذي يقتضيه صيغة « فَعُول » في جمع « فَعَلَ » .

قوله { مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ } هذه الجملة يجوز فيها ثلاثة أوجه :
 أحدها : أن تكون صفةً ل « اثْنَا عَشَرَ » .

الثاني : أن تكون حالاً من الضمير في الاستقرار .

الثالث : أن تكون مستأنفة . والضمير في « منها » عائدٌ على اثنا عشر شهراً ، لأنه أقربُ مذكور ، على « الشهور » والضمير في « فِيهِنَّ » عائدٌ على «

الاثني عشر» أيضاً . وقال الفراء ، وقتادهُ : يعودُ على الأربعة الحُرْم وهذا أحسنُ ، لوجهين :

أحدهما : أنه أقرب مذكور . والثاني : أنه قد تقرّر أنّ معاملة جمع القلة غير العاقل معاملة جمع الإناث أحسنُ مِنْ معاملة ضمير الواحدة ، والجمع الكثير بالعكس ، تقول الأجداع انكسرن ، والجدوع انكسرت ، ويجوزُ العكس .

فصل

أجمَعُوا على أنّ هذه الأربعة ثلاثة منها سرد ، وهي : دُو القعدة ، وذو الحجة ، ومحرم ، وواحد فرد ، وهو : رَجَبُ ، ومعنى الحرم : أنّ المعصية فيها أشد عقاباً ، والطاعة فيها أشد ثواباً ، والعربُ كانوا يُعظّمونها حتّى لو لقي الرجلُ قاتل أبيه لم يتعرّض له .

فإن قيل : أجزاء الزمان متشابهة في الحقيقة ، فما السببُ في هذا التمييز؟ فالجوابُ : هذا المعنى غير مُستبعدٍ في الشرائع ، فإنه ميّز البلد الحرام عن سائر البلاد بمزيد الحرمة ، وميّز يوم الجمعة عن سائر الأيام بمزيد الحرمة ، وميّز يوم عرفة عن سائر الأيام بعبادة مخصوصة ، وميز شهر رمضان عن سائر الشهور بمزيد حرمة ، وميز بعض ساعات اليوم والليلّة بوجوب الصلاة فيها ، وميز ليلة القدر عن سائر الليالي ، وميّز بعض الأشخاص بإعطاء الرّسالة ، فأبي استبعاد في تخصيص بعض الشهور بمزيد الحرمة .

(8/272)

وفيه فائدة أخرى وهي : أنّ الطبايعَ مجبولة على الظلم والفساد ، وامتناعهم من هذه القبائح على الإطلاق شاقٌ عليهم ، فخص تعالى بعض الأوقات وبعض الأماكن بمزيد التعظيم والاحترام ، حتى إنّ الإنسانَ ربما امتنع في تلك الأزمنة ، وفي تلك الأمكنة عن فعل القبائح ، وذلك يوجب أنواعاً من الفوائد . أحدها : أنّ ترك القبائح في تلك الأوقات أمر مطلوب؛ لأنه يقلّ القبائح . وثانيها : أنّ تركها في تلك الأوقات ربما صار سبباً لميل طبعه إلى الإعراض عنها مطلقاً .

وثالثها : أنّه إذا أتى بالطاعات فيها وأعرض عن المعاصي فيها ، فبعد انقضاء تلك الأوقات لو شرع في المعاصي صار شروعه فيها سبباً لبطلان ما تحمله من العناء والمشقة في أداء الطاعات في تلك الأوقات ، والظاهر من حال العاقل أنّه لا يرضى بذلك فيصير ذلك سبباً لاجتنابه عن المعاصي بالكلية ، فهذا هو الحكمة في تخصيص بعض الأزمنة ، وبعض الأمكنة ، بمزيد التعظيم .

قوله { ذلك الدين القيم } أي : الحساب المستقيم ، يقال : « الكَيْسُ من دَانَ تَفْسَهُ » أي : حاسبها ، وقال الحسنُ : « ذلكَ الدِّينُ القِيمُ » الذي لا يبدلُ ولا يُغيرُ ، « القِيمُ » - ههنا - بمعنى : القائم الدائم الذي لا يزول ، وهو الدِّينُ الذي قَطَرَ الناسَ عليه .

قوله { فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ } بفعل المعصية ، وترك الطاعات ، قال ابنُ عبّاسٍ : « المراد ، فلا تظلموا في الشهور الاثني عشر أنفسكم ، والمراد : منع الإنسان من الإقدام على الفساد في جميع العمر » . وقال الأكثرون الصّمير في قوله « فِيهِنَّ » عائِدُ على الأربعة الحرم ، وقد تقدّم . وقيل : المرادُ ب « الظلم » التّسبيء الذي كانوا يعملونه ، فينقلون الحجّ من الشهر الذي أمر الله بإقامته فيه إلى شهرٍ آخر ، وقيل : المرادُ ب « الظلم » ترك المقاتلة في هذه

الأشهر .
قوله : { وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً } نصب « كَافَّةً » على الحال ، إمَّا من
الفاعل ، أو من المفعول ، وقد تقدّم أن « كَافَّةً » لا يُتصَرَّفُ فيها بغير النصب
على الحال ، وأنها لا تدخلها « أل » ؛ لأنها بمعنى قولك : قاموا جميعاً ، وقاموا
معانٍ وأنها لا تُنْتَى ، ولا تُجْمَع ، وكذلك « كَافَة » الثانية ، ومعنى « كَافَة » أي :
جميعاً .

فصل

معنى الآية : قاتلوهم بأجمعكم مجتمعين على قتالهم ، كما أنّهم يقاتلونكم على
هذه الصّفة ، أي : تعاونوا وتناصروا على ذلك ؛ ولا تتخاذلوا وكونوا عباد الله
مجتمعين متوافقين في مقاتلة الأعداء .

(8/273)

وقال ابنُ عباس : « قاتلوهم بكلّيتهم ولا تحابوا بعضهم بترك القتال ، كما أنّهم
يستحلون قتال جميعكم » { واعلموا أنّ الله مع المتقين } أي : مع أوليائه
الذين يخشونه في أداء الطاعات والاجتناب عن المحرمات .
واختلفوا في تحريم القتال في الأشهر الحرم ، ف قيل : كان مُحَرَّمًا ثم نسخ
بقوله تعالى { وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً } أي : فيهن ، وفي غيرهن ، وهو قول
قتادة ، وعطاء الخراساني ، والزهرّي وسفيان الثوري ، وقالوا : لأنّ النبي صلى
الله عليه وسلم غزا هوازن بحنين ، وثقيفاً بالطائف ، وحاصرهم في شوال
وبعض ذي القعدة . وقال آخرون : غير منسوخ . قال ابن جريج « حلف بالله
عطاء بن أبي رباح أنّه ما يحلّ للناس أن يغزوا في الحرم ، ولا في الأشهر
الحرم إلا أن يقاتلوا فيها ، وما نسخت » .
قوله { إنّما النسياء زيادة في الكفر } في « النسيء » قولان :
أحدهما : أنّه مصدرٌ على « فَعِيل » من : « أنسا » ، أي : أحرّ ، ك « النذير »
من أنذر ، و « النكير » من أنكر ، وهذا ظاهر قول الزمخشري فإنّه قال :
« النسيء : تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر » ، وحينئذٍ . فالإخبارُ عنه بقوله «
زيادة » واضحٌ ، لا يحتاج إلى إضمار .
وقال الطبري : « النسيء - بالهمز - معناه : الزيادة » ؛ لأنّه تأخير في المدة ،
فيلزم منه الزيادة ، ومنه النسيئة في البيع ، يقال : أنسا الله أجله ، ونسا في
أجله أي أحر وهو ممدود عند أكثر القراء .
الثاني : أنّه « فَعِيلٌ » بمعنى « مَفْعُول » من نساه أي : أحره فهو منسوءٌ ، ثم
حُوِّلَ « مفعول » إلى « فَعِيل » ، وإلى ذلك نَحَا أَبُو حاتم ، والجوهري - وهذا
القول ردّه الفارسي فإنّه يكون المعنى : إنّما المؤخّر زيادةً ، والمؤخّر الشهر ،
ولا يكون الشهرُ زيادةً في الكفر ، وأجيب عن هذا بأنّه على حذف مضاف إمَّا
من الأول ، أي : إنّما إنساؤ النسيء زيادةً في الكفر ، وإمَّا من الثاني ، أي : إنّما
النسيء ذو زيادة . وقرأ الجمهورُ « النسيء » بهمزة بعد الياء ، وقرأ ورش عن
نافع « النسي » بإبدال الهمزة ياء وإدغام الياء فيها ، ورُويت هذه عن أبي
جعفر ، والزهرري وحميد ، وذلك كما خففوا « برة » و « خطية » .
وقرأ السلمي ، وطلحة ، والأشهب ، وشبل ، « النسيء » بإسكان السين . وقرأ
مجاهدٌ والسلمي وطلحةٌ أيضاً « النسيء » بزنة « فَعُول » بفتح الفاء ، وهو
التأخير ، و « فَعُول » في المصادر قليل ، قد تقدّم منه ألفاظ في أوائل البقرة

، وتقدّم في البقرة اشتقاق هذه المادة ، وهو هنا عبارة عن تأخير بعض الشُّهور عن بعض؛ قال : [الوافر]

(8/274)

2780- أَلَسْنَا النَّاسِيَيْنَ عَلَى مَعَدٍّ ... شُهُورَ الْجِلِّ نَجَعَلُهَا حَرَامًا
وقال آخر : [الكامل]
2781- تَسَيُّوْا الشُّهُورَ بِهَا وَكَانُوا أَهْلِهَا ... مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْعِزُّ لَمْ يَتَحَوَّلْ
قوله « يُضَلُّ بِهِ » قرأ الأخوان ، وحفص « يُضَلُّ » مبنياً للمفعول وأبو عمرو
في رواية ابن مقسم « يُضَلُّ » مبنياً للفاعل ، وفيه ثلاثة أوجه :
أحدها : يضل الله به الذين كفروا .
والثاني : يضل الشيطان به الذين كفروا .
والثالث : يضل به الذين كفروا تابعيهم . والباقون مبنياً للفاعل ، والموصول
فاعل به . وقرأ ابن مسعود والحسن ، ومجاهد ، وقتادة ويعقوب ، وعمرو بن
ميمون « يُضَلُّ » مبنياً للفاعل ، من « أَضَلَّ » وفي الفاعل وجهان :
أحدهما : ضمير الباري تعالى ، أي : يُضِلُّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا .
والثاني : أنَّ الفاعل « الَّذِينَ كَفَرُوا » وعلى هذا فالمفعول محذوف ، أي يُضِلُّ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَتْبَاعَهُمْ .
وقرأ أبو رجاء « يَضَلُّ » بفتح الياء والصاد ، وهي مِنْ « ضَلَّ » بكسر اللام ،
« أَضَلَّ » بفتحها ، والأصل « فَتَقَلَّتْ فَتْحَةُ اللَّامِ إِلَى الصَّادِ ، لِأَجْلِ الإِدْغَامِ ،
وَقَرَأَ التَّخْفِي ، وَالْحَسَنُ فِي رِوَايَةٍ مَحْبُوبٍ « نُضِلُّ » بضم نون العظمة ، و
الذَّشِيْرَ » مفعول ، وهذه تقوي أنَّ الفاعل ضمير الله في قراءة ابن مسعود .
قوله : « يُجْلَوْنَهُ » فيه وجهان :
أحدهما : أنَّ الجملة تفسيرية للضلال .
والثاني : أنها حالية . وقوله : « لِيُؤَاطِئُوا » في هذه اللام وجهان :
أحدهما : أنها متعلقة ب « يُحَرِّمُوْنَهُ » وهذا مقتضى مذهب البصريين فإنهم
يعملون الثاني من المتنازعين .
والثاني : أنها تتعلق ب « يُجْلَوْنَهُ » وهذا مقتضى مذهب الكوفيين ، فإنهم
يعملون الأول ، لسبقه . وقول من قال : إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفَعْلَيْنِ مَعًا ، فَإِنَّمَا يَعْنِي
مَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، لَا اللَّفْظَ . وقرأ أبو جعفر « لِيُؤَاطِئُوا » بكسر الطاء وضمَّ
الياء الصَّريحَةَ .
والصحيح أنه ينبغي أن يقرأ بضمَّ الطاء وحذف الياء؛ لأنَّه لَمَّا أُبْدِلَ الْهَمْزَةُ يَاءً
اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَيْهَا فَحَذَفَهَا ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحَذَفَتِ الْيَاءُ ، وَضَمَّتِ الطَّاءُ ،
لِتَجَانِسِ الْوَاوِ وَالْمَوَاطِئَةَ : الْمَوَافِقَةَ وَالِاجْتِمَاعَ ، يُقَالُ : تَوَاطَئُوا عَلَى كَذَا ، أَيْ :
اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَطَّأُ حَيْثُ يَطَّأُ الْآخَرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنَّ
تَاشِيَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً } [المزملة : 6] . وسيأتي إن شاء الله تعالى .
وقرأ الزهريُّ « لِيُؤَاطِئُوا » بتشديد الياء ، هكذا ترجموا قراءته ، وهي مشكلة ،
فإن لم يُرَدِّ بِهِ شِدَّةُ بَيَانِ الْيَاءِ ، وَتَخْلِيصُهَا مِنَ الْهَمْزِ دُونَ التَّضْعِيفِ ، فَلَا أَعْرِفُ
وَجْهَهَا وَهُوَ كَمَا قَالَ .
قوله : « رُيِّنَ » الجمهور على « رُيِّنَ » بنائه للمفعول ، والفاعل المحذوف هو
الشيطان . وقرأ زيد بن علي « رَيْنَ » بنائه للفاعل ، وهو الشيطان أيضاً ، و
سوء « مفعوله » .

فصل

معنى النَّسيء : هو تأخير تحريم شهر إلى شهر آخر ، وذلك أنَّ العرب كانت تعتقد تعظيم الأشهر الحرم ، وكان ذلك ممَّا تمسكت به من ملة إبراهيم ، وكانت معاشيتهم من الصيد والغارة فكان يشق عليهم الكف عن ذلك ثلاثة أشهر متوالية ، وربَّما وقعت لهم حرب في الأشهر الحرم ، فيكروهون تأخير حريمهم ، فنسئوا ، يعني : أَخَّرُوا تحريم ذلك الشَّهر إلى شهرٍ آخر ، وكانوا يُؤخِّرون تحريم المحرم إلى صفر ، فيحرمون صفر ، ويستحلون المحرم فإذا احتاجوا إلى تأخير تحريم صفر أَخَّرُوهُ إلى ربيع الأوَّل ؛ فكانوا يصنعون هكذا شهراً بعد شهر حتى استدار التحريم إلى السنَّة كلها ، فقام الإسلام وقد رجع المحرم إلى موضعه الذي وضعه الله - عزَّ وجلَّ - وذلك بعد دهر طويل ، فخطب النبيُّ صلى الله عليه وسلم وقال :

(8/275)

« أَلَا إِنَّ الزَّيْمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ثَلَاثٌ مَتَوَالِيَاتٌ ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْمَحْرَمُ وَرَجَبٌ مُضَرٌّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ . . . » الحديث . فأمرهم بالمحافظة لئلاَّ يتبدل في مستأنف الأيام .

واختلفوا في أوَّل من نسا النَّسيء . فقال ابنُ عباسٍ والضَّحَّاكُ وقتادة ومجاهد « أوَّل من نسا النَّسيء بنو مالك بن كنانة » .

وقال الكلبيُّ « أول من فعل ذلك رجل من بني كنانة يقال له نعيم بن ثعلبة ، وكان يقوم على الناس بالموسم ، فإذا همَّ الناس بالصدود ، قام فخطب ، فقال : لا مردِّ لما قضيتُ ، أنا الذي لا أعاب ولا أجاب فيقول له المشركون : لبيك ، ثم يسألونه أن ينسأهم شهراً يغيرون فيه ، فيقول : إنَّ صفر في هذا العام حرام فإذا قال ذلك حلوا الأوتار ، ونزعوا الأسنة والأزجة ، وإن قال حلال ، عقدوا الأوتار ، وشدوا الأزجة ، وأغاروا وكان من بعد نعيم رجل يقال له : جنادة بن عوف ، وهو الذي أدرك النبيُّ صلى الله عليه وسلم .

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم هو رجل من كنانة يقال له : القَلَمَسُ . قال شاعرهم : [الوافر]

2782- وَمِنَّا نَاسِيَةُ الشَّهْرِ الْقَلَمَسُ ... وكانوا لا يفعلون ذلك إلا في الحجِّ إذا اجتمعت العرب في الموسم . وقال جويبر عن الضحَّاك عن ابن عباس : « إنَّ أوَّل من سنَّ النَّسيء : عمرو بن لُحَيِّ بن قمعة بن خندف » .

ثم قال : { إِنَّمَا النَّسِيَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُصَلِّ بِهَا الَّذِينَ كَفَرُوا } تقدِّم الكلام عليه . { يُجَلِّوْنَهُ عَامًا } يعني : النَّسيء { وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤَاطِنُوا } أي : يوافقوا . { عِدَّةٌ مَّا حَرَّمَ اللَّهُ } أي : إنهم لم يحلوا شهراً من الحرام إلا حرَّموا مكانه شهراً من الحلال ، ولم يحرِّموا شهراً من الحلال إلا أحلوا مكانه شهراً من الحرام ، لئلا يكون الحرام أكثر من أربعة أشهر ، فتكون الموافقة في العدد .

{ زَيْنٌ لَهُمْ سِوَا أَعْمَالِهِمْ } قال ابنُ عَبَّاسٍ : زين لهم الشيطان : { وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } .

(8/276)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ
 أَرْضِينُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ (38)
 عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (39) إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
 ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ
 سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ
 اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (40)

قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 إِنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِينُمْ } الآية . لَمَّا ذَكَرَ فَضَائِحَ الْكُفَّارِ عَادَ إِلَى التَّرْغِيبِ فِي
 مَقَاتِلَتِهِمْ .

قال ابن عباس : نزلت هذه الآية في غزوة تبوك ، وذلك لأنه عليه الصلاة
 والسلام لَمَّا رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ أَمْرَ بِجِهَادِ الرُّومِ وَكَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ
 زَمَانَ شِدَّةِ الْحَرِّ ، حِينَ طَابَتِ ثَمَارُ الْمَدِينَةِ ، وَاسْتَعْظَمَ النَّاسُ غَزْوَ الرُّومِ
 وَهَابُوهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي حَرِّ شَدِيدٍ ، وَسَفَرٍ بَعِيدٍ ، وَمِفَاوِزٍ ، وَعَدُوٍّ كَثِيرٍ ، وَذَلِكَ
 حِينَ طَابَتِ ثَمَارُ الْمَدِينَةِ ، وَظَلَالِهَا فَأَمْرَهُمْ لِيَتَأَهَّبُوا أَهْبَةَ غَزْوِهِمْ ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ
 الْخُرُوجَ ، وَتَنَاقَلُوا ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

ومعنى : « إِذَا قِيلَ لَكُمْ » أي : قال لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انْفِرُوا » اخرجوا ، واسم القوم الذين يخرجون النفير .
 قوله : « إِنَّا قُلْنَا » أصله « تَنَاقَلْتُمْ » فَلَمَّا أُرِيدَ الْإِدْغَامُ سَكَنَتِ النَّوْءُ فَاجْتَلَبَتْ
 هَمْزَةُ الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي { فَادَارَأْتُمْ } [البقرة : 72] ، وَالْأَصْلُ : « تَدَارَأْتُمْ
 » . وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ « تَنَاقَلْتُمْ » بِهَذَا الْأَصْلِ وَ « مَا » فِي قَوْلِهِ : « مَا لَكُمْ »
 اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَفِيهَا مَعْنَى الْإِنْكَارِ .

وقيل : فاعله المحذوف هو الرسول . « إِنَّا قُلْنَا » ماضي اللفظ ، مضارع
 المعنى ، أي : تتناقلون ، وهو في موضع الحال ، وهو عاملٌ في الطرف ، أي :
 ما لكم متناقلين وقت القول .

وقال أبو البقاء : « إِنَّا قُلْنَا » ماضٍ بمعنى المضارع أي : ما لكم تتناقلون ، وهو
 في موضع نصب ، أي : أي شيء لكم في التناقل ، أو في موضع جر على رأي
 الخليل . وقيل : هو في موضع حال .

قال أبو جيان : وهذا ليس بجيد؛ لأنه يلزم منه حذف « أَنْ » لأنه لا ينسبك
 مصدرٌ إلا من حرف مصدرٍ والفعل وحذف « أَنْ » في هذا قليلٌ جداً ، أو
 ضرورة . وإذا كان التقدير في التناقل ، فلا يمكن عمله في « إِذَا » لِأَنَّ مَعْمُولَ
 الْمَصْدَرِ الْمَوْصُولِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ النَّاصِبُ لـ « إِذَا » وَالْمَتَعَلِّقُ بِهِ فِي
 التناقل ما تعلق به « لَكُمْ » الْوَاقِعُ خَبْرًا لـ « مَا » وَقَرِءَ « إِنَّا قُلْنَا »
 بِالِاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي « إِذَا » ؛ لِأَنَّ مَا
 بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِي هَذَا الطَّرْفِ إِذَا
 الْاسْتِقْرَاطُ الْمَقْدَّرُ فِي « لَكُمْ » ، أَوْ مُضْمَرٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا
 تَصْنَعُونَ إِذَا قِيلَ لَكُمْ ، وَإِلَيْهِ نَحَا الزَّمْحَرَشِيِّ .

والظاهر أن يقدر : ما لكم تتناقلون إذا قيل لكم ، ليكون مدلولاً عليه من حيث
 اللفظ والمعنى .

وقوله : « إِلَى الْأَرْضِ » ضَمَّنَ إِنَّا قُلْنَا مَعْنَى الْمَيْلِ وَالْإِخْلَاءِ ، فَعَدِي بـ « إِلَى »
 وَالْمَعْنَى : تَبَاطَأْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَي : لَزِمْتُمْ أَرْضَكُمْ وَمَسَاكِنَكُمْ ، وَمَلْتُمْ إِلَى

الدنيا وشهواتها ، وكرهتم مشاق الجهاد ومتاعه ، ونظيره قوله { أَحَلَدَ إِلَى
الأرض واتبع هَوَاهُ } [الأعراف : 176] قال المفسرون : معناه : اثاقتم إلى
نعيم الأرض ، وإلى الإقامة بالأرض .

(8/277)

قوله { أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا } أي : بخفض الدنيا ودعتها . وقوله : { إِلَى
الأرض أَرْضَيْتُمْ } جناس لفظي [، وكذا قوله : { اصبروا وَصَابِرُوا } [آل
عمران : 200] ، وقوله : { أَمَمَ مَمَّنْ مَعَكَ } [هود : 48] وقوله : { يَا أَسْفَا
عَلَى يُوسُفَ } [يوسف : 84] ، وقوله : { وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ } [النمل :
44] ، وقوله : { أَعْرَضَ وَتَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ }
[فصلت : 51] ، وقوله : { عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ } [الدخان : 32]
وقوله { مَالِكِ الْمَلِكِ } [آل عمران : 26] .
قوله « مِنْ الآخرة » تظاهرت أقوال المعربين ، والمفسرين على أن « مِنْ »
بمعنى « بدل » كقوله { لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً } [الزخرف : 60] ، أي :
بدلكم ؛ ومثله قول الآخر : [الرجز]
2783- جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا ... وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا
وقول الآخر : [الطويل]

2784- قَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ رَمَزَمَ شَرِبْتَهُ ... مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانِ
إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ التَّحْوِينَ لَمْ يَثْبُتُوا لَهَا هَذَا الْمَعْنَى ، وَيَتَأَوَّلُونَ مَا أُوْهَمَ ذَلِكَ ، وَالتَّقْدِيرُ
هنا : اعتصمتم من الآخرة راضين بالحياة الدنيا ، وكذلك باقيها .
وقال أبو اليقاع : « مِنْ الآخرة » في موضع الحال ، أي : بدلاً من الآخرة .
فقدّر المتعلق كوناً خاصاً ، ويجوز أن يكون أراد تفسير المعنى . ثم قال : «
فما متاع الحياة الدنيا » أي : لذاتها . وقوله « فِي الآخرة » متعلقٌ بمحذوفٍ
من حيثُ المعنى ، تقديره : فما متاع الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة ف
محسوباً « حالٌ مِنْ « متاعٌ » .

وقال الحوفي : إنه متعلق بـ « قَلِيلٌ » ، وهو خبر المبتدأ قال : « وَجَارَ أَنْ
يَتَقَدَّمَ الظَّرْفُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُقْتَرِنِ بِ « إِلَّا » ؛ لِأَنَّ الظَّرُوفَ تَعْمَلُ فِيهَا رَوَائِحُ
الأفعال ، ولو قلت : ما زيدٌ عمراً إِلَّا يَضْرِبُ ، لَمْ يَجْزُ » .

فصل
الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَتَاعَ الدُّنْيَا فِي الآخرة قَلِيلٌ ، أَنَّ لَذَاتِ الدُّنْيَا خَسِيسَةٌ فِي
أَنْفُسِهَا وَمَشْتُوبَةٌ بِالْآفَاتِ وَالْبَلِيَّاتِ ، وَمُنْقَطَعَةٌ عَنِ قَرِيبٍ لَا مَحَالَةَ ، وَمَنَافِعُ
الآخرة شريفة عالية خالصة عن كل الآفات ، ودائمة أبدية سرمدية ، وذلك
يوجب القطع بأن مَتَاعَ الدُّنْيَا فِي جَنبِ مَتَاعِ الآخرة قَلِيلٌ حَقِيرٌ .
قوله : { إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } .

في الآخرة ، وقيل : هو احتياض المطر عنهم في الدنيا .
قال القرطبي : « هذا بشرط ، فلذلك حذف منه التَّوْنُ . والجوابُ « يُعَذِّبْكُمْ »
و { وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ } وهذا تهديدٌ ووعيدٌ لتارك النَّفِيرِ » . { وَيَسْتَبْدِلْ
قَوْمًا غَيْرَكُمْ } خيراً منكم وأطوع .
قال ابن عباس : « هم التابعون » .

وقال سعيد بن جبير : « هم أبناء فارس » وقيل : هم أهل اليمن . « وَلَا
تَصْرُوهُ شَيْئًا » بترككم النفير .

قال الحسنُ « الكناية راجعة إلى الله تعالى ، أي : لا تضروا الله » ، وقال غيره تعود إلى الرسول؛ لأنَّ الله عصمه من الناس ، ولا يخذله إن تناقلتم عنه .

(8/278)

{ والله على كلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } .
قال الحسينُ وعكرمةُ : هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً } [التوبة : 122] وقال المحققون : الصحيح أنَّ هذه الآية خطاب لمن استنفرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينفروا ، وعلى هذا فلا نسخ .
قوله : { إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ تَصَرَّهُ اللَّهُ } . هذا الشرط جوابه محذوف ، لدلالة قوله : { فَقَدْ تَصَرَّهُ اللَّهُ } عليه ، والتقدير : إلا تنصروه فسينصره . وذكر الزمخشريُّ فيه وجهين :
أحدهما : ما تقدّم . والثاني : قال « إنه أوجب له النَّصْرَةَ ، وجعله منصوراً في ذلك الوقت ، فلنَّ يُحْدَلَ من بعده » . قال أبو حيان : « وهذا لا يظهر منه جوابُ الشرط ؛ لأنَّ إيجابَ النصرة له أمرٌ سبق ، والماضي لا يترتب على المستقبل والذي يظهر الوجهُ الأولُ » . وهذا إعلام من الله أنَّ المتكفلُ بنصر رسولهِ ، وإعزاز دينهِ ، أعانوه ، أو لم يُعيُنوه ، وأنه قد نصرهُ عند قلة الأولياء ، وكثرة الأعداء ، فكيف به اليوم وهو في كثرة من العَدَدِ والعُدَدِ .
وقوله : { إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا } أي : أنهم جعلوه كالمضطر إلى الخروج من مكة ، حين مكروا به وأرادوا تشيته ، وهمُّوا بقتله .
قوله « تَائِيَّ اثْنَيْنِ » منصوبٌ على الحال من مفعول « أَخْرَجَهُ » وقد تقدّم معنى الإضافة في نحو هذا التَّرْكيب عند قوله : { تَالِثُ ثَلَاثَةٍ } [المائدة : 73]

وقرأت جماعة « تَائِيَّ اثْنَيْنِ » بسكون الياء . قال أبو الفتح : « حكاها أبو عمرو

«
ووجهها أنَّ يكون سَكَنَ الياء تشبيهاً لها بالألفِ وبعضهم يخصُّه بالضرورة ، والمعنى : هو أحد الاثنين ، والاثنان أحدهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآخر أبو بكر الصديق .
قوله : { إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ } . و « الغارُ » بيت يكون في الجبل ، وهو هنا بيت في جبل ثور بمكة ، ويجمع على « غَيْرَانِ » ، ومثله : « تَاجٌ وَتِيحَانٌ » ، و « قَاعٌ وَقِيحَانٌ » ، والغارُ أيضاً : تَبْتُ طيبُ الريح ، والغارُ أيضاً : الجماعة والغاران : البطنُ والفرجُ . وألف « الغَارِ » عن واو .
قوله : « إِذْ يَقُولُ » بدل ثانٍ من « إِذْ » الأولى . وقال أبو البقاء : أي : إذ هما في الغار ، و « إِذْ يَقُولُ » ظرفان ل « تَائِيَّ اثْنَيْنِ » .

فصل

عن ابن عمر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر : « أنت صاحبي في الغارِ وصاحبي على الحَوْضِ » . قال الحسينُ بن الفضل « من قال إنَّ أبا بكر لم يكن صاحب رسول الله فهو كافر؛ لإنكاره نص القرآن ، وفي سائر الصحابة إذا أنكر يكون مبتدعاً لا كافراً » .
فإن قيل : إنَّ الله تعالى وصف الكافر بكونه صاحباً للمؤمن في قوله : { قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ } [الكهف : 37] .

فالجوابُ : أنَّ هناك وإن وصفه بكونه صاحباً إلاَّ أنَّه أردفه بما يدلُّ على الإهانة والإذلال وهو قوله : « أكفرت » ؟ أمَّا ههنا فبعد أن وصفه بكون صاحباً ذكر بعده ما يدل على الإجلال والتعظيم وهو قوله { لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا } فأي مناسبة بين البابين ؟ .

(8/279)

روي أنَّ قريشاً لمَّا بيئوا على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخرج رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر أول الليل إلى الغار ، وأمر علياً أن يضطجع على فراشه ، ليمنعهم السواد من طلبه ، جعل أبو بكر يمشي ساعة بين يديه ، وساعة خلفه ، فقال له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « ما لك يا أبا بكر؟ فقال : أذكر الطلب؛ فأمشي خلفك ، ثم أذكر الرصد فأمشي بين يديك؛ فلما انتهينا إلى الغار دخل أبو بكر أولاً ، يلتمس ما في الغار ، فقال له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، ما لك؟ فقال بآبي أنت وأمِّي ، الغيرانُ ماوى السباع والهوام ، فإن كان فيه شيء كان بي لا يك وكان في الغار حجر ، فوضع عقبه عليه ، لئلا يخرج ما يؤذي الرسول ، فلما طلب المشركون الأثر وقربوا ، بكى أبو بكر خوفاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عليه الصلاة والسلام « لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا » فقال أبو بكر : إن الله لمعنا ، فقال الرسول « نعم » فجعل يمسح الدموع عن خده ، ولم يكن حزن أبي بكر جنباً منه ، وإنما إشفاقاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : إن أقتل فأنا رجلٌ واحدٌ ، وإن قتلت هلكت الأمة . »

وروي أنَّ الله تعالى بعث حمامتين فباضتا في أسفل بابِ الغار ، والعنكبوت نسجت عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللَّهُمَّ أَعْمِ أَبْصَارَهُمْ » فجعلوا يترددون حول الغار ولا يرون أحداً .

فصل
دلَّت هذه الآية على فضيلة أبي بكر رضي الله عنه من وجوه :
أحدها : أنَّه عليه الصلاة والسلام لمَّا ذهب إلى الغار كان خائفاً من الكفار أن يقتلوه ، فلولا أنه عليه الصلاة والسلام كان قاطعاً بأنَّ أبا بكر من المؤمنين المحقين الصادقين الصَّيِّقين ، وإلا لما أصحبه نفسه في ذلك؛ لأنه لو جوز أن يكون باطنه بخلاف ظاهره ، لخافه أن يدل أعداءه عليه ، أو لخافه أن يقدم هو على قتله ، فلمَّا استخلصه لنفسه في تكل الحالة ، دلَّ على أنَّه عليه الصلاة والسلام كان قاطعاً بأنَّ باطنه على وفق ظاهره .

وثانيها : أن الهجرة كانت بإذن الله ، وكن في خدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من المخلصين ، وكانوا في النسب إلى شجرة رسول اله صلى الله عليه وسلم ، أقرب من أبي بكر ، فلولا أنَّ الله تعالى أمره بأن يستصحب أبا بكر في هذه الواقعة الصعبة ، وإلا لكان الظاهر ألا يخصه بهذه الصَّحبة وتخصيص الله إياه بهذا التشريف يدلُّ على علو منصبه في الدِّين .

(8/280)

وثالثها : أن كل من سوى أبي بكر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
أمّا أبو بكر فما فرق رسول الله كغيره ، ولا تخلف عنه كغيره ، بل صبر على
مؤانسته ، وملازمته ، وخدمته عند الخوف الشديد الذي لم يبق معه أحد ، وذلك
يوجب الفضل العظيم .

ورابعها : أنه تعالى سمّاه : « تَائِي اثْنَيْنِ » فجعله ثاني محمّد - عليه الصلاة
والسلام - في أكثر المناصب الدينية ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أُرْسِلَ إِلَى
الْخَلْقِ وَعَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَأَمَّنَ ؛ وَذَهَبَ وَعَرَّضَ الْإِسْلَامَ عَلَى طَلْحَةَ ،
وَالزَّيْبِرِ ، وَعُثْمَانَ ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ فَأَمَّنَ الْكُلَّ عَلَى يَدِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ جَاءَ
بِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ قَلِيلٍ فَكَانَ هُوَ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - « تَائِي اثْنَيْنِ » فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَلَّمَا وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ ، كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقِفُ فِي خِدْمَتِهِ ، فَكَانَ « تَائِي
اثْنَيْنِ » فِي الْمَوَاقِفِ كُلِّهَا ، وَكَلَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ
خَلْفَهُ ، وَكَلَّمَا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَ « تَائِي اثْنَيْنِ » فِي
مَجْلِسِهِ ، وَلَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَامَ مَقَامَهُ فِي الْإِمَامَةِ
، فَكَانَ « تَائِي اثْنَيْنِ » وَلَمَّا مَاتَ دُفِنَ بِجَنِبِهِ ، فَكَانَ « ثَانِي اثْنَيْنِ » هُنَاكَ .
وطعن بعض الحمقى من الروافض في هذا الوجه وقال : كونه ثاني اثنين
لِلرَّسُولِ لَا يَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ رَابِعًا لِكُلِّ ثَلَاثَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { مَا
يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ } [المجادلة : 7] الآية . ثم إنَّ هذا الحكم
عام في حق المؤمن والكافر فلَمَّا لم يكن هذا المعنى من الله دالًّا على
فضيلة الإنسان فلأن لا يدل من النبي عليه الصلاة والسلام على فضيلة الإنسان
أولى ؟ .

والجواب : أن هذا تعسف بارد؛ لأنَّ المراد هناك كونه تعالى مع الكل بالعلم
والتدبير ، وكونه مطلقاً على ضمير كل أحد ، أمّا هنا فالمراد بقوله تعالى :
{ تَائِي اثْنَيْنِ } تخصيصه بهذه الصِّفة في معرض التعظيم .
قوله : { قَانَزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ } فالضمير في « عَلَيْهِ » يعودُ على أبي بكر؛
لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عليه السكينة دائماً ، وقد تقدّم
القول في السكينة . والضمير في « أَيَّدَهُ » للنبي صلى الله عليه وسلم وهو
إشارة إلى قِصَّةِ بَدْرٍ ، وهو معطوف على قوله { فَقَدُ تَصَرَّهُ اللَّهُ } . وقرأ
مجاهد « وَأَيَّدَهُ » بالتخفيف . و « لَمْ تَرَوْهَا » صفة ل « جُنُودٍ » .
قوله : { وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى } كلمتهم : الشرك وهي السفلى
إلى يوم القيامة ، { وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا } إلى يوم القيامة . قال ابنُ عَبَّاسٍ «
هي قول : لا إله إلا الله » .

(8/281)

وقيل : كلمة الذين كفروا ما قدروا في أنفسهم من الكيدية ، وكلمة الله :
وعده أنه ناصره .

والجمهور على رفع « كَلِمَةٌ » على الابتداء ، و « هي » يجوزُ أن تكون مبتدأً
ثانياً ، و « العُلْيَا » خبرها ، والجمله خبر الأوَّل . ويجز أن تكن « هي » فصلاً
« ، و « العُلْيَا » الخبر . وقرأ يعقوب « وكلمة الله » بالنصب ، نسفاً على
مفعولي « جعل » أي : وجعل كلمة الله هي العليا .

قال أبو البقاء : وهو ضعيفٌ ، لثلاثة أوجه :

أحدها : وضع الظاهر موضع المضمرة ، إذ الوجه أن يقول : وكلمته .
 الثاني : أن فيه دلالة أن كلمة الله كانت سُفلى ، فصارت عليا ، وليس كذلك .
 الثالث : أن توكيد مثل ذلك ب « هي » بعيد ، إذ القياس أن يكون « إياها » .
 قال شهابُ الدِّين : أما الأولُ فلا ضعف فيه ؛ لأنَّ القرآنَ ملآن من هذا النوعِ ،
 وهو من أحسن ما يكون ؛ لأنَّ فيه تعظيماً وتفخيماً .
 وأمَّا الثاني فلا يلزم ما ذكر ، وهو أن يكون الشيء المصير على الضد الخاص ،
 بل يدلُّ التَّصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة .
 وأمَّا الثالثُ ف « هي » ليست تأكيداً ألبتة ، إنما هي ضمير فصل على حالها ،
 وكيف يكون تأكيداً ، وقد نصَّ النحويون على أن المضمرة لا يؤكد المظهر ؟ .
 ثم قال : { والله عزيرٌ حكيمٌ } أي : قاهر غالب « حكيمٌ » لا يفعل إلا الصَّواب

(8/282)

انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ
 إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (41) لَوْ كَانِي عَرَصًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ
 عَلَيْهِمُ السَّيْفَةُ وَسَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لِيُؤَسِّطَعْنَا لِحَرَجَاتِنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ
 يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (42) عَقَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ
 صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ (43)

قوله تعالى : { انفروا خفافاً وثقالاً } الآية .
 لما توعد من لا ينفر مع الرسول ، أتبعه الأمر الجزم ، فقال : { انفروا خفافاً
 ووثقالاً } نصبهما على الحال من فاعل « انفروا » . قال الحسن ، والضحاك ،
 ومجاهد ، وقتادة وعكرمة : « شباناً وشيوخاً » . وعن ابن عباس : نشاطاً
 وغير نشاط . وقال عطية العوفي : ركبانا ومشاة . وقال أبو صالح : « خفافاً
 من المال ، أي : فقراء » ثقلاً « أي : أغنياء » . وقال ابن زيد « أثقل : الذي
 له الضيعة ، والخفيف : الذي لا ضيعة له » .
 وقيل : « خفافاً » من السلاح أي : مقلين منه ، و « ثقلاً » مستكثرين منه .
 وقال مرة الهمداني : صحاحاً ومراساً .
 وقال يمان بن رباب « عزاباً ومتأهلين » ، وقيل غير ذلك . والصحيح أن الكلَّ
 داخل فيه ؛ لأنَّ الوصف المذكور وصف كلي ؛ فيدخل فيه كل هذه الجزئيات ،
 فقد روى ابن أم مكتوم أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أعلي أن
 أنفر؟ قال : « ما أنت إلا خفيفٌ أو ثقيلٌ » فرجع إلى أهله ولبس سلاحه ،
 ووقف بين يديه ؛ فنزل قوله : { لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ } [النور : 61 و الفتح
 : 17] .

وقال مجاهدٌ : « إنَّ أبا أيُّوبَ شهد بديراً مع الرسول ، ولم يتخلف عن الغزوات
 مع المسلمين ، ويقول قال الله تعالى : { انفروا خفافاً وثقالاً } فلا أجدني إلا
 خفيفاً أو ثقيلاً » . وعن صفوان بن عمرو قال : كنت والياً على حمص ، فلقيت
 شيخاً قد سقط حاجباه ، من أهل دمشق على راحلته يريد الغزو ، فقلت : يا
 عم أنت معذور عند الله ، فرفع حاجبيه وقال : يا ابن أخي استنفرنا الله خفافاً
 ووثقالاً ، إلا أن من أحبَّ ابتلاه . وعن الزهري : خرج سعيدُ بن المسيب إلى
 الغزو وقد ذهب إحدى عينيه فقيل له : إنك عليل صاحب ضرر ، فقال : استنفر

الله الخفيف والثقيل ، فإن عجزت عن الجهاد كثرت السواد وحفظت المتاع .
وقيل للمقداد بن الأسود وهو يريد الغزو أنت معذور ، فقال : أنزل الله علينا
في سورة براءة : { انفروا خِفَافًا وَثِقَالًا } [التوبة : 41] والقائلون بهذا
القول يقولون : إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ : { لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ }
[النور : 61] وبقوله : { لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ
لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ } [التوبة : 91] الخراساني نسخت بقوله { وَمَا
كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً } [التوبة : 122] .
ولقائل أن يقول : اتفقوا على أن هذه الآيات نزلت في غزوة تبوك ، واتفقوا
على أنه عليه الصلاة والسلام خلف النساء وخلف من الرجال أقواماً ، فدل
ذلك على أن هذا الوجوب ليس على الأعيان ، بل من فروض الكفايات ، فمن
أمره الرسول بالخروج ، لزمه خفافاً وثقالاً ، ومن أمره بأن يبقى ترك النفير .
وحينئذ لا حاجة إلى الترام النسخ .

(8/283)

وأيضاً فقولته : { وَسَيَخْلِقُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ } [التوبة : 42]
دليل على أن قوله : { انفروا خِفَافًا وَثِقَالًا } إنما يتناول من كان قادراً متمكناً
، إذ لو لم تكن الاستطاعة معتبرة في ذلك التكليف ، لما أمكنهم جعل عدم
الاستطاعة عذراً في التخلف ، فدل على عدم النسخ فيها .
قوله : { وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ } .
فيه قولان :

الأول : أنها تدل على أن الجهاد يجب على من له المال والنفس ، ومن لم يكن
له ذلك ، لم يجب عليه الجهاد .
والثاني : أن الجهاد بالنفس يجب إذا انفرد وقوي ، ويجب بالمال إذا ضعف عن
الجهاد بنفسه؛ فيلزمه أن ينبى من يغزو عنه بنفقة من عنده ، وذهب إلى هذا
كثير من العلماء .

ثم قال : { ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ } .
فإن قيل : كيف يصح أن يقال : الجهاد خير من القعود ع نه ، ولا خير في
القعود؟

فالجواب : من وجهين :

الأول : أن لفظ « خير » يستعمل في شيئين :
أحدهما : بمعنى : هذا خير من الآخر . والثاني : أنه خير في نفسه ، كقوله
تعالى { إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ فَخِيرٌ } [القصص : 24] .
وقوله : { وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ } [العاديات : 8] ، وعلى هذا سقط
السؤال .

والثاني : سلمنا أن المراد كونه خيراً من غيره ، إلا أن التقدير : أن ما يستفاد
من نعيم الآخرة بالجهاد خير مما يستفاده القاعد عنه من الراحة والتنعم بها ،
ولذلك قال تعالى : { إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ } .
قوله : { لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا } الآية .

لما بالغ في ترغيبهم في الجهاد ، وأمرهم بالنفير ، عاد إلى تقرير كونهم
متثقلين ، بقوله : { لَوْ كَانَ عَرَضًا } اسم « كان » ضمير يعود على ما دل
عليه السياق ، أي : لو كان ما دعوتهم إليه .

والعرض : ما عرض لك من منافع الدنيا ، والمراد هنا : غيمة قريبة المتناول ، { وَسَفَرًا قَاصِدًا } أي : سَهْلًا قَرِيبًا ههنا . { لَا تَبْعُوكَ } لخرجوا معك . ومثل بالقاصد ، لأنَّ المتوسط ، بين الأفراد والتفريط ، يقال له : مُقْتَصِدٌ . قال تعالى : { فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ } [فاطر : 32] ومعنى القاصد : ذو قصد ، كقولهم : لابنٌ ، وتامرٌ ، ورايحٌ { ولكن بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ } . قرأ عيسى بن عمر ، والأعرج « بَعَدَتْ » بكسر العين . وقرأ عيسى « الشُّقَّةُ » بكسر الشين أيضاً قال أبو حاتم : هما لغة تميم . والشُّقَّةُ : الأرض التي يُشَقُّ رُكُوبُهَا ، اشتقاقاً من المشقَّة . وقال الليثُ ، وابن فارس : هي الأرضُ البعيدة المسير ، اشتقاقاً من الشَّقُّ ، أو من المشقَّة ، والمعنى : بعدت عليهم المسافة وهذه الآية نزلت في المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك . قوله : { وَسَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ } الجائر متعلق ب « سَيَخْلِفُونَ » . وقال الزمخشريُّ « بِاللَّهِ » متعلق ب « سَيَخْلِفُونَ » ، أو هو من جملة كلامهم ، والقول مرادٌ في الوجهين ، أي : سَيَخْلِفُونَ ، يعني : المتخلفين عند رجوعك ، معتذرين يقولون : بالله لو استطعنا أو سَيَخْلِفُونَ بالله يقولون : لو اسْتَطَعْنَا . وقوله : « لَخَرَجْنَا » سدَّ مسدَّ جواب القسم ، و « لَوْ » جميعاً .

(8/284)

قال أبو حيان : قوله : « لَخَرَجْنَا » سدَّ مسدَّ جواب القسم ، و « لو » جميعاً « ؛ ليس بجيد ، بل للنحويين في هذا مذهبان : أحدهما : أنَّ « لَخَرَجْنَا » جوابُ القسم وجوابُ « لَوْ » محذوفٌ ، على قاعدة اجتماع القسم والشَّرط ، إذا تقدَّم القسم على الشَّرط ، وهذا اختيار ابن عصفور . والآخر : أنَّ « لَخَرَجْنَا » جوابُ « لَوْ » و « لو » جوابها جواب القسم ، وهذا اختيار ابن مالك . أمَّا أنَّ « لَخَرَجْنَا » سدَّ مسدَّهما فلا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك ، ويحتمل أن يتأول كلامه على أنه لَمَّا حذف جواب « لو » ودلَّ عليه جواب القسم جعل كأنه سدَّ مسدَّ جواب القسم ، وجواب « لو » . وقرأ الأعمشُ ، وزيدُ بنُ عليٍّ « لَوْ اسْتَطَعْنَا » بضم الواو ، كأنَّهما قرَّآ من الكسرة على الواو وإن كان الأصل ، وشبَّها واو « لَوْ » بواو الضمير ، كما شبَّهوا واو الضمير بواو « لَوْ » حيث كسروها ، نحو : { اشترُوا الضلالة } [البقرة : 16] ، للقاء الساكنين . وقرأ الحسنُ : { اشترُوا الضلالة } ، و { لَوْ اسْتَطَعْنَا } بفتح الواو تخفيفاً . ولو قلت : « وأنا قائمٌ » حالاً من ضمير « ليفعلن » لم يجز ، وكذا عكسه ، نحو : حلف زيدٌ لأفعلن يقوم ، تريد : قائماً ، لم يجز . وأمَّا قوله : « وجاء به على لفظ الغائب ؛ لأنه مُخْبِرٌ عنهم » فمغالطةٌ ، ليس مخبراً عنهم بقوله : « لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا » ، بل هو حاكٍ لفظ قولهم . ثم قال : ألا ترى لو قيل : لو استطاعوا لخرجوا ، لكان سديداً . . . إلى آخره . كلامٌ صحيحٌ ، لكنه - تعالى - لم يقل ذلك إخباراً عنهم ، بل حكايةً ، والحال من جملة كلامهم المحكي ، فلا يجوز أن يخالف بين ذي الحال وحاله ، لاشتراكهما في العامل ، لو قلت : قال زيدٌ : خرجت يضربُ خالداً ، تريد : اضرب خالداً ، لم يجز . ولو قلت : قالت هندٌ : خرج زيدٌ اضرب خالداً ، تريد : خرج زيدٌ ضارباً خالداً ، لم يجز ، انتهى .

الرابعُ : أنَّها جملةٌ استثنائيةٌ ، أخبر الله عنهم بذلك .
فصل

معنى الآية : أنَّه لو كانت المنافع قريبة ، والسفر قريباً لاتبعوك طمعاً منهم في الفوز بتلك المنافع ، ولكن طال السفر ، وكانوا كالأيسين من الفوز بالغنيمة ، بسبب استعظامهم غزو الروم ، فلهذا تخلفوا ، ثمَّ أخبر تعالى أنه إذا رجع من الجهادِ يجدهم : { سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ } إمَّا عند ما يعاتبهم بسبب التخلف ، وإمَّا ابتداءً على طريقة إقامة العذر في التخلف ، ثمَّ بين أنَّهم يهلكون أنفسهم بسبب الكذب والتفاق ، وهذا يدلُّ على أن الأيمان الكاذبة توجب الهلاك ، ولهذا قال عليه الصلوة والسلام « اليمينُ الغموسُ تدعُ الدِّيارَ بلاقعَ » ثم قال : { وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } في قولهم ما كنا نستطيع الخروجَ فإنهم كانوا مستطيعين الخروج ، فكانوا كاذبين في أيمانهم .

(8/285)

فصل

قالوا : الرَّسُولُ - عليه الصلاة والسلام - أخبر عنهم أنَّهم سيحلفون ، وهذا إخبار عن غيب يقع في المستقبل ، والأمر لمَّا وقع كما أخبر كان إخباراً عن الغيب ، فكان معجزاً .

قوله تعالى : { عَقَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ } الآية .
لمَّا بينَّ تعالى بقوله : { لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ } أنه تخلف قوم عن ذلك الغزو ، وليس فيه بيان أنَّ ذلك التخلف كان بإذن الرسول أم لا؟ فإلَّمَّا قال بعده : { عَقَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ } دلَّ هذا ، على أنَّ فيه من تخلف بإذنه .

قوله : { لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ } « لِمَ » ، و « لَهُمْ » كلاهما متعلقٌ ب « أَذْنَتْ » ، و جاز ذلك ؛ لأنَّ معنى اللامين مختلف ؛ فالأولى للتعليل ، والثانية للتبليغ .
وحذفت ألفُ « ما » الاستفهامية لانجرارها ، وتقديمُ الجارِّ للأول واجبٌ ؛ لأنَّه جرَّ ما له صدرُ الكلام ، ومتعلقُ الإذن محذوفٌ ، يجوزُ أن يكون للُقعود ، أي : لِمَ أَذْنَتْ لهم في القعود ، ويدل عليه السياق من اعتذارهم عن تخلفهم عنه عليه السلام . ويجوزُ أن يكون الخروج ، أي : لِمَ أَذْنَتْ لهم في الخروج ، لأنَّ خروجهم فيه مفسدةٌ من التخذيل ، وغيره ، يدلُّ عليه : { لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَّآ رَادُوكُمْ إِلَّا حَبَالًا } [التوبة : 47] .

قوله : { حَتَّى يَتَبَيَّنَ } يجوزُ في « حتى » أن تكون للغاية ، ويجوزُ أن تكون للتعليل ، وعلى كلا التقديرين فهي جازةٌ ، إمَّا بمعنى « إلى » ، وإمَّا بمعنى اللام ، و « أَنْ » مضمرةٌ بعدها ، ناصبةٌ للفعل ، وهي متعلقة بمحذوفٍ .
قال أبو البقاء : « تقديره : هَلَّا أَخْرَجْتَهُمْ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ ، أو لِيَتَبَيَّنَ ، وقوله : { لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ } يدلُّ على المحذوف ، ولا يجوزُ أن تتعلق « حَتَّى » ب « أَذْنَتْ » لأنَّ ذلك يوجب أن يكون أذن لهم إلى هذه الغاية ، أو لأجل التبيين ، وذلك لا يُعاتبُ عليه » وقال الحوفيُّ : « حتى غايةٍ لمَّا تَضَمَّنَه الاستفهامُ ، أي : ما كان له أن يأذن لهم ، حتى يتبين له العذر » .
وفي هذه العبارة بعضُ عَصَاةٍ .

فصل

احتجُّوا بهذه الآية على أنَّ الرسول - عليه الصلوة والسلام -؛ كان يحكم

بمقتضى الاجتهاد في بعض الوقائع ، ولدخوله عليه الصلاة والسلام تحت قوله تعالى : { فاعتبروا يا أولي الأبصار } [الحشر : 2] والرسول - عليه الصلاة والسلام - كان سيداً لهم ، ثم أكدوا ذلك بهذه الآية فقالوا : إِمَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ تَعَالَى أذن له في ذلك الإذن ، أو منعه عنه ، أو مَا أذن له فيه وما منعه عنه والأول باطلٌ ، وإلا امتنع أن يقول له : { لِمَ أذِنْتَ لَهُمْ } ، والثاني باطلٌ ؛ لأنه يلزم منه أن يقال : إِنَّهُ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، فيدخل تحت قوله : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } [المائدة : 44-47] الآيات . وذلك باطل بصريح القول .

(8/286)

فلم يبق إلا أنه عليه الصلاة والسلام أذن في تلك الواقعة من تلقاء نفسه ، فإمَّا أن يكون ذلك عن اجتهاد ، أو لا ، والثاني باطلٌ ؛ لأنه حكم بمجرد التشهي وهو باطل كقوله تعالى : { فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَصَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ } [مريم : 59] فلم يبق إلا أنه عليه الصلاة والسلام أذن في تلك الواقعة بالاجتهاد .

فإن قيل : الآية تدلُّ على أنه لا يجوز له الاجتهاد ؛ لأنه تعالى منعه بقوله : { لِمَ أذِنْتَ لَهُمْ } ؟ فالجوابُ : أنه تعالى ما منعه من الإذن مطلقاً ، لقوله تعالى : { حَتَّى يَتَّبِعَنَّ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَاذِبِينَ } [التوبة : 43] والحكم الممدود إلى غاية ب « حتى » يجب انتهاؤه عند حصول الغاية فدلَّ على صحة قولنا . فإن قالوا : لِمَ لا يجوز أن يكون المرادُ من ذلك التبيين هو التبيين بطريق الوحي ؟ .

فالجواب : ما ذكرتموه محتملٌ ؛ إلا أنه على تقديركم ، يصير تكليفه ، أن لا يحكم البتة ، حتى ينزل الوحي فلما ترك ذلك ، كان كبيرة ، وعلى تقديرنا يكون ذلك الخطأ خطأ في الاجتهاد فيؤجر عليه ، لقوله : « ومن اجتهد فأخطأ فله أجر » فكان حمل الكلام عليه أولى .

فصل

دلَّت هذه الآية على وجوب الثبوت ، وعدم العجلة ، والتأني ، وترك الاغترار بطواهر الأمور ، والمبالغة في التفحص ، حتى يمكنه أن يعامل كل فريق بما يستحقه .

فصل

قال قتادة : عاتبه الله كما تسمعون في هذه الآية ، ثم رخص له في سورة النور فقال : { فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِيُغْصِبَ شَأْنَهُمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ } [النور : 62] .

فصل

قال أبو مسلم الأصفهاني في قوله { لِمَ أذِنْتَ لَهُمْ } : ليس فيه ما يدل على أن الإذن في ماذا؟ فيحتمل أن بعضهم استأذن في القعود؛ فأذن له ، ويحتمل أن بعضهم استأذن في الخروج؛ فأذن له ، مع أن ما كان خروجهم معه صواباً ، لكونهم عيوناً للمنافقين على المسلمين ، وكانوا يثيرون الفتنة ، فلهذا ما كان خروجهم مع الرسول مصلحة ، قال القاضي « هذا بعيدٌ ؛ لأن هذه الآية نزلت في غزوة تبوك على وجه الدم للمتخلفين ، والمدح للمبارزين وأيضاً ما بعد هذه الآية يدل على ذم القاعدين وبيان حالهم » .

لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ
 وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ (44) إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ (45) وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً
 وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاتِهِمْ فَتَبَّطَّهِمْ وَقِيلَ لَهُمْ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ (46) لَوْ حَرَجُوا
 فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْصَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ
 وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (47) لَقَدْ ابْتَعُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى
 جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ (48)

قوله تعالى : { لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } الآية .

أي : لا يستأذنونك في التخلف { واللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ } .

قوله : « أَنْ يُجَاهِدُوا » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه متعلقٌ « الاستئذان » ، أي : لا يستأذنونك في الجهاد ، بل

بمضون فيه غير مترددين .

والثاني : أن متعلقٌ « الاستئذان » محذوف و « أَنْ يُجَاهِدُوا » مفعولٌ من أجله

، تقديره : لا يستأذئك المؤمنون في الخروج والقعود كراهة أن يجاهدوا ، بل إذا

أمرتهم بشيءٍ بادرُوا إليه . وقال بعضهم : لا بدَّ في الكلام من إضمار آخر ؛ لأنَّ

ترك استئذان الإمام في الجهاد غير جائز ، فلا بدَّ من إضمار ، والتقديرُ : لا

يستأذئك هؤلاء في أن لا يجاهدوا ، إلاَّ أنَّه حذف حرف النفي كقوله : { يُبَيِّنُ

اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا } [النساء : 176] ويدلُّ على هذا المحذوف أنَّ ما قبل

الآية ، وما بعدها يدلُّ على أن هذا الذمُّ إنما كان على الاستئذان في القعود .

قوله تعالى : { إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ } الآية .

بيِّن أنَّ هذا الاستئذان لا يصدر إلاَّ عند عدم الإيمان بالله واليوم الآخر ، ولمَّا كان

عدم الإيمان قد يكون بسبب الشك فيه ، وقد يكون بسبب القطع والجزم

بعدمه ، بيِّن تعالى أنَّ عدم إيمان هؤلاء ، إنما كان بسبب الشك والريب ، فدلَّ

على أنَّ الشكَّ المرتاب غير مؤمن بالله وقد تقدَّم الكلام على هذه المسألة

في سورة الأنفال عند قوله : { أولائك هم المؤمنون حقاً } [الأنفال : 4] ثم

قال : { فَهُمْ فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ } أي : متحيرين .

قوله : { وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً } .

قرأ العامة « عُدَّة » بضمِّ العين وتاء التانيث ، وهي الرَّادُّ والراحلة ، وجميع ما

يحتاج إليه المسافرُ .

وقرأ محمد بنُ عبد الملك بن مروان ، وابنه معاوية « عُدَّة » كذلك ، إلاَّ أنَّه

جعل مكان تاء التانيث هاء ضمير غائب ، يعود على « الخُرُوج » . واختلف في

تخريجها ، فقيل : أصلها كقراءة الجمهور بتاء التانيث ، ولكنهم يحذفونها

للإضافة ، كالتنوين ، وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى : { وَإِقَامَ الصَّلَاةِ } [

الأنبياء : 73] .

ومنه قول زهير : [البسيط]

2785- إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا الْبَيِّنَ فَانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا

يريد : عدة الأمر .

وقال صاحب اللوامح « لَمَّا أَضَافَ جَعَلَ الْكِنْيَةَ نَائِبَةً عَنِ التَّاءِ ، فَأَسْقَطَهَا ،

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُدَّةَ بغير تاء ، ولا تقديرها ، هو « البئر الذي يخرج في الوجه » .

وقال أبو حاتم : « هو جمع « عُدَّة » ، ك : « بُرٌّ » جمع « بُرَّة » ، و « دُرٌّ » جمع « دُرَّة » والوجه فيه « عُدَّد » ولكن لا يوافق خط المصحف . وقرأ زر بن حبيش ، وعاصم في رواية أبان « عِدَّة » بكسر العين ، مضافة إلى هاء الكناية .

(8/288)

قال ابن عطية : هو عِنْدِي اسْمٌ لما يُمَدُّ ، ك « الذَّبْح » ، و « القِئْل » .
 وُفِرِيَء أيضاً « عِدَّة » بكسر العين ، وتاء التأنيث ، والمراد : عدة من الرِّاد والسلاح ، مشتقاً من « العَدَدِ » .
 قوله : { ولكن كره الله انبعاثهم } . الاستدراك هنا يحتاج إلى تأمل ، فلذلك قال الزمخشري : فإن قلت : كيف موقع حرف الاستدراك ؟ قلت : لما كان قوله : { وَلَوْ أَرَادُوا الخُورُجُ } معطياً معنى نفي خروجهم واستعدادهم للغزو .
 قيل : { ولكن كره الله انبعاثهم } كأنه قيل : ما خرجوا ، ولكن تَبَيَّنُوا عن الخروج لكرهه انبعاثهم ، : « ما أَحْسَنَ زَيْدٌ إِلَيَّ وَلَكِنْ أَسَاءَ إِلَيَّ » . انتهى .
 يعني أَنَّ ظاهراً الآية يقتضي أَنَّ ما بعد « لكن » موافق لما قبلها ، وقد تَقَرَّرَ فيها أَنَّها لا تقع إلا بين ضدين ، أو نقيضين ، أو خلافين ، على خلاف في هذا الأخير ، فلذلك احتاج إلى الجواب المذكور .
 قال أبو حيان « وليست الآية نظير هذا المثال - يعني : ما أَحْسَنَ زَيْدٌ إِلَيَّ ، ولكن أساء - ، لأنَّ المثال واقع فيه « لكن » بين ضِدِّين ، والآية واقع فيها « لكن » بين متفقين من جهة المعنى » .
 قال شهاب الدين « مُرَادُهُم بالنقيضين : النفي والإثبات لفظاً ، وإن كانا يتلاقيان في المعنى ولا يُعَدُّ ذلك اتفاقاً » .
 والانبعاث : الانطلاق ، يقال : بعثت البعير فانبعث ، وبعثته لكذا فانبعث ، أي : نفذ فيه والتَّيْبِيطُ : التَّعْوِيقُ ، يقالُ : تَبَّطْتُ زَيْدًا ، أي : عَقَّيْتُهُ عَمَّا يريده ، من قولهم : ناقة تَبَّطَ أَي : بطيئة السير ، والمراد بقوله : « افْعُدُوا » : التَّخْلِيَةُ ، وهو كناية عن تباطئهم ، وأنهم تشبهوا بالنساء ، والصبيان ، والرِّمَى ، وذوي الأعذار ، وليس المرادُ قعوداً؛ كقوله : [البسيط]
 2786- دَعِ المَكَارِمَ لَا تَقْصِدِ لُبُغَيْتِهَا ... وافْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي
 والمعنى : أَنَّهُ تعالى كره خروجهم مع الرَّسُولِ - عليه الصلاة والسلام - ، فصرفهم عنه .
 فإن قيل : خروجهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم إمَّا أن يقال إنَّه كان مفسدة ، وإمَّا أن يقال إنه مصلحة ، فإن كان مفسدة ، فلمَ عاتبَ الرسول في إذنه لهم بالعودة؟ وإن كان مصلحة فليَمَ قال تعالى : إنه كره انبعاثهم وخروجهم؟

والجواب : أَنَّ خروجهم مع الرَّسُولِ ما كان مصلحة؛ لأنَّه تعالى صرَّح بعد هذه الآية بذكر المفاسد بقوله : { لَوْ حَرَجُوا فِيكُمْ مَا رَادُوكُمْ إِلَّا حَبَالًا } ، بقي أن يقال : فلمَّا كان الأصلح أن لا يخرجوا ، فلمَ عاتبَ الرسول في الإذن؟ فنقول : قد حكينا عن أبي مسلم أنه قال : ليس في قوله : { لِمَ أذِنْتَ لَهُمْ } [التوبة : 43] أنه عليه الصلاة والسلام ، قد أذن لهم بالعودة ، بل يحتمل أن يقال : إنهم استأذنوه في الخروج معه ، فأذن لهم ، وعلى هذا يسقط السؤال .
 قال أبو مسلم « وبدل على صحَّة ما قلنا أَنَّ هذه الآية دلت على أَنَّ خُرُوجَهُمْ

معه كان مفسدة؛ فوجب حمل ذلك العتاب على أنه عليه الصلاة والسلام أذن لهم في الخروج معه « ويؤكد ذلك قوله تعالى :

(8/289)

{ فَإِنْ رَجَعَكَ إِلَهٌ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فاستأذنوك لِلخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا } [التوبة : 83] وقوله تعالى : { سَيَقُولُ المخلفون إِذَا انطلقتم إِلَى مَعَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُوتًا تَبِعْكُمْ } [الفتح : 15] فاندفع السؤال على طريق أبي مسلم .

والجوابُ على طريقة غيره ، وهو أن نسلم أن العتاب في قوله : { لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ } [التوبة : 43] يوجب أنَّهُ عليه الصلاة والسلام أذن لهم في القعود ، فنقول : ذلك العتابُ ما كان لأجل أن ذلك القعود كان مفسدة ، بل لأجل أن إذنه عليه الصلاة والسلام بذلك القعود مفسدة ، وبيانه من وجوه : الأول : أنه عليه الصلاة والسلام أذن قبل إتمام التفحص وإكمال التأمل ، ولهذا قال تعالى { لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكِ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الكاذِبِينَ } [التوبة : 43] .

والثاني : أن التقدير أنه عليه الصلاة والسلام ما كان يأذن لهم في القعود ، فهم كانوا يقعدون من تلقاء أنفسهم وكان يصير ذلك القعود علامة على نفاقهم ، وإذا ظهر نفاقهم احترز المسلمون منهم ، ولم يَغْتَرُّوا بقولهم ، فلما أذن الرسولُ في ذلك القعود بقي نفاقهم مخفياً ، وفاتت تلك المصالح . والثالث : أنهم لما استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب عليهم وقال : { اقعدوا مع القاعدين } ثم إنهم اغتتموا هذه اللفظة وقالوا : قد أذن لنا ، فقال تعالى : { لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ } [التوبة : 43] أي : لم ذكرت عندهم هذا اللفظ الذي أمكنهم أن يتوسلوا به إلى غرضهم .

الرابع : أن الذين يقولون إن الاجتهاد غير جائز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، قالوا : إنه إنما أذن بمجرد الاجتهاد وذلك غير جائز؛ لأنهم لما تمكنوا من الوحي ، وكان الإقدام على الاجتهاد مع التمكن من الوحي جارياً مجرى الإقدام على الاجتهاد مع حضور النص ، فلما كان هذا غير جائز فكذا ذلك . ثم قال تعالى : { وَقِيلَ اقعدوا مع القاعدين } . واختلفوا في تأويل هذا القول ، فقيل : هو الشيطان على طريق الوسوسة ، وقيل : قاله بعضهم لبعض . وقيل : قاله الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، لما أذن لهم في التخلف ، فعاتبه الله . وقيل : القائل هو الله تعالى؛ لأنه كره خروجهم؛ لأجل الإفساد ، فأمرهم بالقعود عن هذا الخروج المخصوص . ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ { لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا } أي : في جيشكم ، وفي جمعكم . وقيل : « فِي » بمعنى « مع » أي : معكم .

قوله : « إِلَّا خَبَالًا » جَوَّزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا ، وَهُوَ مَفْرَعٌ؛ لِأَنَّ زَادَ يَتَعَدَّى لِاتِّبَانِ .

قال الزمخشري المُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ ، فَالاسْتِثْنَاءُ مِنْ أَعْمِّ الْعَامِ ، الَّذِي هُوَ الشَّيْءُ فَكَانَ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا ، فَإِنَّ « الخَبَالَ » بَعْضُ أَعْمِّ الْعَامِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : « مَا زَادُوكُمْ شَيْئًا إِلَّا خَبَالًا » وَجَوَّزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا ، وَالْمَعْنَى : مَا زَادُوكُمْ قُوَّةً وَلَا شِدَّةً ، وَلَكِنْ خَبَالًا .

وهذا يجيء على قول من قال : إنَّه لم يكن في عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خيال ، كذا قال أبو حيان . وفيه نظر؛ لأنه إذا لم يكن في العسكر خيال أصلاً ، فكيف يُستثنى شيء لم يكن ولم يتوهم وجوده؟ . وتقدم تفسير « الخيال » في آل عمران . قال الكلبي : إلا شراً وقال يمان : إلا مكرراً ، وقيل : إلا غياً ، وقال الضحاك : إلا عذراً .

وقرأ ابن أبي عبله : « ما زادكم إلا خبالاً » ، أي : ما زادكم خروجهم . قوله : { ولأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ } . الإيضاعُ : الإسراعُ ، يقال : أوضع البعيرُ ، أي : أسرعَ في سيره؛ قال امرؤ القيس : [الوافر]

2787- أَرَاتَا مُوضِعِينَ لِأَمْرِ عَيْبٍ ... وَنُسَخَّرَ بِالطَّعَامِ وَالنَّشْرَابِ

وقال آخر : [منهوك الرجز]

2788- يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعٌ ... أَحْبُّ فِيهَا وَأَصَعُ

ومفعول : « أَوْضَعُوا » محذوف ، أي : أوضعوا ركائبهم؛ لأنَّ الراكبَ أسرعُ من الماشي .

قال الواحديُّ « قال أكثر أهل اللُّغة : إن الإيضاع حمل البعير على العدو ، ولا يجوزُ أن يقال : أوضع الرَّجُلُ إذا سار بنفسه سَيراً حثيثاً . يقال : وضع البعيرُ : إذا عدا ، وأوضعه الراكب : إذا حمله عليه » .

وقال الفرَّاءُ : « العرب تقول : وضعت النَّاقَةَ ، وأوضع الراكبُ ، وربَّما قالوا للركاب : وضَع » .

وقال الأَخفشُ وأبو عبيد : يجوزُ أن يقال : أوضع الرَّجُلُ : إذا سار بنفسه سَيراً حثيثاً من غير أن يراد وضع ناقته . روى أبو عبيد أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم « أفاض من عرفة وعليه السَّكينة وأوضع في وادي مُحَسَّر » . قال الواحديُّ « والآية تشهد لقول الأَخفشِ وأبي عبيد « والمراد من الآية : السَّعي بينهم بالعداوة والنميمة .

و « الخلال » جمع « خَلَل » ، وهو الفُرْجَةُ بين الشيتين . ومنه قوله : { فَتَرَى الودقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ } [النور : 43] ، وقرئ « مِنْ خِلَلِهِ » وهي مخارج صب القطر . ويستعار في المعاني فيقال : في هذا الأمر خلل .

وقرأ مجاهدٌ ، ومحمد بن زيد « ولأَوْضَعُوا » ، وهو الإسراع أيضاً؛ من قوله تعالى : { إِلَى نُصْبٍ يُؤْفُصُونَ } [المعارج : 43] .

وقرأ ابنُ الزبيرِ « ولأَرْقُصُوا » بالفراءِ والفاءِ والصاد المعجمة ، من : رفض ، أي : أسرع أيضاً؛ قال حسَّان : [الكامل]

2789- يَرْجَا جِة رَقَصَتْ بِمَا فِي جَوْفِهَا ... رَقَصَ الْقُلُوصِ بِرَاكِبٍ مُسْتَعَجِلٍ

وقال : [الكامل]

2790- ... وَالرَّافِصَاتِ إِلَى

مِنَى فَالْعَبَّابِ

يقال : رَقَصَ فِي مِثْلِهِ رُقُصاً ، وَرَقَصَاناً .

فإن قيل : كتب في المصحف « وَلَا أَوْضَعُوا » بزيادة ألف . أجاب الزمخشريُّ « أنَّ الفتحه كانت تُكْتَبُ أَلْفًا قَبْلَ الْخَطِّ الْعَرَبِيِّ ، وَالْخَطُّ الْعَرَبِيُّ اخْتَرَعَ قَرِيباً

من نزول القرآن ، وقد بقي من ذلك الألف أثرٌ في الطباع ، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً ، وفتحها ألفاً أخرى ، ونحوه { أَوْ لَدَبَحْتَهُ } [النمل : 21] . يعني : في زيادة الألف بعد « لا » وهذا لا يجوزُ القراءةُ به ومن قرأ به متعمداً بكفر

« . قوله : « يَبْغُونَكُمْ » في محلِّ نصبٍ على الحال ، من فاعلٍ « أَوْصَعُوا » أي : لأَسْرَعُوا فيما بينكم ، حال كونهم بآغين ، أي : طالبين الفتنة لكم ، ومعنى الفتنة : افتراقُ الكلمة .

(8/291)

قوله : { وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ } هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ حالاً من مفعولٍ « يَبْغُونَكُمْ » أو من فاعله ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ في الجملة ضميريهما . ويجوزُ أن تكونَ مستأنفةً ، والمعنى : أنَّ فيكم من يسمع لهم ، ويضغِي لقولهم . فإن قيل : كيف يجوزُ ذلك على المؤمنين مع قوة دينهم ؟ فالجوابُ : لا يمتنع لمن قرب عهده بالإسلام أن يؤثر قول المنافقين فيهم ، أو يكون بعضهم مجبولاً على الجبن والفسل ؛ فيؤثر قولهم فيهم ، أو يكون بعض المسلمين من أقارب رؤساء المنافقين فينظرون إليهم بعض الإجلال والتعظيم ؛ فلهذا الأسباب يؤثر قول المنافقين فيهم ويجوزُ أن يكون المراد : وفيكم جواسيس منهم ، يسمعون لهم الأخبار منكم ، فاللامُ على الأوَّلِ للتقوية لكون العامل فرعاً ، وفي الثاني للتعليل ، أي : لأجلهم . ثم قال تعالى : { وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ } الذين ظلموا أنفسهم بكفرهم ونفاقهم ، وظلموا غيرهم بسبب أنهم سعوا في إلقاء غيرهم في وجوه الآفات .

فصل

{ لَقَدْ ابْتَغُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ } . أي : طلبوا صد أصحابك عن الدين وردهم إلى الكفر ، وتخذيل الناس عنك قبل هذا اليوم ، كفعَل عبد الله بن أبي يوم أحد حين أنصرف عنك بأصحابه . وقال ابنُ جريج : هو أنَّ اثني عشر رجلاً من المنافقين ، وقفوا على ثنية الوداع ليلة العقبة ، ليفتكوا بالنبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : { وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ } . قرأ مسلمة بن محارب « وقلَّبوا » مخففاً . والمرادُ بتقليب الأمر : تصريفه وترديده ، لأجل التدبر والتأمل فيه ، أي : اجتهدوا في الحيلة والكيد لك يقال للرجل المتصرف في وجوه الحيل : فلان حَوْلَ قلب ، أي : يتقلب في وجوه الحيل .

ثم قال تعالى : { حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ } أي : النصرُ والظفرُ . وقيل : القرآن . { وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ } دين الله . { وَهُمْ كَارِهُونَ } حال ، والرباط الواو ؛ أي : كارهون لمجيء الحق وظهور أمر الله .

(8/292)

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ (49) إِنَّ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ قَرِحُونَ (50) قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (51) قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَتَحْنُ تَرَبَّصُنَّ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا

إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ (52) قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْتُمْ كُنْتُمْ
قَوْمًا فَاسِقِينَ (53)

قوله تعالى : { وَهِنَّ مَن يَقُولُ ائْذَنْ لِّي وَلَا تَفْتِنِّي } الآية .
{ مَن يَقُولُ ائْذَنْ لِّي } كقوله : « يَا صَالِحُ ائْتِنَا » من أنه يجوزُ تحقيقُ الهمزة ،
وإبدالها واوًا ، لضمّة ما قبلها ، وإن كانت منفصلةً من كلمةٍ أُخري . وهذه
الهمزةُ هي فاءُ الكلمة ، وقد كان قبلها همزة وصل سقطت درجاً .
قال أبو جعفر « إذا دخلت « الواو » و « الفاء » على « ائذن » فهجاؤها : ألف
وذال ونون ، بغير ياء . أو « ثم » فالهجاءُ : ألفٌ وياءٌ وذالٌ ونونٌ . والفرق : أنَّ
« ثم » يوقف عليها وينفصل ، بخلافهما » .
قال شهابُ الدّين « يعني إذا دخلت واؤُ العطف ، أو فاؤه ، على هذه اللفظة
اشتدَّ اتصالهما بها ، فلم يُعْتَدَّ بهمزة الوصل المحذوفة درجاً ، فلم يُرْسَمَ لها
صورةٌ ، فتكتب « فاذن » ، و « اذن » فهذه الألف هي صورة الهمزة ، التي
هي فاء الكلمة » .

وإذا دخلت عليها « ثم » كُتِبَتْ كذا : ثم ائثوا ، فاعتدوا بهمزة الوصل فرسموا
لها صورة .

قال شهابُ الدين : وكأنَّ هذا الحُكْمَ الذي ذكره مع « ثم » يختصُّ بهذه اللفظة
، وإلا فغيرها مما فاؤه همزة ، تسقط صورة همزة وصله خطأ ، فيكتب الأمرُ
من الإتيان مع « ثم » هكذا : « ثم ائثوا » ، وكان القياس على « ثم ائذان »
ثم ائثوا » ، وفيه نظرٌ ، وقرأ عيسى بن عمر ، وابن السَّمِيع ، وإسماعيل
المكي ، فيما روى عنه ابن مجاهد « ولا تُفْتِنِّي » بضم حرف المضارعة ، من «
أفتنه » رباعياً . قال أبو حاتم « هي لغة تميم » وقيل : أفتنه : أدخله فيها ،
وقد جمع الشاعر بين اللغتين ، فقال : [الطويل]

2791- لئن فتنني لهي بالأمس أفتنت ... سعيداً فأمسى قد قلا كلَّ مُسْلِمٍ
ومتعلق « الإذن » : القعودُ ، أي : ائذن لي في القعود والتخلف عن الغزو ، ولا
تفتني بخروجي معك . أي : لا تهلكني بخروجي معك ، فإنَّ الزمانَ شديد الحرِّ ،
ولا طاقة لي به . وقيل : لا تفتني ؛ لأنِّي إذا خرجت معك هلك مالي وعيالي ،
وقيل : نزلت في جد بن قيس المنافق وذلك أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم
لما تجهز لغزو تبوك ، قال له : « يا أبا وهب ، هل كل في جلد بني الأصفر؟
يعني : الروم - تتخذ منهم سراري ووصفاء » فقال جدُّ : يا رسول الله ، لقد
عرف قومي أنني رجل مغرّم بالنساء ، وإني أخشى إن رأيت بنات الأصفر ألا
أصبر عنهن ، ائذن لي في القعود ، ولا تفتني بهن ، وأعينكم بمالي .
قال ابن عباس : « اعتلَّ جدُّ بن قيس ، ولم تكن علة إلا النفاق ، فأعرض عنه
النبي صلى الله عليه وسلم وقال :

(8/293)

« قد أذنت لك » ، فأنزل الله عز وجل : { وَهِنَّ مَن يَقُولُ ائْذَنْ لِّي } الآية .
قوله : { أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا } أي : في الشُّرك والإثم وقعوا بنفاقهم ،
وخلافهم أمر الله ورسوله .
وفي مصحف أبي « سَقَطَ » لأنَّ لفظه « مِنْ » موحد اللفظ ، مجموع المعنى
، وفيه تنبيه على أنَّ مَنْ عصى الله لغرض ، فإنَّه تعالى يبطل عليه ذلك ،

الغرض؛ لأنَّ القومَ لَمَّا اختاروا القعودَ لئلا يقعوا في الفتنَةِ ، بيَّن اللهُ تعالى أنهم واقعون ساقطون في عينِ الفتنَةِ - ثم قال { وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ } مطبقة عليهم .

قوله : { إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ } نصر وغنيمة « تَسُوهُمُ » تُحزنهم ، يعني المنافقين { وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ } نكبة وشدة ومكروه ، يفرحوا ، و { يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ } أي : حذرنا ، « وَيَتَوَلَّوْا » يدبروا عن مقام التحدث بذلك إلى أهلهم { وَهُمْ قَرِحُونَ } مسرورون .
ونقل عن ابن عباس « أَنَّ الحسنةَ في يوم بدرٍ ، والمصيبةَ في يوم أُحدٍ ، فإن ثبت أنَّ المراد هذا بخبر وجب المصير إليه ، وإلَّا فالواجب حمله على كل حسنة ، وعلى كل مصيبة » .

قوله : { قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا } قال عمر بن شقيق : سمعت « أعين » قاضي الرِّيِّ يقرأ « لَنْ يُصِيبَنَا » بتشديد النون .
قال أبو حاتم : ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ التَّوَنَ لا تدخلُ مع « لَنْ » ، ولو كانت لطلحة بن مصرف ، لجاز ، لأنها مع « هل » ، قال الله تعالى { هَلْ يُدْهَبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ } [الحج : 15] .

يعني أبو حاتم : أنَّ المضارع يجوز توكيده بعد أداة الاستفهام ، وابن مصرف يقرأ « هَلْ » بدل « لَنْ » ، وهي قراءة ابن مسعود . وقد اعتذر عن هذه القراءة بأنَّها حملت « لَنْ » على « لم » و « لا » النافيتين ، و « لم » و « لا » يجوز توكيد الفعل المنفي بعدهما .

أما « لا » فقد تقدم تحقيق الكلام عليها في الأنفال . وأما « لم » فقد سمع ذلك فيها؛ وأنشدوا : [الرجز]

2792- يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... سَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
أراد : « يَعْلَمُنِ » فأبدل الخفيفة ألفاً بعد فتحة ، كالتنوين . وقرأ القاضي أيضاً ، وطلحة « هَلْ يُصِيبُنَا » بتشديد الياء . قال الزمخشري : ووجهه أن يكون « يُفَعِّلُ » لا « يُفَعَّلُ » لأنَّه من ذوات الواو ، كقولهم : الصَّوَابُ ، وصَابَ يَصُوبُ ، ومَصَاوِبُ ، في جمع « مصيبة » فحوقُ « يُفَعِّلُ » منه « يُصَوِّبُ » ، ألا ترى إلى قولهم : صَوِّبْ رَأْيَهُ ، إلا أن يكون لغة من يقول : صَابَ السَّهْمُ يَصِيبُ ؛ كقوله : [المنسرح]

2793- ... أَشْهُمِي الصَّائِبَاتِ
والصُّيْبُ

يعني : أن أصله « يُصَوِّبُ » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغم فيها .

(8/294)

وهذا كما تقدم في « تَحَيَّرَ » أن أصله « تَحَيَّرَ » ، وأما إذا أخذناه من لغة من يقول : صَابَ السَّهْمُ يَصِيبُ ، فهو من ذوات الياء فوزنه على هذه اللغة « فَعَلَّطُ » .

فصل

المعنى : قل لهم يا محمد { لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا } أي : علينا ، وقدره في اللوح المحفوظ ، أو يكون المعنى « لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا » أي : في عاقبة أمرنا من الظفر بالعدو ، والاستيلاء عليهم . وقال الزجاج : المعنى :

إذا صرنا مغلوبين ، صرنا مستحقين للأجر العظيم ، والثواب الكثير ، وإن صرنا
غالبين ، صرنا مستحقين للثواب في الآخرة وفزنا بالمال الكثير ، والثناء
الجميل في الدنيا والصحيح الأول .

ثم قال : « هُوَ مَوْلَانَا » ناصرنا ، وحافظنا . قال الكليبي « هو أولى بنا من
أنفسنا ، في الحياة والموت » . { وَعَلَى اللَّهِ قَلْبَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ } وهذا
كالتنبيه على أن حال المنافقين بالصد من ذلك ، وأنهم لا يتوكلون إلا على
الأسباب الدنيوية الفانية .

فصل

{ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحَسَنِينَ } الآية .
هذا الجواب الثاني عن فرح المنافقين بمصائب المؤمنين ، أي : « هَلْ تَرَبَّصُونَ
» ، أي : تنتظرون ، « بنا » أيها المنافقون ، { إِلَّا إِحْدَى الْحَسَنِينَ } إمَّا النصر
والغنيمة ، فيحصل لنا الفوز بالأموال في الدنيا والنصر ، والفوز بالثواب العظيم
في الآخرة ، وإمَّا الشهادة ، فيحصل لنا الثواب العظيم في الآخرة .

قوله : { إِلَّا إِحْدَى الْحَسَنِينَ } مفعول « ترَبَّصْ » ، فهو استثناء مفرغ . وقرأ
ابن محيصة : « إِلَّا أَحَدِي » بوصل ألف « إحدى » ؛ إجراءً لهزمة القطع
مجرى همزة الوصل ؛ فهو كقول الشاعر : [الرجز]

2794- إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقَعًا ... وقول الآخر : [الكامل]

2795- يَا بَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ ... فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَإِلَدَهَا

قوله : { وَتَحْنُ تَرَبَّصُ بِكُمْ } إحدى السواتين إمَّا { إِنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بَعْدَافٍ مِّنْ
عِنْدِهِ } فيهلككم كما أهلك تلك الأمم الخالية ، { أَوْ بِأَيْدِينَا } أي : بأيدي

المؤمنين ، إن أظهرتم ما في قلوبكم من النفاق ، فيقع بكم القتل والنهب مع
الخزي والذل ، ومفعول : التريص « أَنْ يُصِيبَكُمُ » ثم قال : « فتربصوا » أي :
إحدى الحالتين الشريفتين { إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ } أي : مواعيد الله من إظهار
دينه ، واستئصال من خالفه ، فقوله : « فتربصوا » وإن كان صيغة أمر ، إلا أن
المراد منه : التهديد ، كقوله : { دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } [الدخان : 49]

قوله تعالى : { قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا } الآية .

« طَوْعًا ، أَوْ كَرْهًا » مصدران في موضع الحال ، أي : طائعين ، أَوْ كارهين .
وقرأ الأخوان « كَرْهًا » بالصَّمِّ ، وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء . وقال أبو
حيان هنا : « قرأ الأعمش وابن وثاب « كَرْهًا » بضم الكاف » . وهذا يؤهم أنها
لم تُقرأ في السبعة . قال الرمخشري : هو أمرٌ في معنى الخبر ، كقوله :

(8/295)

{ قَلِيمٌ دُدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا } [مريم : 57] ، ومعناه لن يُتَقَبَّلَ منكم ؛ أنفقتم
طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، ونحوه قوله تعالى : { اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ }
[التوبة : 80] ؛ وقول كثير عزة : [الطويل]

2796- أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةَ

أي : لن يغفر الله ، استغفرت لهم ، أَوْ لم تستغفر . ولا نلومك أحسننا إلينا ،
أم أسأت ؛ وفي معناه قول القائل : [الطويل]

2797- أَحْوَكُ الَّذِي إِنْ قَمَّتْ بِالسَّيْفِ عَامِدًا ... لِتَضْرِبَهُ لَمْ يَسْتَغْشِكَ فِي الْوُدِّ

وقال ابن عطية « هذا أمرٌ في ضمنه جزاءٌ ، والتقدير : إنْ تنفقوا لن يُتقبل منكم . وأما إذا عَرِيَ الأمرُ من الجواب فليس يصحبه تضمُّنُ الشرطِ » قال أبو حيان « ويقدِّح في هذا التخرُّج ، أنَّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط ، كان الجواب كجواب الشرط . فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب : « فلن يتقبل » بالفاء ، لأنَّ « لن » لا تقعُ جواباً للشرط إلا بالفاء فكذلك ما ضمَّ معناه؛ ألا ترى جزمه الجواب ، في قوله : اقصد زيدا يُحسِنُ إليك . »
قال شهابُ الدِّينِ « إِمَّا أراد أبو محمد تفسير المعنى ، وإلا فلا يجهلُ مثل هذه الواضحات ، وأيضاً فلا يلزمُ أن يعطى الأمر التقديري حكم الشَّيء الظاهر من كل وجه » .
وقوله : « إِنْكُمْ » وما بعده جار مجرى التعليل . وقوله : { لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ } يحتملُ أن يكون المراد أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - لا يتقبل تلك الأموال منهم ، ويحتملُ أن يكون المراد أنها لا تصير مقبولة عند الله تعالى .
قيل : نزلت في جد بن قيس حين استأذن في القعود ، وقال : أعينكم بمالي ، والمرادُ بالفسق هنا : الكفر ، لقوله بعده { وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ } [التوبة : 54] .

(8/296)

وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ
إِلَّا وَهُمْ كِسَالَى وَلَا يَنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُِونَ (54) فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا
أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أُنْفُسُهُمْ وَهُمْ
كَافِرُونَ (55) وَيَجْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمِمَّا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ (56)
لَوْ يَحْدُونَ مَلَجًا أَوْ مَعَارَاتٍ أَوْ مُدْخَلًا لَوْلُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ (57) وَمِنْهُمْ
مَنْ يَلْمُزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رِضًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذًا هُمْ
يَسْخَطُونَ (58) وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا
اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ (59)

قوله تعالى : { وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ } الآية .
« أَنْ تُقْبَلَ » فيه وجهان ، أحدهما : أنه مفعول ثانٍ ، ل « مَنَعَ » إمَّا على تقدير إسقاط حرف الجر ، أي : من أن يقبل ، وإمَّا لوصول الفعل إليه بنفسه؛ لأنَّ تقول : منعْتُ زيدا حقَّه ومن حقَّه . والثاني : أنه بدلٌ من « هم » في : « مَنَعَهُمْ » ، قاله أبو البقاء ، كأنه يريد : بدل الاشتمال ، ولا حاجة إليه . وفي فاعل « مَنَعَ » وجهان :

أظهرهما : أنه { إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا } أي : ما منعهم قبول نفقتهم إلا كفرهم .
والثاني : أنه ضمير الله تعالى : أي وما منعهم الله ، ويكون « إِلَّا أَنَّهُمْ » منصوباً على إسقاط حرف الجر ، أي : لأنَّهم كفروا . وقرأ الأخوان « أَنْ يُقْبَلَ » بالياء من تحت . والباقون بالتاء من فوق . وهما واضحتان ، لأنَّ التانيث مجازي . وقرأ زيد بن علي كالأخوين إلا أنه أفرد النفقة . وقرأ الأعرج « تُقْبَلَ » بالتاء من فوق ، « نَفَقَاتُهُمْ » بالإفراد . وقرأ السلمي « يَقْبَلُ » مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى . وقرئ « تُقْبَلُ » بنون العظمة ، « نفقتهم » بالإفراد .

فصل
ظاهر اللفظ يدل على أنَّ منع القبول معلق بمجموع الأمور الثلاثة ، وهي الكفر

بالله ورسوله ، وإتيان الصَّلَاة وهم كسالى ، والإنفاق على سبيل الكراهية .
ولقائل أن يقول : الكفر بالله سبب مستقل في المنع من القبول ، فلا يبقى
لغيره أثر ، فكيف يمكن إسناد الحكم إلى السببين الباقيين ؟ .
وجوابه : إنَّ هذا الإشكال إنما يتوجَّه على قول المعتزلة ، حيث قالوا : إنَّ الكفر
لكونه كفرًا يؤثر في هذا الحكم ، أما عند أهل السُّنَّة : فإنَّ شيئًا من الأفعال لا
يوجب ثوابًا ولا عقابًا وإنما هي معرفات ، واجتماع المعارف الكثيرة على
الشيء الواحد جائز .

فصل

دلَّت الآية على أنَّ شيئًا من أعمال البر لا يقبل مع الكفر بالله تعالى .
فإن قيل : كيف الجمع بينه وبين قوله : { فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ }
[الزلزلة : 7] ؟ فالجواب : أن يصرف ذلك إلى تأثيره في تخفيف العقاب ،
ودلَّت الآية على أنَّ الصلاة تجب على الكافر ، لأنه تعالى ذمَّ الكافر على فعل
الصَّلَاة على وجه الكسل .

قال الزمخشريُّ « كَسَالَى » بالضمِّ والفتح جمع : « كَسَلَان » نحو « سَكَارَى
» . قال المفسرون : معنى هذا الكسل ، أنَّه إن كان في جماعة صلى ، وإن
كان وحده لم يصل .

وقوله : { وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ } أي : لا ينفقون لغرض الطاعة بل
رعاية للمصلحة الظاهرة .

قوله تعالى : { فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ } الآية .
لمَّا قطع في الآية الأولى رجاء المنافقين عن جميع منافع الآخرة ، بيَّن ههنا أنَّ
الأشياء التي يظنونها من منافع الدنيا؛ فإنه تعالى جعلها أسبابًا لتعذيبهم في
الدنيا .

(8/297)

والإعجاب : هو السرور بالشيء من نوع الافتخار به ، ومع اعتقاد أنه ليس
لغيره ما يساويه . قوله { فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } فيه وجهان :
أحدهما : أنه متعلق ب « تُعْجِبُكَ » ، ويكون قوله : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ }
جملة اعتراض ، والتقدير : فلا تعجبك في الحياة ، ويجوز أن يكون الجارَّ حالًا
من « أَمْوَالُهُمْ » وإلى هذا نحا ابنُ عَبَّاسٍ ، ومجاهد ، وقتادة ، والسدي وابن
قتيبة ، قالوا في الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : فلا تعجبك أموالهم ، ولا
أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة .
قال أبو حيان : « إِلَّا أَنْ تَقْيِيدَ الإعجاب المنهية عنه الذي يكون ناشئًا عن
أموالهم وأولادهم من المعلوم أنَّه لا يكون إلا في الحياة الدنيا ، فيبقى ذلك
كأنَّه زيادة تأكيد بخلاف التعذيب ، فإنَّه قد يكون في الدنيا ، كما يكون في
الآخرة ، ومع أنَّ التقديم والتأخير يخصُّه أصحابنا بالضرورة » .
قال شهابُ الدين : « كيف يقال - مع نصٍّ من قدِّمْتُ ذكرهم - أصحابنا يخصُّون
ذلك بالضرورة؟ على أنه ليس من التقديم الذي يكون في الضرورة في شيء ،
إنَّما هو اعتراض ، والاعتراض لا يقال فيه تقديم وتأخير ، بالاصطلاح الذي يخصُّ
بالضرورة . وتسميتهم - أعني : ابن عباس ، ومن معه رضي الله عنهم - إنما
يريدون به الاعتراض المشار إليه ، لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة » .
والثاني : أنَّ « فِي الْحَيَاةِ » متعلقٌ بالتعذيب ، والمراد بالتعذيب الديني :

مصائب الدنيا ورزاياها أو ما لزمهم من التكاليف الشاقة ، فإنهم لا يرجون عليها ثواباً ، قاله ابن زيد : أو ما فرض عليهم من الزكوات ، قاله الحسن . وعلى هذا فالضمير في « بها » يعود على الأموال فقط ، وعلى الأول يعود على « الأولاد ، والأموال » .

فإن قيل : أي تعذيب في المال والولد وهما من جملة النعم ؟ .
فالجواب : على القول الأول بالتقديم والتأخير ، فالسؤال زائل . وعلى الثاني المصائب الواقعة في المال والولد . وقيل : بل لا بد من تقدير حذف ، بأن يقال : أراد بالتعذيب بها من حيث كانت سبباً للعذاب ، أمّا في الدنيا ، فإن من أحب شيئاً كان تألمه على فراقه شديداً ، وأيضاً يحتاج في تحصيلها إلى تعب شديد ، ومشاق عظيمة ، ثم في حفظها كذلك ، وأمّا في الآخرة فالأموال حلالها حساب ، وحرامها عذاب .

فإن قيل : هذا المعنى حاصل للكلمة ، فما فائدة تخصيص المنافقين ؟ .
فالجواب : أن المنافق لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر فلا ينفق ماله في سبيل الله لأنه يراه ضياعاً لا يرجو ثوابه ، وأما المؤمن فينفق ماله طيبة بها نفسه ، يرجو الثواب في الآخرة والمنافق لا يجاهد في سبيل الله خوفاً من أن يقتل ، والمؤمن يجاهد ، يرجو ثواب الآخرة ثم قال : { وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ } أي : تخرج أنفسهم وهم كارهون .

(8/298)

أي : يموتون على الكفر .
قوله : { وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لَمِنكُمْ } على دينكم { وَمَا هُمْ بِمِنكُمْ } أي : ليسوا على دينكم { ولكنهم قومٌ يفرقون } يخافون أن يظهر ما هم عليه فيقتلوا .

قوله : { لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا أَوْ مَغَارًا } . « المَلَجُ » : الحِصْن . وقال عطاء : المَهْرَبُ وقيل : الجِرْز وهو « مَفْعَل » ، مِنْ : لَجَأَ إِلَيْهِ ، يَلْجَأُ ، أي : انحاز . يقال : أَلْجَأْتُهُ إِلَى كَذَا أَي : اضطررته إليه فَالْتَجَأَ . و « الملجأ » يصلح للمصدر ، والزمان ، والمكان . والظاهر منها - المكان . و « المغارات » جمع « مغارة » ، وهي الموضع الذي يغور الإنسان فيه ، أي : يستقر . وقال أبو عبيد : كل شيء جزت فيه فغبت فهو مغارة لك ، ومنه : غار الماء في الأرض ، وغارت العين . وهي مفعلة ، مِنْ : عَارَ يَعُورُ ، فهي كالغار في المعنى . وقيل : المغارة : السَّرْبُ ، كنفق اليربوع .

والغار : النَّقْبُ فِي الْجَبَل . والجمهوز على فتح ميم « مغارات » . وقرأ عبد الرحمن بن عوف « مُغَارَاتٍ » بالضم ، وهو من : أغار ، و « أغار » يكون لازماً ، تقول العرب : « أغار » بمعنى « غار » أي : دخل . ويكون متعدياً ، تقول العرب : أغرت زيدا ، أي : أدخلته في الغار ، فعلى هذا يكون من « أغار » المتعدّي ، والمفعول محذوف ، أي : أماكن يغيرون فيها أنفسهم ، أي : يُغَيَّبُونَهَا . و « المُدْخَلُ » : « مُفْتَعَلٌ » مِنْ : الدخول ، وهو بناء مبالغة في هذا المعنى ، والأصل : « مُدْخَلٌ » فأدغمت « الدال » في « تاء » الافتعال ك : « ادَّانَ » من « الدَّين » . وقرأ قتادة ، وعيسى بن عمر ، والأعمش « مُدْخَلًا » بتشديد الدال والخاء معاً . وتوجيهها أن الأصل « مُتَدَخَّلًا » ، من : تدخَّلَ « بالتضعيف ، فلما أدغمت التاء في الدال صار اللفظ « مُدْخَلًا » نحو « مُدَّينٌ » من « تَدَّينٌ »

« .
 وقرأ الحسنُ أيضاً ، ومسلمهُ بن محارب ، وابن أبي إسحاق ، وابن محيصن ،
 وابن كثير ، في رواية « مَدَّخَلًا » بفتح الميم وسكون الدال وفتح الخاء خفيفة ،
 مِنْ « دخل » . وقرأ الحسنُ في رواية محبوب كذلك ، إلا أنه ضمَّ الميم ، جعله
 من « أدخل » . وهذا من أبدع النَّظْم ، ذكر أولاً الأمر الأعم ، وهو « الملجأ »
 من أي نوع كان ، ثم ذكر الغيران التي يُخْتَفَى فيها في أعلى الأماكن ، وهي السُّرُوب
 الجبال ، ثم ذكر الأماكن التي يختفى فيها في الأماكن السافلة ، وهي السُّرُوب
 ، وهي التي عبَّر عنها بـ « المَدَّخَل » . وقال الزجاج : يصحُّ أن تكون «
 المغارات » من قولهم : « حَبِل مُغَار » أي : محكم الفتل ، ثم يستعار ذلك في
 الأمر المحكم المبرم فيجيء التأويل على هذا : لو يجدون نصرة ، أو أموراً
 مشددة مرتبطة تعصمهم منكم وجعل « المَدَّخَل » أيضاً قوماً يدخلون في
 حملتهم .

(8/299)

وقرأ أبي « مُنْدَخَلًا » بالنون بد الميم ، من « اِنْدَخَلَ » ؛ قال : [البسيط]
 2798- ولا يَدِي فِي حَمِيَةِ السَّمَنِ

تَدْخَلُ

وأنكر أبو حاتم هذه القراءة عنه ، وقال : إنما هي بالتاء ، وهو معذور ، لأنَّ «
 انفعل » قاصر لا يتعدى ، فكيف يبنى منه اسم مفعول؟ وقرأ الأشهب العقيلي
 « لَوَالُوا » ، أي : لتتابعوا وأسرعوا وكذلك رواها ابن أبي عبيدة بن معاوية بن
 نوفل ، عن أبيه ، عن جده وكانت له صحبة من الموالة . وهذا مما جاء فيه «
 فَعَلَّ » ، و « فاعل » بمعنى ، نحو : صَعَّفْتُهُ ، وَصَاعَفْتُهُ .
 قال سعيد بن مسلم : أظنها « لَوَالُوا » بهمزة مفتوحة بعد الواو ، من « وأل »
 ، أي : التجأ وهذه القراءة يُقْلَهَا الزمخشري عن أبي ، وفسرها بما تقدم من
 الالتجاء . و « الْجُمُوح » التُّفُور بإسراع؛ ومنه : فرس جُمُوحٌ ، إذا لم يَرُدَّهُ

لِجَامٍ؛ قال : [المتقارب]

2799- سَبُوحًا جَمُوحًا وَإِحْصَاؤُهَا ... كَمَعَمَعَةِ السَّعْفِ الْمُوقَدِ

وقال آخر : [البسيط]

2800- وقد جَمَحَتْ جِمَاحًا فِي دِمَائِهِمْ ... حَتَّى رَأَيْتُ ذَوِي أَحْسَابِهِمْ جَهْرُوا

وقرأ أنس بن مالك ، والأعمش : يَجْمِرُونَ . قال ابن عطية يُهْرُولُونَ فِي
 مَشِيهِمْ وَقِيلَ : يَجْمِرُونَ ، وَيَجْمَحُونَ ، وَيَشْتَدُونَ بمعنى « .

وفي الحديث : « فَلَمَّا أَدْلَقْتَهُ الْحِجَارَةَ جَمَرَ » وقال رؤبة : [الرجز]

2801- إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ ... قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي

ومنه « يَغْدُو الْجَمَزِي » وهو أن يجمع رجله معاً ، ويهمز بنفسه ، هذا أصله في
 اللغة وقوله : « إليه » عاد الضمير على « الملجأ » أو على « المَدَّخَل » ، لأنَّ
 العطف بـ « أو » ، ويجوز أن يعود على « المغارات » لتأويلها بمذكر . ومعنى
 الآية : أنهم لو يجدون مخلصاً منكم أو مهرباً لفارقوكم .

قوله تعالى : { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ } الآية .

قرأ العامة « يَلْمِزُكَ » بكسر الميم ، من : لَمَزَهُ يَلْمِزُهُ ، أي . عابه ، وأصله :
 الإشارة بالعين ونحوها .

قال الأزهري أصله : الدفع ، لَمَزْتُهُ دفعته وقال الليث هو الغمز في الوجه ومنه

: هُمزَةٌ لَمَزَةٌ . أي : كثيرٌ هذين الفعلين . وقال أبو بكر الأصم « اللَّمَزَ : أن يشير إلى صاحبه بغيب جليسه . والهمز : أن يكسر عينه على جليسه إلى صاحبه » . وقرأ يعقوب ، وحماد بن سلمة عن ابن كثير ، والحسين ، وأبو رجاء ، ورويت عن أبي عمرو بضمها ، وهما لغتان في المضارع . وقرأ الأعمش « يُلْمِزُكَ » مِنْ « الْمَز » رباعياً . وروى حماد بن سلمة « يُلَامِزُكَ » على المفاعلة من واحدٍ ، ك : سافرَ ، وعاقب .
هذا شرح نوع آخر من طباعهم وأفعالهم ، وهو طعنهم في الرسول بسبب أخذ الصدقات ، ونزلت في ذي الخويصرة التميمي ، واسمه : حرقوص بن زهير ، أصل الخوارج .

(8/300)

قال أبو سعيد الخدري بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم ما لاً إذ جاءه ذو الخويصرة التميمي ، وقال : يا رسول الله اعدل ، فقال : « وبيك من يعدل إذا لم أعدل ؟ » فنزلت هذه الآية .
وقال الكلبي : قال رجل من المنافقين ويقال له : أبو الجواظ لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أتزعم بأن الله أمرك بأن تضع صدقات في الفقراء والسماكين ، فلم تعضها في رعاة الشاء ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا أبا لك ، وإنما كان موسى راعياً وإنما كان داود راعياً » ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، فلما ذهب قال عليه السلام : « احذروا هذا وأصحابه ، فإنهم منافقون » .
وروى أبو بكر الأصم في تفسيره أنه عليه السلام قال لرجل من أصحابه : « ما علمك بفلان ؟ » قال ما لي به علم إلا أنك تدينه في المجلس وتجزل له العطاء ، فقال عليه السلام : « إنه منافق أداريه عن نفاقه ، وأخاف إفساده . »
قال ابن عباس « يلمزك » : يفتابك ، وقال قتادة : يطعن عليك ، وقال الكلبي : يعيبك في أمر ما ، قال أبو علي الفارسي : هنا محذوف والتقدير : يعيبك في تفريق الصدقات فإن أعطوا كثيراً فرحوا ، وإن أعطوا قليلاً فإذا هم يسخطون . وقد تقدم الكلام على « إذا » الفجائية ، والعامل فيها . قال أبو البقاء : « يسخطون » لأنه قال : إنها ظرف مكان ، وفيه نظر تقدم نظيره .
قوله : { وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا } . الظاهر أن جواب « لَوْ » محذوف ، تقديره : لكان خيراً لهم .
وقيل : جوابها « وقالوا » ، والو مزيدة ، وهذا مذهب الكوفيين . والمعنى { وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ } ما نحتاج إليه { إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ } هاتان الجملتان كالشرح لقولهم : « حَسْبُنَا اللَّهُ » ، فلذلك لم يتعاطفا ، لأنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فشده الاتصال منعت العطف .

(8/301)

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَةَ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ قَرِيصَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (60) وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَدْنَىٰ قُلُوبِنَا حَيْرٌ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ

بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ (61) يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لَبِئْسَ صُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنَّ
كَانُوا مُؤْمِنِينَ (62) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُخَادِرُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَانَ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ
خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ (63) يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ
تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ (64) وَلَئِنْ
سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ
(65) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ يُعَذِّبُ طَائِفَةً
بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ (66)

قوله تعالى : { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ } الآية .
اعلم أَنَّ المنافقين لَمَّا لمزوا الرسول عليه الصلاة والسلام في الصدقات ، بين
لهم أَنَّ مصرف الزكاة هؤلاء ، ولا تعلق لي بها ، ولا اخذ لنفسي نصيباً منها .
وقد ذكر العلماء في الحكمة في وجوب الزكاة أموراً :
منها : قالوا : شكر النعمة عبارة عن صرفها إلى طلب مرضاة المنعم ، والزكاة
شكر النعمة . فوجب القولُ بوجوبها؛ لأنَّ شكر المنعم واجب .
ومنها : أنَّ إيجاب الزكاة توجب حصول الألفة بالموَدَّة ، وزوال الحقد والحسد
بين المسلمين فهذه وجوهٌ معتبرة في الحكمة الناشئة لوجوب الزكاة .
ومنها : أنَّ الفاضل عن الحاجات الأصلية إذا أمسكه الإنسان عطله عن
المقصود الذي لأجله خلق المالُ ، وذلك سعي في المنع من ظهور حكمة الله
تعالى ، وهو غير جائز ، فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير حتى لا تتعطل
تلك الحكمة .

ومنها : أنَّ الفقراء عيالُ الله ، لقوله تعالى { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى
اللَّهِ رِزْقُهَا } [هود : 6] والأغنياء خزان الله؛ لأنَّ الأموال التي في أيديهم لله
تعالى ، ولولا أن الله ألقاها في أيديهم ، لما ملكوا منها حبة واحدة .
ومنها : أنَّ المال بالكلية في يد الغني مع أنَّه غير محتاج إليه ، وإهمال جانب
الفقير العاجز عن الكسب بالكلية ، لا يليق بحكمة الرحيم؛ فوجب أن يجب
على الغنيِّ صرف طائفة من ذلك المال إلى الفقير .
ومنها : أنَّ الأغنياء لو لم يقوموا بمهمات الفقراء ربَّما حملهم شدة الحاجة
ومضرة المسكنة على الالتحاق بأعداء المسلمين ، أو على الإقدام على
الأفعال المنكرة كالسرقة وغيرها؛ فإيجاب الزكاة يفيد هذه الفائدة؛ فوجب
القول بوجوبها وقيل غير ذلك .

فصل

كلمة « إِنَّمَا » للحصر ، فدلَّت على أنه لا حق في الصدقات لأحد إلا لهذه
الأصناف الثمانية وذلك مجمع عليه ، ويدلُّ على أنَّ كلمة « إِنَّمَا » للحصر؛ لأنها
مركبة من « إن » و « ما » ، و « إن » للإثبات و « ما » للنفي ، واجتماعهما
يوجب بقاءهما على ذلك المفهوم ، وكذلك تمسكُ ابْنِ عَبَّاسٍ في نفي ربا
الفضل بقوله عليه الصلاة والسلام « إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ » ، وتمسكُ بعض
الصحابة في أن الإكسال لا يوجب الاغتسال بقوله عليه الصلاة والسلام « إنما
الماءُ من الماء » ، ولولا إفادتها الحصر ، لما كان كذلك ، وقال تعالى { إِنَّمَا
اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ } [النساء : 171] فدلَّت على نفي إلهية الغير؛ وقال الأعشى :
[السريع]

2802- ولستُ بالأكثر منهم حصي ... وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ

وقال الفرزدق : [الطويل]

2803- أتا الذائدُ الحامي الدمارَ وإِنَّمَا ... يدافعُ عن أحسابهم أتا أو منلي

فدلت هذه الوجوه على أنّ كلمة « إتما » للحصر .
وروى زياد بن الحارث الصدائني قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبايعته فاتاه رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(8/302)

« إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ ، وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا فَجَزَّأَهَا
ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيْتُكَ حَقَّكَ » .
فصل

مذهب أبي حنيفة : أنه يجوز صرف الصدقة إلى بعض الأصناف ، وهو قول عمر
وحذيفة ، وابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وأبي العالية ، والنخعي . قال سعيد
بن جبير : لو نظرت إلى أهل بيت من المسلمين فقراً متعفين فحبوتهم بها
كان أحب إليّ وقال الشافعي لا بُدَّ من صرفها إلى الأصناف الثمانية وهو قول
عكرمة ، والزهري وعمر بن عبد العزيز واحتج بظاهر الآية . قال ولا بُدَّ في كلِّ
صنف من ثلاثة ، فإن دفع سهم الفقراء إلى فقيرين ضمن نصيب الثالث ، وهو
ثلث سهم الفقراء قال : ولا بد من التسوية في أنصاء هذه الأصناف الثمانية ،
مثاله لو وجد خمسة أصناف ، ولزمه أن يتصدَّق بعشرة دراهم؛ لزمه أن يجعل
العشرة خمسة أسهم .

واختلفوا في صفة الفقير والمسكين ، فقال ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ،
وعكرمة والزهري : الفقير : الذي لا يسأل ، والمسكين : السائل . قال ابن
عمر : ليس بفقير من جمع الدرهم إلى الدرهم والتمرة إلى التمرة ، ولكن
الفقير من أنقى نفسه وثيابه ولا يقدر على شيء : { يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ
مِنَ التَّعَفُّفِ } [البقرة : 273] .

وقال قتادة : الفقير : المحتاج الرِّمِّ ، والمسكين : الصحيح المحتاج . وروى
عن عكرمة الفقراء من المسلمين ، والمساكين من أهل الكتاب . وقال
الشافعي الفقير من لا مال ولا حرفة تقع منه موقعاً زماناً كان أو غير زمن ،
والمسكين من له مال أو حرفة لا تغنيه سائلاً كان أو غير سائل .
واستدل بقوله : { أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَأَنَّهَا لِمَسَاكِينَ } [الكهف : 79] فأثبت لهم
ملكاً ، وكان عليه الصلاة والسلام يتعوذ من الفقر ، وقال : كاد الفقر أن يكون
كُفْرًا . وكان يقول : اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَسْكِينًا وَأَمِئْنِي مَسْكِينًا ، فكيف كان يتعوذ
من الفقر ، ويسأل ما هو دونه وهذا تناقض؟

وقال أصحاب الرأي : الفقير أحسن حالاً من المسكين . وقيل : الفقير من له
المسكن والخادم والمسكين من لا ملك له ، وقالوا كل محتاج إلى شيء فهو
فقير إليه ، وإن كان غنياً عن غيره قال تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى
اللَّهِ } [فاطر : 15] ، والمسكين المحتاج إلى كلِّ شيءٍ ألا ترى كيف حُصِّنَ
على طعامه ، وجعل طعام الكفارة له ، ولا فاقة أشد من الحاجة إلى سد
الجوع .

وقال إبراهيم النخعي : الفقراء هم المهاجرون ، والمسكين من لم يهاجر ،
وقيل : لا فرق بين الفقراء والمساكين فالله تعالى وصفهم بهذين الوصفين ،
والمقصود شيء واحد ، وهو قول أبي يوسف ومحمد .
وفائدة الخلاف تظهر في مسألة : وهي أنه لو أوصى لفلان وللفقراء

والمساكين ، فالذين قالوا : الفقراء غير المساكين ، قالوا : لفلان الثلث ،
والذين قالوا : الفقراء هم المساكين قالوا لفلان النصف .

(8/303)

واختلفوا في حدِّ الغني الذي يمنع أخذ الصدقة ، فقال الأكثرون : حده أن يكون
عنده ما يكفيه وعياله سنة ، وهو قول مالك ، والشافعي . وقال أصحاب الرأي
: حدُّه أن يملك مائتي درهم . وقيل : من ملك خمسين درهماً ، لا يحلُّ له أخذ
الصدقة . روي أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا
يُعْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ . قِيلَ : وَمَا يُعْنِيهِ؟
قال : « حَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ » ، وهو قول الثوري ، وابن
المبارك ، وأحمد وإسحاق وقالوا : لا يجوزُ أن يعطى الرجل من الزكاة أكثر من
خمسين ، وقيل : أربعون درهماً لقول النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَأَلَ
وَلَهُ أَوْقِيَةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ إِلْحَافًا » .
قوله : { والعاملين عَلَيْهَا } وهم السُّعَاةُ لجباية الصدقة ، يعطون بقدر أجور
أمثالهم .

وقال مجاهدٌ والضحاكُ : يعطون الثمن ، ولا يجوزُ أن يكون العاملُ على
الصدقة هاشمياً ولا مطلبياً؛ لأنَّ الرسول - عليه الصلاة والسلام - أبى أن يبعث
أبا رافع عاملاً على الصدقاتِ وقال : أما علمت أن مولى القوم منهم .
قوله : { والمؤلفة قُلُوبُهُمْ } قال ابنُ عباسٍ : هم أشرف من الأحياء أعطاهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، وكانوا خمسة عشر رجلاً : أبو
سفيان ، والأقرعُ بنُ حابس ، وعيينةُ بنُ حصن ، وحويطُ بنُ عبد العزى ،
وسهيلُ بنُ عمرو من بني عامر ، والحارثُ بنُ هشام ، وسهيلُ بن عمرو الجهنيُّ
، وأبو السنابل ، وحكيم بن حزام ، ومالكُ بن عوف وصفوانُ ابنُ أمية ، وعبد
الرحمن بنُ يربوع ، والجدُّ بنُ قيس ، وعمرو بنُ مرداس ، والعلاءُ بنُ الحرث ،
« أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلَّ رجلٍ منهم مائة من الإبل
ورغبهم في الإسلام ، إلا عبد الرحمن بن يربوع أعطاه خمسين من الإبل ،
وأعطى حكيم بن حزام سبعين من الإبل ، فقال : يا رسول الله ما كنت أرى أن
أحداً من النَّاسِ أحقَّ بعطائك مني فزاده عشرة ، وهكذا حتى بلغ مائة ، ثم قال
حكيمٌ : يا رسول الله ، أعطيتك الأولى التي رغبت عنها خير أم هذه التي قنعت
بها؟ فقال عليه الصَّلَاة والسَّلَام : بل التي رغبت عنها ، فقال : والله لا أخذ
غيرها » فقيل : مات حكيم وهو أكثر قريش مالاً ، وشقَّ على رسول الله صلى
الله عليه وسلم تلك العطايا ، لكن ألفهم بذلك . قال ابنُ الخطيب : وهذه
العطايا إنما كانت يوم حنين ، ولا تعلق لها بالصدقات ، ولا أدري لأي سببٍ ذكر
ابنُ عَبَّاسٍ هذه القصة في تفسير هذه الآية وإنما ذكر ابنُ عباسٍ ذلك بياناً
للمؤلفة من هم ، فذكر ذلك مثلاً .

واعلم أنَّ المؤلفة قسمان ، مسلمون وكفار ، فأما المسلمون فيعطون لأجل
قُوَّةِ إيمانهم أو معونتهم على أخذ الزكاة ممن امتنع عن دفعها ، أو ترغيباً
لأمثالهم في الإسلام وأما الكفار؛ فيعطون ترغيباً لهم في الإسلام ، أو خشية
من شرهم ، كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن أمية لما رأى
من ميله في الإسلام .

قال الواحدِيُّ إِنَّ اللهَ تعالى أغنى المسلمين عن تألف قلوب المشركين ، فإن رأى الإمامُ في ذلك مصلحة يعود نفعها على المسلمين إذا كانوا مسلمين جاز ، ويعطون من الفِء لا من الزَّكاة .

واعلم أَنَّ المؤلِّفةَ قسمان ، مسلمون وكفار ، فأَمَّا المسلمون فيعطون لأجل قوَّة إيمانهم أو معونتهم على أَخْذِ الزَّكاةِ مَمَّنِ امتنع عن دفعها ، أو ترغيباً لأمثالهم في الإسلام وأما الكفار؛ فيعطون ترغيباً لهم في الإسلام ، أو خشية من شرهم ، كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن أمية لَمَّا رأى من ميله في الإسلام .

قال الواحدِيُّ إِنَّ اللهَ تعالى أغنى المسلمين عن تألف قلوب المشركين ، فإن رأى الإمامُ في ذلك مصلحة يعود نفعها على المسلمين إذا كانوا مسلمين جاز ، ويعطون من الفِء لا من الزَّكاة .

وقال جماعةٌ من أهل العلم : إِنَّ المؤلِّفةَ منقطعة ، وسهمهم ساقط ، روي ذلك عن عمر وهو قول الشعبي ، وبه قال مالك ، والثوري ، وأصحاب الرأي وإسحاق بن راهويه وقال قومٌ : سهمهم ثابت مروى ذلك عن الحسن ، وهو قول الزهري ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وأبي ثور ، وقال أحمدٌ : يعطون إن احتاج المسلمون إلى ذلك .

قوله : وفي الرقاب قال الزجاجُ فيه محذوف ، والتقديرُ : « وفي فك الرقاب » وقد تقدم الكلامُ في تفسير « الرقاب » في قوله : { والسائلين وفي الرقاب } [البقرة : 177] . ثم في تفسير « الرقاب » أقوال :

أحدها : أنهم المكاتبون ليعتقوا من الزكاة ، وقال مالكٌ وغيره : إنه لعتق الرقاب يشتري به عبيد فيعتقون . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يعتق من الزكاة رقبة كاملة ولكن يعطى منها في رقبة ويعان بها مكاتب؛ لأن قوله : { وفي الرقاب } يقتضي أن يكون له فيه مدخل ، وذلك يُتأفَى كونه تاماً فيه ، وقال الزهريُّ : سهم الرقاب نصفان ، نصف للمكاتبين المسلمين ، ونصفٌ يشتري به رقاب مَمَّنِ صلوا وصاموا .

قال بعض العلماء : والاحتياط في سهم الرقاب دفعه إلى السَّيدِ بإذن المكاتب؛ لأنَّه تعالى أثبت الصدقات للأصناف الأربعة المتقدم ذكرهم بلام التملك بقوله : { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَساكِينِ } ولمَّا ذكر « الرقاب » أبدل حرف اللام بحرف « في » فقال : « وفي الرقاب » فلا بدَّ لهذا الفرق من فائدة ، وهي أن الأصناف الأربعة يدفع إليهم تَصِيْبُهُمْ . وأما الباقيون فيصرف نصيبهم في المصالح المتعلقة بهم لا إليهم .

قال الزمخشري : « فإن قلت : لِمَ عدل عن اللام إلى « في » في الأربعة الأخيرة؟ قلت : للإيدان بأنهم أرسخ في استحقاق التصدُّق عليهم مَمَّنِ سبق ذكره؛ لأنَّ « في » للوعاء ، فبَّه على أنهم أحقَّ بأن توضع فيهم الصدقات وجعله مظنة لها ومصباً » .

ثم قال : « وتكرير » في « في قوله : { وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ } فيه فضل ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين » .
 قوله : والغارمين قال الزجاج : أصل الغرم في اللغة : لزوم ما يشق ، والغرام العذاب اللازم ، وسمي العشق غراماً ، لكونه شاقاً على الإنسان ولازماً له ، ومنه : فلان مغرم بالنساء إذا كان مولعاً بهن ، وسمي الدين غراماً ، لكونه شاقاً ، والمراد بالغارمين المديونون ، فالدين إن حصل بسبب معصية لا يدخل في الآية ؛ لأن المقصود من صرف المال إليه الإعانة ، والمعصية لا تستوجب الإعانة ، وإن حصل لا بسبب معصية فهو قسمان : دين حصل بسبب نفقات ضرورية أو في مصلحة ، ودين بسبب حمالات وإصلاح ذات بين ، والكل داخل في الآية .

روى الأصم في تفسيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى بالغرة في الجنين قالت العاقلة : لا نملك الغرة يا رسول الله ، فقال لحمل بن مالك بن الثابغة أعنهم بغرة من صدقاتهم » وكان حمل على الصدقة يومئذ .
 قوله : { فِي سَبِيلِ اللَّهِ } قال المفسرون : يعني الغزاة ، قال أكثر العلماء : يجوز له أن يأخذ من الزكاة وإن كان غنياً . وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يعطى الغازي إلا مع الحاجة .

ونقل القفال في تفسيره عن بعض العلماء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى ، وبناء الحصون ، وعمارة المساجد ؛ لأن قوله : { وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ } عام في الكل وقال أكثر أهل العلم : لا يعطى منه شيء في الحج . وقال قوم : يجوز أن يصرف سهم في سبيل الله إلى الحج ، يروى ذلك عن ابن عباس وهو قول الحسن ، وأحمد ، وإسحاق .
 قوله : { وَابْنِ السَّبِيلِ } وهو كل من يريد سفراً مباحاً ولم يكن له ما يقطع به المسافة يعطى له قدر ما يقطع به تلك المسافة ، وإن كان ذا يسار في بلده . وقال قتادة : ابن السبيل : هو الضعيف وقال فقهاء العراق : ابن السبيل : الحاج المنقطع .

واعلم أن مال الزكاة لا يخرج عن هذه الثمانية . واختلفوا هل يجوز وضعه في بعض الأصناف ؟ إذا قلنا يجوز وضعه في بعض الأصناف ، فإتيا يجوز في غير العامل ، فأما وضعه بالكلية في العامل فلا يجوز بالاتفاق .
 فإن قيل : ما الحكمة في أنه تعالى ذكر الأصناف الستة وهم : الفقراء ، والمساكين ، والعاملون والمؤلفة ، والرقاب ، والغارمون ، بصيغة الجمع ، وذكر الصنفين الآخرين ، وهما : في سبيل الله وابن السبيل بصيغة الإفراد ؟
 فالجواب : أن المراد بهما الجنس هو جمع حقيقة ، ولا يقال : هلا ذكر الأصناف الستة بصيغة الإفراد ويكون المراد الجنس كهذين ؛ لأننا نقول : لو أفرد في الجميع ، فلا يخلو إما أن يفردهم معرفين بالالف واللام للعهد ؛ فينصرف بين السامع إلى صرف الزكاة إلى معهود سابق معين وليس هو المقصود من الآية بالإجماع ، وإن أفردهم منكرين ، فهم منه أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى فقير واحد ، أو مسكين واحد ، وكذلك سائرهما ، ولا يجوز دفعها لاثنتين فما زاد ، وهو خلاف الإجماع

فصل

والسبيل : الطريق ، ونسب المسافر إليها لملازمته إيها ، ومروره عليها قال بعض العلماء : إذا كان المسافر غنياً في بلده ، ووجد من يسلفه فلا يعطى وهو الصحيح .

ولا يلزمه أن يدخل تحت مِئَةِ أحد إذا وجد مئة تعالى .

فصل

إذا جاء وادّعى وصفاً من الأوصاف الثمانية ، هل يقبل قوله أو يقال : أثبت ما تقول؟ أمّا الدّينُ فلا بدّ أن يثبت ، وأمّا البقية فظاهر الحال يكفي .

قوله : « قَرِيبَةً » في نصبها وجهان :

أحدهما : أنّها مصدرٌ على المعنى لأنّ معنى { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ } في قوة : فرض الله ذلك .

والثاني أنّها حالٌ من الفقراء ، قاله الكرمانى ، وأبو البقاء .

يعنيان من الضمير المستكن في الجار ، لوقوعه خبراً ، أي : إنّما الصدقاتُ كائنة لهم حال كونها فريضة ، أي : مفروضة . ويجوز أن يكون فريضةً حينئذٍ بمعنى مفعولة ، وإنّما دخلت التاءن لجريانها مجرى الأسماء ، كـ « التّطيحة » . ويجوز أن يكون مصدرًا واقعاً موقع الحال ، وتُقل عن الفراء أنّها منصوبة على القطع . ثم قال : { والله عليمٌ } بمقادير المصالح { حَكِيمٌ } لا يشرع إلا ما هو الأصوب والأصلح .

فصل

وهذه الآية المراد بها فريضة الزكاة ، فأما صدقة التطوع فيجوز دفعها إلى هؤلاء وإلى غيرهم ، من بني هاشم ومواليهم ، ومن لا يجوز لهم أخذ الزكاة الواجبة ، يجوز له الأخذ إذا كان غارماً أو مؤلفاً ، أو عاملاً .

قوله تعالى : { وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ } الآية .

وهذا نوع آخر من طعن المنافقين ، وهو أنّهم كانوا يقولون في رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه أذن . نزلت في جماعة من المنافقين ، كانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم ويقولون ما لا ينبغي ، فقال بعضهم لا تفعلوا شيئاً نخاف أن يبلغه ما نقول ، فيقع بنا فقال الجلاس بن سويد : نقول ما شئنا ، ثم نأتيه وننكر ما قلنا ، ونحلف فيصدقنا بما نقول ، إنّما محمدٌ أذن ، أي سامعة ، يقال : فلان « أذن وأذن » على وزن « فُعل » ، إذا كان يسمع كل ما قيل ويقبله .

وأصله من « أذن » له « أذناً » إذا استمع ، وقال محمد بن إسحاق بن يسار : « نزلت في رجل من المنافقين يقال له : نبتل بن الحارث ، وكان رجلاً أزلماً ، نائر الشعر ، أحمر العينين ، أسفع الخدين ، مشوّه الخلقة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من أراد أن ينظر إلى الشيطان فلينظر إلى نبتل بن الحارث . »

وكان يتم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المنافقين ، فقيل له : لا تفعل فقال : إنّما محمدٌ أذن ، فمن حدّثه شيئاً صدّقه؛ فنقول ما شئنا ، ثم نأتيه فنحلف له ، فيصدقنا ، فنزلت الآية .

(8/307)

قال الأصمُّ أظهر الله عن المنافقين وجوه كفرهم التي كانوا يسرونها ، لتكون حجة للرسول ، ولينزجروا ، فقال : { وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ } [التوبة : 58] { وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ } [التوبة : 61] { وَمِنْهُمْ مَّن

عَاهَدَ اللهُ { [التوبة : 75] إلى غير ذلك من الإخبار عن الغيوب ، وكل ذلك دليل على كونه نبياً حقاً من عند الله .
ومعنى « أذُنٌ » أي : أنه ليس له ذكاء ولا بعد غور ، بل هو سليم القلب ، سريع الاعتراض بكل ما يسمع .
قوله : { قُلْ أذُنٌ خَيْرٌ } « أذُنٌ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : قل هو أذُنٌ خير والجمهور على جر خَيْرٍ بالإضافة ، وقرأ الحسنُ ، ومجاهدٌ ، زيد بن علي وأبو بكر عن عاصم « أذُنٌ » بالتنوين ، « خَيْرٌ » بالرفع ، وفيها وجهان : أحدهما : أنها وصف « أذُنٌ » .
والثاني : أن يكون خبراً بعد خبر ، و « خير » يجوز أن يكون وصفاً ، من غير تفضيل ، أي : أذُنٌ ذو خير لكم ، ويجوز أن يكون للتفضيل - على بابها - أي : أكثر خيراً لكم . وجوز صاحب اللوامح أن يكون « أذُنٌ » مبتدأ ، و « خَيْرٌ » خبرها ، وجاز الابتداء هنا بالنكرة ؛ لأنها موصوفةٌ تقديراً ، أي : أذُنٌ لا يؤاخذكم من أذُنٍ يؤاخذكم ، ويقال : رجلٌ أذُنٌ ، أي : يسمع كل ما يقال ، وفيه تأويلان : أحدهما : أنه سُمِّيَ بالجارحة ؛ لأنها آلة السماع ، وهي معظم ما يقصد منه ؛ كقولهم للربيئة : عَيْنٌ .
وقيل : المرادُ ب « الأذُن » هنا الجارحة ، وحينئذٍ يكونُ على حذفٍ مضافٍ أي : ذو أذن .
والثاني : أن الأذن وصفٌ على « فُعَل » ، ك « أُنْف » و « سُئِلَ » يقال : أذِنَ يَأْذِنُ ، فهو أذُنٌ ؛ قال : [الطويل]
2804- وَقَدْ صِرْتُ أذْنًا لِلْوَشَاةِ سَمِيْعَةً ... تَبْأَلُونَ مِنْ عِرْضِي وَلَوْ شِئْتُ مَا تَأَلَوُا
ومعنى قراءة عاصم : إن كان تقولون إنه أذُنٌ ، فأذن خير لكم ، يقبل منكم ويصدقكم خير لكم من أن يكذبكم . ومعنى قراءة الجر : أي : هو أذُنٌ خير ، لا أذُنٌ شر وقرأ نافع « أذُن » ساكنة الذال في كل القرآن ، والباقون بالصم وهما لغتان مثل : عنق وظفر .
ثم بين كونه « أذُنٌ خَيْرٌ » بقوله : { يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ } فجعل تعالى هذه الثلاثة كالموجبة لكونه عليه الصلاة والسلام « أذُنٌ خَيْرٌ » ، أما قوله { يُؤْمِنُ بِاللَّهِ } فلأن كل من آمن بالله كان خائفاً من الله ، والخائف من الله لا يؤدي بالباطل . ويؤمن للمؤمنين أي : يسلم للمؤمنين قولهم ، إذا توافقوا على قول واحد وهذا بيان كونه سليم القلب .
فإن قيل : لم عدي الإيمان بالله بالباء ، وإلى المؤمنين باللام ؟
فالجواب : أن المراد بالإيمان بالله ، المراد منه : التصديق الذي هو نقيض الكفر فعدي بالباء والإيمان بالمعدي إلى المؤمنين ، معناه : الاستماع منهم والتسليم لقولهم فعدي باللام ، كقوله :

(8/308)

{ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا } [يوسف : 17] وقوله { فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ } [يونس : 83] وقوله : { أُوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ } [الشعراء : 111] وقوله { آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ } [طه : 71] .
وقال ابن قتيبة « هما زائدتان ، والمعنى : يصدق الله ، ويصدق المؤمنون » وهذا مردود ؛ ويدل على عدم الزيادة تغاير الحرف الزائد ، فلو لم يقصد معني مستقل ، لما غاير بين الحرفين .

وقال المبرد : هي متعلقة بمصدر مقدر من الفعل ، كآته قال : وإيمانه للمؤمنين وقيل : يقال : آمنتُ لك ، بمعنى : صدقتك ، ومنه { وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا } [يوسف : 17] . قال شهابُ الدِّينِ وعندي أنَّ هذه اللام في ضميتها « مَا » ، والمعنى : ويصدق للمؤمنين بما يُخبرونه به وقال أبو البقاء : واللام في للمؤمنين زائدة ، دخلت لتفرق بين « يُؤمِّن بمعنى : يُصدق ، وبين « يُؤمن » بمعنى : يثبت الإيمان وقوله : { وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ } فهذا أيضاً يوجب الخير به ؛ لأنَّه يجري منكم على الظاهر ، ولا يبالغ في التفتيش على يواطنكم ، ولا يهتك أَسْتَارَكُمْ ، فدلَّت هذه الأوصاف الثلاثة على وجوب كونه « أَدْنُ خَيْرٍ » وقرأ الجمهورُ « وَرَحْمَةً » رفعاً نسقاً على « أَدْنُ » أي : وهو رحمة للذين آمنوا . وقال بعضهم : هو عطفُ على « يُؤمن » ، لأنَّ « يُؤمن » في محل رفع صفة ل : « أَدْنُ » ، تقديره : أَدْنُ يُؤمن ورحمة . وقرأ حمزة والأعمش « وَرَحْمَةً » بالجر نسقاً على « خَيْرٍ » المخفوض بإضافة « أَدْنُ » إليه ، والجملة على هذه القراءة معترضة بين المتعاطفين ، تقديره : أَدْنُ خَيْرٍ وَرَحْمَةٍ . وقرأ ابنُ أبي عبلة : « وَرَحْمَةً » نصباً على أنَّه مفعول من أجله ، والمعلل محذوف ، أي : يأذن لكم رحمة بكم ، فحذف لدلالة قوله : { قُلْ أَدْنُ خَيْرٍ } . فإن قيل : كل رحمة خير ، فأى فائدة في ذكر الرحمة عقيب دَكر الخَيْرِ؟ [فالجواب : إنَّ أشرف أقسام الخير هو الرحمة ، فجاز ذكر الرحمة عقيب ذكر الخير] كقوله : { وَمَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَجِبْرِيْلُ وَمِيكَالُ } [البقرة : 98] . ولَمَّا بيَّن كونه سبباً للخير والرحمة ، بيَّن أنَّ كلَّ من آذاه استوجب العذاب الأليم لأنَّه يسعى في إيصال الخير والرحمة إليهم وهو يقابلون إحسانه بالإساءة ، وخيره بالشر ؛ فلذلك استوجبوا العذاب الأليم . قوله تعالى : { يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ } الآية . وهذا نوع آخر من قبائح أفعال المنافقين ، وهو إقدامهم على الإيمان الكاذبة ، قال قتادة والسديُّ : اجتمع ناس من المنافقين ، فيهم الجلَّاس بنُ سويدٍ ، ووديعة بنُ ثابتٍ فوقعوا في النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا : إن كان ما يقول محمد حقاً فنحن شرُّ من الحمير ، وكان عندهم غلام من الأنصار ، يقال له : عامر بن قيس ، فحَقَّرُوهُ ، وقالوا هذه المقالة ، فغضب الغلام وقال : والله إنَّ ما يقول محمد حق ، وأنتم شرُّ من الحمير ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فدعاهم ، فسألهم ؛ فحلفوا أنَّ عامراً كذابٌ وحلف عامرُ إنَّهم كذبة ، فصدقهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم فجعل عامرٌ يدعو ويقول اللَّهُمَّ صدق الصادق وكذب الكاذب ، فأنزل الله هذه الآية .

(8/309)

وقال مقاتلٌ والكلبيُّ : نزلت في رهطٍ من المنافقين ، تخلَّفوا عن غزوة تبوك فلَمَّا رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوه يعتذرون ويحلفون ، فأنزل الله تعالى هذه الآية .

قوله : { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ } .
 إمَّا أفرد الضمير ، وإن كان الأصلُ في العطف ب « الواو » المطابقة ، لوجوهٍ

أحدها : أنَّ رضا الله ورسوله شيءٌ واحد ، { مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ } [النساء : 80] ، { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَ اللَّهَ } [الفتح : 10] ؛

فلذلك جعل الضميرين ضميراً واحداً ، تنبيهاً على ذلك .
الثاني : أنَّ الضمير عائِدٌ على المثنى بلفظ الواحد بتأويل المذكور؛ كقول رُوبة
[الرجز] :

2805- فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سِوَادٍ وَبَلَقَ ... كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ
أي : كأن ذلك المذكور ، وقد تقدم بيان هذا في أوائل البقرة . الثالث : قال
المبرد : في الكلام تقديم وتأخير ، تقديره : واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَرْضُوهُ وَرَسُولُهُ وَهَذَا
عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَدَّعِي الْحَذْفِ مِنَ الثَّانِي .

الرابع - وهو مذهب سيبويه - : أَنَّهُ حَذَفَ خَبَرَ الْأَوَّلِ ، وَأَبْقَى خَبَرَ الثَّانِي ، وَهُوَ
أَحْسَنُ مِنْ عَكْسِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَبْرَدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ عَدَمَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ خَبْرِهِ
بِالْإِخْبَارِ بِالشَّيْءِ عَنِ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ ؛ وَأَيْضاً فَهُوَ مَتَعَيْنٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

[المنسرح]

2806- تَخُنَّ يَمًا عِنْدَنَا وَأَنْتَ يَمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
أي : نحن راضون ، حذف « راضون » ، لدلالة خبر الثاني عليه .
قال ابن عطية : « مذهب سيبويه أنَّهما جملتان ، حذفت الأولى ، لدلالة الثانية
عليها » .

قال أبو حيان : « إن كان الضمير في « أَنَّهُمَا » عائداً على كل واحدة من
الجملتين ، فكيف يقول « حذفت الأولى » والأولى لم تحذف ، إنما حذفت
خبرها؟ وإن كان عائداً على الخبر وهو { أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ } فلا يكون جملة إلا
باعتقاد أن يكون « أَنْ يُرْضُوهُ » مبتدأ وخبره « أَحَقُّ » مقدماً عليه ، ولا يتعين
هذا القول؛ إذ يجوز أن يكون الخبر مفرداً بأن يكون التقدير : أَحَقُّ أَنْ تُرْضُوهُ
» .

قال شهاب الدين : إنما أراد ابن عطية التقدير الأول ، وهو المشهور عند
المعربين يجعلون « أَحَقُّ » خبراً مقدماً ، و « أَنْ يُرْضُوهُ » مبتدأ مؤخر ، والله
ورَسُولُهُ إِرْضَاؤُهُ أَحَقُّ . وقد تقدم تحرير هذا في قوله : { فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ
تَخْشُوهُ } [التوبة : 13] . قوله { إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ } شرط جوابه محذوف
أو متقدم .

فصل

قال القرطبي « تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَبُولَ يَمِينِ الْحَالِفِ ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْمَحْلُوفُ
لَهُ الرِّضَا ، وَالْيَمِينُ حَقٌّ لِلْمَدَّعِي ، وَأَنْ يَكُونَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَسْبٌ .
وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَلَفَ فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ ، وَمَنْ
حَلَفَ لَهُ فَلْيُصَدِّقْ » .

(8/310)

قوله : { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } الآية .
والمقصود من هذه الآية : شرح أحوال المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك

قرأ الجمهور « يَعْلَمُوا » بياء الغيبة ، ردّاً على المنافقين ، وقرأ الحسن ،
وَالْأَعْرَجُ « تَعْلَمُوا » بقاء الخطاب ، فقيل : هو التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب
إن كان المرادُ المنافقين .

وقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأتى بصيغة الجمع تعظيماً؛ كقوله
[الطويل] :

وقيل : الخطابُ للمؤمنين . وبهذه التقادير الثلاثة يختلف معنى الاستفهام ، فعلى الأول يكون الاستفهام للتقريع والتوبيخ ، كقول الإنسان لمن حاول تعليمه مدة وبالغ في التعليم فلم يتعلم ، يقال له ألم تتعلم؟ وإنما حسن ذلك؛ لأنه طال مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم ، وكثر تحذيره من معصية الله ، والترغيب في طاعة الله .

وعلى الثاني يكون للتعجب من حالهم ، وعلى الثالث يكون للتقرير . والعلم هنا : يحتمل أن يكون على بابه ، فتسدد « أن » مسدّد مفعولين عند سيبويه ، ومسدّد أحدهما والآخر محذوف عند الأخفش .

وأن يكون بمعنى العرفان ، فتسدد « أن » مسدّد مفعوله . و « مَنْ » شرطية ، و « فَأَنَّ لَهُ نَارٌ » جوابها . وفتح « أن » بعد الفاء ، لما تقدّم في الأنعام . والجملة الشرطية في محل رفع خبر « أن » الأولى وهذا تخريج واضح . وقد عدل عن هذا التخرّيج جماعة إلى وجوهٍ آخر ، فقال الزمخشري « ويجوز أن يكون « فَأَنَّ لَهُ » معطوفاً « أَنَّهُ » على « أَنْ جِوَابُ » مَنْ « محذوف ، تقديره : ألم تعلموا أَنَّهُ من يُحَادِدُ الله ورسوله يهلك ، فَأَنَّ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ » وقال الحرّمي والمبرد : « أَنْ » الثانية مكررة للتوكيد ، كأن التقدير : فله نَارُ جَهَنَّمَ ، وكُفِّرَتْ « أَنْ » توكيداً ، وشبهه أبو البقاء بقوله تعالى : { ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السَّوَاءَ } [النحل : 119] ثم قال : { إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا } [النحل : 119] ، قال : والفاء على هذا جوابُ الشرط . وردّ أبو حيان على الزمخشري قوله : بأنهم نصّبوا على أَنَّهُ إذا حذف جوابُ الشرط ، لزم أن يكون فعلُ الشرط ماضياً ، أو مضارعاً مقروناً ب « لَمْ » ، والجوابُ على قوله محذوفٌ وفعل الشرط مضارعٌ غير مقترنٍ ب « لَمْ » وأيضاً فإنّنا نجدت الكلام تامّاً بدون هذا الذي قدّره .

ونقل عن سيبويه أَنَّهُ قال : الثانية بدلٌ من الأولى . وهذا لا يصحُّ عن سيبويه ، فإنّه ضعيفٌ ، أو ممتنع ، وقد ضعفه أبو البقاء بوجهين : أحدهما : أنّ الفاء تمنعُ من ذلك والحكمُ بزيادتها ضعيفٌ . والثاني : أنّ جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب « مَنْ » من الكلام . وقال ابنُ عطية « وهذا يُعْتَرَضُ بأنّ الشيء لا يبدل منه حتى يستوفى ، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد ، إذ لم يأت جوابُ الشرط ، وتلك الجملة هي الخبر ، وأيضاً فإنّ الفاء تمنعُ البدل ، فهي معنى آخر غير ابدل فيقلقُ البدل » .

(8/311)

وقيل بعضهم : فتحت على تقدير اللام ، أي : فلأنّ له نار جهنم . وهذه كلّها تكلفاتٌ ، لا يحتاج إليها .

فالأولى ما تقدم ذكره ، وهو أن يكون « أَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ » في محل رفع بالابتداء والخبر محذوفٌ ، وينبغي أن يقدره متقدماً عليها ، كما فعل الزمخشري ، وغيره ، أي : فحقّ أنّ له نار جهنم . وقدّره غيره متأخراً ، أي : فإنّ له نار جهنم واجبٌ ، كذا قدّره الأخفش وردّوه عليه بأنّها لا يبتدأ بها . وهذا لا يلزمه ، فإنّه يجيز الإبتداء ب « أَنْ » المفتوحة من غير تقديم خبره . وغيره لا يجيز الإبتداء بها إلا بشرطٍ تقدّم « أمّا » ، نحو : أمّا أنك ذاهبٌ فعندي

، أو بشرط تقدّم الخبر ، نحو : عندي أنّك منطلق . وقيل : « فَأَنَّ لَهُ » خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي : فالواجبُ أنّ له ، وهذه الجملة التي بعد الفاء مع الفاء في محلّ جزم ، جواباً للشّروط . وقرأ أبو عمرو فيما رواه أبو عبيدة ، والحسن ، وابن أبي عمير : « فَإِنَّ » بالكسر وهي قراءةٌ حسنةٌ قوية ، تقدّم أنّها قرأ بها بعضُ السبعة في الأنعام ، وتقدّم هناك توجيهها .
 والمحاذاة : المخالفة ، والمعاندة ، ومجاوزة الحدّ ، والمعادة . قيل : مشتقةٌ من الحد وهو حدُّ السّلاح الذي يحاربُ به من الحديد . وقيل : من الحد الذي هو الجهةُ كأنه في حدٍّ غير حدٍّ صاحبه كقولهم : شاقّه ، أي : كان في شقٍّ غير شقٍّ صاحبه وعاداه ، أي : كان في عدوة غير عدوته . قال ابن عباس : معناه : يخالف الله وقيل : يحارب الله ، وقيل : يعاند الله ، وقيل : يعادي الله . واختار بعضهم قراءة الكسر ، بأنّها لا تحوج إلى إضمار ، ولم يُرَوِّ قوله :
 [الوافر]

2808- فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي ... وَجِرْوَةٌ لَا تُعَارُ وَلَا تُبَاعُ إِلَّا بِالْكَسْرِ .

وهذا غيرُ لازم ، فإنّه جاء على أحد الجائزين ، و « حَالِدًا » نصبٌ على الحال . قال الزجاج : « ويجوز كسر » أنّ « على الاستئناف بعد الفاء » . وجههم : من أسماء النار وحكي أهل اللغة عن العرب : أنّ البئر البعيدة القعر تسمى الجهنام ، فيجوزُ أن تكون مأخوذة من هذا اللفظ ، ومعنى بعد قعرها أنّه لا آخر لعذابها ، وتقدم معنى الخلود ، والخزي : قد يكون بمعنى التّدم ، وبمعنى الاستحياء ، والمراد به هنا : التّدم ، لقوله : { وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ } [يونس : 54] .

قوله تعالى : { يَحْدَرُ الْمُنَافِقُونَ } الآية .

قال قتادة « هذه السّورة كانت تُسمّى الفاضحة ، والحافرة ، والمبعثرة ، والمثيرة ، أثارت مخازيهم ومثالبهم » قال ابن عباس : « أنزل الله تعالى ذكر سبعين رجلاً من المنافقين بأسمائهم ، وأسماء آبائهم ، ثم نسخ ذكر الأسماء رحمة على المؤمنين ، لئلا يُعير بعضهم بعضاً ؛ لأن أولادهم كانوا مؤمنين » . وقال الجبائي :

(8/312)

« اجتمع اثنا عشر رجلاً من المنافقين على التّفاق ، وأخبر جبريل الرسول بأسمائهم ، فقال عليه الصلاة والسلام : « إنّ أناساً اجتمعوا على كَيْتٍ وكَيْتٍ ، فليقوموا وليعترفوا وليستغفروا ربّهم حتّى أشفع لهم » فلم يقوموا ، فقال عليه الصلاة والسلام بعد ذلك « فَمَ يَا فَلَانُ وَيَا فَلَانُ » حتّى أتى عليهم ثم قالوا : نعترف ونستغفر فقال : « الآن أنا كُنْتُ في أوّل الأمر أطيب نفْساً بالشّقاعة ، والله كان أسرع في الإجابة ، اخرجوا عني » فلم يزل يقول حتّى خرجوا بالكلية . »

وقال الأصمُّ : إنّ « عند رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وقف له على العقبة اثنا عشر رجلاً ليفتكوا به ؛ فأخبره جبريل ، وكانوا متلثمين في ليلة مظلمة ، وأمره أن يرسل إليهم من يضرب وجوه رواحلهم ، فأمر حذيفة بذلك فضربها حتّى نجاهم ثم قال : « مَنْ عرفت من القوم » ؟ فقال : لم أعرف منهم أحداً ، فذكر النبي عليه الصلاة والسلام أسماءهم وعدهم له ، وقال : «

إِنَّ جَبْرِيلَ أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ « قَالَ حذيفة : أَلَا تَبَعْتُ إِلَيْهِ فَتَقْتَلُهُمْ ، فَقَالَ : « أَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الْعَرَبُ قَاتِلَ أَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا ظَفَرَ صَارَ يَقْتَلُهُمْ ، بَلْ يَكْفِينَا هُمُ اللَّهُ بِالذَّبِيلَةِ » .

فإن قيل : الكافر منافق ، فكيف يحذر نزول الوحي على الرسول - عليه الصلاة والسلام - ؟ فالجواب ، من وجوه :
أحدها : قال أبو مسلم : « هذا حذر أظهره المنافقون استهزاء حين رأوا الرسول - عليه الصلاة والسلام - يذكر كل شيء ويدعي أنه عن الوحي ، وكان المنافقون يكذبون بذلك فيما بينهم ، فأخبر الله رسوله بذلك ، وأمره أن يعلمهم أنه يظهر سرهم الذي حذروا ظهره ، ويدل على ذلك قوله : استهزؤا »

وثانيها : أن القوم وإن كانوا كافرين بدين الرسول إلا أنهم شاهدوا أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - كان يخبرهم بما يفسرونه ، فلهذه التجربة وقع الحذر والخوف في قلوبهم .

وثالثها : قال الأصم : إنهم كانوا يعرفونه كونه رسولا حقا من عند الله ، إلا أن كفرهم كان حسداً و عناداً .

ورابعها : معنى الحذر الأمر بالحذر ، أي : ليحذر المنافقون ذلك .
 وخامسها : أنهم كانوا شاكين في صحة نبوته ، والشاك خائف ، فلهذا خافوا أن ينزل عليه في أمرهم ما يفضحهم .

قوله : « أن تُنزل » مفعول به ، ناصبه « يحذر » ، فإن « يحذر » متعد بنفسه كقوله تعالى : { وَيَحذَرُكُمْ اللَّهُ تَفْسَهُ } [آل عمران : 28] ، لولا أنه متعد في الأصل لواحد ، لما اكتسب بالتضعيف مفعولاً ثانياً ؛ وبدل عليه أيضاً ما أنشده سيبويه : [الكامل]

2809- حَذِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِينٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
وفي البيت كلام ، قيل : إنه مصنوع . وقال المبرد : إن « حذر » لا يتعدى ، قال : لأنه من هيئات النفس ، ك « قزع » . وهذا غير لازم . فإن لنا من هيئات النفس ما هو متعد ك : « خاف » ، وخشي ، فإن « تُنزل » عند المبرد على إسقاط الخافض أي : من أن تُنزل .

(8/313)

وقوله : « تُنبتهم » في موضع الرفع صفة ل « سورة » .
قال الزمخشري « الضمير في قوله « عليهم » و « تنبتهم » للمؤمنين ، و « في قلوبهم » للمنافقين ، ويجوز أيضاً أن تكون الضمائر كلها للمنافقين ؛ لأن السورة إذا نزلت في معنائهم فهي نازلة عليهم ، ومعنى « تُنبتهم بما في قلوبهم » أن السورة كأنها تقول لهم في قلوبكم كيت وكيت ، يعني أنها تذيب أسرارهم إذاعة ظاهرة فكأنها تخبرهم بها » .

ثم قال : { قُلْ استهزؤا } هذا أمر تهديد ، { إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحَدَّرُونَ } .
قوله تعالى : { وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ } الآية .
قال الكلبي ، ومقاتل ، وقتادة : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسِيرُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ ، اثْنَانِ يَسْتَهْزِئَانِ بِالْقُرْآنِ وَالرَّسُولِ ، وَالْآخِرُ يَضْحَكُ .

قيل : كانوا يقولون : إن محمداً يزعم أنه يغلب الروم ، ويفتح مدائنهم ، هيهات

هيات ما أبعد عن ذلك .
وقيل : كانوا يقولون : إِنَّ مُحَمَّدًا يزعمُ أَنَّهُ نزل في أصحابنا المقيمين بالمدينة
قرآن ، وإنما هو قوله وكلامه ، فأطع الله نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك
فقال : « احبسوا الركب عليّ » فدعاهم وقال لهم : « فُلْتُم كذا وكذا » فقالوا
: إِنَّمَا كُنَّا نتحدث ونخوض في الكلام ، كما يفعلُ الركبُ لقطع الطريق بالحديث
واللعب .
قال ابن عمر : « رأيتُ عبد الله بن أبيّ يشتم قدام النبي صلى الله عليه وسلم
والحجارة تنكيه ، وهو يقولُ : « إِنَّمَا كُنَّا نخوضُ ونلعبُ » . ورسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول « أباللهِ وآياتهِ ورسولهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ » . ولا يلتفتُ
إليه .

وقال أبو مسلم : قوله : { يَحَدِّثُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ نُنزِّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةً تُبَيِّنُهُمْ بِمَا
فِي قُلُوبِهِمْ } التوبة : 64 إِنَّ الْقَوْمَ أَظْهَرُوا هَذَا الْخَبَرَ اسْتِهْزَاءً ، فَيَبِّينُ تَعَالَى
في هذه الآية أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُمْ : لِمَ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ ؟ قَالُوا : لَمْ نَقُلْ ذَلِكَ إِلَّا لِأَجْلِ أَنَا
كُنَّا نخوض ونلعب .

فصل في بيان أصل الخوض
قال الواحدي : أصل الخوض الدخول في مائع مثل الماء والطين ، ثم كثر حتى
صار اسماً لكل دخول فيه تلويث وأذى ، والمعنى : إِنَّمَا كُنَّا نخوضُ في الباطل
من الكلام كما يخوض الركب لقطع الطريق ، فاجابهم الرسول بقوله : « أبالله
وآياته ورسوله كنتم تستهزئون » .
قوله : « . . . أبالله . . . » متعلق بقوله : « تَسْتَهْزِئُونَ » . و « تَسْتَهْزِئُونَ »
خبرٌ « كان » وفيه دليلٌ على تقديم خبر « كان » عليها ؛ لأنَّ تقديم المعمول
يؤذن بتقديم العامل ، وقد تقدّم معمول الخبر على « كان » فليجز تقديمه
بطريق الأولى .

(8/314)

وفيه بحث ، وذلك أَنَّ ابن مالك قدح في هذا الدليل ، بقوله تعالى : { فَأَمَّا
الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرُ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرُ } [الضحى : 9 ، 10] قال : ف « اليتيم
» ، والسائل قد تقدما على « لا » الناهية ، والعاملُ فيهما ما بعدهما ولا يجوز
تقديم ما بعد « لا » الناهية عليها ، لكونه مجزوماً بها ، فقد تقدّم المعمولُ ،
حيث لا يتقدّم للعامل ذكره ، ذكر ذلك عند استدلالهم على جواز تقديم خبر
ليس « بقوله { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } [هود : 8] .

فصل
فرق بين قولك : أتستهزىء بالله ، وبين قولك : أبالله تستهزىء ، فالأوّل
يقتضي الإنكار على عمل الاستهزاء ، والثاني يقتضي الإنكار على إيقاع
الاستهزاء في الله ، كأنه يقول : هَبْ أَنْكَ تقدم على الاستهزاء إلا أنه كيف
أقدمت على إيقاع الاستهزاء في الله كقوله تعالى : { لَا فِيهَا عُولٌ }
[الصافات : 47] والمقصود : ليس نفي الغول ، بل نفي أن يكون خمر الجنة
محلّاً للغول . ومعنى الاستهزاء بالله : هو الاستهزاء بتكاليف الله ، والاستهزاء
بذكر الله ، فإنَّ أسماء الله قد يستهزىء بها الكافرُ ، كما أَنَّ المؤمن يعظمها .
والمراد بالاستهزاء ب « آياته » هو القرآن ، وسائر ما يدلُّ على الدين ،
والرسول معلوم .

قوله : { لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ } .
 نقل الواحدي عن أهل اللغة في لفظ الاعتذار قولين ، الأول : أنه عبارة عن
 محو أثر الذنب ، وأصله من : تعذرت المنازل ، أي : دَرَسَتْ ، وَاَمَّحَتْ آثارها ؛
 قال ابن أحمر : [البسيط]
 2810- قَدْ كُنْتَ تَعْرِفُ آيَاتِ فَقَدْ جَعَلْتَ ... أَطْلَالَ الْفِكَ بِالْوَعْسَاءِ تَعْتَذِرُ
 فالمعتذر يزاول محو دَنِيهِ .
 والثاني : قال ابن الأعرابي : أصله من العذر ، وهو القطع ، ومنه العُدرة؛ لِأَنَّهَا
 تقطع بالافتراع .

ويقولون : اعتذرت المياه ، أي : انقطعت ، فكأنَّ المعتذر يحاولُ قطع الدَمِّ عنه
 . قوله : { قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ } يدلُّ على أن الاستهزاء بالدين كيف كان
 كفراً؛ لأنه استخفاف بالدين ، والعمدة في الإيمان تعظيم الله تعالى ، وبدل
 على أن القول الذي صدر منهم كان كفراً في الحقيقة .
 فإن قيل : كيف قال { كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ } وهم لم يكونوا مؤمنين؟
 فالجواب : قال الحسنُ : أظهرتم الكفر بعد ما أظهرتم الإيمان .

فصل

قال ابنُ العربي : « لا يخلو ما قالوا من أن يكون جَدًّا ، أو هزلاً ، وهو كيفما
 كان كفراً فَإِنَّ الْقَوْلَ بِالْكَفْرِ كَفْرٌ بِلَا خِلافٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ ، قال تعالى : { اتَّخَذْتُمْ
 هُزُوًا قَالًا أَعْوَدُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ } [البقرة : 67] .

فصل

اختلفوا في الهزل في سائر الأحكام كالبيع والنكاح والطلاق ، قيل : يلزم وقيل
 : لا يلزم ، وقيل : يفرق بين البيع وغيره . فيلزم في النكاح والطلاق ، ولا يلزم
 في البيع وحكى ابنُ المنذر الإجماع في أن جدَّ الطلاق وهزله سواء . وروى أبو
 داود والترمذي والدارقطني عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : « ثلاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وهزلُهُنَّ جِدٌّ ، التُّكَاخُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ »

(8/315)

قال الترمذيُّ « حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم » .
 قال القرطبي : « وفي الموطأ عن سعيد بن المسيَّب قال ثلاث ليس فيهن
 لعب النكاح والطلاق والعتق » .
 قوله : « . . . إن تَعَفُّ » قرأ عاصم « تَعَفُّ » بنون العظمة ، « نَعَدَّب » كذلك
 ، « طَائِفَةٌ » نصباً على المفعول به ، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ ،
 وزيد بن علي . وقرأ الباقر « يُعْفَ » في الموضوعين بالياء من تحت مبنياً
 للمفعول ، ورفع « طَائِفَةٌ » ، على قيامها مقام الفاعل والقائم مقام الفاعل
 في الفعل الأوَّلِ الجارِّ بعده . وقرأ الجحدريُّ « إن يَعْفُ » بالياء من تحت فيهما
 ، مبنياً للفاعل ، وهو ضميرُ الله تعالى ، ونصب « طَائِفَةٌ » على المفعول به .
 وقرأ مجاهدٌ « تُعْفَ » بالتاء من فوق فيهما ، مبنياً للمفعول ، ورفع « طَائِفَةٌ
 » ، لقيامها مقام الفاعل . وفي القائم مقام الفاعل في الفعل الأوَّلِ وجهان :
 أحدهما : أنه ضمير الذنوب ، أي : إن تُعْفَ هذه الذنوب .
 والثاني : أنه الجارُّ ، وإِثْمًا أَتَتْ الْفِعْلَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى .
 قال الزمخشريُّ « الوجه التذكير؛ لِأَنَّ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ الظَّرْفُ ، كما تقول : سَبَرَ

بالدَّابة ، ولا تقول : سيرت بالدَّابة ، ولكنه ذهب إلى المعنى ، كأنه قيل : إن تُرَحِّمَ طائفة فأنت لذلك ، وهو غريبٌ .

فصل

قال مجاهدٌ : وابن إسحاق : الذي عُفِيَ عنه رجل واحد ، وهو مخاشن بن حمير الأشجعي ، يقال هو الذي كان يضحك ولا يخوض ، وكان يمشي مجانياً لهم ، وينكر بعض ما يسمع فلماً نزلت هذه الآية تاب من نفاقه ، وقال : اللَّهُمَّ إني لا أزال أسمعُ آيةَ تَفَرَّعُني بها تقشعر الجلودُ ، وتجب منها القلوبُ ، اللهم اجعل وفاتي قتلاً في سبيلك ، لا يقولُ أحدٌ : أنا غسلت ، أنا كفنت ، أنا دفنت ، فأصيب يوم اليمامة ولم يعرف أحد من المسلمين مصرعه .

فصل

ثبت بالروايات أنَّ الطائفتين كانوا ثلاثة؛ فوجب أن تكون إحدى الطائفتين إنساناً واحداً . قال الزجاجُ : والطائفة في اللغة أصلها الجماعة؛ لأنَّها المقدار الذي يمكنها أن تطيف بالشيء ثم يجوز أن يسمى الواحد بالطائفة ، قال تعالى { وَلَيْسَ هَذَا عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ } [النور : 2] . وأقله الواحد ، وروى الفراء بإسناده عن ابن عباس أنه قال : الطائفة الواحد فما فوقه ، وقال تعالى : { وَإِنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا } [الحجر : 9] . قال ابن الأباري : العرب توقع لفظ الجمع على الواحد ، فتقولُ : خرج فلانٌ إلى مكة على الجمال ، وقال تعالى : { الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ } [آل عمران : 173] يعني : نعيم بن مسعود ، ثم إنه تعالى علل تعذيبه لهم : { بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ }

(8/316)

الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (67) وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ (68) كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُصُّنَا كَالَّذِي خَلِصُوا أَوْلِيكَ خِطَبْتُ أَعْمَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَوْلِيكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (69) أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (70) وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (71)

قوله تعالى : { المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض } الآية .

لما شرح أنواع قبائح أفعالهم ، بين أن إنانهم كذكورهم في تلك الأعمال المنكرة .

قوله : { بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ } مبتدأ وخبر ، أي : من جنس بعض ف « من » هنا لبيان الجنس وقيل : للتبويض ، أي : إنهم إنما يتوالدون بعضهم من بعض على دين واحد ، وقيل : أمرهم واحد بالاجتماع على النفاق ، ثم فصل هذا الكلام فقال : « يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ » . هذه الجملة لا محل لها؛ لأنها مفسرة

لقوله : « بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ » ، وكذلك ما عطف على « يَأْمُرُونَ » ولفظ المنكر يدخل فيه كل قبيح ، ولفظ المعروف يدخل فيه كل حسن ، إلا أن الأعظم ههنا من المنكر يدخل فيه كل قبيح ، ولفظ المعروف يدخل فيه كل حسن ، إلا أن الأعظم ههنا من المنكر الشرك والمعصية ، والمراد الأعظم ههنا من المعروف الإيمان بالرسول { وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ } أي : يمسكونها عن الصدقة ، والإنفاق في سبيل الله . { تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ } تركوا طاعة الله فتركهم من توفيقه وهدايته في الدنيا ومن رحمته في العقبى .
وإنما حملنا النسيان على الترك ، لأن من نسي شيئاً لم يذكره ، فجعل اسم الملزوم كناية عن اللازم ، ولأن النسيان ليس في وسع البشر ، وهو في حق الله تعالى محال فلا بد من التأويل ، وهو ما ذكرنا من الترك ؛ لأنهم تركوا أمر الله حتى صاروا كالنسي المنسي ، فجازاهم بأن صيرهم كالشيء المنسي ، كقوله : { وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا } [الشورى : 40] ثم قال : { إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } أي : الكاملون في الفسق .
قوله تعالى : { وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ { الآية } .
قال القرطبي وغيره : يقال : وعد الله بالخير وعداً ، ووعد بالشر وعيداً .
وقيل : لا يقال من الشر إلا « أوعدته » و « توعدته » وهذه الآية رد عليه . لما بين في المنافقين والمنافقات أنه نسيهم ، أي : جازاهم على تركهم التمسك بطاعة الله ، أكد هذا الوعيد وضمَّ المنافقين إلى الكفار فيه ، فقال : { وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ { الآية } .
وقوله : « خالدين » حال من المفعول الأول للوعد ، وهي حال مقدره ؛ لأن هذه الحال لم تقارن الوعد . وقوله : « هِيَ حَسْبُهُمْ » لا محل لهذه الجملة الاستثنائية . والمعنى : أن تلك العقوبة كافية لهم ولا شيء أبلغ منها ، ولا يمكن الزيادة عليها .
ثم قال : { وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ } أبعدهم الله من رحمته ، { وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ } دائم .
فإن قيل : معنى المقيم والخالد واحد فيكون تكراراً .
فالجواب : من وجهين :
الأول : أن لهم نوعاً آخر من العذاب المقيم الدائم سوى العذاب بالنار والخلود المذكور أولاً ، ولا يدل على أن العذاب بالنار دائم . وقوله : { وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ } يدل على أن لهم مع ذلك نوعاً آخر من العذاب .

(8/317)

فإن قيل هذا مشكل ؛ لأنه قال في النار المخلدة : « هِيَ حَسْبُهُمْ » وكونها حسباً يمنع من ضم شيء آخر إليه . فالجواب : أنها حسبهم في الإيلاء ، ومع ذلك يضم إليه نوع آخر زيادة في تعذيبهم .
والثاني : أن المراد بقوله : { وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ } العذاب العاجل الذي لا ينفك عنهم وهو ما يُقاسوتونه من الخوف من اطلاع الرسول على بواطنهم ، وما يحذرونه من أنواع الفضائح .
قوله : { كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ } .
فيه أوجه :
أحدها : أن هذه الكاف في محل رفع ، تقديره : أنتم كالذين ، فهي خبر مبتدأ

محذوف .
الثاني : أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ . قَالَ الزَّجَّاجُ : الْمَعْنَى : وَعَدَ كَمَا وَعَدَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ « وَعَدَ » . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ « وَهَذَا قَلْبٌ » . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ { تَسْتَهْرِءُونَ } [التوبة : 65] . وَفِي هَذَا بَعْدُ كَبِيرٌ .

وقوله : « كَانُوا أَشَدَّ » تَفْسِيرٌ لِشِبْهِهِمْ بِهِمْ ، وَتَمَثِيلٌ لِفَعْلِهِمْ بِفَعْلِهِمْ ، وَجَعَلَ الْفِرَاءُ مَحَلَّهَا نَصَبًا بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، قَالَ : « التَّشْبِيهُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ ، أَي : فَعَلْتُمْ كَمَا فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » فَتَكُونُ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : « الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ ، تَقْدِيرُهُ : وَعَدَا كَوَعَدَ الَّذِينَ » . وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجْهَ الرِّفْعِ الْمَتَقَدِّمِ ، وَالْوَجْهَ الَّذِي تَقْدَمُ عَنِ الْفِرَاءِ ، وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِ النَّمْرِ بْنِ تَوْلَبٍ : [الْكَامِلُ]
2811- كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا .
بِإِضْمَارٍ : « لَمْ أَر » .

قوله : « كَمَا اسْتَمْتَعَ » الْكَافُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ، نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَي : اسْتَمْتَعَا كَاسْتَمْتَعَ الَّذِينَ .

قوله : { كَالَّذِي خَاضُوا } الْكَافُ كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَفِي « الَّذِي » وَجْهٌ : أَحَدُهَا : أَنَّ الْمَعْنَى : وَخَضْتُمْ خَوْضًا كَخَوْضِ الَّذِينَ خَاضُوا ، فَحُذِفَتِ التَّوْنُ تَخْفِيفًا ، أَوْ وَقَعَ الْمَفْرُودُ مَوْضِعَ الْجَمْعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي أَوَائِلِ الْبَقْرَةِ ، فَحَذَفَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُوفُ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَوْصُولِ وَعَائِدُ الْمَوْصُولِ تَقْدِيرُهُ : خَاضُوا ، وَالْأَصْلُ : خَاضُوا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى بِ « فِي » فَاتَّسَعَ فِيهِ فَحَذَفَ الْجَارُ ، فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ ، فَسَاغَ حَذْفُهُ ، وَلَوْلَا هَذَا التَّرِيحُ لَمَا سَاغَ الْحَذْفُ ، لَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَتَى جُرَّ الْعَائِدُ بِحَرْفٍ اشْتَرَطَ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ جُرُّ الْمَوْصُولِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَرْفِ وَأَنْ يَتَّحِدَ التَّعْلُقُ مَعَ شُرُوطٍ أُخْرَى تَقْدَمَتْ .

الثاني : أَنَّ « الَّذِي » صِفَةٌ لِمَفْرُودٍ مُفْهِمٍ لِلْجَمْعِ ، أَي : وَخَضْتُمْ خَوْضًا كَخَوْضِ الْفُجِّ الَّذِي خَاضُوا ، أَوْ الْفَرِيقِ الَّذِي خَاضُوا وَالْكَلامُ فِي الْعَائِدِ كَمَا سَبَقَ قَبْلُ . قَالَ بَعْضُ الْمَفْسَّرِينَ : « الَّذِي » اسْمٌ نَاقِصٌ مِثْلُ « مَا ، وَمِنْ » ، يَعْبَرُ عَنِ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا } ثُمَّ قَالَ { دَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ } [الْبَقْرَةِ : 17] .

الثالث : أَنَّ « الَّذِي » مِنْ صِفَةِ الْمَصْدَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَخَضْتُمْ خَوْضًا كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوا وَعَلَى هَذَا فَالْعَائِدُ مَنْصُوبٌ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ حَرْفٍ جَرٍ . وَهَذَا الْوَجْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الرَّاجِحُ ، إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ .

(8/318)

والرابع : أَنَّ « الَّذِي » تَقَعُ مَصْدَرِيَّةً ، وَالتَّقْدِيرُ : وَخَضْتُمْ خَوْضًا . وَمِثْلُهُ :
[الْبَسِيطُ]

2812- قَتَبَتِ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسْبٍ ... فِي الْمُرْسَلِينَ وَتَضَرَّأَ كَالَّذِي نُصِرُوا
أَي : كَنَصَرَهُمْ . وَقَوْلُ الْآخِرِ : [الْبَسِيطُ]

2813- يَا أُمَّ عَمْرٍو جَزَاكَ اللَّهُ مَعْفِرَةً ... رُدِّي عَلَيَّ فُوَائِدِي كَالَّذِي كَاتَا
أَي : كَكُونِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْفِرَاءِ ، وَيُونَسُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَأْوِيلُ الْبَصْرِيِّينَ لِذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ « فَإِنْ قُلْتَ : أَيُّ فَائِدَةٍ فِي قَوْلِهِ :
{ فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ } ، وَقَوْلِهِ { فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ

قَبْلَكُمْ بِخَلْقِهِمْ { مغن عنه ، كما أَعْتَى « كَالَّذِي خَاصُوا » ؟ قلت : فائدته أن يَدُمَّ الأولين بالاستمتاع بما أوتوا من حظوظ الدنيا ، ورضاهم بها عن النظر في العاقبة ، وطلب الفلاح في الآخرة ، وأن يُحَسَّس أمر الاستمتاع ويُهَجَّن أمر الراضي به ، ثم شبه حال المخاطبين بحالهم ، وأما { وَخُصُّمُ كَالَّذِي خَاصُوا } فمعطوفٌ على ما قبله ومسندٌ إليه ، مُسْتَعْنٌ بإسناده إليه عن تلك المقدمة يعني : أنه استغنى عن أن يكون التَّركيبُ : وَوَخَّاصُوا ، فخصتم كالذي خاصوا . وفي قوله { كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ } إيقاعٌ للظاهر موقع المضمير ، لِنُكْتَةٍ ، وهو أَنَّهُ كَانَ الْأَصْلُ : فاستمتعتم بخلافكم كما استمتعوا بخلافهم؛ فأبرزهم بصورة الظاهر تحقيراً لهم ، كقوله : { لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا } [مريم : 44] ، وكقوله قبل ذلك : { الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ } ، ثم قال : { إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } [التوبة : 67] وهذا كما يدلُّ بإيقاع الظاهر موقع المضمير على التفخيم والتعظيم ، يدلُّ به على عكسه ، وهو التَّحقير .

فصل

معنى الآية : إِنَّكُمْ فعلتم كفعل الذين من قبلكم ، بالعدول عن أمر الله والأمر بالمنكر ، والنهي عن المعروف ، وقبض الأيدي عن الخيرات ، و { كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً } بطشاً ومنعةً ، { وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً } إنما استمتعوا مدة بالدنيا ، باتباع الشهوات ، ورضوا به عوضاً عن الآخرة ، { فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ } ، والخلاق : النصيب وهو ما قدر للإنسان من خير . { كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ } وسلكتهم سبيلهم « وَخُصُّمُ » في الباطل والكذب على الله وتكذيب رسوله ، والابتهزاء بالمؤمنين ، « كَالَّذِي خَاصُوا » أي : كما خاصوا . { أَوْلَيْكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ } أي : بطلت حسناتهم في الدنيا بسبب الموت والفقر والانتقال من العزِّ إلى الدُّلِّ ومن القوَّة إلى الضَّعْفِ ، وفي الآخرة؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَابُونَ بَلْ يَعْاقِبُونَ أَشَدَّ الْعِقَابِ . { أَوْلَيْكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ } حيثُ أتعبوا أنفسهم في الرَّدِّ على الأنبياء ، ولم يجدوا منه إلا فوات الخير في الدنيا والآخرة ، فكما حبطت أعمالهم وخسروا حبطت أعمالكم وخسرتم . روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لَتَتَّبِعَنَّ سُنَّ مَنْ قَبْلِكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ ، وَدِرَاعًا بِدِرَاعٍ ، حَتَّى إِذَا دَخَلُوا جَحْرَ صَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ » قيل : يا رسول الله اليهود والنصارى قال : « فَمَنْ؟ » وفي رواية أبي هريرة : فهل النَّاسُ إِلَّا هُمْ؟ فهذا قال في المنافقين « بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » ، وقال في المؤمنين : « بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » أي : في الدِّينِ واتفاق الكلمة ، والعون ، والنصرة ، « يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ » بالإيمان والطاعة والخير ، وقد تقدَّم الكلام على « يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ » .

(8/319)

« وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » عن الشُّرْكِ والمعصية ، وما لا يعرف في الشَّرْعِ « وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ » المفروضة { وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَوْلَيْكَ سَيَرَحْمُهُمُ اللَّهُ } فالسَّيْرُ للاستقبال ، إذ المراد رحمةً خاصةً ، وهي ما خَبَّاهُ لهم في الآخرة . وإِدَّعَى الزمخشريُّ : أَنَّهَا تُفِيدُ جُوبَ الرَّحْمَةِ وَتُوكِّدُ الْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ ، نحو : سأنتقم منك ، يعني لا تفوتني وإن تباطأ ذلك ، ونظيره { سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا } [مريم : 96] { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ }

[الضحى : 5] { سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ } [النساء : 152] .
ثم قال : { إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } وذلك يوجب المبالغة في التَّوْبِ والتَّوْبِ؛
لأنَّ العزيز هو الذي لا يمنع من مراده في عباده من رحمة أو عقوبة ، والحكيم
هو المدبر أمر عبادة على ما تقتضيه الحكمة .

(8/320)

وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
وَمَسَاكِينَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (72)
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَنَسِ
الْمَصِيرَ (73) يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ
إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ أَمَا لَمْ يَتَالَوْا وَمَا تَقَمُّوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ
فَإِنْ يَتُوبُوا بِكَ حَبِيرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا بَعْدَ ذَلِكَ اللَّهُ عَدَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا
لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (74) وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْ يَأْتِيَهُمْ قَوْلًا
لَتَصَدَّقْنَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (75) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا
وَهُمْ مُعْرِضُونَ (76) فَأَعْقَبَهُمْ نِقَاحًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوُوهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ
مَا وَعَدُوهُ وَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (77) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ
اللَّهَ عَلَامُ الْغُيُوبِ (78) الَّذِينَ يَلْمُزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ
وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (79)
اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ
لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (80)

قوله : { وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ }
[التوبة : 72] .

والأقرب أنه تعالى أراد بها البساتين التي تبنى فيها المناظر؛ لأنَّه تعالى قال
بعده { وَمَسَاكِينَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ } والمعطوفُ يجبُ أن يكون مغايراً
للمعطوف عليه فتكون مساكنهم في جَنَّاتٍ عَدْنٍ ومناظرهم التي هي البساتين
، وتكون فائدة وصفها بأَنَّهَا عَدْنٌ ، أَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى دَارِ السَّكَنِ وَالْإِقَامَةِ .
وقوله : « خَالِدِينَ » حالٌ مقدَّرة ، كما تقدَّم . وقوله : { وَمَسَاكِينَ طَيِّبَةً } أي :
منازل طيبة { فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ } أي : خلد وإقامة ، وفي « عدن » قولان :
أحدهما : أنَّه اسم على لموضع معين في الجنة .
قال عبدُ اللهِ بنُ عمرو « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ قَصْرًا يُقَالُ لَهُ عَدْنٌ ، جَوْلُهُ الْبُرُوجُ وَهُوَ
خَمْسَةُ آلَافٍ بَابٍ عَلَى كُلِّ بَابٍ خَمْسَةُ آلَافٍ حَرَّةٌ ، لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا نَبِيٌّ ، أَوْ صَدِيقٌ
أَوْ شَهِيدٌ » .

قال الزمخشريُّ : و « عدن » علمٌ بدليل قوله { جَنَّاتٍ عَدْنٍ } التي وَعَدَ الرَّحْمَنُ
عِبَادَهُ { [مريم : 61] .

والقول الثاني : أنه صفة للجنة . قال الأزهرِيُّ : « الْعَدْنُ » مأخوذٌ من قولك :
عَدَنَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، يَعْدِنُ عُدُونًا . وتقول : تركت إبل بني فلان عوادن
بمكان كذا ، وهو أن تلزم الإبل المكان فتألفه ، ومنه المعدن ، لمُستَقَرِّ الجواهر
 . يقال : عدن عُدُونًا ، فله مصدران . هذا أصلُ هذه اللفظة لغة . وذكر
المفسِّرون لها معانٍ كثيرة وقال الأعشى في معنى الإقامة [المتقارب]
2814- وَإِنْ يَسْتَضِيئُوا إِلَى جِلْمِهِ ... يُضَافُوا إِلَى رَاجِحٍ قَدْ عَدَنَ

أي : تَبَّتْ واستقرَّ . ومنه « عِدَن » لمدينة باليمن ، لكثرة المقيمين بها .
قوله : { وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ } التَّكْبِيرُ يفيدُ التقليل ، أي : أقلُّ شيء من
الرضوان أكبر من جميع ما تقدَّم من الجنَّات ومساكنها .
ثم قال : { ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } أي : هذا هو الفوزُ العظيمُ ، لا ما يطلبه
المنافقون والكفار من التَّعَمُّ بِطَيِّبَاتِ الدُّنْيَا . روي أبو سعيد الخدريُّ أَنَّ النَّبِيَّ
صلى الله عليه وسلم قال : « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ هَلْ
رَضِيْتُمْ ؟ فَيَقُولُونَ : رَبَّنَا وَمَالْنَا لَا نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تَعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ
، فَيَقُولُ أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَيَقُولُونَ : رَبَّنَا أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؟
فيقول : « أَحَلَّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أُسْخِطُ عَلَيْكُمْ أَبَدًا » .
قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ } الآية .
لمَّا وصف المنافقين بالصفات الخبيثة ، وتوعدهم بأنواع العقاب ، ثمَّ ذكر
المؤمنين بالصفات الحسنة ، ووعدهم بالتَّوَابِ ، عاد إلى شرح أحوال الكفَّارِ
والمُنافِقِينَ في هذه الآية .
فإن قيل : مجاهدة المنافقين غيرُ جائزة ، فإنَّ المنافق يستتر كفره وينكره
بلسانه .
فالجوابُ من وجوه :
أحدها : قال الضحاكُ : مجاهدة المنافق : تغليظُ القول ، وهذا بعيدٌ ؛ لأنَّ ظاهر
قوله { جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ } يقتضي الأمر بجهادهما معاً ، وكذا ظاهر
قوله : { وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ } راجع إلى الفريقين .

(8/321)

وثانيها : أنَّ الجهادَ عبارة عن بذل الجهد وليس في اللفظ ما يدلُّ على أنَّ
الجهاد بالسَّيفِ أو باللسان أو بطريقٍ آخر . فقال ابن مسعودٍ : بيده ، فإن لم
يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقليه . وقال : لا يلقي المنافق إلا بوجه
مكفهر . وقال ابنُ عَبَّاسٍ : باللسان وترك الرفق .
وثالثها : قال الحسنُ وقتادةٌ : بإقامة الحدود عليهم
قال القاضي : وهذا ليس بشيء ؛ لأنَّ إقامة الحدود واجبة على من ليس
بمُنافقٍ .
قوله : { وَمَا وَهُمْ بِهِمْ } قال أبو البقاء : إن قيل كيف حسنت الواو هنا والفاء
أشبه بهذا الموضع ؟ ففيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنَّ الواو واو الحال والتقدير : افعل ذلك في حال استحقاقهم جهنم ،
وتلك الحال حال كفرهم ونفاقهم .
والثاني : أنَّ الواو جيء بها تنبيهاً على إرادة فعل محذوف ، تقديره : واعلم أنَّ
ما واهم جهنم .
الثالث : أنَّ الكلام حمل على المعنى والمعنى أنَّه قد اجتمع لهم عذابُ الدُّنْيَا
بالجهاد والغلظة ، وعذابُ الآخرة بجعل جهنم ما واهم . ولا حاجة إلى هذا كله ،
بل هي جملة استثنائية .
قوله تعالى : { يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا } الآية .
قال ابنُ عَبَّاسٍ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً في ظلِّ شجرةٍ
، فقال : « إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ إِنْسَانٌ يُنْظَرُ إِلَيْكُمْ بَعَيْنِ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا جَاءَ فَلَا تُكَلِّمُوهُ
» فلم يلبثوا أن طلع رجل أزرق ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

فقال : « عَلَامَ تَسْتَمْنِي أَنْتِ وَأَصْحَابُكَ » فانطلق الرَّجُلُ؛ فجاء بأصحابه ، فحلفوا بالله ما قالوا ، فأنزل الله عز وجل الآية . وقال الكلبيُّ : نزلت في جلاس بن سويد ، وذلك أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب ذات يوم بتبوك ، فذكر المنافقين ، فسَمَّاهم رَجَسًا وعابهم ، فقال جلاسٌ : لئن كان محمد صادقاً ، لنحنُ شَرُّ من الحمير فلَمَّا انصرف رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أتاه عامر بن قيس ، وأخبره بما قال جلاس ، فقال الجلاس : كذب يا رسول الله؛ فأمرهما رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يحلفا عند المنبر؛ فقام الجلاسُ عند المنبر بعد العصر فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قاله ، ولقد كذب عليَّ عامر ، فقام عامرُ فحلف بالله الذي لا إله إلا هو : لقد قاله ، وما كذبتُ عليه ، ثم رفع عامرُ يديه إلى السَّمَاء فقال : اللَّهُمَّ انزلْ على نبيِّكَ تصديقَ الصادقِ منَّا . فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون : « آمين » ، فنزل جبريل عليه السلام قبل أن يتفرَّقوا بهذه الآية ، حتى بلغ { قَانَ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ } ، فقام الجلاسُ ، فقال : يا رسول الله ، وأتوب إليه ، فقبل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ذلك منه ، ثم تاب وحسنتُ توبته . وقيل : نزلت في عبد الله بن أبيِّ لما قال { يَقُولُونَ لئن رَجَعْنَا إِلَى المدينة لِيُخْرِجَنَّ الأعزَّ مِنْهَا الأذلَّ }

(8/322)

[المنافقون : 8] . وأراد به الرسول - عليه الصَّلَاة والسلام - ، فسمع زيدٌ بنُ أرقم ذلك وبلغه إلى الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، فهمَّ عمرٌ بقتل عبد الله بن أبيِّ ، فجاء عبد الله وحلف أنَّه لم يقل فنزلت الآية . وقال القاضي : الأولى أن تحمل هذه الآية على ما روي أَنَّ المنافقين همُّوا بقتله عند رجوعه من تبوك ، وهم خمسة عشر رجلاً تعاهدوا أن يدفعوه عن راحته إلى الوادي بالليل ، وكان عمَّار بن ياسر أخذاً بخطام راحته وحذيفة خلفها يسوقها ، فسمع حذيفة وقع أخفاف الإبل ، وقعقة السلاح ، فالتفت ، فإذا قوم مثلثُمون . فقال : إليكم يا أعداء الله ، فهربوا والظاهر أنهم لَمَّا اجتمعوا لذلك الغرض ، فقد طعنوا في نبوته ونسبوه إلى الكذب في ادِّعاء الرسالة ، وذلك هو قولهم كلمة الكفر وهذا القول اختيار الزجاج .

فإن قيل : قوله : { وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ } يدلُّ على أنَّهم أسلموا من قبل ، وهم لم يكونوا مسلمين . فالجوابُ : أنَّ المراد من الإسلام السِّلْم الذي هو ضدُّ الحرب؛ لأنَّهم لَمَّا نافقوا ، فقد أظهروا الإسلام ، وقوله : { وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا } المراد إطباقهم على الفتك بالرسول عليه الصَّلَاة والسلام والله تعالى أخير الرسول بذلك حتى احترز عنهم ، ولم يصلوا إلى مقصودهم وقال السُّديُّ : « هو قولهم إذا قدمنا المدينة؛ عقدنا على رأسِ عبد الله بن أبيِّ تاجاً فلم يصلوا إليه » . قوله : { وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ } . في الاستثناء وجهان :

أحدهما : أنَّه معقول به ، أي : وما كرهُّوا وعابُّوا إلاَّ إغناء الله إياهم وهو من باب قولهم : ما لي عندك ذنبٌ إلاَّ أن أحسنتُ إليك ، أي : إن كان ثم ذنبٌ فهو هذا ، فهو تهكمُّ بهم؛ كقوله : [الطويل]

2815- ولا عَيْبَ فِينَا عَيْرٍ عَزَقٍ لِمَعَشَرٍ ... كرامٍ وَأَنَا لَا نَحُطُّ عَلَى النَّمْلِ
وقول الآخر : [المنسرح]

2816- مَا تَقْمُوا مِنِّي أَمِيَّةٌ إِلَّا ... لَا أَنْتَهُم يَحْلُمُونَ إِنْ غَضِبُوا
وَأَنْتَهُمْ سَادَةُ الْمُلُوكِ وَلَا ... يَصْلُحُ إِلَّا عَلَيْهِمُ الْعَرَبُ
والثاني : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَعَلَى هَذَا فَاَلْمَفْعُولُ بِهِ مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : وَمَا
نَقَمُوا مِنْهُمُ الْإِيمَانَ إِلَّا لِأَجْلِ إِغْنَاءِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى « تَقِمَ »
[الأعراف : 126] .

قيل : إِنْ مَوْلَى الْجَلَّاسِ قَتَلَ ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَيْتِهِ
اِثْنِي عَشَرَ أَلْفًا فَاسْتَعْنَى .

وقال الكلبي : كَانُوا قَبْلَ قُدُومِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فِي ضَنْكٍ
مِنَ الْعَيْشِ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْنَوْا بِالْغَنَائِمِ .
قوله : { قَانَ يَتُوبُوا } أَي : مِنْ نِفَاقِهِمْ : { يَكُ حَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا } أَي :
يَعْرَضُوا عَنِ التَّوْبَةِ { يُعَدِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا } بِالْخَزْيِ ، وَفِي
{ الْآخِرَةِ } بِالنَّارِ { وَمَا لَهُمْ } فِي الْأَرْضِ { مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ } أَي : أَنَّ
عَذَابَ اللَّهِ إِذَا حَقَّ لَمْ يَنْفَعِهِ وَلِيٌّ وَلَا نَصِيرٌ .
قوله تعالى : { وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ } الْآيَةَ .

(8/323)

« عَاهَدَ اللَّهُ » فِيهِ مَعْنَى الْقَسْمِ ، فَلِذَلِكَ أُجِيبُ بِقَوْلِهِ : « لِنَصَّدَقَنَّ » ، وَحَذَفَ
جَوَابُ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ هَذَا الْجَوَابِ عَلَيْهِ ، وَ « اللَّامُ » لِلتَّوْطِئَةِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ
بَيْنَ الْقَسْمِ وَاللَّامِ الْمَوْطِئَةِ لَهُ .
وقال أبو البقاء : فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : تَقْدِيرُهُ : « عَاهَدَ ، فَقَالَ : لِيُنْ آتَانَا » .
والثاني : أَنْ يَكُونَ « عَاهَدَ » بِمَعْنَى : قَالَ ، فَإِنَّ الْعَهْدَ قَوْلٌ . وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا

قوله : { لَتَصَّدَّقَنَّ وَلَتَكُوتَنَّ } قَرَأَهُمَا الْجَمْهُورُ بِالضُّوْنِ الثَّقِيلَةِ . وَالْأَعْمَشُ
بِالْخَفِيفَةِ .

قال الزجاج الأصل : « لِنَتَّصَّدَقَنَّ » ، وَلَكِنَّ النَّاءَ أَدْغَمَتْ فِي الصَّادِ ، لِقَرْبِهَا مِنْهَا

قال الليث : الْمُتَصَدِّقُ : الْمَعْطَى ، وَالْمُتَّصِدِقُ : السَّائِلُ . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ ،
وَالْفَرَّاءُ : هَذَا خَطَأٌ ، فَالْمُتَصَدِّقُ هُوَ الْمَعْطَى ، قَالَ تَعَالَى : { وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ
اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ } [يوسف : 88] وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ نَزَلَتْ أَكْثَرَهَا
فِي شَرْحِ أَحْوَالِ الْمُنَافِقِينَ ؛ فَلِهَذَا ذَكَرَهُمْ عَلِيُّ التَّفْصِيلِ فَقَالَ : { وَمِنْهُمْ الَّذِينَ
يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ } [التوبة : 62] { وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ } [التوبة :
58] { وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْتِنَّا لِي وَلَا تَقْتِنِي } [التوبة : 49] { وَمِنْهُمْ مَنْ
عَاهَدَ اللَّهَ لِيُنْ آتَانَا مِنْ قَوْلِهِ } [التوبة : 75] .

والمشهور في سبب نزول هذه الآية : ما روى أبو أمامة قال : جاء ثعلبة بن
حاطب الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله
ادع الله أن يرزقني مالاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ويحك يا
ثعلبة قليل ثودتي شكره خير من كثير لا تطيقه » ثم أتاه بعد ذلك فقال : « أما
لك في رسول الله أسوة حسنة؟ والذي نفسي بيده لو أردت أن تسيّر الجبال

معى ذهباً وفضةً لسارتُ »
ثم راجعه بعد ذلك ، فقال : يا رسول الله : ادعُ الله أن يرزقني مالاً ، والذي بعثك بالحقِّ لئن رزقني الله مالاً لأعطين كلَّ ذي حقٍّ حقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم ارزق ثعلبةً مالاً » قال : فاتخذ غنماً؛ فنمت كما ينمو الدُّودُ ، حتى ضاقتُ بها المدينةُ فتنحى عنها ، ونزل وادياً من أوديتها ، وكان يصلي مع رسول الله الظهر والعصر ، ويصلي في غنمة سائر الصلوات ، ثم كثرتُ ونمتُ ، فتباعد حتى كان لا يشهدُ جمعةً ولا جماعة؛ فكان إذا كان يوم الجمعة خرج يتلقى النَّاس يسألهم عن الأخبار ، فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : « ما فعل ثعلبة؟ »
قالوا : يا رسول الله! اتَّخَذَ غنماً ما يسعها وادٍ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ » فأنزل الله تعالى آية الصدقات؛ فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني سليم ، ورجلاً من جهينة ، وكتب لهما أسنان الصدقة كيف يأخذانها ، وقال لهما : « مُرَّا بثعلبة بن حاطب ، وبرجلٍ من بني سليم ، فخذوا صدقاتهما » فخرجا حتى أتيا ثعلبة؛ فسألاه الصدقة ، وأقرأه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هذه إلا الجزية ، ما هذه إلا أخت الجزية ، انطلقا حتى تفرغا ثم عودا إليَّ ، فانطلقا وسمع بهما السُّلمي ، فنظر إلى خيار أسنان إبله فعزلها للصدقة ، ثم استقبلهما بها ، فلما رأياها قالا : ما هذه عليك؛ قال خذاه فإن نفسي بذلك طيبة ، فمرَّا على الناس ، وأخذوا الصدقات ثم رجعا إلى ثعلبة ، فقال : أروني كتابكما؛ فقرأه ثم قال : ما هذه إلا جزية ، ما هذه إلا أخت الجزية ، اذهباً حتى أرى رأيي ، قال فأقبلا ، فلما رأهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قبل أن يكلماه : يا وَيْحَ ثَعْلَبَةَ ، ثُمَّ دعا للسُّلمي بخير؛ فأخبراه بالذي صنع ثعلبة؛ فأنزل الله - عزَّ وجلَّ - { وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ { آيَةَ عَلَى قَوْلِهِ : { وَيَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ } [التوبة : 77] وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من أقارب ثعلبة؛ فسمع ذلك ، فخرج حتى أتاه فقال : وَيْحَكَ يا ثعلبة ، قد أنزل الله عزَّ وجلَّ فيك كذا وكذا ، فخرج ثعلبة حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يقبل صدقته ، فقال :

(8/324)

« إِنَّ اللَّهَ مَتَّعَنِي أَنْ أَقْبَلَ مِنْكَ صَدَقَتَكَ » فجعل يحثو التُّرابَ على رأبيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد أمرتُك فلم تُطعني » ؛ فرجع إلى منزله ، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتى أبا بكر بصدقته؛ فلم يقبلها اقتداءً بالرسول - عليه الصلاة والسلام - فقبض أبو بكر ، ثم لم يقبلها عمر اقتداءً بأبي بكر ، ثم لم يقبلها عثمان ، وهلك ثعلبة في خلافه عثمان . وقال ابنُ عباس ، وسعيدُ بن جبير ، وقتادةُ : أتى ثعلبة مشهداً من الأنصار؛ فأشهدهم لئن أتاني الله من فضله أتيت كلَّ ذي حقٍّ حقه ، وتصدقت منه ، ووصلت منه القرابة ، فمات ابن عمِّ له ، فورث منه مالاً ، فلم يف بما قال؛ فأنزل الله هذه الآية .

وقال الحسن ومجاهدُ : نزلت في ثعلبة بن حاطب ، ومعتب بن قشير ، وهما من بني عمرو بن عوف قد جاءا على ملا قعوداً وقالوا : والله لئن رزقنا الله لنصدقنَّ ، فلما رزقهما بخلا به . والمشهورُ الأول .
فإن قيل : إنَّ الله أمره بإخراج الصدقة؛ فكيف يجوزُ للرسول أن لا يقبلها منه؟

فالجواب : لا يبعد أن يقال : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَعَ الرَّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنْهُ إِهَانَةً لَهُ لِيَعْتَبِرَ غَيْرَهُ ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ عَنْ آدَاءِ الصَّدَقَاتِ ، أَوْ أَنَّهُ أَتَى بِتِلْكَ الصَّدَقَةِ عَلَى وَجْهِ الرِّيَاءِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الْإِخْلَاصِ ، وَأَعْلَمَ اللَّهُ الرَّسُولَ بِذَلِكَ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ تِلْكَ الصَّدَقَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَالَ : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا } [التوبة : 103] كَانَ هَذَا غَيْرَ حَاصِلٍ فِي ثَعْلَبَةِ مَعَ نِفَاقِهِ ؛ فَلِهَذَا أَمْتَنَعَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ أَخْذِ تِلْكَ الصَّدَقَةِ .
فإن قيل : المنافق كافرٌ ، والكافر لا يمكنه أن يعاهد الله .

(8/325)

فالجواب : أَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَكُونُ عَارِفًا بِاللَّهِ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مُنْكَرًا لِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ فَلِكُونِهِ عَارِفًا بِاللَّهِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَعَاهِدَ اللَّهَ ، وَلِكُونِهِ مُنْكَرًا لِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، كَانَ كَافِرًا .
وكيف لا أقول ذلك وأكثر العالم مقرون بوجود الصانع؟ أو لعله حين عاهد الله كان مسلمًا ، ثم لما بخل بالمال ، ولم يف بالعهد صار منافقًا ، ولفظ الآية يدل على ذلك لقوله : { فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا } [التوبة : 78] .
فإن قيل : هل من شرط المعاهدة أن يتلفظ بها باللسان ، أو يكفي التبتة ؟ .
فالجواب : قال بعضهم : تكفي النية ، وأن قوله : { وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ } [التوبة : 75] كَانَ شَيْئًا نَوَّهَ فِي أَنْفُسِهِمْ لِقَوْلِهِ : { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ } [التوبة : 78] . وقال المحققون : هذه المعاهدة مقيدة بالتلفظ باللسان ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللَّهَ عَفَا لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ » وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ { لَئِنْ آتَاكَ مِنْ قَضِيَّةٍ فَلْيُقَاضِهَا } يشعر ظاهره بالقول باللسان .
فإن قيل : المراد من الصدقة إخراج المال ، وهو على قسمين واجب وغير واجب والواجب قسمان :
قسم واجب بأصل الشرع كالزكاة ، والنفقات الواجبة .
وقسم لم يجب إلا إذا التزمه العبد كالنذور .
فقوله : « لِنَصَّدَقَنَّ » هل يتناول الأقسام الثلاثة ، أو لا ؟
فالجواب : أَنَّ الصَّدَقَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ وَاجِبَةً ، غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْآيَةِ ، لِقَوْلِهِ : « بَخَلُوا بِهِ » وَالْبَخْلُ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ مَنَعِ الْوَاجِبِ ؛ وَلِأَنَّ تَعَالَى ذَمَّهُمْ بِهَذَا التَّرِكِ ، وَتَارَكَ الْمُنْدُوبَ لَا يَذْمُ .
بقي القسمان الواجبان ؛ فالواجب بأصل الشرع داخل في الآية ، لا مجاله بقي الواجب بالنذر ، والظاهر أن اللفظ لا يدل عليه ؛ لأنه ليس في الآية إلا قوله { لَئِنْ آتَاكَ مِنْ قَضِيَّةٍ فَلْيُقَاضِهَا } وهذا ليس فيه إشعار بالنذر ، لأن الرجل قد يعاهد ربه في أن يقوم بما يلزمه من الزكوات والنفقات الواجبة إن وسع الله عليه .
فإن قيل : لفظ الآية يدل على أن الذي لزمهم إنما بسبب هذا الالتزام ، والزكاة لا تلزم بسبب هذا الالتزام ، وإنما تلزم بملك النصاب وحلول الحول .
فالجواب : قوله : « لِنَصَّدَقَنَّ » لا يوجب أن يفعلوا ذلك على الفور ؛ لأنه إخبار عن إيقاع هذا الفعل في المستقبل ، وهذا النذر لا يوجب الفور ؛ فكانهم قالوا :

لنصدقن في وقته كما قالوا : { وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ } أي : في أوقات لزوم الصلاة؛ فثبت بما قررنا أن الداخل تحت هذا العهد ، إخراج الأموال الواجبة بأصل الشرع ، ويؤكد هذا ما روي في سبب النزول أن الآية إنما نزلت في حق من امتنع من أداة الزكاة .

فصل

المراد من « الفضل » ههنا : إيتاء المال بأي طريق كان ، إما بتجارة ، أو غنيمية أو غير ذلك . والمراد ب « الصالحين » : الصالح ضد المفسد ، والمفسد عبارة عمّن بخل بما يلزمه في التكليف ، فالصالح : من يعمل بعمل أهل الصلاح من صلة الرحم والتفقه في الخير ، ونحو ذلك .

(8/326)

ثم قال تعالى : { فَلَمَّا آتَاهُمْ مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْتُهُ } .

قال الليث : يقال : أعقب فلاناً ندامةً ، إذا صيرت عاقبة أمره ذلك ، قال الهذلي : [الكامل]

2817- أودى بنبي وأعقبوني حسرةً ... بعد الرقاد وعبره لا تُفلح
ويقال : أكل فلانٌ أكلةً فأعقبته سُقماً ، وأعقبه الله خيراً ، والمعنى : أخلفهم في قلوبهم أي : صير عاقبة أمورهم النفاق ، عاقبهم بنفاق في قلوبهم ، يقال : عاقبته وأعقبته بمعنى .

فصل

« فأعقبهم » فعل ، ولا بد من إسناده إلى شيء تقدّم ذكره ، والذي تقدّم ذكره هو الله تعالى ، والمعاهدة والتصديق والصلاح والبخل والتولي والإعراض ، ولا يجوزُ إسناد إعقاب النفاق إلى المعاهدة أو التصديق أو الصلاح ، لأنّ هذه الثلاثة أعمال الخير؛ فلا يجوز جعلها مؤثرة في حصول النفاق في القلب؛ لأنّ النفاق عبارة عن الكفر ، وهو جهل وترك بعض الواجب لا يكون مؤثراً في حصول الجهل في القلب؛ لأنّ ترك الواجب عدمٌ ، والجهل وجود ، والعدم لا يكون مؤثراً في الوجود؛ لأنّ البخل والتولي والإعراض ، قد يوجد في كثير من الفساق ، مع أنّه لا يحصل معه النفاق؛ ولأنّ هذا الترك لو أوجب حصول الكفر في القلب لأوجبه ، سواء كان هذا الترك جائزاً شرعاً أو محرماً شرعاً؛ لأنّ سبب اختلاف الأحكام الشرعية لا يخرج المؤثر عن كونه مؤثراً؛ ولأنه تعالى قال : { يَمَّا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ } [التوبة : 77] فلو كان فعل الإعقاب مسنداً إلى البخل ، والتولي ، والإعراض لصار تقدير الآية : فأعقبهم ببخلهم وتوليهم وإعراضهم نفاقاً في قلوبهم بما أخلقوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ، وذلك لا يجوز؛ لأنه فرق بين التولي وحصول النفاق في القلب بسبب التولي ، ومعلوم أنه كلام باطل؛ فثبت بهذه الوجوه أنّه لا يجوز إسناد الإعقاب إلى شيء من الأشياء المتقدم ذكرها إلا إلى الله تعالى؛ فوجب إسناده إليه؛ فصار المعنى : أن الله تعالى هو الذي يعقب النفاق في قلوبهم ، وذلك يدل على أن خالق الكفر في القلوب هو الله تعالى ، وهذا هو الذي قاله الزجاج ، إن معناه : أنّهم لما صلوا في الماضي فهو تعالى أضلهم عن الدين في المستقبل ، ويؤكد ذلك قوله تعالى : { فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْتُهُ } فالضمير في قوله : « يَلْقَوْتُهُ » عائد إلى الله تعالى فكان الأولى أن

يكون قوله : « فَأَعْقَبَهُمْ » مسنداً إلى الله تعالى .
قال القاضي « المراد من قوله : { فَأَعْقَبَهُمْ نِقَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ } أي : فأعقبهم العقوبة على النفاق وتلك العقوبة هي : حدوث الغم في قلوبهم وضيق الصدر وما ينالهم من الدلّ والذنب ويدوم بهم ذلك إلى الآخرة » .

(8/327)

وهذا بعيد؛ لأنه عدولٌ عن الظاهر من غير دليل فإن ذكروا دليلاً عقلياً ، قوبلوا بدليل عقلي . والله أعلم .

فصل

ظاهر الآية يدلُّ على أنّ نقض العهد ، وخلف الوعد ، يورثُ التَّفَاقَ ، فيجب على المسلم الاحتراز عن ذلك ، ويجتهد في الوفاء . ومذهب الحسن البصري : أنّه يوجب النفاق لا محالة لهذه الآية ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « ثلاثٌ من كنَّ فيه كان مُنافقاً وإن صلى وصام وزعم أنّه مؤمنٌ ، إذا حدّث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اتّمن حان » .

ونقل أن واصل بن عطاء قال : أتى الحسن رجلٌ فقال له : إن أولاد يعقوب حدّثوه في قولهم { فَأَكَلَهُ الذَّنْبُ } [يوسف : 17] فكذبوه ، ووعدوه في قولهم : { وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } [يوسف : 12] فأخلفوه ، وائتمنهم أبوهم على يوسف فخانوه ، فهل نحكمُ بكونهم منافقين؟ قيل : فتوقف الحسن في مذهبه .

وفسّر عمر بن عبيد الحديث فقال « إذا حدّث عن الله كذب عليه ، وعلى دينه ، وعلى رسوله وإذا وعد أخلف كما ذكر الله فيمن عاهد الله ، وإذا اتّمن على دين الله خان في السرِّ فكان قلبه على خلاف لسانه » .
قوله : { إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْتُهُ } قال الجبائيُّ « تمسّكوا في إثبات رؤية الله بقوله تعالى : { تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْتُهُ سَلَامٌ } [الأحزاب : 44] قال : واللقاء ليس عبارة عن الرؤية ، بدليل قوله في صفة المنافقين { إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْتُهُ } وأجمعوا على أنّ الكفّار لا يرونه؛ فدلَّ على أنّ اللقاء ليس عبارة عن الرؤية . ويؤيدُه قوله عليه الصلاة والسلام « من حلف على يمينٍ كاذبةٍ ليقطع بها حق امرئٍ مسلمٍ لقي الله وهو عليه غضبانٌ » وأجمعوا على أنّ المراد من اللقاء ههنا : لقاء ما عند الله من العقاب فكذا ههنا » .

قال ابن الخطيب « وهذا دليلٌ ضعيفٌ؛ لأنّنا إذا تركنا حمل لفظ اللقاء على الرؤية في هذه الآية ، وفي الخبر لدليل منفصل؛ فلا يلزمنا ذلك في سائر الصور ، كما إذا أدخلنا التخصيصَ في بعض العمومات لدليل منفصل؛ فلا يلزمنا أن نُخصِّصَ جميع العمومات من غير دليل فكما لا يلزمنا هذا لا يلزمنا ذلك » .
قوله : { بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ } أي : أنّ الله أعقبهم ذلك التَّفَاقَ في قلوبهم لأجل إخلافهم الوعد ، وعلى كذبهم . وقرأ الجمهور « يَكْذِبُونَ » مخفياً ، وأبورجاء مثقلاً .

قوله تعالى : { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ } الآية .
قرأ الجمهور « يَعْلَمُوا » بالياء من تحت . وقرأ عليُّ بن أبي طالب ، والحسن ، والسلمي بالخطاب ، التفاتاً للمؤمنين دون المنافقين والسرِّ : ما ينطوي عليه صدورهم والتَّجْوَى : ما يفاوض فيه بعضهم بعضاً فيما بينهم ، مأخوذ من « النَّجْوِ » وهو الكلام الخفي كأنّ المتناجين منعاً إدخال غيرهما معهما ، ونظيره

قوله تعالى : { وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا } [مريم : 52] وقوله تعالى : { فَلَمَّا اسْتِأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا } [يوسف : 80] وقوله : { فَلَا تَتَّخِذُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَتَّخِذُوا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى }

(8/328)

[المجادلة : 9] ، والمعنى : أن الله تعالى يعلم سرهم ونجواهم فكيف يتجرَّعون على النفاق الذي الأصل فيه الاستسرار واليناجي فيما بينهم ، مع علمهم بأنه تعالى يعلم ذلك من حالهم ، كما يعلم الظاهر ، وأنه يعاقب عليه كما يعاقب على الظاهر .

قال : { وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ } والعلَّامُ : مبالغة في العالم ، والغيب : ما كان غائباً عن الخلق .

قوله تعالى : { الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ } الآية . في « الَّذِينَ يَلْمِزُونَ » أوجه :

أحدها : أنه مرفوعٌ على إضمار مبتدأ ، أي : هم الذين .

الثاني : أنه في محل رفع بالابتداء ، و « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » حالٌ من « الْمُطَّوِّعِينَ » .

و « فِي الصَّدَقَاتِ » متعلق ب « يَلْمِزُونَ » ، و « الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ » نسقٌ « الْمُطَّوِّعِينَ » أي : يعيبون المياسير ، والفقراء . وقال مكِّي : « وَالَّذِينَ » خفضٌ ، عطفاً على « الْمُؤْمِنِينَ » ولا يحسن عطفه على « الْمُطَّوِّعِينَ » ؛ لأنه لم يتم اسماً بعد ؛ لأن « فَيَسْخَرُونَ » عطف على « يَلْمِزُونَ » هكذا ذكره النَّحَّاسُ في الإعراب له ، وهو عندي وهمٌ منه .

قال شهابُ الدِّينِ : « وَالْأَمْرُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ ، فَإِنَّ « الْمُطَّوِّعِينَ » قد تم من غير احتياج لغيره » .

وقوله : « فَيَسْخَرُونَ » نسقٌ على الصلَّةِ ، وخبر المبتدأ : الجملة من قوله « سَخَّرَ اللَّهُ مِنْهُمْ » هذا أظهرُ إعراب قيل هنا .

وقيل : « وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ » نسقٌ على « الَّذِينَ يَلْمِزُونَ » ، ذكره أبو البقاء وهذا لا يجوز ؛ لأنه يلزم الإخبار عنهم بقوله : { سَخَّرَ اللَّهُ مِنْهُمْ } ، وهذا لا يكون ، إلا بأن كان « الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ » مُنافقين ، وأمَّا إذا كانوا مؤمنين ، كيف يسخرُ الله منهم ؟ . وقيل : « وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ » نسقٌ على « الْمُؤْمِنِينَ » ، قاله أبو البقاء .

قال أبو حيان : « وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا » . ووجهٌ بعده : أنه يفهمُ أنَّ « الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ » ليسوا مؤمنين ؛ لأن أصل العطف الدلالة على المُغَايِرَةِ ، فكأنَّهُ قيل : يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنْ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ : الْمُؤْمِنِينَ ، وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ فَيَكُونُ « الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ » مطَّوِّعِينَ غير مؤمنين .

وقال أبو البقاء : « فِي الصَّدَقَاتِ » متعلقٌ ب « يَلْمِزُونَ » ، ولا يتعلَّق ب « الْمُطَّوِّعِينَ » ؛ لأنَّه يفصل بينهما بأجنبي . وهذا فيه نظر ؛ إذ قوله « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » حالٌ ، والحال ليست بأجنبي ، وإنما يظهر في ردِّ ذلك أن « يَطَّوِّعُ » إنما يتعدى بالياء ، لا ب « فِي » وكون « فِي » بمعنى « الباء » خلاف الأصل .

وقيل : « فَيَسْخَرُونَ » خبرُ المبتدأ ودخلت الفاءُ ، لما تضمنته المبتدأ من معنى الشرط ، وفي هذا الوجه بُعدٌ من حيث إنه يقرب من كون الخبر في معنى

المبتدأ فَإِنَّ مِنْ عَابِ إِنْسَانًا وَغَمْرُهُ عِلْمٌ أَنَّهُ يَسْخَرُ مِنْهُ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : « سَيِّدُ الْجَارِيَةِ مَالِكُهَا » .

(8/329)

الثالث : أن يكون محلُّه نصباً على الاشتغال ، بإضمار فعل يُفسِّره « سَخَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ » من طريق المعنى ، نحو : عاب الذين يلمزون ، سخر الله منهم .
الرابع : أن ينصب على الشتم .
الخامس : أن يكون مجروراً بدلاً من الضمير في « سَبَّوهُمْ وَنَجَّوهُمْ » .
وقرئ « يَلْمُزُونَ » بضم الميم ، وقد تقدّم أنّها لغة ، وقرأ الجمهور « جُهَدَهُمْ » بضمِّ الجيم .

وقرأ ابنُ هرْمَزٍ وجماعة « جَهْدَهُمْ » بالفتح . فقيل : لغتان بمعنى واحد . وقيل المفتوحُ المشقَّةُ والمضمومُ : الطاقَةُ ، قاله القتيبيُّ ، وقيل : المضمومُ شيءٌ قيلَ يعاشُ به والمفتوحُ : العملُ .

وقوله : { سَخَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ } يحتملُ أن يكون خبراً محضاً ، وأن يكون دعاءً .

فصل

اعلم أن هذا نوع آخر من أعمالهم القبيحة ، وهو لمزهم من يأتي بالصدقات . قال المفسرون : حثَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة؛ فجاء عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ بأربعة آلاف درهم ، فقال : يا رسول الله ، مالي ثمانية آلاف درهم ، جئتُك بأربعة آلاف فاجعلها في سبيل الله ، وأمسكتُ أربعة آلاف لعيالي .

فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيمَا أُعْطِيتَ ، وَفِيمَا أَمْسَكْتَ » فبارك الله في مال عبد الرحمن ، حتَّى إنَّه خلف امرأتين يوم أن مات؛ فبلغ ثمنُ ماله مائة وستون ألفاً وتصدق يومئذ عاصمُ بن عدي العجلاني بمائة وسقٍ من تمر .

وجاء أبو عقيل الأنصاري واسمه الحجاب ، بصاعٍ من تمرٍ ، وقال : يا رسول الله بئ ليّلي أجرٌ بالجري حتى نلتُ صاعين من تمرٍ؛ فأمسكتُ أحدهما لعيالي ، وجئتُ بالآخر؛ فأمره رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن ينثره على الصدقات؛ فلمزهم المنافقون ، وقالوا : ما أعطى عبد الرحمن وعاصم إلا رياءً ، وإن كان الله ورسوله لغنيين عن صاع أبي عقيل ولكنَّه أحب أن يزكي نفسه ليعطى من الصدقات؛ فأنزل الله تعالى : « الَّذِينَ يَلْمُزُونَ » أي : يعيبون المطوعين المتبرعين من المؤمنين في الصدقات ، يعني : عبد الرحمن بن عوف وعاصمًا ، { وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ } أي : طاقتهم . والجهدُ : شيءٌ قليلٌ يعيش به المقلُّ ، والجهد بالفتح ، والجهد بالضمُّ بمعنى واحد يعني : أبا عقيل : « فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ » يستهزئون منهم ، { سَخَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ } أي : جازاهم على السخرية ، وقال الأصمُّ : المرادُ أنه تعالى قبل من هؤلاء المنافقين ما أظهروه من أعمال البرِّ مع الله لا يشبههم عليها؛ فكان ذلك كالسخرية ، { وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } .

قوله تعالى : { اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ } الآية .

قال ابنُ عباسٍ : إنَّ عند نزول الآية في المنافقين ، قالوا : يا رسول الله ، استغفر لنا ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « سَأَسْتَغْفِرُ لَكُمْ » ؛ فنزل قوله تعالى : { اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ } قد تقدّم الكلام على هذا

عند قوله : { قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ } [التوبة : 53] ؛ وأنه
نظيرُ قوله : [الطويل]
2818- أَسِيئِي يَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مُسِيئَةَ ... لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيئَةَ إِنْ تَقَلَّتْ

(8/330)

فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ تَارَ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ
كَانُوا يَفْقَهُونَ (81) فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (82)
فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا
وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ (83)
وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَمَاتُوا وَهُمْ قَاسِيُونَ (84) وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ
يُعَذِّبَهُمْ فِيهَا فِي الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ (85)

قوله تعالى : { فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ } الآية .
« بِمَقْعَدِهِمْ » متعلقٌ بـ « فرح » ، وهو يصلحُ لمصدرٍ « قَعَدَ » ، وزمانه
ومكانه .
قال الجوهريُّ « قَعَدَ فُجُودًا وَمَقْعَدًا » ، جلس ، وأقَعَدَهُ غيره « والمخلف :
المتروك ، أي : خلفهم الله وثبطهم ، أو خلفهم رسول الله - عليه الصلاة
والسلام - والمؤمنون ، لَمَّا علموا تناقلهم عن الجهادِ والمرادُ بـ « المقعد »
ههنا المصدر ، أي : بقُعُودِهِمْ وإقامتهم بالمدينة . وقال ابنُ عَبَّاسٍ : يريدُ :
المدينة؛ فعلى هذا هو اسمُ مكين .
فإن قيل : إِنَّهُمْ احتالوا حتى تخلفوا عن رسول الله؛ فكان الأولى أن يقال :
فرح المتخلفون فالجوابُ من وجوه :
أحدها : أنَّ الرسول عليه الصلاة والسلام منع أقوامًا من الخروج معه لِعَلِمِهِ
أَنَّهُمْ يفسدون ويشوشون ، وكان هذا في غزوة تبوك؛ فهؤلاء كانوا مخلفين لا
متخلفين .

وثانيها : أنَّ أولئك المتخلفين صاروا مخلفين في قوله بعد هذه الآية : { فَإِنْ
رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ
تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا } [التوبة : 83] ، فلَمَّا منعهم الله من الخروج صاروا
مخلفين .

وثالثها : أنَّ من يتخلف عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد خروجه إلى
الجهاد ، يوصف بأنه مخلف من حيث إنَّه لم ينهض ، وبقي وأقام .
قوله : { خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ } فيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أَنَّهُ منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه بقوله « مَقْعَدِهِمْ » ؛
لأنَّه في معنى تخلفوا ، أي : تخلفوا خِلافَ رسولِ اللَّهِ .
الثاني : أنَّ « خِلَافَ » مفعولٌ من أجله ، والعامل فيه إمَّا « قَرِحَ » ، وإمَّا «
مَقْعَدَ » أي : قَرِحُوا؛ لأجل مخالفتهم رسول الله ، حيث مضى هو للجهاد ،
وتخلفوا هم عنه ، أو بقعودهم لمخالفتهم له ، وإليه ذهب الطبريُّ ، والزجاج ،
ومؤرِّج ، وقطرب ، ويؤيدُ ذلك قراءةٌ من قرأ « حُلِفَ » بضم الخاء وسكون
اللام .

والثالث : أن ينتصب على الطرف ، أي : بعد رسول الله ، يقال : أقام زيد
 خلاف القوم ، أي : تخلف بعد ذهابهم .
 قال الأخفش وأبو عبيدة : إنَّ « خلاف » بمعنى : « خَلَفَ » ، وأنَّ يونس رواه
 عن عيسى بن عمر ومعناه : بعد رسول الله . ويؤيده قراءة ابن عباس ، وأبو
 حيوه ، وعمرو بن ميمون « خَلَفَ » بفتح الخاء وسكون اللام .
 وعلى هذا القول ، الخلاف : اسم للجهة المعينة كالخلف ، وذلك أنَّ المتوجَّه
 إلى قُدَّامه فجهة خلفه مخالفة لجهة قُدَّامه في كونها جهة مُتوجَّهاً إليها ، و «
 خَلَفَ » بمعنى « خَلَفَ » مستعمل ، وأنشد أبو عبيدة للأحوص : [الكامل]
 2819- عَقَبَ الرَّبِيعُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّما ... بَسَطَ السَّوَاطِبُ بَيْتَهُنَّ حَصِيرًا
 وقول الآخر : [الطويل]
 2820- فَقُلْ لِلَّذِي يَبْقَى خِلَافَ الَّذِي مَضَى ... تَأَهَّبْ لِأُخْرَى مِثْلَهَا فَكأنْ قَدِ
 قوله تعالى : { وَكَرَهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ } أي :
 إنَّهم فرحوا بسبب التخلف ، وكرهوا الذهاب إلى الغزو .

(8/331)

واعلم أنَّ الفرح بالإقامة يدل على كراهية الذهاب ، إلَّا أنَّه أعاده للتأكيد ، أو
 لعلَّ أن المراد أنَّ طبعه مال إلى الإقامة؛ لأجل إلفه البلدة ، واستثنائه بأهله
 وولده ، وكره الخروج إلى الغزو؛ لأنَّه تعريضٌ للمال والنفس للقتل ، وأيضاً
 منعهم عن الخروج شدة الحرِّ في وقت خروج رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، وهو المرادُ من قوله : { لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ } ، فأجاب الله عن هذا
 الأخير بقوله : { قُلْ تَأْرُجَهُمْ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ } أي : يعلمون ،
 وكذلك في مصحف عبد الله بن مسعود ، أي : بعد هذه الدَّار ، دار أخرى ، وبعد
 هذه الحياة حياة أخرى ، وأيضاً هذه مشقة منقضية ، وتلك مشقة باقية .
 وأنشد الزمخشري لبعضهم : [الطويل]
 2821- مَسِيرَةٌ أَحْقَابٍ تَلْقَيْتُ بَعْدَهَا ... مَسَاءَةً يَوْمَ أُرِيهَا سَبَّهَ الصَّابِ
 فَكَيْفَ بَأَنْ تَلْقَى مَسِيرَةَ سِبَاعَةٍ ... وَرَاءَ يَقْضِيهَا مَسَاءَةٌ أَحْقَابِ
 قوله تعالى : { فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا } الآية .
 « قَلِيلًا » ، و « كَثِيرًا » فيهما وجهان :
 أظهرهما : أنَّهما منصوبان على المصدر ، أي : ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً؛ فحذف
 الموصوف ، وهو أحدُ المواضع المُطرَدِ فيها حذفُ الموصوف وإقامة الصفة
 مقامه .
 والثاني : أنَّهما منصوبان على ظرفي الزمان ، أي : زماناً قليلاً ، وزماناً كثيراً
 والأول أولى؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على المصدر بشيئين : بلفظه ومعناه ، بخلاف
 ظرف الزمان فإنه لا يدلُّ عليه بلفظه ، بل بهيئته الخاصَّة .
 وهذا وإن ورد بصيغة الأمر إلَّا أنَّ معناه الإخبار بأنه ستحصل هذه الحالة ، لقوله
 تعالى بعده { جَزَاءٌ يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ } .
 قوله : « جَزَاءٌ » فيه وجهان :
 الأول : قال الرَّجَّاح : إنَّه مفعولٌ لأجله ، أي : سبب الأمر بقلة الصَّحكِ ، وكثرة
 البكاء جزاؤهم بعملهم . و « يَمَا » متعلق ب « جزاء » ، لتعديته به ويجوز أن
 يتعلق بمحذوف؛ لأنَّه صفته .
 والثاني : أن ينتصب على المصدر بفعلٍ مقدرٍ ، أي : يُجْزَوْنَ جزاءً . { جَزَاءٌ يَمَا

كَأَوْ يَكْسِبُونَ { في الدنيا من التَّفَاق .
 قوله تعالى : { فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ { الآية .
 « رَجَعَ » يتعدَّى كهذه الآية الكريمة ، ومصدره : « الرَّجْع » ، كقوله { والسَّمَاءُ
 ذَاتِ الرَّجْعِ { [الطَّارِق : 11] . ولا يتعدَّى ، نحو : { وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ { [الأنبياء
 : 35] في قراءة من بَنَاهُ للفاعل . والمصدر : الرَّجُوعُ ، كالدُّخُولِ .
 والمعنى : فإن رَدَّكَ اللهُ من غزوة تبوك إلى المدينة ، ومعنى « الرَّجْع » مَصِيرُ
 الشَّيْءِ إلى المكان الذي كان فيه ، يقال : رَجَعْتَهُ رَجْعاً ، كقولك : رددته رداً .
 وقوله : { إلى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ { إِنَّمَا خَصَّصَ ؛ لأنَّ جميع من أقام بالمدينة ما كانوا
 منافقين ، بل كان بعضهم مخلصين معذورين ، { فاستأذنوك لِلْخُرُوجِ { معك
 في غزوة أخرى { قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا { في سفر ، { وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ
 عَدُوًّا { وهذا يجري مجرى الدَّمِّ واللَّعْنِ لهم ، ومجرى إظهار نفاقهم
 وفضائحهم ؛ لأنَّ ترغيب المسلمين في الجهاد أمرٌ معلومٌ بالضرورة من دين
 محمَّد عليه الصلاة والسلام ، ولمَّا منعوا هؤلاء من الخروج إلى الغزو بعد ذلك
 الاستئذان ، كان ذلك تصريحاً بكونهم خارجين عن الإسلام ، ونظيره قوله تعالى

(8/332)

{ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ { [الفتح : 15] { قُلْ لَنْ تَبْعُونَنَا { [الفتح :
 15] ، ثم إنَّه تعالى علَّل ذلك المنع بقوله { إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ { أي : لأنكم رضيتم
 { بالعودة أَوْلَ مَرَّةٍ { في غزوة تبوك .
 قال أبو البقاء : « أَوْلَ مَرَّةٍ » ظرف . قال أبو حيان « يعني ظرف زمان وهو
 بعيد » .

قال شهابُ الدِّينِ « لأنَّ الظَّاهِرَ منصوبُهُ على المصدر . وفي التفسير : أول
 خُرُوجٍ خرجها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فالمعنى : أول مَرَّةٍ من
 الخروج » .

قال الزمخشريُّ « فإن قلت : « مَرَّةٍ » نكرة ، وضعت موضع المرات ،
 للتفضيل ، فلمَ ذُكِرَ اسمُ التفضيل المضافُ إليها ، وهو دالٌّ على واحدةٍ من
 المرَّاتِ ؟ قلت : أكثر اللغتين : أن يقال هند أكبرُ النساءِ ، وهي أكبرهنَّ ، ثم إنَّ
 قولك : هي كبرى امرأة ، لا يكادُ يُعثر عليه ، ولكن هي أكبر امرأة ، وأول مرة
 وآخر مرة » .

والمعنى : أنَّ الحاجةَ في المرَّةِ الأولى إلى موافقتكم كانت أشدَّ ، وبعد ذلك
 زالت تلك الحاجة فلما تخلَّفتم عند مسيس الحاجة إلى حضوركم ؛ فبعد ذلك لا
 نقبلكم ، ولا نلتفتُ إليكم .

قوله : « مَعَ الْخَالِفِينَ » هذا الظَّرْفُ يجوز أن يكون متعلقاً ب « أَفْعُدُوا » ،
 ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ ؛ لأنَّه حال من فاعل « أَفْعُدُوا » . وَالْخَالِفُ :
 المتخلفُ بعد القوم .

قال الأخفشُ ، وأبو عبيده : « الْخَالِفُونَ » جمع ، واحدهم « خالف » ، وهو من
 يخلف الرجل في قومه . والمعنى : مع الخالفين من الرجال الذين يخلفون في
 البيت ، فلا يبرحون .

وقال الفراءُ : المراد : ب « الْخَالِفِينَ » ، يقالُ : عبد خالف ، إذا كان مخالفاً .
 وقال الأخفشُ : فلان خالفةُ أهل بيته إذا كان مخالفاً لهم ، وقال الليثُ : يقال
 هذا رجل خالفةٌ ، أي : مخالف كثير الخلاف ، فإذا جمع قلت : الخالفون . وقال

الأصمعيُّ : الخالفُ : هو الفاسد ، يقال : خلف فلان عن كل خير يخلف خلوفاً ، إذا فسد ومنه « خُلُوف قَمِ الصَّائِمِ » ، والمراد بهم : النِّسَاءُ والصِّبْيَانُ والرِّجَالُ العاجزون ؛ فلذلك جازَّ جمعهُ للتَّغْلِيْبِ . وقال قتادةُ : الخَالِفُونَ : النِّسَاءُ « وهو مردودٌ ، لأجلِ الجمعِ . وقرأ عكرمة ، ومالكُ بن دينارٍ « مَعَ الخَلِيفِينَ » مَقْصُوراً من « الخَالِفِينَ » ؛ كقوله : [الرجز]

2822- مِثْلُ النَّقَا لَبَّدَهُ صَرَبُ الظَّلَلِ ... وقوله : [الرجز]

@2823- عَرِدَا عَرِدَا

. بَرِدَا

يريد : « الظَّلَالِ » و « عَرِدَا » : بَارِدَا .

قوله تعالى : { وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ } الآية .

« مِنْهُمْ » صفةٌ ل « أَحَدٍ » ، وكذلك الجملة من قوله : « مَاتَ » ، في موضع جرٍ أيضاً كأنه قيل : على أَحَدٍ منهم ميت ، ويجوزُ أن يكون « مِنْهُمْ » حالاً من الصَّمِيرِ في « مَاتَ » أي : مات حال كونه منهم ، أي : مُتَّصِفاً بصفة التَّفَاقِ ، كقولهم : أنت مني ، يعني : على طريقي و « أَبَدَا » ظرفٌ منصوبٌ بالنهاي ، وهذا الظرفُ متعلقٌ ب « أَحَدٍ » ، والتقدير : ولا تصل أبداً على أَحَدٍ منهم .

(8/333)

فصل

اعلم أنَّه تعالى أمر رسوله أن يُهَيِّئَهُمْ ، وبذلهم ، بمنعهم من الخروج معه إلى الغزوات ثمَّ منعه في هذه الآية من أن يُصَلِّيَ على من مات منهم . روى ابنُ عَبَّاسٍ : أنه مات ، ويقوم على قبره ، ثمَّ إنه أرسل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وطلب منه قميصه ، ليكفن فيه ؛ فأرسل إليه القميص الفوقاني ، فردَّه ، وطلب الذي يلي جلده ليكفن فيه ، فقال عمرُ : لِمَ تُعْطِي قَمِيصَكَ للرَّجْسِ النَّجَسِ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ قَمِيصِي لَا يُعْغِي عَنْهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، ولعلَّ الله أن يُدْخَلَ بِهِ أَلْفاً في الإسلام » وكان المنافقون لا يفارقون عبد الله ؛ فلَمَّا رَأَوْهُ يَطْلُبُ القَمِيصَ ، وبرجوا أن ينفعه ، أسلم منهم يومئذ ألفٌ .

فلَمَّا مات جاء ابنُّه يعرفه ، فقال عليه الصلاة والسلام لابنه : « صَلِّ عَلَيْهِ وادْفِنْهُ » ، فقال : إن لم تُصَلِّ عليه يا رسول الله لم يُصَلِّ عليه مسلماً ، فقام صلى الله عليه وسلم ، ليصلي عليه ؛ فجاء عمر فقام بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين القبلة ؛ لئلا يصلي عليه ، فنزلت الآية وأخذ عمر بثوبه وقال : { وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّاتَ أَبَدًا } ، وهذا يدلُّ على منقبة عظيمة من مناقب عمر ؛ وذلك لأنَّ الوَحْيَ نزل على وَفْقِ قَوْلِهِ في آيات كثيرة منها : آية أخذ الفداء عن أسارى بدر كما سبق ، ومنها : « آية تحريم الخمر » [المائدة : 90] ، ومنها : « آية تحويل القبلة » [البقرة : 142] ، ومنها : آية أمر النِّسَاءِ بالحجاب ، وهذه الآية ؛ فصار نزول الوحي على مطابقة قول عمر منصباً عالياً ، ودرجة رفيعة في الدِّينِ ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « لَوْ لَمْ أُبْعَثْ لبعثت يا عمر نبياً » .

قال الهَرطَبِيُّ : إن قال قَائِلٌ ، كيف قال له عمر : أتصلي عليه ، وقد نهاكَ اللهُ أَنْ تُصَلِّيَ عليه ولم يكن تقدم نهي عن الصلاة عليهم ؟ قيل له : يحتمل أن يكون ذلك وقع له في خاطره ، ويكون من قبيل الإلهام والتحدث الذي شهد له به

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد كان القرآن ينزل على وفق مراده ، كما قال : وافقت ربي في ثلاث ، وجاء : في أربع؛ فيكون هذا من ذلك . ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله : { استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم } [التوبة : 80] الآية ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ } [التوبة : 113] فإن قيل : كيف يجوز أن يرغب الرسول - عليه الصلاة والسلام - في الصلاة عليه بعد علمه بأنه كافر وقد مات علي كفرة ، وأن صلاة الرسول - عليه الصلاة والسلام - تجري مجرى الإجلال والتعظيم وأيضاً فالصلاة عليه تتضمن الدعاء له ، وذلك محظور؛ لأنه تعالى أعلمه أنه لا يغفر للكافر أبته ، وأيضاً دفع القميص إليه يوجب إعزازه؟ .

(8/334)

فالجواب : لعلَّ السبب فيه ، أنه لما طلب من الرسول - عليه الصلاة والسلام - القميص الذي يمس جلدَه ، ليدفن فيه ، غلب على ظن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أنه آمن؛ لأنَّ ذلك الوقت وقت توبة الفاجر ، وإيمان الكافر ، فلما رأى منه إظهار الإسلام ، وشاهد منه هذه الأمانة التي دلت على إسلامه ، غلب على ظنه إسلامه؛ فبنى على هذا الظن ، ورغب في الصلاة عليه ، فلما نزل جبريلُ عليه السلام وأخبره بأنه مات علي كفرة ونفاقه؛ امتنع من الصلاة عليه وأما دفع القميص إليه ، وكان رجلاً طويلاً؛ فكساهُ عبدالله قميصه . وقيل : إنَّ المشركين قالوا له يوم الحديبية : إنا لا نناقذُ لمحمدٍ ، ولكننا نناقذ لك ، فقال : لا ، إنَّ لي في رسول الله أسوةٌ حسنة؛ فشكر رسولُ الله له ذلك . قال ابنُ عيينة : كانت له عند النبي صلى الله عليه وسلم يدٌ فأحبَّ أن يكافئَه . وقيل : إنَّ الله تعالى أمره أن لا يرد سائلاً ، لقوله تعالى : { وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ } [الضحى : 10] فلما طلب القميص منه دفعه إليه ، لهذا المعنى . وقيل : إنَّ منع القميص لا يليقُ بأهل الكرم وذلك أنَّ ابنه عبد الله بن عبدالله بن أبيِّ كان من الصالحين؛ فالرسولُ أكرمه لمكان ابنه وقيل : لعلَّ الله تعالى أوحى إليه ، أنك إذا دفعت قميصك إليه صار ذلك سبباً لدخول نفر من المنافقين في الإسلام ، فقيل لهذا الغرض ، كما روي فيما تقدّم ، وقيل : إنَّ الرأفة والرحمة كائنتِ غالباً عليه صلى الله عليه وسلم ، لقوله تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ } [الأنبياء : 107] فامتنع من الصلاة عليه ، لأمر الله تعالى ، ودفع القميص رأفة ورحمة . واعلم أنَّ قوله { وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّاتَ أَبَدًا } يحتملُ تلييد النَّفْيِ ، ويحتملُ نفي التأييد والأول هو المقصود؛ لأنَّ قرائن هذه الآية دالة على أنَّ المقصود منعه من أن يصلي على أحد منهم منعاً كلياً دائماً . ثم قال : { وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ } وفيه وجهان : الأول : قال الرَّجَّاجُ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دفن الميت وقف على قبره ودعا له » فمنع منه ههنا . الثاني : قال الكلبي : « لا تقم بإصلاح مُهمَّات قبره ، ولا تتولَّ دفنه » ، من قولهم : قام فلانُ بأمر فلان ، إذا كفاه أمره ، ثمَّ إنه تعالى علل المنع من الصلاة عليه ، والقيام على قبره بقوله : { إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ } .

فإن قيل : الفسقُ أدنى حالاً من الكفر ، فلما علل بكونه كافراً؛ فما فائدة وصفه بعد ذلك بالفسق ؟ .

(8/335)

فالجوابُ : أنَّ الكافر قد يكونُ عدلاً في دينه ، وقد يكونُ قاسقاً في دينه خبيثاً ممقوتاً عند قومه ، بالكذب ، والخداع ، والمكر ، وهذه أمورٌ مستقبحةٌ في جميع الأديان ، فالمنافقون لَمَّا كانوا موصوفين بهذه الصفات ، وصفهم الله تعالى بالفسق بعد أن وصفهم بالكفر ، تنبيهاً على أنَّ طريقة التَّفاق طريقة مذمومة عند جميع العالم .

فإن قيل : قوله { إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ } صريحٌ بأنَّ ذلك التَّهْي مَعْلَلٌ بهذه العلة ، وذلك يقتضي تعليل حكم الله تعالى ، وهو محال ، فإنَّ حكم الله قديمٌ ، وهذه العلة محدثة ، وتعليل المحدث بالقديم محال .

فالجوابُ : أنَّ البحث في هذه المسألة طويل ، وظاهرُ هذه الآية يدلُّ عليه .

فصل

قال القرطبي : قوله تعالى : { وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا } نصٌّ في الامتناع من الصلاة على الكفار ، وليس فيه دليل على الصَّلَاة على المؤمنين ، واختلفوا هل يؤخذ من مفهومه وجوب الصلاة على المؤمنين ؟ فقول : يُؤْخَذُ ؛ لأنَّه علل المنع من الصَّلَاة على الكفار لكفرهم لقوله تعالى : { إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } ، فإذا زال وجبت الصَّلَاة ، لقوله تعالى { كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ } [المطففين : 15] يعني : الكفار ؛ فدلَّ على أنَّ غير الكفار يرونه وهم المؤمنون .

وقيل : إنَّما تؤخذ الصَّلَاة من دليل خارج ، وهو الأحاديث ، والإجماع . ومنشأ الخلاف القول بدليل الخطاب وتركه .

فصل

جمهور العلماء على أنَّ التكبير في الصَّلَاة على الميت أربع تكبيرات . وقال ابن سيرين : كان التكبير ثلاثاً فزادوا واحدةً ، وعن ابن مسعود ، وزيد بن أرقم ، يكبر خمساً وعن عليٍّ : ست تكبيرات .

فصل

قال القرطبيُّ : ولا قراءة في صلاة الجنابة في المشهور من مذهب مالك . وكذا أبو حنيفة والثوري ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » وذهب الشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ ، ومحمدُ بنُ سلمة ، وأشهب ، وداوود : إلى أنه يقرأ بالفاتحة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يَقْرَأُ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ » .

والسُّنَّةُ أن يقفَ الإمامُ عند رَأْسِ الرَّجُلِ ، وعند عَجِزَةِ الْمَرْأَةِ .

قوله تعالى : { وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ } الآية .

قيل : هذا تأكيدٌ للآية السَّابِقَةِ . وقال الفارسيُّ : « ليست للتأكيد ؛ لأنَّ تَبِكَ فِي قَوْمٍ وَهَذِهِ فِي آخَرِينَ ، وَقَدْ تَغَايَرُ لَفْظَا الْآيَتَيْنِ ؛ فَهَنَا « وَلَا » بِالْوَاوِ ، لِمُنَاسَبَةِ عَطْفِ تَهْيٍ عَلَى تَهْيٍ قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِ : « وَلَا تُصَلِّ . . وَلَا تَقُمْ » ، « وَلَا تُعْجِبْكَ » ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ « الْوَاوُ » ، وَهَنَّاكَ بَ « الْفَاءِ » ، لِمُنَاسَبَةِ تَعْقِيبِ قَوْلِهِ : { وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهِونَ } [التوبة : 54] أَي : لِلْإِنْفَاقِ ، فَهَمُّ مُعْجَبُونَ بِكَثْرَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ، فَهَنَاءُ عَنِ الْإِعْجَابِ بَ « الْفَاءِ » التَّعْقِيبِ . وَهَنَا « وَأَوْلَادُهُمْ »

دون « لا » نهى عن الإعجاب بهما مجتمعين ، وهناك زيادة « لا » لأنه نهى عن كل واحد واحد ، فدل مجموع الآيتين على النهي بالإعجاب بهما مجتمعين ومنفردين .

(8/336)

قال ابن الخطيب « السَّبَبُ فِيهِ : أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْتِيبِ يَبْتَدَأُ فِيهِ بِالْأَدْتَى ثُمَّ يَتَرَقَّى إِلَى الْأَشْرَفِ ، فَيُقَالُ : لَا يُعْجَبُ بِأَمْرِ الْأَمِيرِ ، وَلَا بِأَمْرِ الْوَزِيرِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَهُمْ » .
وهنا قال « أَنْ يُعَذَّبَهُمْ » ، وهناك قال « لِيُعَذَّبَهُمْ » ، فأتى ب « اللام » المشعرة بالغلوية ومفعول الإرادة محذوف ، أي : إِمَّا يَرِيدُ اللَّهُ اخْتِبَارَهُمْ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ - وَآتَى ب « أَنْ » ؛ لِأَنَّ مَصَبَّ الْإِرَادَةِ التَّعْذِيبُ ، أَي : إِمَّا يَرِيدُ اللَّهُ تَعْذِيبَهُمْ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ مُتَعَلِّقُ الْإِرَادَةِ فِي الْآيَتَيْنِ . هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ . وَقَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ « فَائِدَتُهُ : التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيلَ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَجَالٌ ، وَإِمَّا وَرَدَ حَرْفُ التَّعْلِيلِ زَائِدًا وَمَعْنَاهُ « أَنْ » لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ } [البينة : 5] ، أَي : « وَمَا أَمْرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ » . وَهَذَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » ، وَهَذَا سَقَطَ « الْحَيَاةِ » ، تَنْبِيهًُا عَلَى خِسْيَةِ الدُّنْيَا وَأَنَّهَا لَا تَبْتَلِحُ أَنْ تُسَمَّى حَيَاةً ، لِأَسِيْمَا وَقَدْ ذُكِرَتْ بَعْدَ ذِكْرِ مَوْتِ الْمُنَافِقِينَ ؛ فَنَاسَبَ الْأُسْمَى حَيَاةً » .

(8/337)

وَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةَ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهَدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُو الطُّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ (86) رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ قَهْمٌ لَا يُفْقَهُونَ (87) لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (88) أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (89) وَجَاءَ الْمُعَذَّبُونَ مِنَ الْأَغْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (90)

قوله تعالى : { وَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةَ } الآية .
« إِذَا » لا تقتضي تكراراً بوضعها ، وإن كان بعض الناس فهم ذلك منها هنا ، وقد تقدّم ذلك أوّل البقرة؛ وأنشد عليه : [البسيط]
2824- إِذَا وَجَدْتُ أَوَارَ الْحُبِّ فِي كَيْدِي

.....
وَأَنَّ هَذَا إِيمًا يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ ، لَا مِنْ وَضْعِ « إِذَا » .
قوله : « أَنْ آمَنُوا » فيه وجهان :
أحدهما : أَنَّهَا تَفْسِيرِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا حُرُوفِهِ .
والثاني : أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ، عَلَى حَذْفِ حَرِّ الْجَرِّ ، أَي : بِأَنْ آمَنُوا .
وفي قوله : « اسْتَأْذَنَكَ » التَّفَاتُ مِنْ عَيْبَةٍ إِلَيْهِ خَطَابٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُ « رَسُولَهُ » ، فَلَوْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ لَقِيلَ : اسْتَأْذَنَهُ » .

فصل
 اعلم أنَّه تعالى بَيَّنَّ فِي الآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ اِحْتِيَالَ الْمُنَافِقِينَ فِي التَّخَلْفِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، وَالْقَعُودَ عَنِ الْعَزْوِ ، وَزَادَ هَهُنَا ، أَنَّهُ مَتَى نَزَلَتْ آيَةٌ فِيهَا الْأَمْرُ بِالْغَزْوِ مَعَ الرَّسُولِ ، اسْتَأْذَنَ أَوْلُو الثَّرْوَةِ وَالْقُدْرَةِ مِنْهُمْ فِي التَّخَلْفِ عَنِ الْغَزْوِ ، وَقَالُوا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : دَرَبًا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ ، أَي : مَعَ الضُّعْفَاءِ مِنَ النَّاسِ وَالسَّاكِنِينَ فِي الْبَلَدِ .
 و « السُّورَةُ » يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ تَمَامُهَا وَأَنْ يَرَادَ بَعْضُهَا ، كَمَا يَقَعُ الْقُرْآنُ وَالْكِتَابُ عَلَى كُلِّهِ وَبَعْضُهُ وَقِيلَ : الْمَرَادُ بِ « السُّورَةِ » بَرَاءَةٌ ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْأَمْرَ بِالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ .
 قَوْلُهُ { رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ } .

الْخَوَالِفُ : جَمْعُ خَالِفٍ مِنْ صِفَةِ النِّسَاءِ ، وَهَذِهِ صِفَةٌ ذَمٌّ ؛ كَقَوْلِ زَهِيرٍ : [الْوَافِرِ]

2825- وَمَا أَذْرِي وَسَيُوفَ إِخَالٍ أَذْرِي ... أَقَوْمٌ آلٌ حِصْنٍ أُمَّ نِسَاءٍ؟
 فَإِنْ تَكُنِ النِّسَاءُ مُحَبَّاتٍ ... فَحَقٌّ لِكُلِّ مُحَصَّنَةٍ هِدَاءٌ

وقال آخر : [الخفيف]

2826- كَتَبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا ... وَعَلَى الْعَانِيَاتِ جُرِّ الدُّيُولِ
 وَقَالَ النَّحَّاسُ « يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْخَوَالِفُ مِنْ صِفَةِ الرِّجَالِ ، بِمَعْنَى أَنَّهَا جَمْعُ خَالِفَةٍ » يَقَالُ : رَجُلٌ خَالِفٌ ، أَي : لَا خَيْرَ فِيهِ « . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ جَمْعًا لِلذَّكُورِ ، بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ جَمْعُ « خَالِفٍ » ، يَقَالُ : رَجُلٌ خَالِفٌ ، أَي : لَا خَيْرَ فِيهِ . وَهَذَا مُرَدُّوهُ ، فَإِنَّ « فَوَاعِلَ » لَا يَكُونُ جَمْعًا ل « قَاعِلٍ » ، وَصِفَاءٌ لِعَاقِلٍ ، إِلَّا مَا شَدَّ ، مِنْ نَحْوِ : فَوَارِسٍ ، وَتَوَاكَيْسٍ وَهَوَالِكٍ .
 ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : { وَطَبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ قَهْمٌ لَا يَفْقَهُونَ } [التَّوْبَةُ : 87] وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الطَّبْعِ وَالخْتَمِ ، أَوَّلَ الْبَقَرَةِ .
 قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَكِنِ الرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ } الْآيَةَ .

وَمَعْنَى هَذَا الْاسْتِدْرَاكِ : أَنَّهُ إِنْ تَخَلَّفَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ عَنِ الْغَزْوِ ؛ فَقَدْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ وَنَظِيرُهُ : { فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ } [الْأَنْعَامُ : 89] وَقَوْلُهُ : { فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } [فَصَلَتْ : 38] ، وَلَمَّا وَصَفَهُمْ بِالْمُسَارِعَةِ إِلَى الْجِهَادِ ، ذَكَرَ مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنَ الْفَوَائِدِ ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ ، أَوَّلُهَا : قَوْلُهُ { وَأَوْلَيْكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتِ } وَالْخَيْرَاتُ : جَمْعُ خَيْرَةٍ ، عَلَى « قَعْلَةٍ » بِكَسَوْنِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ الْمُسْتَحْسَنُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَغَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي النِّسَاءِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

(8/338)

{ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ } [الرَّحْمَنُ : 70] ؛ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : [الْكَامِلِ]
 2827- وَلَقَدْ طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَلَاتِ ... رَبَلَاتٍ هِنْدٍ خَيْرَةَ الْمَلَكَاتِ
 قَالَ الْمُفَسِّرُونَ : هِيَ الْجَوَارِي الْحِسَانُ وَالجَنَّةُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « الْخَيْرَاتُ » لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللَّهُ ، كَمَا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ { فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ } [السَّجْدَةِ : 17] . وَقِيلَ : الْمَرَادُ بِ « الْحَيْرَاتِ » التَّوَابُ .
 وَثَانِيهَا : قَوْلُهُ : { وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ } ، وَالْمَرَادُ مِنْهُ : التَّخَلُّصُ مِنَ الْعِقَابِ .

وِثَالِهَا : قَوْلُهُ : { أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا }

يحتملُ أن تكون هذه الجنات كالتفسير للخيراتِ والفلاح ، ويحتملُ أن تحمل الجنات على ثواب الآخرة ، والفلاح على منافع الدنيا ، كالغزو ، والثروة ، والقدرة ، والغلبة ، و « الْقَوْرُ الْعَظِيمُ » عبارة عن كون تلك الحالة مرتبة رفيعة ، ودرجة عالية .

قوله تعالى : { وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ } الآية .
لمَّا شرح أحوال المنافقين الذين كَانُوا فِي الْمَدِينَةِ ، شرح فِي هَذِهِ الْآيَةِ أحوال المنافقين مِنَ الْأَعْرَابِ .

قرأ الجمهور « الْمُعَذَّرُونَ » بفتح العين وتشديد الدال ، وهي تحتل وجهين : أن يكون وزنه « فَعَلَّ » مضعفًا ، ومعنى التضعيف فيه التكليف ، والمعنى : أنه توهم أن له عُذْرًا ، ولا عذر له .

والثاني : أن يكون وزنه « افْتَعَلَ » ، والأصلُ : « اعتذر » ، فأدغمت التاء في الدال ، بأن قلبت تاء الافتعال ذالًا ، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، وهو العين ، ويدلُّ على هذا قراءة سعيد بن جبير « الْمُعْتَذِرُونَ » على الأصل ، وإليه ذهب الأخفش ، والفرَّاء وأبو عبيد ، وأبو حاتم ، والزرَّاج ، وابن الأنباري ، والاعتذار قد يكون بالكذب ، كما في قوله { يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ } [التوبة : 94] ، وكان ذلك الاعتذار فاسدًا ، لقوله : « لَا تَعْتَذِرُوا » ، وقد يكون بالصدق ،

كقول لبيد : [الطويل]

2828- وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ

اعتذر

يريد : فقد جاء بعذر .

وقرأ زيد بن علي ، والضحاك ، والأعرج ، وأبو صالح ، وعيسى بن هلال ، وهي قراءة ابن عباس ومجاهد أيضاً ، ويعقوب ، والكسائي « الْمُعَذَّرُونَ » بسكون العين وكسر الدال مخففة من أعذر ، يُعْذِرُكَ « أكرم ، يُكْرِمُ » ، وهم

المبالغون في العذر .

وقرأ مسلمة « الْمُعَذَّرُونَ » بتشديد العين والذال ، من « تعذَّر » بمعنى اعتذر

قال أبو حاتم : أراد « المتعذرون » والتاء لا تدغم في العين ، لبعد المخارج وهي غلط منه ، أو عليه .

قوله : « لِيُؤذَنَ » متعلق ب « جَاءَ » وحذف الفاعل ، وأقيم الجائر مقامه ، للعلم به ، أي : ليأذن لهم الرسول .

فصل

أما قراءة التخفيف فهم الكاذبون في العذر ، وأما قراءة التشديد ، فمحملة لأن يكونوا صادقين ، وأن يكونوا كاذبين . قال ابن عباس « هم الذين تخلفوا بعذر بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو قول بعض المفسرين أيضاً ، قال : المعذرون ، كانوا صادقين ؛ لأنه تعالى لمَّا ذكرهم قال بعدهم { وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ } ، فلما مبرهم عن الكاذبين دلَّ على أنهم ليسوا كاذبين .

(8/339)

وقال الصَّحَّاحُ : هُم رَهْطُ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَاعًا عَنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ : إِنْ نَحْنُ غَزَوْنَا مَعَكَ

أغارت أعراب طييء على جلائنا ، وأولادنا ، ومواشينا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تبأني الله من أخباركم ، وسيغنيني الله عنكم . وروى الواحدي عن أبي عمرو : أنه لما قيل له هذا الكلام قال : إن أقواماً تكلفوا عُذراً باطل فهم الذين عناهم بقوله : « وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ » ، وتخلف آخرون لا بعذر ولا ببشبهة عذر جراءة على الله تعالى ؛ فهم المرادون بقوله { وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ } ، فأوعدهم بقوله : { سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ } في الدنيا بالقتل ، وفي الآخرة بالنار . وإنما قال « مِنْهُمْ » ؛ لأنه تعالى كان عالماً بأن بعضهم سيؤمن ، فذكر بلفظة « مِنْ » الدالة على التبعض .

وقرأ الجمهور « كَذَبُوا » بالتخفيف ، أي : كذبوا في أيمانهم . وقرأ الحسن في المشهور عنه وأبي ، وإسماعيل « كَذَبُوا » بالتشديد ، أي : لم يصدقوا ما جاء به الرسول عن ربه ولا امتثلوا أمره .

(8/340)

لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (91) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَتَكْمَلَهُمْ قُلْتُ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمَلَكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ (92) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (93) يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ تَبَّأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (94)

ثم ذكر أهل العذر فقال : { لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ } قال ابن عباس : يعني : الرُّمى ، والمشايخ والعجزة . وقيل : هم الصُّبيان . وقيل : التَّسوان . { وَلَا عَلَى الْمَرْضَى } وهم أصحاب العمى ، والعرج والزمانة ومن كان موصوفاً بمرض يمنعه من التمكن من المحاربة ، { وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ } يعني : الفقراء ؛ لأنَّ حضورهم يكون كلاً وويالاً على المجاهدين ، « حَرَجٌ » إثم . وقيل : ضيق عن القعود في الغزو ، ثم إنَّه تعالى شرط في جواز هذا التأخير شرطاً مُعِيناً ، فقال { إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ } . قرأ أبو حيوة : « نَصَحُوا اللَّهَ » بغير لام . وقد تقدّم أن « نَصَحَ » يتعدى بنفسه وباللام . والنَّصَحُ : إخلاص العمل من العيش . ومنه : التَّوبَةُ النَّصُوحُ . قال نبطويه : نصح الشيء : إذا خلص ، ونصح له القول : أي : أخلصه له . قال عليه الصلاة والسلام : « الدِّينُ النَّصِيحَةُ » ثلاثاً . قالوا لمن؟ قال : « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » . قال العلماء : النَّصِيحَةُ لله : إخلاص الاعتقاد في الوجدانية ، ووصفه بصفات الألوهية وتنزيهه عن النَّقائص ، والرَّغبة في محابه ، والبُعد من مساخطه ، والنَّصِيحَةُ لرسوله : التصديق بنبوته والتزام طاعته في أمره ونهيه ، وموالاة من والاه ، ومعاداة من عاداه ، وتوقيره ، ومحبته ومحبة آل بيته ، وتعظيمه وتعظيم سنته ، وإحيائها بعد موته بالبحث عنها ، والنفقة فيها ، والذب عنها ، ونشرها ، والدعاء إليها ، والتخلق بأخلاقه الكريمة ، وكذا النصح لكتاب الله

قراءته ، والتفقه فيه ، والدَّبَّ عنه ، وتعليمه وإكرامه ، والتخلُّق به .
والنصح لأئمة المسلمين : ترك الخروج عليهم ، وإرشادهم إلى الحقِّ ، وتثبيُّتهم
فيما أغفلوه من أمر المسلمين ، ولزوم طاعتهم ، والقيام بواجب حقهم . وأمَّا
النصح للعامة : فهو ترك معاداتهم وإرشادهم ، وحب الصَّالحين منهم ، والدعاء
لجميعهم ، وإرادة الخير لكافتهم . والمعنى : أنَّهم إذا أقاموا لا يلقوا الأراجيف ،
ولا يثيروا الفتَنَ ، ويسعوا في إيصال الخير إلى المجاهدين ويقوموا بإصلاح
مهمَّات بيوتهم ، ويسعوا في إيصال الأخبار السارة من بيوتهم إليهم ، ويخلصوا
الإيمان والعمل لله ، فهذه أمورٌ جارية مجرى الإعانة على الجهاد .
ثم قال تعالى : { مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ } ف قوله « مِنْ سَبِيلٍ » فاعلٌ
بالجار قبله لاعتماده على التَّنْفِي ، ويجوز أن يَكُونَ مبتدأ ، والجار قبله خبره .
وعلى كلا القولين ف « مِنْ » مزيدةٌ فيه ، أي : ما على المحسنين سبيل .
والمعنى : أنَّه لا إثم عليه بسبب القعود عن الجهاد .
{ وَاللَّهُ عَفْوٌ رَّحِيمٌ } . قال قتادة : نزلت في عائذ بن عمرو وأصحابه . وقال
الضحاك نزلت هذه الآية في عبد الله ابن أم مكتوم ، وكان ضريباً .
فصل

قال بعضهم : في هذه الآية نوعٌ من البديع ، يُسَمَّى التلميح ، وهو أن يشار إلى
قصة مشهورة ، أو مثل سائر ، أو شعرٍ نادرٍ ، في فحوى كلامك من غير ذكره ؛
ومنه قوله : [البسيط]

(8/341)

2829- اليَوْمَ حَمْرٌ وَيَبْدُو فِي غَدٍ خَبْرٌ ... وَالِدَّهْرُ مِنْ بَيْنِ إِنْعَامٍ وَإِنْسَانٍ
يُشير إلى قول امرئ القيس لَمَّا بلغه قتل أبيه : « اليوم حَمْرٌ ، وغداً امرٌ » .
وقول الآخر : [الطويل]
2830- فوالله ما أدري أحلامٌ تَأْتِمُ ... أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يَوْشَعٌ؟
يُشير إلى قصة يوشع عليه الصلاة والسلام ، واستيقانه الشمس .
وقول الآخر : [الطويل]
2831- لَعَمْرُؤُ مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارِ تَلْتَلِي ... أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ
أشار إلى البيت المشهور : [البسيط]
2832- الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبِيهِ ... كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ
فكانه قوله : { مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ } اشتهر ما هو بمعناه بين النَّاسِ ؛
فأشار إليه من غير ذكر لفظه . ولَمَّا ذكر أبو حيان التلميح لم يَقْبِدْهُ بقوله : «
من غير ذكره » . ولا بُدُّ منه لانه إذا ذكره بلفظه كان اقتباساً وتضميناً .
فصل

اختلفوا في قوله : { مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ } هل يفيد العموم؟ فقال
بعضهم : لا؛ لأنَّ اللفظ مقصورٌ على أقوامٍ مُعَيَّنِينَ نزلت الآية فيهم . وقال
آخرون : بلى؛ لأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السَّبَبِ ، والمُحْسِنُ هو
الآتي بالإحسان ، ورأس الإحسان لا إله إلا الله ، فكلُّ مَنْ قالها واعتقدتها ، كان
من المسلمين ، فاقتضت نفي جميع المسلمين؛ فدلَّ هذا اللفظ بعمومه على
أنَّ الأصلَ حرمة القتل ، وحرمة أخذ المال وأن لا يتوجه عليه شيء من
التَّكَالِيفِ ، إلا بدليل منفصل ، فصارت هذه الآية بهذا الطريق أصلاً مُعْتَبِراً في
الشريعة ، في تقرير أنَّ الأصل براءة الذمة ، إلى أن يرد نص خاص .

قوله : { وَلَا عَلَيَّ الَّذِينَ } . فيه أوجه :
أحدها : أن يكون معطوفاً على « الضعفاء » ، أي : ليس على الضعفاء ، ولا على الذين إذا ما أتوك ، فيكونون داخلين في خبر « ليس » مُخبراً بمتعلقهم عن اسمها ، وهو « حَرَجٌ » .
الثاني : أن يكون معطوفاً على « الْمُحْسِنِينَ » فيكونون داخلين فيما أخبر به من قوله : « مِنْ سَبِيلٍ » ، فَإِنَّ « مِنْ سَبِيلٍ » يحتمل أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « ما » الحجازية ، هو « مِنْ » مَزِيدَةٌ في الوجهين .
الثالث : أن يكون « وَلَا عَلَيَّ الَّذِينَ » خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا على الذين إذا ما أتوك . . إلى آخر الصلة ، حَرَجٌ ، أو سَبِيلٌ وحذف لدلالة الكلام عليه ، قاله أبو البقاء . ولا حاجة إليه ، لآته تقديرٌ مُسْتَعْنَى عنه إذ قَدَّرَ شيئاً يَقُومُ مقامه هذا الموجود في اللفظ والمعنى . وهذا الموصول ، أعني قوله : { وَلَا عَلَيَّ الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوَكَ } ، يحتمل أن يكون مندرجاً في قوله : { وَلَا عَلَيَّ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ } وذكروا على سبيل نفي الحرج عنهم ، وألا يكونوا مندرجين ، بل أن يكون هؤلاء وجدوا ما ينفقون ، إلا أَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا مَرْكُوباً .
وقرأ معقل بن هارون « لَتَحْمَلَهُمْ » بنون العظمة ، وفيها إشكال ، إذ كان مقتضى التركيب : قلت : لا أجد ما يحملكم عليه الله .

(8/342)

قوله : « قُلْتُ » فيه أربعة أوجه ، أحدها : أَنَّهُ جواب « إذا » الشرطية ، و « إِذَا » وجوابها في موضع الصلة ، وقعت الصلة جملة شرطية ، وعلى هذا ؛ فيكون قوله : « تَوَلَّوْا » جواباً لسؤال مقدر كأنَّ قائلًا قال : ما كان حالهم إذا أجيبوا بهذا الجواب؟ فأجيب بقوله : « تَوَلَّوْا » .
الثاني : أَنَّهُ في موضع نصب على الحال ، من « أَتَوَكَ » ، أي : إِذَا أَتَوَكَ ، وأنت قائلٌ : لا أجد ما أحملكم عليه ، و « قَدْ » مقدرة ، عند من يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً ، كقوله : { أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } [النساء : 90] في أحد أوجهه كما تقدّم ، وإلى هذا نحا الزمخشري .
الثالث : أن يكون معطوفاً على الشرط ؛ فيكون في محل جر بإضافة الظرف إليه بطريق النسق وحذف حرف العطف ، والتقدير : وقلت ، وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة وإلى هذا ذهب الجرجاني ، وتبعه ابن عطية ، إلا أَنَّهُ قَدَّرَ العاطف فاءً أي : فقلت .
الرابع : أن يكون مستأنفاً . قال الزمخشري « فَإِنْ قلت : هل يجوز أن يكون قوله : « قلت لا أجد » استئنافاً مثله؟ - يعني مثل : { رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ } [التوبة : 93] - كَأَنَّهُ قيل : إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، فقيل : ما لهم تولوا باكين؟ قلت لا أجد ما أحملهم عليه إلا أَنَّهُ وسط بين الشرط والجزاء ، كالأعراض؟ قلتُ : نعم ، وبحسنٍ » انتهى .
قال أبو حنَّان « ولا يجوز ، ولا يحسن في كلام العرب ، فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي » قال شهاب الدين : وما أدري ما سببُ منعه ، وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى؟ وذلك لأنَّ توليهم على حالة فيض الدَّمع ليس مرتباً على مجرد مجيئهم له عليه الصلاة والسلام - لهم ذلك سببٌ في بكائهم؛ فحسب أن يجعل قوله : { قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ } جواباً لمن سأل عن علة توليهم ، وأعيئهم فائضةً دمعاً وهو المعنى الذي قصده أبو

القاسم وعليه هذه الأوجه الأربعة المتقدمة في « قُلْتَ » يكون جواب الشرط قوله : « تولوا » ، وقوله « لِتَحْمِلُهُمْ » علة ل « أَتَوَكَّ » . وقوله : « لا أجد » هي المتعدية لواحد؛ لأنها من « الوُجِدَ » ، و « مَا » يجوز أن تكون موصولة ، أو موصوفة .

فصل

قال أبو العباس المقرئ : ورد لفظ التَّوَلَّى فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :
الأول : بمعنى الانصراف ، قال تعالى : { تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ } [التوبة : 92] ومثله قوله تعالى { ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظلِّ } [القصص : 24] أي : انصرف

الثاني : بمعنى : « أبى » ، قال تعالى { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَهُمْ } [المائدة : 49] أي : أبوا أن يؤمنوا؛ ومثله قوله تعالى

(8/343)

{ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ } [النساء : 89] .
الثالث : بمعنى : « أعرض » قال تعالى { وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا } [النساء : 80] .
الرابع : الإعراض عن الإقبال ، قال تعالى { فَلَا تُؤَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ } [الأنفال : 15] .

قوله : { وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ } في محلِّ نصب على الحال من فاعل « تولوا » . قال الزمخشري « تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ ، كَقَوْلِكَ : تَفِيضٌ دَمْعًا » . وقد تقدّم الكلام على هذا في المائدة مستوفى عند قوله { تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ } [المائدة : 83] وأنته جعل « من الدَّمْعِ » تمييزاً ، و « مِنْ » مزيدة وتقدّم الرد عليه في ذلك هناك .

قوله : « حَزَنًا » في نصبه ثلاثة أوجه :
أحدها : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ « تَفِيضٌ » قَالَ أَبُو حِيَانَ . لَا يُقَالُ : إِنَّ الْفَاعِلَ هُنَا قَدْ اخْتَلَفَ ، فَإِنَّ الْفِيضَ مُسْنَدٌ لِلْأَعْيُنِ ، وَالْحَزْنَ صَادِرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْأَعْيُنِ ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ وَجِبَ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ نَقْلَ : إِنَّ الْحَزْنَ يُسْنَدُ لِلْأَعْيُنِ أَيْضًا مَجَازًا ، يُقَالُ : عَيْنٌ حَزِينَةٌ وَسِيخِينَةٌ ، وَعَيْنٌ مَسْرُورَةٌ وَقَرِيْبَةٌ ، فِي ضِدِّ ذَلِكَ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ لَهُ « تَوَلَّوْا » ، وَحِينَئِذٍ يَتَّحَدُّ فَاعِلًا الْعَلَّةَ وَالْمَعْلُولَ حَقِيقَةً .

الثاني : أَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، أَيْ : تَوَلَّوْا حَزِينِينَ ، أَوْ تَفِيضَ أَعْيُنِهِمْ حَزِينَةً ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَجَازِ .

الثالث : أَنَّهُ مَصْدَرٌ نَاصِبُهُ مَقْدَرٌ مِنْ لَفْظِهِ ، أَيْ : يَحْزِنُونَ حَزَنًا ، قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ . وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَدَّرَهَا نَاصِبَةٌ لِهَذَا الْمَصْدَرِ هِيَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، إِيمًا مِنْ فَاعِلٍ « تَوَلَّوْا » ، وَإِمًا مِنْ فَاعِلٍ « تَفِيضُ » .

قوله : « أَلَا يَجِدُوا » فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ « حَزَنًا » إِنْ أَعْرَبْنَاهُ مَفْعُولًا لَهُ ، أَوْ حَالًا . وَإِمًا إِذَا أَعْرَبْنَاهُ مَصْدَرًا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ مُؤَكَّدًا لِعَامِلِهِ . وَعَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ « حَزَنًا » مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، يَكُونُ « أَلَا يَجِدُوا » عِلَّةَ الْعَلَّةِ .

يعني أن يكون علل فيض الدَّمْعِ بالحزن ، وعلل الحزن بعدم وجدان التَّفَقُّةِ ، وهو واضح وقد تقدّم نظير ذلك في قوله : { جَزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكَالًا مِّنَ اللَّهِ }

[المائدة : 38] .

الثاني : أنه متعلق ب « تَفِيضٌ » . قال أبو حيان : ولا يجوز ذلك على إعرابه « حَرْنَا » مفعولاً له والعامِلُ فيه « تَفِيضٌ » ، إذ العامِلُ لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطفِ ، أو البدلِ .

فصل

قال المفسِّرون : هم سبعة نفر سموا البكائين ، معقل بن يسار ، وصخر بن خنساء وعبدالله بن كعب الأنصاري ، وعليه بن زيد الأنصاري ، وسالم بن عمير ، وثعلبة بن غنمة ، وعبد الله بن معقل المزني ، أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله : إنَّ الله ندبنا للخروج معك ، فاحملنا . واختلفوا في قوله « لِيَحْمِلَهُمْ » قال ابنُ عَبَّاسٍ : سألوه أن يحملهم على الخفاف المرقوعة والنعال المخصوفة ليغزوا معه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(8/344)

« لا أَجِدُ ما أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ » فتولَّوا وهم يبكون وقال الحسنُ : « نزلت في أبي موسى الأشعري ، وأصحابه ، أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحملونه ، ووافق ذلك منه غضباً فقال : « والله لا أَحْمَلُكُمْ ولا أَجِدُ ما أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ » فتولَّوا يبكون ، فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاهم ذوداً . فقال أبو موسى : ألسنت حلفت يا رسول الله؟ فقال : « أما إني إن شاء الله لا أَخْلِفُ فأرى غيرها خيراً منها ، إلا أتيتُ الذي هُوَ خَيْرٌ وكفرتُ عن يميني » . ولمَّا قال تعالى : { مَا هَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ } قال في هذه الآية : { إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ } في التخلف : « وَهُمْ أَغْنِيَاءُ » . قوله : « . . . رَضُوا » فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ مستأنفٌ ، كَأَنَّهُ قال قائلٌ : ما بالهم استأذنوا في القعودِ ، وَهُمْ قادرُونَ على الجهادِ؟ فأجيب بقوله : { رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ } ، وإليه مال الزمخشري .

والثاني : أَنَّهُ في محلِّ نصبٍ على الحال ، و « قَدْ » مقدَّرةٌ في قول . وتقدَّم الكلام في : « الْخَوَالِفِ » . « وَطِيعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ » قوله : « وَطِيعَ » نسقٌ على « رَضُوا » تنبيهاً على أَنَّ السَّبَبَ في تخلفهم رضاهم بقُعودهم ، وطِيعَ الله على قلوبهم ، وقوله : « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى » فَاتَى ب « عَلَى » ، وإن كان قد يصلُّ ب « إِلَى » ؛ لِأَنَّ « عَلَى » تدلُّ على الاستعلاء ، وقلة منعة من تدخل عليه ، نحو : لي سبيل عليك ، ولا سبيل لي عليك ، بخلاف « إِلَى » فإذا قلت : لا سبيل عليك ، فهو مُغايِرٌ لقولك : لا سبيل إليك ، ومن مجيء « إِلَى » معه قوله : [الطويل]

2833- أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمَّ سَالِمٍ ... سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وقول الآخر : [البسيط]

2834- هَلْءَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى حَمْرٍ فَأَشْرِبَهَا ... أُمَّ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ
قوله تعالى : { يَعْذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ } .

روي أَنَّ المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك كانوا بضعة وثمانين نفرًا ، فلمَّا رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءوا يعتذرون بالباطل ، فقال الله { قُلْ لَا تَعْذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ } لم نصدقكم .

قوله : { قَدْ تَبَّأَ اللَّهُ } فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهَا المتعدّية إلى مفعولين .
أولهما : « ن » ، والثاني : « مِنْ أَخْبَارِكُمْ » ، وعلى هذا ففي « مِنْ » وجهان :
أحدهما : أَنَّهَا غيرُ زائدة ، والتقدير ، قد نبأنا الله أخباراً من أخباركم ، أو جملة
من أخباركم ، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف .
والثاني : أَنَّ « مِنْ » مزيدةٌ عند الأخص؛ لأنه لا يشترط فيها شيئاً ، والتقدير :
قد نبأنا الله أخباركم .
الوجه الثاني - من الوجهين الأولين - : أَنَّهَا متعديةٌ لثلاثة ، كـ « أَعْلَمَ » ، فالأولُ
، والثاني ما تقدّم ، والثالث محذوفٌ اختصاراً للعلم به ، والتقدير : نبأنا الله من
أخباركم كذباً ، ونحوه .

(8/345)

قال أبو البقاء : « قد يتعدّى إلى ثلاثة ، والإثنان الآخران محذوفان تقديره :
أخباراً من أخباركم مثبتة . و « مِنْ أَخْبَارِكُمْ » تنبيهٌ على المحذوف وليست «
مِنْ » زائدة ، إذ لو كانت زائدة ، لكانت مفعولاً ثانياً ، والمفعول الثالث
محذوفٌ ، وهو خطأ ، لأنَّ المفعول الثاني متى دُكر في هذا الباب لزم ذكرُ
الثالث » .
وقيل : « مِنْ » بمعنى « عن » . قال شهابُ الدّين « قوله : إنَّ حذف الثالث
خطأ » إن عنى حذف الاختصارِ فمُسلم ، وإن عنى حذف الاختصارِ فممنوعٌ ،
وقد تقدّم مذاهب النَّاس في هذه المسألة .
وقوله : { قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ } علةٌ لانتفاءِ تصديقهم . ثم قال :
{ وَسَيَرَى اللَّهَ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ } فلم لم يقل ، ثُمَّ تَرُدُّونَ إِلَيْهِ؟ .
فالجواب : أَنَّ في وصفه تعالى بكونه { عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } ما يدلُّ على
كونه مطلعاً على بواطنهم الخبيثة ، وضمايرهم المملوءة بالكذب والكيد ، وفيه
تخويف شديد ، وزجر عظيم لهم .

(8/346)

سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِنُغْرَضُوا عَنْهُمْ فَاعْرَضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسُوا
وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (95) يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرِضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ
تَرَضُوا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ (96) الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا
وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (97)
وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ
وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (98) وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا
يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَّا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيَدْخَلُوهَا اللَّهُ فِي
رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (99) وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي
تحتها الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ (100) وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ
الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ
سَعَدَتْ لَهُمْ مَرْتَبَاتٌ ثُمَّ يَرُدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ (101) وَأَخْرُوجُوا اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ

خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (102)

قوله تعالى : { سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ } الآية .
لَمَّا حَكَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَعْتَزُّونَ بِإِيكُمْ ، ذَكَرَ هُنَا أَنَّهُمْ يُؤَكِّدُونَ تِلْكَ الْأَعْذَارَ بِالْإِيمَانِ
الْكَاذِبَةِ « إِذَا انْقَلَبْتُمْ » انصرفتُم إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ مَا قَدَرُوا عَلَى الْخُرُوجِ . « لِنُعْرِضُوا
عَنْهُمْ » أَي : لِنَصْفَحُوا عَنْهُمْ وَلَا تَتُونِبُوهُمْ .
ثم قال تعالى : { فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ } قال ابن عباس : يريد ترك الكلام والسلام

وقال مقاتل : قال النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة : « لا
تُجَالِسُوهُمْ وَلَا تَكَلِّمُوهُمْ » . ثم ذكر العلة في وجوب الإعراض عنهم ، فقال : «
إِنَّهُمْ رَجَسٌ » والمعنى : أن خبث بواطنهم رجس روحاني ، فكما يجب الاحتراز
عن الأرجاس الجسمانية؛ فوجوب الاحتراز عن الأرجاس الروحانية أولى . وقيل
: إن عملهم قبيح . { وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمَ } أي : منزلهم . قال الجوهرية : المأوى :
كل مكان يأوي إليه شيء ليلاً أو نهاراً ، وقد أوى فلان إلى منزله يأوي أوباً ،
على « فُعُول » ، وإِوَاءً ، وَأَوْيْتُهُ إِذَا أَنْزَلْتَهُ بِكَ ، فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ ، بمعنى عن أبي
زيد . وَمَاوِي الْإِيْل - بكسر الواو - لغه في مأوى الإبل خاصّة ، وهو شاذ .
قوله : « جَزَاءً . . . » يجوز أن ينتصب على المصدر بفعل من لفظه مقدر ، أي
: يُجْزَوْنَ جِزَاءً ، وَأَنْ يَنْتَصِبَ بِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُمْ يَأْوُونَ فِي
جَهَنَّمَ فِي مَعْنَى الْمَجَازَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ .

قوله تعالى : { يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ } الآية .
لَمَّا بَيَّنَّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى أَنَّهُمْ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لِيَعْرِضَ الْمُسْلِمُونَ عَنْ إِيْذَانِهِمْ ، بَيْنَ
هُنَا أَيْضًا أَنَّهُمْ يَخْلِفُونَ لِيَرْضَى الْمُسْلِمُونَ عَنْهُمْ ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى نَهَى الْمُسْلِمِينَ
عَنْ أَنْ يَرْضَوْا عَنْهُمْ ، وَذَكَرَ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ النَّهْيِ وَهِيَ أَنْ : { اللَّهُ لَا يَرْضَى عَنِ
الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ } .

قوله تعالى : { الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا } الآية .
لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَحْوَالَ الْمُنَافِقِينَ فِي الْمَدِينَةِ ذَكَرَ مِنْ كَانَ خَارِجًا مِنْهَا ،
وَنَائِبًا عَنْهَا مِنَ الْأَعْرَابِ فَقَالَ : كَفَرَهُمْ أَشَدُّ . قَالَ قَتَادَةُ : « لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ عَنْ
مَعْرِفَةِ السُّنَنِ » وَقِيلَ : لِأَنَّهُمْ أَقْسَى قَلْبًا ، وَأَكْذَبُ قَوْلًا ، وَأَغْلَظُ طَبْعًا ، وَأَبْعَدُ
عَنْ اسْتِمَاعِ التَّنْزِيلِ ، وَلِذَا قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ : « وَأَجْدَرُّ » أَي : أَخْلَقَ . « أَلَّا
يَعْلَمُوا » . وَلَمَّا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَقْصِهِمْ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الْكَامِلَةِ عَنْ سِوَاهُمْ ، تَرْتَبَ
عَلَى ذَلِكَ أَحْكَامُ :

منها : أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْفِيءِ وَالْغَنِيمَةِ ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي
حَدِيثٍ بَرِيدَةٍ : « . . . وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا
مَعَ الْمُسْلِمِينَ » وَمِنْهَا : إِسْقَاطُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَنِ الْحَاضِرَةِ ، لِتَحَقُّقِ
التَّهْمَةِ . وَأَجَازَهَا أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَرَاعَى كُلَّ تَهْمَةٍ وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ عِنْدَهُ
عَدُولٌ ، وَأَجَازَهَا الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ عَدْلًا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .
قَوْلُهُ : « الْأَعْرَابُ » صِيغَةٌ جَمْعٌ ، وَلَيْسَ جَمْعًا لِ « عَرَبٍ » قَالَ سِيبَوِيهٌ ، وَذَلِكَ
لِأَنَّ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ أَحْصًى مِنَ الْوَاحِدِ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ هَذَا الْجِيلَ الْخَاصَّ ،
سِوَاءِ سَكَنِ الْبُؤَادِيِّ ، أَمْ سَكَنِ الْقُرَى .

وأما الأعراب ، فلا يطلق إلا على من كان يسكن البوادي فقط ، وقد تقدّم عند قوله تعالى : { رَبِّ الْعَالَمِينَ } [الفاتحة : 2] ، أَوَّلُ الْفَاتِحَةِ . ولهذا الفرق نسب إلى « الأعراب » على لفظه فقيل : أعرابي ويجمع على « أعراب » . قال أهل اللغة : « يقال : رجلٌ عربيٌّ ، إذا كان نسبه في العرب ، وجمعه العربُ ، كما يقال : يهوديٌّ ومجوسيٌّ ، ثم تحذف ياء النسب في الجمع ، فيقال : اليهودُ والمجوسُ ، ورجلٌ أعرابيٌّ بالألف إذا كان بدويًّا ، ويطلب مساقط الغيث والكلاء ، سواء كان من العرب ، أو من مواليهم . ويجمع الأعرابي على الأعراب ، والأعراب ، والأعرابي إذا قيل له : يا عربي ، فرح والعربي إذا قيل له : يا أعرابي ، غضب ، فمن استوطن القرى العربية فهم عرب ، ومن نزل البادية فهم أعرابٌ ويدلُّ على الفرق قوله عليه الصلاة والسلام « حُبُّ الْعَرَبِ مِنَ الْإِيمَانِ » وأما الأعرابُ فقد ذمَّهم الله تعالى في هذه الآية . وأيضاً لا يجوز أن يقال للمهاجرين والأنصار أعراب ، إنما هم عرب ، وهم متقدّمون في مراتب الدّين على الأعراب ، قال عليه الصلاة والسلام « لا تُؤمّن امرأةٌ رجلاً ولا فاسقٌ مؤمناً ولا أعرابيٌّ مهاجراً » .

فصل

قال بعض العلماء : الجمع المحلى بالألف واللام الأصل فيه أن ينصرف إلى المعهود السابق فإن لم يوجد المعهود السابق ، حمل على الاستغراق للضرورة ، قالوا : لأنَّ صيغة الجمع تكفي في حصول معناها الثلاثة فما فوقها ، والألف واللام للتعريف ، فإن حصل جمع هو معهود سابق ؛ وجب الانصراف إليه ، وإن لم يوجد حمل على الاستغراق ، دفعاً للإجمال . قالوا : إذا ثبت هذا فقوله : « الأعرابُ » المرادُ منه جمع مُعَيَّنُونَ من منافقي الأعراب ، كانوا يوالون منافقي المدينة ، فانصرف هذا اللفظ إليهم .

فصل

سُمي العربُ عربياً ، لأنَّ أباهم : يعربُ بنُ قطعان ، فهو أوَّلُ من نطق بالعربيَّة ، وقيل : سَمُّوا عربياً ؛ لأنَّ ولد إسماعيل نَشئوا ب « عربة » وهي تهامة ، فنسبوا إلى بلدهم ، وكلُّ من يسكن جزيرة العرب وينطقُ بلسانهم ؛ فهو منهم ؛ لأنَّهم إنما تولدوا من ولد إسماعيل ، وقيل : سَمُّوا عرباً ؛ لأنَّ ألسنتهم معربة عما في ضمائرهم ، وهذه الأقوال ليست بشيء من الأول ، فلأنَّ إسماعيل حين ولدته هاجر نزلت عندهم « جُرهم » فربي بينهم ، وكانوا عرباً قبل إسماعيل ، ولأنَّ « يعرب » من ولد إسماعيل ، وكان حميلاً عربياً .

وأما الثاني لأنَّ إسماعيل تعلم العربيَّة في « جُرهم » حين نزلوا عند هاجر بمكة .

والصحيح أنَّ العرب العاربة قبل إسماعيل منهم : عادٌ وثمود ، وطسّم ، وجديس ، وجرهم ، والعماليق ، وأدم يقال : إنَّه كان ملكاً ، وأنه أول من سقف البيوت بالخشب المنشور ، وكانت الفرس تسميه آدم الأصغر ، وبنوه قبيلة يقال لها « وبار » هلكوا بالرما .

(8/348)

انثال عليهم؛ فأهلكهم وطمّ منازلهم ، وفي ذلك يقول بعض الشعراء : [الرجز

2835- وَكَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ ... فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

وأما الثالثُ ، فكلُّ لسانٍ معربٍ عمّا في ضمير صاحبه ، وإنّما يظهر ما قاله النسائون ، أنّ سام بن نوح أبو العرب ، وفارس ، والروم ، فدل على أنّ العرب موجودون من زمن سام بن نوح .

قال بعضهم : والصحيحُ إن شاء الله تعالى - أنّ آدم نطق بالعربيّة ، وغيرها من الألسنة ، لقوله تعالى : { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا } [البقرة : 31] . ولا شك أنّ اللسان العربيّ مختصّ بأنواع الفصاحة والجزالة ، لا توجد في سائر الألسنة .

قال بعضُ الحكماء : حكمة الرُّوم في أدبهم ؛ لأنهم يقدرون على التركيبات العجيبة ، وحكمة الهند في أوهامهم ، وحكمة اليونان في أفئدتهم لكثرة ما لهم من المباحث العقلية ، وحكمة العرب في ألسنتهم بحلاوة ألفاظهم ، وعدوبة عباراتهم .

فصل

اعلم أنّ الله تعالى حكم على الأعراب بحكمين :

الأول : أنّهم أشدّ كفرًا ونفاقًا ، والسبب فيه وجوه :

أحدها : أنّ أهل البدو يشبهون الوحوش .

وثانيها : استيلاء الهواء الحار اليابس عليهم ، وذلك يزيد في التيه ، والتكبر ، والفخر ، والطيش عليهم .

وثالثها : أنّهم ما كانوا تحت سياسة سائس ، ولا تأديب مؤدب ؛ فنشأوا كما شاءوا ، ومن كان كذلك ؛ خرج على أشدّ الجهات فساداً .

ورابعها : أنّ من أصبح وأمسى مشاهدًا لوعظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبياناته الشافية ، كيف يكون مُساويًا لمن لم يؤثر هذا الخير ، ولم يسمع خبره ؟

وخامسها : قابل الفواكه الجبلية بالفواكه البستانية ، لتعرف الفرق بين أهل الحضر والبادية . و « أشدّ » أصله : أشدد ، وقد تقدم . وقوله « كفرًا » نصب على الحال ، و « نفاقًا » عطف عليه ، و « أجدرّ » عطف على « أشدّ » . الحكم الثاني : قوله : { وَأَجْدَرُّ الْأَلَّ يَعْلَمُوا . . } « أجدرّ » أي : أحقُّ وأولى ؛ يقال : هو جديرٌ وأجدرُّ ، وحقيقٌ وأحقُّ ، وخليقٌ وأخلقُّ ، وقمنٌ بكذا ، كله بمعنى واحد ، قال الليث : جدرّ يجدرّ جدارَةً ، فهو جديرٌ ، ويُنسى ويُجمع ؛ قال الشاعر : [الطويل]

2836- بخيلٍ عليها جِنَّةٌ عبقريةٌ ... جديرونَ يوماً أنْ ينالوا قيسَتعلوا

وقد نبه الرَّاعِبُ على أصل اشتقاق هذه المادة ، وأنها من الجدار ، أي : الحائط ، فقال : « والجديرُّ : المُنتهى ، لانتهاؤ الأمر إليه ، انتهاء الشّيء إلى الجدار » . والذي يظهر أنّ اشتقاقه من : « الجدرّ ، وهو أصل الشجرة ؛ فكأنّه ثابتٌ كثبوت الجدر في قولك : جديرٌ بكذا .

وقوله : { الْأَلَّ يَعْلَمُوا } أي : بالألّ يعلموا ، فحذف حرف الجر ؛ فجرى الخلافُ

المشهور بين الخليل والكسائي ، مع سيبويه والفراء . والمراد بالحدود : ما

أنزل الله على رسوله ، وذلك لبعدهم عن سماع القرآن ومعرفة السنن .

{ والله عَلِيمٌ } بما في قلوب خلقه : « حَكِيمٌ » فيما رض عليهم من فرائضه .

قوله تعالى : { وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا } .

نزلت في أعراب أسد وغطفان وتميم . « مَنْ » بمتداً ، وهي إما موصولة ، وإما موصوفة .

و « مَعْرَمًا » مفعول ثانٍ؛ لأنَّ « اتَّخَذَ » هنا بمعنى « صَيَّرَ » . والمَعْرَمُ : الخسران ، مشتق من الغرام ، وهو الهلاك؛ لأنَّه سببه ، ومنه : { إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا } [الفرقان : 65] . وقيل أصله الملازمة ، ومنه الغريمُ : للزومه من يطالبه ، والمغرم : مصدر كالغرامة ، والمغرم التزام ما لا يلزم . قال عطاءٌ : لا يرجون على إعطائه ثواباً؛ ولا يخافون على إمساكه عقاباً ، وإِثْمًا ينفقُ مغرمًا ورياءً . و « يَتَرَبَّصُّ » عطفٌ على « يَتَّخِذُ » ، فهو إمَّا صلة ، وإما صفة . والتَّرَبُّصُ : الانتظار . وقوله : { يَكُمُ الدَّوَاتِرُ } فيه وجهان : أظهرهما : أنَّ الياء متعلقة بالفعل قبلها .

والثاني : أنها حالٌ من « الدَّوَاتِرُ » قاله أبو البقاء وليس بظاهر ، وعلى هذا يتعلقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر . و « الدَّوَاتِرُ » جمعٌ « دائريةٌ » وهي ما يُحيط بالإنسان من مُصيبةٍ ونكبةٍ ، تصوُّراً من الدَّائرة المحيطة بالشَّيء من غير انفلاتٍ منها ، وأصلها : « دَاوِرَةٌ » ؛ لأنَّها من دَارَ يَدُوِّرُ ، أي : أَحَاطَ ، ومعنى « تَرَبُّصُ الدَّوَاتِرِ » أي : انتظار المصائب؛ قال : [الطويل]

2837- تَرَبَّصْ بِهَا رَبِّبَ الْمُتُونِ لَعَلَّهَا ... تُطَلِّقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا

قال يمانُ بن رثاب : « يعني ينقلبُ الزَّمانُ عليكم فيموت الرسول صلى الله عليه وسلم ويظهر المشركون » . قوله : { عَلَيْهِمْ دَائِرَةٌ السُّوءِ } هذه الجملةُ معترضةٌ بين جمل هذه القصة ، وهي دعاءٌ على الأعراب المتقدمين ، وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو هنا : « السُّوءِ » ، وكذا الثانية في الفتح بالصِّم والباقون بالفتح

وأما الأولى في الفتح ، وهي « ظَنَّ السُّوءِ » .

فاتفق على فتحها السبعة . فأما المفتوح فقليل : هو مصدر . قال الفرَّاءُ : « فتحُ السَّيِّئِ هو الوجه؛ لأنَّه مصدرٌ يقالُ : سُؤْتُهُ سَوْءٌ ، ومَسَاءَةٌ ، وسَوَائِيَةٌ ، ومَسَائِيَةٌ ، وبالصِّم الاسم ، كقولك : عليهم دائرةُ البلاءِ والعذاب » . قال أبو البقاء : « وهو الصَّرْرُ ، وهو مصدر في الحقيقة » . يعني أنه في الأصل كالمفتوح ، في أنَّه مصدرٌ ، ثُمَّ أُطْلِقَ على كل ضررٍ وشرٍّ . وقال مكي : « مَنْ فَتَحَ السَّيِّئِ فَمَعْنَاهُ الْفَسَادُ وَالرَّدَاءُ ، وَمَنْ ضَمَّهَا فَمَعْنَاهُ الْهَزِيمَةُ وَالْبَلَاءُ وَالصَّرْرُ » . وظاهرُ هذا أنَّهما اسمان لما ذكر . ويحتملُ أن يكونا في الأصل مصدرًا ثم أُطْلِقَا على ما ذكر . وقال غيره : المضمومُ العذاب والضرر ، والمفتوح : الذم ، ألا ترى أنَّه أجمع على فتح { ظَنَّ السُّوءِ } [الفتح : 6] وقوله : { مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ } [مريم : 28] ، إذ لا يليقُ ذكْرُ العذاب بهذين الموضعين . وقال الزمخشري فأحسن : « المضمومُ : العذاب ، والمفتوحُ ذمٌّ لـ » دائرة « كقولك : رجلٌ سوءٍ ، في نقيض رجل عدل؛ لأنَّ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ يَدُمُّهَا » . يعني أنَّها من باب إضافة الموصوف إلى صفته ، فوصفت في الأصل بالمصدر مبالغةً ، ثم أُضِيقتُ لصفتها ، كقوله تعالى :

(8/350)

{ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ } [مريم : 28] . قال أبو حيان « وقد حكى بالصِّمِّ

« ؛ وأنشد الأَخْفِيثُ : [الطويل]

2838- وَكُنْتُ كَذِئْبِ السُّوءِ لَمَّا رَأَى دَمًا ... بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ

وفي « الدائرة » مذهبان :
أظهرهما : أنها صفة على فاعلة ، ك « قائمة » . وقال الفارسي : « يجوز أن
تكون مصدرأ كالعافية ، ولو لم تضاف الدائرة إلي السوء ، أو السوء لما عرف
منها معنى السوء ؛ لأن دائرة الدهر لا تستعمل إلا في الميكره ، والمعنى :
يدور عليهم البلاء والحزن ، فلا يرون في محمد ، ودينه إلا ما يسوؤهم » . ثم
قال : { والله سميعٌ } لقولهم ، { عَلِيمٌ } بنياتهم .
قوله تعالى : { وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } الآية .
لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ فِي الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ إِتْبَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَعْرَمًا ، بَيَّنَّ هُنَا أَنَّ
مِنْهُمْ أَيْضًا مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . قَالَ مُجَاهِدٌ : هُم بَنُو مَقْرَنٍ مِّنْ مَّزِينَةَ
. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ هُم أَسْلَمٌ ، وَغِفَارٌ ، وَجُهَيْنَةُ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَأَسْلُمُ وَغِفَارٌ ، وَشَيْءٌ مِّنْ مُّزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ ، حَيْرٌ
عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، مِنْ أَسَدٍ وَغُطْفَانَ وَهَوَازَنَ وَتَمِيمٍ » .
قوله : { وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ } ف « قُرْبَاتٍ » مفعول ثانٍ ل « يَتَّخِذُ » كما
مَرَّ فِي { مَعْرَمًا } [التوبة : 98] ولم يختلف قُرَاءُ السَّبْعَةِ فِي ضَمِّ الرَّاءِ مِنْ
« قُرْبَاتٍ » ، مع اختلافهم في راء « قُرْبَةٍ » كما سيأتي ، فيحتمل أن تكون هذه
جمعاً ل « قُرْبَةٍ » بالضم ، كما هي قراءة ورش عن نافع ، ويحتمل أن تكون
جمعاً للسكانها ، وإنما ضُمَّتْ إِتْبَاعًا ، ك « عُرْقَاتٍ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى
هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَشُرُوطِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : { فِي ظِلْمَاتٍ } [البقرة : 17] أول
البقرة .

قال الزجاج : يجوز في « القُرْبَاتِ » أوجه ثلاثة ، ضم الراء ، وإسكانها ، وفتحها

والمعنى : أنهم يتخذون ما ينفقونه سبباً لحصول القربات عند الله .
قوله : « عِنْدَ اللَّهِ » في هذا الظرف ثلاثة أوجه :
أظهرها : أنه متعلق ب « يَتَّخِذُ » والثاني : أنه ظرف ل « قُرْبَاتٍ » ، قاله أبو
البيقاء . وليس بذلك .
الثالث : أنه متعلق بمحذوفٍ ، لأنه صفة ل « قربات » . قوله : { وَصَلَوَاتِ
الرَّسُولِ } فيها وجهان :
أظهرهما : أنها نسق على « قُرْبَاتٍ » ، وهو ظاهرُ كلام الزمخشري ، فإنه قال
: « والمعنى أن ما ينفقه سببٌ لحصول القربات عند الله وصلوات الرسول ،
لأنه كان يدعو للمتصدقين بالخير ، كقوله : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْقَى »
والثاني - وجوزة ابن عطية ولم يذكر أبو البقاء غيره - : أنها منسوقة على « ما
يُنْفِقُ » ، أي : ويتخذ بالأعمال الصالحة صلوات الرسول قرابة .
قوله : { أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ فِي الضَّمِيرِ } الضمير في « إنها » قيل : عائذ على « صلوات » .

(8/351)

وقيل : على التَّفَقَاتِ أَي : المفهومة من « يُنْفِقُونَ » . وقرأ ورش « قُرْبَةٍ »
بضم القاف والراء ، والباقون بسكونها ، فقيل : لغتان . وقيل : الأصلُ السكون
، والضمُّ إِتْبَاعٌ . وقد تقدّم الخلاف بين أهل التصريف ، هل يجوزُ تثقيل « فَعَلٌ »
إلى « فَعُلٌ » ؟ وَأَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَ « يُسْرًا ، عُسْرًا » بضم السين فرعين على
سكونها ، وقيل : الأصلُ « قُرْبَةٍ » بالضم ، والسكون تخفيف ، نحو : كتب
ورسل ، وهذا أجري على لغة العرب ، إذ مبنها الهرب من الثقل إلى الخفة .

وفي استتِيف هذه الجملة وتصدُّرها بحرفي التنبيه والتحقيق المؤذنين بثبات الأمر وتمكنه شهادة من الله بصحة ما اعتقده من إنفاقه . قال معناه الزمخشري ، قال : وكذلك سيدخلهم وما في السنين من تحقيق الوعد . ثم قال : { إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ } لسيئاتهم « رَحِيمٌ » بهم حيث وفقهم لهذه الطاعات . قوله تعالى : { وَالسَّابِقُونَ } والسابقون الأولون { الآية .

« وَالسَّابِقُونَ » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه الجملة الدعائية من قوله : { رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ } .

والثاني : أن الخبر قوله : « الأولون » ، والمعنى : والسابقون إلى الهجرة الأولون من أهل هذه الملة ، أو السابقون إلى الجنة الأولون من أهل الهجرة .

الثالث : أن الخبر قوله : { مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ } والمعنى فيه الإعلام بأن السابقين من هذه الأمة من المهاجرين والأنصار ، ذكر ذلك أبو البقاء . وفي الوجهين الأخيرين تكلف .

الثاني من وجهي « السابقين » : أن يكون نسقاً على « مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، أي : ومنهم السابقون ، وفيه بعد ، والجمهور على جر « الأنصار » نسقاً على « المهاجرين » يعني أن السابقين من هذين الجنسيتين .

وقرأ جماعة كثيرة أجلاء : عمر بن الخطاب ، وقتادة ، والحسن ، وسلام ، وسعيد بن أبي سعيد ، وعيسى الكوفي ، وطلحة ، ويعقوب « والأنصار » برفعها ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ ، وخبره « رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ » . والثاني : عطفه على « السابقون » ، وقد تقدّم ما فيه ، فيحكم عليه بحكمه .

قوله : « بِإِحْسَانٍ » متعلقٌ بمحذوف ، لأنه حالٌ من فاعل « اتَّبَعُوهُمْ » . وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يرى أن الواو ساقطة من قوله : « والذين اتبعوهم » ويقول : إن الموصول صفة لمن قبله ، حتى قال له زيد بن ثابت : إنها بالواو ، فقال : أتتوني بأبي ، فاتوه به ، فقال له : تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة { وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ } [الجمعة : 2] ، وأوسط الحشر { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ } [الحشر : 10] وآخر الأنفال { وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا } [الأنفال : 75] . وروي أنه سمع رجلاً يقرؤها بالواو ، فقال : من أقرأك ؟ فقال : أبي ، فدعاه ، فقال : أقرانيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنيك لاتباع القرظ بالبيع ، قال : صدقت ، وإن شئت قل : شهدنا وغنمنا ، ونصرنا وخذلنا ، وأوتينا وطردنا ، ومن ثم عمر : لقد كنت أرانا رُفَعْنَا رفعة ، لا يبلغها أحدٌ بعدنا .

(8/352)

فصل

لما ذكر فضائل الأعراب الذين يتخذون ما ينفقون قربات عند الله ، وما أعد لهم ، بين أن فوق منزلتهم منازل أعلى وأعظم منها ، وهي منازل السابقين الأولين . واختلفوا فيهم ، فقال ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وقتادة ، وابن سيرين ، وجماعة : هم الذين صلوا إلى القبليتين ، وقال عطاء بن أبي رباح : هم الذين شهدوا معه بيعة الرضوان ، وكانت بيعة الرضوان بالحديبية . وقال أبو مسلم : من تقدم موته بعد الإسلام من الشهداء وغيرهم . وقال ابن الخطيب :

« والصحيح عندي أنهم السابقون في الهجرة ، والنصرة ، لكونه وصفهم بكونهم مهاجرين وأنصاراً » . واختلفوا هل يتناول جميع الصحابة الذين سبقوا إلى الهجرة ، والنصرة أم يتناول بعضهم ؟ فقال قومٌ : إنه يتناول الذين سبقوا في الهجرة والنصرة وعلى هذا ، فلا يتناول إلا قدماء الصحابة ، لأنَّ كلمة « مِنْ » للتبعية .

ومنهم من قال : بل يتناول جميع الصحابة ؛ لأنَّ جملة الصَّحابة موصوفون بكونهم سابقين أوليين بالنسبة إلى سائر المسلمين ، وكلمة « مِنْ » في قوله « مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ » ليست للتبعية ، بل للتبيين ، كقوله : { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } [الحج : 30] ، وذهب إلى هذا كثيرٌ من النَّاسِ . روى حميدٌ بن زيادٍ أنَّه قال : قلت يوماً لمحمد بن كعب القرظيِّ : ألا تُخبرني عن أصحاب الرسول فيما كان بينه ؟ وأردت الفتن ، فقال : إنَّ الله قد غفر لجميعهم ، وأوجب لهم الجنة في كتابه ، محسنهم ومسيئهم ، قلت له : وفي أيِّ موضع أوجب لهم الجنة ؟ قال : سبحان الله ! ألا تقرأ قوله : { وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ } [التوبة : 100] إلى آخر الآية ؟ فأوجب الله لجميع أصحاب النبي - عليه الصلاة والسلام - الجنة والرضوان ، وشرط على التابعين شرطاً ، قلت : وما ذاك الشرط ؟ فقال : شرط عليهم أن يتبعوهم بإحسان ، وهو أن يقتدوا بهم في أعمالهم الحسنة ، ولا يقتدوا بهم في غير ذلك ، أو يقال : المراد أن يتبعوهم بإحسان في القول ، وهو ألا يقولوا فيهم سوءاً ، وألا يوجهوا الطعن فيما أقدموا عليه . قال حميدٌ بن زياد : فكأنِّي ما قرأت هذه الآية قط ، قال أبو منصور البغداديُّ التميمي : أصحابنا مجمعون على أنَّ أفضلهم الخلفاء الأربعة ، ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة ، ثم البدريون ، ثم أصحاب أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية .

فصل

واختلفوا في أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم بعد امرأته خديجة مع اتفاقهم على أنَّها أوَّل من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جابر : أوَّل من أسلم وصلى عليَّ بن أبي طالب . قال مجاهدٌ وابن إسحاق : أسلم وهو ابن عشر سنين . وقال ابن عباس ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي : أوَّل من آمن بعد خديجة أبو بكر الصديق . وقال الزهريُّ وعروة بن الزبير : أوَّل من أسلم زيد بن حارثة .

(8/353)

وكان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي بجمع بين هذه الأخبار فيقول : « أول من أسلم من الرجال أبو بكر ، ومن النساء خديجة ومن الصِّبيان عليٌّ ، ومن العبيد زيد بن حارثة » . قال ابن إسحاق : لمَّا أسلم أبو بكر أظهر إسلامه ، ودعا إلى الله وإلى رسوله ، وكان رجلاً محسناً سهلاً ، وكان تاجراً ، ذا خُلُقٍ ، وكان رجال قومه يأتونه ويألفونه ، لعلمه وحُسن مجالسته . فجعل يدعو إلى الإسلام من وثق به من قومه فأسلم على يده فيما بلغني عثمان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوفٍ وسعدٌ بن أبي وقاصٍ وطلحةٌ بن عبيد الله ؛ فجاء بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلموا وصلوا معه ، فكان هؤلاء الثمانية نفر الذين سبقوا إلى الإسلام ، ثم تتابع النَّاسُ في الدُّخُولِ في الإسلام ، أمَّا السابقون من الأنصار الذين بايعوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ليلة

العقبة الأولى وكانوا ستة نفر ثم أصحاب العقبة الثانية وكانوا اثني عشر رجلاً ،
 ثم العقبة الثالثة وكانوا سبعين فهلاء يسبق الأنصار . ثم بعث رسول الله ،
 مصعب بن عمير إلى أهل المدينة يعلمهم القرآن؛ فأسلم على يده خلق كثير
 وجماعة من النساء والصبيان .
 والمراد بالمهاجرين الذين هاجروا قومه وعشيرتهم ، وفارقوا أوطانهم ،
 والأنصار الذين نصرُوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعدائه ، وأووا
 أصحابه .

{ والذين اتبعوهم بإحسان } [التوبة : 100] قيل : هم بقية المهاجرين
 والأنصار سوى السابقين الأولين وعلى هذا أتى ب « مِنْ » للتبويض . وقيل :
 هم الذين سلكوا سبيلهم في الإيمان والهجرة والنصرة إلى يوم القيامة . وقال
 عطاء : الذين يذكرون المهاجرين والأنصار بالترحم والدعاء . ثم جمع الله في
 الثواب فقال : { رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا
 الأنهار } وقرأ ابن كثير : « تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا » ب « مِنْ » الجارة ، وهي
 مرسومة في مصاحف مكة . والباقون « تَحْتِهَا » بدونها ولم تُرسم في
 مصاحفهم . وأكثر ما جاء القرآن موافقاً لقراءة ابن كثير في غير موضع .
 قوله : { وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ . . . } خبر مقدم ، و « مُنَافِقُونَ » مبتدأ ، و « مِنْ
 الأعراب » لبيان الجنس . « وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » يجوز أن يكون نسقاً على «
 مَنْ » المجرورة ب « مِنْ » ، فيكون المجروران مشتركين في الإخبار عن
 المبتدأ ، وهو « مُنَافِقُونَ » بهما ، كآته قيل : المنافقون من قوم حولكم ، ومن
 أهل المدينة ، وعلى هذا هو من عطف المفردات ، إذ عطفت خبراً على خبر ،
 وعلى هذا ، فيكون قوله : « مَرَدُّوا » مستأنفاً لا محلَّ له . ويجوز أن يكون
 الكلام تم عند قوله : « مُنَافِقُونَ » ويكون قوله « وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » خبراً
 مقدماً ، والمبتدأ بعده محذوفٌ قامت صفته مقامه وحذف الموصوف
 وإقامة صفته مقامه - وهي جملة - مُطَرَّدٌ مع « مِنْ » التَّبَعِيضِيَّةِ ، وقد مرَّ
 تحريره ، نحو : « مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » وهو جملته مقامه - وهي جملة - مُطَرَّدٌ مع « مِنْ » التَّبَعِيضِيَّةِ
 ، وقد مرَّ تحريره ، نحو : « مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » ، ومِنَّا أَقَامَ » والتقدير : ومن أهل المدينة
 قومٌ ، أو أناسٌ مَرَدُّوا ، وعلى هذا فهو من عطف الجمل .

(8/354)

ويجوز أن يكون « مَرَدُّوا » على الوجه الأولِ صفةً ل « مُنَافِقُونَ » وقد فصل
 بينه وبين صفته بقوله : « وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » ، والتقدير : ومِمَّنْ حولكم ، ومن
 أهل المدينة منافقون ماردون .

قال ذلك الزجاج ، وتبعه الزمخشري ، وأبو البقاء ، واستبعده أبو حيان ، للفصل
 بين الصفة وموصوفها .

قال : « فيصير نظيره في الدار زيدٌ ، وفي القصر العاقل » . يعني ففصلت
 بين « زيد » ، و « العاقل » بقولك : « وفي القصر » . وشبهه الزمخشريُّ
 حذف المبتدأ الموصوف في الوجه الثاني ، وإقامة صفته مقامه بقوله :

[الوافر]

2839- أَنَا ابْنُ جَلَّ

قال أبو حيان : « إن عنى في مطلق حذف الموصوف فحسنٌ ، وإن كان شبهه

به في خصوصيته فليس بحسنٍ؛ لأنَّ حذفَ الموصوف مع « مِنْ » مُطَرِّدٌ؛
وقوله : [الوافر]

2840- أَا ابْنُ جَلَا

ضرورة؛ كقوله : [الرجز]

2841- يَزْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ... والبيت المشار إليه ، هو قوله :

[الوافر]

2842- أَا ابْنُ جَلَا ض وَطَلَاغُ النَّتَايَا ... مَتَى أَصَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ولللُّحَاةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَأْوِيلَاتٌ :

أحدها : ما تقدم . والآخِر : أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُحْكِمَةٌ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ سُمِّيَ بِهَا هَذَا الرَّجُلُ

، فَإِنَّ « جَلَا » فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهَا وَحُكِّيتُ كَمَا قَالُوا : سَنَابَ قَرَنَاهَا

، وَدَرَى حَيًّا ، وَقَوْلُهُ : [الرجز]

2843- نُبْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ... ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ

والثالث : وهو مذهب عيسى بن عمر : أَنَّهُ فَعَلَ فَارَغَ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ

يُتَوَّنَ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، فَإِنَّهُ يُمْتَعُ بِوِزْنِ الْفِعْلِ الْمَشْتَرَكِ ، فَلَوْ سُمِّيَ بِ

« ضَرْبٍ ، وَقَتْلٍ » مِنْهُمَا ، أَمَّا مَجْرَدُ الْوِزْنِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ مِنْ فِعْلِ فَلَا يَمْنَعُ الْبَيِّنَةُ

، نَحْوُ : جَمَلٌ ، وَجَبَلٌ . وَالْمُرَادُ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ : الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ . وَ « مَرَدُّوا »

أَي : مَهَرُوا ، وَتَمَرَّنُوا ، وَثَبَتُوا عَلَى النِّفَاقِ .

وقال ابن إسحاق : لجوا فيه وأبوا غيره . وقال ابن زيد : أقاموا عليه ولم يتوبوا

. وقد تقدم الكلام على هذه المادة في النساء ، عند قوله : { شَيْطَانًا مَرِيدًا }

[النساء : 117] .

قوله : « لَا تَعْلَمُهُمْ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَيْضًا صَفَةً ل « مُتَأَفِّقُونَ » ،

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً ، وَالْعِلْمُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ ؛ فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ

، أَيْ : لَا تَعْلَمُهُمْ مَنَافِقِينَ فَحَذَفَ الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِتَقَدُّمِ ذِكْرِ الْمَنَافِقِينَ ؛ وَلِأَنَّ

النِّفَاقَ مِنْ صِفَاتِ الْقَلْبِ ، لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ . وَأَنْ تَكُونَ الْعَرَفَانِيَّةُ فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ ،

قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ . وَأَمَّا « تَحُنُّ تَعْلَمُهُمْ » فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا عَلَى بَابِهَا ، لِمَا

تَقَدَّمَ فِي الْأَنْفَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْفَارِسِيُّ فِي إِيْضَاحِهِ صَرَّحَ بِإِسْنَادِ الْمَعْرِفَةِ إِلَيْهِ

تَعَالَى ، وَهُوَ مُحَدَّثٌ لِمَا تَقَدَّمَ .

(8/355)

قوله : « سَتَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ » تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي نَصْبِ { مَرَّةٍ } [التوبة : 13] ،

وَأَنَّهُ مِنْ وَجْهَيْنِ ، إِمَّا الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَإِمَّا الظَّرْفِيَّةُ ، فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَهَذِهِ التَّنْبِيهُ

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا شَفَعَ الْوَاحِدِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِهَا ،

وَأَلَّا يُرَادَ بِهَا التَّنْبِيهُ الْحَقِيقِيَّةُ ، بَلْ يُرَادُ بِهَا التَّكْثِيرُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { ثُمَّ ارْجِعْ

الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ } [الملك : 4] ، أَيْ : كَرَّاتٍ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : { يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ

حَاسِبًا وَهُوَ حَسِيرٌ } [الملك : 4] ، أَيْ : مُزْدَجِرًا ، وَهُوَ كَلِيلٌ ، وَلَا يَصِيبُهُ ذَلِكَ

إِلَّا بَعْدَ كَرَّاتٍ ، وَمِثْلُهُ « لَبَيْكَ ، وَسَعْدِيكَ ، وَحَنَانِيكَ » .

وروى عياش عن أبي عمرو « سَتَعَذِّبُهُمْ » بِسُكُونِ الْبَاءِ ، وَهُوَ عَلَى عَادَتِهِ فِي

تَخْفِيفِ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ ك { يَنْصُرُكُمْ } [آل عمران : 160] وَبَابِهِ ، وَإِنْ كَانَ

بَاب « يَنْصُرُكُمْ » أَحْسَنَ تَسْكِينًا ، لَكُنْ الرَّاءُ حَرْفَ تَكَرُّارٍ ؛ فَكَانَهُ تَوَالِي ضَمَّنًا

، بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ .

وقال أبو حيان : وفي مصحف أنس « سَيُعَذِّبُهُمْ » بالياء ، وقد تقدّم أن المصاحف كانت مهملة من النقط والضبط بالشكل ، فكيف يقال هذا؟!
فصل

وأما اختلافهم في هذين العذابين : فقال السُّدِّيُّ والكلبيُّ : قام النبيُّ صلى الله عليه وسلم خطيباً يوم الجمعة فقال : « أَخْرَجْ يَا فُلَانُ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ أَخْرَجْ يَا فُلَانُ . . . » فأخرج من المسجد ناساً ، وفضحهم ، فهذا هو العذاب الأول . والثاني : عذاب القبر . وقال مجاهدٌ : الأولُ القتل والسبي ، والثاني عذاب القبر ، وعنه رواية أخرى عُذِّبُوا بالجوع مرّتين . وقال قتادةٌ : بالدبيلة في الدنيا ، وعذاب القبر . وقال ابن زيد : الأولى المصائب في الأموال والأولاد في الدنيا ، والأخرى عذاب القبر . وعن ابن عباسٍ : الأولى إقامة الحدود عليهم ، والأخرى عذاب القبر . وقال ابن إسحاقٍ : هو ما يدخل عليهم من غيظ الإسلام ، ودخولهم فيه من غير حسبة ، ثم عذاب القبر . وقيل : أحدهما ضرب الملائكة وجوههم ، وأدبارهم عند قبض أرواحهم ، ثم عذاب القبر ، وقيل : الأولى إحراق مسجدهم مسجد الصُّرار ، والأخرى إحراقهم بنار جهنم ثم يردُّون إلى عذاب عظيم أي : عذاب جهنم يخلدون فيه وقال الحسنُ : الأولى أخذ الزكاة من أموالهم ، وعذاب القبر .

قوله تعالى : { وَأَخْرُوجُ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ } الآية .
« وآخرون » نسقٌ على « مُنَافِقُونَ » أي : وممن حولكم آخرون ، أو من أهل المدينة آخرون . ويجوزُ أن يكون مبتدأ ، و « اعترفوا » صفة ، والخبر قوله : « خلطوا » . قوله : « وَأَخْرَجُ » نسقٌ على « عَمَلًا » . قال الزمخشريُّ : « فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَخْلُوطًا ، فَمَا الْمَخْلُوطُ بِهِ ؟ قُلْتُ : كُلُّ وَاحِدٍ مَخْلُوطٌ وَمَخْلُوطٌ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : خَلِطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخَرِ ، كَقَوْلِكَ : خَلَطْتُ الْمَاءَ وَاللَّبْنَ ، تَرِيدُ : خَلَطْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ . وَفِيهِ مَا لَيْسَ فِي قَوْلِكَ : خَلَطْتُ الْمَاءَ بِاللَّبَنِ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْمَاءَ مَخْلُوطًا ، وَاللَّبْنَ مَخْلُوطًا بِهِ ، وَإِذَا قُلْتَهُ بِالْوَاوِ جَعَلْتَ الْمَاءَ وَاللَّبْنَ مَخْلُوطَيْنِ ، وَمَخْلُوطًا بِهِمَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : خَلَطْتُ الْمَاءَ بِاللَّبَنِ ، وَاللَّبْنَ بِالْمَاءِ » .

(8/356)

ثم قال « ويجوزُ أن يكون من قولهم : يَغْتُ الشَّاةُ : شاةٌ ودرهماً ، بمعنى : شاةٌ بدرهم » .

قال شهابُ الدِّينِ : « لا يريدُ أنَّ الواوِ بمعنى الباءِ ، وإلّا هذا تفسيرٌ معنى » وقال أبو البقاء : « ولو كان بالباءِ جاز أن تقول : خلطتُ الحنطة والشعير ، وخلطتُ الحنطة بالشعير » .

قوله : « عَسَى اللهُ » يجوزُ أن تكون الجملةُ مستأنفةً ، ويجوزُ أن تكون في محلِّ رفع خبراً ل « آخرون » ويكون قوله « خلطوا » في محلِّ نصب على الحال ، و « قَدْ » معه مقدّرةٌ ، أي : قد خلطوا . فتلخص في : « أَخْرُوجُ » أنَّه معطوف على « مُنَافِقُونَ » ، أو مبتدأ مخبر عنه ب « خَلَطُوا » ، أو بالجملة الرجائية .

فصل

قيل : إنهم قوم من المنافقين ، تأبوا عن التَّفَاقُ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ { وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ } والعطفُ بوجه التَّشْرِيكِ ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى وَفَقَهُمْ

للتوبة . وقيل : إِنَّهُمْ قوم من المسلمين تخلفوا عن غزوة تبوك ، كسلاً ، لا نفاقاً ، ثم تَدَمُّوا على ما فعلوا وتابوا .
 وروي أنهم كانوا ثلاثة : أبو لبابة مروان بن عبد المنذر ، وأوس بن ثعلبة ووديعه بن حزام . وروي عطية عن ابن عباس : كانوا خمسة ، أحدهم أبو لبابة . وقال سعيد بن جبیر : كانوا ثمانية . وقال قتادة والضحاك : كانوا سبعة . وقال جميعاً أحدهم أبو لبابة . وقال قومٌ : نزلت في أبي لبابة خاصة ، وروي عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : أنهم كانوا عشرة ، فسبعة منهم أوثقوا أنفسهم لِمَا بلغهم ما نزل في المتخلفين ، فأوثقوا أنفسهم بسواري المسجد ، فقدم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، ودخل المسجد وصلى ركعتين ، وكأنت عادته كلما قدم من سفر ، فرأهم موثقين ، فسأل عنهم ؛ فقالوا : هؤلاء تخلفوا عنك ، فعاهدوا الله ألا يطلقوا أنفسهم حتى يكون رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يطلقهم ويرضى عنهم ، فقال : « وأنا أقسم أن لا أحلهم حتى أؤمر فيهم » ؛ فنزلت هذه الآية فأطلقهم وعذرهم ، فقالوا : يا رسول الله هذه أموالنا التي خلفتنا عنك ، فتصدق بها عبثاً وطهرنا ، فقال : « ما أمرتُ أن آخذَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ شيئاً » ؛ فنزل قوله : { حُدِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ } [التوبة : 103] الآية .
 والاعترافُ : عبارة عن الإقرار بالشيء عن معرفة ، ومعناه : أَنَّهُمْ أَقْرَبُوا بِذَنبِهِمْ

والعمل الصَّالِحُ : هو توبتهم واعترافهم بذنبهم وربطهم أنفسهم . والعمل السيِّئُ : هو تخلفهم .

وقيل : العمل الصَّالِحُ : خروجهم مع الرسول - عليه الصلاة والسلام - إلى سائر الغزوات ، والعمل السيِّئُ : تخلفهم عن غزوة تبوك .

فصل

قالوا : إِنَّ الكلام ينزلُ على عرف النَّاسِ ، فالسُّلطانُ إذا التمس المحتاج منه شيئاً ؛ فإنه لا يجيب إلا بالترجي ب « لعل ، أو عسى » ، تنبيهاً على أنه ليس لأحد أن يلزمني شيئاً ؛ بل كل ما أفعله فإنما أفعله على سبيل التفضل ، فهذا المعنى هو فائدة ذكر « عَسَى » .

(8/357)

والاعتراف بمجرِّده لا يكون توبة ، إلا إذا اقترن به التَّدَمُّ على الماضي ، والعزم على تركه في المستقبل .

فصل

دلَّت هذه الآية على عدم القول بالإيجاب ، وأنَّ الطَّاعَةَ تبقى موجبة للمدح والثَّواب ، والمعصية تبقى موجبة للذَّم والعقاب ؛ لأنَّ قوله تعالى : { خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا } [التوبة : 102] يدلُّ على أن كل واحدٍ منهما يبقى كما كان من غير أن يتأثر أحدهما بالآخر ، لأنه وصفه بالاختلاط ، والمختلطان لا بد وأن يكونا باقيين حال اختلاطهم ، لأن الاختلاط صفة للمختلطين ، وحصول الوصف حال عدم الموصوف محال ؛ فدلَّ على بقاء العاملين حال الاختلاط .

فصل

قوله : { عَسَى الله أن يتوبَ عَلَيْهِمْ } يقتضي أن هذه التَّوبَةُ إِنَّمَا تحصل في المستقبل . وقوله : { وَآخَرُونَ اعترفوا بِذُنُوبِهِمْ } يدلُّ على أن ذلك الاعتراف

حصل في الماضي ، وذلك يدلُّ على أن ذلك الاعتراف ما كان مقروناً بنفس التوبة؛ بل كان مقدماً على التوبة ، والتوبة إنما حصلت بعده .

(8/358)

خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (103) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (104) وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنسِبُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105) وَأَخْرُوجُونَ مُرَجَّوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (106)

قوله : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً } قال الحسنُ : هذا راجع إلى الذين تائبوا؛ لأنهم بذلوا أموالهم للصدقة؛ فأوجب الله تعالى أخذها ، وصار ذلك معتبراً في كمال توبتهم ، فتكون جارية مجرى الكفارة . وليس المراد منها الصدقة الواجبة ، وإنما هي كفارة الذنب . وهذا بناء على القول بأنهم ليسوا منافقين ، ويدلُّ عليه قوله عليه الصلاة والسلام : « ما أمرتُ أن آخذَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ شَيْئاً » فلو كانت واجبة لم يقل ذلك . وأيضاً روي أنه عليه الصلاة والسلام : أخذ الثلث وترك الثلثين . والواجبة ليست كذلك . وقيل : إن الزكاة كانت واجبة عليهم ، فلما تائبوا عن تخلفهم عن الغزو ، وحسن إسلامهم ، وبذلوا الزكوات أمر الله رسوله أن يأخذها منهم . وهذا بناء على أنهم كانوا منافقين . وقيل : هذا كلام مبتدئ ، والمقصود منه إيجاب أخذ الزكاة من الأغنياء ، وعليه أكثر الفقهاء ، واستدلوا بقوله { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً } . فدلَّ على أن المأخوذَ بعض تلك الأموال لا كلها؛ لأنَّ « مِنْ » للتبعية ، ثم إن مقدار ذلك البعض غير مصرَّح به ، بل المصرح به قوله : « صدقة » ، وليس المراد منه التنكير حتى يكفي أخذ أي جزء كان ، وإن كان في غاية القلة مثل الحبة الواحدة من الحنطة ، أو الجزء الحقيقير من الذهب ، فوجب أن يكون المراد منه صدقة معلومة الصفة والكيفية والكمية عندهم ، حتى يكون قوله : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً } [التوبة : 103] أمراً بأخذ تلك الصدقة المعلومة ، لكي يزول الإجمال . وليست إلا الصدقة التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يأخذ في خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، إلى غير ذلك ، وأجاب الأولون بأن النبي صلى الله عليه وسلم بيَّن أنها بأخذ الثلث فزال الإجمال ، وظهر تعلق الآية بما قبلها ، وعلى قولكم لا يظهر تعلق الآية بما قبلها .

قوله : { . . مِنْ أَمْوَالِهِمْ . . } يجوز فيه وجهان : أحدهما : أنه متعلق بـ « خُذْ » ، و « مِنْ » تبعية . والثاني : أن تتعلق بمحذوف؛ لأنها حال من « صدقة » ، إذ هي في الأصل صفة لها ، فلما قُدِّمت نُصِبَتْ حالاً . والصدقة : مأخوذة من الصدق ، وهي دليل على صحة إيمانه ، وصدق باطنه مع ظاهره ، وأنه ليس من المنافقين الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات .

قوله : { تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ } يجوز أن تكون التاء في « تُطَهِّرُهُمْ » خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأن تكون للتنبيه ، والفاعل ضمير الصدقة ، فعلى

الأول تكون الجملة في محلّ نصب على الحال من فاعل « حُدَّ » . ويجوز أن تكون صفة ل « صدقة » ، ولا بدّ حينئذ من حذف عائد ، تقديره : تُطهّرهم بها ، وحذف « بها » ، لدلالة ما بعده عليه .

(8/359)

وعلى الثاني تكون الجملة صفة ل « صدقة » ليس إلّا ، وأمّا « تُزكّيهم » فالتاء فيه للخطاب لا غير ، لقوله « بها » ، فإنّ الضمير يعود على الصدقة فاستحال أن يعود الضمير من « تُزكّيهم » إلى الصدقة . وعلى هذا فتكون الجملة حالاً من فاعل « حُدَّ » على قولنا : إنّ « تطهّرهم » حال منه ، وإنّ التاء فيه للخطاب . ويجوز أيضاً أن تكون صفة إن قلنا : إنّ « تطهّرهم » صفة ، والعائد منها محذوف . وجوز مكّي أن يكون « تطهّرهم » صفة ل « صدقة » ، على أنّ التاء للغيبة ، و « تُزكّيهم » حالاً من فاعل « حُدَّ » ، على أنّ التاء للخطاب ، وردّوه عليه بأنّ الواو عاطفة ، أي : صدقة مطهّرة ، ومزكياً بها ، ولو كان بغير واو جاز ، ووجه الفساد ظاهر ، فإنّ الواو مُشتركة لفظاً ومعنى ، فلو كانت « وتزكّيهم » عطفاً على « تطهّرهم » للزم أن يكون صفة كالمعطوف عليه؛ إذ لا يجوز اختلافهما ، ولكن يجوز ذلك على أنّ « تُزكّيهم » خبر مبتدأ محذوف ، وتكون الواو للحال ، تقديره : وأنت تزكّيهم ، وفيه ضعف ، لقلّة نظيره في كلامهم . وتلخص من ذلك أنّ الجملتين يجوز أن تكونا حالين من فاعل « حُدَّ » على أن تكون التاء للخطاب ، وأن تكونا صفتين ل « صدقة » على أنّ التاء للغيبة ، والعائد محذوف من الأولى ، وأن يكون « تطهّرهم » حالاً ، أو صفة ، و « تُزكّيهم » حالاً على ما جوزه مكّي ، وأن يكون « تُزكّيهم » خبر مبتدأ محذوف ، والواو للحال . وقرأ الحسن « تطهّرهم » مُحَفّاً من « أظهر » عداه بالهمزة .

فصل

دلّت هذه الآية على أنّ الزكاة تتعلّق بالأموال لا بالذمة ، لقوله { حُدَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ } فلو مات أخذت من التركة . وقال الشافعي : إنّها تتعلّق بالذمة ، فلو فرط حتى هلك النصاب ، وجبت الزكاة؛ لأنّ الذي هلك ما كان محلاً للحق . ودلّت الآية أيضاً على أنّ الزكاة إنّما وجبت طهرة للآثام؛ فلا تجب إلا على البالغ . وهو قول أبي حنيفة . وإذا قلنا : تتعلّق بالمال وجبت في مال الصّبي ، وفي مال المديون .

فصل

معنى التطهّر ما روي أن الصدقة أوساخ النّاس ، فإذا أخذت الصدقة فقد اندفعت تلك الأوساخ؛ فكان دفعها جارياً مجرى التطهّر . والتزكية : مبالغة في التطهر ، وقيل : التزكية بمعنى الإنماء ، وقيل : الصدقة تطهرهم من نجاسة الذّنوب والمعصية ، والرسول يزكّيهم ، ويعظم شأنهم ويشي عليهم عند إخراجها إلى الفقراء . ولذلك يقول الشّاعري له : أجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت ، وجعله لك طهوراً . قوله : { وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ } . قرأ الأخوان ، وحفص « إنّ صلواتك » ، وفي هود

(8/360)

{ أَصَلَاؤُكَ تَأْمُرُكَ } [هود : 87] بالتَّوْحِيد - وبالْباقون « إِنَّ صَلَوَاتِكَ » ، « ، »
أَصَلَاؤُكَ » بالجمع فيهما ، وهما واضحتان ، إِلَّا أَنَّ الصَّلَاةَ هُنَا : الدَّعَاءُ ، وَفِي
تِيكَ : العِبَادَةُ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَقِرَاءَةُ الْإِفْرَادِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَكْثَرُ ، قَالَ تَعَالَى
: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ } [البقرة : 43] وَالصَّلَاةُ جَمْعُ قَلَةٍ ، تَقُولُ : ثَلَاثَ
صَلَوَاتٍ ، وَخَمْسَ صَلَوَاتٍ .

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَهَذَا غَلَطٌ ، لِأَنَّ بِنَاءَ الصَّلَوَاتِ لَيْسَ لِلْقَلَةِ ، قَالَ تَعَالَى : { مَا
تَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ } [لقمان : 27] وَلَمْ يَرِدِ التَّقْلِيلُ ، وَقَالَ : { وَهُمْ فِي
الْغُرَفَاتِ } [سبأ : 37] ، وَقَالَ { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ } [الأحزاب :
35] . وَالسَّكُنُ : الطَّمَانِينَةُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَحْمَةٌ لَهُمْ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ :
تَثْبِيثًا لِقُلُوبِهِمْ ؛ وَمِنَ الطَّمَانِينَةِ قَوْلُهُ : [البسيط]
2844- يَا جَارَةَ الْحَيِّ الْأَكْثَرِ لِي سَكَنًا ... إِذْ لَيْسَ بَعْضُ مِنَ الْجِيرَانِ أَسْكَنِي
فَ « فَعَلَ » بِمَعْنَى « مَفْعُولٌ » ، كَالْقَبْضِ بِمَعْنَى : الْمَقْبُوضُ ، وَالْمَعْنَى :
يَسْكُنُونَ إِلَيْهَا .

قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : « وَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْتَهُ » . لَكِنِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ هُنَا بِمَعْنَى « فَاعِلٌ » ،
لِقَوْلِهِ : « لَهُمْ » . وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَكَانَ التَّرْكِيْبُ « سَكَنُ إِلَيْهَا » أَي :
مَسْكُونٌ إِلَيْهَا ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْمَعْنَى : مُسْكِنَةٌ لَهُمْ .

فصل

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ : أَنْ يَدْعُوا لَهُمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : مَعْنَاهُ أَنْ
يَقُولَ لَهُمُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى فُلَانٍ ، وَنَقَلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّ آلَ
أَبِي أَوْفَى لَمَّا أَتَوْهُ بِالصَّدَقَةِ قَالَ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » .
وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الدَّعَاءِ مِنَ الْإِمَامِ عِنْدَ اخْتِزَاعِ الصَّدَقَةِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَسْتَحَبُّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ فِي صَدَقَةِ الْفَرَضِ ، وَيَسْتَحَبُّ
فِي التَّطَوُّعِ . وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ ، وَيَسْتَحَبُّ لِلْفَقِيرِ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُعْطَى . ثُمَّ
قَالَ : { وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ } .

قَوْلُهُ تَعَالَى : { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ } الْآيَةُ .
لَمَّا قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى { عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ } [التوبة : 102] وَلَمْ
يُصْرِّحْ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِمْ ، صَرَّحَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّهُ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَأَنَّهُ
يَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ، أَي : يَقْبَلُهَا . قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ قَوْلُهُ : « أَلَمْ يَعْلَمُوا » وَإِنْ كَانَ
بِصِغَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّقْدِيرُ فِي النَّفْسِ ، وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ
فِي إِفْهَامِ الْمُخَاطَبِ ، وَإِزَالَةِ الشُّكِّ عَنْهُ أَنْ يَقُولُوا : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مِنْ عِلْمِكَ
يَجِبُ عَلَيْكَ خِدْمَتُهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مِنْ أَحْسَنِ إِلَيْكَ يَجِبُ عَلَيْكَ شُكْرُهُ ، فَبَشَّرَ
اللَّهُ هَؤُلَاءِ النَّائِبِينَ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِمْ وَصَدَقَاتِهِمْ . ثُمَّ زَادَهُ تَأْكِيدًا بِقَوْلِهِ : { هُوَ
التَّوَابُ الرَّحِيمُ } .

وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِخِلَافِ عَنِّهِ « أَلَمْ تَعْلَمُوا » قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَفِي مِصْحَفِ أَبِي »
أَلَمْ تَعْلَمُوا » بِالْخَطَابِ ، وَفِيهِ اِحْتِمَالَاتٌ ، أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ خُطَابًا لِلْمُتَخَلِّفِينَ
الَّذِينَ قَالُوا : مَا هَذِهِ الْخَاصِّيَّةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا هَؤُلَاءِ ؟ وَأَنْ يَكُونَ التَّفَاتًا مِنْ غَيْرِ
إِضْمَارِ قَوْلٍ ، وَالْمَرَادُ : النَّائِبُونَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ قَوْلٍ ، أَي : قُلْ لَهُمْ يَا
مُحَمَّدُ : أَلَمْ تَعْلَمُوا » .

قوله : « هُوَ يَقْبَلُ » « هُوَ » مبتدأ ، و « يَقْبَلُ » خبره ، والجملَةُ خبر « أَنْ » ، و « أَنْ » وما في حيزها سادة مسدَّ المفعولين ، أو مسدَّ الأول . ولا يجوز أن يكون « هُوَ » فصلاً ، لأنَّ ما بعده لا يوهم الوصفية ، وقد تقدّم تحرير ذلك ، قوله : « عَنْ عِبَادِهِ » معلقٌ ب « يَقْبَلُ » وإِنَّمَا تَعَدَّى ب « عَنْ » فقيل : لأنَّ معنى « مِنْ » ومعنى « عَنْ » متقاربان .

قال ابنُ عَطِيَّةَ : « وكثيراً ما يتوصَّل في موضع واحد بهذه وبهذه ، نحو : « لا صدقةَ إلاَّ عَنْ غنى ، ومِنْ غنى » ، وفعل ذلك فلانٌ من أشْره وبطره ، وعن أشْره وبطره » . وقيل : لفظه « عَنْ » تُشعر ببعْدٍ ما ، تقول : جلسَ عن يمين الأمير ، أي : مع تَوْعٍ من البُعْدِ . والظاهرُ أنَّ « عَنْ » للمجازة على بابها ، والمعنى : يتجاوزُ عَنْ عبادِهِ بقبول توبتهم ، فإذا قلت : أخذت العلم عن زيد؛ فمعناه المجاوزةُ ، وإذا قلت « منه » فمعناه ابتداء الغاية . قال القاضي : « لعلَّ » عَنْ « أبلغ ؛ لِكُنْهُ بِنبيءٍ عن القبولِ مع تسهيل سبيله إلى التَّوبَةِ التي قبلت » قوله : « وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ » فيه سؤالٌ : وهو أنَّ ظاهر هذه الآية يدلُّ على أنَّ الآخذ هو الله تعالى ، وقوله : { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً } يدلُّ على أنَّ الآخذ هو الرَّسُولُ - عليه الصلاة والسلام - ، وقوله عليه الصلاة والسلام لمعاد « خذها من أغنيائهم » يدلُّ على أنَّ آخذ تلك الصدقات معاذ ، وإذا دفعت إلى الفقير فالحسُّ يشهد أن آخذها هو الفقير ، فكيف الجمع بين هذه الألفاظ ؟ .

والجوابُ من وجهين :
الأول : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ } ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا أَنَّ الآخذ هو ، علم منه أنَّ آخذ الرسول قائم مقام آخذ الله ، والمقصود منه : التنبيه على تعظيم شأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، ونظيره قوله : { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ

إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ } [الفتح : 10] .
والثاني : أَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الرَّسُولِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَأْمُرُ بِأَخْذِهَا ، وَيَبْلُغُ حُكْمَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ إِلَى النَّاسِ ، وَأُضِيفَ إِلَى الْفَقِيرِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَبَاشِرُ الآخذ ، ونظيره أَنَّهُ أَضَافَ التَّوْفِيَّ إِلَى نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم } [الأنعام : 60] ، وَأَضَافَهُ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ بِقَوْلِهِ : { قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ } [السجدة : 11] وَأَضَافَهُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ أَتْبَاعُ مَلِكِ الْمَوْتِ بِقَوْلِهِ : { حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّيْتُهُ رُسُلَنَا } [الأنعام : 61] ، فَأُضِيفَ إِلَى اللَّهِ بِالْخَلْقِ ، وَإِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ بِالرَّئِيسَةِ فِي ذَلِكَ النَّوْعِ مِنَ الْعَمَلِ ، وَإِلَى أَتْبَاعِ مَلِكِ الْمَوْتِ بِالْمَبَاشِرَةِ الَّتِي عِنْدَهَا يَخْلُقُ اللَّهُ الْمَوْتِ ، فَكَذَا هُنَا .
قوله : « هُوَ التَّوَابُ » يجوزُ أن يكون فصلاً ، وأن يكون مبتدأ بخلاف ما قبله .

فصل
روى أبو هريرة قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ :

(8/362)

« وَالَّذِي تَفْسِي بِيدِهِ مَا مِنْ عَبْدٍ يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَلَا يَضَعُ إِلَى السَّمَاءِ إِلَّا الطَّيِّبُ إِلَّا كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي يَدِ الرَّحْمَنِ فَيُرَبِّهَا لَهُ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى إِنَّ اللَّقْمَةَ لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَنَّهَا لِمِثْلُ الْجَبَلِ الْعَظِيمِ » ، ثم قرأ : { أَنْ اللَّهُ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ } .
قوله تعالى : { وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ } الآية .

قال ابن الخطيب : « هذا كلامٌ جامع للترغيب والترهيب؛ لأنَّ المعبودَ إذا كان لا يعلمُ أفعال العبادِ لم ينتفع العبد بفعله أبداً ، ولهذا قال إبراهيمُ لأبيه : { لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ } [مريم : 42] ، وليس المقصودُ من هذه الحجة التي ذكرها إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - القدح في إلهية الصنم؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلم بالضرورة أنَّه حجرٌ وخشبٌ ، وأنَّه عرضة لتصرف المتصرفين ، فمن شاء أحرقه ، ومن شاء كسره ، ومن كان كذلك كيف يتوهم العاقلُ كونه إلهاً؟ بل المقصودُ أنَّ أكثر عبدة الأصنام كانوا في زمن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أتباع الفلاسفة القائلين بأنَّ إله العالم موجب بالذات ، وليس بموجد بالمشيئة والاختيار ، فقال : الموجب بالذات إذا لم يكن عالماً بالجزئيات ، ولم يكن قادراً على نفع ولا إيضار ولا يسمع دعاء المحتاجين ، ولا يرى تصرُّع المساكين ، فأبي فائدة في عبادته؟ فكان المقصودُ من دليل إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الطعن في قول من يقول : إنَّ إله العالم موجب بالذات .

أمَّا إذا كان فاعلاً مختاراً ، وكان عالماً بالجزئيات ، فحينئذٍ يحصل للعباد الفوائد العظيمةُ وذلك لأنَّ العبد إذا أطاع المعبود علم طاعته وقدر على إيصال الثواب إليه في الدنيا والآخرة وإن عصاه علم المعبود ذلك ، وقدر على إيصال العقاب إليه في الدنيا والآخرة ، فقوله : { وَقُلْ اعملوا فَمَن سَيَّرَ اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ } ترغيبٌ عظيم للمطيعين ، وترهيبٌ عظيم للمذنبين فكأنَّه قال : اجتهدوا في المستقبل ، فإنَّ لعمركم في الدنيا حكماً وفي الآخرة حكماً .

أمَّا حكمه في الدنيا ، فهو أنَّه يراه الله ويراه الرسول ويراها المؤمنون ، فإن كان طاعة حصل منه الثناء العظيم في الدنيا ، والثواب في الآخرة ، وإن كان معصية حصل منه الذم العظيم في الدنيا والعقاب الشديد في الآخرة ، فثبت أنَّ هذه اللفظة جامعة لجميع ما يحتاج إليه المرء في دينه ودنياه ومعاذه .

فصل

دلَّت هذه الآية على كونه تعالى رانياً للمرئيات؛ لأنَّ الرؤية المعداة إلى مفعول واحدٍ ، هي الإبصار ، والمعداة إلى مفعولين هي العلم ، كقولك : رأيتُ زيداً فقيهاً ، وههنا الرؤية معداة إلى مفعول واحدٍ ، فتكون بمعنى الإبصار ، فدلَّت على كونه مبصراً للأشياء كما أنَّ قول إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - { لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ } [مريم : 42] يدلُّ على كونه مبصراً للأشياء ، ويقوي هذا أنَّه تعالى وصف نفسه بالعلم بعده فقال : { وَسَيُتْرَدُونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } فلو كانت هذه الرؤية هي العلم؛ لزم التكرار الخالي عن الفائدة .

(8/363)

فصل

دلَّت هذه الآية على أنَّ كلَّ موجودٍ فإبَّه يصحُّ رؤيته ، لما بيَّنا من أنَّ الرؤية معداة إلى مفعول واحدٍ ، والقوانين اللغوية شاهدة بأنَّ الرؤية المعداة إلى المفعول الواحد معناها : الإبصار ثم إنَّه تعالى عدَّى هذه الرؤية إلى عملهم ، والعمل ينقسم إلى أعمال القلوب ، كالإرادات والكراهات والخواطر ، وإلى أعمال الجوارح ، كالحركات والسكنات؛ فوجب كونه تعالى رانياً لكلِّ وأما الجبائي فإنه استدل بهذه الآية على كونه تعالى رانياً للحركات والسكنات فلمَّا قيل له : فيلزمك كونه تعالى رانياً لأعمال القلوب ، فأجاب بأنَّه تعالى عطف

عليه قوله { وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ } وهم إِيَّامًا يَرَوْنَ أفعال الجوارح؛ فلما تقيَّدت هذه الرؤية بأعمال الجوارح في حقِّ المعطوف؛ وجب تقييدها بهذا القيد في حقِّ المعطوف عليه ، وهذا استدلالٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ العطف لا يفيدُ إلاَّ أصلَ التَّشريكِ . فأما التسوية في كُلِّ الأُمُورِ فغير واجب ف دخولُ التَّخصيصِ في المعطوف لا يوجبُ دخولَ التَّخصيصِ في المعطوف عليه ، ويمكنُ بأن يقول الجبائيُّ : رؤيةُ الله تعالى حاصلة في الحال ، ولفظ الآية مختصٌّ بالاستقبال ، لقوله : { فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ } فدلَّ على أنَّ المرادَ ليس هو الرُّؤيةُ ، بل المرادُ منه الجزاء على الأعمال ، أي : فسيوصل لكم جزاء أعمالكم ، وقد يجابُ : بأنَّ إيصالَ الجزاءِ إليهم مذكور بقوله : { فَيَبْئُرْكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } فلو حملنا هذه الرُّؤيةَ على إيصالِ الجزاءِ ، لزم التَّكرارُ وهو غير جائز .

فصل

ذكروا في الفائدة في ذكر الرسولِ ، والمؤمنين بعد ذكر الله في أنهم يرون أعمال هؤلاء التائبين وجهين :

الأول : أنَّ أجدر ما يدعو المرءُ إلى العمل الصَّالح هو ما يحصلُ له من المدح والتَّعظيم ، فإذا علم أنَّه إذا فعل ذلك الفعل عظمه الرسولُ والمؤمنون ، عظم فرحه بذلك وقويت رغبته فيه ، فكأنه قيل : إن كنت من المُحِقِّين في عبودية الحق ، فاعمل الأعمال الصالحة للفوز بثناء الخلق ، وهو الرسول والمؤمنون . الثاني : ما ذكره أبو مسلم : أنَّ المؤمنين شهداء الله يوم القيامة ، لقوله : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ } [البقرة : 143] ، والرسول شهيد الأمة ، لقوله : { وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا } [النساء : 41] ؛ فثبت أنَّ الرسول والمؤمنين شهداء الله يوم القيامة ، والشهادة لا تصحُّ إلاَّ بعد الرُّؤية؛ فذكر الله أنَّ الرسول والمؤمنين يرون أعمالهم ، والمقصودُ التنبيه على أنَّهم يشهدون يوم القيامة عند حضور الأولين والآخرين ، بأنَّهم أهل الصِّدق والسِّداد والعفاف والرشاد .

قوله : { وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } . قال ابنُ عباس : الغيبُ : ما يسرونه والشهادة : ما يظهرونه . قال حكماً الإسلام : الموجوداتُ الغائبةُ عن الحسنِ علل أو كالعلل للموجودات المحسوسة ، وعندهم أنَّ العلم بالعلَّة علة للعلم بالمعلول؛ فوجب كونُ العلم بالغيب سابقاً علي العلم بالشهادة؛ فلهذا السَّببُ أينما جاء الكلامُ في القرآن كان الغيب مقدماً على الشهادة .

(8/364)

فصل

إن حملنا قوله تعالى : { فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ } على الرُّؤية ، ظهر أنَّ معناه مُغاييراً لمعنى قوله : { وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } ، وإنَّ حملنا تلك الرُّؤية على العلم أو على إيصالِ الثواب ، كان قوله { وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } جارياً مجرى التفسير لقوله { فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ } ومعناه : بإظهار المدح والثناء والإعزاز في الدُّنيا أو بإظهار أضرارها . وقوله : { وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ } أي : ما يظهر في القيامة من حالِ الثَّوابِ والعقاب .

{ فَيَبْئُرْكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } أي : يعرِّفكم أحوال أعمالكم ثمَّ يجازيكم عليها؛ لأنَّ المجازاة من الله تعالى لا تحصلُ في الآخرة إلاَّ بعد التَّعريفِ ، ليعرف كلُّ

أحد أن الذي وصل إليه عدل لا ظلم .
 قوله تعالى : { وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ } الآية .
 قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وأبو بكر عن عاصم « مُرْجُونَ »
 بهمزة مضمومة بعدها « واو » ساكنة . والباقون « مُرْجُونَ » دون همز ، وهذا
 كقراءتهم في الأحزاب « ترجيء » [الأحزاب : 51] بالهمز ، والباقون بدونه .
 وهما لغتان ، يقال : أَرْجَأْتُهُ ، وَأَرْجَيْتُهُ ، ك : أَعْطَيْتُهُ . ويحتمل أن يكونا أصليين
 بنفسهما وأن تكون الياء بدلاً من الهمزة ؛ ولأنه قد عهد تحقيقها كثيراً ، ك :
 قرأت ، وقَرَيْتَ ، وتوصَّات وتوصَّيت . والإرجاء : التأخير . وسميت المرجئة بهذا
 الاسم ؛ لأنهم لا يجزمون القولَ بمغفرة التائب ولكن يؤخرونها إلى مشيئة الله .
 وقال الأوزاعي : لأنهم يؤخرون العمل عن الإيمان .
 قوله : { إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ } يجوز أن تكون هذه الجملة في محل رفع خبراً للمبتدأ ،
 و « مُرْجُونَ » يكون على هذا نعتاً للمبتدأ ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر ، وأن
 يكون في محل نصب على الحال ، أي : هم مؤخَّرون إِمَّا مُعَذِّبين ، وإِمَّا متوباً
 عليهم ، و « إِمَّا » هنا للشك بالنسبة للمخاطب ، فناسٍ يقولون : هلكوا إذ لم
 يقبل الله لهم عُذْرًا ، وآخرون يقولون : عسى الله أن يغفر لهم . وإِمَّا للإبهام
 بالنسبة إلى أنه أبهم على المخاطبين .

فصل

اعلم أنه تعالى قسم المتخلفين ثلاثة أقسام :
 أحدها : المنافقون الذين مردوا على النفاق .
 والثاني : التائبون وهم المرادون بقوله : { وَأَخْرُونَ اعترفوا } وبين تعالى أنه
 قبل توبتهم .

والثالث : الذين بقوا موقوفين ، وهم المذكورون في هذه الآية ، والفرق بين
 هؤلاء وبين القسم الثاني ، أن هؤلاء لم يُسارِعُوا إلى التوبة وأولئك سارِعُوا
 إليها . قال ابن عباس : نزلت هذه الآية في الذين تخلفوا : كعب بن مالك ،
 ومرارة بن الربيع ، وهلال بن أمية ، لم يسارعوا إلى التوبة والاعتذار كما فعل
 أبو لبابة ، فوقفهم رسول الله خمسين ليلة ، ونهى الناس عن مخالطتهم ، حتى
 شفهم القلق ، وضائق عليهم الأرض بما رحبت وكأثوا من أهل بدر؛ فجعل
 أناس يقولون : هلكوا ، وآخرون يقولون : عسى الله أن يغفر لهم ، فصاروا
 مرجئين لأمر الله ، إِمَّا يعذبهم وإِمَّا يرحمهم ، حتى نزلت توبتهم بعد خمسين
 ليلة .

(8/365)

{ والله عَلِيمٌ حَكِيمٌ } « عَلِيمٌ » بما في قلوب هؤلاء المرجئين « حَكِيمٌ » بما
 يحكم فيها .

فإن قيل : إنهم ندموا على تأخرهم عن الغزو ، وتخلفهم عن الرسول - عليه
 الصلاة والسلام - ، ثم إنهم لم يحكم بكونهم تائبين ، بل قال : { إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا
 يَتُوبُ عَلَيْهِمْ } وذلك يدل على أن الندم وحده لا يكفي في صحة التوبة .
 فالجواب : لعلمهم حين ندموا خافوا أن يفضحهم الرسول - عليه الصلاة والسلام -
 ، وعلى هذا ، فلا تكون توبتهم صحيحة ، فاستمرَّ عدم قبول التوبة إلى أن نزل
 مدحهم؛ فعند ذلك ندموا على المعصية لنفس كونها معصية ، فحينئذٍ صحت
 توبتهم .

فصل

احتجَّ الجبائيُّ بهذه الآية على أنَّه تعالى لا يعفو عن غير التائب؛ لأنَّه قال في حقِّ هؤلاء المذنبين { إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ } وذلك يدلُّ على أنَّه لا حكم إلاَّ أحد هذين الأمرين ، وهو إمَّا التعذيب وإما التوبة ، وأمَّا العفو عن الذنب من غير توبة؛ فهو قسم ثالث . فلمَّا أهمل الله تعالى ذكره ، دلَّ على بطلانه .

وأجيب : بأنَّ لا نقطع بحصول العفو عن جميع المذنبين ، بل نقطعُ بحصول العفو في الجملة وأمَّا في حقِّ كل واحد؛ فذلك مشكوك فيه ، قال تعالى : { وَيَعْفُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } [النساء : 48] فقطع بغفران ما سوى الشرك ، لكن لا في حقِّ كل أحدٍ ، بل في حقِّ من يشاء؛ فلم يلزم من عدم العفو في حق هؤلاء ، عدم العفو على الإطلاق ، وأيضاً فعدم الذكر لا يدلُّ على العدم ، ألا ترى قوله تعالى { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ صَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ } [عبس : 38 ، 39] وهم المؤمنون { وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ أُولَئِكَ هُمُ الْكُفْرَةُ الْفَجِرَةُ } [عبس : 40-42] فذكر المؤمنين والكافرين ، ثم إنَّ عدم ذكر القسم الثالث ، لم يدل على الجبائيِّ على نفيه؛ فكذا ههنا .

(8/366)

وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَخْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (107) لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَّهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ (108) أَقَمَنْ أُسَسَّ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مِنْ أُسَسَّ بُنْيَانَهُ عَلَى شِقَا جُرْفٍ هَارٍ قَائِنًا بِهِ فِي تَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (109) لَا يَرَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِبِّيَّةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (110)

قوله تعالى : { والذين اتخذوا مسجداً ضراراً } الآية .
قرأ نافع ، وابن عامر « الذين اتخذوا » بغير « واو » . والباقون بواو العطف .
فأمَّا قراءة نافع وابن عامر فلموافقة مصاحفهم ، فإنَّ مصاحف المدينة والشَّام حذفت منها الواو ، وهي ثابتة في مصاحف غيرهم . فمن أسقط الواو ففيه أوجه :

أحدها : أنَّها بدلٌ من « آخرون » قبلها ، وفيه نظر؛ لأنَّ هؤلاء الذين اتخذوا مسجداً ضراراً ، لا يقال في حقهم : إنَّهم مُرَجُونَ لأمر الله؛ لأنَّه رُوي في التفسير أنَّهم من كبار المنافقين ، ك : أبي عامر الرَّاهب .
الثاني : أنَّه مبتدأ ، وفي خبره حينئذٍ أقوالٌ ، أحدها : أنَّه « أَقَمَنْ أُسَسَّ بُنْيَانَهُ »
والعائدُ محذوفٌ تقديره : بنيانه منهم .
الثاني : أنَّه « لَا يَرَالُ بُنْيَانُهُمْ » قاله النَّحاسُ والحوفيُّ وفيه بعدٌ لطول الفصل .

الثالث : أنه « لَا تَقُمْ فِيهِ » قاله الكسائيُّ . قال ابن عطية : « ويتجه بإضمار ، إمَّا في أول الآية ، وإمَّا في آخرها ، بتقدير : لَا تَقُمْ فِي مَسْجِدِهِمْ » .
الرابع : أنَّ الخبر محذوفٌ ، تقديره : يعذبون ، ونحوه ، قاله المهديُّ .
الوجه الثالث : أنَّه منصوبٌ على الاختصاص ، وسيأتي هذا الوجه أيضاً في قراءة الواو .

وأما قراءة الواو ففيها ما تقدّم ، إلاّ أنّه يمتنع وجه البدل من « آخرون » ؛ لأجل العاطف .

وقال الزمخشريُّ : فإن قلت : { والذين اتخذوا } ما محلّه من الإعراب؟ قلتُ : محله النصب على الاختصاص ، كقوله تعالى : { والمقيمِينَ الصلاةَ } [النساء : 162] . وقيل : هو مبتدأ ، وخبره محذوفٌ ، معناه : فيمن وصفنا الذين اتَّخَذُوا ، كقوله : { والسارق والسارقة } [المائدة : 38] . يريد على مذهب سيبويه فإنّ تقديره : فيما يُتلى عليكم السارق؛ فحذف الخبر ، وأبقى المبتدأ ، كهذه الآية .

قال القرطبي : { والذين اتخذوا مَسْجِدًا } معطوف ، أيك ومنهم الذين اتَّخَذُوا مسجداً ، عطفت جملة على جملة .

قوله : « ضَرَارًا » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه مفعولٌ من أجله ، أي : مُضَارَّةً لإخوانهم .

الثاني : أنّه مفعولٌ ثانٍ ل « اتَّخَذُوا » قاله أبو البقاء .

الثالث : أنّه مصدر في موضع الحال من فاعل « اتَّخَذُوا » ، أي : اتخذوه مضارين لإخوانهم . ويجوز أن ينتصب على المصدرية أي : يَصُرون بذلك غيرهم ضراراً . ومتعلقات هذه المصادر محذوفةٌ ، أي : ضراراً لإخوانهم ، وكفراً بالله

فصل

قال ابنُ عباس ، ومجاهدٌ ، وقتادةٌ ، وعامة المفسرين : الذين اتَّخَذُوا مسجد الضرار كانوا اثني عشر رجلاً من المنافقين ، وديعة بن ثابت ، وخدام بن خالد ومن داره أخرج هذا المسجد ، وثعلبة بن حاطب ، وحارثة بن عامر ، وابناه مجمع وزيد بن حارثة ، ومعتب بن قشير وعباد بن حنيف أخو سهل بن حنيف ، وأبو حبيبة بن الأزهر ، ونبيل بن الحارث ، وبيجاد بن عثمان ، ورجل يقال له : بحرَجُ ، بنوا هذا المسجد ضراراً ، يعني مضارة للمؤمنين ، والضرار : محاولة الضّر ، كما أنّ الشقاق محاولة ما يشق .

(8/367)

و « كُفْرًا » قال ابنُ عباس : يريدُ به ضراراً للمؤمنين ، وكُفْرًا بالنبي - عليه الصلاة والسلام - ، وما جاء به . قال ابنُ عباس ، ومجاهد وقتادة وغيرهم : إنّ أبا عامر الرَّاهِب كان خرج إلى قيصر وتنصّر ، ووعدهم قيصر أنّه سيأتيهم ، فبنوا مسجد الضّرار يرصدون مجيئه فيه . وقال غيرهم : اتخذوه ليكفروا فيه بالطّعن على النبيّ - عليه الصلاة والسلام - . « وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ » أي : يفرّقون بواسطته جماعة المؤمنين وذلك لأنّ المنافقين قالوا : نبني مسجداً فنُصلي فيه ؛ ولا نُصلي خلف محمّدٍ ، فإنّ أتاناً فيه صلينا خلفه وفرقنا بينه وبين الذين يصلون في مسجده ، فيؤدي ذلك إلى اختلاف الكلمة وإبطال الألفة . وكان يُصلي لهم مجمع بن حارثة ، فلمّا فرغوا أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو يتجهّز إلى تبوك ، فقالوا يا رسول الله : إنّنا بنينا مسجداً لذي العلة والحاجة ، والليلّة المطيرة ، والليلّة الشتائية ، وإنّا نحب أن تأتينا تصلي لنا فيه ، وتدعو بالبركة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنّني على جناح سفر ، ولو قدمنا إنّ شاء الله أتيناكم فصلينا لكم فيه » .

فصل

قال القرطبيُّ : « تَفَطَّنَ مَالِكٌ - رحمه الله - من هذه الآية وقال : لا يُصَلِّيُ جماعتان في مسجدٍ واحدٍ بإمامين ، خلافاً لسائر العلماء . وروي عن الشافعي المنع ؛ لأنَّ في ذلك تشتيباً للكلمة ، وإبطالاً لهذه الحكمة ، وذريعة إلى أن نقول : من يريدُ الانفراد عن الجماعة كان له عذر فيقيم جماعة ، ويقدم إمامه فيقعُ الخلاف بينهم ، ويبطل الكلام وخفي ذلك عليهم . »
 قوله : { وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ } .
 الإِرْصَادُ : الانتظارُ ، قاله الزجاجُ : وقال ابنُ قتيبة : الانتظارُ مع العداوة . قالوا : والمرادُ به : أبو عامر الرَّاهِبُ ، وهو والد حنظلة غسيل الملائكة ، وكان قد ترهَّب في الجاهليَّة ، وتنصَّر ولبس المسوح ، فلَمَّا قدم النبيُّ - عليه الصلاة والسلام - المدينة قال له أبو عامر : ما هذا الذي جِئْتَ به ؟ قال : « جِئْتُ بالحنيفية دين إبراهيم » ، قال أبو عامر : أنا عليها ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إِنَّكَ لَسِتَ عَلَيْهَا » قال بلى ، وَلَكِنَّكَ أَدَخِلْتَ فِي الْحَنِيفِيَّةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « مَا فَعَلْتُ وَلَكِنِّي جِئْتُ بِهَا بِيضَاءً نَقِيَّةً » فقال أبو عامر ، أَمَاتَ اللَّهُ الْكَاذِبَ طَرِيدًا وَحِيدًا غَرِيبًا ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « آمين » وسَمَّاهُ أَبَا عَامِرِ الْفَاسِقِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ أَحَدٍ ، قَالَ أَبُو عَامِرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا أَجِدُ قَوْمًا يِقَاتِلُونَكَ إِلَّا قَاتَلْتُكَ مَعَهُمْ ؛ فَلَمْ يَزَلْ يِقَاتِلُهُ إِلَى يَوْمِ حَنْينَ ، فَلَمَّا انْهَزَمَتْ هَوَازِنُ يَثْرَسَ ، وَخَرَجَ هَارِبًا إِلَى الشَّامِ ، وَأُرْسِلَ إِلَى الْمَنَافِقِينَ أَنْ اسْتَعَدُّوا لِمَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَسِلَاحٍ ، وَابْتُؤُوا لِي مَسْجِدًا فَأَتَيْتُ ذَاهِبًا إِلَى قَيْصَرَ مَلِكِ الرُّومِ ، فَاتَى بَجَنِدٍ مِنَ الرُّومِ ، فَأَخْرَجَ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ فَبَنَوْا مَسْجِدَ الضَّرَارِ إِلَى جَنْبِ مَسْجِدِ قِبَاءٍ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ : { وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } [التوبة : 107] وهو أبو عامر الفاسق ، ليصلي فيه إذا رجع من الشام .

(8/368)

قوله : « مِنْ قَبْلُ » فيه وجهان :
 أحدهما - وهو الذي لم يذكر الزمخشريُّ غيره - : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « اتَّخَذُوا » ، أي : اتَّخَذُوا مَسْجِدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنَافِقَ هَؤُلَاءِ .
 والثاني : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ « حَارَبَ » ، أي : حَارَبَ مِنْ قَبْلِ اتِّخَاذِ هَذَا الْمَسْجِدِ .
 قوله : { وَليَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا } « لِيَخْلِفَنَّ » جوابُ قسمٍ مقدر ، أي : وَاللَّهِ لِيَخْلِفَنَّ . وقوله « إِنْ أَرَدْنَا » جوابُ لقوله : « لِيَخْلِفَنَّ » فوقَ جوابِ القسمِ المقدرِ فعلٍ قسمٍ مجابٍ بقوله « إِنْ أَرَدْنَا » . و « إِنْ » نافية ، ولِذَلِكَ وَقَعَ بَعْدَهَا « إِلَّا » . و « الْحُسْنَى » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، أي : إِلَّا الْخِصْلَةَ الْحُسْنَى ، أَوْ إِلَّا الْإِرَادَةَ الْحُسْنَى . وقال الزمخشريُّ « مَا أَرَدْنَا بِنَاءَ هَذَا الْمَسْجِدِ إِلَّا الْخِصْلَةَ الْحُسْنَى ، أَوْ إِلَّا الْإِرَادَةَ الْحُسْنَى ، وَهِيَ الصَّلَاةُ » . قال أبو حنَّانٍ كَأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ : « إِلَّا الْخِصْلَةَ الْحُسْنَى » جَعَلَهُ مَفْعُولًا ، وَفِي قَوْلِهِ : « أَوْ إِلَّا الْإِرَادَةَ الْحُسْنَى » عِلَّةٌ ؛ فَكَانَ صَمْنٌ « أَرَادَ » مَعْنَى « قَصَدَ » ، أَي : مَا قَصَدُوا بِنَائِهِ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا الْإِرَادَةَ الْحُسْنَى . قال « وَهَذَا وَجْهٌ مُتَكَلِّفٌ ، وَأَرَادُوا بِالْفِعْلَةِ الْحُسْنَى : الرِّفْقُ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَالتَّوَسُّعُ عَلَى أَهْلِ الضَّعْفِ ، وَالْعِلَّةُ ، وَالْعِزُّ عَنِ الْمَصِيرِ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ : إِنَّا بَنَيْنَا مَسْجِدًا لِذِي الْعِلَّةِ وَالْحَاجَةِ وَاللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : { وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ } أَي : أَنَّ اللَّهَ أَطْلَعَ الرَّسُولَ -

عليه الصلاة والسلام - علي أنهم حلقوا كاذبين .
روي أنه لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك؛ فنزل بذي
أوان موضع قريب من المدينة ، أتوه فسألوه إتيان مسجدهم ، فدعا بقميصه
ليلبسه ، وبأيتهم ، فنزل القرآن عليه وأخبره خبر مسجد الضرار ، وما هموا به ،
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك بن الدخشم ، ومعن بن عدي ،
وعامر بن السكك ، والوحشي قائل حمزة ، وقال لهم : « انطلقوا إلى هذا
المسجد الظالم أهله فاهدموه وأحرقوه » فخرجوا مسرعين حتى أتوا سالم
بن عوف وهم رهط مالك بن الدخشم فقال مالك : أنظروني حتى أخرج إليكم
بنار من أهلي ، فدخل أهله فأخذ سعفاً من النخل ، فأشعل فيه ناراً ، ثم خرجوا
يشتدون حتى دخلوا المسجد ، وفيه أهله فحرقوه وهدموه ، وتفترق عنه أهله ،
وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ ذلك كناسة تلقى فيه الجيف ، والتتن
، والقمامة ، ومات أبو عامر التراهب بالشام وحيداً غريباً .

(8/369)

وروي أن بني عمرو بن عوف الذين بنوا مسجد قباء أتوا عمر بن الخطاب -
رضي الله عنه - في خلافته ليأذن لمجمع بن حارثة ، فيؤمهم في مسجدهم ،
فقال : لا والله ولا نعمة عين ! أليس بإمام مسجد الضرار؟ فقال له مجمع : يا
أمير المؤمنين ، لا تعجل علي ، فوالله لقد صليت فيه وأنا لا أعلم ما أضمرُوا
عليه ، ولو علمت ما صليت معهم ، كنتُ غلاماً قارئاً للقرآن ، وكانوا شيوخاً لا
يقرؤون فصليت ولا أحسب إلا أنهم يتقربون إلى الله ، ولم أعلم ما في
أنفسهم فعذره عمر وصدقه وأمره بالصلاة في مسجد قباء . قال عطاءٌ « لما
فتح الله على عمر الأمصار أمر المسلمين أن يبنوا المساجد ، وأمرهم ألا يبنوا
في مدينة مسجدين يضار أحدهما صاحبه . »

قوله : « لا تقم فيه أبداً » .
قال ابن عباس « لا تصل فيه » منع الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يصلِّي
في مسجد الضرار .

قال ابن جريح : فرغوا من إتمام ذلك المسجد يوم الجمعة ، فصلوا فيه ذلك
اليوم ويوم السبت والأحد ، وانهار في يوم الإثنين .
ثم إنَّه تعالى بين العلة في هذا التَّهْيِ ، وهي أن أحد المسجدين لما كان مبنياً
على التَّقْوَى من أول يوم ، وكانت الصَّلَاة في مسجد آخر تمنع من الصَّلَاة في
مسجد التقوى ، علم بالضرورة أنه يمنع من الصَّلَاة في المسجد الثاني .
فإن قيل : كون أحد المسجدين أفضل لا يوجب المنع من إقامة الصلاة في
المسجد الثاني .

فالجواب : علة المنع وقعت بمجموع الأمرين ، أعني كون مسجد الضرار سبباً
للمفاسد المذكورة وهي المضارة والكفر والتفريق بين المؤمنين وإرضاه لمن
حارب الله ورسوله ، وكون مسجد التقوى يشتمل على الخيرات الكثيرة .
فصل

قال القرطبي « قال علماؤنا : لا يجوز أن يُبنى مسجد إلى جانب مسجد ،
ويحِبُّ هدمه ، والمنع من بنائه ، لئلا ينصرف أهل المسجد الأول فيبقى شاغراً
، إلا أن تكون المحلة كبيرة فلا يكفي أهلها مسجد واحد فيبنى حينئذٍ . وكذلك
قالوا : لا ينبغي أن يبنى في المصر الواحد جامعان وثلاثة ، ويجب منع الثاني ،

ومن صَلَّى فيه الجمعة لم تجزه . وقال علماؤنا : كلَّ مسجد بُنيَ على ضرارٍ أو رباءٍ أو سمعة فهو في حكم مسجد الضَّرارِ لا تجوز الصلاة فيه » .
فصل

قال النقاش « ويلزم من هذا ألاَّ يصلى في كنيسة ونحوها؛ لأنَّها بنيت على شر » .

قال القرطبي « وهذا لا يلزم؛ لأنَّ الكنيسة لم يقصد بنائها الضَّرر بالغير ، وإن كان أصل بنائها على شرٍّ ، وإنما اتَّخذت النَّصارى الكنيسة واليهود البيعة موضعاً لعبادتهم بزعمهم كالمسجد لنا فافترقا ، وقد أجمع العلماء على أن من صلى في كنيسة ، أو بيعة على موضع طاهر أنَّ صلاته صحيحة جائزة . وذكر البخاريُّ أن ابن عباس كان يصلي في البيعة إذا لم يكن فيها تماثيل ، وذكر أبو داود عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يبني مسجد الطائف حيث كان طواغيئهم » .

(8/370)

فصل

قال القرطبيُّ « قال علماؤنا : من كان إماماً لظالم لا يصلي وارعه ، إلاَّ أن يظهر عذره أو يتوب؛ لأنَّ بني عمرو بن عوف الذين بنوا مسجد قباء سألوا عمر بن الخطاب في خلافته لياذن لمجمع بن حارثة أن يصلي بهم في مسجدهم ، فقال : لا والله ولا نعمة عين! أليس بإمام مسجد الضرار؟ فقال له مجمع : يا أمير المؤمنين ، لا تعجل عليَّ ، فوالله لقد صليتُ فيه ، وأنا لا أعلم ما أضمرُوا عليه ، ولو علمتُ ما صليتُ بهم فيه ، كنتُ غلاماً قارئاً للقرآن ، وكليئنا شيوخاً قد عاشوا على جاهليتهم ، وكانوا لا يقرءون من القرآن شيئاً ، فصليتُ ولا أحسب ما صنعتُ إثماً ، ولم أعلم ما في أنفسهم؛ فعذره عمر ، وصدقه وأمره بالصلاة في مسجد قُباء » .

فصل

قال القرطبيُّ « قال علماؤنا : إذا كان المسجد الذي يتخذ للعبادة وحصَّ الشارع على بنائه بقوله : « مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً ، وَلَوْ كَمَفْحَصِ قِطَاةِ بَنِي اللَّهِ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ » يُهْدَم إذا كان فيه ضرر بغيره؛ فما ظنُّك بسواه بل هو أحرى أن يزال ويهدم . كمن بنى فرناً أو رَحَى أو حفر بئراً ، أو غير ذلك ممَّا يدخل ضرراً على الغير . والصَّابِط فيه : أنَّ مَنْ ادَّخَلَ ضرراً على أخيه منع ، فإن أدخل على أخيه ضرراً بفعل ما كان له فعله في ماله ، فأضَّر ذلك بجاره ، أو غير جاره ، نظر إلى ذلك الفعل ، فإن كان تركه أكبر ضرراً من الضَّرر الدَّاخِل على الفاعل قطع أكبر الضَّررين . مثل من فتح كُوة في منزله يطلع منها على دار أخيه وفيها العيال والأهل ، ومن شأن النساء في بيوتهن التجرد من بعض ثيابهنَّ والانتشار في حوائجهن ، ومعلوم أنَّ الاطلاع على العورات محرَّم ، نهى الشَّارِعُ عن الاطلاع إلى العورات فرأى العلماء أن يغلقوا الكُوة وإن كان فيها منفعة وراحة؛ لأنَّ ضرر الكُوة أعظم من ضرر سدِّها ، خلافاً للشافعي ، فإن أصحابه قالوا : لو حفر في ملكه بئراً ، وحفر آخر في ملكه بئراً يسرق منه ماء البئر الأولى جاز؛ لأنَّ كلَّ واحد حفر في ملكه؛ فلا يمنع ، ومثله عندهم : لو حفر إلى جنب بئر جاره كنيفاً يفسد عليه ماءه لم يكن له منعه؛ لأنه تصرف في ملكه ، والقرآن والسُّنة يردان هذا القول . ومن هذا النوع من الضَّرر الذي منع

العلماء منه ، دُخان الفرن والحمام وغبار الأندر والدُّود المتولد من الزبل المنشور في الرحاب؛ فإنه يمنع منه ما كثر ضرره وخشي تمارديه . قوله : « . . . » .

(8/371)

لَمَسَجِدٌ . . . » فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهَا لَمْ الْإِبْتِدَاءِ .

والثاني : أَنَّهَا جَوَابٌ قَسْمٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : وَاللَّهُ لِمَسَجِدٍ أُسِّسَ ، أَي : بَنِي أَصْلَهُ عَلَى التَّقْوَى .

وعلى التقديرين فيكون « لَمَسَجِدٌ » مبتدأ ، و « أُسِّسَ » في محل رفع نعتاً له ، و « أَحَقُّ » خبره . والقائمُ مقامُ الفاعل ضميرُ المسجد على حذف مضاف ، أَي : أُسِّسَ بِنِيَانِهِ ، و « مِنْ أَوَّلٍ » متعلقٌ به ، وبه استدلَّ الكوفيون على أَنَّ « مِنْ » تكون لابتداء الغاية في الزمان؛ واستدلوا أيضاً بقوله : [الطويل] 2845- مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى ... مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا وقول الآخر : [الطويل]

2846- تُخَيَّرَ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَ كُلَّ النَّجَارِ

وقد تأوله البصريون على حذف مضاف ، أَي : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ، وَمِنْ طُلُوعِ الصُّبْحِ ، وَمِنْ مَجِيءِ أَرْزَامٍ يَوْمٍ . قال القرطبي : « مِنْ » عند النحويين مقابلة « مُنذُ » ، ف « مِنْذُ » في الزمان بمنزلة « مِنْ » في المكان ، أَي : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ الْأَيَّامِ؛ فدخلت على مصدر الفعل الذي هو « أُسِّسَ » ؛ كقوله : [الكامل]

2847- لِمَنِ الدِّيَارُ بُقْتَةَ الْحَجْرِ ... أَقْوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ؟

أَي مِنْ مَرُورِ حَجَجٍ وَمِنْ مَرُورِ دَهْرٍ ، وَإِنَّمَا دَعَا إِلَى هَذَا أَنَّ مِنْ أَصُولِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ « مِنْ » لَا يَجْرُ بِهَا الْأَرْزَامُ ، وَإِنَّمَا تُجَرُّ الْأَرْزَامُ بِ « مِنْذُ » ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ شَهْرٍ ، أَوْ سَنَةٍ . قال أبو البقاء « وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ التَّأْسِيسَ الْمَقْدَرِ لَيْسَ بِمَكَانٍ ، حَتَّى تَكُونَ لِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ قَوْلُهُ : { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ } [الروم : 4] ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ » .

قال شهابُ الدِّينِ : البصريون إنما فرَّوا من كونها لابتداء الغاية في الزمان ، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان حتى يردَّ عليهم بما ذكر ، والخلاف في هذه المسألة قوي ، ولأبي علي فيها كلامٌ طويلٌ . وقال ابنُ عطية : « وَيُحْسُنُ عِنْدِي أَنْ يَسْتَعْنَى عَنْ تَقْدِيرِ ، وَأَنْ تَكُونَ « مِنْ » تَجْرُ لَفْظَةً « أَوَّلُ » ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى : الْبِدَاءِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مِنْ مَبْتَدَأِ الْأَيَّامِ ، وَقَدْ حَكِيَ لِي هَذَا الَّذِي اخْتَرْتَهُ عَنْ بَعْضِ أُمَّةِ النَّحْوِ » .

وقوله : « أَحَقُّ » ليس للتفضيل ، بل بمعنى « حَقِيقٌ » ، إِذْ لَا مَفَاضِلَةَ بَيْنَ

المسجدين .

قال القرطبيُّ « أَحَقُّ » هُوَ أَفْعَلُ مِنَ الْحَقِّ ، وَ « أَفْعَلُ » لَا يَدْخُلُ إِلَّا بَيْنَ

شَيْئَيْنِ مَشْرُتَكَيْنِ لِأَحَدِهِمَا مَزِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى الَّذِي اشْتَرَكَا فِيهِ عَلَى الْآخَرِ ، فَمَسْجِدُ الصُّرَّارِ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لِأَحَقِّ فِيهِ ، فَقَدْ اشْتَرَكَا فِي الْحَقِّ مِنْ جِهَةِ اعْتِقَادِ بَانِيهِ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ اعْتِقَادِ مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّ الْقِيَامَ فِيهِ جَائِزٌ لِلْمَسْجِدِيَّةِ ، لَكِنْ أَحَدُ الْاعْتِقَادِيْنَ بَاطِلٌ بَاطِنًا عِنْدَ اللَّهِ ، وَالْآخَرُ حَقٌّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

{ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا } [الفرقان : 24]
ومعلومٌ أنَّه لا خيرية في النَّارِ ، لكنه جرى على اعتقاد كلِّ فرقة أنَّها خير ، وأنَّ مصيرها إلى خير ، إذ كل حزب بما لديهم فرحون . و « أَنْ تَقُومَ » أي : بأن تقوم . والتاء لخطاب الرَّسُول - عليه الصلاة والسلام - . و « فِيهِ » متعلقٌ بـ . قوله : « فِيهِ رِجَالٌ » يجوزُ أن تكون « فيه » صفةً لمسجد و « رِجَالٌ » فاعلٌ ، وأن تكون حالاً من الهاء في « فِيهِ » ، و « رِجَالٌ » فاعلٌ به أيضاً ، وهذان أولى من حيث إنَّ الوصف بالمفرد أصل ، والجاء قريبٌ من المفرد . ويجوزُ أن يكون « فِيهِ » خبراً مقدِّماً ، و « رِجَالٌ » مبتدأ مؤخر . وفي هذه الجملة أيضاً ثلاثة أوجه :

أحدها : الوصف .

والثاني : الحالُ على ما تقدم .

والثالث : الاستئناف .

وقرأ عبد الله بن زيدٍ « فِيهِ » بكسر الهاء ، و « فِيهِ » بضمها ، وهو الأصل ، جمع بذلك بين اللغتين ، وفيه أيضاً رفع توهّم التوكيد ، ورفع توهّم أنَّ « رِجَالٌ » مرفوع بـ « تَقُومَ » . وقوله « يُجِبُّونَ » صفةٌ لـ « رِجَالٌ » ، و « أَنْ » مفعول به . وقرأ طلحة بن مصرف ، والأعمش « يَطَّهَّرُوا » بالإدغام ، وعلي بن أبي طالب « الْمُتَطَهِّرِينَ » بالإظهار عكس قراءة الجمهور في اللفظتين .

فصل

معنى « أسس » أي : بُني أصله { عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ } بُني ووضعه أساسه { أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ } مُصَلِيًا . واختلفوا في المسجد الذي أسسَ على التقوى ، فقال ابنُ عمر وزيدُ ابنُ ثابت ، وأبو سعيد الخدري : هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وبدل عليه ما روى حميد الخراط قال : سمعتُ أبا سلمة بن عبد الرحمن قال : مرَّ بي عبدُ الرحمن بن أبي سعيد الخدريِّ قال : قُلْتُ لَهُ : كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : قَالَ أَبِي : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ بَعْضِ نِسَائِهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، « أَيُّ الْمَسْجِدِينَ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ » قَالَ : فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءَ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ ثُمَّ قَالَ : « هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا » لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ . قَالَ : فَقُلْتُ : أَشْهَدُ أَنَّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَسْجِدُ قَبَاءَ ، وَهِيَ رِوَايَةُ عَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَقَتَادَةَ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قَبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُهُ ، وَزَادَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ » .

وقوله : { فِيهِ رِجَالٌ يُجِبُّونَ أَنْ يَطَّهَّرُوا } أي : من الأحداث والجنابات والنجاسات .

قال عطاءً : كانوا يستنجون بالماء ، ولا ينامون الليل على جنابة . روي أبو هريرة عن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء { فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا } قال : كانوا يستنجون بالماء؛ فنزلت فيهم هذه الآية ، { وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ } .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على باب مسجد قباء وقال : « يا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ إِنَّ اللَّهَ أَتَى عَلَيْكُمْ ، فما الذي تَصْنَعُونَ فِي الْوُضُوءِ؟ » فقالوا : نتبع الأجرار بالماء ، فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم { رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا } الآية . «

قالوا : المراد منه : الطهارة بالماء بعد الحجر . وقيل : المراد منه : الطهارة من الذنوب والمعاصي .

وقيل : محمول على الأمرين .

فإن قيل : لفظ الطهارة حقيقة في إزالة النجاسات ، ومجاز في البراءة عن المعاصي ، واستعمال اللفظ الواحدة في الحقيقة ، والمجاز معاً لا يجوز .

فالجواب : أن لفظ النجس اسم للمستقذر ، وهذا القدر مفهوم مشترك فيه بين القسمين ، فزال السؤال .

قوله : { أَقَمْنَ أَسْسَ بُنْيَانَهُ } .

قرأ نافع ، وابن عامر « أَسْسَ » مبنياً للمفعول ، « بُنْيَانَهُ » بالرفع ، لقيامه مقام الفاعل .

والباقون « أَسْسَ » مبنياً للفاعل ، « بُنْيَانَهُ » مفعول به ، والفاعل ضمير

مَنْ « وقرأ عمارة بن عائذ الأول مبنياً للمفعول ، والثاني مبنياً للفاعل ، و

بُنْيَانَهُ « مرفوع على الأولى ومنصوب على الثانية لما تقدم .

وقرأ نصر بن علي ، ونصر بن عاصم « أَسْسَ بُنْيَانِهِ » . وقرأ أبو جيوه «

أَسَّاسُ بُنْيَانِهِ » جمع « أَسَّ » . وروي عن نصر بن عاصم أيضاً « أَسَّ » بهمزة مفتوحة وسين مضمومة .

وقرىء « إَسَّاسُ » بالكسر ، وهي جموع أضيفت إلى « البُنْيَانِ » . وقرىء «

أَسَّاسُ » بفتح الهمزة و « أَسَّ » بضم الهمزة وتشديد السين ، وهما مفردان

أضيفا إلى البنيان .

ونقل صاحب اللوامح فيه « أَسَّسُ » بالتخفيف ورفع السين ، « بُنْيَانِهِ » بالجر

، ف « أَسَّسَ » مصدر أسس الحائط ، يُوَسِّسُهُ أَسَّسًا ، وَأَسَّسًا . فهذه عشر

قراءات ، والأسُّ والأسَّاسُ القاعدةُ التي يبنى عليها الشيءُ . ويقالُ : كان ذلك

على أسِّ الدهر ، كقولهم : على وجه الدهر . ويقال : أَسَّسَ : أي : جعل

له أساساً ، وَأَسَّسَ ، بزنة « فاعل » .

و « البُنْيَانِ » فيه قولان :

أحدهما : أنه مصدر ، ك : العُفْران ، والشُّكران ، وأطلق على المفعول ك

الْخَلْقِ « بمعنى المخلوق ، وإطلاق المصدر على المفعول مجاز مفهوم ، يقال

: هذا ضربُ الأمير ونسج زيد ، أي : مضروبه ، ومنسوجه .

والثاني : أنه جمع ، وواحد « بُنْيَانَةٌ » ؛ قال الشاعر :

2848- كَبَيْتَانَةُ الْقَرِيْبِيِّ مَوْضِعُ رَحْلِهَا ... وَأَتَارُ نِسْعِيْهَا مِنْ الدَّفِّ أَبْلَقُ

يعنون أنه اسم جنس ، ك : قمح وقمحة .
قوله : « على تقوى » يجوز فيه وجهان :
أحدهما : أنه متعلق بنفس « أسس » فهو مفعول في المعنى .
والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من الصمير المستكن في « أسس »
« أي : قاصداً بنيانه التقوى ، كذا قدره أبو البقاء .
وقرأ عيسى بن عمر « تَقَوَّى » منونة . وحكى هذه القراءة سيبويه ، ولم
يرتضها الناس لأنَّ الفها للتأنيث ، فلا وجه لتأنيثها ، وقد خرَّجها الناس على أن
تكون ألفها للإلحاق .
قال ابن جنبي : قياسها أن تكون ألفها للإلحاق ، ك « أَرْطَى » . قوله : « حَيْرٌ »
خير المبتدأ . والتفضيل هنا باعتبار معتقدهم . و « أم » متصلة ، و « مِنْ »
الثانية عطف على « مِنْ » الأولى ، و « أسس بُنيانه » كالأولى ، قوله : « على
شفا جُرفٍ » كقوله : « على تقوى » في وجهيه . والشفا : الشفير ، وشفا
الشيء حرفه ، يقال : أشقى على كذا إذا دنا منه . وتقدّم الكلام عليه في آل
عمران . وقرأ حمزة ، وابن عامر ، وأبو بكر عن عاصم « جُرفٍ » بسكون
الراء والباقون بضمها . فليل : لغتان . وقيل : الساكن فرغ على المضموم ، ك
: « عُتِق » في « عُتِق » و « طُنِب » في « طُنِب » . وقيل : العكس ك : «
عُسِرَ وَيُسِرُ » . و « الجُرف » البئر التي لم تُطَو . وقيل : هو الهُوَّة ، وما
يَجْرُفه السَّبيلُ من الأودية ، قاله أبو عبدة .
وقيل : هو المكان الذي يأكله الماء ، فيجرفه ، أي : يذهب به ، ورجل جراف ،
أي : كثير النكاح كأنه يجرف في ذلك العمل ، قاله الراغب .
قوله : « هَارٍ » نعت ل : « جُرفٍ » ، وفيه ثلاثة أقوال :
أحدها - وهو المشهور - : أنه مقلوبٌ بتقديم لامه على عينه ، وذلك أن أصله :
هاوِرٌ ، أو هائرٌ بالواو والياء ؛ لأنه سمع فيه الحرفان قالوا : هَارٍ يَهُورُ فانهارَ ،
وهَارٍ يَهيرُ ، وتهوّرُ البناءُ ، وتهيرُ فُقِّدَت اللام ، وهي « الراء » على العين -
وهي « الواو » أو « الياء » - فصار ك : غاز ، ورام ، فأعلل بالنقص كإعلالهما ،
فوزنه بعد القلب : « قَالع » ، ثم تزئنه بعد الحذف ب « قَال » .
الثاني : أنه حذف عينه اعتباراً ، أي : لغير موجب ، وعلى هذا ، فيجري بوجوه
الإعراب على لامه ، فيقال : هذا هارٌ ، ورأيت هاراً ، ومررتُ بهارٍ ، ووزنه أيضاً
« فال » .
والثالث : أنه لا قلب فيه ولا حذف ، وأن أصله « هَوِر » ، أو « هير » بزنة «
كَيْف » ، فتحرك حرف العلة ، وانفتح ما قبله ، فقلب ألفاً ، فصار مثل قولهم :
كبشٌ صافٌ . أي : صوف ، ويومٌ راحٌ ، أي : روخٌ . وعلى هذا ، فيجري بوجوه
الإعراب أيضاً كالذي قبله ، كما تقول : هذا بابٌ ورأيتُ باباً ، ومررتُ ببابٍ .

(8/375)

وهذا أعدل الوجوه ، لاستراحته من ادعاء القلب ، والحذف اللذين هما علي
خلاف الأصل ، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف . ومعنى : « هَارٍ » أي :
ساقط متداعٍ منها .
قال الليث : الهورٌ : مصدر هَارَ الجُرفُ يهورُ ، إذا انصدع من خلفه ، وهو ثابتٌ
بعُد في مكانه ، وهو جرفٌ هارٌ أي : هائرٌ ، فإذا سقط ؛ فقد انهارَ وتهيرَ . ومعناه
الساقط الذي يتداعى بعضه في أثر بعض كما ينهار الرمل والشيء الرخو .

قوله : « فانهار » فاعله إمَّا ضميرُ البنيان ، والهاءُ في « به » على هذا ضميرُ المؤسس الباني أي : فسقط بنيان الباني على شفا جرفِ هار ، وإمَّا ضميرُ الشَّقَا ، وإمَّا ضميرُ الجرفِ أي : فسقط الشَّقَا ، أو سقط الجرفُ ، والهاءُ في « به » للبنيان ، ويجوزُ أن يكون للباني المؤسس . والأولى أن يكون الفاعل ضميرَ الجرفِ ؛ لأنَّهُ يلزمُ من انهياره انهيارُ الشَّقَا والبنيانِ جميعاً ، ولا يلزمُ من انهيارهما أو انهيار أحدهما انهيارُهُ . والباءُ في « به » يجوزُ أن تكون المعدية ، وأن تكون التي للمصاحبة ، وقد تقدّم الخلاف في أول الكتاب أنَّ المعدية عند بعضهم تستلزم المصاحبة . وإذا قيل إنَّها للمصاحبة هنا؛ فتعلقُ بمحذوفٍ؛ لأنَّها حال أي : فانهار مصاحباً له .

فصل

معنى الآية : أفمن أسس بنيان دينه على قاعدةٍ قوِّبةٍ محكمة وهو الحق الذي هو تقوى الله ورضوانه خير ، أمَّن أسسَ على قاعدة هي أضعف القواعد وأقلها بقاءً ، وهو الباطلُ والتَّفَاقُ الذي مثله مثل شفا جرف هار من أودية جهنم؟ وكونه شفا جرف هار كان مشرفاً على السُّقُوطِ ولكونه على طرف جهنم ، كان إذا انهار فإمَّا ينهار في قعر جهنم ، فالمعنى أنَّ أحد البنائين قصد بانيه بنيانهُ تقوى الله ورضوانه ، والبناء الثاني قصد بانيه بنيانهُ المعصية والكفر فكان البناء الأول شريفاً واجب الإبقاء ، والبناء الثاني خسيساً واجب الهدم؛ فلا يرى مثال أحسن مطابقة لأمر المنافقين من هذا المثال ، { والله لا يَهْدِي القوم الظالمين } .

قوله : { لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ } .
 أي : ذلك البنيان صار سبباً لحصول الريبة في قلوبهم . و « بُنْيَانُهُمْ » يحتملُ أن يكون مصدرًا على حاله ، أي : لا يزالُ هذا الفعلُ الصَّادِرُ منهم ، ويحتملُ أن يكون مراداً به المبني ، وحينئذٍ يضطرُّ إلى حذف مضاف ، أي : بناء بنيانهم؛ لأن المبني ليس ريبَةً ، أو يقدرُ الحذف من الثاني أي : لا يزال مبنيهم سبب ريبة .
 وقوله : « الَّذِي بَنَوْا » تأكيدٌ دفعاً لوهم من يتوهم أنهم لم يَبْنُوا حقيقةً ، وإمَّا دَبَّرُوا أموراً ، من قولهم : كم أبني وتهدم ، وعليه قوله : [الطويل]
 2849- متى يبلغُ البُنيانُ يوماً تَمَامَهُ ... إِذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ وَغَيْرَكَ يَهْدِمُ؟

فصل

في كونه سبباً للريبة وجوه : الأول : أنَّ المنافقين فرحوا ببناء مسجد الضَّرار ، فلَمَّا أمر الرسول بتخريبه ثقل ذلك عليهم وازداد بغضهم له وازداد ارتياحهم في نبوته .

(8/376)

وثانيها : أنَّ الرسول - عليه الصلاة والسلام - لما أمر بتخريبه ، ظنُّوا أنَّه إنَّما أمر بتخريبه جسداً ، فارتفع أمانهم عنه ، وعظم خوفهم منه ، وصاروا مرتابين في أنَّه هل يتركهم على ما هم فيه أو يأمر بقتلهم ونهب أموالهم؟ وثالثها : أنَّهم اعتقدوا كونهم محسنين في بناء ذلك المسجد ، كما حب العجل إلى قوم موسى ، فلَمَّا أمر الرسول - عليه الصلاة والسلام - بتخريبه بقوا شاكين مرتابين في أنه لأي سبب أمر بتخريبه؟ قاله ابن عباس . وقال الكلبي : « ريبة » أي : حسرة وندامة ، لأنهم ندموا على بنائه . وقال السُّدي : لا يزال هدم بنيانهم ريبة ، أي : حزازة وغيظاً في قلوبهم .

قوله : « إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ » المستثنى منه محذوف ، والتقدير : لا يزال بنيانهم ريبه في كل وقت إلا وقت تقطيع قلوبهم أو في كل حال إلا حال تقطيعها .
 وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، وحفص « تقطع » بفتح التاء ، والأصل تنقطع بتاءين ، فحذفت إحداهما .

وعن ابن كثير « تَقَطَّعَ » بفتح الياء وتسكين القاف « قُلُوبَهُمْ » بالنصب ، أي : تفعل أنت بقلوبهم هذا الفعل . وقرأ الباقون « تَقَطَّعَ » بضمها ، وهو مبني للمفعول ، مضارع « قطع » بالتشديد . وقرأ أبي « تَقَطَّعَ » مخففاً من « قطع » . وقرأ الحسن ، ومجاهد وقتادة ، ويعقوب « إلى أن » ب « إلى » الجارمة . وأبو حيوه كذلك ، وهي قراءة واضحة في المعنى ، إلا أننا أبا حيوه قرأ « تَقَطَّعَ » بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددةً والفاعل ضميرُ الرسول ، « قُلُوبَهُمْ » نصباً على المفعول به ، والمعنى بذلك أنه يقتلهم ويتمكن منهم كل تمكن . وقيل : الفاعل ضمير « الرِّيبَةِ » ، أي : إلى أن تقطع الرِّيبَةَ قلوبهم وفي مصحف عبد الله « وَلَوْ قُطِّعَتْ » وبها قرأ أصحابه ، وهي مخالفة لسواد مصاحف الناس . والمعنى أن هذه الريبة باقية في قلوبهم أبداً ويموتون على التَّفَاق . وقيل : معناه إلا أن يتوبوا توبة تنقطع بها قلوبهم ندماً وأسفاً على تفریطهم . وقيل : حتى تنشق قلوبهم غماً وحسرة . « وَاللَّهُ عَلِيمٌ » بأحوالهم ، « حَكِيمٌ » في الأحكام التي يحكم بها عليهم .

(8/377)

إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ (111) التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (112) مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ (113) وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأبيه إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ (114) وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (115) إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (116)

قوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ } الآية .
 لما شرح أحوال المنافقين ، عاد إلى بيان فضيلة الجهاد . قيل : هذا تمثيل كقوله تعالى { أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى } [البقرة : 16] قال محمد بن كعب القرظي : « لما بايعت الأنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة بمكة وهم سبعون نفساً ، قال عبد الله بن رواحة : يا رسول الله اشترط لربك ولنفسك ما شئت . فقال : « اشترط لربي أن تعبدوه ولا تشاركوا به شيئاً ولنفسي أن تمنعوني ممّا منعون منه أنفسكم وأموالكم » قالوا : فإذا فعلنا ذلك فما لنا؟ قال : « الجنة » قالوا ربح البيع لا نقبل ولا نستقبل » ، فنزل : { إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ } .

قال الحسنُ ، ومجاهدٌ ، ومقاتلٌ : « ثامَنَهُمْ فَأَعْلَى ثَمَنُهُمْ » .
 قوله : « يَأَنَّ لَهُمْ » متعلقٌ بـ « اشْتَرَى » ، ودخلت الباءُ هنا على المترُوكِ
 على بابها ، وسَمَّاهَا أَبُو الْبَقَاءِ « بَاءٌ » المقابلةُ ، كقولهم : « بَاءٌ » العوضُ ، و «
 بَاءٌ » الثمنيةُ . وقرأَ عمرُ ابنُ الخطابِ والأعمشُ « بِالْجَنَّةِ » . قال أهلُ المعاني
 : لا يجوزُ أن يشتريَ الله شيئاً في الحقيقة ؛ لأنه مالكُ الكلِّ ، ولهذا قال الحسنُ
 : اشْتَرَى أَنْفُساً هُوَ خَلَقَهَا ، وَأَمْوَالاً هُوَ رَزَقَهَا ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ ، لِحَسَنِ
 التَّلَطُّفِ فِي الدُّعَاءِ إِلَى الطَّاعَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَمُوتَ ؛
 فَتَذْهَبَ رُوحُهُ ، وَيَنْفِقَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى جَزَاؤَهُ فِي الْآخِرَةِ الْجَنَّةِ ،
 فَكَانَ هَذَا اسْتِدْوَلاً وَشِرَاءً . قَالَ الْحَسَنُ : « وَاللَّهُ بَيْعَةٌ رَابِحَةٌ ، وَكِفَّةٌ رَاجِحَةٌ ،
 بَايَعَ اللَّهُ بِهَا كُلَّ مُؤْمِنٍ وَاللَّهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْبَيْعَةِ
 . »

وفيه لطيفةٌ ، وهي أن المشتري لا يَدُّ وأن يَغيِّر البائعُ ، وههنا البائعُ هو اللهُ
 تعالى ، والمشتري هو الله ، وهذا إنما يصحُّ في حقِّ القيمِ بأمرِ الطفلِ الذي لا
 يملكُه رعايةُ المصالحِ في البيعِ والشراءِ وصحَّةُ هذا للبيعِ مشروطةٌ برعايةِ
 الغبطةِ ؛ فهذا جارٍ مجرى التَّشْبِيهِ عَلَى كَوْنِ الْعَبْدِ كَالطِّفْلِ الَّذِي لَا يَهْتَدِي إِلَى
 رِعَايَةِ مَصَالِحِ نَفْسِهِ ؛ وَأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الرَّاعِي لِمَصَالِحِهِ بِشَرَطِ الْغِبْطَةِ .

فصل

قال القرطبيُّ : « هذه الآيةُ دليلٌ على جوازِ معاملةِ السيدِ مع عبده ، وإن كان
 الكلُّ للسَّيِّدِ ، لكن إذا ملكه عامله فيما جعل إليه ، وجاز بين السيدِ وعبده ما لا
 يجوزُ بينه وبين غيره ؛ لأنَّ ماله له ، وله انتزاعه » .

فصل

أصلُ الشراءِ من الخلقِ أن يعوضوا بما خرج من أيديهم ما كان أنفعَ لهم ، أو
 مثل ما خرج عنهم في النفعِ ، فاشْتَرَى اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ إِتْلَافَ أَنْفُسِهِمْ ، وَأَمْوَالِهِمْ
 فِي طَاعَتِهِ ، وَإِهْلَاكَهَا فِي مَرْضَاتِهِ وَأَعْطَاهُم الْجَنَّةَ عَوْضاً عَنْهَا إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ ،
 وَهُوَ عَوْضٌ عَظِيمٌ لَا يَدَانِيهِ الْمَعْوُضُ ، فَأَجْرِي ذَلِكَ عَلَى مَجْرَى مَا يَتَعَارَفُونَهُ فِي
 الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، فَمِنَ الْعَبْدِ تَسْلِيمِ النَّفْسِ وَالْمَالِ ، وَمِنَ اللَّهِ التَّوَابِ وَالتَّوَالِ
 فَسَمِّيَ هَذَا شِرَاءً .

(8/378)

فصل

قال بعضُ العلماءِ : كما اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْبَالِغِينَ الْمَكْلُفِينَ كَذَلِكَ اشْتَرَى
 مِنَ الْأَطْفَالِ فَأَلَمَهُمْ ، وَأَسْقَمَهُمْ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلُحَةِ وَمِنَ الْإِعْتِبَارِ
 لِلْبَالِغِينَ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ عِنْدَ شَيْءٍ أَكْثَرَ صِلَاحاً ، وَأَقْلَ فِسَاداً مِنْهُمْ عِنْدَ أَلْمِ
 الْأَطْفَالِ ، وَمَا يَحْصُلُ لِلْوَالِدِينَ مِنَ التَّوَابِ فِيمَا يَنَالُهُمْ مِنَ الْهَمِّ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ
 تَعَالَى يَعْوِضُ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالَ عَوْضاً إِذَا صَارُوا إِلَيْهِ .

قوله : « يُقَاتِلُونَ » يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً . وقال
 الزمخشريُّ : « يُقَاتِلُونَ » فيه معنى الأمرِ ، كقوله : { وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ
 اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ } [الصف : 11] . وعليه هذا فيتعيَّنُ الاستئنافُ ، لأنَّ
 الطَّلَبَ لَا يَقَعُ حَالاً . وقد تقدَّم الخلافُ في { فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ } في آلِ
 عمرانٍ قرأَ حمزةُ والكسائيُّ : « فَيُقْتَلُونَ » بتقديمِ المفعولِ على الفاعلِ .
 وقرأَ الباقونَ بتقديمِ الفاعلِ على المفعولِ .

قوله : « وَعَدَّا » منصوبٌ على المصدر المؤكد لمضمون الجملة؛ لأنَّ معنى « اشْتَرَى » معنى : وعدهم بذلك ، فهو نظير : « هَذَا ابْنِي حَقًّا » . ويجوزُ أن يكون مصدرًا في موضع الحال وفيه ضعفٌ . و « حَقًّا » نعت له . و « عَلَيْهِ » حالٌ من « حَقًّا » ؛ لِأَنَّهُ في الأصل صفةٌ لو تأخر .

قوله : « فِي التَّوْرَةِ » فيه وجهان : أحدهما : أَنَّهُ متعلقٌ ب « اشْتَرَى » ، وعلى هذا فتكونُ كلُّ أُمَّةٍ قد أمِرت بالجهادِ ، ووعدتُ عليه الجنةُ . والثاني : أَنَّهُ متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لِأَنَّهُ صفةٌ للوعد ، أي : وعدًا مذكورًا وكائنًا في التَّوْرَةِ .

وعلى هذا فيكونُ الوعدُ بالجنةِ مذكورًا في كتبِ الله المنزلة ، وقال الزمخشريُّ في أثناء الكلام : « لا يَجُوزُ عليه قَبِيحٌ قَطُّ » قال أَبُو حِيَّان : « استعمالُ « قَطُّ » في غير موضوعه ، لِأَنَّهُ أتى به مع قوله « لا يَجُوزُ عليه » ، و « قَطُّ » ظرفٌ ماضٍ ، فلا يعملُ فيه إلا الماضي » . قال شهابُ الدِّين « ليس المرادُ هنا زمانًا بعينه » . ثم قال تعالى : { وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ } أي : أنَّ نقضَ العهدِ كذبٌ ، ومكْرٌ ، وخديعةٌ وكلُّ ذلك من القبايح ، وهي قبيحةٌ من الإنسان مع احتياجه إليها ، فالغني عن كلِّ الحاجاتِ أولى أن يكون مُنْزَهًا عنها . أي لا أحد أوفى بعهدِه من الله ، وهذا يتضمَّنُ وفاءَ الباري بالكلِّ فأما وعده فللجميع ، وأما وعيده فمخصوصٌ ببعض المذنبين وبعض الدُّنوب ، وفي بعض الأحوال . قوله : « فاستبشروا » فيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب؛ لِأَنَّ في خطابهم بذلك تشريفًا لهم و « استفعل » هنا ليس للطلب ، بل بمعنى « أفعَل » ، ك « اسْتَوْقَدَ » ، و « أوقد » والمعنى : أظهروا السُّرُورَ بذلك ، والبشارة : إظهار السُّرُورِ في البشارة .

(8/379)

وقوله : { الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ } توكيد ، كقوله : { الَّذِي بَتَّؤُا } [التوبة : 110] ، لينصَّ لهم على هذا البيع بعينه . قوله تعالى : { التَّائِبُونَ } الآية . لمَّا بينَّ أَنَّهُ اشترى من المؤمنين أنفسهم ، بيَّن ههنا أنَّ أولئك المؤمنين هم الموصوفون بهذه الصفات . وقال جماعةٌ : الآية الأولى مستقلة بنفسها ، يقع تحت تلك المبايعة كلُّ مُوحِّدٍ قاتلٍ في سبيلِ الله لتكون كلمة الله هي العليا وإنَّ لم يتصف بهذه الصفات في هذه الآية . قوله : « التَّائِبُونَ » فيه خمسةٌ أوجه : أحدها : أَنَّهُ مبتدأ ، وخبره « العابدون » وما بعده أوصاف ، أو أخبارٌ متعددة عند من يرى ذلك .

الثاني : أنَّ الخبر قوله « الآمرون » . الثالث : أنَّ الخبر محذوفٌ ، أي : التَّائِبُونَ الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة ، أي من لم يجاهد غير معانِدٍ ، ولا قاصدٍ لترك الجهادِ فله الجنةُ ، قال الزجاجُ : وهو حسن ، كأنه وعد الجنة لجميع المؤمنين ، كقوله : { وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى } [النساء : 95] ويؤيده قوله : { وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } ، وهذا عند من يرى أنَّ هذه الآية منقطعةٌ ممَّا قبلها وليست شرطًا في المجاهدة . وأما

من زعم أنّها شرطٌ في المجاهدة ، كالصَّحَاكِ وغيره فيكون إعراب التَّائِبِينَ خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم التَّائِبُونَ ، وهذا من باب قطع التَّعْوِثِ ، وذلك أنّ هذه الأوصاف عند هؤلاء القائلين من صفات المؤمنين في قوله تعالى : { مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } ويؤيِّد ذلك قراءة أبي ، وابن مسعود ، والأعمش « التَّائِبِينَ » بالياء ، ويجوز أن تكون هذه القراءة على القطع أيضاً ؛ فيكون منصوباً بفعل مقدر ، وقد صرح الزمخشري ، وابن عطية بأنَّ التَّائِبِينَ في هذه القراءة نعتٌ للمؤمنين .

الخامس : أنّ « التَّائِبُونَ » بدلٌ من الضمير المتصل في « يُقَاتِلُونَ » . ولم يذكر لهذه الأوصاف متعلقاً فلم يقل : التَّائِبُونَ من كذا لله ، ولا العابدون لله لفهم ذلك ، إلا صفتي الأمر والتَّهْيِ ، مبالغةً في ذلك . ولم يأت بعاطفٍ بين هذه الأوصاف ، لمناسبتها لبعضها ، إلا في صفتي الأمر والتَّهْيِ ، لتباين ما بينهما ، فإنَّ الأمر طلبٌ فعل ، والتَّهْيِ طلبٌ تركٌ ، أو كفٌّ . وكذا « الحَافِظُونَ » عطفه وذكر متعلقه وأتى بترتيب هذه الصفات في الذكر على أحسن نظمٍ ، وهو ظاهرٌ بالتأمل ، فإنَّه قدَّم التوبة أولاً ، ثم تَنَّى بالعبادة إلى آخرها .

وقيل : إنّما دخلت الواوُ لأنها « واوُ » الثمانية ، كقولهم : { وَتَأْمِنُهُمُ كَلِمُهُمُ } [الكهف : 22] وقوله : { وَفَتِحَتْ أَبْوَابُهَا } [الزمر : 73] لَمَّا كان للجنة ثمانية أبواب أتى معها بالواو . قال بعض التَّحْوِيلِينَ : هي لغة فصيحةٌ لبعض العرب ، يقولون إذا عدُّوا : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، تسعة ، عشرة . قال القرطبيُّ : « وهي لغة قريش » وقال أبو البقاء : « إنّما دخلت « الواو » في الصفة الثامنة ، إيداناً بأنَّ السبعة عندهم عدد تام ، ولذلك قالوا : سبع في ثمانية ، أي : سبع أذرع في ثمانية أشبار ، وإنَّما دلت الواوُ على ذلك لأنَّ الواو تُؤذن بأنَّ ما بعدها غير ما قبلها ، ولذلك دخلت في باب عطفِ النَّسْقِ » .

(8/380)

وهذا قولٌ ضعيفٌ جدّاً ، لا تحقيق له .

فصل في تفسير هذه الصفات

قوله « التَّائِبُونَ » قال ابنُ عَبَّاسٍ : التَّائِبُونَ من الشُّرْكِ وقال الحسنُ : من الشُّرْكِ والنفاق . وقيل : التَّائِبُونَ الرَّاجِعُونَ عن الحالة المذمومة قال القرطبيُّ : « الرَّاجِعُ إلي الطَّاعَةِ أفضل من الرَّاجِعِ عن المعصية ، لجمعه بين الأمرين » وقال الأصوليون : التَّائِبُونَ من كلِّ معصيةٍ ، لأنَّها صيغة عموم محللة بالألف واللام فتتناول الكل ، فال تخصيص تحكم . و « العَابِدُونَ » قال ابنُ عَبَّاسٍ « الذين يؤدُّون العبادة الواجبة عليهم » وقال غيره : المطيعون الذين أخلصوا العبادة لله تعالى وقال الحسنُ « هم الذين عبدوا الله في السَّراءِ والصَّراءِ » وقال قتادةُ « قوم أخذوا من أبدانهم في ليلهم ونهارهم »

الحامدون « الذين يحمدون الله على كلِّ حال في السَّراءِ والصَّراءِ . قال عليه الصلاة والسلام : « أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّراءِ والصَّراءِ » .

« السَّائِحُونَ » قال ابنُ مسعودٍ : الصائمون . وقال ابن عباس « ما ذكر في القرآن من السياحة فهو الصيام » وقال عليه الصلاة والسلام : « سياحة أمتي الصيامُ » . « وعن الحسن « أنّ هذا صوم الفرض » وقيل : هم الذين يديمون

الصيام . قال سفيان بن عيينة « إِنَّمَا سُمِّيَ الصَّائِمُ سَائِحًا ، لتركه اللذات كلها ، من المطعم والمشرب والنكاح » وقال عطاء : « السَّائِحُونَ هم الغزاةُ في سبيل الله » وهو قول مسلم . وقال عكرمة : « هم طلبة العلم ، ينتقلون من بلدٍ إلى بلدٍ » وقوله { الراكعون الساجدون } يعني : المُصَلِّين . وقوله { الأمرُ بالمعروف } بالإيمان { والناهون عن المنكر } عن الشرك . وقيل : المعروفُ : السنَّةُ ، والمنكر : البدعة .
 قوله : { والحافظون لِحدودِ الله } القائمون بأوامر الله . وقال الحسنُ « أهلُ الوفاءِ بيعة الله » .
 قوله تعالى : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ } الآيات .
 لَمَّا بَيَّنَّ في أول السُّورَةِ إلى هذا الموضع وجوب البراءة عن المشركين ، والمنافقين من جميع الوجوه ، بَيَّنَّ في هذه الآية وجوب البراءة عن أمواتهم ، وإن كانوا في غاية القُرْبِ من الإنسان كالأب والأم ، كما أوجب البراءة عن الأحياء منهم .
 قال ابنُ عباس : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، أتى قبر أمه أمنة ، فوقفَ عَلَيْهِ حتى حميت الشمسُ ، رجاء أن يؤذن له ليستغفر لها ، فنزلت { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ } وعن أبي هريرة قال : « رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ ، فَقَالَ : « اسْتَأذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا ؛ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُزَوِّرَ قَبْرَهَا فَادِنَ لِي ، فزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ » .

(8/381)

قال قتادة : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لأستغفرنَّ لأبي ، كما استغفر إبراهيم لأبيه » فأنزل الله هذه الآية . وروى سعيد بن المسيب عن أبيه قال : « لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجدَ عنده أَبَا جَهْلٍ ، وعبد الله بنَ أَبِي أُمَيَّةَ بنِ الْمُغَيَّرَةِ - فقال : يا عم قُلْ لا إله إلاَّ اللَّهُ أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ » فقال أبو جهل وعبدُ الله بنُ أَبِي أُمَيَّةَ : أترعُبُ عن ملة عبدِ المُطَّلِبِ؟ فلم يزلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ : على مِلةِ عبدِ المُطَّلِبِ وَأَبِي أَنْ يَقُولَ لا إله إلاَّ اللَّهُ ، فقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنَا عَنْكَ » فأنزل الله هذه الآية ، وقوله : { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } [القصص : 56] . وفي رواية قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمِّهِ « قُلْ : لا إله إلاَّ اللَّهُ أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، قال : لَوْلَا أَنْ تُعَيِّرَنِي فُرَيْشٌ ، يَقُولُونَ : إِنَّمَا حَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَرَغُ لِأَقْرَبَتْ بِهَا عَيْنُكَ ؛ فنزل قوله : { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } [القصص : 56] الآية . قال الواحدِيُّ : « وقد استبعده الحسين بنُ الفضل ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا ، ووفاة أبي طالب كانت بمكة أول الإسلام » .
 قال ابنُ الخطيب « وليس هذا بمُسْتَبَعِدٍ ؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَقِيَ يَسْتَغْفِرُ لِأَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى حِينَ نَزَلَ { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } [القصص : 56] وروى عن علي بن أبي طالب أنه سمع رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان ، قال : فقلت له : أتستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال : أو ليس قد استغفر إبراهيم لأبويه وهما مشركان؟

فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية « .
وفي رواية : فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ { قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أَسْوَةٌ خَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ }
إلى قوله { إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ } [الممتحنة : 4] .

فصل

قال القرطبي : « تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَطْعَ مَوَالِدِ الْكُفَّارِ حَيْثُ هُمْ وَمِثَّتْهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ؛ فَطَلَبَ الْغُفْرَانَ لِلْمُشْرِكِ لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ قِيلَ : صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ أَحَدٍ حِينَ كُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ وَشُجَّ وَجْهُهُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمْسُحُ الدَّمَ عَن وَجْهِهِ وَيَقُولُ

(8/382)

« رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » وروى البخاري نحوه وهذا صريح في الحكاية عمن قبله .

قال القرطبي : « لِأَنَّهُ قَالَهُ ابْتِدَاءً عَنِ نَفْسِهِ . وَجَوَابُ ثَانٍ : أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاسْتِغْفَارِ فِي الْآيَةِ : الصَّلَاةَ . قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيحٍ : الْآيَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، وَالِاسْتِغْفَارِ هُنَا يَرَادُ بِهِ الصَّلَاةُ .
جواب ثالث : أَنَّ الْاسْتِغْفَارَ لِلْأَحْيَاءِ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّهُ مَرْجُو إِيمَانِهِمْ ، وَيُمْكِنُ تَأْلِفُهُمْ بِالْقَوْلِ الْجَمِيلِ ، وَتَرْغِيبِهِمْ فِي الدِّينِ بِخِلَافِ الْأَمْوَاتِ » .

قوله : { وَلَوْ كَانُوا أَوْلِيَٰ قَرَبِي } كقوله : « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ عَلَى فَرَسٍ » وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا حَالٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى حَالٍ مَقْدَرَةٌ . وَقَوْلُهُ : { مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ } [التوبة : 113] كَالْعَلَّةِ لِلْمَنْعِ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ لَهُمْ .
قوله : { وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ } .
في تعلق هذه الآية بما قبلها وجوه : أحدها : أَنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ إِنْسَانٌ أَنَّهُ تَعَالَى مَنْعَ مُحَمَّدًا مِنْ أَعْيُنِ إِبْرَاهِيمَ فِيهِ .

وثانيها : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَالِغٌ فِي وَجُوبِ الْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ ، بَيْنَ هَهُنَا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ غَيْرَ مَخْتَصٍ بِدِينِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، بَلْ وَجُوبِ الْإِنْقِطَاعِ مَشْرُوعٌ أَيْضًا فِي دِينِ إِبْرَاهِيمَ ؛ فَتَكُونُ الْمَبَالِغَةُ فِي تَقْرِيرِ وَجُوبِ الْمَقَاطِعَةِ أَكْمَلَ ، وَأَقْوَى .

وثالثها : أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ حَلِيمًا أَي : قَلِيلَ الْغَضَبِ ، وَبِكَوْنِهِ أَوْهًا ، أَي : كَثِيرَ التَّوَجُّعِ وَالتَّفَجُّعِ عِنْدَ نَزُولِ الْمَضَارِّ بِالنَّاسِ ، وَمَنْ كَانَ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ مِيلَ قَلْبِهِ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ لِأَبِيهِ شَدِيدًا ؛ فَكَانَهُ قِيلَ : إِنَّ إِبْرَاهِيمَ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ ، وَكَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالْأَوْاهِيَةِ وَالْحَلَمِيَّةِ مَنَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ لِأَبِيهِ الْكَافِرِ ، فَمَنَعَ غَيْرَهُ أَوْلَى .

قوله : « وَعَدَّهَا إِيَّاهُ » . اختلف في الضمير المرفوع ، والمنصوب المنفصل ، فقيل - وهو الظاهر - إِنَّ الْمَرْفُوعَ يَعُودُ عَلَى « إِبْرَاهِيمَ » ، وَالْمَنْصُوبَ عَلَى « أَبِيهِ » ، يَعْنِي : أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ وَعَدَ أَبَاهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ، وَحَمَادِ الرَّائِيَةِ . وَابْنُ السَّمِيعِ وَمَعَاذُ الْقَارِي « وَعَدَّهَا أَبَاهُ » بِالْبَاءِ الْمَوْجِدَةِ . وَقِيلَ : الْمَرْفُوعُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ وَالْمَنْصُوبُ ل « إِبْرَاهِيمَ » . وَفِي

التفسير أنه كان وعد إبراهيم أنه يُؤمن؛ فذلك طمع في إيمانه .

فصل

دلّ القرآن على أنّ إبراهيم استغفر لأبيه ، لقوله : { واغفر لأبي } [الشعراء : 86] وقوله : { رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ } [إبراهيم : 41] وقال : { سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي } [مريم : 47] وقال أيضاً { لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ } [الممتحنة : 4] ، والاستغفار للكافر لا يجوز . فأجاب تعالى عن هذا الإشكال بقوله { وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوَدَّةٍ وَعَدَّةٍ إِيَّاهُ } والمعنى : أن أباه وعده أن يؤمن؛ فلذا استغفر له ، فلمّا تبين له أنه لا يؤمن وأنه عدو لله ، تبرأ منه . وقيل : إن الواعد « إبراهيم » وعد أباه أن يستغفر له رجاء إسلامه وقيل في الجواب وجهان آخران : الأول : أنّ المراد من استغفار إبراهيم لأبيه دعاؤه له إلى الإسلام ، وكان يقول له أمن حتى تتخلص من العقاب ، ويدعو الله أن يرزقه الإيمان فهذا هو الاستغفار ، فلمّا أخبره تعالى بأنه يموت كافراً وترك تلك الدّعوة .

(8/383)

والثاني : أنّ من الناس من حمل قوله : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ } على صلاة الجنّارة لإعلى هذا الطريق ، قالوا : وبدل عليه قوله : { وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا } [التوبة : 84] .

فصل

اختلفوا في السبب الذي تبين إبراهيم به أنّ أباه عدو لله . فقيل : بالإضرار والموت وقيل : بالإضرار وحده . وقيل : بالوحي . فكانه تعالى يقول : لمّا تبين لإبراهيم أنّ أباه عدو لله تبرأ منه؛ فكونوا كذلك ، لأنّي أمرتكم بمتابعة إبراهيم في قوله : { اتبع ملة إبراهيم } [النحل : 123] . قوله : { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لِأَوَّاهٌ حَلِيمٌ } . الأوّاه : الكثير التآوه ، وهو من يقول : أوّاه ، وقيل : من يقول : أوّه ، وهو أنسب؛ لأنّ « أوّه » بمعنى : أتوجع ، ف « الأوّاه » : فعّالٌ مثالٌ مبالغة من ذلك ، وقياس فعله أن يكون ثلاثياً؛ لأنّ أمثله المبالغة إنّما تطرد في الثلاثي وقد حكى قطرب فعله ثلاثياً ، فقال : يقال : آه يتوّه ، ك « قام يقوم ، أوها » . وأنكر النحويون هذا القول على قطرب ، وقالوا : لا يقال من « أوّه » بمعنى : أتوجّع ، فعلٌ ثلاثي ، إنما يقال : أوّه تأويها ، وتآوه تأوها؛ قال الرازي : [الرجز] 2850- قَاوَّهَ الرَّاعِي وَصَوَّصَى أَكْلَبَهُ ... وقال المثقب العبديّ : [الوافر] 2851- إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلَهَا بَلِيلٌ ... تَأَوَّهَ أَهَّةَ الرَّجُلِ الْحَزِينِ وقال الزمخشيري : « أوّاه : فعّال ، من أوّه ، ك « لئال » من اللؤلؤ ، وهو الذي يكثر التآوه » .

قال أبو حيان « وتشبيه « أوّاه » من « أوّه » ك « لئال » من اللؤلؤ ليس بجيد؛ لأنّ مادة « أوّه » موجودة في صورة « أوّاه » ، ومادة « لؤلؤ » مفقودة في « لئال » ؛ لاختلاف التركيب إذ « لئال » ثلاثي ، و « لؤلؤ » رباعي ، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية » .

قال شهاب الدين : « لئال » ، و « لؤلؤ » كلاهما من الرباعي المكرر ، أي : إنّ الأصل لام وهمزة ثم كسرنا ، غاية ما في الباب أنّه اجتمع الهمزتان في « لئال » فأدغمت أولهما في الأخرى ، وُفرق بينهما في « لؤلؤ » وقال ابن الأثير في قوله عليه السلام : « أوّه عن الرّبا » كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجّع

وهي ساكنة الواو ومكسورة الهاء ، وربّما قلبوا الواو ألفاً فقالوا : آه من كذا ، وربّما شدّدوا الواو وكسروها وسكّنوا الهاء فقالوا « آوّه » وربما حذفوا مع التشديد الهاء فقالوا : « آو » وبعضهم فتح الواو مع التشديد فيقول « آوّه » .

(8/384)

وقال الجوهريُّ : بعضهم يقول « آوّه » بالمد والتشديد وفتح الواو ساكنة الهاء؛ لتطويل الصوت بالشكاية ، وربّما أدخلوا فيه التاء فقالوا « آوتاهُ » بمدٍّ وبغير مدٍّ .

فصل

قال عليه الصلاة والسلام : « الأواه : الخاشع المُتَضَرِّع » وعن عمر : « الدُّعَاءُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأَوَاهِ ، فَقَالَ : « وَيُرْوَى » أَنَّ زَيْنَبَ تَكَلَّمَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا غَيَّرَ لَوْنَهُ ؛ فَأَنْكَرَ عَمْرٌ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : دَعَهَا فَإِنَّهَا أَوَاهَةٌ » فقيل يا رسول الله ، وما الأواهة؟ قال : « الدَّاعِيَةُ الْخَاشِعَةُ الْمُتَضَرِّعَةُ » .
وقيل : معنى كون إبراهيم أَوَاهًا ، كَلِمًا ذَكَرَ لِنَفْسِهِ تَقْصِيرًا ، أَوْ ذَكَرَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ شِدَائِدِ الْآخِرَةِ كَانَ يَتَأَوَّهُ إِشْفَاقًا مِنْ ذَلِكَ وَاسْتِعْظَامًا لَهُ . وَعَنْ عَبَّاسٍ : الْأَوَاهُ ، الْمُؤْمِنُ النَّوَابِ .

وقال عطاءٌ وعكرمةُ : هو الموقن . وقال مجاهدٌ والنخعيُّ : هو الفقيه . وقال الكلبيُّ وسعيد بن المسيَّب : هو المُسَبِّحُ الَّذِي يَذْكُرُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ الْقَفْرِ الْمُوحِشَةِ .

وقال أبو ذرٍّ : هو المتأوه؛ لأنه كان يقول « آه من النَّارِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَعَ آهٌ » . و « الْحَلِيمُ » معلوم .

وإنّما وصفهُ بهذين الوصفين ههنا؛ لأنّه تعالى وصفه بشدّة الرقة والشّفقة والخوف ، ومن كان كذلك فإنّه تعظم رفته على أبيه وأولاده ، ثم إنّه مع هذه الصفات تبرّأ من أبيه وغلظ قلبه عليه لَمَّا ظهر له إصراره على الكفر ، فأنتم بهذا المعنى أولى .

قوله تعالى : { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا } الآية .

لَمَّا منع المسلمين من أن يستغفروا للمشركين ، والمسلمون كانوا قد استغفروا للمشركين قبل نزول الآية ، فلَمَّا نزلت هذه الآية خافوا بسبب ما صدر عنهم قبل ذلك من الاستغفار للمشركين .

وأيضاً فإنّ أقواماً من المسلمين الذين استغفروا للمشركين ، كانوا ماتوا قبل نزول هذه الآية فوقع الخوفُ في قلوب المسلمين أنّهُ كيف يكون حالهم؛ فأزال الله ذلك عنهم بهذه الآية وبيّن أنه لا يؤاخذهم بعمل إلا بعد أن يُبيّن لهم أنّهُ يجبُ عليهم أن يتّقوه ويحترزوا عنه فهذا وجهٌ حسنٌ في التّظم .

فصل

معنى الآية : ما كان الله ليحكم عليكم بالصّلاة بترك الأوامر باستغفاركم للمشركين { حتى يُبيّن لهم ما يتّقون } .

قال مجاهدٌ : « بيان الله للمؤمنين في ترك الاستغفار للمشركين خاصة ، وبيانه لهم في معصيته وطاعته عامة » . وقال الضحاك : « ما كان الله ليُعذّب قوماً حتى يُبيّن لهم ما يأتون وما يدّرون » . وقال مقاتلٌ والكلبيُّ : هذا في المنسوخ ، وذلك أنّ قوماً قدّموا على النبي صلى الله عليه وسلم وأسلموا قبل

تحريم الخمر وصرف القبلة إلى الكعبة؛ فرجعوا إلى قومهم وهم على ذلك ثم حرمت الخمر وصرفت القبلة ، ولا علم لهم بذلك ، ثم قدموا بعد ذلك المدينة؛ فوجدوا الخمر قد حُرِّمَتْ والقبلة قد صُرِّفَتْ ، فقالوا يا رسول الله : قد كنت على دين ونحن على غيره ، فنحن ضلال؟ فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى : { وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ } الناسخ ، وقيل : المعنى : أَنَّهُ أَضَلُّهُ عن طريق الْجَنَّةِ أَي : صرفه ومنعه من التوجُّه إليه .

(8/385)

وقالت المعتزلة : المراد من هذا الإضلال ، الحكم عليهم بالضلال؛ واحتجوا بقول الكميت : [الطويل]
2852- وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُوا بِحُبِّكُمْ
قال ابن الأنباري « وهذا التأويل فاسد؛ لأنَّ العرب إذا أرادوا ذلك المعنى قالوا : ضللي يضل ، واحتجاجهم ببيت الكميت باطل؛ لأنه يلزم من قولنا : أكفر في الحكم صحة قولنا : أضل . وليس كل موضع صح فيه « فعل » صح فيه « أفعل » . فإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ « كَسَرَ » ، و « قَتَلَ » ، وَلَا يَجُوزُ « أَكْسَرَ » ، و « أَقْتَلَ » . بل يجب فيه الرجوع إلى السماع .
قوله : { إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } الآية .
فيها فوائد :

أحدها : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْكُفَّارِ ، بَيَّنَّ أَنَّهُ لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا كَانَ هُوَ نَاصِرَكُمْ فَهَمَّ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِضْرَارِكُمْ .
وثانيها : أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا : لَمَّا أَمَرْنَا بِالْانْقِطَاعِ عَنِ الْكُفَّارِ ؛ فَحِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَخْتَلِطَ بِأَبَائِنَا ، وَأَوْلَادِنَا ، وَإِخْوَانِنَا ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : إِنْ صَرْتُمْ مَحْرُومِينَ عَنِ مَعَاوَنَتِهِمْ وَمَنَاصِرَتِهِمْ ، فَالْإِلَهَ الْمَالِكُ لِلسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، الْمُخَيِّبُ الْمُمِيتُ نَاصِرَكُمْ ؛ فَلَا يَضُرُّكُمْ انْقِطَاعُهُمْ عَنْكُمْ .
وثالثها : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ بِهَذِهِ التَّكَالِيفِ الشَّاقَّةِ كَأَنَّهُ قَالَ : وَجِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَفَادُوا لِحُكْمِي ، لِكُونِي إِلَهُكُمْ ، وَلِكُونِكُمْ عِبِيدًا لِي .

(8/386)

لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (117) وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (118) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (119)

قوله : { لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ } الآية .
لَمَّا شَرَحَ أَحْوَالَ غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَأَحْوَالَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْهَا ، عَادَ إِلَى شَرْحِ مَا بَقِيَ مِنْ أَحْكَامِهَا فَقَالَ : { لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ } الآية . تاب لله : تجاوز وصفه ، ومعنى توبته على النبي : مؤاخذته بإذنه للمنافقين في التخلف ، فقال :

{ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ } [التوبة : 43] ، وعلى المؤمنين من ميل قلوب بعضهم إلى التخلف عنه .

وقيل : توبة الله عليهم استنقاذهم من شدة العسرة . وقيل : خلاصهم من نكايه العدو وعبر عن ذلك بالتوبة - وإن خرج عن عرفها - لوجود معنى التوبة فيه ، وهو الرجوع إلى الحالة الأولى . وقيل : إفتح الكلام به ؛ لأنه كان سبب توبتهم ، فذكره معهم ، كقوله تعالى : { قَانَ لِلَّهِ حُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ } [الأنفال : 41] . وقيل : لا يبعد أن يكون صدر عن أولئك الأقوام أنواع من المعاصي ، إلا أنه تعالى تاب عليهم ، وعفا عنهم ، لأجل تحملهم مشاق السفر في شدة الحر للجهاد ، ثم إنه تعالى ضم ذكر الرسول إلى ذكرهم ، تنبيهاً على عظم مراتبهم في الدين وأنهم قد بلغوا إلى الدرجة التي لأجلها ضم الرسول - عليه الصلاة والسلام - إليهم في قبول التوبة .

قوله : « . . . اتبعوه » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه اتباع حقيقي ، ويكون عليه الصلاة والسلام خرج أولاً ، وتبعه أصحابه . وأن يكون مجازاً ، أي : اتبعوا أمره ونهيته . وساعة العسرة عبارة عن وقت الخروج إلى الغزو ، وليس المراد حقيقة الساعة ، بل كقولهم « يَوْم الكَلَاب » ، و : [الطويل]

2853- عَشِيَّة قَارِعْنَا

جُدَامَ وَحَمِيرَا

فاستعيرت « السَّاعَة » لذلك ؛ كما استعير « الغداة » و « العشيَّة » في قوله

: [الطويل]

2854- عَدَاة طَفَتْ عِلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ

وقوله : [الطويل]

2855- إِذَا جَاءَ يَوْمًا وَارثِي يَبْتَغِي الغِنَى

فصل

في المراد بساعة العسرة قولان :

الأول : أنها غزوة تبوك ، والمراد منها الزمان الذي صعب الأمر عليهم جدًّا في ذلك السفر . والعسرة : تعذر الأمر وصعوبته . قال جابر « حصلت عسرة الظهر ، وعسرة الماء ، وعسرة الزاد » .
أمَّا عسرة الظهر ؛ فقال الحسن : كان العشرة من المسلمين يخرجون على بعير يعتقبونه بينهم .

وأمَّا عسرة الزاد ، فربما مصَّ التمرة الواحدة جماعة يتناوبونها ، حتَّى لا يبقى من التمرة إلا النواة ، وكان معهم شيء من شعير مُسَوَّس ، فكان أحدهم إذا وضع اللقمة في فيه أخذ أنفه من تنن اللقمة . وأمَّا عسرة الماء ، فقال عمر : خرجنا في قيظ شديد ، وأصابنا فيه عطش شديد ؛ حتَّى إنَّ الرجل لينحر بعيره فيعصر فرثه ، ويشربه .

وهذه تسمى غزوة العسرة ، ومن خرج فيها فهو جيش العسرة ، وجهزهم عثمان وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم - .

والثاني : قال أبو مسلم « يجوز أن يكون المراد بساعة العسرة جميع الأحوال ، والأوقات الشديدة على الرسول ، وعلى المؤمنين ؛ فيدخل فيه غزوة الخندق وغيرها .

وقد ذكر الله تعالى بعضها في القرآن ، كقوله : { وَإِذْ رَأَيْتَ الْأَبْصَارَ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ } [الأحزاب : 10] وقوله : { وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُنَّ بِأَيْدِيهِنَّ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُنَّ } [آل عمران : 152] الآية ، والمقصود منه وصف المهاجرين ، والأنصار بأنهم اتَّبَعُوا الرَّسُولَ - عليه الصلاة والسلام - في الأوقات الشديدة والأحوال الصعبة ، وذلك يفيدُ نهاية المدح والتعظيم .

قوله : { مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ } قرأ حمزة وحفص عن عاصم « يَزِيغُ » بالياء من تحت واليقاؤون بالتاء من فوق . فالقراءة الأولى تحتمل أن يكون اسمُ « كاد » ضمير الشَّانِ و « قلوبُ » مرفوع ب « يَزِيغُ » ، والجملةُ في محلِّ نصب خبراً لها ، وأن يكونَ اسمها ضمير القوم ، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذكرُ « المهاجرين والأنصار » ، ولذلك قدره أبو البقاء ، وابنُ عطية : « من بعد ما كَادَ الْقَوْمُ » . وقال أبو حيان - في هذه القراءة - « فيتعيَّن أن يكونَ في « كاد » ضميرُ الشَّانِ ، وارتفاعُ « قلوبُ » ب « يَزِيغُ » ، لامتناع أن يكونَ « قلوبُ » اسم « كاد » ، و « يَزِيغُ » في موضع الخبر ؛ لأنَّ التَّيَّةَ فيه التأخير ولا يجوزُ : من بعد ما كاد قلوب يَزِيغُ بالياء » قال شهابُ الدِّينِ : ولا يتعيَّن ما ذكر في هذه القراءة ، لما تقدَّم من أنَّه يجوزُ أن يكونَ اسمُ « كاد » ضميراً عائداً على الجمع أو القوم ، والجملةُ الفعليةُ خبرها ، ولا محذور يمنع ذلك من ذلك . وقوله : لامتناع أن يكونَ « قلوبُ » اسمُ « كَادَ » لزم أن يكونَ « يَزِيغُ » خبراً مقدماً ؛ فيلزمُ أن يرفع ضميراً عائداً على « قلوبُ » ، ولو كان كذلك للزم تأنيثُ الفعل ؛ لأنَّه حينئذٍ مسندٌ إلى ضمير مؤنث مجازي ؛ لأنَّ جمع التَّكْسِيرِ يجري مجرى المؤنث مجازاً . وأمَّا قراءة التَّاء من فوق ؛ فتحتمل أن يكونَ في « كَادَ » ضميرُ الشَّانِ ، كما تقدَّم ، و « قلوبُ » مرفوع ب « يَزِيغُ » وأنتَ لتأنيث الجمع ، وأن يكونَ « قلوبُ » اسمها ، و « يَزِيغُ » خبر مقدَّم ، ولا محذور في ذلك ؛ لأنَّ الفعل قد أثبت .

وقال أبو حيان : وعلى كُلِّ واحدٍ من هذه الأعراب الثلاثة إشكال على ما تقرَّر في علم النحو مِن أنَّ خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها ؛ فبعضهم أطلق وبعضهم قيَّد بغير « عَسَى » من أفعال المقاربة ، ولا يكونُ سبباً ، وذلك بخلاف « كان » فإن خبرها يرفع الضمير والسبب لاسم « كان » ، فإذا قدرنا فيها ضمير الشَّانِ كانت الجملةُ في موضع نصب على الخبر ، والمرفوعُ ليس ضميراً يعود على اسم « كاد » ، بل ولا سبباً له ، وهذا يلزمُ في قراءة التَّاء أيضاً .

(8/388)

وأما توسط الخبر ؛ فهو مبنئٌ على جوازِ مثل هذا التركيب في مثل : « كان يَقُومُ زيد » ، وفيه خلافٌ والصحيحُ المنع . وأمَّا الوجه الأخير ؛ فضعيف جداً ، من حيثُ أضمِر في « كاد » ضميراً ، ليس له علمن يعود إلا بتوهم ومن حيثُ يكونُ خبر « كاد » رافعاً سبباً . قال شهابُ الدِّينِ : كيف يقولُ « والصَّحِيحُ المنعُ » وهذا التركيب موجود في القرآن ، كقوله تعالى : { مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ } [الأعراف : 137] { كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا } [الجن : 4] ، وفي قول امرئ القيس : [الطويل]

2856- وَإِنْ تَكُ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ
 فهذا التركيب واقع لا محالة . وإنما اختلفوا في تقديره : هل من باب تقديم الخبر ، أم لا؟ فمن منع؛ لأنه كباب المبتدأ والخبر الصريح ، والخبر الصريح متى كان كذلك؛ امتنع تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس باب الفاعل؛ فكذلك بعد نسخه ، ومن أجاز فلأمن اللبس . ثم قال أبو حيان : « وَيُحْلَصُ مِنْ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ اعْتِقَادُ كَوْنِ « كَادَ » زَائِدَةً ، وَمَعْنَاهَا مَرَادٌ ، وَلَا عَمَلُ لَهَا إِذْ ذَاكَ فِي اسْمٍ وَلَا خَبَرٌ ، فَتَكُونُ مِثْلَ « كَانَ » إِذَا زِيدَتْ ، يُرَادُ مَعْنَاهَا وَلَا عَمَلُ لَهَا ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّوِيلَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ « مِنْ بَعْدِ مَا رَاعَتْ » بِإِسْقَاطِ « كَادَ » وَقَدْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا } [النور : 40] مَعَ تَأْتُرِهَا بِالْعَامِلِ وَعَمَلِهَا فِيمَا بَعْدَهَا ؛ فَأَحْرَى أَنْ يُدْعَى زِيَادَتِهَا ، وَهِيَ لَيْسَتْ عَامِلَةً وَلَا مَعْمُولَةً » قَالَ شَهَابُ الدِّينِ زِيَادَتُهَا أَبَاهُ الْجُمْهُورُ ، وَقَالَ بِهِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ الْأَخْفَشُ وَجَعَلَ مِنْهُ { أَكَادُ أَحْفِيهَا } [طه : 15] وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ [البقرة : 205] عَلَى ذَلِكَ . وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ ، وَالْجَحْدَرِيُّ « تُزِيغُ » بِضِمِّ التَّاءِ ، وَكَانَهُ جَعَلَ « أَرَاعَ » ، وَ « رَاعَ » بِمَعْنَى . وَقَرَأَ أَبِي « كَادَتْ » بِتَاءِ التَّائِيثِ .
 فصل

« كاد » عند بعضهم تفيد المقاربة ، وعند آخرين تفيد المقاربة مع عدم الوقوع و « الزيغ » الميل ، أي : من بعد ما كاد تميل قلوب فريق منهم ، أو بعضهم ، ولم يرد الميل عن الدين بل أراد الميل للتخلف ، والانصراف؛ فهذه التوبة توبة عن تلك المقاربة .

واختلفوا في الذي وقع في قلوبهم ، ف قيل : هَمَّ بعضهم عند تلك الشدة العظيمة أن يفارق الرسول ، لكنه صبر واحتسب؛ فلذلك قال تعالى : { ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ } لَمَّا صَبَرُوا وَنَدِمُوا عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ الْيَسِيرِ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ كَانَ ذَلِكَ تَحَدُّثَ النَّفْسِ الَّذِي كَانَ مَقْدِمَةَ الْعَزِيمَةِ ، فَلَمَّا نَالَتْهُمُ الشَّدَةُ ، وَقَعَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَمَعَ ذَلِكَ تَلَفَوْا هَذَا الْيَسِيرَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : { ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ } .

فإن قيل : ذكر التوبة في أول الآية ، وفي آخرها ، فما فائدة التكرار؟
 فالجواب من وجوه :

أحدها : أنه تعالى ابتداءً بذكر التوبة قبل ذكر الذنب تطيباً لقلوبهم ثم لَمَّا ذَكَرَ الذَّنْبَ أَرَدَفَهُ مَرَّةً أُخْرَى بِذِكْرِ التَّوْبَةِ ؛ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهِمْ .

(8/389)

وثانيها : إذا قيل : عفا السلطان عن فلان ثم عفا عنه ، دلَّ على أنَّ ذلك العفو متأكد بلغ الغاية القصوى في الكمال والقوة ، قال عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللَّهَ لَيَغْفِرُ ذَنْبَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ عَشْرِينَ مَرَّةً » وهذا معنى قول ابن عباس في قوله : { ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ } يريدُ ازداد عنهم رضا . قال ابن عباس : مَنْ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يُعَذِّبْهُ أَبَدًا . وتقدمت هذه الآثار في سورة النساء .

وثالثها : أنه قال { لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ } وهذا الترتيب يدلُّ على أنَّ المراد أنَّه تعالى تاب عليهم من الوسائس التي كانت تقع في قلوبهم في ساعة العسرة ، ثم إنه تعالى زاد عليه فقال : { مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ قَرِيْقٍ مِّنْهُمْ } فهذه الزيادة أفادت حصول وسائس قوية ، فلا جرم أتبعها تعالى بذكر التوبة مرة أخرى لئلا يبقى

في خاطر أحدٍ شك في كونهم مؤاخذين بتلك الوسوس . ثم قال تعالى { إِنَّهُمْ رَعُوفٌ رَحِيمٌ } وهما صفتان لله تعالى ، ومعناهما متقارب ، ويمكن أن تكون الرَّأْفَةُ عبارة عن إزالة الضَّرر ، والرَّحْمَةُ عبارة عن إيصال المنفعة . وقيل : إحداهما للرَّحْمَةِ السَّالِفَةِ ، والأخرى للمستقبل . قوله : { وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا } الآية . قوله « وَعَلَى الثَّلَاثَةِ » يجوز أن ينسق على « النَّبِيِّ ، أَي : تَابَ عَلَى النَّبِيِّ ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَأَنْ يَنْسَقَ عَلَى الصَّمِيرِ فِي « عَلَيْهِمْ » أَي : تَابَ عَلَيْهِمْ ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَلِذَلِكَ كَرَّرَ حَرْفُ الْجَرِّ . وقرأ جمهور النَّاسِ « خُلِفُوا » مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مُشَدَّدًا ، مِنْ : خَلَفَهُ يَخْلُفُهُ . وقرأ أَبُو مَالِكٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ اللَّامَ . وقرأ عكرمة ، وزر بن حبيش ، وعمرو بن عبدي ، وعكرمة بن هارون المخزومي ، ومعاذ للقارئ « خَلِفُوا » مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ مَخْفَفًا مِنْ : « خَلَفَهُ » . والمعنى : الَّذِينَ خَلَفُوا ، أَي : فَسَدُوا ، مِنْ : خُلُوفِ الْفَمِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ خَلَفُوا الْغَازِينَ فِي الْمَدِينَةِ . وقرأ أَبُو الْعَالِيَةِ ، وَأَبُو الْجَوَازِ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُمَا شَدَّدَا اللَّامَ وَقَرَأَ أَبُو رَزِينٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَابْنَاهُ : زَيْدٌ ، وَمُحَمَّدُ الْبَاقِرُ ، وَابْنُهُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ : « خَالَفُوا » بِالْف ، أَي : لَمْ يُوَافِقُوا الْغَازِينَ فِي الْخُرُوجِ .

قال الباقر « وَلَوْ خُلِفُوا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ » . وقرأ الأعمش « وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الْمُخْلَفِينَ » . و « الظَّنَّ » هنا بمعنى العلم ؛ كقوله : [الطويل]

2857- فقلت لهم : طُنُّوا بِالْقَيْ مُدَجَّج ... سرانهم في القارسي المُسَرِّدِ وقوله : { الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ } [البقرة : 46] ؛ لَأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ هَذَا الْوَصْفَ فِي مَعْرُضِ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ عِلْمِهِمْ . وَقِيلَ : هُوَ عَلَى بَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَفَ أَمْرُهُمْ عَلَى الْوَجْهِ ، فَهَمَّ لَمْ يَقْطَعُوا بِأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي شَأْنِهِمْ قِرَآنًا ، بَلْ كَانُوا مُجَوِّزِينَ لِذَلِكَ ، أَوْ كَانُوا قَاطِعِينَ بِأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ الْوَجْهِ بِبِرَائَتِهِمْ ، وَلَكِنَّهُمْ جَوَّزُوا أَنْ تَطُولَ الْمُدَّةُ فِي بَقَائِهِمْ فِي الشَّدَّةِ ، فَالظَّنَّ عَادَ إِلَى تَجْوِيزِ كَوْنِ تِلْكَ الْمُدَّةِ قَصِيرَةً .

(8/390)

قوله : { أَنْ لَا مَلْجَأَ } « أَنْ » هي المخففة سادَّة مسدِّد المفعولين ، و « لا » وما في حيزها الخبر ، و { مِنْ اللَّهِ } خبرها ، ولا يجوز أن تتعلق ب « مَلْجَأٌ » ، ويكون « إِلَّا إِلَيْهِ » الخبر لأنه كان يلزم إعرابه ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَطْوَلًا . وقد قال بعضهم : إِنَّهُ يَجُوزُ تَشْبِيهُهُ الْأَسْمِ الْمَطْوَلِ بِالْمُضَافِ فَيُنْتزَعُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينِ وَنُونٍ ، كقوله : [الطويل]

2858- أَرَأَيْتَ وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّةً
وقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا صَمَّتْ يَوْمٌ إِلَى اللَّيْلِ » برفع « يَوْمٌ » وقد تقدم ذلك [الأنفال : 48] .

قوله : « إِلَّا إِلَيْهِ » استثناء من ذلك العام المحذوف ، أي : لا ملجأ لأحدٍ إلا إليه كقولك : « لا إله إلا الله » .

فصل

هؤلاء الثلاثة هم المذكورون في قوله تعالى { وَأَخْرَجَ مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ } .

[التوبة : 106] .

واختلفوا في السبب الذي لأجله وصفوا بكونهم مخلفين فقيل : ليس المراد أنهم أمروا بالتخلف ، أو حصل الرضا من الرسول بذلك ، بل هو كقولك لصاحبك أين خلفت فلاناً؟ فيقول : بموضع كذا ، لا يريدُ به أنه أمره بالتخلف ، بل لعله قد نهاه عنه ، وإنما يريدُ أنه تخلف عنه .

وقيل : لا يمتنع أن هؤلاء الثلاثة كان عزمهم الذهاب إلى الغزو؛ فأذن لهم الرسول - عليه الصلاة والسلام - في قدر تحصيل الآلات ، فلما بقوا مدة ظهر التواني والكسل ، فصح أن يقال : خلفهم الرسول .

وقيل : إنه حكى قصة أقوام وهم المرادون بقوله { وَأَخْرَجَ مَرْجُونَ لَأْمَرَ اللَّهِ } [التوبة : 106] والمرادُ من كون هؤلاء مخلفين كونهم مؤخرين في قبول التوبة . قال كعبُ بنُ مالكٍ ، وهو أحد الثلاثة : قول الله في حقنا { وَعَلَى الثلاثة الذين خُلِفُوا } ليس من تخلفنا إنما هو تأخيرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا؛ يشير إلى قوله : { وَأَخْرَجَ مَرْجُونَ لَأْمَرَ اللَّهِ } [التوبة : 106] فصل

هؤلاء الثلاثة هم : كعب بنُ مالكٍ الشَّاعر ، وهلالُ بنُ أمية الذي نزلت فيه آية اللعان ، ومُرارَةُ بنُ الربيع .

وفي قصتهم قولان :

الأولُ : أنهم ذهبوا خلف الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، قال الحسنُ : كان لأحدهم أرضٌ ثمنها مائة ألف درهم فقال : يا أَرْضاهُ ما خلفني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أمرُك؛ فذهبي في سبيل الله ، فلا أكابدن المفاوز حتى أصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل ، وكان للثاني أهلاً فقال : يا أهلاه ما خلفني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أمرُك؛ فلا أكابدن المفاوز حتى أصل إليه وفعل . والثالث : ما كان ذا مال ولا أهل فقال : ما لي سبب إلا الصنُّ بالحياة ، والله لأكابدن المفاوز حتى أصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلحقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل قوله

(8/391)

{ وَأَخْرَجَ مَرْجُونَ لَأْمَرَ اللَّهِ } [التوبة : 106] .

والثاني - وهو قول الأكثرين - : أنهم ما ذهبوا خلف الرسول - عليه الصلاة والسلام - قال كعبُ : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب حديثي ، فلما أبطأت عليه في الخروج قال عليه الصلاة والسلام : ما الذي حبسك كعباً فلماً قدم المدينة اعتذر المنافقون فعذرهم ، وأتيتهم فقلتُ : إن كراعي ، وزادي كان حاضراً ، واحتبست بذنبي ، فاستغفر لي فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، ثم إنّه - عليه الصلاة والسلام - نهى عن مجالسة هؤلاء الثلاثة ، وأمر بمباينتهم ، حتى أمر بذلك نساءهم؛ فضاقت عليهم الأرض بما رحبت وجاءت امرأة هلال بن أمية وقالت : يا رسول الله لقد بكى ، حتى خفت على بصره ، حتى إذا مضى خمسون يوماً أنزل الله تعالى : { وَعَلَى الثلاثة الذين خُلِفُوا } فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حجرتة ، وهو عند أم سلمة فقال : اللهم أكبر؛ قد أنزل الله عذراً أصحائناً » فلماً صلى الفجر ذكر ذلك لأصحابه ، وبشرهم بأن الله تاب عليهم؛ فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

فتلا عليهم ما نزل فيهم فقال كعبٌ : توبتي إلى الله تعالى أن أخرج مالي صدقة فقال : « لا » فقلتُ : نصفه ، قال : « لا » ، قلت : فثلثه ، قال : « نعم » .

فصل

معنى : { صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّيَتْ } تقدّم تفسيره في هذه السُّورة وسببه : إعراض الرسول عنهم ، ومنع المؤمنين من مكالمتهم ، وأمر أزواجهم باعتزالهم ، وبقائهم على ذمه الحالة خمسين يوماً ، وقيل : أكثر حتى ضاقت عليهم أنفسهم ، أي : ضاقت صدورهم بالغمِّ والهَمِّ ، ومجانبة الأولياء ، ونظر الاس إليهم بعين الإهانة ، و « طُنُّوا » أي : استيقنوا « أن لا ملجأ » لا مفرج من الله إلا إليه .

قال ابنُ الخطيب : يقرب معناه من قوله عليه الصلاة والسلام : « أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ غَضَبِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ » .

قوله : { ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا } فيه وجوه :

أحدها : قال أهلُ السُّنة : المرادُ منه أن فعل العبد مخلوقٌ لله تعالى ، فقوله : « تَابَ عَلَيْهِمْ » يدلُّ على أن التوبة فعلٌ لله وقوله : « لِيَتُوبُوا » يدلُّ على أنها فعل العبد ؛ فهو نظير قوله : { فَلْيَصْحِكُوا قَلِيلًا } [التوبة : 82] مع قوله { وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ } [النجم : 43] وقوله { كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ } [الأنفال : 5] مع قوله { إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا } [التوبة : 40] وقوله { هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ } [يونس : 22] مع قوله : { قُلْ سِيرُوا } [الأنعام : 11] .

وثانياً : تاب عليهم في الماضي ليكون داعياً لهم إلى التوبة في المستقبل .

وثالثها : أصلُ التوبة الرجوع أي : تاب عليهم ؛ ليرجعوا إلى حالهم وعاداتهم في الاختلاط بالمؤمنين ، وزوال المباينة فتسكن نفوسهم عند ذلك .

(8/392)

ورابعها : { ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا } أي : ليداوموا على التوبة ولا يراجعوا ما يبطلها .

وخامسها : { ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ } لِيَتُوبُوا بالتوبة { إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ } .
واعلم أن ذكر « الرَّحِيمِ » عقب ذكر « التَّوَّابِ » يدلُّ على أن قبول التوبة لمحض الرحمة والكرم ، لا لأجل الوجوب ، كما تقولُ المعتزلةُ ، وذلك يقوي أنه لا يجب عقلاً على الله قبول قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ } الآية .

لَمَّا قَبِلَ تَوْبَةَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، ذَكَرَ مَا يَكُونُ كَالزَّاجِرِ عَنِ فِعْلِ مِثْلِ مَا مَضَى ، وَهُوَ التَّخَلُّفُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ فِي الْجِهَادِ ، أَيْ : اتَّقُوا اللَّهَ فِي مَخَالَفَةِ أَمْرِ الرَّسُولِ { وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ } أَيْ : مَعَ النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي الْغَزَوَاتِ ، وَلَا تَتَخَلَّفُوا عَنْهَا ، وَتَجَلَّسُوا مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الْبُيُوتِ .

قال نافعُ : « مَعَ الصَّادِقِينَ » أي : مع محمد . وقال سعيدُ بن جبيرٍ : مع أبي بكرٍ وعمر .

قوال ابن جريج : مع المهاجرين ، لقوله تعالى : { لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ } [

الحشر : 8] إلى قوله { أَوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ } [الحشر : 8] .

وقال ابن عباس : مع الذين صدقت نياتهم ؛ فاستقامت قلوبهم وأعمالهم ،

وخرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك بإخلاص ونية . وقيل :
من الذين صدقوا في الاعتراف بالذنب ، ولم يعتذروا بالأعذار الكاذبة .

فصل

دلّت الآية على فضيلة الصدق ، وكمال درجته ، قال ابن مسعود : إن الكذب لا
يصلح في جد ولا هزل ، ولا أن يعد أحدكم صبيّة شيئاً ثم لا ينجز له ، اقرءوا إن
شئتم ، وقرأ الآية .

« وروى أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال : إني أريد أن أومن
بك إلا أنني أحب الزنا ، والخمر ، والسرقة ، والكذب ، والناس يقولون : إنك
تُحرم هذه الأشياء ، ولا طاقة لي على تركها بأسرها ، فإن قنعت مني بترك
واحد منها أمنت بك ، فقال عليه الصلاة والسلام : « فقبل ذلك ثم أسلم ، فلما
خرج من عند النبي صلى الله عليه وسلم عرضوا عليه الخمر ، فقال : إن
شربت الخمر فسألني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شربها ، وكذبت
فقد نقضت العهد ، وإن صدقت أقام الحد عليّ ، فتركها ، ثم عرضوا عليه الزنا ؛
فجاء ذلك الخاطِر ، فتركه ، وكذا في السرقة ، فعاد إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال : ما أحسن ما قلت ، لَمَّا منعتني من الكذب انسدت أبواب
المعاصي عليّ ، « وتاب عن الكلّ وقال ابن مسعود : « عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ
يَقْرُبُ إِلَى الْبِرِّ ، وَالْبِرُّ يَقْرُبُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لِيَصْدُقَ ؛ فَيَكْتُبُ عِنْدَ اللَّهِ
صَدِيقًا ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَقْرُبُ إِلَى الْفُجُورِ ، وَالْفُجُورُ يَقْرُبُ إِلَى
النَّارِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَكْذِبَ حَتَّى يَكْتُبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ : صَدَقْتَ
، وَبَرَزْتَ ، وَكَذَبْتَ ، وَفَجَزْتَ » .

وقيل في قول إبليس : { قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُعَوِّبَهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ
المخلصين } [ص : 82 ، 83] إن إبليس لو لم يذكر هذا الاستثناء لصادر كاذباً
في ادعاء إغواء الكلّ ، فكأنه استنكف عن الكذب ؛ فذكر هذا الاستثناء ، وإذا
كان الكذب شيئاً يستنكف منه إبليس ، فالمسيلم أولى أن يستنكف منه ومن
فضائل الصدق أن الإيمان منه لا من سائر الطاعات ، ومن معائب الكذب أن
الكفر منه لا من سائر الذنوب .

(8/393)

مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا
يَرْعَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطِئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ
عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (120) وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا
كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (121)
وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ
لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (122)

قوله تعالى : { مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ } الآية .
لَمَّا أوجب عليهم موافقة الرسول في جميع الغزوات والمشاهد ؛ أكد ذلك
بالتهي في هذه الآية عن التخلف عنه . قال المفسرون : ظاهره خبر ومعناه
نهي ، كقوله تعالى { وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ } [الأحزاب : 53] ،
{ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ } سكان البوادي : مزينة وجّهينة ، وأشجع وأسلم ،

وغفار ، قاله ابن عباس . وقيل : يتناول جميع الأعراب الذين كانوا حول المدينة ، فإنَّ اللفظ عامٌ ، والتخصيص تحكيم ، وعلى القولين فليس لهم أن يتخلفوا عن رسول الله إذا غزا ، { وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ } أي : لا يطلبوا لأنفسهم الحفظ والدعة حال ما يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرِّ والمشقة ، والمعنى : ليس لهم أن يكرهوا لأنفسهم ما يرضاه الرسول - عليه الصلاة والسلام - لنفسه . يقال : رَغِبْتُ بنفسي عن هذا الأمر ، أي : توقفتُ عنه وتركته ، وأرغب بفلان عن هذا الأمر ، أي : أبخل به عليه ولا أتركه . وظاهر الآية وجوب الجهاد على الكل ، إلا ما خصه الدليل من المرضى ، والضعفاء ، والعاجزين . ولمَّا منعهم من التخلف ، بين أنهم لا يصيبهم في ذلك السفر نوع من المشقة إلا وهو يوجب الثواب العظيم عند الله تعالى . وذكر أموراً منها بقوله : « ذلك بأنهم » مبتدأ وخبر ، والإشارة به إلى ما تضمنته انتفاء التخلف عن وجوب الخروج معه . « لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ » وهو العطش ، يقال : ظَمِيَءٌ يَظْمَأُ ظَمَأً ، فهو ظمآنٌ وهي ظمأى ، وفيه لغتان : القصر والمد ، وبالمد قرأ عمرو بن عبدي ، نحو : سَفِهَ سَفَاهًا ، والظمءُ : ما بين الشربتين . ومنها : قوله : « وَلَا تَصَبُّ » أي : إعياء وتعَب . { وَلَا مَحْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ } أي : مجاعة شديدة يظهر بها ضمور البطن ، يقال : فلان خميص البطن ، ومنها قوله : { وَلَا يَطَّأُونَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ } . « مَوْطِنًا » مفعول ، مِن : وَطِئَ ، ويحتمل أن يكون مصدرًا بمعنى : الوطاء وأن يكون مكانًا ، والأوَّلُ أظهر ؛ لأنَّ فاعل « يَغِيظُ » يعودُ عليه من غير تأويل ، بخلاف كونه مكانًا ، فإنه يعودُ على المصدر ، وهو الوطاء ، الدالُّ عليه مكان الموطئ . والمعنى : لا يضعُ الإنسيان قدمه ، ولا يضع فرسه حافره ، ولا يضع بعيره خفه ، بحيث يصير ذلك سبباً لغیظ الكفار . قوله : « يَغِيظُ الْكُفَّارَ » قال ابن الأعرابي : يقال : غَاظَهُ ، وَغَيَّظَهُ ، وَأَغَاظَهُ بمعنى واحدٍ ، أي : أغضبه . وقرأ زيدٌ بن عليٍّ « يُغِيظُ » بضمَّ الياء . وقوله : { وَلَا يَتَّالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَبَلًا } النَّبَلُ : مصدرٌ ؛ فيحتمل أن يكون على بابه ، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به ، وليس بأوه مبدلةً من « واو » كما زعم بعضهم ، بل ناله يتوله مادةٌ أخرى ، وبمعنى آخر ، وهو « المناولة » ، يقال : نَلَّهْ أَنولُه ، أي : تناولته ، ونَلَّهْ أَتَالُهْ ، أي : أدركته .

(8/394)

والمعنى : ولا ينالهم من العدو أسراً ، أو قتلاً ، أو هزيمةً قليلاً كان أو كثيراً { إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ } أي كان ذلك قرينة عند الله لهم . قال قتادة : « هذا الحكم من خواص رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا بنفسه فليس لأحد أن يتخلف عنه إلا بعذر » وقال ابن زيد : هذا حين كان المسلمون قلة فلما كثروا نسخها الله بقوله : { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً } . وقال عطية : ما كان لهم أن يتخلفوا عن رسول الله إذا دعاهم ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنَّ إجابة الرسول واجبة ، وكذلك غيره من الأئمة . قال الوليد بن مسلم : سمعتُ الأوزاعيَّ وابن المبارك ، وابن جابر ، وسعيد بن عبد العزيز يقولون في هذه الآية : إنَّها لأوَّل هذه الأمة وآخرها ، وذلك لأننا لو سوَّعنا للمندوب أن يتقاعد لم يختص بذلك بعضٌ دون بعض فيؤدي ذلك إلى تعطيل الجهاد .

قوله : { وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً } أي : تمرة فما فوقها ، وعلاقة سوط فما فوقها { وَلَا يَقْطَعُونَ وَإِدْبًا } قال الزمخشري : « الْوَادِي » : كل منفرج بين جبال وأكام يكون منفذاً للسبيل ، وهو في الأصل فاعل من : وَدَى ، إذا سَالَ ، ومنه « الْوَدِيَّ » . وقد شاع في استعمال العرب بمعنى الأرض . وجمع على « أُودِيَّة » ، وليس بقياس ، وكان قياسه « الأوداي » ، كـ « أوصل » جمع : « واصل » ، والأصل : وَوَّاصِلٌ ، قلبت « الواو » الأولى همزة . وهم قد يستثقلون واحده ، حتى قالوا : « أَقْيْتُ » في « وَقَيْتُ » . وحكى الخليل ، وسيبويه ، في تصغير واصل اسم رجل « أَوْيَصِلُ » ، ولا يقولون غيره قال النَّحَّاسُ « وَلَا أَعْرِفُ فَاعِلًا وَأَفْعَلَةٌ سِوَاهُ » وقد استدرَك هذا عليه؛ فزادوا : تَادٍ وأندية؛ وأنشدوا : [الطويل]

2859- وفيهم مقامات حسانٌ وُجوهُهُم ... وأنديئةٌ يَنتابُها القَوْلُ والفِعْلُ والنَّادِي المَجْلِسُ .

وقال الفراءُ : إنَّه يجمع على « أُودَاء » كـ « صاحب وأصحاب » ؛ وأنشد لجربير : [الوافر]

2860- عَرَفْتُ بِرُقَّةِ الْأُودَاءِ رَسْمًا ... مُجِيلًا طَالَ عَهْدُكَ مِنْ رُسُومِ وَزَادَ الرَّاغِبُ فِي « فاعل وأفعلة » : « تاج وأنحية » فقد كُمُلَتْ ثلاثَةُ أَلْفَاظٍ ، فِي « فاعل وأفعلة » . ويقالُ : أوداه : أي : أهلكه؛ كأنهم تصوَّروا منه إِسَالَةَ الدَّمِّ . وسمي الدِّيَّة دبةً؛ لأنَّها في مقابلة إِسالة الدَّمِّ . ومنه « الْوَدِيَّ » وهو ماءُ الفَحْل عند المداعبة ، وما يخرجُ عند البول ، و « الْوَدِيَّ » بكسر الدال وتشديد الباء : صغار النَّحْلِ .

قوله : « إِلَّا كُتِبَ » هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من « طَمَأ » وما عطف عليه أي : لا يصيبهم ظمأٌ إلا مكتوباً . وأُفرد الضَّميرِ في « به » ، وإن تَقَدَّمَتِ أشياء ، إجراءً للضمير مجرى اسم الإشارة ، أي : كتبَ لهم بذلك عملٌ صالحٌ .

(8/395)

قال ابنُ عَبَّاسٍ : بكل روعة تنالهم في سبيل الله سبعين ألف حسنة . وقوله : « إِلَّا كُتِبَ » كُنْظيره . يُحتمل أن يُعْود على العمل الصالح المتقدم ، وأن يُعْود على أحد المصدرين المفهومين من « يُنْفِقُونَ » و « يَقْطَعُونَ » ، أي : إِلَّا كُتِبَ لَهُمُ الْإِنْفَاقُ أَوْ الْقَطْعُ . وقوله : « لِيَجْزِيَهُمْ » متعلق بـ « كُتِبَ » وقوله : { أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } فيه وجهان : الأول : أنَّ الأحسن من صفة فعلهم وفيها الواجب والمندوب والمباح ، والله تعالى يجزيهم على الأحسن ، وهو الواجبُ والمندوب دون المباح . والثاني : أنَّ الأحسن صفةٌ للجزاء ، أي : يجزيهم جزاء هو أحسن من أعمالهم وأفضل ، وهو الثواب . روى خريم بن فاتك قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم « من أنفقَ نفقةً في سبيلِ اللهِ وكتبَ اللهُ لَهُ سبعمائةِ ضعفٍ » . قوله تعالى : { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً } الآية . يمكن أن يقال هذه الآية من بقیة أحكام الجهاد ، ويمكن أن يقال إنَّه كلام مبتدأ لا تعلق لها بالجهاد .

أمَّا الأول فنقل عن ابن عَبَّاسٍ أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام كان إذا خرج إلى الجهاد لم يتخلف عنه إلا منافق أو صاحب علة . فلمَّا بلغ الله تعالى في عيوب

المنافقين في غزوة تبوك قال المؤمنون : والله لا نتخلف عن شيء من الغزوات مع الرسول ، ولا عن سرية . فلَمَّا قَدِمَ الرَّسُولُ - عليه الصلاة والسلام - المدينة ، وأرسل السَّريَاتِ إِلَى الكُفَّارِ ، نفر المسلمون جميعاً إلى الغزو وتركوه وحدهُ بالمدينة؛ فنزلت هذه الآية . والمعنى : لا يُجُوزُ للمؤمنين أن ينفروا كلهم إلى الجهاد ، بل يجبُ أن يصيروا طائفتين ، طائفةً تبقى في خدمة الرسول ، وطائفةً أخرى تنفِرُ للجهاد ، وذلك لأن الإسلام في ذلك الوقت كان محتاجاً إلى الجهاد ، وأيضاً كانت التكاليف والشرائع تنزلُ ، وكان بالمسلمين حاجة إلى من يكون مقيماً بحضرة الرسول - عليه الصلاة والسلام - يتعلم تلك الشرائع والتكاليف ، ويبلغها للغائبين ، وبهذا الطريق يتمُّ أمرُ الدِّينِ ، وعلى هذا القول ففيه احتمالان :

أحدهما : أن تكون الطائفة المقيمة هم الذين يتفقهون في الدِّينِ لِملازمتهم الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، ومشاهدتهم التنزيل؛ فكلما نزل تكليفٌ وشرعٌ عرفوه وحفظوه ، فإذا رجعت الطائفة النَّافِرَةُ من الغزو؛ أُنذرتهم المقيمة ما تعلموه من التكاليف والشرائع ، وعلى هذا فلا بد من إضمار ، والتقدير : فلولا نفر من كلِّ فرقة منهم طائفةٌ وأقامت طائفة لتفقه المسلمون في الدين ، ولينذروا قومهم ، يعني النافرين إلى الغزو إذا رجعوا إليهم لعلمهم يحذرون معاصي الله تعالى .

والاحتمال الثاني : أن التفقه صفة للطائفة النافرة قاله الحسنُ . والمعنى : فلولا نفر من كلِّ فرقة منهم طائفة حتى تصير هذه الطائفة النافرة فقهاء في الدين ، أي : أنهم إذا شاهدوا ظهور المسلمين على المشركين ، وأنَّ العدد القليل منهم يغلبون العالم من المشركين؛ فيتبصروا ويعلموا أن ذلك بسبب أنَّ الله تعالى خصهم إلى قومهم من الكُفَّارِ أُنذروهم بما شاهدوا من دلائل النصر ، والفتح ، والظفر ، لعلمهم يحذرون؛ فيتركوا الكفر والنفاق .

(8/396)

وأما الثاني : وهو أن هذا حكم مبدئياً؛ فتقريبه أنَّ الله تعالى ، لَمَّا بَيَّنَّ في هذه السورة أمر الهجرة ، ثم أمر الجهاد ، وهما عبادتان بالسَّفرِ ، بَيَّنَّ أيضاً عبادة التفقه من جهة الرَّسُولِ وله تعلق بالسَّفرِ ، فقال : { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً } إلى حضرة الرَّسُولِ - عليه الصلاة والسلام - ليتفقهوا في الدِّينِ ، بل ذلك غيرُ واجب ، وليس حاله كحال الجهادِ مع الرسول الذي يجبُ أن يخرج فيه كل من لا عُذْرَ لَهُ .

ثم قال : { فَلَوْلَا تَفَرَّرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ } يعني من الفرق الساكنين في البلاد ، طائفة إلى حضرة الرَّسُولِ - عليه الصلاة والسلام - ليتفقهوا في الدِّينِ ، وليعرفوا الحلال والحرام ويعودوا إلى قومهم؛ فينذروا ويحذروا قومهم ، لكي يرجعوا عن كُفْرِهِمْ ، وعلى هذا فالمرادُ وجوب الخروج إلى حضرة الرَّسُولِ للتعليم .

فإن قيل : أفندلُّ الآيةُ على وجوب الخروج للتفقه في كلِّ زمانٍ؟ فالجواب : متى عجز عن التفقه إلاَّ بالسَّفرِ؛ وجب عليه السَّفرُ ، وفي زمان الرسول - عليه الصلاة والسلام - كان الأمر كذلك؛ لأنَّ الشريعة ما كانت مستقرة ، بل كان يحدث كل يوم تكليف جديد ، وشرع حادث . وأمَّا الآن فقد صارت الشريعة مستقرة؛ فإذا أمكنه تحصيل العلم في الوطن لم يجب السَّفرُ

قوله : { فَلَوْلَا تَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ } « لولا » تحضيضية ، والمرادُ به الأمرُ ؛ لأنَّ « لَوْلَا » إذا دخل على الفعل كان بمعنى التحضيض مثل « هَلَا » ؛ لأنَّ « هَلَا » كلمتان « هل » وهو استفهام وعرض ؛ لأنك إذا قلت للرجل : هل تأكلُ؟ فكأنك عرضت ذلك عليه ، و « لا » وهو جحد ، في « هَلَا » مركب من أمرين : العرض ، والجحد . فإذا قلت : هلا فعلت كذا؟ فكأنك قلت : هل فعلت . ثم قلت معه « لا » أي : ما فعلت ، ففيه تنبيه على وجوب الفعل وتنبيه على أنه حصل الإخلال بهذا الواجب ، وهكذا الكلام في « لَوْلَا » لأنك إذا قلت : لَوْلَا دخلت عليّ ، ولَوْلَا أكلت عِنْدِي ، فمعناه أيضاً عرض وإخبار عن سرورك به ، لو فعل ، وهكذا الكلام في « لَوْهَا » ومنه قوله : { لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ } [الحجر : 7] ف « لَوْلَا » ، و « هَلَا » و « لَوْهَا » ألفاظ متقاربة ، والمراد بها : الترغيب والتحضيض . و « مِنْهُمْ » يجوزُ أن يكون صفةً ل « فِرْقَةٍ » ، وأن يكون حالاً من « طَائِفَةٌ » ؛ لأنها في الأصل صفة لها .

(8/397)

وعلى كلا التفسيرين فيتعلقُ بمحذوف . والذي ينبغي أن يقال : إنَّ « مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ » حال من « طَائِفَةٌ » و « مِنْهُمْ » صفة ل « فِرْقَةٍ » . ويجوزُ أن يكون « مِنْ كُلِّ » متعلقاً ب « نفر » . وفي الضمير من قوله « لتَفَقَّهُوا » قولان : أحدهما : أنه للطائفة النَّافرة .

والثاني : للطائفة القاعدة ، والضمير في « رَجَعُوا » عائِدٌ على النَّافرة . قال ابنُ العربي ، والقاضي أبو بكر ، والشيخ أبو الحسن : « إنَّ الطائفة ههنا واحد ، ويقضون على وجوب العمل بخبر الواحد ، وهو صحيح ، لا من جهة أن الطائفة تطلق على الواحد ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الأشخاص خبر واحد ، وأنَّ مقابله وهو التواتر لا ينحصر » .

قال القرطبي : « أنص ما يستدل به على أنَّ الواحد يقال له : طائفة قوله تعالى : { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا } [الحجرات : 9] أي : نفسين ، بدليل قوله : { فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ } [الحجرات : 10] فجاء بلفظ التنبيه ، وأما الضمير في : « اقْتَتَلُوا » وإن كان ضمير جماعة فأقل الجماعة اثنان في أحد القولين » .

فصل

دلَّت هذه الآيةُ على أنَّ خبر الواحد حجة ، وأنَّ كلَّ ثلاثة فرقة ، وقد أوجب الله تعالى أن يخرج من كل فرقة طائفة ، والخارج من الثلاثة يكون اثنين ، أو واحداً ؛ فوجب أن تكون الطائفة إمَّا اثنين أو واحداً ، ثم إنه تعالى أوجب العمل بأخبارهم ، لقوله « وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ » وهو عبارة عن أخبارهم . وقوله « لَعَلَّهُمْ يَحَذَرُونَ » إيجاب على قومهم أن يعملوا بأخبارهم ، وذلك يقتضي أن يكون خبر الواحد أو الاثنين حجة في الشرع .

قال القاضي : « لا تدل الآية على وجوب العمل بخبر الواحد ؛ لأنَّ الطائفة قد تكون جماعة يقع بخبرها الحجة ؛ ولأنَّ قوله : « وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ » يصحُّ وإن لم يجب القبول ، كما أنَّ الشَّاهدَ الواحد يلزمه الشهادة ، وإن لم يلزم القبول ؛ ولأنَّ الإنذار يتضمَّنُ التخويف ، وهذا العذر لا يقتضي وجوب العمل به » .
والجوابُ : أنَّ بيَّناً أنَّ كل ثلاثة فرقة ، وقد أوجب الله أن يخرج من كل فرقة

طائفة؛ فلزم كون الطائفة إما اثنين أو واحداً؛ فبطل كون الطائفة جماعة يحصل العلم بخبرهم ، فإن قيل : إنه تعالى أوجب العمل بقول أولئك الطوائف ، فلعلم بلغوا في الكثرة إلى حيث يحصل العلم بخبرهم .
 فالجواب : أنه تعالى أوجب على كل طائفة أن يرجعوا إلى قومهم ، فاقتضى رجوع كل طائفة إلى قوم خاص ، ثم إنه تعالى أوجب العمل بقول تلك الطائفة ، وهو المطلوب .
 وأما قوله : « وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ » يصح وإن لم يجب القبول؛ فالجواب : أننا لا نتمسك في وجوب العمل بخبر الواحد بقوله : « وَلْيُنذِرُوا » بل بقوله : « لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » فإنه ترغيب منه تعالى في الحذر ، بناءً على أن ذلك الإنذار يقتضي إيجاب العمل على وفق ذلك الإنذار .

(8/398)

فصل

الفقه معرفة أحكام الدين ، وهو ينقسم إلى فرض عين ، وفرض كفاية ، وفرض العين مثل : علم الطهارة والصلاة والصوم ، فعلى كل مكلف معرفته ، قال عليه الصلاة والسلام « طلب العلم فريضة على كل مسلم » وكذلك كل عبادة أوجبها الشرع على كل واحد يجب عليه معرفة علمها مثل : علم الزكاة إن كان له مال ، وعلم الحج إن وجب عليه .
 وأما فرض الكفاية ، فهو أن يتعلم حتى يبلغ رتبة الاجتهاد؛ فإذا قعد أهل بلد عن تعلمه عصوا جميعاً ، وإذا قام من كل بلد واحد بتعلمه سقط الفرض عن الآخرين ، وعليهم تقليده فيما يقع لهم من الحوادث ، قال عليه الصلاة والسلام : « قَصَلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَقَصَلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ » ، وقال عليه الصلاة والسلام « فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » وتقدم الكلام على حد الفقه في اللغة في سورة النساء عند قوله { لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا } [النساء : 78] .

(8/399)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلظَةً وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (123) وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَلِيذُهُ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (124) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَادَتْهُمْ رَجْسًا إِلَى رَجْسِهِمْ وَمَأْوَاهُمْ كَافُرُونَ (125) أَوْ لَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَكَّرُونَ (126) وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً تَطَرَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصرفوا صرفاً اللَّهُ فُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ (127) لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (128) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (129)

قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ } الآية .
 نقل عن الحسن أنه قال هذه الآية نزلت قبل الأمر بقتال المشركين كافة .

وأُنكر المحققون هذا النسخ وقالوا : إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَافَةً أَرشدهم إِلَى الطَّرِيقِ الْأَصْلَحِ وَهُوَ أَنْ يَتَدَيَّنُوا مِنَ الْأَقْرَبِ ، فَالْأَقْرَبُ ، مُنْتَقِلًا إِلَى الْأَبْعَدِ . أَلَا تَرَى أَنَّ أَمْرَ الدَّعْوَةِ وَقَعَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ قَالَ تَعَالَى : { وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } [الشعراء : 214] وَأَمْرَ الْغَزَوَاتِ وَقَعَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَارِبٌ قَوْمَهُ أَوْلًا ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى غَزْوِ سَائِرِ الْعَرَبِ ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى غَزْوِ الشَّامِ ، وَالصَّحَابَةُ لَمَّا فَرَعُوا مِنْ أَمْرِ الشَّامِ دَخَلُوا الْعِرَاقَ . وَالْعِلَّةُ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْأَقْرَبِ وَجْهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّ مَقَابِلَةَ الْكُلِّ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ مُتَعَدِّرٌ ، وَالْكُلُّ مُتَسَاوٍ فِي وُجُودِ الْقِتَالِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَحَارِبَةِ ، وَالْجَمْعُ مُتَعَدِّرٌ ، وَالْقَرَبُ مَرَجَحٌ ظَاهِرٌ كَمَا فِي الدَّعْوَةِ .

وِثَانِيهَا : أَنَّ النِّفَقَاتِ فِي الْأَقْرَبِ أَقْلٌ ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الدُّوَابِ وَالْأَلَاتِ أَقْلٌ . وَثَالِثُهَا : أَنَّ الْمَجَاهِدِينَ إِذَا تَجَاوَزُوا مِنَ الْأَقْرَبِ إِلَى الْأَبْعَدِ ، فَقَدْ عَرَضُوا الذَّرَارِيَّ لِلْفِتْنَةِ ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَى النِّهْبِ .

وِرَابِعُهَا : أَنَّ الْمَجَاوِرِينَ لِدَارِ الْإِسْلَامِ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا أَقْوِيَاءَ ضَعْفَاءَ ، فَإِنْ كَانُوا أَقْوِيَاءَ فَتَعَرَّضُوا لِدَارِ الْإِسْلَامِ أَشَدَّ وَأَكْثَرَ مِنْ تَعَرُّضِ الْأَبْعَدِ ، وَالشُّرُّ الْأَكْثَرُ أَوْلَى بِالدَّفْعِ ، وَإِنْ كَانَ ضَعْفَاءَ كَانَ اسْتِيْلَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ أَسْهَلًا ؛ فَكَانَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِمْ أَوْلَى .

وَخَامِسُهَا : أَنَّ الْقَرِيبَ يَعْلَمُ أَكْثَرَ مِنْ عِلْمِ حَالِ الْبَعِيدِ ، فَيَكُونُ غَزْوُهُ أَسْهَلًا . وَسَادِسُهَا : أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ وَاسِعَةٌ ، فَإِذَا اشْتَغَلَ أَهْلُ كُلِّ بَلَدٍ بِقِتَالِ مَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْكُفَرِ كَانَتِ الْمُؤْمِنَةُ أَسْهَلًا .

وَسَابِعُهَا : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ وَاجِبَاتٌ قَدِمَ أَيْسَرُهَا حُصُولًا . وَثَامِنُهَا : مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَدَأَ فِي الدَّعْوَةِ بِالْأَقْرَبِ ، وَبِالْغَزْوِ بِالْأَقْرَبِ ، وَفِي جَمِيعِ الْمَهْمَاتِ كَذَلِكَ . حَتَّى إِنَّ الْأَعْرَابِيَّ الَّذِي جَلَسَ عَلَى الْمَائِدَةِ ، وَكَانَ يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى الْجَوَانِبِ الْبَعِيدَةِ مِنْ تِلْكَ الْمَائِدَةِ قَالَ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ « كُلِّ مِمَّا يَلِيكَ » فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالْأَقْرَبِ وَاجِبٌ . فَإِنْ قِيلَ : رَبَّمَا كَانَ التَّخَطُّي مِنَ الْأَقْرَبِ إِلَى الْأَبْعَدِ أَصْلَحَ ؛ لِأَنَّ الْأَبْعَدَ يَقَعُ فِي قَلْبِهِ أَنْمَا جَاوَزَ الْأَقْرَبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقِيمُ لَهُ وَزْنَ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ احْتِمَالٌ وَاحِدٌ ، وَمَا ذَكَرْنَا احْتِمَالَاتٍ كَثِيرَةً ، وَمَصَالِحَ الدُّنْيَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَرْجِيحِ الْأَكْثَرِ مَصْلِحَةً ، وَهَذَا الَّذِي قَلْنَا هُوَ إِمَّا هُوَ فِيمَا إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَقَابِلَةِ الْأَقْرَبِ وَالْأَبْعَدِ وَأَمَّا إِذَا امْكُنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْكُلِّ ، فَالْأَوْلَى هُوَ الْجَمْعُ . قَوْلُهُ : « وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ » هُوَ مِنْ بَابِ : « لَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا » ، وَتَقَدَّمَ بِشَرْحِهِ [الْأَنْفَالُ : 25] . « غِلْظَةٌ » قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِكَسْرِ الْغَيْنِ ، وَهِيَ لُغَةٌ أَسَدٌ . وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ ، وَالْمِفْضَلُ كِلَاهِمَا عَنْ عَاصِمٍ بِفَتْحِهَا ، وَهِيَ لُغَةٌ الْحِجَازِ . وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ ، وَالسُّلَمِيُّ ، وَابْنُ أَبِي عِبِلَةَ وَالْمِفْضَلُ ، وَأَبَانُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمَا « غِلْظَةٌ » بِالضَّمِّ ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ ، وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو اللُّغَاتِ الثَّلَاثَ .

(8/400)

وَالْغِلْظَةُ : أَصْلُهَا فِي الْأَجْرَامِ ، فَاسْتَعِيرَتْ هُنَا لِلشَّدَّةِ وَالصَّبْرِ وَالتَّجَلُّدِ قَالَ الْمَفْسُرُونَ : شِجَاعَةٌ ، وَقِيلَ : عِنْفًا ، وَقِيلَ : شِدَّةٌ . وَالْغِلْظَةُ ضِدُّ الرِّقَّةِ ، وَفَائِدَتُهَا أَنَّهَا أَقْوَى تَأْثِيرًا فِي الرَّجْرِ ، وَالْمَنْعُ عَنِ الْقَبِيحِ ، وَهَذَا غَيْرُ مَطْرَدٍ ، بَلْ

يحتاج تارة إلى الرِّفْقِ واللُّطْفِ ، وتارة إلى العنف ، ولهذا قال : { وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً } تبييناً على أنه لا يجوز الاقتصار على الغلظة ألبتة فإنه ينفرد ويوجب تفرق القوم ، فقوله : { وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً } يدل على تقليل الغلظة ، كأنه قيل لا بد وأن يكونوا بحيث لو فتشوا عن أخلاقكم ، وطبائعكم لوجدوا فيكم غلظة ، وهذا الكلام إنما يصح فيمن أكثر أحواله الرحمة والرأفة؛ فلا يخلو عن نوع غلظة . وهذه الغلظة إنما تعتبر فيما يتعلق بالدعوة إلى الدين ، إما بإقامة الحجّة ، وإما بالقتال فأما فيما يتعلق بالبيع ، والشراء ، ونحوه فلا . ثم قال { واعلموا أن الله مع المتقين } أي : بالفوز والنصر ، ويكون إقدامه على القتال بسبب تقوى الله لا بسبب طلب المال والجاه . قوله تعالى { وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ { الْآيَةُ لَمَّا ذَكَرَ مَخَارِجَ الْمُنَافِقِينَ وَأَعْمَالَهُمُ الْقَبِيحَةَ قَالَ : { وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ } » ما « صلة مؤكدة » فَمِنْهُمْ « أي : من المنافقين : « مَن يَقُولُ » قيل : يقول بعضهم لبعض ، ليثبتوهم على التَّفَاقُقِ وقيل : يقولونه لعوام المسلمين ، ليصرفوهم عن الإيمان ، وقيل : يقولون ذلك على سبيل الهزؤ . قوله : « أَيُّكُمْ » الجمهور على رفع « أَيُّكُمْ » بالابتداء ، وما بعده الخبر . وقرأ زيد بن عليّ وعبيد بن عمير بالنصب ، على الاشتغال ، ولكن يُقَدَّرُ الفعل . متأخراً عنه من أجل أن له صدر الكلام . والنَّصْبُ عند الأَخْفَشِ في هذا النحو أَحْسَنُ من الرفع؛ لأنَّه يجري اسم الاستفهام مجرى الأسماء المسبوقة بأداة الاستفهام ، نحو : أزيداً ضربته ، في ترجيح إضمار الفعل . قوله : { قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا } أي : يقيناً وتصديقاً؛ لأنَّهم يقرون بها ويعترفون بأنها حق من عند الله ، وتقدم الكلام في زيادة الإيمان ، ونقصانه في أول سورة الأنفال [الأنفال : 2] ثم قال : { وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ } أي : يفرحون بنزول القرآن ، وقيل : بثواب الآخرة ، وقيل : بالنصر والظفر . والاستبشار : استدعاء البشارة؛ لأنَّه كلما يذكر النعمة حصلت البشارة فهو بالتذكر يطلب تجدد البشارة ، ثم جمع للمنافقين أمرين مقابلين للمذكورين في المؤمنين . فقال : { وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ } أي : شكٌّ ونفاق : { فَرَادَتْهُمْ رَجْسًا إِلَى رَجْسِهِمْ } والمراد بالرجس : إثم العقائد الباطلة ، وإثم الأخلاق المذمومة ، فعلى الأول يكون المعنى : كانوا مكذبين بالسُّورِ النَّازِلَةِ قبل ذلك ، والآن صاروا مكذبين بهذه السُّورة الجديدة ، فقد انضمَّ كُفْرٌ إلى كُفْرٍ . وعلى الثاني : أنهم كانوا في الحسد والعداوة واستنباط وجوه المكر والكيد ، والآن زادت تلك الأخلاق الدميمة بسبب نزول هذه السُّورة الجديدة .

(8/401)

والأمر الثاني : أنهم يموتون على كفرهم ، وهذه الحالة مضادة للاستبشار الذي حصل في المؤمنين ، وهذه الحالة أقبح من الحالة الأولى؛ لأنَّ الحالة الأولى عبارة عن ازدياد الرِّجَاسَةِ وهذه الحالة عبارة عن مداومة الكُفْرِ وموتهم عليه . قال مجاهدٌ : « في هذه الآية الإيمان يزيد وينقص ، وكان عمر يأخذ بيد الرَّجُلِ والرجلين من أصحابه فيقولُ تعالوا نزداد إيماناً ، وقال عليُّ بن أبي طالبٍ : إنَّ الإيمان يبدو نقطة بيضاء في القلب ، وكلما ازداد الإيمان عظماً ازداد ذلك

البياضُ حَتَّى يَبِيضَ القلبُ كله وأيُّمُ الله لو شققتم عن قلبِ المؤمنِ لوجدتموه أبيضَ ، ولو شققتم عن قلبِ المنافقِ لوجدتموه أسود .
 قوله : « أَوْلَا يَرَوْنَ » قرأ حمزة ، ويعقوب بقاء الخطاب ، وهو خطابُ للذين آمنوا والباقيون بياء الغيبة ، رجوعاً على { الذين في قلوبهم مرضٌ } . والرؤية هنا تحتمل أن تكون قلبية وأن تكون بصرية . قال الواحدي : قوله : « أَوْلَا تَرَوْنَ » هذه ألف الاستفهام دخلت على « واو » العطف ، فهو متصل بذكر المنافقين ، وهو خطاب على سبيل التنبيه قال سيبويه عن الخليل في قوله : { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً } [الحج : 63] المعنى : أنزل الله من السماء ماءً ؛ فكان كذا وكذا .
 قوله : { أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ } أي : يتلون « في كُلِّ عامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ » بالأمراض والشدائد . « ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ » عن ذلك التَّفَاقُ ، ولا يَبْتَغُونَ كما يَبْتَغِي المؤمنُ إذا مرض ، فَإِنَّهُ يَتَذَكَّرُ ذَنْبَهُ ، وموقفه بين يدي الله ، فيزيده ذلك خوفاً وإيماناً ، قاله ابنُ عَبَّاسٍ . وقال مجاهدٌ : يفتنون بالقطب والشدَّة والجوع . وقال قتادة : بالغزو والجَّهاد؛ لِأَنَّهم إذا تخلفوا وقعوا في السنة النَّاسِ بِاللَّعْنِ والخزي والذكر القبيح ، وإن ذهبوا إلى الغزو مع كونهم كافرين فقد عَرَّضُوا أَنفُسَهُم لِلْقَتْلِ وأموالهم لِلنَّهْبِ من غير فائدة . قال مقاتل : يفضحون بإظهار نفاقهم . وقال عكرمة : ينافقون ثم يؤمنون ثم ينافقون . وقال يمان : ينقضون عهدهم في السنة مرة أو مرتين « ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ » من نقض العهد ، ولا يرجعون إلى الله من التَّفَاقُ ؛ « وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ » أي : لا يَبْتَغُونَ بما يرون من تصديق وعد الله بالتَّصَرُّفِ والظفر للمسلمين .
 قوله تعالى : { وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً } الآية .
 هذا نوع آخر من مخازي المنافقين ، وهو أَنَّهُ كلما نزلت سورة مشتملة على شرح فضائح المنافقين وسمعوها تأدوا من سماعها ، ونظر بعضهم إلى بعض نظراً مخصوصاً دالاً على الطَّعْنِ في تلك السُّورَةِ والاستهزاء بها ، وتحقير شأنها ، ويحتمل أَنَّهُمْ كانوا يستحقرون القرآن كله؛ فكلموا سمعوا سورة ، استهزءوا بها وطعنوا فيها ، وضحكوا وتغامزوا ، وقيل : نظر بعضهم إلى بعض يريدون الحرب .
 قوله : { هَلْ يَرَأُكُمْ مِّنْ أَحَدٍ } في محل نصب بقول مضمرة ، أي : يقولون : هل يراكم ، وجملة القول في محل نصب على الحال ، و « مِنْ أَحَدٍ » فاعل .

(8/402)

والمعنى : أَنَّهُمْ عند سماع تلك السُّورَةِ يتأذون ، ويريدون الخروج من المسجد ، يقول بعضهم لبعض { هَلْ يَرَأُكُمْ مِّنْ أَحَدٍ } من المؤمنين إن قمتم ، فإن لم يراهم أحد خرجوا من المسجد وإن علموا أَنَّ أحداً يراهم أقاموا وبيتوا . وقيل : إنهم كانوا إذا نزلت سورة اشتدَّ كفرهم ونفاقهم ، وذلك النظر دال من الإنكار الشديد ، والنفرة التامة ، فخافوا أن يرى أحد من المسلمين ذلك النَّظَرَ وتلك الأحوال الدَّالَّة على التَّفَاقُ والكفر؛ فعند ذلك قالوا : { هَلْ يَرَأُكُمْ مِّنْ أَحَدٍ } أي : لو رآكم أحد على هذا النظر وهذا الشكل لضرركم جداً .
 ثم قال تعالى : { صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ } قال ابنُ عَبَّاسٍ : عن كل رشد وخير وهدى وقال الحسن : طبع الله على قلوبهم . وقال الرَّجَاجُ « أضلهم الله تعالى مجازةً على فعلهم » . ذلك : { يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ } عن الله دينه . قال

ابن عَبَّاسٍ : لا تقولوا إذا صليتم انصرفنا من الصلاة فإنَّ قوماً انصرفوا؛ فصرف
اللَّهُ قلوبهم ، ولكن قولوا : قد قضينا الصلاة . والمقصود : التفاؤل بترك هذه
اللفظة الواردة فيما لا ينبغي ، والترغيب في تلك اللفظة الواردة في الخير قال
تعالى : { فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ } [الجمعة : 10] .

قوله تعالى : { لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ } الآية .
لمَّا أمر رسوله - عليه الصلاة والسلام - أن يبلغ التكليف الشاقَّة في هذه
السورة إلى الخلق وهي مما يعسر تحملها؛ إلا لمن خصَّه الله بالتوفيق ، ختم
هذه السورة بما يوجب سهولة تحمل تلك التكليف ، وهو أنَّ هذا الرسول
منكم؛ فكل ما يحصل له من العزِّ والشرف ، فهو عائدٌ إليكم فهو كالطبيب
المشفق ، والأب الرحيم في حقكم ، وإن كان كذلك صارت تلك التكليف ،
وتلك التاديبات جارية مجرى الإحسان .

قوله « مِّنْ أَنْفُسِكُمْ » صفة ل «رَسُولٌ» أي : من صميم العرب . قال ابنُ
عباس : ليس من العرب قبيلة إلا وقد ولدت النبي صلى الله عليه وسلم وله
فيهم نسب . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَا وَلَدَنِي مِنْ سَفَاحِ
أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ ، مَا وَلَدَنِي إِلَّا نِكَاحُ كِنَاكِحِ الْإِسْلَامِ » .

وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ ، وأبو العالية ، والضحاك ، وابن محيصن ، ومحبوب عن أبي
عمرو ، والزهرري ، وعبدُ الله بن قسيط المكي ، ويعقوبُ من بعض طرقه ،
وهي قراءةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة ، وعائشة بفتح الفاء ،
أي : من أشرفكم ، من النَّفَاسَةِ .

فصل

اعلم أنه تعالى وصف الرسول في هذه الآية بخمس صفات ، أولها : قوله «
مِّنْ أَنْفُسِكُمْ » وفيه وجوه : أحدها : ما تقدم عن ابن عباس ، والمراد منه :
ترغيب العرب في نصرته والقيام بخدمته ، أي : كل ما يحصل له من الدولة
والرفع في الدنيا ، فهو سبب لعزكم ، فإنه منكم ، ومن نسبكم . وثانياً : يريد
أنه بشر مثلكم ، كقوله

(8/403)

{ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ } [يونس : 2] وقوله : { إِنَّمَا
أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ } [الكهف : 110] والمعنى : أنه لو كان من جنس الملائكة
لصعب الأمر بسببه على النَّاسِ ، كما قرر في الأنعام .
وثالثها : أنَّ هذا خطاب لأهل الحرم؛ لأن العرب كانوا يسمون أهل الحرم أهل
الله وخاصته ، وكانوا يخدمونهم ، فكأنه قيل للعرب : كنتم قبل مقدمه
مجتهدين في خدمة أسلافه ، فلم تتكاسلوا عن خدمته مع أنَّه أعلى في الشرفِ
من أسلافه .

والصفة الثانية : قوله « عَزِيزٌ » فيه أوجه :

أحدها : أنَّه صفة ل «رَسُولٌ» ، وفيه أنه تقدَّم غير الوصف الصَّريح على
الوصف الصَّريح .

وقد يجاب بأنَّ « مِّنْ أَنْفُسِكُمْ » متعلق ب «جَاءَ» و « ما » يجوز أن تكون
مصدرية ، أو بمعنى « الذي » .

وعلى كلا التقديرين فهي فاعل ب «عَزِيزٌ» ، أي : يعزُّ عليه عنكم ، أو الذي
عنتموه ، أي : عنتمهم يُسيئه ، فحذف العائد على التدرج؛ وهذا كقوله : [الوافر

[2861- يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ دَهَابًا
 أَي : يَسُرُّهُ ذَهَابُ اللَّيَالِي . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « عَزِيزٌ » خَيْرًا مُقَدِّمًا ، وَ « مَا
 عَنَيْتُمْ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ ل « رَسُولٍ » وَجَوَّزَ الْحَوْفِي : أَنْ يَكُونَ «
 عَزِيزٌ » مُبْتَدَأً ، وَ « مَا عَنَيْتُمْ » خَبْرُهُ وَفِيهِ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ ؛ لِأَجْلِ عَمَلِهَا فِي الْجَارِ
 بَعْدَهَا . وَتَقَدَّمَ مَعْنَى { الْعِنْتُ } [النِّسَاءُ : 25] . وَالْأَرْجَحُ أَنْ يَكُونَ « عَزِيزٌ »
 صِفَةً ل « رَسُولٍ » لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ « حَرِيصٌ » فَلَمْ يَجْعَلْ خَيْرًا لِغَيْرِهِ وَادِّعَاءُ
 كَوْنِهِ خَبْرًا مُبْتَدَأً مُضْمِرًا ، أَي : هُوَ حَرِيصٌ ، لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . قَالَ الْفَرَّاءُ : « مَا
 فِي قَوْلِهِ : « مَا عَنَيْتُمْ » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، أَي : عَزِيزٌ عَلَيْهِ عَنَيْتُمْ ، أَي : يَشُقُّ
 عَلَيْهِ مَكْرَهُكُمْ . وَقَالَ الْقَتَيْبِيُّ : مَا أَعْنَيْتُمْ وَضَرَكُمْ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا
 ضَلَلْتُمْ . وَقَالَ الضَّحَّاكُ وَالْكَلْبِيُّ : مَا أَثَمَكُمْ .
 وَالصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ : قَوْلُهُ : « حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ » وَالْحَرِيصُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا
 بِذَوَاتِهِمْ ، بَلِ الْمُرَادُ حَرِيصٌ عَلَى إِبْصَالِ الْخَيْرَاتِ إِلَيْكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ،
 وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ قَوْلُهُ : { عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنَيْتُمْ } أَي : شَدِيدٌ مَعْرَظُهُ عَنِ
 وَصُولِ شَيْءٍ مِنْ أَفَاتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَيْكُمْ ؛ لِأَنَّ الْعَزِيزَ هُوَ الْغَالِبُ الشَّدِيدُ ،
 وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَحْصُلُ التَّكْرَارُ .
 وَالصِّفَةُ الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ قَوْلُهُ : { بِالْمُؤْمِنِينَ رَعُوفٌ رَحِيمٌ } « بِالْمُؤْمِنِينَ »
 مُتَعَلِّقٌ بِ « رَعُوفٌ » وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنَ التَّنَازُعِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ تَأَخَّرَ
 الْمَعْمُولُ عَنِ الْعَامِلِينَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ خَالَفَ ، وَبِجِيزٌ : زِيدًا ضَرِبْتُ
 وَشْتَمْتَهُ ، عَلَى التَّنَازُعِ .
 وَإِذَا فَرَعْنَا عَلَى هَذَا الضَّعِيفِ ، فَيَكُونُ مِنْ أَعْمَالِ الثَّانِي ، لَا الْأَوَّلِ ، لَمَّا عُرِفَ
 أَنَّهُ مَتَى أَعْمَلُ الْأَوَّلُ أَضْمَرَ فِي الثَّانِي مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ .
 فَصَلَّ

(8/404)

فَالْجَوَابُ : قَدْ ضَرَبْنَا لِهَذَا الْمَعْنَى مِثْلَ الطَّيِّبِ الْحَاقِقِ ، وَالْأَدَبِ الْمَشْفِقِ ،
 وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ فَعَلَ بِهَمْ ذَلِكَ لِيَتَخَلَّصُوا مِنَ الْعِقَابِ الْمَوْبِدِ ، وَيُقُورُوا بِالثَّوَابِ
 الْمَوْبِدِ .
 فَإِنْ قِيلَ : لَمَّا قَالَ : { عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنَيْتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ } فَهَذَا النَّسَقُ يُوْجِبُ
 أَنْ يُقَالَ : رَعُوفٌ رَحِيمٌ بِالْمُؤْمِنِينَ ، فَلَمْ تَرَكَ هَذَا النَّسَقَ وَقَالَ : { بِالْمُؤْمِنِينَ
 رَعُوفٌ رَحِيمٌ } .
 فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا يَفِيدُ الْحَصْرَ ، أَي : لَا رَأْفَةَ وَلَا رَحْمَةَ إِلَّا بِالْمُؤْمِنِينَ . فَأَمَّا
 الْكُفَّارَ فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِمْ رَأْفَةٌ وَلَا رَحْمَةٌ ، وَهَذَا كَالْمَتَمِّمْ لِقَدْرٍ مَا وَرَدَ فِي هَذِهِ
 السُّورَةِ مِنَ التَّغْلِيظِ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنِّي وَإِنْ بَالِغَتْ فِي التَّغْلِيظِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ
 ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ التَّغْلِيظَ عَلَى الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ ، وَأَمَّا رَحْمَتِي ، وَرَأْفَتِي
 فَمُخْصَوَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ .
 قَوْلُهُ تَعَالَى : { فَإِنْ تَوَلَّوْا } يَعْنِي : الْمَشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ، أَي : أَعْرَضُوا عَنْكَ

وقيل : تولوا عن طاعة الله وتصديق الرَّسُولِ - عليه الصلاة والسلام - وقيل : تولوا عن قبول التكليف الشاقة المذكورة في هذه السُّورة . وقيل : تولوا عن نصرتك في الجهاد . { قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } والمرادُ : أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي قَلْبِ الرَّسُولِ حُزْنٌ وَلَا أَسْفٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَسْبُهُ وَكَافِيهِ فِي نَصْرِهِ عَلَى الْأَعْدَاءِ . « عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ » أَي : لَا أَتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَيْهِ : { وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ } . فَإِنْ قِيلَ : الْعَرْشُ غَيْرُ مُحْسُوسٍ ، فَلَا يَعْرِفُ وَجُودَهُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الشَّرِيعَةِ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ ذِكْرُهُ فِي مَعْرُضٍ شَرَحَ عِظَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى ؟ .

فالجواب : وجود العرش أمر مشهور ، والكفار سمعوه من اليهود والنصارى وأيضاً لا يبعد أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ سَمِعُوهُ مِنْ أَسْلَافِهِمْ .

وقرأ الجمهور بحر الميم من « العَظِيمِ » صفة للعرش . وقرأ ابنُ محيَسنٍ برفعها نعتاً للرب ورويت هذه قراءة عن ابن كثير . قال أبو بكر الأصبغ : « وهذه القراءة أعجب إليّ ؛ لِأَنَّ جَعْلَ « العَظِيمِ » صفة لله تعالى أولى من جعله صفة للعرش » وأيضاً قال « فَإِنْ جَعَلْنَاهُ صفة للعرش ، كَانَ الْمُرَادُ مِنْ كَوْنِهِ عَظِيمًا كَبَرُ جِثَّتِهِ وَعَظَمُ حُجْمِهِ وَاتسَاعُ جَوَانِبِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْأَخْبَارِ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ صفة لله تعالى كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْعِظَمَةِ وَجُوبِ التَّقْدِيسِ عَنِ الْحُجْمِيَةِ وَالْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ ، وَكَمَالِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، وَكَوْنِهِ مَنْزَهاً عَنِ أَنْ يَتِمَّتْ فِي الْأَوْهَامِ ، أَوْ اتَّصَلَ إِلَيْهِ الْأَفْهَامُ » .

فصل

روي عن أبي بن كعب والحسن قالا : آخر ما نزل من القرآن هاتان الآيتان : { لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ } [التوبة : 128] إلي آخرها . وقال أبي بن كعب : « هما أحدث الآيات بالله عهداً » وفي رواية : « أقرب القرآن من السماء عهداً » وهو قول سعيد بن جبير .

وقيل : آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى : { وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ } [البقرة : 281] .

قال القرطبي « يحتمل أن يكون قول أبي : أقرب القرآن من السماء عهداً بعد قوله « وَاتَّقُوا يَوْمًا » والله أعلم .

(8/405)

ونقل عن حذيفة أَنَّهُ قَالَ : أَنْتُمْ تَسْمُونَ هَذِهِ السُّورَةَ بِالتَّوْبَةِ وَهِيَ سُورَةُ الْعَذَابِ ، مَا تَرَكْتَ أَحَدًا إِلَّا نَالَتْ مِنْهُ .

قال ابنُ الخطيب : « وهذه الرواية يجب تكذيبها ؛ لِأَنَّهَا لَوْ جُوزْنَا ذَلِكَ ؛ لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَطَرُّقِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ إِلَى الْقُرْآنِ وَهُوَ بَاطِلٌ » .

وروت عائشة قالت : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّهُ مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْقُرْآنُ إِلَّا آيَةٌ آيَةٌ وَحَرْفًا حَرْفًا مَا خَلَا سُورَةَ بَرَاءَةِ ، وَ { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } [الإخلاص : 1] فَإِنَّمَا نَزَلْنَا عَلَيَّ وَمَعَهُمَا سَبْعُونَ أَلْفَ صَفٍّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ كُلُّهُمْ يَقُولُ : يَا مُحَمَّدٌ اسْتَوْصِ بِنَسَبَةِ اللَّهِ خَيْرًا » .

(8/406)

الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ (1)

قوله : بسم الله الرحمن الرحيم « الر » تقدم الكلام على الحروف المقطعة في أول الكتاب ، واختلافُ القُرَّاء في إمالة هذه الحروف إذا كان في آخرها ألفٌ ، وهي : را ، وطا ، وها ، ويا ، وحا . فأمال « را » من جميع سورها إمالة محضة الكوفيون إلا حفصاً ، وأبو عمرو وابن عامر . وأما الأخوان وأبو بكر « طا » من جميع سورها نحو : { طس } [النمل : 1] ، { طسم } [الشعراء : 1] ، { طه } [طه : 1] ، و « يا » من « يس » ، وافقهم ابنُ عامر ، والسوسي على « يا » من { كهيعص } [مريم : 1] ، بخلاف عن السوسي . وأمال الأخوان وأبو عمر ، وورش ، وأبو بكر « ها » من « طه » ، وكذلك أمالها من « كهيعص » أبو عمرو ، والكسائي ، وأبو بكر دون حمزة وورش . وأمال أبو عمرو ، وورش ، والأخوان ، وأبو بكر ، وابن ذكوان « حا » من جميع سورها السبع [غافر : 1] . إلا أن أبا عمرو ، وورشاً يميلان بين بين ، وللقراء في هذا عمل كثير مذکور في كتب القراءات ، وكلها لغات صحيحة . قال الواحدي : « الأصلُ تركُ الإمالة في هذه الكلمات نحو « ما » و « لا » ؛ لأن ألفاتها ليست منقلبة عن الياء ، وأمّا من أمال فلأن هذه الألفاظ أسماء للحروف المخصوصة ، فقصد بذكر الإمالة التنبية على أنّها أسماء لا حروف .

فصل
اتفقوا على أنّ قوله « الر » وحده ليس آية ، واتفقوا على أنّ قوله « طه » وحده آية ، والفرق أن قوله « الر » لا يشاكل مقاطع الآي التي بعده ، بخلاف قوله « طه » فإنه يشاكل مقاطع الآي التي بعده .
قال ابن عباس والضحاك : « الر » معناه : أنا الله أرى ، وقيل : أنا الربُّ لربِّ غيري . وقال سعيد بن جبیر : « الر » و « حم » و « ن » حروف اسم الرحمن مُفرقة ، ورواه أيضاً يزيد عن عكرمة عن ابن عباس . قال الراوي : فحدّثت به الأعمش فقال : « عندك أشباه هذا ولا تخبرني به » .
قوله : { تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ } « تلك » يحتمل أن تكون إشارة إلى آيات هذه السورة ، وأن تكون إشارة إلى ما تقدّم هذه السورة من آيات القرآن ، لأن « تلك » إشارة إلى غائب مؤنث ، وقيل : « تلك » بمعنى « هذه » أي : هذه آياتٌ ، ومنه قول الأعشى : [الخفيف]
2862- تِلْكَ حَيْلِي مِنْهُ وَتِلْكَ رِكَابِي ... هُنَّ صُفْرٌ أَوْلَادُهَا كَالرَّبِيبِ
أي : هذه حَيْلِي ، وهذه رِكَابِي .
« والكتاب » : يحتمل أن يكون المراد به القرآن ، ويحتمل أن يراد به الكتاب المخزون المكنون عند الله تعالى الذي نسخ منه كل كتاب ، لقوله : { إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ }

(8/407)

[الواقعة : 77 ، 78] وقوله : { وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْتَا } [الزخرف : 4] ، وقوله : { وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ } [الرعد : 39] . وقيل : المراد من « الكتاب الحكيم » : التوراة والإنجيل ، والتقدير : إن الآيات المذكورة في هذه السورة هي الآيات المذكورة في التوراة والإنجيل ، والمعنى : إن القصص المذكورة في هذه السورة موافقة للقصص المذكورة في التوراة والإنجيل ، فحصول هذه الموافقة في هذه السورة موافقة للقصص لا يمكن إلا إذا خص الله محمداً بإنزال الوحي عليه ، وقال أبو مسلم : قوله « تِلْكَ » إشارة إلى

حروف التهجي ، فقوله : { الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ } يعني : أن هذه الحروف هي الأشياء التي جعلت آيات وعلامات لهذا الكتاب الذي وقع به التَّحْدِي ، فلولا امتياز هذا الكتاب عن كلام النَّاسِ بالوصف المعجز ، وإلا لكان اختصاصه بهذا النظم دون سائر النَّاسِ القادرين على التَّلْفِظِ بهذه الحروف محالاً .
 قوله : « الحكيم » قيل : دُو الحكمة ، بمعنى اشتمال الكتاب على الحكمة .
 وقيل : وصف الكتاب بصفة من تكلم به؛ كقول الأعشى : [الكامل]
 2863- وغريبة تأتي المُلُوكَ حَكِيمَةً ... قَدْ قُلْنَا لِيُقَالَ : مَنْ دَا قَالَهَا؟
 فيكون « فعيل » بمعنى « مُفَعَّل » .
 وقال الأكثرون : « الْحَكِيم » بمعنى الحاكم ، « فعيل » بمعنى « فاعل » ؛
 لقوله تعالى { وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ } [البقرة :
 213] وقيل : بمعنى : الْمُحْكَم ، « فَعِيل » بمعنى « مُفَعَّل » ، أي : محكم ،
 والمحكم معناه : المنع من الفساد ، فيكون المعنى : لا تُغَيِّرُهُ الدُّهُورُ ، والمراد :
 براءته عن الكذب والتناقض . وقال الحسن « حكم فيه بالعدل والإحسان ،
 وإيتاء ذي القربى ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغي ، وحكم فيه بالجنة لمن
 أطاعه ، وبالنار لمن عصاه » .
 فعلى هذا « الحكيم » يكون بمعنى المحكوم فيه . وقيل : « الْحَكِيم » في
 أصل اللغة : عبارة عن الذي يفعل الْحِكْمَةَ والصواب ، فمن حيث إنه يدل على
 هذه المعاني صار كَأَنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ في نفسه .

(8/408)

أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْتَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمُ أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ
 لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ (2)

قوله : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْتَا } الهمزة للإنكار ، و « أَنْ أَوْحَيْتَا » « أن
 » والفعل في تقدير المصدر وهو اسم « كان » ، و « عَجَبًا » خبرها ، و «
 لِلنَّاسِ » متعلق بمحذوف على أنه حال من « عَجَبًا » لأنه في الأصل صفة له ،
 أو متعلق ب « عَجَبًا » ، ولا يَصُرُّ كونه مصدرًا؛ لآله يَتَّسِعُ في الظرف وعديله ما
 لا يَتَّسِعُ في غيرهما . وقيل : لأن « عَجَبًا » مصدر واقع موقع اسم الفاعل أو
 اسم المفعول ، ومتى كان كذلك جاز تقديم معموله . وقيل : هو متعلق ب «
 كَانِ » الناقصة ، وهذا على رأي مَنْ يُجِيزُ فيها ذلك . وهذا مرئب على الخلاف
 في دلالة « كان » الناقصة على الحدث ، فإن قلنا : إنها تدل على ذلك فيجوز
 وإلا فلا . وقيل : هو متعلق بمحذوف على التبيين ، والتقدير في الآية : أكان
 إباحونا إلى رجل منهم عجباً لهم . و « منهم » صفة ل « رَجُلٍ » .
 وقرأ رُؤْبَةُ « رَجُلٍ » بسكون الجيم ، وهي لغة تميم ، يُسَكِّنُونَ « فَعَلًا » نحو :
 سبع وعصد .

وقرأ عبدالله بن مسعود « عَجَبٌ » . وفيه تخريجان ، أظهرهما : أنها التامة ،
 أي : أحدث للناس عجب و « أَنْ أَوْحَيْتَا » متعلق ب « عجب » على حذف لام
 العلة ، أي : عجب ل « أَنْ أَوْحَيْتَا » ، أو يكون على حذف « مِنْ » ، أي : مِنْ أَنْ
 أوحينا . والثاني : أن تكون الناقصة ، ويكون قد جعل اسمها التكررة وخبرها
 المعرفة ، على حدِّ قوله : [الوافر]

2864- يَكُونُ مَزَاجُهَا عِلْسُلٌ وَمَاءٌ

وقال الرمخشري : والأجودُ أن تكون التامة ، و « أَنْ أَوْحَيْتَا » : بدلٌ من « عَجَبٌ » . يعني به بدل اشتمال أو كل من كل ، لأنه جعل هذا نفس العجب مبالغة ، والتخريج الثاني لابن عطية .

فصل

التعجب : حالة تعتري الإنسان من رؤية شيء على خلاف العادة ، وسبب نزول هذه الآية : أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمَّا بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا ، تَعَجَّبَ كِفَارٌ قَرِيشٍ وَقَالُوا : إِنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولَهُ بَشَرًا ، فَأَنْكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ ، أَمَا بَيَانُ تَعَجُّبِهِمْ مِنْ تَخْصِيصِ مُحَمَّدٍ بِالرِّسَالَةِ فَمِنْ وَجْهِهِ :

الأول : قوله تعالى : { وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ } [ص : 4] إلى قوله : { إِنَّ هَذَا لَنَسِيءٌ عُجَابٌ } [ص : 5] .

والثاني : أن أهل مكة كانوا يقولون : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا وَجَدَ رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ إِلَّا يَتِيمٌ أَبِي طَالِبٍ .

والثالث : أنهم قالوا : { لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبِينَ عَظِيمٍ } [الزخرف : 31] ؛ فَأَنْكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هَذَا التَّعَجُّبَ بِقَوْلِهِ { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْتَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ } فلفظه استنفهام ؛ ومعناه الإنكار لأن يكون ذلك عجباً ، والمراد بـ « النَّاسِ » : أهل مكة ، والألف فيه للتوبيخ .

(8/409)

فإن قيل : لِمَ لَمْ يَقُلْ : أَكَانَ عِنْدَ النَّاسِ عَجَبًا ، بَلْ قَالَ : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } ؟

فالجواب : أن قوله : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } معناه أنهم جعلوه لأنفسهم أعجوبة يتعجبون منها ، وَعَيْبُوهُ وَنَصَّبُوهُ لِلِاسْتِهْزَاءِ وَالتَّعَجُّبِ إِلَيْهِ وَليْسَ فِي قَوْلِهِ : « أَكَانَ عِنْدَ النَّاسِ عَجَبًا » هَذَا الْمَعْنَى .

وقوله : { أَنْ أَوْحَيْتَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ } يعني : مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قوله : { أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ } يجوز أن تكون المصدرية ، وأن تكون التفسيرية ، ثم لك في المصدرية اعتباران :

أحدهما : أن تجعلها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف .

كذا قال أبو حيان ، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ أَخْبَارَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَا تَكُونُ جُمْلَةً طَلِبِيَّةً ، حَتَّى لَوْ وَرَدَ مَا يَوْهَمُ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

2865- وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ ... إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُصِيبُكَ لِلشَّيْبِ

وقول الآخر : [البسيط]

2866- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ ... لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ تَامًا وَأَيْضًا فَإِنَّ الْخَبْرَ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً ، فَلَا بَدَّ مِنَ الْفَصْلِ بِأَشْيَاءٍ تَقَدَّمَتْ فِي الْمَائِدَةِ . وَلَكِنْ ذَلِكَ الْفَاصلُ هُنَا مُتَعَدِّرٌ .

والثاني : أنَّهَا الَّتِي بَصَدَّ أَنْ تَنْصِبَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ ، وَهِيَ تَوْصِلُ بِالْفِعْلِ الْمْتَصَرِّفِ مَطْلَقًا ، نَحْوُ : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي [النِّسَاءِ 66] ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمُنْذِرُ بِهِ وَذَكَرَ الْمُبَشِّرُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَقَدَّمَ الْإِنْذَارَ عَلَى التَّبَشِيرِ ، لِأَنَّ إِزَالَهَ مَا لَا يَنْبَغِي مُقَدِّمًا فِي الرِّتْبَةِ عَلَى مَا لَا

ينبغي ، والإنذار للكفار والفساق ليرتدعوا عن فعل ما لا ينبغي ، والتبشير لأهل
الطاعة؛ لتقوى رغبتهم فيها .
قوله : { أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٌ } « أَنْ » وما في حيزها هي المُشِيرُ بها ، أي :
بشرهم باستقرار قدم صدق ، فحذفت الباء ، فجرى في محلها المذهبان ،
والمراد ب « قدم صدق » : السابقة والفضل والمنزلة الرفيعة ، وإليه ذهب
الزجاج والزمخشري؛ ومنه قولُ ذِي الرُّمَّةِ : [الطويل]
2867- لَكُمْ قَدَمٌ لَا يُبَكِّرُ النَّاسُ أَتَاهَا ... مَعَ الْحَسَبِ الْعَادِيِّ طَمَّتْ عَلَى الْبَحْرِ
لَمَّا كَانَ السَّعْيُ وَالسِّقُّ بِالْقَدَمِ سُمِّيَ السَّعْيُ الْمَحْمُودُ قَدَمًا ، كما سُمِّيَتِ الْيَدُ
نِعْمَةً لَمَّا كَانَتْ صَادِرَةً عَنْهَا ، وَأَضِيفَ إِلَى الصَّدَقِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِهِ ، وَهُوَ مِنْ
بَابِ « رَجُلٌ صَدَقَ ، وَرَجُلٌ سَوِيَ » .
وقيل : هو سابقة الخير التي قدّموها؛ ومنه قول وصّاح اليمن : [المنسرح] .
2868- مَالِكٌ وَصَّاحٌ دَائِمَ الْعَزَلِ ... أَلَسْتَ تَخْشَى تَقَارِبَ الْأَجَلِ
صَلَّ لِذِي الْعَرْشِ وَأَتَّخِذْ قَدَمًا ... يُنْجِيكَ يَوْمَ الْعَتَارِ وَالذَّلِيلِ
وقيل : هو التقدّم في الشرف؛ ومنه قول العجاج : [الرجز]
2869- ذَلَّ بَنُو الْعَوَّامِ عَنْ آلِ الْحَكَمِ ... وَتَرَكُوا الْمُلْكَ لِمَلِكٍ ذِي قَدَمٍ
أَي : ذِي تَقَدُّمٍ وَشَرَفٍ .
قال ابن عباس : أجراً حسناً بما قدّموا من أعمالهم ، وروى عليُّ بن أبي طلحة
، عن ابن عباس : هو السعادة في الذكر الأول .

(8/410)

وقال زيد بن أسلم : هو شفاة الرّسول - عليه الصلاة والسلام - .
وقال عطاء : مقام صدق ، لا زوال له ، ولا يؤس فيه . وأضيف القدم إلى
الصدق وهو نعته ، كقولهم : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، { وَحَبَّ الْحَصِيدِ } [ق : 9] .
وقال أبو عبيد : كل سابق في خير أو شر فهو عند العرب قدم ، يقال لفلان
قدم في الإسلام ، وله عندي قدم صدق وقدم سوء ، وهو يؤنث . وقد يذكر ،
فيقال : قدم حسن ، وقدم صالحة . و « لَهُمْ » خبر مقدّم ، و « قَدَمٌ » اسمها ،
و « عِنْدَ رَبِّهِمْ » صفة ل « قَدَمٌ » ، ومن جَوَزَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولٌ خَيْرٌ « أَنْ »
على اسمها إذا كان حرف جر؛ كقوله : [الطويل]
2870- فَلَا تَلْحَيِي فِيهَا فَإِنَّ بَحْبَهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَايُهُ
قال : ف « بَحْبَهَا » متعلق ب « مُصَابُ » ، وقد تقدّم على الاسم ، فكذلك «
لَهُمْ » يجوز أن يكون متعلقاً ب « عِنْدَ رَبِّهِمْ » لما تضمن من الاستقرار ،
ويكون « عِنْدَ رَبِّهِمْ » هو الخبر .
قوله : { قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ } لما جاءهم رسول منهم
فأنذرهم وبشرهم قالوا مُتَعَجِّبِينَ : « إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ » ، وقرأ نافع ، وأبو
عمرو ، وابن عامر « لِسِحْرٍ » والباقون « لِسَاحِرٍ » ، ف « هَذَا » يجوز أن
يكون إشارة للقرآن ، وأن يكون إشارة للرّسول على القراءة الأولى ، ولكن لا
بد من تأويل على قولنا : هو إشارة للرّسول ، أي : ذو سحر أو جعلوه إيّاه
مبالغةً ، وعلى القراءة الثانية فالإشارة للرّسول - عليه الصلاة والسلام - فقط .

واعلم أنّ إقدامهم على وصف القرآن بأنه سحر ، يحتمل أنّهم ذكروه في
معرض الدّم ، ويحتمل أنّهم ذكروه في معرض المدح ، فلهذا قال بعض

المُفَسِّرِينَ : أَرَادُوا بِهِ أَنَّهُ كَلَامٌ مَزْخَرَفٌ حَسَنٌ الظَّاهِرُ ، لَكِنَّهُ بَاطِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَلَا حَاصِلَ لَهُ ، وَقَالَ آخَرُونَ : أَرَادُوا بِهِ أَنَّهُ لِكَمَالِ فَصَاحَتِهِ ، وَتَعَذَّرَ مِثْلَهُ ، جَارٍ مَجْرَى السِّحْرِ . وَهَذَا كَلَامٌ قَاسِدٌ ، فَلِهَذَا لَمْ يَذْكَرْ جَوَابَهُ ، وَبَيَانَ فَسَادَهُ : أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ مِنْهُمْ ، وَنَشَأَ بَيْنَهُمْ ، وَمَا عَبَّ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُخَالِطْ أَحَدًا سِوَاهُمْ ، وَلَمْ تَكُنْ مَكَّةَ بِلَدَةِ الْعُلَمَاءِ ، حَتَّى يُقَالَ : إِنَّهُ تَعَلَّمَ السِّحْرَ مِنْهُمْ ، أَوْ تَعَلَّمَ الْعُلُومَ الْكَثِيرَةَ مِنْهُمْ ، فَقَدَّرَ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، كَانَ حَمَلُ الْقُرْآنِ عَلَى السِّحْرِ كَلَامًا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ ، فَلِهَذَا السَّبَبِ تَرَكَ جَوَابَهُ .

(8/411)

إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُذَكِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَقْلًا يَذَكِّرُونَ (3) إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ (4)

لَمَّا حَكَى عَنِ الْكُفَّارِ تَعَجُّبَهُمْ مِنَ الْوَحْيِ وَالْبَعْتَةِ وَالرَّسَالَةِ ، أزال ذلك التعجب بأنه لا يبعد أن يبعث خالق الخلق إليهم رسولاً يُبشِّرهم على الأعمال الصالحة بالثواب ، وعلى الأعمال الباطلة بالعقاب ، وهذا الجوابُ إنما بإثبات أمرين آخرين :

أحدهما : إثبات أن لهذا العالم إلهاً قادراً قاهراً ، نافذَ الحكم بالأمر والنهي والتكليف .

والثاني : إثبات الحشر والنشر والبعث والقيامة ، حتى يحصل الثواب والعقاب اللذان أخبر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - عن حصولهما ، فلذلك ذكر ما يدل على تحقيق هذين الأمرين .

فإِذَا إثبات الإله ، فبقوله تعالى : { إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ } ، وَأَمَّا إثبات المعاد ، فبقوله تعالى : { إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا } [يونس : 4] فهذا ترتيبٌ في غاية الحسن ، فإن قيل : كلمة « الذي » وضعت للإشارة إلى شيء معروف عند السامع ، كما إذا قيل لك : مَنْ رَيْدٌ؟ فتقول : الذي أبوه مُنْطَلِقٌ ، فهذا التعريفُ إنما يحسنُ لو كان أبوه مُنْطَلِقًا أمراً معلوماً عند السامع ، فهاهنا لما قال : { إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ } يوجب أن يكون ذلك أمراً معلوماً عند السامع ، والعرب ما كانوا عالمين بذلك ، فكيف يحسن هذا التعريفُ ؟ .

فالجواب : أن هذا كان مشهوراً عند اليهود والنصارى ؛ لِأَنَّهُ مَذْكَورٌ عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، وَالْعَرَبُ كَانُوا يُخَالِطُونَهُمْ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ كَانُوا سَمِعُوهُ مِنْهُمْ ، فَلِهَذَا حَسَّنَ هَذَا التَّعْرِيفَ . فَإِنْ قِيلَ : مَا الْفَائِدَةُ فِي بَيَانِ الْأَيَّامِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ فِيهَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ جَمِيعِ الْعَالَمِ فِي أَقَلِّ مِنْ لَمَحِّ الْبَصْرِ؟

فالجواب على قول أهل السنة : أَنَّهُ تَعَالَى يُحْسِنُ مِنْهُ كُلَّ مَا أَرَادَ ، وَلَا يُعَلِّلُ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْمَصَالِحِ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ : وَهُوَ أَنَّ أَعْمَالَ تَعَالَى مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْمَصَالِحِ وَالْحِكْمَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : « لَا يُبْعَدُ أَنْ

يكون خلق الله السموات والأرض في هذه المدة المخصوصة ، أدخل في الاعتبار في حق بعض المكلفين « ثم قال : فإن قيل : فمن المُعْتَبَر؟ ثم أجاب فقال : أما المُعْتَبَر فهو أنه لا بد من مُكَلَّف أو غير مُكَلَّف خلقه الله تعالى قبل خلقه السموات والأرض وإلا لكان خلقهما عبثاً .
فإن قيل : فهَلَّا جَارَ أَنْ يَخْلُقَهُمَا لِأَجْلِ حَيَوَانَ يَخْلُقُهُ مِنْ بَعْدِ؟ .
قلنا : إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَخَافُ الْفَوْتَ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ خَلْقٌ لِأَجْلِ حَيَوَانَ سِيحَدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنَّا فِي مُقَدِّمَاتِ الْأُمُورِ ، لِأَنَّ نَخْشَى الْقَوْتَ ، وَنَخَافُ الْعَجْزَ .
قال : وَإِذَا تَبَّتْ هَذَا ، فَقَدْ صَحَّ مَا رَوَى فِي الْخَبَرِ أَنَّ خَلْقَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ ، كَانَ سَابِقاً عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .
فإن قيل : أولئك الملائكة لا بد لهم من مكان ، وقبل خلق السموات والأرض لا مكان ، فكيف يمكن وجودهم بلا مكان؟
قلنا : الذي يقدر على تسكين العرش والسموات والأرض في أمكنتها ، كيف يعجز عن تسكين أولئك الملائكة في أحيائها بقدرته وحكمته؟ وأما وجه الاعتبار في ذلك فهو أنه لما حصل هناك مُعْتَبَر ، لم يمتنع أن يكون اعتباره بما شاهده حالاً بعد حال أقوى .

(8/412)

لأن ما يحدث على هذا الوجه ، فإنه يدل على أنه صادر من فاعل حكيم . وأما المخلوق دفعة واحدة فإنه لا يدل على ذلك .
فإن قيل : هذه الأيام كأيام الدنيا ، أو كما قال ابن عباس : إنها سنة أيام من أيام الآخرة كل يوم منها ألف سنة مما تعدون
فالجواب : قال القاضي : الظاهر في ذلك أنه تعريف لعباده مدة خلقه لهما ، ولا يجوز أن يكون ذلك تعريفاً إلا والمدة هذه الأيام المعلومة ، ويمكن أن يقال : لما وقع التعريف في الأيام المذكورة في التوراة والإنجيل ، وكان المذكور هناك أيام الآخرة لا أيام الدنيا ، لم يكن ذلك قادحاً في صحة التعريف بها .
فإن قيل : هذه الأيام إنما تعد بطلوع الشمس وغروبها ، وهذا المعنى مفقود قبل خلقها ، فكيف يعقل هذا التعريف؟
فالجواب : التعريف يحصل بما أنه لو وقع حدوث السموات والأرض في مدة ، لو حصل هناك أفلاك دائرة وشمس وقمر ، لكانت تلك المدة مساوية لسنة أيام .
فإن قيل : هذا يقتضي حصول مدة قبل خلق العالم ، يحصل فيها حدوث العالم ، وذلك يوجب قدم المدة .
فالجواب : أن تلك المدة غير موجودة ، بل هي مفروضة موهومة ، لأن تلك المدة المعينة حادثه ، وحدثها لا يحتاج إلى مدة أخرى ، وإلا لزم إثبات أزمنة لا نهاية لها وذلك محال ، فكل ما يقولونه في حدوث المدة ، فنحن نقوله في حدوث العالم .
فإن قيل : اليوم قد يراد به اليوم مع ليلته ، وقد يراد به النهار وحده ، فما المراد بهذه الآية؟ فالجواب : أن الغالب في اللغة هو اليوم بليته .
قوله : { ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ } قال ابن الخطيب : لا يمكن حمل الآية على ظاهرها ، لأن الاستواء على العرش معناه كونه مستقراً عليه ، بحيث إنه لولا

العرش لسقوط ونزل ، وإثبات هذا المعنى يقتضي كونه تعالى محتاجاً إلى العرش ، وإنه لولا العرش لسقط ونزل ، وذلك محال ، لإجماع المسلمين على أنه تعالى هو المُمسِكُ له والحافظُ له ، وأيضاً فإن قوله : « ثُمَّ اسْتَوَى » يدل على أنه قبل ذلك ما كان مُسْتَوِيّاً عليه ، وذلك يدلُّ على أنه تعالى يتغيَّر من حال إلى حال ، وكل متغير محدث ، وذلك باطلٌ بالاتِّفاق . وأيضاً : لَمَّا حَدِثَ الاسْتِواءَ فِي هَذَا الْوَقْتِ دَلَّ عَلَى أَنَّ تَعَالَى كَانَ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ مُضْطَرَباً مُتَحَرِّكاً ، وذلك من صفاتِ المُحدثات . وأيضاً ظاهرُ الآية يدلُّ على أنه تعالى إِنَّمَا اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ « ثُمَّ » لِلتَّرَاخِي ، وذلك يدلُّ على أنه تعالى كان قبل العرش غنياً عن العرش ، فلمَّا خَلَقَ الْعَرْشَ امْتَنَعَ أَنْ تَنْقَلِبَ حَقِيقَتُهُ وَذَاتَهُ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ إِلَى الْحَاجَةِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ غَنِيّاً عَنِ الْعَرْشِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقَرّاً عَلَى الْعَرْشِ ، فَثَبِتَ بِهَذِهِ الْوَجْهِ أَنََّّهُ لَا يُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ بِالاسْتِدْلَالِ بِهَا فِي إِثْبَاتِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَقَالَ جَمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ : الْمُرَادُ بِالْعَرْشِ هُنَا : هُوَ الْجِسْمُ الْعَظِيمُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ ، وَهُوَ مَخْلُوقٌ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ :

(8/413)

{ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ } [هود : 7] .
وقيل : المراد من العرش : الملك ، يقال : فلان على عرشه أي : ملكه . وقال أبو مسلم الأصفهاني . « المراد بالعَرْشِ : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ سَطَحَهَا وَرَفَعَ سَمَكَهَا ، فَإِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ يَسْمَى عَرْشاً ، وَبَانِيهِ يَسْمَى عَارِشاً ، قَالَ تَعَالَى { وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ } [النحل : 68] أَي : يَبْنُونَ ، وَقَالَ : { وَهِيَ حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا } [البقرة : 259] ، وَالْمُرَادُ : أَنَّ الْقَرِيَةَ خَلَّتْ مِنْهُمْ مَعَ سَلَامَةِ بِنَائِهَا وَقِيَامِ سَقْفِهَا ، وَقَالَ : { وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ } [هود : 7] أَي : بِنَاؤُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ أَعْجَبَ فِي الْقُدْرَةِ ، لِأَنَّ الْبَانِيَّ يَتْبَاعِدُ عَنِ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ الصَّلْبَةِ ، لِئَلَّا يَنْهَدِمَ بِنَاؤُهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى بَنَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ عَلَى الْمَاءِ ، لِيَعْرِفَ الْعُقَلَاءُ كِمَالَ قُدْرَتِهِ ، فَالْمُرَادُ بِالْاسْتِواءِ عَلَى الْعَرْشِ : هُوَ الْاسْتِغْنَاءُ عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ ، لِقَوْلِهِ { وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ } [الزخرف : 12 ، 13] ، فَوَجِبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ ، لِأَنَّ الْاسْتِدْلَالَ عَلَى وُجُودِ الصَّانِعِ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ وَمَشَاهِدٍ ، وَالْعَرْشُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا أَجْرَامُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَهِيَ مَشَاهِدَةٌ مَحْسُوسَةٌ ، فَكَانَ الْاسْتِدْلَالَ بِأَحْوَالِهَا عَلَى وُجُودِ الصَّانِعِ صَوَاباً حَسَباً .
وبهذا الوجه تصير هذه الآية موافقةً لقوله : { أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءِ بَنَاهَا } [النازعات : 27] الآية .
قوله : { يُدَبِّرُ الْأَمْرَ } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ :
أحدها : أَنَّهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ ثَانِيًا ل « إِنَّ » .
الثاني : أَنَّهُ حَالٌ .
الثالث : أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ . وَمَعْنَى « يُدَبِّرُ الْأَمْرَ » : يَقْضِيهِ وَحْدَهُ عَلَى حَسَبِ مَقْتَضَى الْحِكْمَةِ ، أَي : يُدَبِّرُ أَحْوَالَ الْخَلْقِ ، وَأَحْوَالَ مَلَكُوتِ

السموات والأرض . قوله { مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ } أي : يدبر الأشياء ، لا بشفاعه شفيع ، ولا تدبير مدبر ، فمعناه : أن الشفعاء لا يشفعون إلا من بعد إِذْنِهِ .
 فإن قيل : كيف يليق ذكر الشَّفِيعِ مع ذكر مَبْدَأِ الخَلْقِ ، وإِثْمًا يليق ذكره بأحوال القيامة؟ فالجواب : قال الرَّجَّاجُ : إِنَّ الكَفَّارَ الَّذِينَ كَانُوا مَخَاطِبِينَ بِهَذِهِ الآيَةِ كَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّ الأَصْنَامَ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ . وَهَذَا رَدٌّ عَلَى النُّضْرِ بْنِ الحَارِثِ ، كَمَا يَقُولُ : إِذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ تَشْفَعُنِي اللَّاتُ وَالْعُزَّى .
 وقال أبو مسلم : « الشَّفِيعُ هَاهُنَا هُوَ الثَّانِي ، مَاخُودٌ مِنَ الشَّفَعِ الَّذِي يَخَالِفُ الوَترَ ، كَمَا يَقَالُ : الزَّوْجُ وَالْفَرْدُ » .

(8/414)

فمعنى الآية : خلق الله السموات والأرض وحده لا شريكَ يعينه ، ثم خلق الملائكة والجنَّ والبشر ، وهو المراد من قوله { إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ } أي : لم يحدث أحدٌ ولم يدخل في الوجود ، إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ قَالَ لَهُ : كُنْ حَتَّى كَانَ . ثم قال { ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ } مُبَيِّنًا بِذَلِكَ أَنَّ العِبَادَةَ لَا تَصِلِحُ إِلَّا لَهُ ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ العِبَادَاتِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَنْعُمُ بِجَمِيعِ النِّعَمِ الَّتِي ذَكَرَهَا .
 ثم قال : { أَقَلًّا تَذَكَّرُونَ } دالًّا بِذَلِكَ عَلَى وُجُوبِ التَّفَكُّرِ فِي تِلْكَ الدَّلَائِلِ القَاهِرَةِ البَاهِرَةِ .

قوله تعالى : { إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا } الآية .
 لَمَّا ذَكَرَ الدَّلَائِلَ الدَّالَّةَ عَلَى إِثْبَاتِ المَبْدَأِ ، أَرَدَفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ القَوْلِ بِالمَعَادِ فَقَوْلُهُ « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ » الرَّجْعُ بِمَعْنَى الرَّجُوعِ وَ « جَمِيعَهَا » نَصَبٌ عَلَى الحَالِ أَي ذَلِكُ الرَّجُوعِ يَحْصُلُ حَالِ الاجْتِمَاعِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَرَادَ بِالرَّجُوعِ القِيَامَةَ لَا المَوْتَ .

وقوله : « وَعَدَّ اللَّهُ » منصوبٌ عَلَى المَصْدَرِ المَوْكَّدِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ » : وَعَدَّكُمْ بِذَلِكَ .

وقوله : « حَقًّا » مصدرٌ آخِرٌ مَوْكَّدٌ لِمَعْنَى هَذَا الوَعْدِ ، وَنَاصِبُهُ مَضْمَرٌ ، أَي : أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا .

وقيل : انتصب « حَقًّا » ب « وَعَدَّ » عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ، أَي : وَعَدَّ اللَّهُ فِي حَقِّ ، يَعْنِي عَلَى التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ . وَقَالَ الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ : التَّقْدِيرُ : وَقْتُ حَقِّ؛ وَأَنْشَدَ : [الطَّوِيلُ]

2871- أَحَقًّا عِبَادَةَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ ذَاهِبًا ... وَلَا وَالجَاءِ إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ
 « إِنَّهُ يَبْدُوا » الجَمْهُورُ عَلَى كَسْرِ الهَمْزَةِ لِلاِسْتِنَافِ ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَابْنُ

القَعْقَاعِ ، وَالأَعْمَشُ ، وَسَهِيلُ بْنُ شَعِيبٍ بِفَتْحِهَا ، وَفِيهَا تَأْوِيلٌ :
 أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ فَاعِلًا بِمَا نَصَبَ « حَقًّا » أَي : حَقٌّ بَدَأَ الخَلْقَ ، ثُمَّ إِعَادَتَهُ؛

كقوله : [الطَّوِيلُ]

2872- أَحَقًّا عِبَادَةَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ جَائِيًا

.....
 البيت .

وهو مذهبُ الفَرَّاءِ ، فَإِنَّهُ قَالَ « وَالتَّقْدِيرُ : يَحِقُّ أَنَّهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ » .
 والثَّانِي : أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِالفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ « وَعَدَّ اللَّهُ » ، أَي : وَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى بَدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ إِعَادَتَهُ ، وَالمَعْنَى : إِعَادَةُ الخَلْقِ بَعْدَ بَدْءِهِ .

الثالث : أنه على حذف لام الجرّ ، أي : لآئته ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري وغيره .
 الرابع : أنه بدلٌ من « وَعَدَ اللهُ » قاله ابن عطية .
 الخامس : أنه مرفوعٌ بنفس « حَقًّا » أي: بالمصدر المنيون ، وهذا إنما يتأني على جَعَلَ « حَقًّا » غير مؤكّد ، لأنّ المؤكّد لا عمل له إلا إذا تاب عن فعله ، وفيه بحث .
 السادس : أن يكون « حَقًّا » مشبهًا بالظرف خبراً مقدماً ، و « إِنَّهُ » في محلّ رفع مبتدأ مؤخرًا ، كقولهم : أحقاً أنّك ذاهبٌ ، قالوا : تقديره : أفي حقّ ذهابك .
 وقرأ ابن أبي عبلة « حَقُّ أَنَّهُ » برفع حق وفتح « أَنْ » على الابتداء والخبر ، قال أبو حيان : وكون « حق » خبر مبتدأ ، و « أنه » هو المبتدأ هو الوجه في الإعراب ، كما تقول : صحيح أنك مخرج؛ لأنّ اسم « أن » معرفة ، والذي تقدّمه في هذا المثال نكرة ، فظاهرُ هذه العبارة يُشعر بجواز العكس ، وهذا قد ورد في باب « إِنَّ » ؛ كقوله : [الطويل]

(8/415)

2873- وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعاً ... بَابَائِي السُّمِّ الْكِرَامِ الْحَصَارِمِ
 وقوله : [الطويل]
 2874- وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةً أَنْ سَفَحْتُهَا ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارٍ مِنْ مُعَوَّلٍ
 على جَعَلَ « أَنْ سَفَحْتُهَا » بدلاً من « عَبْرَةً » ، وقد أخبرني « كان » عن نكرة بمعرفة ، كقوله : [الوافر]
 2875- وَلَا يَكُ مَوْفِقٌ مِنْكَ
 الْوَدَاعَا

وقوله : [الوافر]
 2876- يَكُونُ مِرَاجِحَهَا
 عَسَلٌ وَمَاءٌ
 قال مكي : « وأجاز الفراء رفع « وَعَدَ » ، بجعله خبراً ل « مَرَجِعُكُمْ » . وأجاز رفع « وَعَدَ » و « حَقٌّ » على الابتداء والخبر ، وهو حسنٌ ، ولم يقرأ به أحد . قال شهابُ الدّين : نعم لم يرفع « وَعَدَ » ، و « حَقٌّ » معاً أحد ، وأمّا رفع « حَقٌّ » وحده فقط تقدّم أن ابن أبي عبلة قرأه ، وتقدّم توجيهه ، ولا يجوز أن يكون « وَعَدَ اللهُ » عاملاً في « أَنَّهُ » لأنه قد وُصِفَ بقوله « حَقًّا » قاله أبو الفتح ، وقرىء « وَعَدَ اللهُ » بلفظ الفعل الماضي ورفع الجلالة فاعلةً ، وعلى هذه يكون « إِنَّهُ يَبْدَأُ » معمولاً له إن كان هذا القاريء يفتح « أنه » ، والجمهور على يَبْدَأُ بفتح الياء من بَدَأَ ، وابنُ أبي طلحة « يُبْدِئُ » مِنْ أبدأ ، وبَدَأَ وأبدأ بمعنى واحد .

فصل

في هذه الآية إضمار ، تقديره : إِنَّهُ يَبْدَأُ الخلق؛ ليأمرهم بالعبادة ، ثم يُمَيِّتُهُمْ ثم يعيدهم ، كقوله في البقرة : { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ } [البقرة : 28] .

إلا أَنَّهُ - تعالى - حذف ذكر الأمر بالعبادة ههنا؛ لآئته - تعالى - قال من قبله { ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ } وحذف ذكر الإمامة ، لأنّ ذكر الإعادة يدلُّ عليها .

وهذه الآية تدلُّ على أنَّه تعالى يعيد جميع المخلوقات ، وإعادتها لا يمكن إلاَّ بعد إعدامها ، وإلاَّ لزم إيجاد الموجود وهو محالٌ ، ونظيره قوله تعالى : { يَوْمَ تَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجْلِ لِلْكَتِّبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ } [الأنبياء : 104] فحكم بأنَّ الإعادة تكون مثل الابتداء .

قوله : « لِيَجْزِيَ » متعلق بقوله « ثُمَّ يُعِيدُهُ » ، و « بِالْقِسْطِ » متعلق ب « يَجْزِي » ويجوز أن يكون حالاً : إمَّا من الفاعل أو المفعول ، أي : يَجْزِيهِمْ مُلْتَبِساً بِالْقِسْطِ أو ملتبسين به ، والقِسْطُ : العدل .

فصل

قال الكعبيُّ : « اللَّامُ فِي قَوْلِهِ « لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا » تدلُّ على أنَّه تعالى خلق العباد للثواب والرحمة ، وأيضاً فإنه أدخل « لام » التعليل على الثواب ، ولم يدخلها على العقاب ، بل قال : { وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ } فدلَّ على أنَّه خلق الخلق للرحمة لا للعقاب ، وذلك يدلُّ على أنَّه تعالى - ما أراد منهم الكفر ، ولم يخلق الكفر فيهم » .

(8/416)

والجواب : أنَّ لَامَ التعليل في أفعال الله - تعالى - محالٌ؛ لأنه - تعالى - لو فعل فعلاً لعلَّةٍ لكانت تلك العلة ، إن كانت قديمة لزم قدم الفعل ، وإن كانت حادثة فيلزم التسلسل ، وهو محال .

فصل

في تفسير « القِسْطِ » وجهان :

الأول : أنَّه العدل ، كما تقدم؛ والعدل هو الذي يكون لا زائداً ولا ناقصاً ، وذلك يدلُّ على أنَّه تعالى لا يزيدهم على ما يستحقونه بأعمالهم ، ولا يتفصل عليهم بشيء .

فالجواب : أنَّ الثواب أيضاً محضُ التَّفَضُّلِ ، وأيضاً فبتقدير أن يساعد على حصول الاستحقاق إلاَّ أنَّ لفظ « القِسْطِ » يدلُّ على توفية الأجر ، فأما المنع من الزيادة فلفظ « القِسْطِ » لا يدلُّ عليه ، فإن قيل : لِمَ خصَّ المؤمنين بالقِسْطِ مع أنَّه - تعالى - يجازي الكافرين أيضاً بالقِسْطِ ؟ فالجواب : أنَّ تخصيص المؤمنين يدلُّ على مزيد العناية في حقهم ، وعلى كونهم مخصوصين بمزيد الإحسان .

الوجه الثاني - في تفسير القِسْطِ - : أن المعنى : ليجزي الذين آمنوا بقسطهم ، وبما أقسطوا وعدلوا ولم يظلموا أنفسهم حين آمنوا وعملوا الصالحات ، لأنَّ الشَّرْكَ ظَلْمٌ ، قال تعالى { إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ } [لقمان : 13] ، والعصاة أيضاً قد ظلموا أنفسهم ، قال تعالى : { فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ } [فاطر : 32] وهذا أقوى؛ لأنه في مقابلة قوله : { بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ } . قوله : { وَالَّذِينَ كَفَرُوا } يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، والجملة بعده خبره .

والثاني : أن يكون منصوباً عطفاً على الموصول قبله ، وتكون الجملة بعده مُبَيِّنَةً لجزائهم . و « شَرَابٌ » يجوز أن يكون فاعلاً ، وأن يكون مبتدأً والأول أولى .

قوله : « بِمَا كَانُوا » الظَّاهِرُ تعلُّقه بالاستقرار المضمَّر في الجارِّ الواقع خبراً ، والتقدير : استقرَّ لهم شرابٌ من حميم وعذاب أليم بما كانوا . وجوز أبو البقاء

فيه وجهين ولم يذكر غيرهما :
الأول : أن يكون صفة أخرى ل « عَذَاب » .
والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وهذا لا معنى له ، ولا حاجة إلى العدول
عن الأوّل . قال الواحدي : الحَمِيمُ : الذي أسخنَ بالنَّارِ حتى انتهى حرُّه ، يقال :
حَمَمْتُ الماءَ ، أي : أسخنتُهُ ، أَحْمِيهِ ، فهو حَمِيمٌ ، ومنه الحَمَامُ .

فصل
دلّت الآية على أنّه لا واسطة بين أن يكون المكلف مؤمناً ، وبين أن يكون
كافراً ، لأنّه اقتصر في الآية على ذكر هذين القسمين .
وأجاب القاضي : بأنّ ذكر هذين القسمين لا ينفي القسم الثالث؛ لأنّ قوله
تعالى : { وَاللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن
يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ }
(8/417)

[النور : 45] ولم يدلّ على نفي القسم الرابع ، بل ربما ذكر المقصود أو
الأكثر ، وترك ما عداه ، إذا كان قد بين في موضع آخر ، وقد بين الله حال
القسم الثالث في سائر الآيات .
وجوابه : إنّها يترك القسم الذي يجري مجرى النّادر ، ومعلوم أنّ الفسّاق أكثر
من أهل الطاعة ، فكيف يجوز ترك ذكرهم في هذا الباب؟ وأما قوله تعالى
{ وَاللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ } [النور : 45] فإنّما ترك ذكر القسم الرابع ، لأنّ
أقسام دواب الأرض كثيرة ، فكان ذكرها بأسرها يوجب الإطناب ، بخلاف
مسألتنا ، فإنه ليس هنا إلا القسم الثالث ، وهو الفاسق الذي يزعم الخصم أنّه
لا مؤمن ولا كافر ، فظهر الفرق .

(8/418)

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ صَيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ
وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (5) إِنَّ فِي
اٰخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ)
(6)

قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ صَيَاءً } الآية .
لمّا ذكر الدلائل الدّالة على الإلهية ، وهي التَّمَشُّكُ بخلق السموات والأرض ، ثم
فرع عليها صحّة القول بالحشر والنشر ، عاد إلى ذكر الدلائل الدّالة على
الإلهية ، وهي التَّمَشُّكُ بأحوال الشمس والقمر ، وهو إشارة إلى توكيد الدليل
على الحشر والنشر؛ لأنّه - تعالى - أثبت القول بالحشر والنشر بناءً على أنّه لا
بد من إيصال الثّواب إلى أهل الطاعة ، والعقاب إلى الكفار ، وأنّه يجب تمييز
المُحْسِن عن المُسِيء .

ثم ذكر في هذه الآية أنّه جعل الشمس صياءً والقمر نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ ،
ليتوصّل المكلف بذلك إلى معرفة السنين والحساب ، فيرتب مهمات معاشه
وزراعته وحرّاته ، ويُعدّ مهمات الشّتاء والصّيف ، فكأنّه تعالى يقول : تمييز

المحسن على المسيء ، أوجب وأولى من تعليم أحوال السنين والشهور ، فلما اقتضت الحكمة بخلق الشمس والقمر لهذا المهم الذي لا نفع له فبان تقتضي الحكمة والرحمة تمييز المحسن عن المسيء بعد الموت ، مع أنه يقتضي النفع الأبدي والسعادة السرمديّة كان أولى ، فلما كان الاستدلال بأحوال الشمس والقمر من الوجه المذكور في هذه الآية ممّا يدلّ على التّوحيد من وجه ، وعلى صحّة القول بالمعاد من الوجه الذي ذكرناه ، لا جرم ذكر الله تعالى هذا الدليل بعد ذكر الدليل على صحّة المعاد .

قوله : « ضِيَاءٌ » : إمّا مفعولٌ ثانٍ على أنّ الجعل للتصيير ، وإمّا حالٌ على أنّه بمعنى الإنشاء ، والجمهور على « ضِيَاءٌ » بصريح الياء قبل الألف ، وأصلها واو؛ لأنّه من الصّوّء . وقرأ قُتَيْبٌ عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء والقصاص « ضِيَاءٌ » بقلب الياء همزة ، فتصير ألفٌ بين همزتين . وأولت على أنه مقلوبٌ قدّمت لامه وأخرت عينه ، فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزة على حدّ « رِءَاءٌ » وأردية ، وإن شئت قلت : لمّا قلبت الكلمة صارت « ضِيَاوًا » بالواو ، عادت العين إلى أصلها من الواو لعدم موجب قلبها ياء وهو الكسر لسابقها ، ثم أبدلت الواو همزة على حدّ « كِيْسَاءٌ » . وقال أبو البقاء : « إنّها قُلبت ألفاً ، ثم قُلبت الألفُ همزة ، لئلاّ تجتمع ألفان » ، واستُبعدت هذه القراءة من حيث إنّ اللغة مَبْنِيَّةٌ على تسهيل الهمز فكيف يتخيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه؟ لا غرو في ذلك ، فقد قُلبوا حروف العلة الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تُحصَرُ إلاّ بَعْسِرٍ ، إلاّ أنه هنا ثقيلٌ؛ لاجتماع همزتين . وأكثر النَّاسِ على تغليب هذه القراءة؛ لأنّ ياء « ضِيَاءٌ » منقلبة عن واو ، مثل : ياء قيام ، وصيام ، فلا وجه للهمزة فيها ، قال أبو شامة : « وهذه قراءةٌ ضعيفةٌ ، فإنّ قياس اللغة الفرائض من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يُتَخَيَّلُ بتقديم وتأخير يُؤدِّي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلافٌ حكم اللغة » .

(8/419)

وقال أبو بكر بن مُجاهد - وهو ممَّنْ قرأ على قبيل - : « قرأ ابن كثير وحده » ضِيَاءٌ « بهمزتين في كل القرآن الهمزة الأولى قبل الألف ، والثانية بعدها ، كذلك قرأ على قبيل وهو غلط ، وكان أصحاب البري ، وابن فليح يُنكروُنَ هذا ويُقرؤون « ضِيَاءٌ » مثل الناس » . قال شهابُ الدِّينِ : « كثيراً ما يتجَرَّأ أبو بكر على شيخه ويُعَلِّطه ، وسيمرُّ بك مواضع من ذلك ، وهذا لا ينبغي أن يكون ، فإنّ قُتَيْبًا بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد » .

وقوله في جانب الشمس : « ضِيَاءٌ » ؛ لأنّ الصّوّء أقوى من النُّور ، وقد تقدم ذلك أوّل البقرة و « ضِيَاءٌ وَنُورًا » يحتمل أن يكونا مصدرين ، وجُعِلَا نفس الكوكبين مبالغة ، كما يقال للكريم : إنه كرم وجود ، أو على حذف مضافٍ أي : ذات ضياء وذات نور ، و « ضِيَاءٌ » يحتمل أن يكون جمع « صَوءٌ » كسَوَطٍ وَسِيَّاطٍ ، وَحَوْضٍ وَجِيَّاضٍ .

قوله : « مَنَازِلٌ » تُصب على ظرف المكان ، وجعله الزمخشريُّ على حذف مضافٍ : إمّا من الأول أي : قدّر مسيره ، وإمّا من الثاني أي : قدّره ذا منازل ، فعلى التقدير الأول يكون « مَنَازِلٌ » ظرفاً كما مرّ ، وعلى الثاني يكون مفعولاً

ثانياً على تضمين « قَدَّرَ » معنى صَيَّرَهُ ذا منازل بالتقدير ، وقال أبو حيان - بعد أن ذكر التقديرين ، ولم يعرُهما للزمخشري : أو قَدَّرَ له منازل ، فحذف وأوصل الفعل إليه ، فانتصب بحسب هذه التقادير على الظرف أو الحال أو المفعول ، كقوله : { والقمر قَدَّرْتَاهُ مَنَازِلَ } [يس : 39] وقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء

والضمير في « قَدَّرَهُ » يعود على القمر وحده ، لأنه هو عُمْدَةُ العرب في تواريخهم .

وقال ابن عطية : « ويحتمل أن يريد هما معاً بحسب أنهم ينصَرَّفان في معرفة عدد السنين والحساب لكنه اجتزىء بذكر أحدهما ، كقوله تعالى { والله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ } [التوبة : 62] ؛ وكما قال الشاعر : [الطويل] 2877- رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ يَهْنُوتُ وَوَالِدِي ... بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي قوله : « لَتَعْلَمُوا » : متعلق ب « قَدَّرَهُ » ، وسئل أبو عمرو عن الحساب : أُنْصِبُهُ أَمْ تَجْرَهُ؟ فقال : ومن يدري ما عدد الحساب؟ يعني أنه سئل : هل تعطفه على « عَدَدَ » فتنصبه أم على « السنين » فتجره؟ فكأنه قال : لا يمكن جرُّه ، إذ يقتضي ذلك أن يعلم عدد الحساب ولا يقدر أحدٌ أن يعلم عدده .

فصل

معنى الآية : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً } بالنهار ، { والقمر نُوراً } بالليل . وقيل : جعل الشمس ذات ضياء ، والقمر ذا نُورٍ ، { وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ } أي : قَدَّرَ له ، يعني : هيئاً له منازل لا يجاوزها ولا يقصُرُ دونها ، ولم يقل قدرهما .

(8/420)

قيل تقدير المنازل منصرفٌ اليهما ، واكتفى بذكر أحدهما لما قَدَّمنا . وقيل : ينصرف إلى القمر خاصة ، لأن بالقمر خاصة يعرف انقضاء الشهور والسنين ، لا بالشمس . ومنازل القمر هي : المنازل المشهورة ، وهي الثمانية والعشرون منزلاً ، وهذه المنازل مقسومة على البروج الاثني عشر ، لكل برج منزلتان واحدة إن كان الشهر تسعاً وعشرين ، فيكون انقضاء الشهر مع نزوله تلك المنازل ، ويكون مقام الشهر في كل منزلة ثلاثة عشر يوماً ، فيكون انقضاء السنة مع انقضائها .

واعلم : أنَّ الشمس سلطان النهار وأنَّ القمر سلطان الليل ، وبحركة الشمس تنفصل السنة إلى الفصول الأربعة ، وبالفصول الأربعة تنتظم مصالح هذا العالم ، وبحركة القمر تحضُّل الشهور ، وباختلاف حاله في زيادة ضوئه ونقصانه تختلف أحوال رطوبات هذا العالم ، وبسبب الحركة اليومية يحصل النهار والليل ، فالنهار زمان التَّكْسِبِ والطلب ، والليل زمان للراحة ، وهذا يدلُّ على كثرة رحمة الله - تعالى - للخلق وعظم عنايته لهم .

قال حكماء الإسلام : هذا يدلُّ على أنه - تعالى - أودع في أجرام الأفلاك والكواكب خواصَّ معينة ، وقوى مخصوصة باعتبارها تنتظم مصالح هذا العالم السفلي ، إذ لو لم يكن لها أثارٌ وفوائد في هذا العالم ، لكان خلقها عبثاً وباطلاً بغير فائدة ، وهذه النصوص تُبَيِّنُ ذلك .

قوله : { مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ } « ذلك » إشارة إلى الخلق ، والتقدير : ما خلق الله ذلك المذكور إلا ملتبساً بالحق ، فيكون حالاً : إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ وَإِمَّا مِنَ الْمَفْعُولِ . وقيل : الباء بمعنى اللام أي : للحق ، ولا حاجة إليه ، والمعنى :

لم يخلقه باطلاً ، بل إظهاراً لصنعتة ، ودلالة على قدرته .
قوله : « يُفَصِّلُ » قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، ويعقوب « يُفَصِّلُ »
ببَاء الغيبة جريئاً على اسم الله - تعالى - ، والباقون : بنون العظمة ، التفاتاً من
الغيبة إلى التَّكَلُّمِ لِلتَّعْظِيمِ .

ومعنى التَّفْصِيلِ : هو ذكر هذه الدلائل الباهرة ، واحدة عقب الأخرى مع الشَّرح
والبيان ، ثم قال « لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » قيل : المراد منه : العقل الذي يَعْمُ الكل .
وقيل : المراد منه تفكير وعلم فوائده مخلوقاته ، وآثار إحسانه ، لأنَّ العلماء هم
المنتفعون بهذه الدلائل ، كقوله { إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا } [النازعات :
45] مع أنه - عليه الصلاة والسلام - كان منذراً للكل .

قوله تعالى : { نَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } الآية .

اعلم أنَّه تعالى استدللَّ على التوحيد والإلهية .

أولاً : بتخليق السموات والأرض .

وثانياً : بأحوال الشمس والقمر .

وثالثاً : في هذه الآية بالمنافع الحاصلة من اختلاف الليل والنهار ، وقد تقدم

تفسيره في سورة البقرة عند قوله : { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ }

[البقرة : 164] .

واعلم أنَّ الحوادث الحادثة في هذا العالم أربعة أقسام :

أحدها : الأحوال الحادثة في العناصر الأربعة ، ويدخل فيها أحوال الرِّعد والبرق

والسَّحاب والأمطار والتَّلُوج ، ويدخل فيها أحوال البحار ، وأحوال المَدِّ والجَزْرِ ،

وأحوال الصَّواعق والزَّلَازل والحَسْفِ .

وثانيها : أحوال المعادن وهي عجيبَةٌ كثيرةٌ .

وثالثها : اختلاف أحوال التَّنبات .

ورابعها : اختلاف أحوال الحيوانات ، وكلُّها داخلَةٌ في قوله : { وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } .

ثم قال : { لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ } خصَّها بالمتَّقين ؛ لأنَّهم يحذرون العاقبة .

(8/421)

إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا
غَافِلُونَ (7) أُولَئِكَ مَاوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (8)

قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا } الآية .

لَمَّا ذَكَرَ الدَّلَائِلَ الْقَاهِرَةَ عَلَى إِثْبَاتِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَعَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالْمَعَادِ ،

وَالْحَشْرِ ، وَالنَّشْرِ ، شَرَحَ بَعْدَهُ أَحْوَالَ مَنْ يَكْفُرُ بِهَا ، وَمَنْ يَؤْمِنُ بِهَا ؛ فَمَا شَرَحَ

أَحْوَالَ الْكُفَّارِ ، فَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَصَفَهُمْ فِيهَا بِأَرْبَعِ صِفَاتٍ :

الأولى : قوله : { إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا } .

قال ابن عَبَّاسٍ ، وَمَقَاتِلُ ، وَالْكَلْبِيُّ : مَعْنَاهُ : لَا يَخَافُونَ الْبَعْثَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَؤْمِنُونَ

بِهِ ، وَالرَّجَاءُ : الْخَوْفُ ؛ لِقَوْلِهِ : { إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا } [النازعات : 45] ،

وَقَوْلِهِ : { وَهُمْ مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ } [الأنبياء : 49] ، وَقَوْلِهِ : { مَا

لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً } [نوح : 13] ؛ وَقَالَ الْهَذَلِيُّ : [الطويل]

2878- إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لِسْعَهَا ... وَخَالَقَهَا فِي بَيْتِ نُوحٍ عَوَائِلُ

وَقَالَ الرَّجَّاجُ : الطَّمَعُ ؛ وَالْمَعْنَى : لَا يَطْمَعُونَ فِي ثَوَابِنَا ، وَاعْلَمُ أَنَّ الْلِقَاءَ : هُوَ

الوصول إلى الشيء ، وهذا في حقِّ الله - تعالى - محالٌ ؛ لأنه مُتَبَرِّهُ عن الحدِّ ؛ فوجب أن يكون مجازاً عن الرُّؤية ؛ فإنه يقال : لقيتُ فلاناً ، إذا رأيتُهُ .
الصفة الثانية : قوله : { وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا } ، وهذه إشارة إلى استغراقهم في طلب اللذاتِ الجسمانيَّةِ .

والصفة الثالثة : قوله : « واطمأنوا بِهَا » يجوز أن يكون عطفاً على الصَّلَةِ ، وهو الظاهرُ ، وأن تكون الواو للحللِ ، والتقدير : وقد اطمأنوا . وهذه صفةُ الأشقياءِ ، وهي أن تحصل لهم الطمأنينة في حُبْسِ الدُّنْيَا والاشتغال بِلذاتِها ، فيزول عن قلوبهم الوجَلُ ، فإذا سمعوا الإنذارَ والتَّخويفَ لم توجل قلوبهم وصارت كالهيئة عند ذكر الله - تعالى - ، وهذا بخلاف صفة السَّعْدَاءِ ، فإنَّهم يحصلُ لهم الوجَلُ عند ذكر الله - تعالى - ، كما قال : { إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ } [الأنفال : 2] ، ثُمَّ إِذَا قُوبِتْ هَذِهِ الْحَالَةُ اطمأنوا بذكر الله ، كما قال : { وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ يَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ } [الرعد : 28] . ومقتضى اللغة أن يقال : واطمأنوا إليها ، إلا أنَّ حروف الجرِّ يحسن إقامة بعضها مقام البعض .

الصفة الرابعة : قوله : { وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ } . يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات ، بمعنى أنَّهم جامعون بين عدم رجاء لقاءِ الله وبين الغفلة عن الآياتِ ، والمراد بالغفلة الإعراض ، وأن يكون هذا الموصولُ غير الأولِ ، فيكون عطفاً على اسم « إِنَّ » ، أي : إنَّ الذين لا يَرُجُونَ ، وإنَّ الذين هُمْ . و « أولئك » مبتدأ ، و « مَا وَاهُمْ » مبتدأ ثانٍ ، و « النَّارُ » خبر هذا المبتدأ الثاني ، والثاني وخبره خبر « أولئك » ، و « أولئك » وخبره خبر « إنَّ الذين » ، و « بِمَا كَانُوا » متعلقٌ بما تضمَّنَتْهُ الجملةُ من قوله : « مَا وَاهُمْ النَّارُ » والباءُ سببيَّةٌ ، و « ما » مصدريةٌ ، وجيء بالفعل بعدها مزارعاً دلالةً على استمرار ذلك في كلِّ زمان . وقال أبو البقاء : « إن الباء تتعلق بمحذوفٍ ، أي : جُورُوا بما كانوا » .

(8/422)

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ (9) دَعَاؤُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَجْرٌ دَعَاؤُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (10)

قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ } الآية .
لَمَّا شَرَحَ أحوالَ المشركين ذكر أحوال المؤمنين ، قال القفال : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ } أي : صدقوا بقلوبهم ، ثم حَقَّقُوا التَّصَدِيقَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

ثم ذكر بعد ذلك درجاتِ كراماتهم فقال : { يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ } فقيل : يهديهم إلى الجنَّةِ ثواباً على إيمانهم وأعمالهم الصَّالِحَةِ ، ويدلُّ عليه قوله - تعالى - : { يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ } [الحديد : 12] ، وما روي أنَّه - عليه الصلاة والسلام - قال : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ صَوَّرَ لَهُ عَمَلُهُ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ ، فيقول له : أنا عملك ، فيكون له نُوراً وقائداً إلى الجنَّةِ ، والكافر إذا خرج من قبره صُوِّرَ لَهُ عَمَلُهُ فِي صُورَةٍ سَيِّئَةٍ ، فيقول له : أنا عملك ، فينطلقُ به حتَّى يدخله النَّارُ » ، وقال

مجاهد : المؤمنُ يكون له نُورٌ يَمْشِي به إلى الجَنَّةِ . قال ابن الأنباري : إيمانهم يهديهم إلى خصائص المعرفة ، ولوامع من النور تشرقُّ بها قلوبهم ، وتزول بواسطتها الشكوك والشبهات ، كقوله - تعالى - : { والذين اهتدوا رَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ } [محمد : 17] وهذه الفوائدُ يجوزُ حصولها في الدنيا قبل الموت ، ويجوز حصولها في الآخرة بعد الموت؛ قال القفال : وإذا حملنا الآية على هذا الوجه؛ كان المعنى : يهديهم ربهم بإيمانهم ، وتجري من تحتهم الأنهار ، إلا أنَّه حذف الواو ، وقيل : « تَجْرِي من تَحْتِهِمْ » مُستأنفاً مُنقطعا عَمَّا قبله ، ويجوز أن يكون حالاً من مفعول « يهديهم » .

قوله تعالى : { تَجْرِي من تَحْتِهِمْ الأنهار } المراد : أن يكونوا جالسين على سُررٍ مرفوعة في آليساتين ، والأنهار تجري من بين أيديهم ، كقوله : { قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سُريراً } [مريم : 24] ، وهي ما كانت قاعدة عليه بل المعنى : بين يديك ، وكذا قوله : { وهذه الأنهار تَجْرِي من تَحْتِهَا } [الزخرف : 51] أي : بين يدي ، وقيل : { تَجْرِي من تَحْتِهِمْ } أي : بأمرهم .

قوله : « فِي جَنَّاتٍ » يجوز أن يتعلق ب « تَجْرِي » ، وأن يكون حالاً من « الأنهار » ، وأن يكون خبراً بعد خبر ل « إِنَّ » ، وأن يكون متعلقاً ب « يَهْدِي » . قوله : « دَعَاؤُهُمْ » مبتدأ ، و « سُبحَاتُكَ » معمول لفعل مقدر لا يجوز إظهاره هو الخبر ، والخبر هنا هو نفسُ المبتدأ ، والمعنى : أن دعواؤهم هذا اللفظ ، ف « دَعَاؤِي » يجوزُ أن يكون بمعنى الدعاء ، ويدلُّ عليه « اللَّهُمَّ » ؛ لأنَّه نداء في معنى يا الله ، يقال : « دَعَا يَدْعُو دُعَاءً وَدَعَاؤِي » ، كما يقال : « شكى يَشْكُو شِكَايَةً وَشَكَاؤِي » ، ويجوز أن يكون الدعاء هنا بمعنى العبادة ، نظيره قوله تعالى : { وَمَا تَدْعُونَ من دُونِ اللَّهِ } [مريم : 48] أي : وما تعبدون ، ف « دَعَاؤِي » : مصدرٌ مضاف للفاعل ، ثم إن شئت أن تجعل هذا من باب الإسناد اللفظي ، أي : دعاؤهم في الجنة هذا اللفظ بعينه ، فيكون نفسُ « سُبحَاتِكَ » هو الخبر ، وجاء به مَحْكِيًّا على نصبه بذلك الفعل ، وإن شئت جعلته من باب الإسناد المعنوي؛ فلا يلزمُ أن يقولوا هذا اللفظ فقط ، بل يقولونه وما يؤدِّي معناه من جميع صفات التنزيه والتفديس ، وقد تقدّم نظير هذا عند قوله تعالى :

(8/423)

{ وَقُولُوا حِطَّةً } [البقرة : 58] .

وقيل : المراد من الدَّعَاؤِي : نفس الدَّعَاؤِي التي تكون للخصم على خصمه . والمعنى : أن أهل الجنة يعون في الدنيا وفي الآخرة تنزيه الله عن كل المعائب ، والإقرار له بالإلهية .

قال القفال : وأصل ذلك من الدعاء ، لأن الخصم يدعُو خصمه إلى من يحكم بينهما .

قال أبو مسلم : « دَعَاؤُهُمْ » أي : فعلهم وإقرارهم ، ونداؤُهُمْ هو قولهم « سُبحَاتُكَ اللَّهُمَّ » قال القاضي : « دَعَاؤُهُمْ » أي : طريقتهم في تمجيد الله وتقديسه وشأنهم وسنتهم؛ لأنَّ قوله « سُبحَاتُكَ اللَّهُمَّ » ليس بدعاءٍ ولا بدعوى ، إلا أنَّ المُدَّعِي للشيء يكون مواظباً على ذكره ، لا جرم جعل لفظ « الدَّعَاؤِي » كناية عن تلك المواظبة والملازمة . فأهل الجنة لما كانوا مواظبين على هذا الذكر ، أطلق لفظ « الدَّعَاؤِي » عليهم ، وقال القفال : قيل في قوله : { وَلَهُمْ

مَا يَدْعُونَ { [يس : 57] أي : ما يتمنونهُ ، والعرب تقول : ادع ما شئت عليّ
أي : تمنّ ما شئت .

وقال ابن جريج : أخبرت أن قوله { دَعَاؤُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ } : هو أنّه إذا
مرّ بهم طيّر يشتهونه ، قالوا : سبحانك اللهم ، فيأتيهم الملك بذلك المشتهى .
قال ابن الخطيب : « وفيه وجه آخر : وهو أن يكون المعنى : أن تمنّهم في
الجنة أن يسبحوا الله - تعالى - ، أي : تمنّهم لما يتمنونهُ ، ليس إلا في تسبيح
الله ، وتقديسه ، وتنزيهه » .

قوله : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ » قال بعض المفسّرين : إنّ أهل الجنة جعلوا هذا
الذكر علامة على طلب المشتهيات فيؤتّون بذلك المشتهى فإذا نالوا من
شهرتهم ، قالوا : { الحمد لله رب العالمين } ، وضعف ابن الخطيب هذا من
وجوه :

أحدها : أنّ حاصل هذا الكلام يرجع إلى أنّ أهل الجنة جعلوا هذا الذكر العالي
المُقَدَّس علامة على طلب المأكول والمنكوح ، وهذا في غاية الخساسة .
وثانيها : أنّه - تعالى - قال في صفة أهل الجنة { وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ } [النحل :
57] ، فإذا اشتهاوا أكل ذلك الطير ، فلا حاجة بهم إلى الطلب ، فسقط هذا
الكلام .

وثالثها : أنّ هذا صرف للكلام عن ظاهره الشريف العالي ، إلى محل خسيس
لا إشعار للفظ به . وإنما المراد : أنّ اشتغال أهل الجنة بتقديس الله - سبحانه
- ، وتحميده ، والثناء عليه ؛ لأنّ سعادتهم ، وابتهاجهم ، وسرورهم بهذا الذكر .
قال القاضي : إنّ - تعالى - لَمَّا وعد المتّقين بالتّواب العظيم ، في قوله أوّل
السورة :

(8/424)

{ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ } [يونس : 4] ، فإذا دخل
أهل الجنة الجنة ، ووجدوا تلك النعم العظيمة ، عرفوا أن الله - تعالى - كان
صادقاً في وعده إياهم بتلك النعم ، فعند هذا قالوا : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ » أي :
سبحانك من الخلف في الوعد ، والكذب في القول .
قوله : « وَتَحَيَّيْتُهُمْ » مبتدأ ، و « سَلَامٌ » خبره ، وهو كالذي قبله ، والمصدر هنا
يحتمل أن يكون مضافاً لفاعله ، أي : تحييتهم التي يحيون بها بعضهم سلاماً .
ويدلّ له قوله : { وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ } [الرعد
: 23 ، 24] ، و « فِيهَا » في الموضوعين متعلق بالمصدر قبله . وقيل : يجوز
أن يكون حالاً ممّا بعده ، فيتعلق بمحذوف ، وليس بذلك ، وقال بعضهم : يُحَيِّي
بعضهم بعضاً ، ويكون كقوله - تعالى - : { وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ } [الأنبياء :
78] ، حيث أضافه ل « داود وسليمان » ، وهما الحاكما ، وإلى المحكوم عليه
، وهذا مبنّي على مسألة أخرى ، وهي أنّه : هل يجوز الجمع بين الحقيقة
والمجاز أم لا ؟ .

فإن قلنا : نعم ، جاز ذلك ، لأنّ إضافة المصدر لفاعله حقيقة ، ولمفعوله مجاز ،
ومن منع ذلك ، أجاب : بأنّ أقلّ الجمع اثنان ، فلذلك قال : « لِحُكْمِهِمْ » .
قوله : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ » مبتدأ ، و « أَنْ » : هي المخففة من الثقلية ، واسمها
ضمير الأمر والشأن حذف ، والجملة الاسمية بعدها في محلّ الرفع خبراً لها ؛

كقول الشاعر : [البسيط]
 2879- فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِلُّ
 و « أن » واسمها وخبرها في محل رفع خبراً للمبتدأ الأول ، وزعم الجرجاني :
 أن « أن » هنا زائدة ، والتقدير : وأختر دعواهم الحمد لله ، وهي دعوى لا دليل
 عليها ، مخالفة لنص سيبويه والنحويين ، وزعم المبرّد أيضاً : أن « أن »
 المخففة يجوز أعمالها مخففة ، كهي مشدّدة ، وقد تقدّم ذلك .
 وتخفيف « أن » ، ورفع « الحمد » هي قراءة العامة ، وقرأ عكرمة ، وأبو
 مجلز ، وأبو حيوة ، وقتادة ، ومجاهد ، وابن يعمر ، وبلال بن أبي بردة ، وابن
 محيصن ويعقوب بتشديدها ، ونصب « الحمد » على أنه اسمها ؛ وهذه تؤيد أنها
 المخففة في قراءة العامة ، وترد على الجرجاني ، ومعنى الآية : أن أهل الجنة
 يفتخون كلامهم بالنسيح ، ويختمونه بالتحميد .

(8/425)

وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ فَنَدَّرَ الَّذِينَ لَا
 يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طَعْيَانِهِمْ يَعْْمَهُونَ (11) وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ
 أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ
 زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (12)

قوله تعالى : { وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ . . . } الآية .
 هذا الامتناع نفي في المعنى ، تقديره : لا يُعَجِّلُ اللَّهُ لهم الشر ، قال
 الزمخشري : « فإن قلت : كيف اتصل به قوله : { فَنَدَّرَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا }
 ، وما معناها؟ قلت : قوله « وَلَوْ يُعَجِّلُ » متضمن معنى نفي التّعجيل ، كأنه
 قيل : ولا تُعَجِّلْ لهم بالشر ، ولا نقضي إليهم أجلهم .
 قوله « استعجالهم » فيه أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر التشبيهي ، تقديره : استعجالاً مثل
 استعجالهم ، ثم حذف الموصوف ، وهو « اسْتِعْجَال » ، وأقام صفته مقامه ،
 وهي « مثل » ، فبقي : ولو يعجل الله مثل استعجالهم ، ثم حذف المضاف ،
 وأقام المضاف إليه مقامه ، قال مكّي : « وهذا مذهب سيبويه » ، وقد تقدّم
 مراراً أن مذهب سيبويه في هذا ، أنه منصوب على الحال من ذلك المصدر
 المُقَدَّر ، وإن كان مشهوراً أقوال المُعَرِّبين غيره ، ففي نسبة ما ذكرناه أولاً
 لسيبويه نظر .

والثاني : أن تقديره : تعجيلاً مثل استعجالهم ، ثم فعل به ما تقدّم قبله ، وهذا
 تقدير أبي البقاء ، فقدّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبله ؛ فإن « تَعَجَّلَ »
 مصدر ل « عَجَلَ » ، وما ذكره مكّي موافق للمصدر الذي بعده .
 والذي يظهر ؛ ما قدّره أبو البقاء ؛ لأن موافقة الفعل أولى ، ويكون قد شبه
 تعجيله تعالى باستعجالهم ، بخلاف ما قدّره مكّي [، فإنه لا يظهر ؛ إذ ليس «
 اسْتِعْجَال » مصدر ل « عَجَلَ » ، وقال الزمخشري : « أصله : ولو يعجل الله
 للناس الشرّ تعجيله لهم الخير ، فوضع « اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ » موضع تعجيله
 لهم الخير ؛ إشعاراً بسُرْعَةِ إجابته لهم وإسعافه بطلبهم ، كأن استعجالهم بالخير
 تعجيل لهم » ، قال أبو حيان : « ومدلول « عَجَلَ » غير مدلول « اسْتِعْجَلَ » ؛
 لأن « عَجَلَ » يدل على الوقوع ، و « اسْتِعْجَلَ » يدل على طلب التّعجيل ،

وذلك واقع من الله - تعالى - ، وهذا مضاف إليهم ، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري ، فيحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون التقدير : تَعْجِيلًا مثل استعجالهم بالخير ، فشبهه التَّعَجِيلُ بالاستعجال ؛ لأنَّ طلبهم للخَيْرِ ، ووقوع تعجيله مقدّمٌ عندهم على كلِّ شيءٍ . والثاني : أن يكون ثمَّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدرُ تقديره : ولو يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ ، إذا استعجلوا به اسْتَعْجَلَهُمْ بالخير ؛ لأنَّهم كانوا يَسْتَعْجِلُونَ بالشَّرَّ ووقوعه على سبيل التَّهْكُمِ ، كما كانوا يَسْتَعْجِلُونَ بالخير . الثالث : أنَّه منصوبٌ على إسقاط الخافض ، وهو كافُ التَّشْبِيهِ ، والتقدير : كاستعجالهم . قال أبو البقاء : « وهو بعيدٌ ؛ إذ لو جاز ذلك ، لجاز « زيدٌ غلام عمرو » أي : كغلام عمرو » . وبهذا ضَعُفَهُ جماعةٌ ، وليس بتضعيفٍ صحيحٍ ؛ إذ ليس في المثال الذي ذكر فعلٌ يتعدَّى بنفسه عند حذف الجارِّ ، وفي الآية فعلٌ يَصِحُّ فيه ذلك ، وهو قوله : « يُعَجِّلُ » ، وقال مكِّي : « وَيَلْزَمُ مَنْ يَجُوزُ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ ، أَنْ يُجِيزَ « زَيْدٌ الْأَسَدُ » ، أَي : كَالْأَسَدِ » .

(8/426)

قال شهابُ الدِّينِ : « قوله : وَيَلْزَمُ . . إلى آخره » ، لا رَدَّ فيه على هذا القائل ، إذ يلتزمه ، وهو التزامٌ صحيحٌ سائغٌ ؛ إذ لا يُنْكَرُ أَحَدٌ « زيدٌ الأسد » ، على معنى : كَالْأَسَدِ ، وعلى تقدير التَّسْلِيمِ ، فالفرقُ ما ذكره أبو البقاء ، أي : إنَّ الفعلَ يطلب مصدرًا مُشَبَّهًا ، فصار مدلولًا عليه . وقال بعضهم : تقديره : في استعجالهم ؛ نقله مكِّي ، فلمَّا حذف « في » انتصبَ ، وهذا لا معنى له ، وقال البغوي : المعنى « ولو يُعَجِّلُ اللهُ إجابة دعائهم في الشَّرِّ والمكروه استعجالهم بالخير ، أي : كما يحبُّون استعجالهم بالخير » .

وقال القرطبي : قال العلماء : التَّعَجِيلُ من الله ، والاستعجال من العبد ، وقال أبو عليٍّ : هُما من الله .

فصل

في كيفية النَّظْمِ وجوه :

أحدها : قال ابن الخطيب : « إنَّه ابتدأ السورة بذكر سُبُهَاتِ المنكرين للنُّبُوَّةِ مع الجواب عنها :

فالشبهة الأولى : أَنَّ الْقَوْمَ تَعَجَّبُوا مِنْ تَخْصِيصِ اللَّهِ مُحَمَّدًا بِالنُّبُوَّةِ ، فَأزال الله ذلك التعجُّب بقوله : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ } [يونس : 2] ، ثم ذكر دلائل التَّوْحِيدِ ، ودلائل صِحَّةِ المعاد .

وحاصل الجواب أن يقول : إِنِّي مَا جِئْتُكُمْ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ ، والإقرار بالمعاد ، وقد دللنا على صحتهما ، فلم يَبْقَ للتعجُّبِ من نبوتِي معنى .

والشبهة الثانية : أَنَّهُمْ كانوا يقولون : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ ما يقول محمدٌ حقًّا في ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ والرِّسَالَةِ ، فامطر علينا حجارة من السماء ، أو ائتنا بعذابٍ أليمٍ ، فأجاب الله - تعالى - عن هذه الشبهة بهذه الآية .

وثانيها : قال القاضي : « لِمَا بَيَّنَّ اللهُ - تعالى - الوَعْدَ والوَعِيدَ ، أتبعه بما يدلُّ على أن من حقهما ، أن يتأخرا عن هذ الحياة الدُّنْيَوِيَّةِ ؛ لأنَّ حصولهما في الدُّنْيَا ، كالمانع من بقاء التَّكْلِيفِ .

وثالثها : قال القفال : إِنَّهُ لَمَّا وَصَفَ الْكُفَّارَ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَ اللَّهِ ، وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا ، وَكَأَنَّهُمْ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ غَافِلِينَ ، بَيَّنَّ أَنَّ مِنْ غَفْلَتِهِمْ ، أَنَّ الرَّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَتَى أَنْذَرَهُمْ اسْتَعْجَلُوا الْعَذَابَ جَهْلًا مِنْهُمْ وَسَفَهًا .

فصل

أخبر - تعالى - في آيات كثيرة : أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ مَتَى خُوفُوا بِنَزُولِ الْعَذَابِ فِي الدُّنْيَا ، اسْتَعْجَلُوا ذَلِكَ الْعَذَابَ ، كَقَوْلِهِمْ : { اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا جِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [الأنفال : 32] ، وقوله تعالى : { سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ } [المعارج : 1] الآية ، ثم إنهم لما تَوَعَّدُوا بِعَذَابِ الْآخِرَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، بِقَوْلِهِ { أَوْلَيْكَ مَا وَاهُمُ النَّارِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ } [يونس : 8] ، اسْتَعْجَلُوا ذَلِكَ الْعَذَابَ ، وَقَالُوا مَتَى يَحْصُلُ ذَلِكَ ؟ كَمَا قَالَ - تعالى - : { يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا }

(8/427)

[الشورى : 18] ، وَقَالَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ ، فِي هَذِهِ السُّورَةِ : { وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } [يونس : 48] ؛ إِلَى قَوْلِهِ { الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ } [يونس : 51] وَقَالَ - تعالى - فِي سُورَةِ الرَّعْدِ : { وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتِ } [الرعد : 6] .

فَبَيَّنَّ - تعالى - أَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ فِي تَعْجِيلِ إِصْصَالِ الشَّرِّ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ - تعالى - لَوْ أَوْصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ لَمَاتُوا ، لِأَنَّ تَرْكِيْبَهُمْ فِي الدُّنْيَا لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَلَا صَلَاحَ فِي إِمَاتَتِهِمْ ، فَرُبَّمَا أَمُتُوا بَعْدَ ذَلِكَ ، أَوْ خَرَجَ مِنْ صِلْبِهِمْ مَنْ يُؤْمِنُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَلَّا يُعَاجِلَهُمُ اللَّهُ بِإِصْصَالِ الشَّرِّ إِلَيْهِمْ .

وَسَمِيَ الْعَذَابُ شَرًّا ؛ لِأَنَّهُ أَذَى فِي حَقِّ الْمَعَاقِبِ ، كَمَا سَمَاهُ سَيِّئَةً فِي قَوْلِهِ : { وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ } [الرعد : 6] ، وَفِي قَوْلِهِ : { وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا } [الشورى : 40] .

وَالْمُرَادُ مِنْ اسْتَعْجَالِهِمُ الْخَيْرِ : أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ نَزُولِ الشَّدَائِدِ يَدْعُونَ اللَّهَ بِكَشْفِهَا ؛ لِقَوْلِهِ : { إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرُّ فَإِنَّهُ يُجَاوِزُ } [النحل : 53] ، { فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا } [الزمر : 49] .

قَوْلُهُ : « لَقَضِي » قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ : « لَقَضَى » بِفَتْحِ الْقَافِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ، « أَجْلَهُمْ » بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا ، وَالْبَاقُونَ : بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ، « أَجْلَهُمْ » رَفْعًا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ ، وَبِعَقُوبٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ : « لَقَضَيْتَا » مَسْنَدًا لِمُضْمِرِ الْمُعْظَمِ نَفْسِهِ ، وَهِيَ مُؤَيَّدَةٌ لِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ .

فصل

مَعْنَى { لَقَضِي إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ } أَي : لِفَرَعٍ مِنْ هَلَاكِهِمْ وَلِمَاتُوا جَمِيعًا ، وَقِيلَ : إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ ، حِينَ قَالَ : { اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ } [الأنفال : 32] الآية . قَوْلُهُ : { فَتَدْرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ » ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فِي قُوَّةِ التَّفْيِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي سَأْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ ، وَجَوَابِهِ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْبِقَاءِ رَدَّ عَطْفَهُ عَلَى « يُعَجِّلُ » ، فَقَالَ : « وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى « يُعَجِّلُ »

« ؛ إذ لو كان كذلك لدخل في الامتناع الذي تقتضيه « لَوْ » ، وليس كذلك؛ لأنَّ التعجيل لم يقع ، وتركهم في طغيانهم وقع . »
 قال شهاب الدِّين : « إِنَّمَا يَتَمُّ هَذَا الرَّدُّ ، لو كان معطوفاً على « يُعَجَّلُ » فقط ، باقياً على معناه ، وقد تقدّم أَنَّ الكلام صار في قُوَّة : لا تُعجل لهم الشَّرَّ : فنذرهم ، فيكون « فَتَدَّرُهُمْ » معطوفاً على جملة النَّفي ، لا على الفعل الممتنع وحده ، حتَّى يلزم ما قال . »
 والثاني : أَنَّهُ معطوفٌ على جملةٍ مقدّرة : أي : ولكن نمهلهم فنذر ، قاله أبو البقاء .
 والثالث : أن تكون جملة مستأنفة ، أي : فنحن نذر الذين؛ قاله الحوفي .
 فصل

المعنى : { فَتَدَّرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا } : لا يخافون البعث ، والحساب { فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ } .
 قال أهل السنة : إِنَّهُ - تعالى - لَمَّا حكم عليهم بالطُّغيان والعمه ، امتنع أن لا يكونوا كذلك ، وإلا لزم أن يَنْقَلِبَ خبر الله تعالى الصِّدق كذباً ، وعلمه جهلاً ، وحكمه باطلاً ، وكلُّ ذلك محالٌ .

(8/428)

قوله تعالى : { وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضَّرَّ } : الجهد والشدة { دَعَا لِحَبْنِهِ } أي على جنبه مضطجعا { أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا } يريد في جميع حالاته؛ لأنَّ الإنسان لا يعدو إحدى هذه الحالات ، وفي كيفية النظم وجهان :
 الأول : أنه تعالى لَمَّا بيَّن في الآية الأولى أَنَّهُ لو أنزل العذاب على العبد في الدنيا ، لهلك ولقضي عليه؛ فبيَّن في هذه الآية ما يدلُّ على ضعفه ، ونهاية عجزه؛ ليكون ذلك مؤكداً لما ذكره ، من أَنَّهُ لو أنزل عليه العذاب لمات .
 الثاني : أنه - تعالى - حكى عنهم : أَنَّهُمْ يستعجلون نُزُولَ العذاب ، فبيَّن في هذه الآية ، أَنَّهُم كاذبون في ذلك الاستعجال؛ لأنَّه لو نزل بالإنسان أدنى شيء يؤذيه ، فَإِنَّهُ يتضرع في إزالته عنه ، فدللَّ على أَنَّهُ ليس صادقاً في هذا الطلب .
 قوله : « لِحَبْنِهِ » في محل نصب على الحال؛ ولذلك عطف الحال الصَّريحة عليه ، والتقدير : دعانا مضطجعا لجنبه ، أو مُلقياً لجنبه ، واللَّامُ على بابها عند البصريين ، وزعم بعضهم : أَنَّهُا بمعنى : « عَلَى » ، ولا حاجة إليه ، واختلف في صاحب الحال : فقيل : الإنسان والعامل فيها « مسَّ » ، قاله ابن عطية ، ونقله أبو البقاء عن غيره ، واستضعفه من وجهين :
 أحدهما : أَنَّ الحال على هذا واقعةٌ بعد جواب « إذا » ، وليس بالوجه ، كأنه يعني : أَنَّهُ ينبغي ألاَّ يجاب الشرط ، إلاَّ إذا استوفى معمولاته ، وهذه الحال معمولٌ للشرط ، وهو « مسَّ » ، وقد أجيب قبل أن يستوفي معموله .
 ثم قال : « والثاني : أن المعنى : كثرةُ دعائه في كلِّ أحواله ، لا على أن الضَّرَّ يُصيبه في كلِّ أحواله ، وعليه جاءت آياتٌ كثيرةٌ في القرآن » ، وقال أبو حيان : « وهذا الثاني يلزم فيه من مسَّ الضَّرَّ ، دعاؤه في هذه الأحوال؛ لأنَّه جوابٌ ما ذكرت فيه هذه الأحوال ، فالقيدُ في الشرط قيدٌ في الجواب ، كما تقول : إذا جاءنا زيدٌ فقيراً أحسنًا إليه ، فالمعنى ، أحسنًا إليه في حال فقره . »
 وقيل : صاحبُ الحال هو الضمير الفاعل في « دعانا » ، وهو واضحٌ ، أي : دعانا في جميع أحواله؛ لأنَّ هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الإنسان عن واحدةٍ منها

فصل

قيل : المراد ب « الإنسان » هنا : الكافر .
وقيل : أبو حذيفة بن المغيرة ، تصيبه البأساء والشدة والجهد ، { دَعَاتَا لِحْنِيهِ }
أي : على جنبه مضطجعا { أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا } وإنما أراد تسمية حالته ؛ لأنَّ
الإنسان لا يعدو هذه الحالات .
وقيل : وإنما بدأ بالمضطجع ؛ لأنه بالضر أشدَّ في غالب الأمر ، فهو يدعو أكثر ،
والاجتهاد فيه أشدَّ ، ثمَّ القاعد ثمَّ القائم .
وقيل : المراد بالإنسان : الجنس ، وهذه الأحوال بالنسبة إلى المجموع ، أي :
منهم من يدعو مُستلقياً ، ومنهم مَنْ يدعو قَائِمًا ، أو يراؤُ به شخصٌ واحدٌ ، جمع
بين هذه الأحوال الثلاثة بحسب الأوقات ، فيدعو في وقت على هذه الحال ،
وفي وقت على أخرى ، والصحيح أنَّ المراد ب « الإنسان » : الجنس ، وقال
آخرون : كل موضع في القرآن ورد فيه ذكر الإنسان فالمراد به : الكافر ، وهذا
باطل ؛ لقوله :

(8/429)

{ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ {
[الإنشقاق : 6 ، 7] لا شبهة في أنَّ المؤمنَ داخلٌ ، وكذا قوله : { هَلْ أَتَىٰ
عَلَىٰ الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ { [الإنسان : 1] ، وقوله : { وَلَقَدْ خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ { [المؤمنون : 12] ، { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ
وَنَعَلَّمْهُ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ تَفْسُهُ { [ق : 19] ، والحقُّ : أنَّ اللفظ المفرد ،
المحلى بالألف واللام ، إن حصل معهودٌ سابقٌ ، صرف إليه ، وإن لم يحصل
معهودٌ سابقٌ ، حمل على الاستغراق صوتاً له عن الإجمال والتعطيل ، وقال
صاحبُ النَّظْمِ : قوله { وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ } وضعه للمستقبل ، وقوله : { فَلَمَّا
كَشَفْنَا } للماضي ، فهذا النَّظْمُ يدلُّ على أنَّ معنى الآية يدلُّ : على أنَّه كان
هكذا فيما مضى ، وهكذا يكون في المستقبل ، فدل ما في الآية من الفعل
المستقبل على ما فيه من المعنى المستقبل ، وما فيه من الماضي ، على

الماضي »
قوله : { كَانَ لَمْ يَدْعُنَا } قد تقدّم الكلام على مثل هذا ، عند قوله : { كَانَ لَمْ
تَكُنْ بَيْنَكُمْ } [النساء : 73] ، تقديره : كأنه لم يدعنا ، ثم أسقط الضمير
تخفيفاً ، كقوله تعالى { كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا } [يونس : 45] قال الزمخشري : «
فحذف ضمير الشأن ؛ كقوله : [الهزج]

2880- كَأَنْ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ »

يعني : على رواية من رواه « تَدْيَاهُ » بالألف ، ويروى : « كَأَنْ تَدْيِيهِ » بالياء ،
على أنها أعملت في الظاهر ، وهو شاذٌ ، وهذا البيت صدره : [الهزج]

2881- وَوَجْهِ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ

وهذه الجملة التَّشْبِيهِيَّةُ : في محلِّ نصب على الحال من فاعل « مَرَّ » ، أي :
مضى على طريقته ، مشبهاً من لم يدع إلى كشف ضُرِّ ، و « مَسَّهُ » صفةٌ ل «
ضُرَّ » ، وقيل : « مَرَّ » عن موقف الابتهاج والتضرُّع لا يرجع إليه ، ونسي ما
كان فيه من الجهد والبلاء ، كان لم يدعنا ، ولم يطلب منا كشف ضُرِّه .
قوله : { كَذَلِكَ زُيِّنَ } الكاف من « كَذَلِكَ » في موضع نصب على المصدر ،

أي : مثل ذلك التزيين والإعراض عن الابتهاال ، وفاعل « زُيِّنَ » المحذوف : إمَّا الله - تعالى - ، و إمَّا الشيطان ، و { مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } في محل رفع لقيامه مقام الفاعل ، و « مَا » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون بمعنى « الذي » .

فصل

قال أبو بكر الأصم : سُمِّيَ الكافرُ مُسْرِفًا ؛ لِأَنَّهُ ضَيَّعَ مَالَهُ وَنَفْسَهُ ، أَمَّا النَّفْسُ ، فَإِنَّهَا جَعَلَهَا عَبْدًا لِلْوَتَنِ ؛ وَأَمَّا الْمَالُ ؛ فَلَأَنَّهُمْ كَانُوا يُضَيِّعُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي الْبَحِيرَةِ ، وَالسَّائِبَةِ ، وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ .

وقيل : من كانت عادته كثرة التصرُّع والدعاء ، عند نزول البلاء ، وعند زوال البلاء بعرضٍ عن ذكر الله وعن شكره ، يكون مُسْرِفًا في أمر دينه ، وقال ابن الخطيب : « المُسْرِفُ هُوَ الَّذِي يَنْفِقُ الْمَالَ الْكَثِيرَ ؛ لِأَجْلِ الْغَرَضِ الْخَسِيسِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ لِدَاتِ الدُّنْيَا وَطَبِيبَاتِهَا خَسِيسَةٌ جَدًّا ، فِي مَقَابِلَةِ سَعَادَاتِ الْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - أَعْطَى الْحَوَاسَّ ، وَالْعَقْلَ وَالْفَهْمَ ، وَالْقُدْرَةَ ، لِاِكْتِسَابِ السَّعَادَاتِ الْعَظِيمَةِ الْآخِرَوِيَّةِ ، فَمَنْ بَدَّلَ هَذِهِ الْأَلَاتِ الْعَظِيمَةَ الشَّرِيفَةَ ؛ لِيَفُوزَ بِالسَّعَادَاتِ الْخَسِيسَةِ ، كَانَ قَدْ أَنْفَقَ أَشْيَاءَ عَظِيمَةً ؛ لِيَفُوزَ بِأَشْيَاءٍ حَقِيرَةٍ ؛ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُسْرِفِينَ » .

(8/430)

وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَوَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْرِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ (13) ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ (14) وَإِذَا بُدئَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّا بُرْهَانَ عَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (15) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمْرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (16) فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ (17)

قوله تعالى : { وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ } الآية .
لما حكى عنهم أنهم كانوا يقولون : { اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة } [الأنفال : 32] الآية .
وأجاب بأن ذكر الله : لا صلاح في إجابة دعائهم ، ثم بين أنهم كانوا كاذبين في هذا الطلب ؛ لأنه لو نزلت بهم آفة ، تصرَّعوا إلى الله تعالى في إزالتها ، بين ههنا ما يجري مجرى التهديد ؛ وهو أنه تعالى قد أنزل بهم عذاب الاستئصال ولا يزيله عنهم ؛ ليكون ذلك رادعاً لهم عن قولهم : { إن كان هذا هو الحق من عندك } [الأنفال : 32] ؛ لأنهم متى سمعوا أن الله قد يجيب دعاءهم ، وينزل بهم عذاب الاستئصال ، ثم سمعوا من اليهود والنصارى ، أن ذلك قد وقع مراراً كثيرة ، صار ذلك رادعاً عن ذكر هذا الكلام .

قوله : « مِنْ قَبْلِكُمْ » متعلق بـ « أَهْلَكْنَا » ، ولا يجوز أن يكون حالاً من « الْقُرُونَ » ؛ لأنه ظرف زمان ، فلا يقع حالاً عن الجنة ، كما لا يقع خبراً عنها ، وقد تقدّم تحقيق هذا أول البقرة [البقرة : 21] ، وتقدم الكلام على « لَمَّا » [البقرة : 17] ، قال الزمخشري : « لما » ظرف لـ « أَهْلَكْنَا » ، و « وَجَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ » يجوز أن يكون معطوفاً على « ظَلَمُوا » ، فلا محل له عند سيبويه ،

ومحلُّه الجر عند غيره؛ لأنَّه عطف على ما هو في محلِّ جرِّ بإضافة الطرف إليه ، ويجوز أن يكون في محلِّ نصب على الحال ، أي : ظلُّمُوا بالتكذيب ، وقد جاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْحَجِّ وَالسَّوَاهِدِ على صدقهم . و « بِالْبَيِّنَاتِ » يجوز أن يتعلَّق ب « جَاءَتْهُمْ » ، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ ، على أنَّه حالٌ من « رُسُلُهُمْ » ، أي : جاءُوا مُلتبسِينَ بِالْبَيِّنَاتِ ، مُصاحِبِينَ لَهَا . قوله : « وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا » يجوز عطفه على « ظَلَمُوا » ، وهو الظاهرُ ، وجوز الزمخشري أن يكون اعتراضاً قال : واللامُ لتأكيد نفي إيمانهم ، ويعني بالاعتراض : كونه وقع بين الفعل ، ومصدره التشبيهي في قوله : « كَذَلِكَ تَجْزِي » والضميرُ في « كَانُوا » عائد على « الْفُرُونَ » ، وجوز مقاتلُ : أن يكون ضمير أهل مكة ، وعلى هذا يكونُ التفاتاً ، إذ فيه حُرُوجٌ من ضمير الخطاب في قوله : « قَبْلِكُمْ » ، إلى الغيبة ، والمعنى : وما كنتم لتؤمنوا . و « كَذَلِكَ » نعتٌ لمصدر محذوف ، أي : مثل ذلك الجزاء نجزي . وقرئ « تَجْزِي » بياء الغيبة؛ وهو التفتُّ من التكلم في قوله : « أَهْلَكْنَا » ، إلى الغيبة . قوله : « ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ » أي : خلفاء « فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ » أي : من بعد القرون التي أهلكتناهم ، وهذا خطابٌ للذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم .

(8/431)

قوله : « لِنَنْظُرَ » متعلق بالجعل ، وقرأ يحيى الذماري بنون واحدة ، وتشديد الظاء ، وقال يحيى : « هكذا رأيتُه في مصحف عثمان » ، يعني : أنَّه رآها بنون واحدة ، ولا يعني أنَّه رآها مشددة؛ لأنَّ هذا الشكل الخاصُّ إنما حدث بعد عثمان ، وخرجوها على إدغام النون الثانية في الظاء ، وهو رديءٌ جداً ، وأحسنُ ما يقال هنا : أنَّه بالغ في إخفاء عُنَّةِ النون الساكنة ، فضلَّه السامع إدغاماً ، ورؤيته له بنون واحدة ، لا يدلُّ على قراءته إِيَّاهُ مشددة الظاء ، ولا مُحَفَّفاً . قال أبو حيان : « ولا يدلُّ على حذف النون من اللفظِ » وفيه نظرٌ؛ لأنه كيف يقرأ ما لم يكن مكتوباً في المصحف الذي رآه؟ وقوله : « كَيْفَ » منصوبٌ ب « تَعْمَلُونَ » على المصدر ، أي : أيِّ عملٍ تعملون ، وهي معلقة للنظر . فإن قيل : كيف جاز النَّظْرُ إلى الله تعالى وفيه معنى المقابلة؟ فالجواب : أنَّه استعير لفظ النظر للعلم الحقيقي ، الذي لا يتطرقُ إليه الشكُّ ، وشبه هذا العلم بنظر النظر ، وعيان العاين . فإن قيل : قوله : « لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ » مُشْعَرٌ بَأَنَّ اللَّهَ - تعالى - ما كان عالماً بأحوالهم قبل وجودهم . فالجواب : أنَّه - تعالى - يعامل العباد معاملةً من يطلب العلم بما يكون منهم؛ لِيُجَازِيَهُمْ بجنسه ، كقوله : { لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا } [هود : 7] ، قال - عليه الصلاة والسلام - : « إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلُوءَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَتَاطَرُّ كَيْفَ تَعْمَلُونَ » ، قال الزجاج : « موضع » كيف « نصب بقوله : « تَعْمَلُونَ » ؛ لأنَّها حرف استفهام ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . قوله تعالى : { وَإِذَا تَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ } الآية . روي عن ابن عباس : أن خمسة من الكفار كانوا يستهزءون بالرسول - عليه الصلاة والسلام - وبالقرآن : الوليدُ بن المغيرة المخزومي ، والعاص بن وائل السهمي ، والأسود بن المطلب ، والأسود بن عبد يغوث ، والحارث بن حنظلة ،

فقتل الله - تعالى - كل واحدٍ منهم بطريقٍ ، كما قال : { إِنَّا كَفَيْنَاكَ
المستهزئين } [الحجر : 95] .

وقال مقاتل : هم خمسة : عبد الله بن أمية المخزومي ، والوليد بن المغيرة ،
ومكرز بن حفص ، وعمرو بن عبد الله بن أبي قيس العامري ، والعاص بن عامر
بن هشام ، قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم إن كنت تريد أن تؤمن بك ، فأب
بقرآن ليس فيه ترك عبادة اللات ، والعزى ، ومناة ، وليس فيه عيبها ، وإن لم
يُنزلهُ الله ، فقل أنت من عند نفسك ، أو يدلّه ، فاجعل مكان آية عذاب آية
رحمة ، ومكان حرام حلالاً ، وحلال حراماً .

فإن قيل : إذا بدل هذا القرآن فقد أتى بغير هذا القرآن ، وإذا كان كذلك ، كان
كل واحدٍ من هذين الأمرين هو نفس الآخر ، ومما يدل على أن كل واحدٍ منهما
عين الآخر : أنه - عليه الصلاة والسلام - اقتصر على الجواب بنفي أحدهما ،
فقال :

(8/432)

« ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إليّ » ، فيكون
التريد فيه والتخيير باطلاً .

فالجواب : أن أحد الأمرين غير الآخر ، فالإتيان بكتاب آخر ، لا على ترتيب هذا
القرآن ولا على نظمه ، يكون إتياناً بقرآن آخر ، وأما إذا أتى بهذا القرآن ، إلا
أنه وضع مكان ذم بعض الأشياء مدحها ، ومكان آية رحمة آية عذاب ، كان هذا
تديلاً ، أو تقول : الإتيان بقرآن غير هذا ، هو أن يأتيهم بكتاب آخر سوى هذا
الكتاب ، والتبديل : هو أن يُغيّر هذا الكتاب ، مع بقاء هذا الكتاب .
وقوله : إنه اكتفى في الجواب بنفي أحد القسمين :

قلنا : إن الجواب المذكور عن أحد القسمين ، هو عين الجواب عن القسم
الثاني ، فاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - بين ، أنه
لا يجوز أن يُبدله من تلقاء نفسه؛ لأنه واردٌ من الله - تعالى - ، ولا يقدر على
مثله ، كما لا يقدر على مثله سائر العرب؛ لأن ذلك كان مُتقررًا عندهم ، لما
تحدّاهم بالإتيان بمثله .

واعلم : أن التماسهم لهذا يحتمل أن يكون سُخريةً واستهزاءً ، ويحتمل أن
يكون ذلك على سبيل الجدِّ ، ويكون غرضهم : أنه إن فعل ذلك ، علموا كذبه
في قوله : إن هذا القرآن منزلٌ عليه من عند الله ، ويحتمل أن يكون التماسهم
كتاباً آخر؛ لأن هذا القرآن مشتملٌ على ذم ألهمهم ، والطعن في طرائقهم ،
فطلبوا كتاباً آخر ليس فيه ذلك ، أو يكونوا قد جوّزوا كون القرآن من عند الله ،
لكنهم التمسوا منه نسخَ هذا القرآن ، وتبديله بقرآن آخر .

قوله : « تلقاء » مصدرٌ على تفعّال ، ولم يجيء مصدر بكسر التاء ، إلا هذا
والتبيان ، وقريء شاذاً بفتح التاء ، وهو قياسُ المصادر الدالة على التكرار ،
كالطواف ، والتجوال ، وقد يستعمل التلقاء بمعنى قبالتك ، فينتصب انتصاب
الظروف المكانية .

قوله : { إن أتبع إلا ما يوحى إليّ } لما أمره أن يقول : { ما يكون لي أن
أبدله من تلقاء نفسي } ، أمره بأن يقول : { إن أتبع إلا ما يوحى إليّ } فيما
أمركم به ، وأنهاكم عنه ، وهذا يدل على أنه لم يحكم قط بالاجتهاد .
وتمسك نفاة القياس بهذه الآية؛ لأنها تدل على أنه - عليه الصلاة والسلام - ، ما

حكم إلا بالنص . ثم قال : { إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ }
 قالت المعتزلة : هذا مشروط بعدم التوبة .
 قوله تعالى : { قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ } الآية .
 لما اتهموه بأنه أتى بهذا الكتاب من عند نفسه ، احتج عليهم بهذه الآية ؛ وذلك
 بأنهم كانوا عالمين بأحواله ، وأنه ما طالع كتاباً ، ولا تتلمذ لأستاذ ، ثم بعد
 أربعين سنة ، أتى بهذا الكتاب العظيم المُشتمل على نفائس علم الأصول ،
 ودقائق علم الأحكام ، ولطائف علم الأخلاق ، وأسرار قصص الأولين ، وعجز
 عن معارضته العلماء ، والفُصحاء ، والبُلغاء ، فكل من له عقلٌ سليمٌ يعرف أنَّ
 مثل هذا ، لا يحصل إلا بالوحي ، والإلهام من الله - تعالى - ، والمعنى : لو شاء
 الله ما أنزل القرآن عليَّ .

(8/433)

قوله : « وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ » أي ولا أعلمكم الله به ، من دَرَيْتُ ، أي : عَلِمْتُ .
 ويقال : دَرَيْتُ بكذا وأَدْرَيْتُكَ بكذا ، أي : أحطت به بطريق الدَّراية ، وكذلك في
 « عَلِمْتُ بِهِ » ؛ فتضمَّن العلمُ معنى الإحاطة ، فتعدَّى تعدِّيها .
 وقرأ ابن كثير - بخلاف عن البرِّيِّ - « وَلَا أَدْرَاكُمْ » ، بلام داخله على « أَدْرَاكُمْ »
 مُثبتاً ، والمعنى : ولا أعلمكم به من غير وساطتي : إمَّا بواسطة ملك ، أو رسولٍ
 غيري من البشر ، ولكنه حَصَّنِي بهذه الفضيلة ، وقراءة الجمهور « لَا » فيها
 مُؤكِّدة ؛ لأنَّ المعطوف على المنفيِّ منفيٌّ ، وليست « لَا » هذه هي التي يُنفي
 بها الفعل ؛ لأنَّه لا يصحُّ نفي الفعل بها إذا وقع جواباً ، والمعطوفُ على الجواب
 جوابٌ ، ولو قلت : « ول كان كذا لا كان كذا » لم يجزُ ، بل تقول « ما كان كذا
 » ، وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ ، والحسن ، وابن سيرين ، وأبو رجاء : « وَلَا أَدْرَاكُمْ »
 بهمزة ساكنة بعد الرَّاء ، وفي هذه القراءة تخريجان :
 أحدهما : أنها مبدلة من ألف ، والألفُ منقلبة عن ياءٍ ، لانفتاح ما قبلها وهي لغة
 لعقيل حكاها قطرب ، يقولون في أعطيتك : أعطأتك .
 وقال أبو حاتم : « قلب الحسنُ الياء ألفاً ، كما في لغة بني الحرث ، يقولون :
 علاك وإلاك ، ثم همز على لغة من قال في العالم : العَالم »
 وقيل : أبدلتِ الهمزة من نفس الياء ، نحو : لَبَأْتُ بالحجِّ ، ورَتَأْتُ فلاناً ، أي :
 لَبَّيْتُ وَرَبَّيْتُ .
 والثاني : أنَّ الهمزة أصلية ، وأنَّ اشتقاقه من الدَّرء وهو الدَّفْع ، كقوله :
 { وَبَدَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ } [النور : 8] ، ويقال : أدْرأته ، أي : جعلته دَارئاً ،
 والمعنى : ولجعلتكم بتلاوته حُصماء تَدْرؤُونِي بالجدال ، قال أبو البقاء : «
 وقيل هو غلط ؛ لأنَّ قارئها ظنَّ أنها من الدَّرء وهو الدَّفْع ؛ وقيل : ليس بغلط ،
 والمعنى : لو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به » .
 وقرأ شهر بن حوشب ، والأعمش : « وَلَا أَدْرَاكُمْ » من الإنذار ، وكذلك هي في
 مصحف عبد الله . قوله : « فَقَدْ لَبَّيْتُ فِيكُمْ عُمرًا » أي : حيناً ، وهو أربعون
 سنة ، « مِّن قَبْلِهِ » أي : من قبل نُزُول القرآن ، فقيل : الصِّمير في « قبله »
 يعود على النُّزول ، وقيل : على القرآن ، وقيل : على وقت النُّزول ، و « عُمرًا »
 « مشبَّه بظرف الزَّمان ، فانتصب انتصابه ، أي : مدة متطاولة ، وقيل : هو
 على حذف مضافٍ ، أي : مقدار عُمر ، وقرأ الأعمش : « عُمرًا » بسكون
 الميم ، كقولهم « عَصُدٌ » في « عَصُدٌ » .

ثم قال : « أَفَلَا تَعْقِلُونَ » أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِي ، قَالَ الْمَفْسِّرُونَ : لَبِثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ وَمَجَّدَ وَعَظَّمَ فِيهِمْ قَبْلَ الْوَحْيِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، ثُمَّ أَوْحِيَ إِلَيْهِ ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْوَحْيِ ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ سَنَةً ، ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَأَقَامَ بِهَا عَشْرَ سِنِينَ ، ثُمَّ تُوُفِيَ ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ سَنَةً .

(8/434)

وروى أنس - رضي الله عنه - : أنه أقام بمكة بعد الوحي عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتُوفِّي وهو ابن ستين سنة ، والأول أشهر وأظهر . قوله تعالى : { فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا } الآية . قال القرطبي : « هذا استفهامٌ بمعنى الجحد ، أي : لا أحد أظلم ممن افترى على الله الكذب ، وبدل وأضاف شيئاً إليه مما لم ينزل » ، والمعنى : أن هذا القرآن لو لم يكن من عند الله ، لما كان أحدٌ في الدنيا أظلم على نفسه مني ، حيث افتره على الله ، ولما أقمتُ الدليلَ على أنه ليس الأمر كذلك ، بل هو وحيٌّ من الله - تعالى - ، وجب أن يقال : إنه ليس في الدنيا أحدٌ أجهل ، ولا أظلم على نفسه منكم . والمقصود : نفي الكذب عن نفسه . وقوله : « . . . أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ » فالمراد : إلحاق الوعيد الشديد بهم؛ حيث أنكروا دلائل الله - تعالى - ، وكذبوا بآيات الله ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم ، وبالقرآن ، ثم قال : « إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمَجْرَمُونَ » أي : لا يتنجو المشركون ، وهذا تأكيدٌ لما سبق من هذين الكلامين .

(8/435)

وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُبْتَلُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (18) وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (19)

قوله تعالى : { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ } الآية . لما طلبوا تبديل القرآن؛ لأنه مشتملٌ على ذمِّ الأصنام التي اتخذوها آلهةً ، ذكر في هذا الموضع قبح عبادة الأصنام ، ليبيِّن تحقيرها . قوله : « مَا لَا يَضُرُّهُمْ » : « ما » موصولةٌ ، أو نكرةٌ موصوفةٌ ، وهي واقعةٌ على الأصنام ، ولذلك راعى لفظها ، فأفرد في قوله « مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ » ، وراعى معناها فجمع في قوله : « هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا » .

فصل
المعنى : ما لا يضرُّهم إن عصوه ، وتركوا عبادته ، ولا ينفعهم إن عبدوه ، يعني : الأصنام { وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ } ، فقيل : إنهم اعتقدوا أن المتولي لكل إقليم ، روح معين من أرواح الأفلاك ، فعينوا لذلك الروح صنماً معيناً ، واشتغلوا بعبادة ذلك الصنم ، ومقصودهم عبادة ذلك الروح ، ثم اعتقدوا أن ذلك الروح ، يكون عبداً للإله الأعظم ، ومشغلاً بعبوديته .

وقيل : إِنَّهُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الكواكب ، فوضَعُوا لها أصناماً مُعَيَّنَةً واشتغلوا بعبادتها ، ومقصودُهُمْ عبادةُ الكواكب ، وقيل : إِنَّهُمْ وَضَعُوا طَلْسَمَاتٍ مَعِينَةً على تلك الأوثان والأصنام ، ثم تَقَرَّبُوا إليها .
وقيل : إِنَّهُمْ وَضَعُوا هذه الأوثان والأصنام ، على صور أنبيائهم ، وأكابرهم ، وزَعَمُوا أَنَّهُمْ متى اشتغلوا بعبادةِ هذه التماثيل ، فَإِنَّ أولئك الأكابر تكون شفعاء لهم عند الله .
قوله : « قُلْ أُتِبْتُونَ » قرأ بعضهم : « أُتِبْتُونَ » مخففاً من « أُتِبَا » ، يقال : أُتِبَا وَتِبَا كَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ ، وقوله : « بِمَا لَا يَعْلَمُ » « مَا » موصولةٌ ، أو نكرة موصوفة كالتي تقدَّمت ، وعلى كلا التقديرين : فالعائدُ محذوفٌ ، أي : يعلمُهُ ، والفاعلُ هو ضمير الباري - تعالى - ، والمعنى : أُتِبْتُونَ الله بالمعنى الذي لا يعلمُهُ إلا الله ، وإذا لم يعلم الله شيئاً ، استحال وجودُ ذلك الشيء ؛ لِأَنَّهُ - تعالى - لا يغربُ عن علمه شيءٌ ، وذلك الشيء هو الشِّفاعةُ ، ف « مَا » عبارة عن الشِّفاعة .

والمعنى : أَنَّ الشِّفاعةَ لو كانت لعلمها الباري - تعالى - ، ومثل هذا الكلام مشهورٌ في العرف ، فَإِنَّ الإنسان إذا أراد نفي شيء عن نفسه ، يقول : ما علم الله هذا مِنِّي ، ومقصوده : أَنَّ ذلك ما حصل أصلاً .
وقوله : { فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ } تأكيدٌ لنفيه ؛ لِأَنَّ كُلَّ موجودٍ لا يخرج عنهما . ويجوز أن تكون « مَا » عبارة عن الأصنام ، وفاعل « يَعْلَمُ » : ضميرُ عائدٌ عليها .

والمعنى : أُتْعَلَمُونَ الله بالأصنام ، التي لا تعلم شيئاً في السموات ولا في الأرض ، وإذا ثبت أنها لا تعلم ، فكيف تشفع؟ والشافع لا بدُّ وأن يعرف الشمفوع عنده ، والمشفوع له ؛ هكذا أعربه أبو حيان ، فجعل « مَا » عبارة عن الأصنام ، لا عن الشِّفاعة ، وللأول أظهر ، و « مَا » في « عَمَّا يُشْرِكُونَ » يحتمل أن تكون بمعنى : « الذي » أي : عن شركائهم الذين يشركونهم به في العبادة ، أو مصدريةً ، أي : عن إشراكهم به غيرهم ، وقرأ الأخوان هنا « عَمَّا يُشْرِكُونَ » ، وفي النَّحْلِ موضعين :
الأول :

(8/436)

{ عَمَّا يُشْرِكُونَ يُتْرَلُ الملائكة } [النحل : 1 ، 2] .
الثاني : { بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } [النحل : 3] .
وفي الروم : { هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ دَلِكُمْ مِّنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } [الروم : 40] بتاء الخطاب ، والباقون بالغيبة في الجميع ، وهما واضحتان ، وأتى هنا ب « يَشْرِكُونَ » مضارعاً دون الماضي ، تنبيهاً على استمرار حالهم كما جاءوا يعبدون ، وتنبيهاً أيضاً على أَنَّهُمْ على الشرك في المستقبل ، كما كانوا عليه في الماضي .
قوله تعالى : { وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً } الآية .
لَمَّا أَقَامَ الدَّلَالَةَ على فسَادِ القَوْلِ بعبادة الأصنام ؛ بَيَّنَّ السَّبَبَ في كيفية حدوث هذه المسألة الباطلة ، فقال : { وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً } أي : على الدِّينِ الحقِّ ؛ لِأَنَّ المقصود من هذه الآية ، بيان كون الكفر باطلاً ؛ لِأَنَّ قوله : { كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً } [البقرة : 213] في الإسلام أو في الكفر ، ولا

يجوزُ أن يكونوا أُمَّةً واحدةً في الكفر ، فبقي أنَّهم كانوا أُمَّةً واحدةً في الإسلام ، لقوله - تعالى - : { فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ } [النساء : 41] ، وشهيدُ الله لا بدُّ وأن يكون مُؤمناً ، فثبت أنَّه لم تخلُ أُمَّةٌ من الأممِ ، إلا وفيهم مؤمنٌ .

وقد وردت الأحاديثُ ، بأنَّ الأرضَ لا تخلوُ عمَّن يعبدُ اللهَ - عزَّ وجلَّ - ، وعن أقوامٍ بهم يمتطِرُ أهلُ الأرضِ ، فثبت أنَّهم ما كانوا أُمَّةً واحدةً في الكفر ، فيكونوا أُمَّةً واحدةً في الإيمانِ ، ثم اختلفوا أنهم متى كانوا كذلك؟ فقال ابن عباس ، ومجاهد - رضي الله عنهما - : كانوا على عهدِ آدمَ وولده صلوات الله البرِّ الرحيمِ والملائكةِ المقربينِ عليهما وسلامه دائماً ، واختلفوا عند قتل أحدِ ابنه للآخر .

وقيل إنَّهم بقوا على الإيمانِ إلى زمنِ نوح - عليه الصلاة والسلام - ، ثم اختلفوا على عهدِ نوح ، فبعث الله إليهم نُوحاً .

وقيل : كانوا على الإيمانِ من زمنِ نُوحِ بعد الغرق ، إلى أن ظهر الكفر فيهم . وقيل : كانوا على الإسلامِ من عهدِ إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - إلى أن غيَّره عمرو بن لحي .

وهذا القائلُ قال : إنَّ المراد بالنَّاسِ : العربُ خاصَّةً ، والغرضُ منه : أنَّ العربَ إذا علموا أنَّ عبادة الأصنامِ ما كانت أصلاً فيهم ، وإنَّما هي حادثَةٌ ، لم يتأذوا من تزيفِ الطريقةِ ، ولم تنفُر طبايعهم من إبطالِ هذا المذهبِ الفاسدِ .

وقال قوم : كانوا أُمَّةً واحدةً في الكفر ، قالوا : وفائدةُ هذا الكلامِ : أنَّه - سبحانه وتعالى - جلَّ ذكره - بيَّن للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ، أنَّه لا تطمع في أن يصير كلُّ من تدعوه إلى الدِّينِ مجيباً له ، فإنَّ الناسَ كانوا على الكفر ، وإنَّما حدث الإسلامُ في بعضهم بعد ذلك ، فيكف تطمعُ في اتِّفاق الكلِّ على الإيمانِ ؟ .

وقيل : المرادُ بكونهم أُمَّةً واحدةً : أنَّهم خلقوا على فطرةِ الإسلامِ ، ثم اختلفوا في الأديانِ ، وإليه الإشارةُ بقوله - عليه الصلاة والسلام - « كلُّ مولودٍ يُولدُ على فطرةِ الإسلامِ ، فآبواه يُهودونه أو يُنصرانه أو يُمجسانه » .

ثم قال : { وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ } مضت في حكمه ، أنَّه لا يقضي بينهم فيما اختلفوا فيه بالثواب والعقاب دون القيامة ، « لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ » في الدنيا ، فأدخل المؤمنُ الجنةَ ، والكافرُ النارَ ، ولكن سبق من الله الأجل ، فجعل موعدهم يوم القيامة .

(8/437)

وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْعَيْبُ لِلَّهِ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ (20) وَإِذَا أَدَفْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّئُهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ (21)

قوله : « وَيَقُولُونَ » أي : كفَّار مكة ، « لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا » أي : على محمَّد « آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ » على ما نقترحه ، وذلك أنَّهم قالوا : القرآن الذي جئنا به كتابٌ مشتملٌ على أنواع من الكلمات ، والكتاب لا يكون معجزاً ، كما أنَّ كتابَ موسى ، وعيسى ما كان معجزاً لهما ، بل كان لهما أنواع من المعجزات ، دلَّت على بُبوتهما سوى الكتاب ، وكان في أهل مكة من يدَّعي إمكان المعارضة ،

كما أخبر الله - تعالى - عنهم في قوله : { لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا } [الأنفال : 31] .

فلذلك طلبوا منه شيئاً آخر سوى القرآن؛ ليكون معجزاً ، فأمر الله - تبارك وتعالى رسوله - صلوات الله وسلامه عليه - بأن يجيبهم بقوله : { إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِّنَ الْمُنْتَظِرِينَ } [يونس : 20] .
وتقرير هذا الجواب : أنه أقام الدلالة القاهرة على أن القرآن معجزة قاهرة؛ لأنه - صلوات الله وسلامه عليه - نشأ بينهم ، وعلّموا أنه لم يُطالع كتاباً ، ولا تتلمذ لأستاذ ، مدّة أربعين سنة مخالطاً لهم ، ولم يشتغل بالفكر والتعلم قط ، ثم إنّه أظهر هذا القرآن العظيم ، وظهور مثل هذا الكتاب على مثل ذلك الإنسان ، لا يكون إلا بالوحي ، وإذا كان كذلك ، فطلب آية أخرى سوى القرآن يكون اقتراحاً لا حاجة إليه وعناداً ، ومثل هذا يكون مَقْوضاً إلى مشيئة الله - تعالى - ، فإن شاء أظهر ، وإن شاء لم يظهر ، فيكون من باب الغيب ، فيجب على كلِّ أحدٍ أن ينتظر ، هل يفعله الله أم لا؟ ولكن سواء فعل أم لم يفعل فقد ثبت بُبُوته ، وظهر صدقه ، وهذا المقصود لا يختلف بحُصول تلك الزيادة وعدمها .

قوله تعالى : { وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً } الآية .

وهذا جوابٌ آخر لسؤالهم ، وطلبهم المعجزة ، وذلك من وجهين :
الأول : أن عادتهم العناد ، والمكر ، وعدم الإنصاف ، فبتقدير أن يعطوا ما سألوه ، فإنهم لا يؤمنون ، بل يبقون على كفرهم ، وعنادهم؛ وبإنه أن الله - تعالى - سلط القحط على أهل مكة سبع سنين ، ثم رحمهم ، وأنزل المطر على أراضهم ، ثم إنهم أضافوا المنافع إلى الأنواء والكواكب .
الوجه الثاني : أنه لو أنزل عليهم المعجز لم يقبلوه؛ لأنه ليس غرضهم من هذه الاقتراحات التشدد في الدين ، وإنما غرضهم الدّفع ، والمبالغة في صون مناصبهم النبيّية؛ لأنه - تعالى - لما سلط البلاء عليهم ، ثم أزاله عنهم ، فهم مع ذلك استمروا على الكفر .

قوله : « وَإِذَا أَدَقْنَا » شرطية؛ جوابها « إذا » الفجائية في قوله : « إذا لهم مكرٌ » ، والعامل في « إذا » الفجائية؛ الاستقرار الذي في « لهم » ، وقد تقدّم الخلاف في « إذا » هذه ، هل هي حرفٌ أو ظرفٌ زمانٍ عليّ بابها ، أو ظرفٌ مكانٍ؟ قال أبو البقاء : « وقيل : « إذا » الثانية زمانية أيضاً ، والثانية وما بعدها جواب الأولى » ، وهذا الذي حكاه قول ساقط لا يفهم معناه .

(8/438)

فصل

معنى الآية : { وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ } يعني : الكفار { رَحْمَةً مِّن بَعْدِ صَرَآءٍ مَسَّنَهُمْ } أي : راحة ورخاء من بعد شدة وبلاء .
وقيل : القطر بعد القحط ، « مَسَّنَهُمْ » أي : أصابتهم .
واعلم : أن رحمة الله لا تُذاق بالقَم ، وإنما تُذاق بالعقل .
وقوله { إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا } قال مجاهد : تكذيب واستهزاء ، وسُمّي التكذيب مكرًا؛ لأن المكر عبارة عن صرف الشيء عن ظاهره بطريق الحيلة ، وهؤلاء يحتالون لدفع آيات الله - سبحانه وتعالى - بكل ما يقدرون عليه من إلقاء الشبهة ، أو التخليط في المناظرة ، أو غير ذلك من الأمور الفاسدة .

وقال مقاتل : لا يقولون هذا من رزق الله ، إنما يقولون سُقِينَا بِتَوْءِ كَذَا ، وهو كقوله : { وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَدِّبُونَ } [الواقعة : 82] .
 وقوله : « في آيَاتِنَا » متعلق بـ « مَكْرٌ » ، جعل الآيات محلاً للمكر مبالغة ،
 ويضعف أن يكون الجارُّ صفةً لـ « مَكْرٌ » .
 قوله : { قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا } « أَسْرَعُ » مأخوذٌ من « سَرَعَ » ثلاثياً ؛ حكاه
 الفارسي .
 وقيل : بل مِنْ « أَسْرَعَ » وفي بناء أفعالِ وفعلَى التعجُّبِ من « أفعال » ثلاثة
 مذاهب :

الجواز مطلقاً .

المنع مطلقاً .

التفصيلُ : بين أن تكون الهمزةُ للتَّعدية فيمتنع ، أو لا فيجوز . وقال بعضهم : «
 أَسْرَعُ » هنا ليست للتفصيل . وهذا ليس بشيءٍ ، إذ السِّيَاقُ يَرُدُّهُ ، وجعله ابن
 عطية - أعني كون أسرع للتفصيل - نظير قوله : « لَهِيَ أَسْوَدٌ مِنْ »
 قال أبو حيان : « وأما تنظيرهُ » « أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ » بـ « أَسْرَعَ » ففاسدٌ ؛ لأنَّ
 « أَسْوَدٌ » ليس فعله على وزن « أَفْعَلٌ » ، وإنما هو على وزن « قَعِلٌ » نحو :
 سَوَدَ فهو أَسْوَدٌ ، ولم يمتنع التَّعجُّبُ ، ولا بناء أفعالِ التفصيل عند البصريين من
 نحو : سَوَدَ ، وَحَمَرَ ، وَأَدِمَ ، إلا لكونه لوناً وقد أجاز ذلك بعضُ الكوفيين في
 الألوان مطلقاً ، وبعضهم في السَّوادِ والبياضِ فقط .
 قال شهاب الدِّين : تنظيره به ليس بفاسدٌ ؛ لأنَّ مراده بناءُ أفعالِ ممَّا زاد على
 ثلاثة أَحْرَفٍ ، وإن لم يكن على وزن « أَفْعَلٌ » ، و « سَوَدَ » وإن كان على ثلاثةٍ
 ، لكنه في معنى الزَّائِدِ على ثلاثةٍ ، إذ هو في معنى « أَسْوَدٌ » ، و « حَمَرَ » في
 معنى أَحْمَرٌ ؛ نصَّ على ذلك النحويُّون ، وجعلوه هو العلة المانعة من التعجُّبِ
 في الألوان .

و « مَكْرًا » نصبٌ على التَّمييزِ ، وهو واجبُ النَّصبِ ؛ لأنَّكَ لو صُعِّتَ من « أَفْعَلٌ
 » فعلاً ، وأسندته إلى تمييزه فاعلاً ، لصحَّ أن يقال : « سَرَعَ مَكْرُهُ » ، وأيضاً
 فإنَّ شرط جواز الخفضِ ، صِدْقُ التَّمييزِ على موصوفِ أفعالِ التَّفْصِيلِ ، نحو : «
 زَيْدٌ أَحْسَنُ فِقْهِهِ » ، ومعنى « أَسْرَعُ مَكْرًا » : أعجل عُقُوبَةً ، وأشدَّ أَخْذًا ،
 وأقدر على الجزاء ، أي : عذابه أسرع إليكم ممَّا يأتي منكم في دفع الحقِّ .

(8/439)

قوله : { إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ } قرأ الحسن ، وقتادة ، ومجاهد ،
 والأعرج ، ويعقوب ، ونافع - رضي الله عنهم - في رواية : « يَمْكُرُونَ » بياء
 الغيبة جرياً على ما سبق ، والباقون بالخطاب : مبالغة في الإعلام بمكرهم ،
 والتفاتاً لقوله : « قُلِ اللَّهُ » ؛ إذ التقدير : قُلْ لَهُمْ ، فناسب الخطاب ، وقوله :
 « إِنَّ رُسُلَنَا » التَّفَاتٌ أيضاً ، إذ لو جرى على قوله : « قُلِ اللَّهُ » ، ل قيل : إِنَّ
 رسله ، والمراد بالرُّسُلِ : الحفظة .

(8/440)

هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ بِهَمِّ يَرِيحٍ
 طَبِيئَةٍ وَقَرَحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُوا أَنَّهُمْ
 أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنِ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ
 الشَّاكِرِينَ (22) قَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بَعِيرَ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ
 إِنَّمَا بَعَّيْكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَسَبِّحْكُمْ بِمَا كُنْتُمْ
 تَعْمَلُونَ (23)

قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ } الآية .
 لما ذكر في الآية الأولى ، مجيء الرِّحمة بعد الضَّرِّ ، أو الرِّخاء بعد الشَّدَّة ، ذكر
 في هذه الآية مثالا لذلك ، وبيانا لنقل الإنسان من الضَّرِّ إلى الرحمة ، وذلك أن
 الإنسان إذا ركب السَّفينة ، ووجد الرِّيح الطيبة الموافقة لمقصوده ، حصل له
 المسرَّة القويَّة ، والتَّفَعُّ النَّام ، ثم قد تظهر علامات الهلاك ؛ بأن تجئهم الرِّيح
 العاصفة ، أو تأتيهم الأمواج العظيمة من كل جانب ، أو يغلب على ظنونهم أن
 الهلاك واقع بالانتقال من تلك الأحوال الطيبة ، إلى هذه الأحوال الشديدة ،
 فوجب الخوف العظيم ، والإنسان في هذه الحالة ، لا يطمع إلا في فضل الله -
 سبحانه وتعالى - ، ويقطع طعمه عن جميع الخلق ، ويصير بجميع أجزائه
 مُتَضَرِّعاً إلى الله - تعالى - ، ثُمَّ إِذَا نَجَّاهُ اللَّهُ - تعالى - من هذه البليَّة العظيمة
 ، نسي النعمة ، ورجع إلى ما أَلْفَهُ من العقائد الباطلة .
 قوله : « يَنْشُرْكُمْ » قراءة ابن عامر من التَّشِيرِ ضِدَّ الطِّيِّ ، والمعنى : يُقَرِّقْكُمْ
 وَيُنِّقْكُمْ ، وقرأ الحسن : « يَنْشُرْكُمْ » من « أَنْشُرَ » ، أي : أَحْيَا ، وهي قراءة
 ابن مسعود أيضاً ، وقرأ بعضُ الشَّاميين : « يُنَشِّرْكُمْ » بالتشديد ؛ للتكثير من
 التَّشِيرِ الذي هو مطاوع الانتشار ، وقرأ الباقون : « يُسَيِّرْكُمْ » من التَّسْيِيرِ ،
 والتَّضْعِيفُ فيه للتعدية ، تقول : سَارَ الرَّجُلُ ، وَسَيَّرْتُهُ أَنَا .
 وقال الفارسيُّ : « هُوَ تَضْعِيفٌ مُبَالِغَةٌ لَا تَضْعِيفٌ تَعْدِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ :
 سَيَّرْتُ الرَّجُلَ وَسَيَّرْتَهُ » .

ومنه قول الهذلي : [الطويل]

2882- قَلَّا تَجَرَّعْنَ مِنْ سُنَّةِ أَنْتِ سِيَرَتِهَا ... فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا
 وهذا الذي قاله أبو علي غير ظاهر ؛ لأنَّ الأكثر في لسان العرب ، أن « سار »
 قاصرٌ ، فجعل المضعف مأخوذاً من الكثير أولى .
 وقال ابن عطية : « وَعَلَى هَذَا الْبَيْتِ اعْتِرَاضٌ ، حَتَّى لَا يَكُونَ شَاهِدًا فِي هَذَا ؛
 وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ كَالظَّرْفِ كَمَا تَقُولُ : سَيَّرْتُ الْطَّرِيقَ » .
 قال أبو حيان : « وَأَمَّا جَعْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ الضَّمِيرَ كَالظَّرْفِ كَمَا تَقُولُ : سَيَّرْتُ
 الطَّرِيقَ . فهذا لا يجوز عند الجمهور ؛ لِأَنَّ « الطَّرِيقَ » عندهم ظرفٌ مختصٌّ
 كَالدَّارِ ، فَلَا يَصِلُ إِلَيْهَا الْفِعْلُ غَيْرَ « دَخَلْتُ » عِنْدَ سَيَّبُوهِ ، وَ « انْطَلَقْتُ » وَ «
 دَهَبْتُ » عِنْدَ الْفَرَّاءِ - إِلَّا بَوَسَاطَةِ « فِي » ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ
 فَضْمِيرُهُ أَحْرَى أَنْ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ » .
 وزعم ابنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ « الطَّرِيقَ » ظرفٌ غيرٌ مختصٌّ ، فيصلُ إليه الْفِعْلُ
 بنفسه ، وَأَبَاهُ النَّحَاةُ » .

قوله : « حتى إذا » « حتى » متعلقة ب « يُسَيِّرْكُمْ » ، وقد تقدَّم الكلام على
 « حتى » هذه أداخلة على « إذا » [النساء : 6] ، قال الزمخشري : « كيف
 جعل الكون في الفلك غاية التسيير في البحر ، والتسيير في البحر ، إنما هو
 بالكون في الفلك ؟ قلت : لم يجعل الكون في الفلك غاية التسيير ، ولكن
 مضمون الجملة الشرطية الواقعة بعد « حتى » بما في حيزها ، كأنه قال :
 يُسَيِّرْكُمْ حَتَّى إِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْحَادِثَةُ ، فَكَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ مِنْ مَجِيءِ الرِّيحِ

العاصف ، وتراكم الأمواج ، والظن للهلاك ، والدعاء بالإنجااء » ، وقرأ أبو
الدرداء وأم الدرداء : « في الفلكي » بياء النسب ، وتخريجها يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يراد به الماء العَمُرُ الكثير ، الذي لا يجري الفلك إلا فيه ، كأنه قيل
: كنتم في اللج الفلكي ، ويكون الضمير في « جَرَيْنَ » عائداً على الفلك ؛
لدلالة « الفلكي » عليه لفظاً ، ولزوماً .

(8/441)

والثاني : أن يكون من باب التَّسْبِةِ ، كقولهم : « أَحْمَرِيٌّ » ، كقوله : [الرجز]
2883- أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَتْسَرِيٌّ ... وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ
وكنسبتهم إلى العلم ، في قولهم : « الصَّلْتَانِيٌّ » ، كقوله : [الطويل]
2884- أَتَا الصَّلْتَانِيُّ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ
فزاد بياء التَّسْبِةِ في اسمه .

قوله : « وَجَرَيْنَ » يَجُورُ أن يكون نسقاً على « كُنْتُمْ » ، وأن يكون حالاً على
إضمار « قَدْ » ، والضمير عائداً على « الفلك » ، والمراد به هنا : الجمع ، وقد
تقدّم أنه تكسير ، وأنّ تغييره تقديرِيٌّ [البقرة : 164] ، فضمته كضمّة « بُدْنَ
» ، وأنه ليس باسم جمع كما زعم الأخفش .
وقوله : « بِهِمْ » فيه التفتّ من الخطاب إلى الغيبة .

قال الزمخشري : « فإن قلت ما فائدة صرف الكلام ، عن الخطاب إلى
الغيبة؟ قلت : المبالغة؛ كأنه يذكر لغيرهم حاله ليعجّبهم منها ، ويستدعي منهم
الإنكار والتفحيح » ، وقال ابن عطية : « بِهِمْ : خروج من الخطاب إلى الغيبة ،
وحسن ذلك؛ لأنّ قوله : « كُنْتُمْ فِي الفلكِ » هو بالمعنى المعقول ، حتى إذا
حصل بعضكم في السفن » . انتهى ، فقدّر اسماً غائباً ، وهو ذلك المضاف
المحذوف ، فالضمير الغائب يعود عليه ، ومثله { أُو كَطَلَمَاتٍ فِي بَحْرِ لَجِيٍّ
يَعْنَاهُ مَوْجٌ } [النور : 40] ، تقديره : أو كذي ظلمات ، وعلى هذا فليس من
الالتفات في شيء .

وقال أبو حيان : « والذي يظهر أنّ حكمة الالتفات هنا : هي أنّ قوله { هُوَ
الذي يُسَيِّرُكُمْ } خطابٌ فيه امتنانٌ ، وإظهارٌ نعمةٍ للمخاطبين ، والمُسَيِّرُونَ
في البَرِّ وَالْبَحْرِ مؤمنون وكفّار ، والخطابُ شاملٌ ، فحسن خطابهم بذلك ،
ليستديم الصّالح على الشكر ، ولعلّ الطالح يتذكّر هذه النعمة .
ولمّا كان في آخر الآية ما يقتضي أنّهم إذا نجوا بعوا في الأرض ، عدل عن
خطابهم بذلك إلى الغيبة؛ لئلا يخاطب المؤمنون بما لا يليق صدوره منهم ، وهو
البغي بغير الحقّ » .

قوله : « بريح » متعلّق بـ « جَرَيْنَ » ، فيقال : كيف يتعدّى فعلٌ واحداً ، إلى
معمولين بحرف جرّ متحدٍ لفظاً ومعنى؟ فالجواب : أنّ الياء الأولى للتعدية ،
كهي في « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ » ، والثانية للحال ، فتتعلق بمحذوف ، والتقدير : جَرَيْنَ
بهم مُلتبسةً بريح ، فتكون الحال من ضمير الفلك .

(8/442)

قوله : « وَفَرِحُوا بِهَا » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ نَسْقًا عَلَى « جَرَيْنَ » ، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَ « قَدْ » مَعَهَا مُضْمَرَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، أَيْ : وَقَدْ فَرِحُوا ، وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرُ فِي « بِهِمْ » .

قوله : « جَاءَتْهَا » الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةُ جَوَابٌ « إِذَا » ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ فِي « جَاءَتْهَا » ضَمِيرُ الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ ، أَيْ : جَاءَتْ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ رِيحٌ عَاصِفٌ ، أَيْ : خَلَفَتْهَا ، وَبِهَذَا بَدَأَ الزَّمخَشَرِيُّ ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ وَجَوَّزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْفَلَكَ ، وَرَجَّحَ هَذَا بَأَنَّ الْفَلَكَ هُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ .

قوله : « وَظَنُّوا » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى « جَاءَتْهَا » ، الَّذِي هُوَ جَوَابٌ « إِذَا » ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى « كُنْتُمْ » ، وَهُوَ قَوْلُ الطَّبْرِيِّ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ : وَظَنُّوا جَوَابَهُ « دَعُوا اللَّهَ » .

قال أبو حيان : « ظَاهِرُهُ الْعَطْفُ عَلَى جَوَابِ « إِذَا » ، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى كُنْتُمْ ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ ، كَمَا تَقُولُ : « إِذَا زَارَكَ فَلَانَ أَكْرَمَهُ ، وَجَاءَكَ خَالِدٌ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِ » ، وَكَأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ مَذْكُورَةٌ » .

وقرأ زيد بن علي : « حَيْطٌ » ثَلَاثِيًّا .

قوله : « دَعَا اللَّهَ » قَالَ أَبُو الْيَقَاءِ : « هُوَ جَوَابٌ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْمَعْنَى مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، تَقْدِيرُهُ : لَمَّا ظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحْيِطَ بِهِمْ دَعَا اللَّهَ » ، وَهَذَا كَلَامٌ فَارِعٌ ، وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : « هِيَ بَدَلٌ مِنْ « ظَنُّوا » ؛ لِأَنَّ دَعَاءَهُمْ مِنْ لَوَازِمِ ظَنِّهِمْ الْهَلَاكِ ، فَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِهِ » ، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي جَعْفَرٍ : « أَنَّهُ جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مَقْدَرٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : فَمَاذَا كَانَ حَالُهُمْ إِذْ ذَاكَ ؟ فَقِيلَ : دَعَا اللَّهَ » ، وَهَذَا نَقَلَهُ ابْنُ الْخَطِيبِ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَ « مُخْلِصِينَ » حَالٌ ، وَ « لَهُ » مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَ « الدَّيْنِ » مَفْعُولُهُ .

قوله : « لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا » : اللَّامُ : مَوْطِئَةٌ لِلْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ ، وَ « لَتَكُونَنَّ » : جَوَابُهُ ، وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ : فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِقَوْلِ مَقْدَرٍ ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَقْدَرُ : فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : دَعَا قَائِلِينَ : لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ « دَعَا » مَجْرَى « قَالُوا » لِأَنَّ الدُّعَاءَ وَالْقَوْلَ بِمَعْنَى ؛ إِذْ هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِيِّ .

قوله : « إِذَا هُمْ يَبْعُونَ » : جَوَابٌ « لَمَّا » ، وَهِيَ « إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ ، وَقَوْلُهُ : « يَغْيِرُ الْحَقُّ » : حَالٌ ، أَيْ : مَلْتَبِسِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : « فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « يَغْيِرُ الْحَقُّ » وَالْبَغْيُ لَا يَكُونُ بِحَقٍّ ؟ قُلْتَ : بَلَى ، وَهُوَ اسْتِيلَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ ، وَهَدْمُ دُورِهِمْ ، وَإِحْرَاقُ رُزُوعِهِمْ ، وَقَطْعُ أَشْجَارِهِمْ ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَبِيِّ قَرِيظَةَ » ، وَكَانَ قَدْ فَسَّرَ الْبَغْيَ بِالْفُسَادِ ، وَالْإِمْعَانُ فِيهِ ، مِنْ « بَعَى الْجَرْحُ » : إِذَا تَرَامَى لِلْفُسَادِ .

(8/443)

ولذلك قال الزجاج : « إِنَّهُ التَّرْقِيُّ فِي الْفُسَادِ » ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ أَيْضًا : « بَعَى الْجَرْحُ : تَرْقَى إِلَى الْفُسَادِ ، وَبَغَتِ الْمَرْأَةُ : فَجَرَتْ » .

قال أبو حيان : « وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي الْمُسْلِمِينَ ، إِنَّهُمْ بَاغُونَ عَلَى الْكُفْرَةِ ، إِلَّا إِنْ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الْبَغْيِ ، هُوَ الطَّلَبُ مُطْلَقًا ، وَلَا يَتَضَمَّنُ الْفُسَادَ ، فَيَحِينُنْدِ يَنْقَسِمُ إِلَى : طَلَبٍ بِحَقٍّ ، وَطَلَبٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » .

قال الواحدي : « وَأَصْلُ الْبَغْيِ : الطَّلَبُ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ ، تُرَدُّ عَلَى

الفارسي ، أن « لَمَّا » ظرف بمعنى « حين » ؛ لأنَّ ما بعد « إِذَا » الفُجائيَّة ، لا يعمل فيما قبلها ، وإذا قد فرض كون « لَمَّا » ظرفاً لزم أن يكون لها عاملٌ .
فصل

دلَّت هذه الآية : على أن فعل العبد خلق لله - تعالى - ؛ لأنَّه قال : « يُسَيِّرُكُمْ » ، وقال : { قُلْ سِيرُوا } [الأنعام : 11] وهذا يدل على أن سيرهم منهم ، ومن الله ، فيكون كسباً لهم وخلقاً لله . ونظيره قوله - تعالى - : { كَمَا أُخْرِجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ } [الأنفال : 5] وقال في آيةٍ أُخرى : { إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا } [التوبة : 40] ، وقوله { وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبكى } [النجم : 43] ، مع قوله : { فَلْيَصْحِكُوا قَلِيلاً } [التوبة : 82] ، قال القفال : « هو الذي يسيركم في البرِّ والبحرِّ ؛ أي : هو الهادي لكم إلى السَّيْرِ في البحر والبر ، طلباً للمعاش ، وهو المسير لكم ؛ لأنَّه هَيَّا لكم أسباب ذلك السَّيْرِ » ، والجواب : لا شك أنَّ المسير في البحر هو الله - تعالى جلَّ ذكره - ؛ لأنَّه هو المحدث لتلك الحركات في أجزاء السَّفينة ، وإضافة الفعل إلى الفاعل هو الحقيقة ، فيجب أن يكون مسيراً لهم في البرِّ والبحرِّ ، إذ لو كان مسيراً لهم في البرِّ بمعنى إعطاء الآلات والأدوات ، لكان مجازاً ، فيلزم كون اللفظ الواحد حقيقة ومجازاً دفعةً واحدةً ، وذلك باطلٌ ، على ما تقرر في أصول الفقه ، قال أبو هاشم : « لا يبعد أن يقال : إن الله تعالى تكلم به مرَّتين » ، وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ هذا القول لم يقل به أحدٌ من الأئمَّة ، ممَّن كانوا قبله ، فكان خلافاً للإجماع ، فيكون باطلاً .

فصل

معنى الآية : { هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ } على ظهور الدَّوَابِّ ، وفي البحر على الفلك ، { حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلِكِ } أي : في السفن . والفلك : تكون واحداً ، وجمعاً ، « وَجَرَبَنَ بِهِمْ » أي : جرت الفلك بالنَّاس ، رجع من الخطاب إلى الغيبة .

والفائدة فيه من وجوه :

أحدها : ما تقدم عن الزمخشري ، وهو المبالغة بذكر حالهم غيرهم ؛ ليعجبوا منها ، ويستدعي منهم مزيد الإنكار والتفحيح .

(8/444)

وثانيها : قال الجُبَّائي : « إِنَّ مَخاطبته - سبحانه جلَّ ذكره - لعباده ، على لسان الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بمنزلة الخير عن الغائب ، وكل من أقام الغائب مقام المخاطب ، حسن منه أن يردَّه مرةً أُخرى إلى الغائب » .
وثالثها : قال ابن الخطيب : « إن الانتقال من لفظ الغيبة ، إلى لفظ الحضور ، يدل على مزيد التقريب ، والإكرام ، وأمَّا الانتقال من لفظ الحضور ، إلى لفظ الغيبة ، فإنه يدل على المقْتِ ، والتعذيب ، وهو اللائق بحال هؤلاء ، لأنَّ من كان صفته ، أنه يقابل إحسان الله إليه بالكفر ، أن يكون اللائقُ به ذلك » . والأول كما في الفاتحة ، فإن قوله : { بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } [الفاتحة : 1-3] خطابٌ غيبيةٌ ، ثم قال : { إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ } [الفاتحة : 5] ؛ وهذا يدل على أن العبد ، كأنه انتقل من مقام الغيبة إلى مقام الحضور ، وهو يوجب علو الدرجة ، وكمال القرب .
ثم قال : « بريحٍ طيبةٍ » : لينة ، « وَقَرِّحُوا بِهَا » أي : بالريح ، « جَاءَتْهَا » أي :

جاءت الفلك ، أو جاءت الريح اللينة كما تقدّم ، « ریح عاصف » شديدة ، ولم يقل عاصفة؛ لاختصاص الرّيح بالعُصُوف ، وقيل : « الرّيح » يُذكر ويؤنث . قال الفراء ، والزجاج : يقال : ریح عاصفٌ ، وعاصفةٌ ، وقد عصفت عُصُوفًا وأعصفتُ فهي مُعصِفٌ ومُعصِفةٌ ، وعصفت الريح : اشتدت وأصلُ العَصْف : السُّرعة ، يقال : ناقةٌ عاصفٌ ، وعصوفٌ؛ سريعةٌ ، وإنما قيل : « ریح عاصفٌ » لأنّه يُراد ذات عُصُوف ، كما قيل : لابنٌ وتامرٌ؛ أو لأنه لفظ يذكر ويؤنث . فإن قيل : الضميرُ في « جَاءَتْهَا » يعودُ على الفلك ، وهو ضمير الواحد ، والضمير في قوله : « وَجَرَيْنَ بِهِمُ » عائدٌ على الفلك ، وهو ضميرُ الجمع ، فما السببُ فيه ؟ .

فالجواب من وجهين :

الأول : لا تُسَلَّمُ أن الضمير في « جَاءَتْهَا » ، عائدٌ إلى الفلك ، بل يعود على الرّيح الطيّبة .

الثاني : لو سلمنا ذلك ، إلّا أنّ لفظ الفلك يصلح للواحد والجمع . ثم قال : « وَجَاءَهُمْ » أي : ركاب السفينة « الموج من كلِّ مكان » وهو حركة الماء واختلاطهين وقيل : المَوْج ما ارتفع من الماء فوق البحر ، « وَظَنُّوا » : أُبْقِنُوا « أَنَّهُمْ أَحِيطَ بِهِمْ » أي : ظنُّوا القرب من الهلاك ، وأصله : أَنَّ العَدُوَّ إِذَا أَحَاطَ بِقَوْمٍ أَوْ بَلَدٍ ، فَقَدْ دَنُوا مِنَ الْهَلَاكِ ، { دَعَا اللّٰهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } أي : أخلصوا لله في الدعاء ، ولم يدعوا أحداً سواه ، قال ابنُ عبّاسٍ - رضي الله عنهما - : يريد : ترك الشرك ، ولم يشركوا به من الهتهم شيئاً ، وقال الحسن - رحمه الله : « دَعَا اللّٰهُ مُخْلِصِينَ؛ جَارِيًا مُّجْرَى الْإِيمَانِ الْإِضْطِرَارِيِّ » ، وقال ابن زيد : « هؤلاء المشركون يدعون مع الله ما يدعون ، فإذا جاء الصُّرُّ والبلاء لم يدعوا إلا الله » وعن أبي عبيدة : أنّ المراد من ذلك الدعاء قولهم : أهيّا شرهيا ، أي : يا حيُّ يا قيُّوم ، وقالوا : لئن أنجيتنا يا رب من هذه الريح العاصف ، أو من هذه الأمواج ، أو من هذه الشدائد ، وهذه الألفاظ ، وإن لم يسبق ذكرها؛ إلا أنه سبق ما يدلُّ عليها ، { لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ } لك بالإيمان والطاعة .

(8/445)

واعلم : أنّه يمكن أن يقدر في الآية إضمار ، تقديره : دعوا الله مخلصين له الدِّينَ [ن ، مريدين أن يقولوا : لئن أنجيتنا ، ويمكن أن يقال : لا حاجة إلى الإضمار؛ لأنّ قوله : « دَعَا اللّٰهُ » بصير مُفسِّراً بقوله : { أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ } فهم في الحقيقة ، ما قالوا إلا هذا القول . ولمّا حكى عنهم التّضرع الكامل ، ذكر أنّهم بعد الخلاص من تلك البليّة ، أقدموا في الحال على البغي في الأرض بغير الحقّ ، قال ابن عبّاس - رضي الله عنهما - : يريد : بالفساد والتكذيب والجُرأة على الله - عزّ وجلّ - . قوله : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ } أي : وباله راجعٌ إليها ، وقيل : المرادُ : بغي بعضكم على بعض ، كقوله : { اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ } [النساء : 66] ، { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ } [النساء : 29] ، { وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ } [الحجرات : 11] والمعنى : أنّ بغي بعضهم على بعض ، منفعة الحياة الدنيا ، ولا بقاء لها ، والبغي من منكرات المعاصي ، قال : صلوات الله وسلامه عليه - : « أَسْرَعُ الْحَيْرِ ثَوَابًا صَلَةُ الرَّحْمِ ، وَأَعَجَلُ الشَّرِّ عِقَابًا الْبَغْيِ ، وَالْيَمِينِ

الفاجرة» ، وروي : « ثنتان يعجلهما الله - تعالى - في الدنيا : البغي ، وعقوق الوالدين » وعن ابن عباسٍ - رضي الله عنهما - : « لو بغى جَبَلٌ على جبلٍ ، لاندك الباغِي » .

وقال محمد بن كعب - رضي الله عنه - ثلاثٌ من كنَّ فيه كنَّ عليه : البغي ، واليكتُ ، والمكثُ ، قال - تعالى - : { إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ } ، { وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ } [الأنعام : 123] ، { فَمَنْ تَكَثَّ فَاِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ } [الفتح : 10] .

قوله : { مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } قرأ حفص : « مَتَاعٌ » بالنصب ، ونصبه على خمسة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الظرف الزماني ، نحو : « مَقْدَمَ الْحَجَّاجِ » ، أي : زمن متاع الحياة .

والثاني : أنه منصوبٌ على المصدرِ الواقعِ موقعِ الحالِ ، أي : مَتَمَّتَعِينَ ، والعامِلُ فِي هَذَا الظرفِ ، وهذه الحال : الاستقراءُ الَّذِي فِي الخبرِ ، وهو « عليكم » ، ولا يجوزُ أن يكونا منصوبين بالمصدر ؛ لأنه يلزمُ منه الفصلُ بين المصدرِ ، ومعموله بالخبرِ ، وقد تقدّمَ أنه لا يخبرُ عن الموصولِ إلا بعد تمام صلته .

والثالث : نصبه على المصدرِ المؤكّدِ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : يَتَمَتَّعُونَ متاع الحياة الدُّنْيَا .

الرابع : أنه منصوبٌ على المفعولِ بهِ ، بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه المصدرُ ، أي : يَبْعُونَ متاع الحياة الدُّنْيَا ، ولا جائزُ أن ينتصبَ بالمصدرِ ؛ لما تقدّمَ .

الخامس : أن ينتصبَ على المفعولِ من أجله ، أي : لأجلِ متاعٍ ، والعامِلُ فِيهِ : إِنَّمَا الاستقراءُ المقدرُ فِي « عَلَيكُمْ » ، وَإِنَّمَا فعلٌ مقدرٌ ، ويجوزُ أن يكون النَّاصِبُ لَهُ ، حال جعله ظرفاً ، أو حالاً ، أو مفعولاً من أجله : نفس البغي ، لا على جعلِ « عَلَي أَنْفُسِكُمْ » خبراً ، بل على جعله متعلقاً بنفسِ البغي ، والخبرُ محذوفٌ ؛ لطول الكلامِ ، والتقديرُ : إِنَّمَا بغيكم على أنفسكم ، متاع الحياة مذمومٌ ، أو مكروهٌ ، أو منهيٌّ عنه .

(8/446)

وقرأ باقي السبعة « مَتَاعٌ » بالرفع - وفيه أوجه :
أظهرها : أنه خبرٌ « بَعْيُكُمْ » ، و « عَلَي أَنْفُسِكُمْ » : متعلقٌ بالبغي .
ويجوزُ أن يكون « عليكم » خبراً ، و « مَتَاعٌ » خبراً ثانياً .
ويجوزُ أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ ، أي : هو متاع كقوله : { لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ } [الأحقاف : 35] . أي : هذا بلاغٌ .

وقرأ ابن أبي إسحاق ، « مَتَاعاً الْحَيَاةِ » بنصب « مَتَاعاً » و « الْحَيَاةِ » ، ف « مَتَاعاً » : على ما تقدّمَ ، وأما « الْحَيَاةِ » : فيجوزُ أن تكون مفعولاً بها ، والنَّاصِبُ لَهَا المصْدِرُ ، ولا يجوزُ والحالُ هذه ، أن يكون « مَتَاعاً » مصدرًا مؤكّداً ؛ لأنَّ الصَّحاحَ لا يعمل . ويجوزُ أن تنتصب « الْحَيَاةِ » على البدلِ من « مَتَاعاً » لأنها مشتملةٌ عليه ، وقرئ أيضاً : « مَتَاعِ الْحَيَاةِ » ، بحرٌ « متاع » ، وخرّجت على النَّعْتِ لأنفسكم ، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ حينئذٍ ، تقديره : على أنفسكم ذوات متاع الحياة ، كذا خرّجه بعضهم ، ويجوزُ أن يكون ممّا حذفٍ منه حرفُ الجرِّ ، وبقي عمله ، أي : إِنَّمَا بغيكم على أنفسكم ؛ لأجلِ متاعٍ ، وبدل

على ذلك؛ قراءة النَّصْبِ في وجه من يجعله مفعولاً من أجله ، وحذف حرف الجرِّ ، وإبقاء عمله قليل ، وهذه القراءة لا تتباعده عنه .
وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون المصدر ، بمعنى اسم الفاعل ، أي : مُتَمَتِّعَاتٍ » ، يعني : أَنَّهُ يجعلُ المصدرَ نعتاً ل « أَنفُسِكُمْ » ، من غير حذف مضافٍ ، بل على المبالغة ، أو على جعل المصدر بمعنى : اسم الفاعل ، ثم قال : « ويضعف أن يكون بدلاً إذا أمكن أن يجعل صفة » .
قال شهابُ الدِّينِ : « وإذا جعل بدلاً على ضعفه ، فمن أيِّ قبيلِ البديلِ يجعلُ؟ والظاهر : أَنَّهُ من بدلِ الاشتمالِ ، ولا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ حينئذٍ ، أي : متاع الحياة الدنيا لها » . ثم قال : « ثُمَّ إِلَيْتَا مَرْجِعَكُمْ » أي : ما وعدنا من المُجَازاة على أعمالكم { فَتُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } والإنباءُ : الإخبار ، وهو هُنا وعيدٌ بالعذابِ ، كقول الرَّجُلِ لغيره : سأخبرُك بما فعلت .

(8/447)

إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا إِتْرَلْيَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْن بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (24) وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (25)

قوله - تعالى - { إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } الآية .
لَمَّا قَالَ - تعالى - : { إِنَّمَا بَعِثْنَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } [يونس : 23] ضرب هذا المثل لمن اعتزَّ بالحياةِ الدُّنْيَا ، واشتد تمسُّكه بها ، وأعرض عن التَّاهِبِ لِآخِرَةِ ، فقال : { إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } وهذه الجملةُ سيقَتْ لتشبيهه الدُّنْيَا بنباتِ الأرضِ ، وقد شرح اللهُ وجه التَّشْبِيهِ بما ذكره .
قال الزمخشري : « هذا من التَّشْبِيهِ المُرْكَبِ ، شُبِّهَتْ حالُ الدُّنْيَا ، في سرعةِ تَقْضِيَّتِهَا ، وانقراضِ نعيمها بعد الإقبالِ ، بحالِ نباتِ الأرضِ في جفافه ، وذهابه حطاماً بعدما التفت ، وتكاثف ، وزين الأرض بحُضْرته ، وريوقه » ، التَّشْبِيهِ المُرْكَبُ في اصطلاح البانين : إمَّا أن يكون طرفاه مركبين ، أي : تشبيه مركب بمركب ؛ كقول بشار بن بُرْدٍ : [الطويل]
2885- كَانَ مَثَارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا ... وَأَسْيَاقَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ
وذلك أَنَّهُ يُشَبِّهُ الهَيْئَةَ الْحَاصِلَةَ ، من هُوِيٍّ أَجْرَامِ مَشْرُقَةٍ ، مستطيلة متناسبة المقدار ، متفرقة في جوانب شيءٍ مُظْلَمٍ ، بليل سقطت كواكبُه ، وإمَّا أن يكون طرفاه مُخْتَلِفِينَ بالإفرادِ والتَّركيبِ ، وتقسيمائِه في غير هذا الموضوع .
قوله : « كَمَا » : هو خبرُ المبتدأ ، و « أَنْزَلْنَاهُ » : صفة ل « مَا » ، و « مِنْ السَّمَاءِ » : متعلق ب « أَنْزَلْنَاهُ » ، ويضعفُ جعله حالاً من الصَّمِيرِ المنصوبِ ، وقوله : « فَاخْتَلَطَ بِهِ » في هذه الباءِ وجهان :
أحدهما : أَنهَا سَبِيئَةٌ ، قال الزمخشري : « فَاسْتَبَكَ بِسَبِيهِ ، حتى خالط بعضه بعضاً » .

قال ابن عطية : « وَصَلَتْ فِرْقَةٌ » النَّبَاتِ » ، بقوله : « فَاخْتَلَطَ » ، أي : اختلط النَّبَاتُ بعضه ببعض بسبب الماء .
والثاني : أَنَّهَا لِلْمُصَاحِبَةِ ، بمعنى : أَنَّ الماءَ يجري مجرى الغذاءِ له ، فهو

مُصاحبه ، وزعم بعضهم : أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ : « فَاخْتَلَطَ » ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَاءِ ، وَتَبْتَدِئُ « بِهِ تَبَأْتُ الْأَرْضَ » عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ ، وَالضَّمِيرُ فِي « بِهِ » عَلَى هَذَا ، يَجُوزُ عَوْدُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى الْاِخْتِلَاطِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْفِعْلُ ، قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : « الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ : « فَاخْتَلَطَ » لَا يَجُوزُ ، وَخَاصَّةً فِي الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ تَفْكِيرٌ لِلْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ الصَّحِيحِ ، وَالْمَعْنَى الْفَصِيحِ ، وَذَهَابٌ إِلَى اللَّغْزِ ، وَالنَّعْقِيدِ » .

قَوْلُهُ « مِمَّا يَأْكُلُ » فِيهِ وَجْهَانُ :
أحدهما : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ « اِخْتَلَطَ » ، وَبِهِ قَالَ الْخُوفِيُّ .
والثاني : أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « النَّبَاتِ » ، قَالَهُ أَبُو الْبِقَاءِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحذُوفٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ ، أَي : كَائِنًا أَوْ مُسْتَقَرًّا مِمَّا يَأْكُلُ .

وَلَوْ قِيلَ : إِنَّ « مِنْ » لِبَيَانِ الْجِنْسِ ، لَجَازَ ، وَقَوْلُهُ : « حَتَّى » غَايَةٌ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا - وَهُوَ « اِخْتَلَطَ » - لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا ، لِقِصْرِ زَمَنِهِ ، فَقِيلَ : ثُمَّ فَعَلَ مَحذُوفٌ ، أَي : لَمْ يَزَلِ النَّبَاتُ يَنْمُو حَتَّى كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَقِيلَ : يَجُوزُ « فَاخْتَلَطَ » بِمَعْنَى : فِدَامَ اِخْتِلَاطِهِ ، حَتَّى كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَ « إِذَا » بَعْدَ « حَتَّى » هَذِهِ تَقَدَّمَ النَّبِيُّ عَلَيْهَا ، قَوْلُهُ : « وَازْبَيْتَ » بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ ، وَتَشْدِيدِ الزَّايِ وَالْيَاءِ ، وَالْأَصْلُ « وَتَزَيْتَتْ » فَلَمَّا أُرِيدَ إِدْغَامُ النَّاءِ فِي الزَّايِ بَعْدَهَا ، قُلِبَتْ زَايَا ، وَسُكِّنَتْ فَاجْتَلَبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ؛ لِتَعَدُّرِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ ، فَصَارَ « اَزْبَيْتَ » ، وَتَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ - تَعَالَى - :

(8/448)

{ فَادَارَأْتُمْ فِيهَا } [الْبَقْرَةُ : 72] .

وَقَرَأَ أَبُو بِنِ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالْأَعْمَشُ : « وَتَزَيْتَتْ » عَلَى تَفْعَلَتْ ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ ، وَقَرَأَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَالسُّلَمِيُّ ، وَابْنُ يَعْمُرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالسَّعْبِيُّ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ، وَنَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ ، وَابْنُ هَرْمَزٍ ، وَعَيْسَى الثَّقَفِيُّ : « وَازْبَيْتَتْ » عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَتْ ، وَأَفْعَلُ هُنَا بِمَعْنَى : صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَخْصَدَ الزَّرْعُ وَأَعَدَّ الْبَعِيرُ ، وَالْمَعْنَى : صَارَتْ ذَا زَيْنَةٍ ، أَي : حَضَرَتْ زَيْنَتَهَا وَجَاءَتْ ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، أَنْ تُقْلَبَ أَلْفًا ، فَيُقَالُ : اَزْبَيْتَتْ ، كَأَتَابَتْ فَتُعَلَّ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، فَتَنْحَرِكُ حِينَئِذٍ ، وَيَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا ، فَتُقْلَبُ أَلْفًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَحْوِ : أَقَامَ وَأَنَابَ ، إِلَّا أَنَّهَا صَحَّتْ شَدُودًا ؛ كَقَوْلِهِ : « أَعْيِمْتَ السَّمَاءَ ، وَأَعْيَلْتَ الْمَرْأَةَ » ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ ، نَحْوُ : { اسْتَحْوِذْ } [الْمَجَادَلَةُ : 19] وَقِيَاسُهُ : اسْتَحَادَ ؛ كَأَسْتَقَامَ .

وَقَرَأَ أَبُو عَثْمَانَ التَّهْدِيُّ - وَعِزَاهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ لِفَرْقَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ - : « وَازْبَيْتَتْ » بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ ، بَعْدَهَا زَايٌ سَاكِنٌ ، بَعْدَهَا يَاءٌ مُفْتَوْحَةٌ خَفِيفَةٌ ، بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مُفْتَوْحَةٌ ، بَعْدَهَا نُونٌ مُشَدَّدَةٌ ، قَالُوا : وَأَصْلُهَا : « وَازْبَيْتَتْ » بِوِزْنِ « أَحْمَارَتْ » بِأَلْفٍ صَرِيحَةٍ ، وَلَكِنَّهُمْ كَرَهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ ، فَقُلِبَتِ الْأَلْفُ هَمْزَةً ، كَقِرَاءَةِ { الصَّالِينَ } [الْفَاتِحَةُ : 7] ، وَ { جَانٌّ } [الرَّحْمَنُ : 39] ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : « أَحْمَارَتْ » بِالْهَمْزِ ، وَأَنْشَدَ : [الطَّوِيلُ]

2886- إِذَا مَا أَحْمَارَتْ بِالْعَبِيطِ

الْعَوَامِلُ

وقد تقدّم هذا مُشَبَّعًا فِي آخِرِ الْفَاتِحَةِ .
وقرأ أشياخ عوف بن أبي جميلة : « وَازْبَيْتَتْ » بِالْأَصْلِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، وَعِزَاهَا

ابن عطية لأبي عثمان التَّهْدِي ، وقرىء : « وَازَّيَنْتُ » ، والأصلُ : تَزَايَنْتُ ، فأدغم .

وقوله : « أَهْلُهَا » أي : أهل نباتها . و « أَتَاهَا » : هو جوابُ « إِذَا » ، فهو العاملُ فيها .

وقيل : الصَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الزَّرِينَةِ .

وقيل : عَلَى الْعَلَةِ ، أي : الْقُوتِ فَلَا حَذَفَ حِينَئِذٍ ، و « لَيْلًا وَتَهَارًا » طرفان ؛ للإتيان ، أو للأمر ، والجعل هنا تَصْيِيرٌ ، وَحَصِيدٌ : فَعِيلٌ بِمَعْنَى : مَفْعُولٌ ، ولذلك لم يُؤْنِثْ بِالتَّاءِ ، وإن كان عبارة عن مُؤنِّثٍ ، كقوله : أَمْرًا جَرِيحًا . قوله : « كَانُ لَمْ تَعَنَّ » هذه الجملة يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ مَفْعُولٍ « جَعَلْنَاهَا » الأَوَّلُ ، وَأَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً جَوَابًا لِسُؤَالٍ مَقْدَّرٍ ، وقرأ هارون بن الحكم « تَعَنَّ » ، بناءً على بنزلة تَفَعَّلَ ؛ كقول الأعشى : [المتقارب]

(8/449)

2887- طَوِيلَ النَّوَاءِ طَوِيلَ النَّعْنِ

وهو بمعنى : الإقامة ، وقد تقدّم في الأعراف ، وقرأ الحسن ، وقتادة : « كَانُ لَمْ يَعَنَّ » بياء الغيبة ، وفي هذا الضمير ثلاثة أوجه :

أجودها : أن يعود على الحصيد ؛ لأنه أقرب مذكور .

وقيل : يعودُ عَلَى الزَّخْرِفِ ، أي : كَانُ لَمْ يَقُمْ الزَّخْرِفُ .

وقيل : يعودُ عَلَى النَّبَاتِ أَوْ الزَّرْعِ الَّذِي قَدَّرْتَهُ مَصَافًا ، أي : كَانُ لَمْ يَعَنَّ زَرْعُهَا وَتِبَاتُهَا .

و « بِالْأَمْسِ » : المرادُ به : الزَّمَنُ الْمَاضِي ، لا اليوم الذي قبل يومك ؛ كقول

زهير : [الطويل]

2888- وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنِّي عَنُ عِلْمِ مَا فِي عَدِي عَمٍ

لَمْ يَقْصِدْ بِهَا حَقَائِقَهَا ، وَإِلْفِرْقُ بَيْنَ الْأَمْسِيِّنِ : أَنَّ الَّذِي يُرَادُ بِهِ قَبْلَ يَوْمِكَ مَبْنِيٌّ ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهَذَا مُعَرَّبٌ تَدَخَّلَ عَلَيْهِ « أَل » وَبِضَافٍ ، وَقَوْلُهُ :

« كَذَلِكَ نُفَصِّلُ » نعت مصدرٍ مَحْدُوفٍ ، أي : مِثْلَ هَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي فَصَّلْنَاهُ

فِي الْمَاضِي ، نُفَصِّلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

فصل

معنى الآية : { إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } فِي فَنَائِهَا ، وَزَوَالِهَا { كَمَا أَنَّزَلْنَا مِنْ

السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ } أَي : بِالْمَطَرِ { تَبَاتُ الْأَرْضِ } قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَبَتٌ

بِالْمَاءِ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ { مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ } : مِنَ الْخُبُوبِ وَالنَّمَارِ ، « وَالْأَنْعَامِ »

مِنَ الْحَشِيشِ { حَتَّى إِذَا أَحَدَتِ الْأَرْضُ زُخْرُقَهَا } : حَسَنَهَا ، وَبَهَجَتَهَا ، وَظَهَرَ

الزُّهْرُ أَخْضَرَ ، وَأَحْمَرُ ، وَأَصْفَرُ ، وَأَبْيَضُ ، « وَازْيَنْتُ » شَبِيهَا بِالْعُرُوسِ ، إِذَا

لَبَسَتْ الثِّيَابَ الْفَاخِرَةَ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ { وَطَرَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا } عَلَى

جِذَائِهَا وَقَطَافِهَا وَحِصَادِهَا ، رَدَّ الْكِنَايَةَ إِلَى الْأَرْضِ ، وَالْمُرَادُ : النَّبَاتُ إِذْ كَانَ

مَفْهُومًا ، وَقِيلَ : إِلَهِي الْعَلَةُ ، وَقِيلَ : إِلَهِي الزَّرِينَةُ « أَتَاهَا أَمْرًا » : قِضَاؤُنَا بِالْهَلَاكِ

{ لَيْلًا أَوْ تَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا } أَي : مَحْصُودَةً مَقْطُوعَةً ، وَقَالَ أَبُو عَبِيدَةَ : «

الْحَصِيدُ : الْمَسْتَأْصَلُ » ، { كَانُ لَمْ تَعَنَّ بِالْأَمْسِ } مِنْ غِنَى بِالْمَكَانِ : إِذَا أَقَامَ

بِهِ .

قال الليث « يقال للشيء إذا فني : كَانُ لَمْ يَعَنَّ بِالْأَمْسِ ، أَي : كَانُ لَمْ يَكُنْ » .

فصل

اعلم : أن تشبيه الحياة الدنيا بالنبات يحتملُ وجوهاً ، لخصها القاضي .
أحدها : أن عاقبة هذه الحياة التي يُنفقها المرء في هذه الدنيا ، كعاقبة هذا
النبات ، الذي حين عظم الرجاء في الانتفاع به ، وقع اليأس منه ؛ لأنَّ المُتمسك
بالدنيا ، إذا عظمت رغبته فيها ، يأتيه الموت ، وهو معنى قوله : { حتى إذا
فَرَحُوا بِمَا أوتُوا أَحَدَتْهُمْ بَعْتَهُ } [الأنعام : 44] .
وثانيها : أنه - تعالى - بين أنه كما لم يحصل لذلك الزرع عاقبة تُحمد ، فكذلك
المُغتتر بالدنيا المُحب لها ، لا يحصل له عاقبة تحمد .
وثالثها : أن هذا التشبيه ، كقوله - تعالى - : { وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ
فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا } [الفرقان : 23] أي : لما صار سعي هذا الزرع باطلاً ،
بسبب حدوث المهلك ، فكذلك سعي المُغتتر بالدنيا .
ورابعها : أن مالك هذا البستان لما أتعب نفسه في عمارته ، وكذلك الروح ،
وعلق قلبه بالانتفاع به ، فإذا حدث السببُ المهلك ، صار العناء الشديد ، الذي
تحمله في الماضي ، سبباً لحصول الشقاء الشديد له في المستقبل ، وهو ما
يحصل في قلبه من الحشرات .

(8/450)

فكذلك حال من أحبَّ الدنيا ، وأتعب نفسه في تحصيلها ، فإذا مات ، وفاته كلُّ
ما نال ، صار العناء الذي تحمَّله في تحصيل الدنيا ، سبباً لحصول الشقاء
العظيم له في الآخرة .
وخامسها : لعله - تعالى - إنما ضرب هذا المثل لمن لا يؤمن بالمعاد؛ لأنَّ نرى
الزرع الذي انتهى إلى الغاية في الحسن ، ثم إنَّ ذلك الحسن يزول بالكلية ، ثم
تصير تلك الأرض موصوفة بتلك الزينة مرة أخرى ، فذكر - تعالى - هذا المثال ؛
ليدل على أنَّ من قدر على ذلك ، كان قادراً على إعادة الأحياء في الآخرة ؛
ليجازيهم على أعمالهم .
قوله تعالى : { والله يدعوا إلى دار السلام } الآية .
لما نفر العقلاء عن الميل إلى الدنيا ، رغبهم في الآخرة بهذه الآية ، قال قتادة :
« السلام هو الله ، وداره الجنة » .
وسمى الله - تعالى - بالسلام لوجوه :
أحدها : أنه لما كان واجب الوجود لذاته ، فقد سلم من الفناء والتغيير ، وسلم
في ذاته وصفاته من الافتقار إلى الغير ، وهذه الصفة ليست إلا له - سبحانه .
وثانيها : وصف بالسلام ، أي : أن الخلق سلموا من ظلمه ؛ ولأن كل ما سواه
فهو مُلكه ومملكه ، وتصرف المالك في ملك نفسه لا يكون ظلماً .
وثالثها : قال المُبرِّد : « وصف بالسلام ، أي : لا يقدر على السلام إلا هو ،
والسلام : عبارة عن تخليص العاجزين عن الآفات ، وهو المنتصف للمظلومين
من الظالمين » وعلى هذا التقدير : السلام مصدر « سلم » .
وقيل : سُميت الجنة دار السلام ؛ لأنَّ من دخلها سلم من الآفات ، وقيل :
المراد بالسلام : النجاة ؛ لأنه - تعالى - يُسلم على أهلها ، قال - تعالى - :
{ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ } [يس : 58] ، والملائكة يُسلمون عليهم أيضاً ،
قال - تعالى - : { وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا
صَبَرْتُمْ } [الرعد : 23-24] ، وهم يُحيون بعضهم بعضاً بالسلام ، قال - تعالى - :
- { وَتَجِئْتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ } [يونس : 10] .

وروى جابر ، قال : « جاءت ملائكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو نائم ، فقالوا : إن لصاحبكم هذا مثلاً ، مثله كمثل رجل بنى داراً ، وجعل فيها مأدبةً ، وبعث داعياً فممن أجاب الداعي ، دخل الدار ، وأكل من المأدبة ، ومن لم يجب الداعي ، لم يدخل الدار ، ولم يأكل من المأدبة ، فالدائر الجنة ، والداعي محمد ، فمن أطاع محمداً ، فقد أطاع الله ، ومن عصى محمداً ، فقد عصى الله . »
فصل

قال ابن عباس : « الجنان سبع : دار الجلال ، ودار السلام ، وجنة عدن ، وجنة الماوى ، وجنة الخلد ، وجنة الفردوس ، وجنة النعيم . »
ثم قال تعالى : { وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } : وهو الإسلام .
وروي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الصراط المستقيم : كتاب الله .

(8/451)

وقال قتادة ، ومجاهد : هو الحق .
وقيل : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمر .
واحتج أهل السنة : على أن الكفر والإيمان بقضاء الله - تعالى - ؛ لأنه - تعالى - بين في هذه الآية ، أنه دعا جميع الخلق إلى دار السلام ، ثم بين أنه ما هدى إلا بعضهم ، فهذه الهداية الخاصة ، يجب أن تكون مغايرة لتلك الدعوة العامة ، ولا شك أن الإقذار ، والتمكين ، وإرسال الرسل ، وإنزال الكتب أمور عامة ، فوجب أن تكون الهداية الخاصة مغايرة لكل هذه الأشياء ، وما ذاك إلا لأنه - تعالى - خصه بالعلم والمعرفة ، دون غيره .
وأجاب القاضي بوجهين :
الأول : أن المراد : ويهدي الله من يشاء ، إلى إجابة تلك الدعوة ، أي : أن من أجاب الدعاء ، وأطاع وأتقى ، فإن الله يهديه إليها .
والثاني : أن المراد بهذه الهداية الألفاظ ، وأجيب عن هذين الوجهين ؛ بأن عندكم يجب على الله فعل هذه الهداية ، وما يكون واجباً ، لا يكون معلقاً بالمشيئة ، فامتنع حمله على ما ذكرتم .

(8/452)

لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (26) وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (27)

قوله تعالى : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ } الآية .
لملئ دعا عباده إلى دار السلام ، ذكر السعادات الحاصلة لهم فيها ، فقال :
{ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ } أي : أحسنوا العمل في الدنيا ، فاتوا بالمأمورات ، واجتنبوا المنهيات .
وقال ابن عباس : للذين ذكروا كلمة لا إله إلا الله ، فأما الحسنى : فهي الجنة

وأما الزيادة : فقال أبو بكر الصِّدِّيق ، وحذيفة ، وأبو موسى ، وعبادة بن الصامت : هي النَّظَرُ إلى وجه الله الكريم ، وبه قال الحسن ، وعكرمة ، وعطاء ، ومقاتل ، والضحاك ، والسدي .

روى ابن أبي ليلى ، عن صهيب قال : « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةٌ } قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، نادي مناد : يا أهل الجنة : إن لكم عند الله موعداً ، قالوا : ما هذا الموعدُ ، ألم يُنقل موازيننا ، ويبيض وُجوهنا ، ويدخلنا الجنة ، ويُنجنا من النار؟ قال : فيرفع الحجاب فينظرون إلى وجه الله - عز وجل - ، قال : « فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إليه » ويؤيد هذا قوله تعالى : { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاطِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ } [القيامة : 22 ، 23] .

وقالت المعتزلة : لا يجوز حملُ الزيادة على الرؤية ، لوجوه : أحدها : أن الدلائل العقلية دلت على أن رؤية الله - تعالى - ممتنعة . وثانيها : أن الزيادة يجب أن تكون من جنس المزيد عليه ، ورؤية الله - تعالى - ليست من جنس نعيم الجنة .

وثالثها : أن الحديث المرويَّ يوجب التشبيه ؛ لأنَّ النظر : عبارة عن قلب الحديقة ، إلى جهة المرئيِّ ، وذلك يقتضي كون المرئيِّ في الجهة ؛ لأنَّ الوجه اسم للعضو المخصوص ، وذلك يوجب التشبيه ، فثبت أن هذا اللفظ ، لا يمكن حمله على الرؤية ، فوجب حملهُ على شيء آخر . قال الجبائي : الحسنى : هي الثواب المستحق ، والزيادة : ما يزيده الله على ذلك الثواب من التفصيل ، كقوله - تعالى - : { لِيُؤْفِقَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ } [فاطر : 30] ، ونقل عن عليٍّ - رضي الله عنه - ، أنه قال : « الزيادة : غرفة من لؤلؤة واحدة » .

وعن ابن عباس : « الحسنى : هي الحسنة ، والزيادة عشر أمثالها » ، وعن الحسن : « عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف » ، وعن مجاهد : « الزيادة : مغفرة من الله ورضوان » .

وعن يزيد بن سمرة : « الزيادة : أن تمرَّ السحابة بأهل الجنة ، فتقول : ما تريدون أن أمطرکم ، فلا يريدون شيئاً إلا أمطرتهم » .
وأجاب أهل السنة عن هذه الوجوه ، فقالوا : أمَّا قولهم : إن الدلائل العقلية دلت على امتناع رؤية الله - تعالى - ، فهذا ممنوع ؛ لأننا بينا في كتب الأصول : أن تلك الدلائل في غاية القُتُور ، وثبت بالأخبار الصحيحة إثبات الرؤية ، كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « هل ثمارون في رؤية الشمس ليس دُونها سحاب؟ » .

(8/453)

حين سألوه عن رؤية الله - تعالى - ، وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « هل ثمارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ » فوجب إجراؤها على ظواهرها .
وقولهم : « الزيادة يجب أن تكون من جنس المزيد عليه » ، فنقول : المزيد عليه إذا كان مقدراً بمقدار معين ، كانت الزيادة من جنسها ، وإذا كان مقدراً بمقدار غير معين ، وجب أن تكون الزيادة مخالفة له ، مثال الأول : قول الرجل لغيره : أعطتكَ عشرة أمدادٍ من الحنطة وزيادة ، فتكون تلك الزيادة من الحنطة ، ومثال الثاني : قوله أعطيتك الحنطة وزيادة ، فيجب أن تكون الزيادة

غير الحنطة .
فلفظ : « الْحُسْنَى » : وهي الجنة ، مطلقة ، وهي غير مقدّرة بقدر معيّن ،
فتكون الزيادة شيئاً مغايراً لما في الجنة .
وقوله : « الحديث يدلُّ على إثبات الوجه ، وذلك يوجب التشبيه » ، فنقول :
قام الدليل على أنّه - تعالى - ليس بجسم ، ولم يقدّم الدليل على امتناع الرُّؤية ،
فوجب ترك العمل بما قام الدليل على فساده .

فصل

قال أبو العباس المقرئ : وردت الْحُسْنَى على أربعة معان :
الأول : بمعنى الجنة ، قال - تعالى - : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ }
[يونس : 26] .
الثاني : الحسنَى : الصَّلاح ، قال - تعالى - : { وَلَيَخْلِفَنَّ إِنَّ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى }
[التوبة : 107] أي : الصَّلاح .
الثالث : البنون ، قال - تعالى - : { وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى }
[النحل : 62] أي : البنون .
الرابع : الخلف في النفقة ، قال - تعالى - : { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ
بِالْحُسْنَى } [الليل : 5-6] أي : بالخلف ، ومثله { وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى } [الليل
: 9] .

قوله : « وَلَا يَرْهَقُ » فيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنها مستأنفة .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال ، والعامل في هذه الحال : الاستقرار
الذي تضمّنهُ الجائر ، وهو « للذين » لوقوعه خبراً عن « الْحُسْنَى » ، قاله أبو
البراء ، وقدّره بقوله : « استقرّ لهم الحسنَى ، مضموناً لهم السَّلامة » ، وهذا
ليس بجائر؛ لأنّ المضارع متى وقع حالاً منفيّاً ب « لا » ، امتنع دخول واو الحال
عليه كالمثبت ، وإن ورد ما يؤهم ذلك ، يُؤوّل بإضمار مبتدأ ، وقد تقدّم تحقيقه
مراراً [المائة : 54] .

والثالث : أنها في محل رفع نسقاً على « الْحُسْنَى » ، ولا بدّ حينئذٍ من إضمار
حرفٍ مصدرٍ ، يصحّ جعله معه مخبراً عنه بالجائر ، والتقدير : للذين أحسنوا
الحسنَى ، وأن لا يرهق ، أي : وعدم رهقهم ، فلمّا حذف « أن » رفع الفعل
المضارع؛ لأنّه ليس من مواضع إضمار « أن » الناصبة ، وهذا كقوله - تعالى - :
{ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ } [الروم : 24] أي : أن يريكم ، وقوله : « تَسْمَعُ
بِالْمُعِيدِ ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » .

وقوله : [الطويل]

2889- أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضُرِ الْوَعَى
أي . أن أحضر ، روي برفع « أَحْضُر » ونصبه ، ومنع أبو البراء هذا الوجه ، وقال
: « ولا يجوز أن يكون معطوفاً على « الْحُسْنَى » ؛ لأنّ الفعل إذا عطف على
المصدر ، احتاج إلى « أن » ذكراً ، أو تقديرًا ، و « أن » غير مقدّرة؛ لأنّ الفعل
مرفوعٌ » .

(8/454)

فقوله : « وَأَنْ غَيْرُ مَقْدَرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ » مرفوعٌ « ليس بجيدٍ ؛ لأنّ قوله - تعالى -
: { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ } [الروم : 24] معه « أن » مقدّرة ، مع أنه مرفوع ،

ولا يلزم من إضمار « أَنْ » نصب المضارع ، بل المشهور أَنَّهُ : إذا أضمرت « أَنْ » في غير المواضع التي نصَّ النحويون على إضمارها فيها ناصبة ، ارتفع الفعل ، والنصب [قليلٌ جداً] .

فصل

والرَّهَقُ : الغشيان ، يقال : رَهَقَهُ يَرْهَقُهُ رَهَقًا ، أي : غشيته بسرعة ، ومنه { وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي } [الكهف : 73] ، { فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا } [الجن : 13] . يقال : رَهَقْتُهُ وَأَرْهَقْتُهُ نحو : رَدِفْتُهُ وَأَرْدَفْتُهُ ، ففعل وأفعل بمعنَي ، ومنه : « أَرْهَقْتَ الصَّلَاةَ » ، إذا أَحْرَزْتَهَا ، حتى عَشِي وقت الأخرى ، ورجلٌ مُرْهَقٌ ، أي : يغشاه الأضياف .
وقال الأزهريُّ : « الرَّهَقُ : اسم من الإرهاق ، وهو أن يحمل الإنسان على نفسه ما لا يطيقُ ، ويقال : أَرْهَقْتُهُ عن الصَّلَاةِ ، أي : أَعْجَلْتُهُ عنها » .
وقال بعضهم : أصل الرَّهَقِ ، المقاربةُ ، ومنه غلامٌ مرَاهِقٌ ، أي : قارب الحلم ، ومنه الحديث « اَرْهَقُوا الْقِبْلَةَ » ، أي : أقربوا منها ، ومنه : رهفت الكلاب الصَّيْدَ ، أي : لحقته ، والقَتْرُ والقَتْرَةُ ، العَبَاؤُ معه سوادٌ؛ وأنشدوا للفرزدق :
[البسيط]

2890- مَتَوَّجٌ بِرِدَائِ الْمُلْكِ يَتَّبَعُهُ ... مَوْجٌ تَرَى فَوْقَهُ الرَّايَاتِ وَالْقَتْرَا
أي : غبار العسكرِ ، وقيل : القَتْرُ : الدَّخَانُ ، ومنه : قُتَارُ القَدْرِ ، وقيل : القَتْرُ : التَّقْلِيلُ ، ومنه { لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا } [الفرقان : 67] ، ويقال : قَتَرْتُ السَّيِّئَةَ وَأَقْتَرْتُه وقَتَّرته ، أي : قَلَّلْتُهُ ، ومنه { وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ } [البقرة : 236] وقد تقدَّم ، والقَتْرَةُ ، نامُوس الصَّائِدِ ، وقيل : الحفرة ، ومنه قول امرئ القيس : [المديد]

2891- رَبِّ رَامِ بَنِي نُعَلٍ ... مُنْجِ كَفَيْهِ فِي قَتْرِهِ
أي : في حُفْرته التي يحفُّرها ، وقرأ الحسن ، وعيسى بن عمر ، وأبورجاء ، والأعمش : « قَتْرٌ » ، بسكون التاء ، وهما لغتان : قَتْرٌ وقَتَّر ، كَقَدَّرٌ وقَدَّر .

فصل

المعنى : لا يَعْشَى وجوههم قتر : غبار ، جمع قتره ، وقال ابن عباس ، وقتادة : سواد الوجوه ، « ولا ذلَّةٌ » : هوان ، وقال قتادة : « كآبة » قال ابن أبي ليلي : « هذا بعد نظرهم إلى ربهم » ، { أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون } إشارة إلى كونها دائمة ، أمانة من الانقطاع .
قوله تعالى : { والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ } الآية .
لمَّا شرح حال المسلمين ، شرح بعده حال المُسيئين .

قوله : { والذين كَسَبُوا } : فيه سبعة أوجه :
أحدها : أن يكون « والذين » : نسقاً على « الَّذِينَ أَحْسَنُوا » ، أي : لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ، والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جزاءً سيئةً بمثلها ، فيتعادل التقسيم ، كقولك : في الدَّارِ زيدٌ ، والحجرة عمرٌو ، وهذا يسمِّيهِ النحويون : عطفاً على معمولي عاملين ، وفيه ثلاثة مذاهب :
أحدها : الجواز مطلقاً ، وهو قول الفرَّاء .
والثاني : المنع مطلقاً ، وهو مذهبُ سيبويه .

والثالث : التفصيل بين أن يتقدّم الجائر نحو : في الدار زيد ، والحجرة عمرو ، فيجوز ، أو لا ، فيمتنع نحو : إن زيدا في الدار ، وعمرا في القصر ، أي : وإن عمرا في القصر ، وسبويه وأتباعه يُحَرِّجُونَ ما ورد منه على إضمار الجائر ، كقوله - تعالى - : { واختلاف الليل والنهار وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِّن رِّزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } [الجاثية : 5] ينصب « آيات » في قراءة الأخوين ، على ما سيأتي ، كقوله : [المتقارب] 2892- أَكَلَّ امْرِيءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ... وَتَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ تَارًا

وقول الآخر : [الرجز]

2893- أَوْصَيْتَ مَنْ تَوَّهَ قَلْبًا حُرًّا ... بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاةَ شَرًّا
وسياطي لهذا مزيد بيان - إن شاء الله - ، وممن ذهب إلى أن هذا الموصول مجرور عطفاً على الموصول قبله : ابن عطية ، وأبو القاسم الزمخشري . الثاني : أن « الَّذِينَ » مبتدأ ، و « جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ » مبتدأ ثانٍ ، وخبره « بمثلها » ، والباء فيه زائدة ، أي : وجزاء سيئة مثلها ، كقوله - تعالى - : { وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا } [الشورى : 40] كما زيدت في الخبر ، كقوله : [الوافر] 2894- فَلَا تَطْمَعُ - أَيَّتَ اللَّعَنَ - فِيهَا ... وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ
أي : شيء يُسْتَطَاعُ .

وكقول امرئ القيس : [الطويل]

2895- فَإِنْ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تُلَاقِيهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ

أي : الْمَجْرَبِ ، وهذا قول ابن كيسان في الآية .

الثالث : أن الباء ليست بزائدة ، والتقدير : مقدر بمثلها ، والمبتدأ الثاني وخبره خَبْرٌ عن الأول .

والرابع : أن خبر « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ » محذوف ، فقدره الجوفي بقوله : « لهم جزاء سيئة » ، قال : ودل على تقدير « لَهُمْ » ، قوله : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى } حتى تتشاكل هذه بهذه ، وقدره أبو البقاء : جزاء سيئة مثلها واقع ، وهو وخبره أيضاً خبرٌ عن الأول ، وعلى هذين التقديرين ، فالباء متعلقة بنفس « جزاء » ؛ لأن هذه المادة تتعدى بالباء ، قال - تعالى - : { جَزَيْتَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا } [سبأ : 17] ، { وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا } [الإنسان : 12] إلى غير ذلك .

فإن قلت : أين الرابطة بين هذه الجملة ، والموصول الذي هو المبتدأ .

قلت : على تقدير الحوفي ، هو الضمُّ المجرور باللام المقدر خبراً ، وعلى تقدير أبي البقاء : هو محذوف ، تقديره : جزاء سيئة بمثلها منهم واقع ، نحو : « السَّمْنُ مَنْوَانٌ بَدْرَهُمْ » ، وهو حذفٌ مُطْرَدٌ ، لما عرف .

الخامس : أن يكون الخبر ، الجملة المنفية من قوله : { مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ } ، ويكون « مِنْ عَاصِمٍ » إمَّا فاعلاً بالجائر قبله ؛ لاعتماده على النفي ، وإمَّا مبتدأ ، وخبره الجائر مقدماً عليه ، و « مِنْ » مزيدة فيه على كلا القولين ، و « مِنْ اللَّهِ » متعلق ب « عَاصِمٍ » ، وعلى كون هذه الجملة خبر الموصول يكون قد فصل بين المبتدأ وخبره بجملي اعتراض ، وفي ذلك خلافٌ عن الفارسي تقدّم التنبية عليه ، وما استدلل به عليه .

(8/456)

السادس : أن الخبر هو الجملة التشبيهية ، من قوله : { كَأَنَّمَا أُعْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ } ، و « كَأَنَّمَا » حرف مكفوف ، و « مَا » هذه زائدة ، تُسَمَّى كَافَةً ومُهَيَّئَةً ،

وتقدّم ذلك [البقرة : 11] . وعلى هذا الوجه ، فيكون قد فصل بين المبتدأ وخبره بثلاث جمل اعتراض .
 السابع : أنّ الخبر هو الجملة من قوله : { أولئك أضحَابُ النار } ، وعلى هذا القول ، فيكون قد فصل بأربع جمل معترضة .
 وهي : { جَرَاءُ سَيِّئَةٍ يَمِيلُهَا } .
 والثانية : { وَتَرَهَّقُهُمْ ذِلَّةٌ } .
 والثالثة : { مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ } .
 والرابعة : { كَأَنَّمَا أُعْشِيَتْ } ، وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاث جمل فضلاً عن أربع .

قوله : « وَتَرَهَّقُهُمْ » فيها وجهان :
 أحدهما : أنّها في محلّ نصب على الحال ، ولم يُبيّن أبو البقاء صاحبها ، وصاحبها هو الموصول أو ضميره ، وفيه ضعف ؛ لمباشرته الواو ، إلا أن يجعل خبر مبتدأ محذوف .

الثاني : أنّها معطوفة على « كَسَبُوا » .
 قال أبو البقاء : وهو ضعيف ؛ لأنّ المستقبل لا يعطف على الماضي ، فإن قيل : هو بمعنى الماضي فضعيف جداً ، وقرىء : « وَبَرَهَّقُهُمْ » بالياء من تحت ؛ لأنّ تانيثها مجازي .

قوله : « قِطْعاً » قرأ ابن كثير ، والكسائي ، « قِطْعاً » بسكون الطاء ، والباقون بفتحها : « فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الْأُولَى فَاخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ النَّاسِ فِيهَا : فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : « الْقِطْعُ » : ظِلْمَةٌ آخِرُ اللَّيْلِ .

وقال الأخفش في قوله : { يَقِطَعُ مِنَ اللَّيْلِ } [الحجر : 65] بسواد من الليل ، وقال بعضهم : « طائف من الليل » ، وأنشد الأخفش :

2895ب- افتحي الباب فانظري في النجوم ... كم علينا من قطع ليل بهيم
 وأمّا قراءة الباقيين فجمع « قطعة » نحو : دِمْنَةٌ وَدِمْنٌ ، وَكِسْرَةٌ وَكِسْرٌ وعلى القراءتين يختلف إعراب « مظلماً » ، فإنه على قراءة الكسائي وابن كثير يجوز أن يكون نعتاً ل « قِطْعاً » ، ووصف بذلك مبالغة في وصف وجوههم بالسواد ، ويجوز أن يكون حالاً ففيه ثلاثة أوجه :
 أحدها : أنه حال من « قِطْعاً » ، ووصف بذلك مبالغة في وصف وجوههم بالسواد ، ويجوز أن يكون حالاً ففيه ثلاثة أوجه :
 أحدها : أنه حال من « قِطْعاً » ، وجاز ذلك لتخصّصه بالوصف بالجارّ بعده وهو « من الليل » .

والثاني : أنه حال من « الليل » .

والثالث : أنه حال من الضمير المستتر في الجارّ لوقوعه صفة .
 قال الزمخشري : فإن قلت : إذا جعلت « مظلماً » حالاً من « الليل » فما العامل فيه ؟ قلت : لا يخلو : إما أن يكون « أُعْشِيَتْ » من قبل أنّ « من الليل » صفة لقوله : « قِطْعاً » ، وكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة ،

وإما أن يكون معنى الفعل في « من الليل » . قال أبو حيان : « أمّا الوجه الأول فهو بعيد لأنّ الأصل أن يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ، والعامل في « من الليل » هو الاستقرار ، و « أُعْشِيَتْ » عامل في قوله : « قِطْعاً » الموصوف بقوله : « من الليل » فاختلفا ، فلذلك كان الوجه الأخير أولى ، أي : قطعاً مستقرة من الليل ، أو كائنة من الليل في حال إظلامه » .

وقال شهاب الدين : ولا يعني الزمخشري بقوله : « إِنَّ الْعَامِلَ أَعْشِيَتْ » ، إلا أن الموصوف ، وهو « قِطْعاً » معمول ل « أَعْشِيَتْ » ، والعامل في الموصوف هو عامل في الصفة .

قال شهاب الدين : والصفة هي « مِنْ اللَّيْلِ » فهي معمولة ل « أَعْشِيَتْ » ، وهي صاحبة الحال ، والعامل في الحال هو العامل في ذي الحال ، فجاء من ذلك أن العامل في حال هو العامل في صاحبها بهذه الطريقة ، ويجوز أن يكون « قِطْعاً » : جمع قِطْعَةٍ ، أي : اسم جنس لها ، فيجوز حينئذ وصفه بالتذكير ، نحو : { تَحَلَّ مُنْقَعِرٍ } [القمر : 20] ، والتأنيث ، نحو : { تَحَلَّ حَاوِيَةٍ } [الحاقة : 7] .

وأما قراءة الباقيين ، فقال مكِّي ، وغيره : إِنَّ « مُظْلِمًا » حالٌ من « اللَّيْلِ » فقط ، ولا يجوز أن يكون صفة ل « قِطْعاً » ، ولا حالاً منه ، ولا من الضمير في « مِنْ اللَّيْلِ » ؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه : مظلمة ، يعنون : أن الموصوف حينئذ جمعٌ ، وكذا صاحب الحال ، فتجب المطابقة . وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء ، وقالوا : جاز ذلك ؛ لأنه في معنى الكثير ، وهذا فيه تعسف .
وقرأ أبي « يَعْشَى وجوههم قطع » بالرفع ، و « مُظْلِمٌ » ، وقرأ ابن أبي عبله كذلك ، إلا أنه فتح الطاء . وإذا جعلت « مُظْلِمًا » ، نعتاً ل « قِطْعاً » ، فتكون قد قدّمت النعت غير الصريح على الصريح .

قال ابن عطية : فإذا كان نعتاً - يعني : مُظْلِمًا : نعتاً لقطع - فكان حقه أن يكون قبل الجملة ، ولكن قد يجيء بعد هذا ، وتقدير الجملة : قطعاً استقرّ مظلماً ، على نحو قوله : { وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ } [الأنعام : 92] .
قال أبو حيان : « ولا يتعين تقدير العامل في المجرور بالفعل ، فيكون جملة ، بل الظاهر تقديره باسم الفاعل ، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد ، والتقدير : قطعاً كائناً من الليل مُظْلِمًا » .

قال شهاب الدين : « المحذورُ تقديم غير الصريح على الصريح ، ولو كان مُقَدَّرًا بمفرد » ، و « قِطْعاً » : منصوبٌ ب « أَعْشِيَتْ » ، مفعولاً ثانياً .

فصل

المعنى : { وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا } ؛ لقوله : { وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يَجْزِي إِلَّا يَمْثِلُهَا } [الأنعام : 160] .
والفرق بين الحسنات والسيئات : أنه إذا زاد في الحسنات يكون تفضلاً ، وذلك حسن ، وفيه ترغيبٌ في الطاعة ، وأما الزيادة على قدر الاستحقاق على السيئات ، فهو ظلمٌ ، والله منزله عنه ، ثم قال : { وَتَرَاهُمْ ذُلُّهُ } أي : هوانٌ وتحقيرٌ { مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ } أي : ما لهم عاصمٌ من الله في الدنيا ، ولا في الآخرة ، { كَاتِمًا أَعْشِيَتْ وَجُوهَهُمْ } أي : أليسَتْ وجوههم ، { قِطْعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا } والمراد : سواد الوجه .

(8/458)

وقال حكماء الإسلام : المرادُ من هذا السواد ، سوادُ الجهل ، وظلمة الصلابة ، فإن العلم طبعه طبع النور ، والجهل طبعه طبع الظلمة .
قيل : المراد بقوله : { وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ } : الكفار ؛ لأن سواد الوجه من

علامات الكفر ، قال تعالى : { مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا } [آل عمران : 160] وقال : { وَوَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ أُولَئِكَ هُمُ الْكُفْرَةُ الْفَجْرَةُ } [عبس : 40-42] .
وقال القاضي : { والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ } عامٌّ يتناول الكافر ، والفاسق ، وأجيبُ : بأن الصيغة وإن كانت عامّة ، إلا أن الدلائل التي ذكرناها مخصّصة ، ثم قال : { أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } .

(8/459)

وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَارًا تَعْبُدُونَ (28) فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ (29) هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ (30)

قوله - تعالى - : { وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا } الآية .
« يَوْمٌ » منصوب بفعلٍ مقدرٍ ، أي : خوْفهم ، أو ذكرهم يوم ، والضميرُ عائِدٌ على الفريقين أي : الذين أحسنوا ، والذين كسبوا . و « جَمِيعًا » : حال ، ويجوزُ أن يكونَ تأكيداً ، عند من عدّها من ألفاظ التأكيد .
قوله : « مَكَانَكُمْ » اسمُ فعلٍ ، ففسرهُ النحويُّون ب « اثْبُتُوا » فيحمل ضميراً ، ولذلك أكد بقوله : « أَنْتُمْ » ، وعطف عليه « شُرَكَاءُكُمْ » ؛ ومنه قول الشاعر : [الوافر]

2896- وَقَوْلِي كُلَّمَا جَسَّأْتُ وَجَاسَتْ ... مَكَانِكِ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَبْرِيحِي

أي : اثبتي ، ويدلُّ على ذلك جزمُ جوابه ، وهو « تُحَمِّدِي » ، وفسرهُ الزمخشري : ب « الزموا » قال : مكانكم ، أي : الزموا مكانكم ، لا تبرحوا حتى تنظروا ما يفعل بكم .

قال أبو حيَّان : وتقديره له ب « الزموا » ليس بجيد ، إذ لو كان كذلك ؛ لتعدَّى كما يتعدَّى ما ناب هذا عنه ، فإنَّ اسمَ الفعلِ يُعاملُ معاملةً مُسمّاةً ، ولذلك لمَّا قدَّروا « عليك » ، بمعنى : « الزم » عدَّوه تعديته نحو : عليك زيداً .

قال شهابُ الدِّين « فالزمخشري قد سبق التفسير ، والعذرُ لمن فسره بذلك ، أنه قصد تفسير المعنى » ، قال الحوفي : « مكانكم نُصبُ بإضمار فعلٍ ، أي : الزموا مكانكم أو اثبتوا » . وكذلك فسره أبو البقاء ، فقال : « مَكَانَكُمْ » ظرفٌ مبنيٌّ ؛ لوقوعه موقعَ الأمر ، أي : « الزموا » .

وهذا الذي ذكره من كونه مبنياً ، فيه خلافٌ للنحويين : منهم من ذهب إلى ما ذكر ، ومنهم من ذهب إلى أنه حركةٌ إعراب ، وهذان الوجهان مبنيان على خلاف في أسماء الأفعال هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟ فإن قلنا لها محلٌّ ، كانت حركاتُ الطرفِ حركاتِ إعراب ، وإن قلنا لا موضع لها ، كانت حركاتُ بناءٍ ، وأمّا تقديره : ب « الزموا » ، فقد تقدّم جوابه . قوله : « أَنْتُمْ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه تأكيدٌ للضمير المستتر في الطرف ، لقيامه مقام الفاعل ، كما تقدّم التنبيه عليه .

والثاني : أجازهُ ابن عطية ، وهو أن يكون مبتدأ ، و « شُرَكَاءُكُمْ » معطوفٌ عليه ، وخبرُهُ محذوفٌ ، قال : « تقديره : أَنْتُمْ وشركاءُكم مهانون ، أو معذبون

« ، وعلى هذا فيوقفُ على قوله : « مَكَاتِكُمْ » ثم يبتدأ بقوله : « أَنْتُمْ » ، وهذا لا ينبغي أن يقال ، لأنَّ فيه تفكيكاً لأفصح كلام ، وتبتيراً لنظمه ، من غير داعيةٍ إلى ذلك ؛ ولأنَّ قراءة من قرأ « وشُرَكَاءِكُمْ » نصباً ، تدل على ضعفه ، إذ لا تكونُ إلا من الوجه الأوَّل ؛ ولقوله : « قَرَّبَلْنَا بَيْنَهُمْ » ، فهذا يدلُّ على أنَّهم أمروا هم وشركاؤهم بالثبات في مكانٍ واحدٍ ، حتى يحصل التَّنْزِيلُ بينهم .

(8/460)

وقال ابن عطية أيضاً : « ويجوزُ أن يكون « أَنْتُمْ » تأكيداً للضمير الذي في الفعل المقَدَّر الذي هو « قفوا » ونحوه » . قال أبو حيان : وهذا ليس بجيدٍ ، إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل ، لجاز تقديمه على الطرفِ ، إذ الطرفُ لم يتحمَّل ضميراً على هذا القول ، فيلزمُ تأخيره عنه ، وهو غير جائزٍ ، لا تقول : « أنت مكانك » ولا يحفظ من كلامهم .

والأصحُّ : أنَّه لا يجوز حذفُ المؤكِّد في التأكيد المعنويِّ ، فكذا هذا ؛ لأنَّ التأكيد ينافي الحذف ، وليس من كلامهم : « أنت زيدا » لمن رأيتَه قد شهر سيفاً ، وأنت تُريد « اضرب أنت زيدا » ، إنَّما كلامُ العرب : « زيدا » تُريدُ : اضرب زيدا .

قال شهاب الدِّين : « لَمْ يَعْزِ ابْنُ عَطِيَّةَ ، أَنْ « أَنْتَ » تأكيدٌ لذلك الضمير في « قفوا » من حيث إنَّ الفعل مرادٌ غير مُنوب عنه ؛ بل لأنَّه ناب عنه هذا الطرفُ ، فهو تأكيدٌ له في الأصل ؛ قبل التَّيَابَةِ عنه بالطرف ، وإنَّما قال : الذي هو « قفوا » تفسيراً للمعنى المقدر . وقرأ فرقة « وشُرَكَاءِكُمْ » نصباً على المعية ، والتَّأَصُّبُ له اسم الفعل . قوله : « قَرَّبَلْنَا » ، أي : فَرَّقْنَا وَمَيَّرْنَا ؛ كقوله - تعالى - : { لَوْ تَرَبَّلَّوْا لَعَدَّبْنَا } [الفتح : 25] .

واختلفوا في « زَبَلٌ » هل وزنه فَعَلٌ أو فيعلٌ ؟ . والظاهر الأول ، والتضعيفُ فيه للتكثير ، لا للتعدية ، لأنَّ ثلاثة مُتَعَدِّ بنفسه ، حكى الفراء : « زَلْتُ الصَّانَ من المعز ، فلم تَزَلْ » ويقال زَلْتُ الشَّيْءَ من مكانه أزيلُهُ ، وهو على هذا من ذوات الياء .

والثاني : أنه فَيَعَلٌ كبيطر وبيقر ، وهو من زالَ يزولُ ، والأصل : « زَيَوْلْنَا » ، فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسُّكُونِ ، فأعلت بقلب الواو ياء ، وإدغام الياء فيها ، كـ « مَيَّتْ وَسَيِّدٌ » في : مَيوت سَيُودٌ ، وعلى هذا فهو من مادة الواو ، وإلى هذا ذهب ابنُ قتيبة ، وتبعه أبو البقاء .

وقال مكِّي : « ولا يجوز أن يكون فَعَلْنَا من زال يزول ؛ لأنَّه يلزم في الواو فيكون زَوَّلْنَا » . وهذا صحيحٌ ، وقد تقدَّم تحرير ذلك في قوله : { أَوْ مُتَّحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ } [الأنفال : 16] .

وردَّ أبو حيان كونه « فَيَعَلٌ » ، بأنَّ « فَعَلٌ » أكثر من « فَيَعَلٌ » ؛ ولأنَّ مصدره التَّنْزِيلُ ، ولو كان « فَيَعَلٌ » ، لكان مصدره « فَيَعْلَةٌ » كبيطرة ؛ لأنَّ « فَيَعَلٌ » ملحوقٌ « بِفَعْلَلٍ » ، ولقولهم في معناه : « زَايَلٌ » ، ولم يقولوا : « زاولٌ » ، بمعنى : « فارق » ، إنَّما قالوه بمعنى : « حَاوِلٌ وَخَالِطٌ » ، وحكى الفراء : « قَزَايِنَا » ، وبها قرأت فرقة ، قال الزمخشري : « مثل صَاعَرَ خَدَّهُ ، وصَعَّرَهُ ، وكالمُتُّه وكلمُتُّه » .

يعني : أن « فاعل » بمعنى : « فَعَلَ » ، و « زَايِلَ » بمعنى : « فَارَقَ » .
قال : [الطويل]
2897- وَقَالَ الْعَدَارَى : إِنَّمَا أَنْتَ عَمَّنَا ... وَكَانَ الشَّبَابُ كَالْحَلِيطِ يُزَايِلُهُ
وقال آخر : [الطويل]
2898- لَعْمَرِي لَمَوْتُ لَا عُقُوبَةَ بَعْدَهُ ... لِذِي الْبَتِّ أَشْفَى مِنْ هَوَى لَا يُزَايِلُهُ
أي : يفارقه .

وقوله - تعالى - : « فَرَزْنَا » ، و « قَالَ » هذان الفعلان ماضيان لفظاً ،
مستقبلان معنئياً ؛ لعطفهما على مستقبل ، وهو « وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ » ، وهما
نظير قوله - تعالى - : { يَفْقَدُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ } [هود : 98] . و
« إِيَّانَا » : مفعولٌ مقدمٌ ، فُدمٌ للاهتمام به والاختصاص ، وهو واجب التقديم
على ناصبه ؛ لأنه ضميرٌ منفصلٌ ، لو تأخر عنه ، لزم اتصاله ، وقد تقدم الكلام
على ما بعد هذا من « كَفَى » المخففة ، واللام التي بعدها ، بما يُعْنِي عن
الإعادة . [البقرة 198] .

فصل

المعنى « وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ » العابد والمعبود ، ثم إن المعبود يتبرأ من العابد ،
ويتبين له أنه ما فعل ذلك بعلمه وإرادته ، ونظيره قوله - تعالى - : { إِذْ تَبَرَّأَ
الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا } [البقرة : 166] ، وقوله : { ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ
أَهْلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ } [سبأ : 40] .

و « الْحَشِيرَ » : الجمع من كل جانب إلى موقفٍ واحدٍ { ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ
أَشْرَكُوا مَكَاتِكُمْ } أي : الرُّمُوا مَكَاتِكُمْ « وَشَرَّكَائِكُمْ » يعني : الأوثان ، حتى
تسالوا ، « فَرَزْنَا بَيْنَهُمْ » أي : مَيَّرْنَا وَفَرَّقْنَا بَيْنَهُمْ ، وجاءت هذه الكلمة على
لفظ الماضي ، بعد قوله : « ثُمَّ نَقُولُ » وهو مستقبل ؛ لأنَّ ما جاءكم الله به ،
سيكون صار كالكائن الآن ، كقوله : { وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ } [الأعراف :
44] .

وأضاف الشركاء إليهم ؛ لأنهم جعلوا لهم نصيباً من أموالهم .
وقيل : لأنَّ الإضافة يكفي فيها أدنى تعليق ، فلما كان الكفار هم الذين أثبتوا
هذه الشركاء ، حسنت إضافة الشركاء إليهم ، وقيل : لما خاطب العابدين
والمعبودين بقوله « مَكَاتِكُمْ » صاروا شركاء في هذا الخطاب .
قال بعض المفسرين : المراد بهؤلاء الشركاء : الملائكة ، واستشهدوا بقوله -
تعالى - : { ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ } [سبأ : 40] ، وقيل
: هم الأصنام ، ثم اختلف هؤلاء كيف ذكرت الأصنام هذا الكلام ؟ فقيل : إن الله
- تعالى - يخلق فيها الحياة والعقل والنطق ، وقيل : يخلق فيهم الروح من غير
حياة ، حتى يسمعوا منهم ذلك .

فإن قيل : إذا أحياهم الله هل يبقىهم أو يفتنهم ؟ .
فالجواب : أن الكَلَّ محتملٌ ، ولا اعتراض على الله في أفعاله ، وأحوال القيامة
غير معلومة ، إلا القليل ، ولا شك أن هذا خطاب تهديد في حق العابدين ، فهل
يكون تهديداً في حق المعبودين ؟ قالت المعتزلة : لا يجوز ذلك ؛ لأنه لا ذنب
للمعبود ، ومن لا ذنب له ، لم يصحَّ تهديده ، وتخويفه ، وقال أهل السنة : لا
يسأل عما يفعل .

فإن قيل : قول الشركاء : { مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ } وهم كانوا قد عبدوهم ،

يكون كذباً ، وقد تقدّم في سورة الأنعام ، اختلاف الناس في أن أهل القيامة هل يكذبون أم لا ؟ .

(8/462)

والجواب ههنا : أنّ منهم من قال : المراد من قولهم : « مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ » : هو أنّكم ما عبدتمونا بأمرنا وإرادتنا؛ لأنهم استشهدوا بالله في ذلك بقولهم : { فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم } ، ويقولهم : { إن كنا عن عبادتكم لعافلين } ، ومن الناس من أجرى الآية على ظاهرها ، وقالوا : إنّ الشركاء أخبروا أنّ الكفار ما عبدوها لوجوه :

الأول : أنّ ذلك الموقف موقفٌ دهشة وحيرة ، فذلك الكذب جارٍ مجرى كذب الصبيان ، والمجانين والمدهوشين .

الثاني : أنّهم ما أقاموا لأعمال الكفار وزناً ، وجعلوها لبطانها كالعدم ، فلماذا قالوا : ما عبدونا .

الثالث : أنّهم تخيلوا في الأصنام التي عبدوها صفات كثيرة ، فهم في الحقيقة إنّما عبدوا ذواتاً موصوفة بتلك الصفات ، وليّما كانت ذواتها خالية عن تلك الصفات ، فهم ما عبدوها ، وإنما عبدوا أموراً تخيلوها ولا وجود لها في الأعيان ، وتلك الصفات التي تخيلوها في الأصنام ؛ أنّها تضرّ ، وتنفع ، وتشفع عند الله . قوله تعالى : { هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ } الآية .

في « هُنَالِكَ » وجهان :

أظهرهما : بقاؤه على أصله ، من دلالة على ظرف المكان ، أي : في ذلك الموقف الدّحض ، والمكان الدّهش . وقيل : هو هنا ظرف زمان على سبيل الاستعارة ، ومثله { هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ } [الأحزاب : 11] ، أي : في ذلك الوقت ؛ وكقوله : [الكامل]

2899- وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ ... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيَّنَ الْمَفْرَعِ

وإذا أمكن بقاء الشيء على موضعه ، فهو أولى .

وقرأ الأخوان « تَبْلُوا » بتاءين منقوطين من فوق ، أي : تطلب وتتبع ما أسلفته من أعمالها ، ومن هذا قوله : [الرجز]

2900- إِنَّ الْمُرِيْبَ يَتَّبِعُ الْمُرِيْبَا ... كَمَا رَأَيْتَ الدَّيْبَ يَتْلُو الدَّيْبَا

أي : يتبعه ويتطليه ، ويجوز أن يكون من التلاوة المتعارفة ، أي : تقرأ كلُّ نفس ما عملته مسطراً في صحف الحفظة ، لقوله - تعالى - : { ياويلتنا ما لهذا الكتاب لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا } [الكهف : 49] ، وقوله : { وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا } [الإسراء : 13] .

وقرأ الباقون : « تَبْلُوا » من البلاء ، وهو الإختبار ، أي : يعرف عملها : أخير هو أم شر ، وقرأ عاصم في رواية « تَبْلُوا » بالنون والباء الموحدة ، أي : نختبر نحن ، و « كلُّ » منصوب على المفعول به ، وقوله « مَا أَسْلَفَتْ » على هذا القراءة يحتمل أن يكون في محل نصب ، على إسقاط الخافض ، أي : بما أسلفَتْ ،

فلما سقط الخافض ، انتصب مجروره؛ كقوله : [الوافر]

2901- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ قَلِمٍ تَعُوْجُوا ... كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذْ نَحْرَامُ

ويحتمل أن يكون منصوباً على البديل من « كلُّ نفس » ويكون من بدل الاشتمال . ويجوز أن يكون « تَبْلُوا » من البلاء ، وهو العذاب . أي : نُعَذِّبُهَا بسبب ما أسلفت ، و « مَا » يجوز أن تكون موصولة اسمية ، أو حرفية ، أو

نكرة موصوفة ، والعائد محذوف على التقدير الأول ، والآخرون الثاني على المشهور .

(8/463)

وقرأ ابنُ وثَّابُ : « وَرُدُّوا » بكسر الرَّاءِ ، تشبيهاً للعين المضعفة بالمعتلة ، نحو : « قيل » و « بيع » ، ومثله : [الطويل]
2902- وَمَا جَلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حُلْمًا يَتَا
.....

بكسر الحاء ، وقد تقدّم بيان ذلك [البقرة : 11] .
قوله : « إِلَى اللَّهِ » لا بُدَّ من مضاف ، أي : إلى جزاء الله ، أو موقف جزائه .
والجمهور على « الْحَقُّ » جرّاً ، وقرئ منصوباً على أحد وجهين :
إمّا القطع ، وأصله أَنَّهُ تَابِعٌ ، فقطع بإضمار « أمدح » ، كقولهم : الحمد لله أهل
الحمد .

وإمّا أَنَّهُ مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة المتقدمة ، وهو « رُدُّوا إلى الله » وإليه
نجا الزمخشريُّ . قال : كقولك : « هذا عبدُ الله الْحَقُّ » ، لا الباطل « على
التأكيد ؛ لقوله : « رُدُّوا إلى الله » .

وقال مكِّي : « ويجوزُ نصبه على المصدر ، ولم يُقرأ به » ، وكأَنَّهُ لم يطلع على
هذه القراءة ، وقوله : « مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ » « مَا » تحتل الأوجه الثلاثة .
المعنى : « هُنَالِكَ » : في ذلك الوقت ، « تَبَلُّو » أي : نختبر ، والمعنى : يفعلُ
بها فعل المختبر ، وعلى القراءة الأخرى : أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ نَخْتَبِرُ أَعْمَالَهَا ، في ذلك
الوقت .

{ وردوا إلى الله } أي : رُدُّوا إلى جزاء الله ، قال ابن عباس : « مولاَهُمُ الْحَقُّ
« أي : الذي يجازيهم بالحق ، وقيل : جعلوا ملجئين إلى الإقرار بإلهيته ،
{ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ } [الأنعام : 62] في الأنعام . « وصلَّ عَنْهُمْ » : زال وبطل ،
« مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ » أي : يعبدون ، ويعتقدون أنهم شفعاء ، فإن قيل : قد قال :
{ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ } [محمد : 11] ، قيل : المولى هناك هو
الناصر ، وههنا بمعنى الملك .

(8/464)

قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ
أَفَلَا تَتَّقُونَ (31) فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى
تُضْرَفُونَ (32) كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (33)

قوله تعالى : { قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ } الآية .
لمَّا ذكر فضائح عبدة الأوثان ، أتبعها بذكر الدلائل الدالة على فساد هذا المذهب
: وهي أحوال الرزق ، وأحوال الحواس ، وأحوال الموت والحياة : أمَّا الرزقُ ،
فإنه إنما يحصل من السماء والأرض : أمَّا من السماء ، فينزول المطر الموافق
، وأمَّا من الأرض ، فلأنَّ الغذاء إمَّا أن يكون نباتاً ، أو حيواناً : أمَّا النبات فلأنَّ

الأرض تُنبئه ، وأما الحيوانُ ، فهو محتاجٌ أيضاً إلى الغذاء ، ولا يمكن أن يكون غذاء كل حيوان ، حيواناً آخر ، وإلا لزم التسلسل ، وهو محالٌ ، فثبت أن غذاء الحيوان ، يجب انتهاؤه إلى النبات ، والنبات إنما يتولد من الأرض ، فثبت أن الرزق إنما يحصل من السماء والأرض ، ولا مُدَبِّرَ لهما إلا الله - تعالى - ، وأما أحوال الحواسِّ فكذلك ، قال عليٌّ - رضي الله عنه - : سبحان من بصر بشحم ، وأسمع بعظم ، وأنطق بلحم .

قوله : « مَنَّ السَّمَاءُ » : « مِنْ » يجوزُ أن تكون لا ابتداءً الغاية ، وأن تكون للتبعيض ، وأن تكون لبيان الجنس ، ولا بُدَّ على هذين الوجهين من مضاف محذوف ، أي : من أهل السَّماء ، قوله : « أُمَّ » المنقطعة ؛ لأنَّه لم تتقدَّمها همزةٌ استفهام ولا تسوية ، ولكن إنما تُقدَّر هنا بـ « بل » وحدها ، دون الهمزة ، وقد تقرَّر أنَّ المنقطعة عند الجمهور تُقدَّر بهما ، وإنما لم تتقدَّر هنا بـ « بل » والهمزة ؛ لأنَّها وقع بعدها اسم استفهام صريح ، وهو « مَنْ » ، فهو كقوله - تعالى - : { أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } [النمل : 84] ، والإضرابُ هنا على القاعدة المقررة في القرآن ، أنه إضرابٌ انتقال ، لا إضرابٌ إبطال .

قوله : { وَمَنْ يُخْرِجِ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجِ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ } . قيل : يخرج الإنسان من النطفة ، والطائر من البيضة ، { وَيُخْرِجِ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ } : يخرج المؤمن من الكافر ، والكافر من المؤمن ، ثم قال : { وَمَنْ يُدَبِّرِ الْأَمْرَ } وهذا كلام كليٌّ ؛ لأنَّ تدبير أقسام الله في العالم العلويِّ ، والسفليِّ أمور لا نهاية لها ، وذكرها كالمُتعدِّر ، فلمَّا ذكر بعض تلك التفاصيل ؛ عقبها بالكلام الكلي ليدلَّ على الباقي ، ثم بيَّن أنَّ الرَّسُولَ - عليه الصلاة والسلام - ، إذا سألهم عن مُدَبِّرِ هذه الأمور ، فسيقولون هو الله ، وهذا يدلُّ على أنَّ المخاطبين بهذا الكلام ، كانوا يعرفون الله تعالى ، ويقرون به ، وهم الذين قالوا في عبادتهم الأصنام : إِنَّهَا تُقْرِنَا إِلَى اللَّهِ زُفَى ، وَأَنْتُمْ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَكَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ ، لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ ، فعند ذلك قال لرسولوه : { قُلْ أَقْلًا تَتَّقُونَ } الشرك مع هذا الإقرار ، وقيل : أفلا تخافون عقابه في شرككم ؟ . قوله : { فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ } الذي يفعل هذه الأشياء ، هو ربُّكم الحقُّ .

(8/465)

قوله : { فَمَّاذَا بَعَدَ } يجوز أن يكون « مَاذَا » كُله اسماً واحداً ؛ لتركيبهما ، وعُلب الاستفهامُ على اسم الإشارة ، وصار معنى الاستفهام هنا التَّفَقُّي ، ولذلك أوجب بعده بـ « إِلَّا » ، ويجوز أن يكون « دَا » موصولاً بمعنى : « الذي » ، والاستفهام أيضاً بمعنى : التَّفَقُّي ؛ والتقدير : ما الذي بعد الحقِّ إلا الضلالُ ؟ . وإذا ثبت أنَّ الله هو الحقُّ ، وجب أن يكون ما سواه ضلالاً ، أي : باطلاً ؛ لأنَّ التَّقْيِضِينَ يمتنع أن يكونا حَقَّين ، وأن يكونا باطليين ، فإذا كان أحدهما حقاً ، وجب كون ما سواه باطلاً ، ثم قال { فَأَنى تُضْرَفُونَ } أي : كيف تُعدُّون عن عبادته ، وأنتم مُقَرَّرُونَ بذلك .

قال الجُبَّائِي : دلت هذه الآية على بطلان قول المُجَبِّرَةِ : أَنَّهُ - تعالى - يصرف الكفَّار عن الإيمان ؛ لأنَّه لو كان كذلك ، لما جاز أن يقول { فَأَنى تُضْرَفُونَ } كما لا يقول إذا عمي أحدهم إني عميتُ ، وسيأتي جوابه .

فصل

المعنى : أن الذي يفعل هذه الأشياء ، هو رَبِّكُمْ الْحَقُّ ، لا ما أشركتم معه .
قال بعضُ المتقدِّمين : ظاهرُ هذه الآية ، يدلُّ على أن ما بعد الله ، هو الضلالُ ؛
لأنَّ أَوْلَهَا { قَدَلِكُمْ اللهُ رَبِّكُمْ الْحَقُّ } ، وأخرها { قَمَادًا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ }
فهذا في الإيمان ، والكفر ليس في الأعمال ، وقال بعضهم : إنَّ الكفر تغطية
الحقِّ ، وكل ما كان غير الحقِّ ، جرى هذا المجرى ، فالحرام ضلالٌ ، والمُبَاحُ
هُدًى ، فإن الله هو المبيحُ ، والمحَرَّم .

فصل

قال القرطبي : « رُوِيَ عن مالك ، في قوله تعالى : { قَمَادًا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ } قال اللُّعْبُ بالشطرنج والتُّرْدُ من الضلال ، وسئل مالك : عن الرَّجُلِ يلعبُ في بيته ، مع امرأته بأربعة عشرة ، فقال : ما يُعْجِنِي ، ليس من شأن المؤمن ، قال - تعالى - : { قَمَادًا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ } وسئل مالك : عن اللُّعْبِ بالشطرنج ، فقال : لا حَيْرَ فيه وهو من الباطل ، واللُّعْبُ كله من الباطل . »

وقال الشَّافِعِيُّ : « لاعب الشطرنج ، وغيره - إذا لم يكن على وجه القمار - لا تُرَدُّ شهادته إذا كان عدلاً ، ولم تظهَرُ منه ريبه ، ولا كبيرة ، فإن لعب بها قماراً ، وكان معروفاً بذلك ، سقطت عدالته ، لأكله المال بالباطل ، وقال أبو حنيفة : « يُكْرَهُ اللُّعْبُ بالشطرنج ، والتُّرْدُ ، والأربعة عشر ، وكل اللُّهُو فإن لم تظهر من اللاعب بها كبيرة ، وكانت مساوئه قليلة ، قُبِلَتْ شهادته . »
قال ابن العربي : « قال الشَّافِعِيُّ : إنَّ الشطرنج يخالف التُّرْدَ ، لأنَّ فيه إكدار الفكر ، واستعمال القريحة ، وأمَّا التُّرْدُ : فلا يعلم ما يخرج له ، فهو كالاستقسام بالأزلام . » وأنَّ التُّرْدَ هو الذي يعرفُ بالباطل ، ويعرف في الجاهلية بالأزلام ، ويعرف أيضاً بالتُّرْدِشِير ، وروي أنَّ ابن عمر ، مرَّ بغلمان يعلِّون بالكعبة ، وهي حُفْر فيها حصى ، يلعبون بها ، فسدَّها ابنُ عمر ، ونهاهم عنها .

ذكر الهروي في باب الكاف مع الجيم ، في حديث ابن عباس : في كل شيءٍ قمار ، حتى في لعب الصبيان بالكعبة ، وقال ابن الأعرابي : « الكعبة هي : أن يأخذ الصبي خرقه ، فيدورها كأنها كرة ثم يتقامرُون بها . »

(8/466)

قوله : « كَذَلِكَ حَقَّتْ » : الكافُ في محلِّ نصب ، نعتاً لمصدرٍ محذوف ، والإشارةُ بذلك إلى المصدر المفهوم من « تُصْرَفُونَ » ، أي : مثل صرْفهم عن الحقِّ ، بعد الإقرار به ، في قوله - تعالى - : { فَسَيَقُولُونَ اللهُ } ، وقيل إشارةً إلى الحقِّ . قال الزمخشري : « كذلك : مثل ذلك الحقِّ حَقَّتْ كلمةُ ربِّك . »
قوله : { أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } فيه أربعة أوجه :
أحدها : أنها في محلِّ رفع ؛ بدلاً من « كلمة » ، أي : حقَّ عليهم انتفاءُ الإيمان .
الثاني : أنها في محلِّ رفع ، خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : الأمر عدمُ إيمانهم .
الثالث : أنها في محلِّ نصب ، بعد إسقاطِ الحرفِ الجارِّ .
الرابع : أنها في محلِّ جرٍّ ، على إعماله محذوفاً ، إذ الأصل : لَأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .
قال الزمخشري : « أو أراد بالكلمة ، العِدَّةُ بالعذاب ، و { أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } تعليلٌ ، أي : لأنهم » ، وهذا إنباء على مذهبهم . وقرأ أبو عمرو ، وابن كثير ، والكوفيون : « كَلِمَاتٍ » بالجمع ، وكذا في آخر السورة [يونس : 96] ،

وتقدّم ذلك في الأنعام ، وقرأ ابنُ أبي عيلة : « إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » بكسر « إن » على الاستئناف ، وفيها معنى التعليل ، وهذا يُقوّي الوجه الصّائر إلى التعليل .
فصل

احتجّ أهل السنة بهذه الآية : على أنّ الكفر بقضاء الله ، وإرادته ، لأنه - تعالى - أخبر عنهم قطعاً أنّهم لا يؤمنون ، فلو آمنوا ، لكان إمّا أن يبقى ذلك الخير صدقاً ، أو لا ، والأوّل باطل؛ لأنّ الخبر بأنّه لا يؤمن ، يمتنع أن يبقى صدقاً حال ما يوجد الإيمان . والثاني باطل؛ لأنّ انقلاب خبر الله - تعالى - كذباً محالٌ ، فثبت أنّ صدور الإيمان منهم محالٌ ، والمحالُّ لا يكون مراداً ، فثبت أنّه - تعالى - ما أراد الإيمان من هذا الكافر ، وأنّه أراد الكفر منه .
ثم نقول إن كان قوله : { فَأَنى تُضْرَفُونَ } يدلُّ على صحّة مذهب القدرية ، فهذه الآية الموضوعية بجنبه تدلُّ على فساده ، وقد كان الواجبُ على الجبائيِّ مع قوة خاطره ، حين استدللّ بتلك الآية على صحّة قوله ، أن يذكر هذه الحجّة ، ويجب عنها حتى يحصل مقصوده ، والمراد ب « الكلمة » : حكمه السّابق على الذين فسّفوا ، أي : كفروا .

(8/467)

قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنى تُؤْفَكُونَ (34) قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (35) وَمَا يُتَّبَعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ (36)

قوله - تعالى - { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ } الآية . هذه هي الحجّة الثانية عليهم .
فإن قيل : القوم كانوا منكرين الإعادة ، والحشر ، والنشر ، فكيف احتجّ عليهم بذلك ؟

فالجواب : أنّه - تعالى - قدّم في هذه السورة ما يدلُّ عليه ، وهو وجوب التمييز بين المُخْسِن والمُتْسِيء ، وهذه الدلالة دلالةٌ ظاهرةٌ قويّة ، لا يمكن للعاقل دفعها؛ فلاجل قوّتها ، وظهورها تمسكٌ بها ، سواء الخصم عليها ، أو لا .
فإن قيل : لم أمر رسوله أن يعترف بذلك ، والإلزام إمّا يحصل لو اعترف الخصم به ؟

فالجواب : أنّ الدليل لَمَّا كان ظاهراً جليّاً ، فإذا أورد على الخصم في معرض الاستفهام ، كأنّه بنفسه يقول : الأمر كذلك ، فكان هذا تنبيهاً ، على أنّ هذا الكلام بلغ في الوضوح ، إلى حيث لا حاجة فيه إلى إقرار الخصم به ، وأنّه سواء أقرّ ، أو أنكر ، فالأمر متقرّر ظاهر .

قوله : { قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ } : هذه الجملة جوابٌ لقوله : { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ } ، وإمّا أتى بالجواب جملة اسمية ، مصرّحاً بجزائها ، مُعاداً فيها الخبر ، مطابقاً لخبر اسم الاستفهام؛ للتأكيد ، والتثبيت ، ولَمَّا كان الاستفهام قبل هذا ، لا مندوحة لهم عن الاعتراف به ، جاء الجملة محدّوفاً منها أحدُ جزأها ، في قوله : { فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ } [يونس : 31] ، ولم يحتجّ إلى التأكيد بتصريح جزأها .

فصل
قال القرطبي: ومعنى الآية: { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ } ينشئه من غير أصل، ولا سبق مثال: « ثُمَّ يُعِيدُهُ »: يُحْيِيهِ بعد الموت كَهَيْئَتِهِ، فإن أجابوك، وإلا ف { قُلْ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ }، ثم قال: { فإني تُؤَفِّكُونَ } أي: تصرفون عن قصد السبيل، والمراد: التَّعَجُّبُ منهم في الدُّنْيَا من هذا الأمر الواضح الذي دعاَهُم الهوى والتقليد إلى مخالفته؛ لأنَّ الإخبار عن كون الأوثان آلهة كذب، وإفك الاشتغال بعبادتها، مع أنَّها لا تستحق العبادة أيضاً إفك.

قوله تعالى: { قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ } الآية . وهذه حجة ثالثة . واعلم أنَّ الاستدلال على وجود الصَّانِع بالخلق أولاً ، ثم بالهداية ثانياً ، عادة مُطْرَدَة في القرآن ، قال - تعالى - حكاية عن الخليلي عليه الصلاة والسلام : { الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ } [الشعراء : 78] ، وحكى عن موسى - عليه الصلاة والسلام - في جواب لفرعون : { رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى } [طه : 50] ، وأمر محمداً - عليه الصلاة والسلام - فقال : { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى } [الأعلى : 1-3] .

واعلم أنَّ الإنسان له جسدٌ وروحٌ ، فالاستدلال على وجود الصَّانِع بأحوال الجسد ، هو الخلق ، والاستدلال بأحوال الرُّوح ، هو الهداية . والمقصودُ من خلق الجسدِ : حصول الهداية للرُّوح ، كما قال - تعالى - : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } .

(8/468)

[النحل : 78] ، وهذا كالتصريح بأنَّه تعالى إنَّما خلق الجسد ، وأعطى الحواس؛ لتكون آلة في اكتساب المعارف ، والعلم . قوله : { يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ } ، قد تقدَّم في أول الكتاب : أنَّ « هَدَى » يتعدَّى إلى اثنين ثانيهما : إمَّا باللام أو بالياء ، وقد يحذف الحرفُ تخفيفاً [الفاتحة : 6] ، وقد جمع بين التعديتين هنا بحرف الجر ، فعَدَّى الأول والثالث ب « إلى » ، والثاني باللام ، وحذف المعفول الأول من الأفعال الثلاثة ، والتقدير : هل من شركائكم من يهدي غيره إلى الحق ، قل الله يهدي من يشاء للحق ، أفمن يهدي غيره إلى الحق ، وزعم الكسائي ، والفراء ، وتبعهما الزمخشري : أنَّ « يَهْدِي » الأول قاصرٌ ، وأنَّه بمعنى : اهتدى ، وفيه نظر؛ لأنَّ مقابله ، وهو { قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ } متعدٍّ ، وقد أنكر المبرِّدُ أيضاً مقالة الكسائي ، والفراء ، وقال : لا تَعْرِفُ « هَدَى » بمعنى : « اهتدى » .

قال شهاب الدِّين « الكسائي والفراء أثبتاه بما نقلناه ، ولكن إنَّما ضعف ذلك هنا؛ لما ذكرْتُ لك من مقابلته بالمتعدِّي ، وقد تقدَّم أنَّ التعدية ب « إلى » أو اللام ، من باب التَّمَن في البلاغة ، ولذلك قال الزمخشري : « يقال : هداه للحقِّ وإلى الحقِّ ، فجمع بين اللغتين » ، وقال غيره : « إنَّما عدَّى المسند إلى الله باللام؛ لأنَّها أدلُّ في بابها على المعنى المراد من « إلى » ؛ إذ أصلها لإفادة الملك ، فكانَّ الهداية مملوكةً لله - تعالى - . وفيه نظر؛ لأنَّ المراد بقوله : { أَمَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ } هو الله - تعالى - ، مع تعدِّي الفعل المسند إليه ب «

إلى « . { أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ } : خبر لقوله : « أَقْرَبُ يَهْدِي » ، و « أَنْ » في موضع نصب ، أو جرّ بعد حذف الخافض ، والمفضل عليه محذوف ، وتقدير هذا كله : أفمن يهدي إلى الحقِّ أَحَقُّ بأن يُتَّبَعَ ممّن لا يهدي . ذكر ذلك مكّي بن أبي طالب ، فجعل « أَحَقُّ » هنا علي بابها من كونها للتفضيل ، وقد منع أبو حيّان كونها للتفضيل ، فقال : و « أَحَقُّ » ليست للتفضيل ، بل المعنى : « حَقِيقٌ بأن يُتَّبَعَ » ، وجوّز مكّي أيضاً في المسألة وجهين آخرين : أحدهما : أن تكون « مَنْ » مبتدأ أيضاً ، و « أَنْ » في محلّ رفع ، بدلاً منها بدل اشتمال ، و « أَحَقُّ » خبر على ما كان والثاني : أن يكون « أَنْ يُتَّبَعَ » في محلّ رفع بالابتداء ، و « أَحَقُّ » خبره مقدّم عليه . وهذه الجملة خبر ل « مَنْ يَهْدِي » ، فتحصّل في المسألة ثلاثة أوجه . قوله : { أَمَّنْ لَا يَهْدِي } : نسق على « أَقَمَّنْ » ، وجاء هنا على الأفصح ، مِنْ حيث إنّه قد فصل بين « أَمْ » وما عُطِفَتْ عليه بالخبر ، كقولك : أَرِيدُ قائم أم عمرو ، ومثله :

(8/469)

{ أذْكَ حَيْرٌ أَمْ حِنَّةُ الْخَلْدِ } [الفرقان : 15] ، وهذا بخلاف قوله - تعالى - : { أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ } [الأنبياء : 109] وسيأتي هذا في موضعه ، وقرأ أبو بكر عن عاصم : بكسر ياء « يَهْدِي » وهائه ، وحفص بكسر الهاء دون الياء ، فأما كسر الهاء ؛ فلالتقاء الساكنين ، وذلك أَنَّ أصله « يَهْتَدِي » ، فلَمَّا قُصِدَ إدغامه سكنت التاء ، والهاء قبلها ساكنة ، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين ، وأبو بكر أتبع الياء للهاء في الكسر ، وقال أبو حاتم : في قراءة حفص « هي لغة سُفْلَى مُصَرَّر » .

ونقل عن سيبويه : أنّه لا يجيز « يَهْدِي » ، وبجيز « يَهْدِي » ، وإهدِي » ، قال : « لأنّ الكسرة تثقل في الياء » ، يعني : يُجيز كسر حرف المضارعة من هذا النحو ، نحو : يَهْدِي وَيَهْدِي وإِهْدِي ، إذ لا ثقل في ذلك ، ولم يجره في الياء ؛ لثقل الحركة المجانسة لها عليها ، وهذا فيه غصٌّ من قراءة أبي بكر ، لكنه قد تواتر قراءة ، فهو مقبول ، وقرأ أبو عمرو وقالون ، عن نافع : بفتح الياء ، واختلاس فتحة الهاء ، وتشديد الدال ، وذلك أَنَّهُمَا لَمَّا ثَقُلَا الْفَتْحَةَ لِلإِدْغَامِ ، اختلسا الفتحة ؛ تنبيهاً على أَنَّ الهاء ليس أصلها الحركة ، بل السكون ، وقرأ ابن كثير ، وابن عامر ، وورش : بإكمال فتحة الهاء على أصل النقل ، وقد روي عن أبي عمرو ، وقالوا : اختلاس كسرة الهاء ، على أصل التقاء الساكنين ، والاختلاس للتنبيه على أَنَّ أصل الهاء السكون كما تقدّم ، وقرأ أهل المدينة - خلا ورشاً - بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال ، وهذه القراءة استشكلها جماعة من حيث الجمع بين الساكنين ، قال المبرد : « مَنْ رَامَ هَذَا ، لا بد أن يحرك حركة خفيفة » قال أبو جعفر النحاس : لا يقدر أحد أن ينطق به . قال شهاب الدين : « وقد قال في التيسير : « والنص عن قالون بالإسكان » ، قلت : ولا بعد في ذلك ؛ فقد تقدّم أَنَّ بعض القراء يقرأ { نِعْمًا } [النساء : 58] و { لَا تَعْدُوا } [النساء : 154] بالجمع بين الساكنين ، وتقدّمت لك قراءات كثيرة ، في قوله { يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ } [البقرة : 20] ، وسيأتي مثل هذا في { يَخْصُمُونَ } [يس : 49] .

وقرأ الأخوان « يَهْدِي » بفتح الياء ، وسكون الهاء ، وتخفيف الدال ، من هدى يَهْدِي ، وفيه قولان :
أحدهما : أَنْ « هَدَى » بمعنى : اهتدى .
والثاني : أَنَّهُ متعَدٌّ ، ومفعوله محذوفٌ كما تقدّم ، وتقدم في قول الكسائي ،
والفراء في ذلك ، وردُّ المبرد عليهما .
وقال ابن عطية : « والذي أقول : قراءة حمزة ، والكسائي ؛ تحتمل أن يكون
المعنى : أم مَنْ لا يهدي أحداً ، إلا أن يهدي ذلك الأحد بهداية الله ، وأمّا على
غيرها من القراءات التي مقتضاها : أم مَنْ لا يهتدي ، إلا أن يُهْدَى . فيتجه
المعنى على ما تقدّم » ، ثم قال : « وقيل : يَمَّ الكلامُ عند قوله : « أم مَنْ لا
يَهْدِي » ، أيك لا يَهْدِي غيره » ، ثم قال : « إلا أن يَهْدَى : استثناءً منقطع ، أي :
لكنه يحتاج إلى أن يُهْدَى ، كما تقول : فلان لا يسمع غيره ، إلا أن يسمع ، أي :
لكنه يحتاج إلى أن يسمع » .

(8/470)

انتهى ، ويجوز أن يكون استثناءً متصلاً؛ لأنّه إذ ذاك يكون فيهم قابليّة الهداية ،
بخلاف الأصنام ، ويجوز أن يكون استثناءً من تمام المفعول له ، أي : لا يهدي
لشيءٍ من الأشياء ، إلا لأجل أن يُهْدَى بغيره .
قوله : « قَمَّا لَكُمْ » : مبتدأ وخبر ، ومعنى الاستفهام هنا : الإنكار والتعجب ،
أي : أيُّ شيءٍ لكم في اتخاذ هؤلاء؛ إذا كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم ،
فكيف يمكن أن يهدوا غيرهم؟ وقد تقدّم : أن بعض النحويين نصّ على أن مثل
هذا التركيب ، لا يتم إلا بحال بعده ، نحو : { قَمَّا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ } [
المدثر : 49] ، { وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ } [المائدة : 84] إلى غير ذلك ، وهنا لا
يمكن أن تقدّر الجملة بعد هذا التركيب حالاً؛ لأنّها استفهاميّة ، والاستفهاميّة لا
تقع حالاً .
وقوله : { كَيْفَ تَحْكُمُونَ } : استفهامٌ آخر ، أي : كيفَ تحكّمونَ بالباطل ،
وتجعلون لله أنداداً ، وشركاء؟ .
فصل

المعنى : { هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي } : يرشد ، « إلى الحق » فإذا قالوا :
لا ، ولا بدّ لهم من ذلك { قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ } أي : إلى الحقّ { أَقَمَّنْ يَهْدِي
إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي } أي : الله الذي يهدي إلى
الحقّ أحق بالاتباع ، أم الصنم الذي لا يهتدي ، إلا أن يُهْدَى؟ فإن قيل : الأصنام
جمادات لا تقبل الهداية ، فكيف قال : { إِلَّا أَنْ يَهْدَى } ، والصنم لا يتصوّر أن
يهتدي ، ولا أن يُهْدَى؟

فالجواب من وجوه :
أحدها : أن المراد من قوله : { هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ }
الأصنام ، والمراد من قوله : { هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ } :
رؤساء الكفر ، والضلال ، والدعاة إليهما؛ لقوله - تعالى - : { اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ
وَرُؤُسًا لَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ } [التوبة : 31] إلى قوله : { سُبْحَانَهُ عَمَّا
يُشْرَكُونَ } [التوبة : 31] أي : أن الله - تعالى - هدى الخلق إلى الدين ،
بالدلائل العقلية ، والنقلية ، وهؤلاء الدعاة لا يقدرّون أن يهدوا غيرهم ، إلا إذا
هداهم الله ، فكان التمسك بدين الله ، أولى من قبول قول هؤلاء الجهال .

وثانيها : أن معنى الهداية في حقِّ الأصنام : الانتقال ، والهدى : عبارة عن التَّقل والحركة ، يقال : أهديت المرأة إلى زوجها ، إذا انتقلت إليها ، والهدْيُ : ما يُهدى إلى الحرم من النَّعم ، وسميت الهدْيَةُ هِدْيَةً؛ لانتقالها من شخص إلى غيره ، وجاء فلان يهادى بين رجلين ، إذا كان يمشي مُعْتَمداً عليهما؛ ليضعفه وتمايله . وإذا ثبت ذلك فالمرادُ : أنَّه لا ينتقل من مكان إلى مكان ، إلا أن يحمل وينقل بين عجز الأصنام .
وثالثها : أنه ذكر الهداية على وجه المجاز؛ لأنَّ المشركين لَمَّا اتَّخَذُوا الأصنامَ آلهةً ، وأنها لا تشفع لهم في الآخرة ، وأنهم نزلوها منزلة من يعقل ، فلذلك عبَّر عنها كما يُعبَّر عمَّن يعلم ويعقل .

(8/471)

ورابعها : أن يُحمل على التقدير ، أي : أنَّها لو كانت بحيث يمكنها أن تهدي ، فإنَّها لا تهدي غيرها ، إلا بعد أن يهديها غيرها ، ثم قال : { قَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ } أي : تَقْضُونَ ، حين زعمتم : أن لله شريكاً .
قوله : { وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا } الآية .
أي : يقولون إنَّ الأصنامَ آلهة ، وأنها تشفع لهم في الآخرة ، « ظَنًّا » : لم يردُّ به كتابٌ ولا رسولٌ . وأراد بالأكثر ، جميع من يقول ذلك .
وقيل : وما يتبع أكثرهم في إقرارهم بالله إلا ظنًّا؛ لأنَّه قولٌ غير مسندٍ إلى برهان عندهم ، بل سمعوه من أسلافهم ، وهذا القول أولى؛ لأنَّ في الأول نحتاج إلى أن تُفسَّر الأكثر بالكلِّ .
قوله : « لَا يُعْنِي » : خبرٌ « إنَّ » ، و « شيئاً » منصوبٌ على المصدر ، أي : شيئاً من الإغناء ، و « من الحقِّ » نصبٌ على الحال من « شيئاً » ؛ لأنَّه في الأصل صفةٌ له ، ويجوزُ أن تكون « من » بمعنى « بدل » ، أي : لا يُعْنِي بدل الحقِّ ، وقرأ الجمهور : « يَفْعَلُونَ » على الغيبة ، وقرأ عبد الله : « تَفْعَلُونَ » خطاباً ، وهو التَّفَاتُّ بليغٌ ، ومعنى الآية : إنَّ الظنَّ لا يدفع عنهم من عذابِ الله شيئاً ، وقيل : لا يقوم مقام العلم .

فصل

تمسَّكُ نفاةُ القياس بهذه الآية ، فقالوا : العملُ بالقياس عملٌ بالظنِّ ، فوجب أن لا يجوز لهذه الآية ، وأجيبوا : بأنَّ الدَّليل الذي دلَّ على وجوب العمل بالقياس ، دليلٌ قاطعٌ ، فكان وجوبُ العمل بالقياس معلوماً ، فلم يكن العملُ بالقياس مظنوناً ، فأجابوا : بأنَّه لو كان الحكم المستفاد من القياس معلوماً ، فلم يكن العملُ بالقياس مظنوناً ، فأجابوا : بأنَّه لو كان الحكم المستفاد من القياس يعلم كونه حكماً لله - تعالى - ، لكان ترك العمل به كُفراً؛ لقوله - تعالى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } [المائدة : 44] ولَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، بطل العمل به ، ثم عبَّروا عن هذه الحُجَّة ، فقالوا : الحكم المستفاد من القياس : إمَّا أن يعلم كونه حكماً لله - تعالى - ، أو يظن ، أو لا يعلم ولا يظنُّ .
والأرض باطلٌ ، وإلا لكان من لم يحكِّم به كافراً؛ لقوله - تعالى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } [المائدة : 44] ، وبالاتِّفاق ليس كذلك .

والثاني : باطلٌ؛ لأنَّ الحكم بالظنِّ لا يجوز؛ لقوله - تعالى - : { إِنَّ الظنَّ لَا

يُعْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا } .
والثالث : باطل؛ لأنه إذا لم يكن كذلك الحكم معلوماً ، ولا مظنوناً ، كان مجرد
الشهوي ، فكان باطلاً؛ لقوله - تعالى - : { فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَصَاعُوا
الصلاة واتبعوا الشهوات }

(8/472)

[مريم : 59] .
وأجاب مثبئو القياس : بأنَّ حاصل هذا الدليل ، يرجع إلى التمسك بالعمومات ،
والتمسك بالعمومات لا يفيد إلا الظن ، فإذا دلت العمومات ، على المنع من
التمسك بالظن ، لزم كونها دالة على المنع من التمسك بالظن ، وما أفضى
ثبوته إلى نفيه ، كان متروكاً .
دلت هذه الآية : على أنَّ كلَّ من كان ظاناً في مسائل الأصول ، ولم يكن
قاطعاً؛ فإنه لا يكون مؤمناً .
فإن قيل : فقول أهل السنة : أتأ مؤمنٌ - إن شاء الله - ، يمنع من القطع ،
فوجب أن يلزمهم الكفر .
فالجواب من وجوه :
الأول : مذهب الشافعي : أنَّ الإيمان عبارة عن مجموع الاعتقاد ، والإقرار ،
والعمل ، والشك إنما هو في هذه الأعمال ، هل هي موافقة لأمر الله - تعالى - ؟
والشك في أحد أجزاء الماهية ، لا يوجب الشك في تمام الماهية .
الثاني : أنَّ الغرض من قوله : إن شاء الله ، بقاء الإيمان عند الخاتمة .
الثالث : الغرض منه هضم النفس وكسرها .

(8/473)

وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (37) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ قَاتُوا
بِسُورَةِ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (38) بَلْ
كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِبُّوا يَعْلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ
كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ (39) وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ
وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ (40) وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ أَنْتُمْ
يُرِيدُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ (41) وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ
أَقَانَتْ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ (42) وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَقَانَتْ تَهْدِي
الْعُمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ (43) إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ
أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (44)

قوله - تعالى - : { وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ } الآية .
لما تقدم قول القوم : { وَيَقُولُونَ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ } [يونس : 20]
، وذكروا ذلك؛ لاعتقادهم؛ أنَّ القرآن ليس بمعجز ، وأنَّ محمداً إنما أتى به من
عند نفسه؛ افتعالاً ، واختلافاً ، وذكر - تعالى - هنا : أنَّ إتيان محمد - عليه
الصلاة والسلام - بهذا القرآن ، ليس هو افتراء على الله - تعالى - ، وإنما هو

وحي نازل عليه من عند الله ، وأَنَّهُ مُبْرَأٌ عَنِ الْاِفْتِعَالِ ، والافتراء ، ثم احتجَّ على صحَّة هذا الكلام ، بقوله : { قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ } [يونس : 38] .
قوله : « أن يفترى » : فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ خَبْرٌ « كان » ، تقديره : وما كان هذا القرآن افتراء ، أي : ذا افتراء ، إذ جعل نفس المصدر مبالغةً ، أو يكون بمعنى : مُفْتَرَى .
والثاني : زعم بعضهم : أَنَّ « أَنْ » هذه هي المضمرة بعد لام الْجُحُودِ ، والأصل : وما كان هذا القرآن لِيُفْتَرَى ، فلَمَّا حذفَ لَامَ الجحود ، ظهرت « أَنْ » ، وزعم : أَنَّ اللّامَ ، و « أَنْ » يتعاقبان ، فتحذف هذه تارة ، وتثبت الأخرى ، وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه ، وعلى هذا القول ، يكون خبر « كان » محذوفاً ، و « أَنْ » وما في حيزها ، متعلقٌ بذلك الخبر ، وقد تقدّم تحريراً ذلك [البقرة 143] ، و « مِنْ دُونِ اللَّهِ » متعلق ب « يُفْتَرَى » والقائم مقامَ الفاعل ضميرٌ عائِدٌ على القرآن .

قوله : { وَلَكِنْ تَصْدِيقَ } : عطف على خبر « كان » ووقعت « لكن » هنا أحسن موقع؛ إذ هي بين نقيضين : وهما التّكذيبُ ، والتّصديقُ المتضمّن للصدق .
وقرأ الجمهور : « تَصْدِيقَ » و « تَفْصِيلَ » بالنصب ، وفيه أوجهٌ : .
أحدها : العطفُ على خبر « كان » كما تقدّم ، ومثله : { مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ } [الأحزاب : 40] .
والثاني : أَنَّهُ خبر « كَانَتْ مضمرةٌ ، تقديره : ولكن كان تصديق ، وإليه ذهب الكسائيُّ ، والفراء ، وابن سعدان ، والزجاج ، وهذا كالذي قبله في المعنى .
والثالث : أَنَّهُ منصوبٌ على المفعول من أجله لفعل مقدر ، أي : وما كان هذا القرآن أن يفترى ، ولكن أنزل للتّصديق .
والرابع : أَنَّهُ منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر أيضاً ، والتقدير : ولكن يُصدّق تصديق الذي بين يديه من الكتب .

وقرأ عيسى بن عمر « تَصْدِيقُ » بالرفع ، وكذلك التي في يوسف ، ووجه الرّفْع على خبر مبتدأ محذوفٍ ، أي : ولكن هو تصديق؛ ومثله قول الشاعر :

[الوافر]

2903- وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السَّفْسَافَ فِيهِمْ ... وَلَكِنْ مِدْرَهُ الحَرْبِ العَوَانِ
برفع « مِدْرَهُ » ، على تقدير : أَمَا مِدْرَهُ .

وقال مكّي : « ويجوز عندهما - لِي الكسائي والفراء - . الرّفْع على تقدير : ولكن هو تصديق » ، وكأَنَّهُ لم يطلّع على أَنّها قراءةٌ ، وقد ورد في قراءات السبعة : التّخفيفُ ، والتّشديدُ في « لكن » ، نحو :

(8/474)

{ ولكن الشياطين } [البقرة : 102] ، { ولكن الله رمى } [الأنفال : 17] .

قوله : « لَا رَبِّبَ فِيهِ » : فيه أوجه :

أحدها : أن يكون حالاً من « الكتاب » وجاز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأنّه مفعولٌ في المعنى ، والمعنى : وتفصيل الكتاب مُتتفياً عنه الرَّبِّب .

والثاني : أَنَّهُ مستأنفٌ فلا محلّ له من الإعراب .

والثالث : أَنَّهُ معترضٌ بين « تَصْدِيقَ » ، وبين « من ربّ العالمين » .

قال الزمخشري : « فإن قلت : بِمِ اتّصلَ قوله : { لَا رَبِّبَ فِيهِ مِنْ رَبِّبٍ } »

العالمين { ؟ .
قلت : هو داخلٌ في حيز الاستدراك ، كَأَنَّهُ قِيلَ : ولكن تصديقاً ، وتفصيلاً منتفياً
عنه الربُّ ، كَأَنَّ من رَبِّ العالمين ، وبجورٍ أن يراد به : ولكن كان تصديقاً من
رَبِّ العالمين ، وتفصيلاً منه ، لا ريب في ذلك ، فيكون « من رَبِّ العالمين » :
متعلقاً ب « تَصَدِّقَ » ، و « تَفْصِيلَ » ، ويكون « لا رَيْبَ فِيهِ » : اعتراضاً ،
كما تقول : زيدٌ - لا شك فيه - كريمٌ . انتهى .
قوله : « من رَبِّ » : يجوز فيه أوجهٌ :
أحدها : أن يكن متعلقاً ب « تَصَدِّقَ » أو ب « تَفْصِيلَ » وتكون المسألة من
باب التنارع ، إذ يصح أن يتعلّق بكل من العاملين ، من جهة المعنى ، وهذا هو
الذي أراد الزمخشري ، بقوله : فيكون « من رَبِّ » : متعلقاً ب « تَصَدِّقَ » ،
و « تَفْصِيلَ » ، يعني : أنه متعلّق بكل منهما ، من حيث المعنى ، وأمّا من حيث
الإعرابُ ، فلا يتعلّق إلا بأحدهما ، وأمّا الآخرُ فيعملُ في ضميره ، كما تقدّم
تحريره ، والإعمالُ هنا حينئذٍ إنّما هو للثاني ، بدليل الحذف من الأول .
والوجه الثاني : أنّ « من رَبِّ » حال ثانية .
والثالث : أنّه متعلّقٌ بذلك الفعل المقدّر ، أي : أنزل للتّصديق من رَبِّ العالمين

فصل

المعنى : وما ينبغي لمثل هذا القرآن ، أن يُفْتَرَى من دون الله ، كقوله : { وَمَا
كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقُولَ } [آل عمران : 161] ، وقيل : « أَنْ » بمعنى : اللّام ، أي :
وما كان هذا القرآنُ لِيُفْتَرَى ، كقوله : { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً }
[التوبة : 122] ، و { مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ } [آل عمران : 179] ، و {
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَلِّعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ } [آل عمران : 179] أي : ليس وصفه
هذا القرآنُ وصف شيءٍ يمكن أن يفترى على الله ، والافتراءُ : الافتعال ، من
أفريت الأديم : إذا قدرته للقطع ، ثم استعمل في الكذب ، كما استعمل قولهم
: اختلق فلان الحديث في الكذب ، ثم إنّه - تعالى - احتج على صحّة الدّعوى
بأمور :

الأول : قوله : { ولكن تصديق الذي بين يديه } أي : إنّ محمّداً - عليه الصلاة
والسلام - كان رجلاً أمّياً ، لم يتعلم العلم ، وما كانت مكةُ بلدة العلماء ، وليس
فيها شيء من كتب العلم ، ثم إنّه - عليه الصلاة والسلام - أتى بهذا القرآن
المشتمل على أقاصيص الأولين ، والقوم كانوا في غاية العداوة له ، فلم
تكن ههذ الأقاصيص موافقة لما في التّوراة ، والإنجيل ، لقدحوا فيه وبالغوا في
الطعن ، فلمّا لم يقل أحدٌ ذلك ، مع شدّة حرصهم على الطعن فيه ، علمنا أنّ
أتى بتلك الأقاصيص ، مطابقة للتّوراة والإنجيل ، مع أنّه ما طالعهما ، ولا تتلمذ
لأحدٍ فيهما ، فدلّ ذلك : على أنّه إنما أتى بهذه الأشياء من قبل الوحي .

(8/475)

الحجة الثانية : أنّ كتب الله المنزّلة ، دلّت على مقدّم محمد صلى الله عليه
وسلم كما تقدم في تفسير قوله : { وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ } [البقرة :
40] فكان مجيء محمّد صلى الله عليه وسلم موافقاً لهما في تلك الكتب ،
ومصدقاً لما فيها من البشارة بمجيئه ، فكان هذا عبارة عن تصديق الذي بين
يديه .

والدليل الثاني : قوله تعالى : { وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ } [يوسف : 111] واعلم : أَنَّ الْعُلُومَ : إِمَّا أَنْ تَكُونَ دِينِيَّةً ، أَوْ لَيْسَتْ دِينِيَّةً .
والقسم الأول أرفع حالاً ، وأعظم شأنًا من القسم الثاني ، والدينيَّة : إِمَّا أَنْ تَكُونَ علم العقائد والأديان ، أَوْ علم الأعمال .
فأما علم العقائد والأديان : فهو عبارةٌ عن معرفة ذاته ، ومعرفة صفات جلاله ، وصفات أفعاله ، وأحكامه ، وأسمائه ، والقرآن مشتمل على دلائل هذه المسائل ، وتفاريحها ، وتفصيلها على وجه لا يساويه شيءٌ من الكتب ، ولا يقرب منه .

وَأَمَّا علم الأعمال فهو :

إِمَّا عبارة عن علم التكاليف الظاهرة ، وهو علم الفقه ، ومعلوم أَنَّ جميع الفقهاء إنما استنبطوا مباحثهم من القرآن .

وإِمَّا عبارة عن علم الباطن ورياضة القلوب ، ففي القرآن من مباحث هذا العلم ، ما لا يكاد يوجد في غيره ، كقوله : { خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ } [الأعراف : 199] ، وقوله : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ } [النحل : 90] الآية ، إلى غير ذلك .

فثبت أَنَّ القرآن مشتملٌ على تفاصيل جميع العلوم الشريفة؛ فكان ذلك مُعْجَزًا .

ثم قال : { لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ } وذلك لأنَّ الكتاب الطويل المشتمل على العلوم الكثيرة؛ لا بُدَّ وَأَنْ يَقَعَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّنَاقُضِ ، وَحَيْثُ خَلا هَذَا الْكِتَابَ عَنْهُ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، قَالَ - تعالى - : { وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا } [النساء : 82] .

قوله تعالى : { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ } الآية .

لَمَّا أَقَامَ الدَّلَائِلَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ ، لَا يَلِيْقُ بِحَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَفْتَرِي ، أَعَادَ مَرَّةً أُخْرَى بَلْفِظِ الاسْتِفْهَامِ ، عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ ، إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ ، فَقَالَ : « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ هَذِهِ الْحِجَّةِ فِي الْبَقْرَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : { وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا } [البقرة : 23] .

قوله : « أَمْ يَقُولُونَ » : فِي « أَمْ » هَذِهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنَّهَا مَنْقُطَةٌ ، فَتَقْدَّرُ بِ « بَلْ » ، وَالْهَمْزَةُ عِنْدَ سَبْيُوهِ ، وَأَتْبَاعِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَلْ أَتَقُولُونَ ، انْتَقَلَ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَأَخَذَ فِي إِنْكَارِ قَوْلِ آخَرَ .

وإثاني : أَنَّهَا مَتَّصَةٌ ، وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ حَذْفِ جَمَلَةٍ ؛ لِيَصِحَّ التَّعَادُلُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَبْقِرُونَ بِهِ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « أَمْ » هَذِهِ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ فَقَطْ ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنِ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « الْمِيمُ زَائِدَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ » وَهَذَا قَوْلٌ

سَاقِطٌ ؛ إِذْ زِيَادَةُ الْمِيمِ قَلِيلَةٌ جَدًّا ، وَلَا سِيَّمَا هُنَا ، وَزَعَمَ أَبُو عَيْبَةَ : « أَنَّهَا

بِمَعْنَى : الْوَاوِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَيَقُولُونَ افْتَرَاهُ » .

(8/476)

قوله : « قُلْ فَأْتُوا » : جَوَابُ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « قُلْ : إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا تَزْعُمُونَ ، فَأْتُوا أَنْتُمْ عَلَى وَجْهِ الْاِفْتِرَاءِ بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ، فَأَنْتُمْ مِثْلِي فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَالْفَصَاحَةِ ، وَالْأَبْلَغِيَّةِ » .

وَقَرَأَ عَمْرُو بْنُ فَائِدٍ : « بِسُورَةٍ مِثْلِهِ » بِإِضَافَةِ « سُورَةٍ » إِلَى « مِثْلِهِ » عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ ، وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : بِسُورَةٍ كِتَابِ مِثْلِهِ ، أَوْ

بِسُورَةٍ كَلَامٍ مِثْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فَأُتُوا بِسُورَةٍ بِشَرِّ مِثْلِهِ ، فَالضَّمِيرُ
 يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقُرْآنِ ، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ؛ فَالضَّمِيرُ لِلْقُرْآنِ فَقَط .
 فَإِنْ قِيلَ : لِمَ قَالَ فِي الْبَقْرَةِ : { فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ } [الْبَقْرَةِ : 23] ،
 وَقَالَ هُنَا : « فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ » ؟ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ مُحَمَّدًا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ أَمِيًّا ، لَمْ يَتَلَمَّذْ لِأَحَدٍ ، وَلَمْ
 يُطَالَعْ كِتَابًا فَقَالَ فِي سُورَةِ الْبَقْرَةِ : « مِنْ مِثْلِهِ » أَي : فَلَیَاتِ إِنْسَانٍ يَسَاوِي
 مُحَمَّدًا فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَعَدَمِ الْإِشْتِعَالِ بِالْعُلُومِ ، بِسُورَةٍ تُسَاوِي هَذِهِ
 السُّورَةَ ، وَحَيْثُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَظَهَرَ مِثْلُ هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ إِنْسَانٍ مِثْلِ
 مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، فِي عَدَمِ التَّلَمُّذِ وَالتَّعَلُّمِ ، يَكُونُ مَعْجَزًا .
 وَهُنَا بَيَّنَّ أَنَّ السُّورَةَ فِي نَفْسِهَا مُعْجَزَةٌ فِي نَفْسِهَا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ وَإِنْ تَتَلَمَّذُوا
 وَتَعَلَّمُوا؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُهُمُ الْإِتْيَانُ بِمَعَارِضَةِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ السُّورِ؛ فَلِذَلِكَ
 قَالَ - تَعَالَى - هُنَا : « فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ » .

فصل

تَمَسَّكَ الْمَعْتَزِلَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ : عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؛ قَالُوا : إِنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ - تَحَدَّى الْعَرَبَ بِالْقُرْآنِ؛ وَالْمُرَادُ بِالتَّحَدِّيِّ : أَنَّهُ يَطْلُبُ الْإِتْيَانَ بِمِثْلِهِ
 مِنْهُمْ؛ فَإِذَا عَجَزُوا عَنْهُ ، ظَهَرَ كَوْنُهُ حُجَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، دَالَّةً عَلَى
 صِدْقِهِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يُمْكِنُ ، إِذَا كَانَ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ صَحِيحَ الْوُجُودِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَوْ
 كَانَ الْقُرْآنُ قَدِيمًا؛ لَكَانَ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِ الْقَدِيمِ مُحَالًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَوَجِبَ أَلَّا
 يَصِحَّ التَّحَدِّيُّ بِهِ .

وَأَجِيبُوا : بِأَنَّ الْقُرْآنَ اسْمٌ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ ، الْقَائِمَةِ بِذَاتِ
 اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَعَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ
 الْمُرَكَّبَةِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ ، مُحَدَّثَةٌ مَخْلُوقَةٌ ، وَالتَّحَدِّيُّ إِنَّمَا وَقَعَ بِهَا لَا
 بِالصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : { وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ } : مَمَّنْ تَعْبُدُونَ { مِنْ دُونِ اللَّهِ }
 لِيُعِينُوكُمْ عَلَى ذَلِكَ ، { إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } فِي أَنَّ مُحَمَّدًا افْتَرَاهُ ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ :
 كَيْفَ يُمْكِنُ الْإِتْيَانُ بِهَذِهِ الْمَعَارِضَةِ ، لَوْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَيْهَا وَتَقْرِيرِهِ : أَنَّ
 الْجَمَاعَةَ إِذَا تَعَاوَنَتْ ، وَتَعَاوَدَتْ ، صَارَتْ تِلْكَ الْعُقُولُ الْكَثِيرَةُ ، كَالْعَقْلِ الْوَاحِدِ ،
 فَإِذَا تَوَجَّهُوا نَحْوَ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، قَدَرُ مَجْمُوعِهِمْ عَلَى مَا يَعْجَزُ عَنْهُ كُلُّ وَاحِدٍ عِنْدَ
 انْفِرَادِهِ ، فَكَأَنَّهُ - تَعَالَى - يَقُولُ : هَبْ أَنْ عَقَلَ الْوَاحِدُ ، وَالِاثْنَيْنِ مِنْكُمْ ، لَا يَفِي
 بِاسْتِخْرَاجِ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ ، فَاجْتَمِعُوا ، وَلِيَعْنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فِي هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ
 ، فَإِذَا عَرَفْتُمْ عَجْزَ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ ، وَحَالَةَ الْانْفِرَادِ عَنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ ، فَحِينَئِذٍ
 : يَظْهَرُ أَنَّ تَعَذُّرَ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ ، إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ قُدْرَةَ الْبَشَرِ عَاجِزَةٌ عَنْهَا؛ فَحِينَئِذٍ
 يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ اللَّهُ ، لَا فَعَلَ الْبَشَرُ .

(8/477)

فَظَهَرَ بِمَا تَقَرَّرَ : أَنَّ مَرَاتِبَ تَحَدِّيِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُرْآنِ
 سِتٌّ :

أُولَاهَا : أَنَّهُ تَحَدَّىاهُمْ بِكُلِّ الْقُرْآنِ ، فِي قَوْلِهِ : { قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ
 عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } [
 الْإِسْرَاءُ : 88] .

وثانيها : أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - تحدّاهم بعشر سورٍ ، في قوله : { فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ } [هود : 13] .
وثالثها : أَنَّهُ تحدّاهم بسورة واحدة ، في قوله : { فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ } [يونس : 38] .

ورابعها : تحدّاهم بحديث مثله ، في قوله { فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ } [الطور : 34] .

وخامسها : أَنَّ في تلك المراتب الأربع ، كان يطلب منهم أن يأتي بالمعارضة رجلٌ ، يساوي رسول الله في عدم التلمذ والتعليم ، ثمَّ في سورة يونس : طلب منهم معارضة سورة واحدة من أي إنسان ، سواء تعلم العلوم ، أو لم يتعلمها .

وسادساً : أَنَّ في المراتب المتقدّمة تحدّى كل واحد من الخلق ، وفي هذه المرتبة تحدّى مجموعهم ، ووجّوز أن يستعين البعض البعض في الإتيان بهذه المعارضة ، كما قال : { فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ } [يونس : 38] ، فهذا مجموع الدلائل التي ذكرها الله - تعالى - في إثبات أن القرآن معجزٌ ، ثمَّ إِنَّه - تعالى - ذكر السبب الذي لأجله كذّبوا القرآن .

فقال : { بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ } يعني : كذّبوا بالقرآن ، ولم يحيطوا بعلمه .

قوله : { وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ } : جملةٌ حاليةٌ من الموصول ، أي : سارِعُوا إلى تكذيبه حال عدم إتيان التأويل ، قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى التوقيع في قوله - تعالى - : { وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ } ؟ قلت : معناه : كذّبوا به على البديهة ، قبل التدبّر ، ومعرفة التأويل » ، ثمَّ قال أيضاً : « ووجّوز أن يكون المعنى : ولم يأتهم بعدُ تأويلٌ ما فيه من الإخبار بالغيوب ، أي : عاقبته حتى يتبيّن لهم : أكذب هو ، أم صدق » . انتهى .

وفي وضعه « لَمْ » موضع « لَمَّا » نظرٌ لما عرفت ما بينهما من الفرق ، وتُفِيحُ جملةُ الإحاطة بـ « لم » ، وجملةُ إتيان التأويل بـ « لَمَّا » ؛ لأنَّ « لَمْ » للنفي « المطلق على الصحيح ، و « لَمَّا » لنفي الفعل المتصل بزمن الحال ، فالمعنى : أن عدم التأويل متّصل بزمن الإخبار .

فصل

قيل المعنى : بل كذّبوا بالقرآن { وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ } أي : عاقبته ما وعد الله في القرآن؛ أَنَّهُ يئول إليه أمرهم من العقوبة ، يريد : أَنَّهُم لم يعلموا ما يئول إليه عاقبة أمرهم .

(8/478)

وقيل : كُلَّمَا سمِعُوا شيئاً من القصص ، قالوا : ليس في هذا الكتاب ، إلّا أساطير الأولين ، ولم يعرفوا أَنَّ المقصود منها ، ليس هو نفس الحكاية ، بل أمور أخرى ، وهي : بيانُ قدرة الله - تعالى - على التصرّف في هذا العالم ، ونقل أهله من العزِّ إلى الدلِّ ، ومن الدلِّ إلى العزِّ ، وذلك دليل على القدرة الكاملة ، وأيضاً : تدلُّ على أَنَّ الدنيا فانيةٌ غير باقية؛ كما قال - تعالى - : { لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى } [يوسف : 111] ، وأيضاً فهي دلالة على العجز؛ لكون النبي - عليه الصلاة والسلام - لم يتعلم ، ولم يتلمذ لأحدٍ؛ فدلَّ ذلك على أَنَّهُ وحيٌ من الله - تعالى - ، كما قال

في الشعراء بعد ذكر القصص : { وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ } [الشعراء : 192-194] ، وقيل : إِنَّهُمْ كَانُوا كُلَّمَا سَمِعُوا حُرُوفَ التَّهْجِيِّ فِي أَوَائِلِ السُّورِ ، وَلَمْ يَفْهَمُوهَا ، سَاءَ ظَنَّهُمْ بِالْقُرْآنِ ؛ فَأَجَابَ - تَعَالَى - بِقَوْلِهِ : { هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ } [آل عمران : 7] ، وَقِيلَ : إِنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ يَنْزِلُ شَيْئًا فَشَبَّهُوا ، سَاءَ ظَنَّهُمْ ، وَقَالُوا : لَوْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ جُمْلَةً وَاحِدَةً ؛ فَأَجَابَ - تَعَالَى - : { كَذَلِكَ لِنُبَيِّنَ بِهِ فُؤَادَكَ } [الفرقان : 32] ، وَقِيلَ : إِنَّ الْقُرْآنَ لَمَّا كَانَ مَمْلُوءًا مِنْ إِثْبَاتِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ ، وَكَانُوا أَلْفُوا الْحَيَاةَ ، فَاسْتَبَعَدُوا حُصُولَ الْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَكَذَّبُوا بِالْقُرْآنِ ، وَقِيلَ : إِنَّ الْقُرْآنَ لَمَّا كَانَ مَمْلُوءًا بِالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْعِبَادَاتِ ، قَالَ الْقَوْمُ : إِنَّ إِلَهَ الْعَالَمِينَ غَنِيٌّ عَنَّا ، وَعَنْ طَاعَتِنَا ، وَأَنَّهُ - تَعَالَى - أَجَلَ مِنْ أَنْ يَأْمُرَنَا بِشَيْءٍ وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ، فَأَجَابَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِقَوْلِهِ : { إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنُكُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا } [الإسراء : 7] ، وَبِالْجُمْلَةِ : فَشَبَّهَاتِ الْكُفَّارَةِ كَثِيرَةً ؛ فَهَمَّ لَمَّا رَأَوْا الْقُرْآنَ مِشْتَمَلًا عَلَى أُمُورٍ عَرَفُوا حَقِيقَتَهَا ، وَلَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهَا ، لَا جَرَمَ كَذَّبُوا بِالْقُرْآنِ .
قَوْلُهُ : « كَذَلِكَ » : نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَي : مِثْلَ ذَلِكَ التَّكْذِيبِ ، كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، أَي : قَبْلَ النَّظَرِ ، وَالتَّدْبِيرِ .
وقوله : { فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ } كَيْفَ خَيْرٌ ل « كَان » ، وَالِاسْتِفْهَامُ مَعْلُوقٌ لِلنَّظَرِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : « قَالَ الزَّجَّاجُ : « كَيْفَ » فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى خَيْرٍ » كَانَ « ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا « انظُر » ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ ، هَذَا قَانُونُ النَّحْوِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُمْ عَامِلُوا « كَيْفَ » فِي كُلِّ مَكَانٍ مَعَامِلَةَ الْاسْتِفْهَامِ الْمَحْضِ ، فِي قَوْلِكَ « كَيْفَ زَيْدٌ » ، « وَلِ » كَيْفَ « تَصَرُّفَاتٌ أُخْرَى ؛ فَتَحَلَّ مَحَلُّ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ « كَيْفِيَّةٌ » ، وَتَخَلَّغَ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَحْتَمِلُ هَذَا الْمَوْضِعُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا . وَمِنْ تَصَرُّفَاتِهَا قَوْلُهُمْ : « كُنْ كَيْفَ شِئْتَ » ، وَانظُرْ قَوْلَ الْبَخَّارِيِّ : « كَيْفَ كَانَ بَدَأُ الْوَحْيِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ » .

(8/479)

انتهى .
فَقَوْلُ الزَّجَّاجِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ « انظُر » فِي « كَيْفَ » ، يَعْنِي : لَا تَتَسَلَّطْ عَلَيْهَا ، وَلَكِنْ هُوَ مَتَسَلَّطٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَنْسُوحِ عَلَيْهَا حُكْمُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهَكَذَا سَبِيلُ كُلِّ تَعْلِيقٍ .
قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ : هَذَا قَانُونُ النَّحْوِيِّينَ . . إِلَى آخِرِهِ ، لَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، بَلْ ل « كَيْفَ » مَعْنِيَانِ :
أحدهما : الْاسْتِفْهَامُ الْمَحْضُ ، وَهُوَ سُؤَالٌ عَنِ الْهَيْئَةِ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَقَ عَنْهَا الْعَامِلُ ، فَمَعْنَاهَا مَعْنَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَسْتَفْهَمُ بِهَا إِذَا عُلِقَ عَنْهَا الْعَامِلُ .
والثاني : الشَّرْطُ ؛ كَقَوْلِ الْعَرَبِ : « كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ » ، وَقَوْلِهِ : « وَلِ » كَيْفَ « تَصَرُّفَاتٌ إِلَى آخِرَةِ لَيْسَ « كَيْفَ » تَحَلُّ مَحَلِّ الْمَصْدَرِ ، وَلَا لَفْظُ « كَيْفِيَّةٌ » هُوَ مَصْدَرٌ ؛ إِنَّمَا ذَلِكَ نِسْبَةٌ إِلَى « كَيْفَ » ، وَقَوْلِهِ : « وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَوْضِعُ مِنْهَا ، وَمِنْ تَصَرُّفَاتِهِمْ قَوْلُهُمْ : كُنْ كَيْفَ شِئْتَ » لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ لَهَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَ ، مِنْ كَوْنِ « كَيْفَ » بِمَعْنَى : « كَيْفِيَّةٌ » ، وَادِّعَاءُ مَصْدَرِيَّةِ « كَيْفِيَّةٌ » .
وَأَمَّا « كُنْ كَيْفَ شِئْتَ » : ف « كَيْفَ » لَيْسَتْ بِمَعْنَى : « كَيْفِيَّةٌ » ؛ وَإِنَّمَا هِيَ

شرطيَّةٌ ، وهو المعنى الثاني الذي لها ، وجوابها محذوفٌ ، التقدير : كيف شئت فكن! كما تقول : « قُمْ مَتَى شِئْتَ » ، ف « متى » اسمٌ شرطٌ ظرفٌ لا يعمل فيه « قُمْ » ، والجواب محذوفٌ ، تقديره : متى شئت فقم ، وحذف الجواب ؛ لدلالة ما قبله عليه ؛ كقولهم : « اضْرِبْ رَيْدًا إِنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ » ، التقدير : إن أساء إليك فاضربه ، وحذف « فاضربه » لدلالة « اضرب » المتقدم عليه ، وأمَّا قول البخاري : « كيف كان بدءُ الوحي » ؛ فهو استفهامٌ محضٌ : إمَّا على سبيل الحكاية ؛ كأنَّ سَائِلًا سألَه ، فقال : كيف كان بدءُ الوحي . وإمَّا أن يكون من قوله هو ، كأنه سأل نفسه : كيف كان بدء الوحي ، فأجاب بالحديث الذي فيه كيفية ذلك .

وقوله : « الظالمين » من وضع الظاهر موضع المضمَر ، ويجوز : أن يراد به ضميرٌ من عَادَ عليه ضمير « بَلْ كَذَّبُوا » ، وأن يُرَادَ به { الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } . ومعنى الآية : أتَّهَمَ طَلَبُوا الدُّنْيَا ، وتركوا الآخرة ، فبُغُوا فِي الخسَارِ العَظِيمِ ، وقيل : المراد : عذاب الاستئصال الذي نزل بالأمم السابقة .

قوله تعالى : { وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ } لَأَنَّ « يُؤْمِنُ » يصلح للحال ، والاستقبال ، فحمله بعضهم على الحال ، أي : ومنهم من يُؤْمِنُ بالقرآن باطنًا ؛ لكنَّه يتعمد الجحد . ومنهم من باطنه كظاهره .

وقيل : المراد : الاستقبال ، أي : ومنهم من يؤمنُ به في المستقبل ؛ بأن يتوب عن الكفر ، ومنهم من يُصِرُّ على الكفر .

(8/480)

{ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ } أي : بأحوالهم ، أي : هل يبغوا على الكفر أو يتوبوا

ثم قال : { وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي } ، وجزاؤه « ولكم عملكم » ، وجزاؤه { أَنْتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُوا وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ } [يونس : 41] ، هذا كقوله - تعالى - : { لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ } [الشورى : 15] ، ومعنى الكلام : الردع والزجر ، وقيل : معناه : استمالة قلوبهم ، قال مقاتل والكلبي : « هذه الآية منسوخة بأية السيف » ، وهذا بعيد ؛ لأنَّ شرط النَّاسِخِ أن يكون رافعاً لحكم المنسوخ ، ومدلول هذه الآية : اختصاص كلِّ واحد بأفعاله ، وثمراتها من الثواب والعقاب ، وذلك لا يقتضي حرمة القتال ، فأية القتال ما رفعت شيئاً من مدلولات هذه الآية ، فكان القول بالنسخ باطلاً .

قوله تعالى : { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ } الآية .

لَمَّا قَسَمَ الكُفَّارَ فِي الآيةِ الأُولَى إِلَى : « مَنْ يُؤْمِنُ ، وَمَنْ لَا يُؤْمِنُ ، قَسَمَ مِنْ لَا يُؤْمِنُ ههنا إِلَى قَسَمِينَ : مِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ فِي نِهَايَةِ البِغْضِ وَالْعِدَاوَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، فوصف ههنا القسم الأول ، فقال : { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ } مع أنَّه يكون كالأصمِّ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ أَلْبَتَّةَ بِذَلِكَ الكَلَامِ ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَوِيَ بَغْضُهُ لِإِنْسَانٍ آخَرَ ، كَانَ مُعْرَضًا عَنْ سَمَاعِ كَلَامِهِ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الصَّمَمَ فِي الأُذُنِ يَمْنَعُ إِدْرَاكَ الصَّوْتِ ، وَالْعَمَى فِي العَيْنِ يَمْنَعُ إِدْرَاكَ البَصَرِ ، فَكَذَا البِغْضُ الشَّدِيدُ يَمْنَعُ مِنَ الوُقُوفِ عَلَى محاسن كَلَامِهِ ، وَيَمْنَعُ الوُقُوفَ عَلَى محاسن من يعاديه .

قوله : « مَنْ يَسْتَمِعُونَ » : مبتدأ ، وخبره الجائر قبله ، وأعاد الضمير جمعاً ؛ مراعاةً لمعنى « مَنْ » ، والأكثر مراعاةً لفظه ، كقوله : { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ

إِلَيْكَ } [يونس : 43] .
 قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : « جَاءَ يَنْظُرُ عَلَى لَفْظِ « مَنْ » ، وَإِذَا جَاءَ عَلَى لَفْظِهَا ، فَجَاءَتْ
 أَنْ يَعْطِفَ عَلَيْهِ آخِرُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَإِذَا جَاءَ أَوَّلًا عَلَى مَعْنَاهَا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ
 يَعْطِفَ بِآخِرِ عَلَى اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يُبَسِّئُ حِينَئِذٍ » .
 قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَرَاعِيَ الْمَعْنَى أَوَّلًا ، فَتَعْبِدَ
 الضَّمِيرَ عَلَى حَسَبِ مَا تَرِيدُ بِهِ مِنَ الْمَعْنَى : مِنْ تَأْنِيثٍ ، وَتَثْنِيَةٍ ، وَجَمْعٍ ، ثُمَّ
 تَرَاعِيَ اللَّفْظَ فَتَعْبِدَ الضَّمِيرَ مَفْرَدًا مَذْكَرًا ، وَفِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ تَقْدِمُ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ]
 البقرة 8] .

فصل

أخبر - تعالى - في الآية أَنَّ الْإِيمَانَ ، وَالنُّوْفِيقَ بِهِ لَا بَغِيرَهُ ، فَقَالَ : { وَمِنْهُمْ مَنْ
 يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ } بِأَسْمَاعِهِمُ الظَّاهِرَةَ ، وَلَا يَنْفَعُهُمْ ، { أَقَانَتْ تُسْمِعُ الصَّمَّ }
 يريد : صمم القلب { وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ } : بعينه
 الظَّاهِرَةَ وَلَا يَنْفَعُهُ ، { أَقَانَتْ تَهْدِي الْعَمِي } يريد : عمى القلب ، { وَلَوْ كَانُوا
 لَا يُبْصِرُونَ } وهذه التَّسْلِيَةُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
 يَقُولُ : إِنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَسْمَعَ مِنْ سَلْبَتِهِ السَّمْعَ ، وَلَا أَنْ تَهْدِيَ مِنْ سَلْبَتِهِ الْبَصَرَ ،
 وَلَا أَنْ تَوْفِقَ لِلْإِيمَانِ مِنْ حَكْمَتِكَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ .

(8/481)

والمقصد : إعلَامُ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : بِأَنَّهُمْ قَدْ بَلَّغُوا فِي
 مَعْرِضِ الْعَقْلِ ، إِلَى حَيْثُ لَا يَقْبَلُونَ الْعِلَاجَ ، فَالطَّبِيبُ إِذَا رَأَى مَرِيضًا لَا يَقْبَلُ
 الْعِلَاجَ ، أَعْرَضَ عَنْهُ ، وَلَمْ يَسْتَوْحِشْ مِنْ عَدَمِ قُبُولِهِ لِلْعِلَاجِ ، فَكَذَلِكَ أَنْتَ لَا
 تَسْتَوْحِشُ مِنْ حَالِ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ .

فصل

احتج أهلُ السُّنَّةِ بهذه الآية : عَلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى :
 أَنَّ قُلُوبَ الْكُفَّارِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِيمَانِ ، كَالْأَصْمِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اسْتِمَاعِ الْكَلَامِ .
 وَكَالْأَعْمَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَظَرِ الْأَشْيَاءِ ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا مَمْتَنِعٌ ؛ فَكَذَلِكَ حَصُولُ
 الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ لَيْسَ بِاخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ ، وَاحْتِجَّ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِمْ ،
 بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - بَعْدَهَا : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ
 يَظْلِمُونَ } [يونس : 44] فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى : أَنَّهُ - تَعَالَى مَا أَلْجَأَ أَحَدًا إِلَى فِعْلِ
 الْقَبَائِحِ ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْدُمُونَ عَلَيْهَا بِاخْتِيَارِهِمْ ، وَأَجَابَ الْوَاحِدِيُّ : « بِأَنَّهُ - تَعَالَى -
 إِنَّمَا نَفَى الظُّلْمَ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَلِكِ نَفْسِهِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ
 يَكُنْ ظَالِمًا ، وَإِنَّمَا قَالَ : { وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } لِأَنَّ الْفِعْلَ مَنْسُوبًا
 إِلَيْهِمْ بِسَبَبِ الْكَسْبِ » .

فصل

احتجَّ ابنُ قَتَيْبَةَ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، عَلَى أَنَّ السَّمْعَ أَفْضَلُ مِنَ الْبَصَرِ ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - قَرَنَ
 بَذْهَابَ السَّمْعِ ، ذَهَابَ الْعَقْلِ ، وَلَمْ يَقْرَنْ بِذَهَابِ النَّظَرِ ، إِلَّا ذَهَابَ الْبَصَرِ ، فَكَانَ
 السَّمْعُ أَفْضَلَ مِنَ الْبَصَرِ ، وَرَدَّهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : بِأَنَّ الَّذِي نَفَاهُ اللَّهُ مِنَ السَّمْعِ ،
 بِمَنْزِلَةِ مَا نَفَاهُ مِنَ الْبَصَرِ ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - أَرَادَ إِبْصَارَ الْقُلُوبِ ، وَلَمْ يُرِدْ إِبْصَارَ
 الْعُيُونِ ، وَالَّذِي يُبْصِرُهُ الْقَلْبُ ، هُوَ الَّذِي يَعْقِلُهُ .

وَاحْتِجَّ ابْنُ قَتَيْبَةَ بِحُجَّةٍ أُخْرَى ، فَقَالَ : كُلَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ السَّمْعَ فِي الْقُرْآنِ ، فَإِنَّهُ
 غَالِبًا يَقْدِمُ السَّمْعَ عَلَى الْبَصَرِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السَّمْعَ أَفْضَلُ مِنَ الْبَصَرِ ، وَذَكَرَ

بعض النَّاسِ في تفضيل السمع على البصر وجوهاً آخر .
أحدها : أَنَّ العمى قد وقع في حقِّ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ، وأما الصَّمم فغير جائز عليهم؛ لأنَّه يخلُ بأداء الرِّسالة؛ لأنَّه إذا لم يسمع كلام السائلين ، تعذَّر عليه الجواب ، فيعجزُ عن تبليغ الشَّرائع .
وثانيها : أَنَّ القوَّة السَّامعة تدرك المسموع من جميع الجهات ، والقوَّة الباصرة لا تدرك المرئي إلا من الجهة المقابلة وحدها .
وثالثها : أَنَّ الإنسانَ إِنَّمَا يستفيد العلم من أستاذه ، وذلك لا يمكن إلاَّ بقوَّة السمع ، ولا يتوقفُ على قوَّة البصر ، فكان السَّمعُ أفضل .
ورابعها : أَنَّهُ - تعالى - قال : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمِيعَ وَهُوَ شَهِيدٌ } [ق : 37] ، والمراد بالقلب ههنا : العقل ، فجعل السَّمع قريبا للعقل ، وبؤيَّده قوله - تعالى - : { وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ } [الملك : 10] فجعلوا السَّمع سبباً للخلاص من عذاب السَّعير .
 وخامسها : أَنَّ المعنى الذي به يمتاز الإنسان عن سائر الحيوانات؛ هو النُّطق والكلام ، وإنما ينتفع بذلك القوَّة السَّامعة ، فمتعلق السمع : النطق الذي شرف الإنسان به ، ومتعلق البصر : إدراك الألوان والأشكال ، وذلك أمر يشترك فيه النَّاس ، وسائر الحيوانات؛ فوجب أن يكون السمع أفضل من البصر .

(8/482)

وسادسها : أَنَّ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - يراهم النَّاس ، ويسمعون كلامهم؛ فبُيِّتتهم ما حصلت بما معهم من الصِّفات المرئيَّة ، وإنما حصلت بما معهم من الأقوال المسموعة ، وهو تبليغ الشَّرائع والأحكام؛ فوجب أن يكون المسموع أفضل من المرئي؛ فلزم كون السمع أفضل من البصر .
وقال آخرون : البصر أفضل من السَّمع لوجوه :
الأول : قولهم في المثل : « ليس وراءَ العيانِ بيان » ، فدللَّ على : أَنَّ أكمل وجوه الإدراك هو البصر .
الثاني : أَنَّ آلة القوَّة الباصرة ، هو الثُّور ، وآلة القوَّة السَّامعة هي الهواء ، والثُّور أشرف من الهواء ، فالقوَّة الباصرة أشرف من القوَّة السَّامعة .
الثالث : أَنَّ عجائب حكمة الله - تعالى - ، في تخليق العين التي هي محل الإبصار؛ أكثر من عجائب خلقته في الأذن ، التي هي محل السماع ، فإنَّه - تعالى - جعل تمام روح واحد من الأرواح السَّبعة الدِّماغية من العصب ، آلة للإبصار ، وركب العين من سبع طبقات ، وثلاث رطوبات ، وجعل لحركات العين عضلات كثيرة على صور مختلفة . والأذن ليس كذلك ، وكثرة العناية في تخليق الشيء ، يدل على أَنَّهُ أفضل من غيره .
الرابع : أَنَّ البصر يرى ما حصل فوق سبع سماوات ، والسمع لا يدرك ما بعد منه على فرسخ؛ فكان البصر أقوى وأفضل ، وبهذا البيان يدفع قولهم : إِنَّ السَّمع يدرك من كلِّ الجوانب ، والبصر لا يدرك إلا من الجانب الواحد .
الخامس : أَنَّ كثيراً من الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - سمع كلام الله في الدُّنيا ، واختلفوا : هل رآه أحدٌ في الدُّنيا أم لا؟ وأيضاً : فإنَّ موسى أسمعته كلامه من غير سبق سؤال ، ولمَّا سأل الرُّؤية ، قال : { لَنْ تَرَانِي } [الأعراف

[143] فدل على أن حال الرؤية أعلى من حال السمع .
السادس : قال ابن الأنباري : كيف يكون السمع أفضل من البصر ، وبالبصر يحصل جمال الوجه ، وبذهابه عيبه ، وذهاب السمع لا يورث الإنسان عيباً ، والعرب تسمى العينين الكريمتين ، ولا تصف السمع بمثل هذا ، ومنه الحديث ؛ يقول الله : « من أذهبت كريمتيه ، فصبر واحتسب ، لم أرض له ثواباً دون الجنة » .
قوله تعالى : { لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً } يجوز أن ينتصب « شَيْئاً » على المصدر ، أي : شيئاً من الظلم ، قليلاً ولا كثيراً ، وأن ينتصب مفعولاً ثانياً ل « يَظْلِمُ » ، بمعنى : لا ينقص الناس شيئاً من أعمالهم .
قوله : { ولكن الناس } قرأ الأخوان : بتخفيف « لكن » ومن ضرورة ذلك : كسر التَّوْنِ ؛ لالتقاء الساكنين وصلًا ، ورفع « النَّاسِ » ، والبقاؤن بالتنشيد ونصب « النَّاسِ » ، وتقدم توجيه ذلك في البقرة [102] ، ومعنى { لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً } ؛ لآته في جميع أفعاله مُتفضل ، وعادل ، { ولكن الناس أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } : بالكفر والمعصية .

(8/483)

وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (45) وَإِنَّمَا تُرِيدُ بَعْضَ الَّذِي يَعِدُهُمْ أَوْ تَوَفِّيكَ فَقَالِ إِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ (46)

قوله تعالى : { وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ } الآية .
لَمَّا وصف الكفار بقلّة الإصغاء ، وترك التدبّر؛ أتبعه بالوعيد ، فقال : { وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ } . « يَوْمَ » منصوب على الظرف ، وفي ناصبه أوجه :
أحدها : أنه منصوبٌ بالفعل الذي تضمّنه قوله : { كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا } .
الثاني : أنه منصوبٌ ب « يَتَعَارَفُونَ » .
الثالث : أنه منصوبٌ بمقدر ، أي : اذكر يوم .
وقرأ الأعمش ، وحفص عن عاصم : « يَحْشُرُهُمْ » بياء الغيبة ، والضمير لله تعالى لتقدم اسمه في قوله : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ } [يونس : 44] .
قوله : { كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا } تقدم الكلام على « كَأَنْ » هذه ، وهي المخففة من الثقيلة ، والتقدير : كأنهم لم يلبثوا ؛ فحُفِّفَ ، كقوله : وكان قد ، ولكن اختلفوا في محل هذه الجملة على أوجه :
أحدها : أنها في محلّ نصب صفة للظرف ، وهو « يوم » ، قاله ابن عطية .
قال أبو حيان : « لا يصح ؛ لأن يوم يَحْشُرُهُمْ معرفةً والجمل نكرات ، ولا تنعتُ المعرفةً بالنكرة ، لا يقال : إنَّ الجمل التي يُضَافُ إليها أسماءُ الزَّمانِ نكرةٌ على الإطلاق ؛ لأنها إن كانت في التقدير تنحلّ إلى معرفة ، فإنَّ ما أُضيف إليها يتعرَّفُ ، وإن كانت تنحلّ إلى نكرة ، كان ما أُضيف إليها نكرةً ، تقول : « مَرَّرْتُ في يومٍ قدم زيدٌ الماضي » ، فتصِفُ « يوم » بالمعرفة ، و « جئت ليلةً قدم زيدٌ المباركة علينا » ، وأيضاً : فكأن لم يلبثوا ، لا يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى ، لأن ذلك من وصف المحشورين ، لا من وصف يومٍ حشرهم . وقد تكلف بعضهم تقدير رابطٍ يربطه ، فقدره : « كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا قبله » ، فحذف « قبله » ، أي : قبل اليوم ، وحذف مثل هذا الرّابط لا يجوز .

قال شهاب الدين : قوله : « بعضهم » ، وهو مكِّي بن أبي طالب؛ فإنه قال : « الكافُ وما بعدها من « كان » صفةٌ لليوم ، وفي الكلام حذفُ ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ ، تقديره : كما لم يلبثوا قبله؛ فحذف « قبله » ، فصارت ألهاءً متصلةً ب « يلبثوا » ، فحذفتُ لطول الاسم كما تحذفُ من الصَّلَاتِ » ، ونقل هذا التقدير أيضاً : أبو البقاء ، ولم يسمِّ فائله ، فقال : « وقيل » ، فذكره .
والوجه الثاني : أن تكون الجملةُ في محلِّ نصبٍ عليّ الحال ، من مفعولٍ يَحْشُرُهُمْ « أي : يَحْشُرُهُمْ مُشْبِهِينَ بمن لم يلبث إلا ساعةً ، هذا تقديرُ الزمخشري ، وممَّنْ جَوَّزَ أيضاً الحَالِيَّةُ : ابنُ عطية ، ومكِّي ، وأبو البقاء ، وجعله بعضهم هو الظاهر .
الوجه الثالث : أن تكون الجملةُ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : يَحْشُرُهُمْ حَشْرًا ، كأن لم يلبثوا ، ذكر ذلك ابن عطية ، وأبو البقاء ، ومكِّي ، وقدّر مكِّي ، وأبو البقاء : العائدُ محذوفاً ، كما قدّراه حال جعلهما الجملةُ صفةً لليومِ ، وقد تقدّم ما في ذلك .

(8/484)

الرابع : قال ابنُ عطية : « وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : { كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا } كَلَامًا مَجْمَلًا » ولم يبيِّن الفعل الذي يتضمَّنهُ { كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا } ، قال أبو حيان : « ولعلُّه أراد ما قاله الحوفيُّ؛ مِنْ أَنَّ الكافَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الكَلَامِ ، وَهُوَ السَّرْعَةُ » . انتهى .
قال : « فيكونُ التقديرُ : ويوم يَحْشُرُهُمْ يُسْرِعُونَ كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا » ، فيكون « يسرعون » : حالاً من مفعولٍ « يَحْشُرُهُمْ » ، ويكون « كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا » : حالاً من فاعلٍ « يُسْرِعُونَ » ، ويجوز أن تكون « كَأَنَّ لَمْ » : مفسّرة ل « يُسْرِعُونَ » المقدّرة .

فصل

قال الضحّاك : كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا فِي الدُّنْيَا ، إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ، وقال ابنُ عباسٍ : كان لم يلبثوا في قبورهم ، إلا قدر ساعة من النهار ، قال القاضي : الأولُ أولى ، لوجهين :
أحدهما : أنَّ حال المؤمنين كحال الكافرين : في أنّهم لا يعرفون مقدار ليلتهم بعد الموت إلى وقت الحشر؛ فيجبُ أن يحمل ذلك على أمر يختصُّ به الكفار؛ وهو أنّهم لمّا لم ينتفعوا بعمرهم استقلوه ، والمؤمنُ لمّا انتفع بعمره؛ فكأنّه لا يستقله .

الثاني : أنّه قال : { يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ } والتّعارفُ إنّما يضاف إلى حال الحياة ، لا إلى حال الموت ، وفي سبب هذا الاستقلال وجوهٌ :
الأول : قال أبو مسلم : إنّهم لمّا ضيّعوا أعمارهم في طلب الدنيا ، والحِرْصُ على لذاتها؛ لم ينتفعوا بعمرهم ألبتّة ، فكان وجودُ ذلك العمر كالعدم كما تقدّم؛ فلهذا استقلوه ، ونظيره قوله - تعالى - : { وَمَا هُوَ بِمُرْخِزِجِهِ مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ } [البقرة : 96] .

الثاني : قال الأصمُّ : إنّهم لمّا شاهدوا أهوال الآخرة وعظمتها ، عظم خوفهم ، فنسوا أمور الدنيا ، والإنسان إذا عظم خوفه ، نسي الأمور الظاهرة .
الثالث : قلّ عندهم مقامهم في الدنيا ، في جنب مقامهم في الآخرة .
الرابع : قلّ عندهم في الدنيا؛ لطول وقوفهم في الحشر .

قوله : « يَتَعَارِفُونَ » فيه أوجهٌ :
أحدها : أنَّ الجملة في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ « يَلْبِثُوا » .
قال الحوفيُّ : « يَتَعَارِفُونَ » : فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ في موضع الحال من الصَّمِيرِ في
« يَلْبِثُوا » ، وهو العامل ، كأنَّه قال : متعارفين ، والمعنى : اجتمعوا متعارفين .
والثاني : أنها حالٌ من مفعولِ « يَحْشُرُهُمْ » أي : يَحْشُرُهُمْ متعارفين ،
والعاملُ فَعْلُ الحشر ، وعلى هذا فمن جَوَزَ تَعَدَّدَ الحالِ ، جَوَزَ أن تكون « كَأَنَّ
لَمْ » : حالاً أولى ، وهذه حالٌ ثانيةٌ ، ومن منع ذلك ، جعل « كَأَنَّ لَمْ » على ما
تقدم من غير الحالِّية .
قال أبو البقاء : « وهي حالٌ مقدرة ؛ لأنَّ التعارف لا يكونُ حال الحَشْرِ » .
والثالث : أنَّها مستأنفةٌ ؛ أخبر - تعالى - عنهم بذلك .

(8/485)

قال الزمخشري : « فإن قلت : كأن لم يلبثوا إلا ساعة » ، و « يَتَعَارِفُونَ »
كيف موقعهما ؟
قلت : أمَّا الأولى : فحالٌ منهم ، أي : يَحْشُرُهُمْ مُشْبِهِينَ بمنء لَمْ يَلْبِثَ إِلَّا
ساعة .
وأمَّا الثانية : فإيَّها أن تتعلَّقَ بالظرف - يعني فتكون حالاً - ، وإيَّها أن تكون مُبَيَّنَّة
لقوله : { كَأَنَّ لَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا سَاعَةً } ؛ لأنَّ التَّعَارِفَ لا يَبْقَى مع طَوْلِ العَهْدِ ،
وينقلب تَتَاكُرًا » .
فصل
في هذا التَّعَارِفِ وجوه :
الأول : يعرف بعضهم بعضاً كما كانوا في الدُّنْيَا .
الثاني : يعرف بعضهم بعضاً بما كانوا عليه من الخطأ والكفر ، ثم تنقطع
المعرفة إذا عابثوا العذاب ، وتبرَّأ بعضهم من بعض .
فإن قيل : كيف توافق هذه الأشياء قوله : { وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا }
[المعارج : 10] .
فالجواب من وجهين :
أحدهما : أنَّهم يتعارفون بينهم بتوبيخ بعضهم بعضاً ؛ فيقول كل فريق للآخر :
أنت أضللتني يوم كذا ، وزيّنت لي الفعل القبيح الفُلاني ، فهو تعارفٌ توبيخي ،
وتباعدي ، وتقاطع ، لا تعارفٍ عطفٍ ، وشفقة .
وأمَّا قوله : { وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا } [المعارج : 10] فهو سؤال رحمة ،
وعطف .
والثاني : أنَّ تحمل هاتين الآيتين على حالتين ؛ وهو أنَّهم يتعارفون إذا بعثوا ثم
تنقطع المعرفة ؛ فلذلك لا يسأل حميمٌ حميمًا .
قوله : « قَدْ حَسِرَ » فيها وجهان :
أحدهما : أنَّها مستأنفةٌ ، أخبر - تعالى - بأنَّ المكذَّبينَ بلقائِهِ خاسرون لا محالة ؛
ولذلك أتى بحرفِ التَّحْقِيقِ ، ويكون هذا شهادة عليهم من الله بالخُسْرَانِ ،
والمعنى : أنَّه من باع آخرته بديناه ، فقد خسر ؛ لأنَّه أعطى الشَّريفَ الباقي ،
في أخذِ الخسيسِ الفاني .
والثاني : أن يكون في محلِّ نصبٍ بإضمار قولٍ ، أي : قائلين قد حَسِرَ الذين .
ثمَّ لك في هذا القول المقدَّر وجهان :

أحدهما : أنه حالٌ من مفعول « يَحْشُرُهُمْ » أي : يحشرهم قائلين ذلك .
والثاني : أنه حالٌ من فاعل « يَتَعَارَفُونَ » ، وقد ذهب إلى الاستئناف والحاليّة
من فاعل « يَتَعَارَفُونَ » : الزمخشريُّ؛ فإنه قال : « هو استئنافٌ فيه معنى
التعجب ، كأنه قيل : « ما أَحْشَرَهُمْ » ، ثم قال : « قَدْ حَسِرَ » على إرادة
القول ، أي : يَتَعَارَفُونَ بينهم قائلين ذلك » ، وذهب إلى أنها حالٌ من مفعول
يَحْشُرُهُمْ » : ابنُ عطية .
قوله : { وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } يجوزُ فيها وجهان :
أحدهما : أن تكون معطوفةً على قوله : « قَدْ حَسِرَ » ، فيكون حكمه حكمه .
والثاني : أن تكون معطوفةً على صلة « الَّذِينَ » ، وهي كالتوكيد للجملة التي
وقعت صلةً ؛ لأنَّ من كَذَّب بقاء الله ، غيرُ مُهْتَدٍ ، والمراد بالخسران : خُسْران
النفس ولا شيء أعظم منه .
قوله : { وَإِنَّمَا تَرِيَّتْ } تقدّم الكلام على « إِنَّمَا » هذه [البقرة 38] ، وقال ابن
عطية : « ولأجلها ، أي : لأجل زيادة « ما » ، جاز دخولُ النون الثقيلة ، ولو
كانت « إِنْ » وحدها لم يَجْزُ » أي : إنَّ توكيد الفعل بالنون مشروطٌ بزيادة «
ما » بعد « إِنْ » ، وهو مخالفٌ لظاهر كلام سيبويه ، وقد جاء التوكيد في
الشَّرط بغير « إِنْ » ؛ كقوله : [الكامل]

(8/486)

2904- مَنْ تَنَقَّعَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ ... أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ سَافِي
قال ابن خروف : أجاز سيبويه : الإتيان ب « ما » ، وألا يؤتى بها ، والإتيانُ
بالنون مع « ما » ، وألا يؤتى بها ، والإراءة هنا بصريّة؛ ولذلك تعدّى الفعلُ إلى
اثنين بالهمزة ، أي : نجعلك رائيًا بعض الموعودين ، أو بمعنى : الذي نعدّهم من
العذاب ، أو تتوقّيتك قبل أن تُريك ذلك ، فإنك ستراه في الآخرة .
قال مجاهد : فكان البعضُ الذي رآه قتلهم ببدر ، وسائر أنواع العذاب بعد موته

قوله : { قَالَيْنَا مَرْجِعُهُمْ } مبتدأ وخبر ، وفيه وجهان :
أظهرهما : أنه جوابٌ للشَّرط ، وما عَطِيفٌ عليه ، إذ معناه صالحٌ لذلك ، وإلى
هذا ذهب الحوفيُّ ، وابنُ عطية .
والثاني : أنه جوابٌ لقوله : « أَوْ تَتَوَقَّيَّتْ » ، وجواب الأول محذوف .
قال الزمخشري : « كأنه قيل : وإِنَّمَا تَرِيَّتْ بعضَ الذي نعدّهم فذاك ، أو
تتوقّيتك قبل أن تُريك ، فنحن تُريك في الآخرة » .
قال أبو حيان : « فجعل الزمخشريُّ في الكلام شرطين لهما جوابان ، ولا
حاجة إلى تقدير جواب محذوف؛ لأنَّ قوله : { قَالَيْنَا مَرْجِعُهُمْ } صالحٌ لأن
يكون جواباً للشَّرط ، والمعطوف عليه ، وأيضاً : فقول الزمخشريُّ : « فذاك
» هو اسمٌ مفردٌ ، لا ينعقدُ منه جوابٌ شرطٍ ، فكان ينبغي أن يأتي بجملة يصح
منها جواب الشرط ، إذ لا يفهمُ من قوله : « فذاك » الجزء الذي حذف ، وهو
الذي تحصل به فائدة الإسناد » .
قال شهاب الدّين : « قد تقرّر : أنّ اسم الإشارة قد يُشار به إلى شيئين فأكثر ،
وهو بلفظ الإفراد؛ فكأ ، ذاك واقعٌ موقع الجملة الواقعة جواباً ، ويجوزُ أن
يكون قد حُذف الخبرُ ؛ لدلالة المعنى عليه ، إذ التّقديرُ : فذاك المرادُ ، أو
المتمى ، أو نحوه » .

وقوله : « إِذْ لَا يُفْهَمُ الْجُزْءَ الَّذِي حَذَفَ » إلى آخره ، ممنوعٌ ، بل هو مفهومٌ كما بينا؛ وهو شيءٌ يتبادر إلى الذهن .
 قوله : { تَمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ } « ثم » ليست هنا للترتيب الزماني ، بل هي لترتيب الأخبار ، لا لترتيب القصص في أنفسها ، قال أبو البقاء : « كقولك : زيدٌ عالمٌ ، ثم هو كريمٌ » .
 وقال الرمخشريُّ : « فَإِنْ قُلْتَ : اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ فِي الدَّارَيْنِ ، فَمَا مَعْنَى « ثُمَّ » ؟ » .
 قلت : ذكرت الشهادة ، والمراد : مقتضاها ، ونيجتها ، وهو العقاب؛ كأنه قيل : ثم الله معاقبٌ على ما يفعلون » .
 وقرأ إبراهيم بن أبي عيلة : « تَمَّ » بفتح التاء ، جعله ظرفاً لشهادة الله؛ فيكون « تَمَّ » منصوباً بـ « شَهِيدٌ » أي : الله شَهِيدٌ عليهم في ذلك المكان ، وهو مكانٌ حشرهم ، ويجوز أن يكون ظرفاً لـ « مَرَجَعُهُمْ » أي : فإليئنا مَرَجَعُهُمْ ، يعني : رجوعهم في ذلك المكان ، الذي يُتَاب فيه الْمُحْسِنِ ، وبِعاقبٍ فيه المُسِيءِ .

(8/487)

وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُوْلٌ قَاذًا جَاءَ رَسُوْلُهُمْ فُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُوْنَ (47)
 وَيَقُوْلُوْنَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ (48) قُلْ لَا أَهْلِكُ لِنَفْسِي صَرًّا وَلَا تَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجْلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُوْنَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُوْنَ (49)

قوله - تعالى - : { وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُوْلٌ } الآية .
 لمَّا بَيَّنَّ حَالِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي قَوْمِهِ ، بَيَّنَّ أَنَّ حَالَ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَعَ أَقْوَامِهِمْ كَذَلِكَ .
 والآية تدلُّ على أَنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ مَمَّنْ تَقَدَّمَ ، قَدْ بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ رَسُوْلًا ، وَلَمْ يَهْمَلْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ وَيُوَيْدَهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : { وَإِنْ مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيْرٌ } [فاطر : 24] .
 فإن قيل : كيف يصحُّ هذا مع ما يعلمه من أحوال الفترة ؟ .
 فالجواب : أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، لَا يُوْجِبُ أَنَّ الرَّسُوْلَ حَاضِرًا مَعَ الْقَوْمِ ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الرَّسُوْلِ لَا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ رَسُوْلًا إِلَيْهِمْ ، كَمَا لَا يَمْنَعُ تَقَدُّمَ رَسُوْلِنَا ، مِنْ كَوْنِهِ مَبْعُوْثًا إِلَيْنَا إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ .
 وفي الكلام إضمار تقديره : فإذا جاء رَسُوْلُهُمْ وبلغ ، وكذبه قوم وصدقهم آخرون ، فُضِيَ بَيْنَهُمْ ، أي : حُكِمَ وَفُصِّلَ .
 والمراد من الآية :

إمَّا بَيَانٌ : أَنَّ الرَّسُوْلَ إِذَا بَعَثَ إِلَى كُلِّ أُمَّةٍ ، فَإِنَّهُ بِالتَّبْلِيغِ ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ عُدْرٌ ؛ فَيَكُونُ مَا يُعَدَّبُونَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ عَدْلًا لَا ظُلْمًا ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِيْنَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُوْلًا } [الإسراء : 15] ، وقوله : { رُسُلًا مُّبَشِّرِيْنَ وَمُنذِرِيْنَ لِّئَلَّا يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ } [النساء : 165] .

وإمَّا أن يكون المرادُ : أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الْآخِرَةِ ، جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُوْلِهِمْ وَقَدْ حَاسَبَهُ ، وَبَيَّنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُطِيعِ وَالْعَاصِي؛ لِيَشْهَدَ عَلَيْهِمْ بِمَا

شاهد منهم؛ وليقع منهم الاعتراف بأنه بلغ رسالات ربه ، ويدل عليه قوله -
تعالى - : { لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا }
[البقرة : 143] .

قوله تعالى : { وَيَقُولُونَ متى هذا الوعد } الآية .
هذه شبهة خامسة من شبهات مُكْرِِي النبوة؛ فإنه - عليه الصلاة والسلام -
كلما هددهم بِنُزُولِ العذاب ، ومَرَّ زمان ولم يظهر ذلك العذاب ، قالوا : متى
هذا الوعد ، فاحتجوا بعدم ظهوره ، على القدح في ثبوته ، واعلم : أنهم قالوا
ذلك على وجه التَّكْذِيبِ لِلرَّسُولِ - عليه الصلاة والسلام - لَمَّا أَخْبَرَهُمْ بِنُزُولِ
العذاب على الأعداء ، وَبُصْرَةَ الْأَوْلِيَاءِ - أو على وجه الاستبعاد ، وتدل الآية على
أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ قَالَتْ لِرَسُولِهَا مِثْلَ ذَلِكَ الْقَوْلِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ - تعالى - { إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ } لَأَنَّهُ جَمَعَ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ : { وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ } .
ثم إنَّه - تعالى - أَمَرَهُ بِأَنْ يَجِيبَ عَنِ هَذِهِ الشَّيْئَةِ بِجَوَابٍ يَحْسِمُ الْمَادَّةَ ، وَهُوَ
قَوْلُهُ : { قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ } والمعنى : أَنَّ
إِنْزَالَ الْعَذَابِ عَلَى الْأَعْدَاءِ ، وَإِظْهَارِ النَّصْرَةِ لِلْأَوْلِيَاءِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ -
سبحانه - ، وَأَنَّهُ - تعالى - مَا عَيَّنَ لِدَلِّكَ وَقْتًا مَعِينًا ، بَلْ تَعَيَّنَ الْوَقْتُ مُفَوَّضٌ
إِلَى اللَّهِ - سبحانه - بحسب مشيئته .
قوله : { إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ } فيه وجهان :
أحدهما : أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ ، تَقْدِيرُهُ : إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَمْلِكَهُ ، وَأَقْدَرُ عَلَيْهِ .

(8/488)

والثاني : أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : « هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ، أَي : وَلَكِنْ مَا
شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كَائِنْ ، فَكَيْفَ أَمْلِكُ لَكُمْ الضَّرْرَ وَجَلَبَ الْعَذَابِ ؟ » .

فصل
احتج المعتزلة بقوله : { قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ }
بأن هذا الاستثناء ، يدل على أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ، إِلَّا الطَّاعَةَ
وَالْمَعْصِيَةَ ، فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْعَبْدِ مُسْتَقْبَلًا بِهِمَا .
وَأَجِيبُوا : بِأَنَّ هَذِهِ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَكِنْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كَائِنْ

قوله : { لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ } أَي : مَدَّةٌ مُضْرُوبَةٌ { إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ } : وَقْتُ فَنَاءِ
أَعْمَارِهِمْ ، قَرَأَ ابْنُ سَيْرِينَ : « إِذَا جَاءَ أَجَالُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا
يَسْتَقْدِمُونَ » أَي : لَا يَتَأَخَّرُونَ ، وَلَا يَتَقَدِّمُونَ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدًا لَا
يَمُوتُ إِلَّا بِانْقِضَاءِ أَجَلِهِ .

فصل
قوله : { إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ } شرط ، وقوله : { فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا
يَسْتَقْدِمُونَ } أَي : لَا يَتَأَخَّرُونَ وَلَا يَتَقَدِّمُونَ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى جِزَاءِ ، وَ
« الْفَاءُ » حَرْفُ الْجِزَاءِ ؛ فَوَجِبَ إِدْخَالُهُ عَلَى الْجِزَاءِ ، فَدَلَّتْ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْجِزَاءَ
يَحْصُلُ مَعَ حُضُورِ الشَّرْطِ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ ، وَأَنَّ حَرْفَ الْفَاءِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي ؛
وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ جِزَاءً .

وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَنَقُولُ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِمَرْأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ : إِنَّ تَزْوِجْتِكِ ، فَأَنْتِ
طَالِقٌ ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَصِحُّ هَذَا التَّعْلِيقُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْجِزَاءَ
إِنَّمَا يَحْصُلُ بِحُضُورِ الشَّرْطِ ، فَلَوْ صَحَّ هَذَا التَّعْلِيقُ ، لَوَجِبَ أَنْ يَحْصَلَ الطَّلَاقُ

مقارناً للتكاح ، لما ثبت أن الجزاء يجبُ حصوله مع حصول الشرط ، وذلك
بوجوب الجمع بين الصّديين ، ولَمَّا بطل هذا اللازم ، وجب ألا يصحّ التعليق ، وقال
أبو حنيفة : يصحّ .

(8/489)

قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ تَهَارًا مَاذَا يَسْتَغِلُّ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ (50) أَمْ
إِذَا مَا وَقَعَ آمْنُكُمْ بِهِ آلَانَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ (51) ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا
ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْرَوْنَ إِلَّا يَمَّا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ (52)

قوله - تعالى - : { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا } الآية .
هذا جواب ثان عن قولهم : { متى هذا الوعد } [يونس : 48] وقد تقدّم
الكلام على « أَرَأَيْتَ » هذه ، وأنها تتضمن معنى : أخبرني ، فتعدّي إلى اثنين ،
ثانيتها غالباً جملة استفهامية ، فينعقد منها مع ما قبلها مبتداً وخبرٌ ، كقولهم :
« أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ » وتقدّم مذهبُ النَّاسِ فيها في « عذاب » ، والمسألة
من إعمال الثاني؛ إذ هو المختار عند البصريين ، ولَمَّا أعمله أضمر في الأول
وحذفه؛ لأنَّ إبقاءه مخصوصٌ بالضرورة ، أو جائزُ الذِّكْرِ على قلةٍ عند آخرين ،
ولو أعمل الأول ، لأضمر في الثاني إذ الحذف منه لا يكونُ إلا في ضرورة ، أو
في قليل من الكلام .

ومعنى الكلام : قل لهم يا محمد : أخبروني عن عذاب الله ، إن أتاكم أيُّ شيءٍ
تستعجلون منه ، وليس شيءٌ من العذاب يستعجل به؛ لمرارته ، وشدة إصابته
، فهو مُفْتَضٍ لِنُفُورِ الطبع منه .

قال الزمخشري : « فإن قلت : بم يتعلّق الاستفهام ، وأين جوابُ الشرط؟
قلت : تعلق ب « أَرَأَيْتُمْ » لأنَّ المعنى : أخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون
، وجوابُ الشرط محذوفٌ ، وهو : تندموا على الاستعجال ، أو تعرفوا الخطأ
فيه » .

قال أبو حيان : « وما قدره غير سائغ؛ لأنّه لا يقدر الجوابُ إلاّ ممّا تقدّمه لفظاً
أو تقديراً ، تقول : « أنت ظالمٌ إن فعلت » التقدير : إن فعلت ، فأنت ظالمٌ ،
وكذلك { وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ } [البقرة : 70] التقدير : إن شاء الله
تَهْتَدِ ، فالذي يُسَوِّغُ أن يقدر : إن أتاكم عذابه ، فأخبروني ماذا يستعجل منه
المجرمون .

وقال الزمخشري أيضاً : « ويجوز أن يكون { مَاذَا يَسْتَغِلُّ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ }
جواباً للشرط كقولك : إن أتيتك ما تُطعمني؟ ثم تعلق الجملة ب « أَرَأَيْتُمْ » ،
وأن يكون « أَمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمْنُكُمْ بِهِ » جواباً للشرط ، و { مَاذَا يَسْتَغِلُّ مِنْهُ
المجرمون } اعتراضاً ، والمعنى : إن أتاكم عذابه ، أمنتُم به بعد وقوع حين لا
ينفعكم الإيمان .

قال أبو حيان : « وأمّا تجويزه أن يكون « مَاذَا » جواباً للشرط فلا يصحُّ؛ لأنَّ
جواب الشرط إذا كان استفهاماً ، فلا بُدَّ فيه من الفاء تقول : إن زارنا فلانٌ ،
فأيُّ رجلٍ هو ، وإن زارنا فلانٌ ، فأيُّ يدٍ له بذلك ، ولا يجوزُ حذفها إلا إن كان
في ضرورةٍ ، والمثال الذي ذكره وهو « إن أتيتك ما تُطعمني؟ » هو من تمثيله
، لا من كلام العرب .

وأما قوله : ثُمَّ تعلق الجملة ب « أَرَأَيْتُمْ » إن عني بالجملة « مَاذَا يَسْتَغِلُّ »

فلا يصح ذلك؛ لأنَّه قد جعلها جواباً للشرط ، وإن عني بالجملة جملة الشرط ، فقد فسّر هو « أَرَأَيْتُمْ » بمعنى : أخبروني ، و « أخبرني » يطلب متعلقاً مفعولاً ، ولا تقع جملة الشرط موقع مفعول « أخبرني » ، وأمّا تجويزه أن يكون : « أُنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ » جواباً للشرط ، و { مَاذَا يَسْتَعْجَلُ مِنْهُ الْمَجْرَمُونَ } اعتراضاً ، فلا يصحّ أيضاً لما ذكرناه : من أن جملة الاستفهام لا تقع جواباً للشرط إلاّ ومعها فاءُ الجواب ، وأيضاً : ف « ثُمَّ » هنا حرف عطفي تعطفُ الجملة التي بعدها علي التي قبلها ، فالجملة الاستفهامية معطوفة ، وإذا كانت معطوفة ، لم يصحّ أن تقع جواب الشرط ، وأيضاً : ف « أَرَأَيْتُمْ » بمعنى : « أخبروني » يحتاج إلى مفعول ، ولا تقع جملة شرطٍ موقعه .

(8/490)

وكون « أَرَأَيْتُمْ » بمعنى « أخبروني » هو الظاهر المشهور ، وقال الحوفي : « الرؤبة من رؤية القلب التي بمعنى العلم؛ لأنَّها داخلَةٌ على الجملة من الاستفهام التي معناها : التقرير ، وجواب الشرط محذوفٌ ، وتقدير الكلام : أَرَأَيْتُمْ مَا يَسْتَعْجَلُ مِنَ الْعَذَابِ الْمَجْرَمُونَ ، إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ » انتهى . فهذا ظاهرٌ في أنّ « أَرَأَيْتُمْ » غير مضمّنة معنى الإخبار ، وأنَّ الجملة الاستفهامية سدّت مسدّد المفعولين ، ولكنَّ المشهور الأول . قوله : « مَاذَا يَسْتَعْجَلُ » قد تقدّم الكلام على هذه الكلمة ، ومذاهب النَّاس فيها [البقرة : 26] ، وجوّز بعضهم هنا أن تكون « ما » مبتدأ ، و « ذا » خبره ، وهو موصولٌ بمعنى : « الذي » ، و « يَسْتَعْجَلُ » صلته ، وعائده محذوفٌ تقديره : أيُّ شيء الذي يستعجله منه ، أي : من العذاب ، أو من الله - تعالى - . وجوّز مكي ، وغيره : أن يكون « مَاذَا » كلفه مبتدأ ، أي : يجعل الاسمان بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، والجملة بعده خبر ، قال أبو عليّ : « وهو ضعيفٌ : لخلوّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ » . وقد أجاب أبو البقاء عن هذا ، فقال : « وَرُدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْهَاءَ فِي « مِنْهُ » تَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخَذْتُ مِنْهُ دَرَهْمًا » . قال شهاب الدّين : « ومثُلُ أَبِي عَلِيٍّ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى عَوْدَ الْهَاءِ عَلَى الْمَوْصُولِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَوْدُهَا عَلَى الْعَذَابِ » . قال أبو حيّان : « والظاهرُ عودُ الضمير في « مِنْهُ » على العذاب ، وبه يحصل الرّبط لجملة الاستفهام بمفعول « أَرَأَيْتُمْ » المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل » . وقال مكي : « وإن شئت جعلت « ما » ، و « ذا » بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع رفع بالابتداء ، والجملة التي بعده الخبر ، والهاءُ في « مِنْهُ » تعود أيضاً على العذاب » . قال شهابُ الدّين : « فقد ترك المبتدأ بلا رابطٍ لفظي ، حيث جعل الهاءَ عائدةً على غير المبتدأ ، فيكون العائدُ عنده محذوفاً ، لكنَّه قال بعد ذلك : « فإن جعلت الهاءَ في « مِنْهُ » تعود على الله - جلّ ذكره - ، و « ما » و « ذا » اسماً واحداً ، كانت « ما » في موضع نصبٍ ب « يستعجل » والمعنى : أيُّ شيء يستعجلُ المجرمون من الله » فقوله هذا يؤدّن بأنَّ الضمير لَمَّا عاد على غير المبتدأ ، جعله مفعولاً مقدماً ، وهذا الوجه بعينه جائزٌ فيما إذا جعل الضمير عائداً على العذاب .

ووجه الرَّفَع على الإبتداء جائزٌ ، فيما إذا جعل الضمير عائداً على الله - تعالى - ، إذ العائدُ الرَّابِطُ مقدَّرٌ ، كما تقدم التنبيهُ عليه .
 حاصل الجواب : أن يقال لأولئك الكفار الذين يطلبون نزول العذاب : بتقدير أن يحصل هذا المطلوبُ ، ما الفائدة لكم فيه ؟ فإن قلتم نؤمن عنده ، فذلك باطل ؛ لأنَّ الإيمان في ذلك الوقت لا يفيد نفعاً ألبتة ؛ لأنه إيمان في وقت انحباس النفس ؛ فثبت أنَّ الذي تطلبونه لو أتاكم ، لم يحصل منه إلا العذاب في الدنيا ، ثم يحصل عقوبة يوم القيام عذابٌ آخر أشدُّ منه ، ثم يقرون ذلك العذاب بكلام يدل على الإهانة ، وهو قوله : { هَلْ تُجْرَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ } .
 فالحاصل : أنَّ هذا الذي تطلبونه محضُ الصَّررِ العادي من جهات النفع ، والعاقل لا يفعل ذلك .

وقوله : « بَيَّاتًا » أي : ليلاً يقال : بت ليلتي أفعل كذا ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ الإنسان يكون في البيت بالليل ؛ فجعل هذا اللفظ كناية عن الليل ، والبيات : مصدر مثل التَّبَيُّت ؛ كالوداع ، والسراح ، ويقال في النهار ظللت أفعل كذا ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ الإنسان يكون في النهار في الظلِّ ، وانتصب « بياتًا » على الظرف أي : وقت بيات .

قوله : « أُنْتُمْ » قد تقدّم خلافُ الزمخشري للجمهور في ذلك ، حيث يقدرُّ جملة بين همزة الاستفهام ، وحرف العطف ، و « ثُمَّ » : حرفُ عطف .
 واعلم : أنَّ دخول حرفِ الاستفهام على « ثُمَّ » كدخوله على « الواو » و « الفاء » في قوله : { أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى } [الأعراف : 98] ، { أَهْلُ الْقُرَى } [الأعراف : 97] وهو يفيد التَّقْرِيع والتَّوْبِيح ، وقال الطبري : « أُنْتُمْ » هذه بضمِّ التاء ليست التي بمعنى : العطف ، وإنما هي بمعنى : « هنالك » وهذا لا يوافق عليه ؛ لأنَّ هذا المعنى لا يعرف في « ثُمَّ » بضمِّ التاء ، « إِلَّا أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ : « أُنْتُمْ » بفتح التاء ، وحينئذ يصحُّ تفسيرها بمعنى : هنالك .

قوله : « الْآنَ » قد تقدّم الكلام في { الْآنَ } [البقرة : 72] ، وقرأ الجمهور : « الْآنَ » بهمزة الاستفهام داخله على « الْآنَ » وقد تقدّم مذاهبُ الفراء في ذلك ، و « الْآنَ » نصب بمضمر تقديره : الْآنَ آمَنْتُمْ ، ودلَّ على هذا الفعل المقدَّرُ الفعلُ الذي تقدمه ، وهو قوله : { أُنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ } ولا يجوز أن يعمل فيه « آمَنْتُمْ » الظاهر ؛ لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده ، كما أنَّ ما بعده لا يعمل فيما قبله ؛ لأنَّ له صدر الكلام ، وهذا الفعلُ المقدَّرُ ومعمولُه على إضمار قول ، أي : قيل لهم إذ آمنوا بعد وقوع العذاب : آمَنْتُمْ الْآنَ بِهِ ، وقرأ عيسى ، وطلحة : « آمَنْتُمْ بِهِ الْآنَ » بوصل الهمزة من غير استفهامٍ ، وعلى هذه القراءة ف « الْآنَ » منصوبٌ ب « آمَنْتُمْ » هذا الظاهر .

قوله : { وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ } « وَقَدْ كُنْتُمْ » جملةٌ حاليةٌ ، قال الزمخشري : « وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ » يعني : تُكذِّبُونَ ؛ لأنَّ استعجالهم كان

على جهة التّكذيب ، والإنكار .
 فجعله من باب الكناية؛ لأنّه دلالة على الشّيء بلازمه ، نحو « هو طويل النّجاد » كنيته به عن طول قامته؛ لأنّ طول نجاهه لازمٌ لطول قامته ، وهو باب بليغ .
 وقوله : { ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا } هذه الجملة على قراءة العامّة؛ عطفت على ذلك الفعل المقدّر الناصب ل « الآن » وعلى قراءة طلحة هو استئناف إخبار عمّا يقال لهم يوم القيامة ، و « دُوقُوا » و « هَلْ تُجَزُونَ » كله في محل نصب بالقول ، وقوله : « إِلَّا يَمَّا » هو المفعول الثاني ل « تُجَزُونَ » ، والأول قائم مقام الفاعل ، وهو استثناء مفرغ .
 فصل

دلّت الآية على أنّ الجزاء يوجب العمل ، أمّا عند الفلاسفة : فهو أثر العمل ، وأمّا عند المعتزلة : فإنّ العمل الصّالح يوجب استحقاق الثّواب على الله - تعالى - ، وأمّا عند أهل السنة؛ فلأنّ ذلك الجزاء واجب بحكم الوعد المحض .
 قالت المعتزلة : ودلّت الآية على كون العبد مكتسباً ، وعند أهل السّنة معناها : أنّ مجموع القُدرة مع الدّاعية الحاصلة يوجب الفعل .

(8/493)

وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلُ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ (53) وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَفُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (54) أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (55) هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (56)

قوله تعالى : { وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ } الآية .
 لمّا أخبر - تعالى - عن الكفّار ، بأنهم يقولون : { متى هذا الوعد إن كنتم صادقين } وأجاب عنه بما تقدّم ، حكى عنهم : أنهم رجّعوا إلى الرّسول مرّة أخرى في هذه الواقعة ، وسألوه عن ذلك السّؤال مرّة أخرى ، وقالوا : أحقّ هو؟ واعلم : أنهم سألوا أولاً عن زمان وقوعه ، وههنا سألوا عن تحقّقه في نفسه ، ولهذا اختلف جوابهما .
 فأجاب عن الأول ، وهو السّؤال عن الزمان ، بقوله { لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ } [يونس : 49] .

وأجاب عن الثاني : بتحقيقه بالقسم ، بقوله { إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ } وفائدته أن يستميلهم ويتكلم معهم بالكلام المعتاد؛ لأنّ الظاهر أنّ من أخبر عن شيء ، وأكده بالقسم ، فقد أخرجّه عن الهزل إلى الجدّ ، وأيضاً : فإنّ النّاس طبقات : فمنهم من لا يُقرّ بشيءٍ إلا بالبرهان الحقيقيّ ، ومنهم من ينتفع بالأشياء الإقناعيّة ، نحو القسم .

قوله : « أَحَقُّ هُوَ » يجوز أن يكون « حَقٌّ » مبتدأ ، و « هو » مرفوعاً بالفاعليّة سدّ مسدّ الخبر ، و « حَقٌّ » وإن كان في الأصل مصدرًا ليس بمعنى اسم فاعل ولا مفعول؛ لكنّه في قوّة « ثابت » فلذلك رفع الظاهر ، ويجوز أن يكون « حَقٌّ » خبراً مقدّماً ، و « هو » مبتدأ مؤخرًا ، واختلف في « يَسْتَنْبِئُونَكَ » هذه : هل هي متعدّية إلى واحدٍ ، أو إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة؟ .
 فقال الزمخشري : « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ » ، فيقولون : أحقّ هو فظاهر هذه العبارة

أَنَّهَا متعدية لواحدٍ ، وأن الجملة الاستفهايمة في محلِّ نصبٍ بذلك القول المضمرة المعطوف على « يَسْتَنْبِئُونَكَ » وكذلك فهم عنه أبو حَيَّان ، أعني : تعدِّيها لواحدٍ .

وقال مكِّي : « أَحَقُّ هُوَ ابتداءً وخبرٌ في موضع المفعول الثاني ، إذا جعلتَ « يَسْتَنْبِئُونَكَ » بمعنى : يَسْتَحْزِرُونَكَ ، فإذا جعلتَ « يَسْتَنْبِئُونَ » بمعنى : يَسْتَعْلِمُونَكَ ، كان « أَحَقُّ هُوَ » ابتداءً وخبراً في موضع المفعولين ؛ لأنَّ « أُنْبَأَ » إذا كان بمعنى : أعلم ، وكان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيلٍ ، يجوزُ الاكتفاءُ بواحدٍ ، ولا يجوزُ الاكتفاءُ باثنين دون الثالث ، وإذا كانت « أُنْبَأَ » بمعنى : أُخْبِرَ ، تعدَّت إلى مفعولين ، ولا يجوزُ الاكتفاءُ بواحدٍ دون الثاني ، وأُنْبَأَ وَنَبَأَ في التعدِّي سواءً .

وقال ابن عطية : « معناه : يَسْتَحْبِرُونَكَ ، وهو على هذا يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما الكافُ ، والآخرُ في الابتداء والخبر » فعلى ما قال ، تكون « يَسْتَنْبِئُونَكَ » معلقة بالاستفهام ، وأصل استنبأ : أن يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما ب « عَن » تقول : اسْتَنْبَأْتُ زَيْدًا عن عمرو ، أي : طلبت منه أن يُبَيِّنَ عن عمرو ، ثم قال : « والظاهر أَنَّها تحتاج إلى ثلاثة مفاعيل أحدها الكاف ، والابتداء والخبر سدَّ مسدَّ المفعولين » .

(8/494)

قال أبو حَيَّان : « وليس كما ذكر ؛ لأنَّ استعلم لا يحفظ كونها متعدية إلى مفاعيل ثلاثة ، لا يحفظ « استعملتُ زيداً ص عمراً قائماً » فتكون جملة الاستفهام سدَّت مسدَّ المفعولين ، ولا يلزمُ من كونها بمعنى « يَسْتَعْلِمُونَكَ » أن تتعدَّى إلى ثلاثة ؛ لأنَّ « استعلمتُ » لا يتعدَّى إلى ثلاثة ، كما ذكرنا . وقد سبق ابن عطية إلى هذا مكِّي ، كما تقدَّم عنه والظاهرُ جوازُ ذلك ، ويكون التَّعدِّي إلى ثالثٍ قد حصلَ بالسَّيِّئِ ؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ السَّيِّئِ تعدي ، فيكون الأصل : « عَلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً » ثم تقول : « اسْتَعْلَمْتُ زَيْدًا عمراً قائماً » إلا أنَّ النحويِّين نصُّوا على أنَّه لا يتعدَّى إلى ثلاثة إلا « عَلِمَ » و « رَأَى » المنقولين بخصوصية همزة التعدِّي إلى ثالثٍ ، وأُنْبَأَ ، وَنَبَأَ ، وأخبر ، وخبرٌ وحدث ، وقرأ الأعمش : « الْحَقُّ » بلام التعريف ، قال الزمخشري : « وهو أدخل في الاستهزاء ، لتضمُّنه معنى التعريض ، فإنه باطلٌ ؛ وذلك لأنَّ اللام للجنس ، فكانه قال : أهو الحق لا الباطل ، أو : أو الذي سمَّيتموه الحق » والضمير ، أعني : « هو » عائدٌ إمَّا على العذاب ، أو على الشرع ، أو على القرآن ، أو على الوعيد ، أو على أمر السَّاعة .

قوله : « إي وربِّي » « إي » حرف جوابٍ بمعنى « نعم » ولكنها تختصُّ بالقسم ، أي : لا تُستعمل إلا في القسم بخلاف « نعم » . قال الزمخشري : « وإي : بمعنى نعم في القسم خاصة ؛ كما كان « هَلْ » بمعنى « قَدْ » في الاستفهام خاصة ، وسمِعْتُهُم يقولون في التصديق « إِيَّو » فيصِلُوته بواو القسم ، ولا يُنطِقُونَ به وحده » . قال أبو حَيَّان : « لا حُجَّة فيما سمعه لعدم الحُجَّة في كلام من سمعه ؛ لفساد كلامه وكلام من قبله بأزمان كثيرة » . وقال ابن عطية : « هي لفظةٌ تتقدَّم القسم بمعنى : نعم ، ويجيء بعدها حرفُ القسم وقد لا يجيء ، تقول : إي وربِّي وإي ربِّي » .

قوله : { وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ } يجوزُ أن تكون الحجازيةُ وأن تكون التميميةُ ؛
لخفاء النَّصْبِ ، أو الرفع في الخبر ؛
وهذا عند غير الفارسي ، وأتباعه ، أعني : جواز زيادة الباء في خبر التميمية ،
وهذه الجملة تحتل وجهين :
أحدهما : أن تكون معطوفة على جواب القسم ؛ فيكون قد أجاب القسم
بجملتين ؛ إحداهما : مثبتة مؤكدة ب « إِنَّ وَاللَّامِ ، والأخرى : منفية مؤكدة
بزيادة الباء .

والثاني : أنها مستأنفة ، سيقت للإخبار بعجزهم عن التعجيز ، و « مُعْجَز » من
أعجز ، فهو متعدُّ لواحدٍ ، كقوله - تعالى - : { وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا } [الجن :
12] فالمفعول هنا محذوفٌ ، أي : بمعجزين الله ، وقال الزجاج : « أي : أنتم
ممن يُعْجَزُ من يُعْذِبُكم » ، ويجوز أن يكون استعمل استعمال اللازم ؛ لأنه قد
كثر فيه حذفُ المفعول ، حتى قالت العرب : « أَعْجَرَ فلانٌ » إذا ذهب في
الأرض فلم يُقدر عليه ، قال بعض المُفسِّرين : المعنى : ما أنتم بمُعْجِزِينَ ، أي
: بقائتين من العذاب ؛ لأنَّ من عجز عن شيءٍ ، فقد فاتهُ .

(8/495)

قوله - تعالى - : { وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ { الْآيَةِ .
أي : أشركت ما في الأرض ، { لَأَفْتَدَتْ بِهِ } { إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ ؛ لأنه في القيامة
لا يملك شيئاً ؛ لقوله - تعالى - : { وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا } [مريم :
95] ويتقدير : أن يملك خزائن الأرض لا يقبل منه الفداء ؛ لقوله - تعالى - :
{ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ } [البقرة : 48] وقوله : « ظَلَمَتْ » في محل جرٍّ
صفة ل « نَفْسٍ » أي : لكل نفس ظالمة ، و « ما في الأرض » اسمٌ « أَنَّ » و
« لكل » هو الخبر .

قوله : { لَأَفْتَدَتْ بِهِ } : « افتدى » يجوز أن يكون متعدياً ، وأن يكون قاصراً ،
فإذا كان مطاوعاً ل « فَدَى » كان قاصراً ، تقول : فَدَيْتُهُ فَأَفْتَدَى ، ويكون
بمعنى : فَدَى « فيتعدى لواحدٍ ، والفعل هنا يحتمل الوجهين : فإن جعلناه
مُتَعَدِّياً ، فمفعوله محذوفٌ تقديره : لافتدت به نفسها ، وهو في المجاز ، كقوله
: { كُلُّ نَفْسٍ نُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا } [النحل : 111] .

قوله : « وَأَسْرُوا » قيل : « أسرَّ » من الأضداد ، يستعمل بمعنى : أظهر ؛
كقول الفرزدق : [الطويل]

2905- وَلَمَّا رَأَى الْحَجَّاجَ جَرَدَ سَيْفَهُ ... أَسْرَّ الْحَرْوِرِيُّ الَّذِي كَانَ أَصْمَرَ
وقول الآخر : [الوافر]

2906- فَأَسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ تَادَى ... يَرِدُّ جَمَالَ غَاضِرَةَ الْمُتَادِي
ويستعمل بمعنى : « أَحْقَى » وهو المشهور في اللغة ، كقوله - تعالى - :
{ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ } [البقرة : 77] . وهو في الآية يحتمل
الوجهين ، وقيل إنه ماض على بابه قد وقع ، وقيل : بمعنى : المستقبل ؛ لأنها
لَمَّا كانت واجبة الوقوع جعل مستقبلها كالماضي ، وقد أبعد بعضهم ، فقال :
{ وَأَسْرَرُوا النَّدَامَةَ } أي : بدتْ بالنَّدَامَةِ أَسْرَرَهُ وَجَوْهَهُمْ ، أي : تكاسرُ جباههم .
قوله : « لَمَّا رَأُوا » يجوزُ أن تكون حرفاً ، وجوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدَّم
عليه ، أو هو المتقدِّم عند من يرى تقديم جواب الشرطِ جائزاً ، ويجوز أن تكون
بمعنى : « حين » والنَّاصِبُ لها : « أَسْرَرُوا » .

فصل

إذا فسرنا الإسرار بالإخفاء ففيه وجوه :

الأول : أنهم لَمَّا رَأَوْا العذابَ الشَّدِيدَ ، صَارُوا مَبْهُوتِينَ ، لم يطيقُوا بكاءً ولا صراخاً سوى إسرار التَّدَامَةِ ، كمن يذهبُ به لِيُصَلبَ ، فَإِنَّهُ يَبْقَى مَبْهُوتاً لا ينطق بكلمة .

الثاني : أَنَّهُمْ أَسْرُوا التَّدَامَةَ من سفلتهم ، وأتباعهم ، حياء منهم ، وخوفاً من توبيخهم .

فإن قيل : إنَّ مهابة ذلك الوقت تمنع الإنسان من هذا التَّدبير ، فكيف أقدموا عليه ؟ .

فالجواب : أنَّ هذا الكتمان قبل الاحتراق ، فإذا احترقوا ، تركوا هذا الإخفاء وأظهروه؛ لقوله - تعالى - : { رَبَّنَا عَلَّمْتَنَا لِقَاءَ رَبِّنَا عَلِيمًا } [المؤمنون : 106] .
الثالث : أَنَّهُمْ أَسْرُوا التَّدَامَةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْلَصُوا لله في تلك التَّدَامَةِ ، ومن أخلص في الدعاء أسرَّهُ ، وفيه تهكمُّ بهم وبإخلاصهم ، أي : أَنَّهُمْ إِنَّمَا أتوا بهذا الإخلاص في غير وقته .

(8/496)

ومن فسّر الإسرار بالإظهار ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أَخْفَوْا التَّدَامَةَ على الكفر والفسق في الدُّنْيَا؛ لِأَجْلِ حفظ الرِّبَاسَةِ ، وفي القيامة يبطل هذا الغرض؛ فوجب الإظهار .
قوله « وَقُضِيَ » يجوز أن يكون مستأنفاً ، وهو الظاهر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على « رَأَوْا » فيكون داخلاً في حيز « لَمَّا » والصَّمِيرُ في « بَيْنَهُمْ » يعودُ على « كُلِّ نَفْسٍ » في المعنى ، وقال الزمخشري : « بين الظالمين والمظلومين ، دلَّ على ذلك ذكرُ الظلم » .

وقيل : يعود على الرؤساء والأتباع ، و « بِالْقِسْطِ » يجوز أن تكون الباءُ للمصاحبة ، وأن تكون للآلة ، وقوله : « وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » قدّم الجارَّ للاختصاص ، أي : إليه لا إلي غيره ترجعون؛ ولأجل الفواصل ، وقرأ العامَّةُ : « تُرْجَعُونَ » بالخطاب ، وقرأ الحسنُ ، وعيسى بن عمر : « يُرْجَعُونَ » بياء الغيبة .
قوله تعالى : { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ } [يونس : 66] .

قيل : تعلق هذه الآية بما قبلها ، هو أَنَّهُ - تعالى - لَمَّا قِيلَ : { وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ } قال ههنا : ليس للظالم شيء يفتدى به؛ فَإِنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا ملكُ الله .

وقيل : إِنَّهُ - تعالى - لَمَّا قال : { وَيَسْتَبِشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ } ثم قال له : { قُلْ إِي رَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ } أتبعه بهذا البرهان القاطع على إثبات الإله القادر الحكيم ، وهو قوله : { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ } [يونس : 66]
فدلَّ على أن ما سواه فهو ملكه ومملكه ، ولم يذكر الدليل على ذلك؛ لأنَّه قد استقصى تقريره في أول السورة ، في قوله : { إِنَّ فِي اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } [يونس : 6] الآية ، وقوله : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا } [يونس : 5] فاكتمى بذكره هناك ، وإذ كان الأمر كذلك ، كان قادراً على كلِّ المُمكنات ، عالماً بكلِّ المعلومات ، غنياً عن جميع الحاجات ، فيكون قادراً على صحَّة الميعاد ، وعلى إنزال العذاب على الكفار في الدُّنْيَا والآخرة ، وعلى إيصال الرَّحْمَةِ للأولياء في الدُّنْيَا والآخرة ، ويكون قادراً على تأييد رسوله

بالدلائل القاطعة ، والمعجزات الباهرة ، وكان كل ما وعد به ، فهو حق لا بُدَّ وأن يقع ، وأنه منزه عن الخلف في وعده ، فلما أُخبر عن نُزول العذاب بهؤلاء الكفار ، وبحصول الحشر والنشر ، وجب القطع بوقوعه ، فثبت بهذا البيان أن قوله : { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } يوجب الجزم بصحة قوله : { أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ } ثم قال : { وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } أي : غافلون عن هذه الدلائل ، ثم أكد هذا الدليل بقوله : { هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } أي : إنه لما قدر على الإحياء في المرّة الأولى ، فإذا أماته ، وجب أن يبقى قادراً على إحيائه ثانياً؛ فظهر أمره لنبيه بأن يقول : { إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ } .

(8/497)

يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ (57) قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ (58)

قوله - تعالى - : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ } الآية .
 اعلم : الله - تعالى - لما بين أن الرسول حقٌ وصدق بظهور المعجزات على يديه ، في قوله : { وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ يَفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ } [يونس : 37] إلى قوله { إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } [يونس : 38] وصف القرآن هنا بصفات أربع :
 أولها : كونه موعظة .
 وثانيها : كونه شفاءً لما في الصدور .
 وثالثها : كونه هدى .

ورابعها : كونه رحمة للعالمين .
 قوله : « مِّنْ رَبِّكُمْ » يجوز أن تكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، فتتعلق حينئذ ب « جَاءَكُمْ » ، وابتداء الغاية مجاز ، ويجوز أن تكون للتبعية ، فتتعلق بمحذوف على أنها صفة ل « موعظة » أي : موعظة كائنه من مواظ ربكم .
 وقوله : { مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ } من باب ما عطف فيه الصفات بعضها على بعض ، أي : قد جاءكم موعظة جامعة لهذه الأشياء كلها ، و « شِفَاءٌ » في الأصل مصدرٌ جعل وصفاً مبالغة ، أو هو اسمٌ لما يُشْفَى به ، أي : يُداوى ، فهو كالِدَّوَاءِ لما يُداوى ، و « لِمَا فِي الصُّدُورِ » يجوز أن يكون صفة ل « شِفَاءٌ » فيتعلق بمحذوف ، وأن تكون اللام زائدة في المفعول؛ لأنَّ العامل فرغ إذا قلنا بالله مصدرٌ .
 وقوله : « لِلْمُؤْمِنِينَ » محتملٌ لهذين الوجهين ، وهو من النَّارِعِ؛ لأنَّ كلاً من الهُدَى والرحمة يطلبه .

فصل

أمَّا كون القرآن موعظةً؛ فلاشتماله على المواظ والقصاص ، وكونه شفاءً ، أي : دواءً ، لجهل ما في الصدور ، أي : شفاء لعمى القلوب ، والصدور موضع القلب ، وهو أعز موضع في الإنسان لجواز القلب ، قال - تعالى - : { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ } [الحج : 46] وكونه هدى ، أي : من الضلالة ، { وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ } ، والرحمة : هي النعمة على المحتاج؛ فإنه لو أهدى ملكٌ إلى ملكٍ شيئاً ، فإنه لا يقال رحمة وإن كان ذلك

نعمة؛ فإنه لم يصنعها إلى المحتاج .
 قوله : { قُلْ يَفْضُلُ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ } : في تعلُّ هذا الجارِّ أوجهٌ :
 أحدها : أنَّ « يَفْضُلُ » و « بِرَحْمَتِهِ » متعلقٌ بمحذوفٍ ، تقديره : بفضل الله
 وبرحمته ليفرِّحُوا ، فبذلك فليفرِّحُوا ، فحذف الفعل الأول ؛ لدلالة الثاني عليه ،
 فهما جملتان .

ويدلُّ على ذلك قول الزمخشري : « أصلُ الكلام : يَفْضُلُ اللَّهُ وبرحمته ،
 ليفرِّحُوا ، فبذلك ليفرِّحُوا ، والتَّكْرِيرُ للتَّأْكِيدِ ، والتَّعْرِيرُ ، وإيجاب اختصاص
 الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداهما من فوائد الدنيا ، فحذف أحدُ الفعلين ؛
 لدلالة المذكور عليه ، والفاءُ داخلةٌ لمعنى الشَّرْطِ ، كأنه قيل : إن فرِّحُوا
 بشيءٍ ، فليخصَّوهُمَا بالفرح ، فإنه لا مفروح به أحق منهما » .
 الثاني : أنَّ الجارِّ الأول متعلقٌ أيضاً بمحذوفٍ دلَّ عليه السِّيَاقُ والمعنى ، لا
 نفس الفعل الملفوظ به ، والتقديرُ : بفضل الله وبرحمته ، فليعتنوا ، فبذلك
 فليفرِّحُوا ، قاله الزمخشري .

(8/498)

الثالث : أن يتعلَّق الجارُّ الأوَّل ب « جَاءَتْكُمْ » قال الزمخشري : « ويجوز أن
 يراد : قد جاءتكم موعظةٌ بفضلِ الله وبرحمته ، فبذلك ليفرِّحُوا ، أي :
 فبمجيئتهما فليفرِّحُوا » .
 قال أبو حيان : « أمَّا إضمار « فليعتنوا » فلا دليل عليه » . قال شهاب الدين :
 « الدَّلَالَةُ عليه من السِّيَاقِ واضحةٌ ، وليس شرطُ الدَّلَالَةِ أن تكون لفظيَّةً » .
 وقال أبو حيان : وأمَّا تعلُّقه بقوله : « قَدْ جَاءَتْكُمْ » فينبغي أن يُقَدَّرَ محذوفاً
 بعد « قُلْ » ، ولا يكونه متعلقاً ب « جَاءَتْكُمْ » الأولى ؛ للفضل بينهما ب « قُلْ
 » ، وهذا إيراد واضحٌ ، ويجوزُ أن يكون « يَفْضُلُ اللَّهُ » صفةً ل « مَوْعِظَةٌ » أي
 : موعظةٌ مصاحبةٌ ، أو ملتبسةٌ بفضلِ الله .
 الرابع : قال الحوفيُّ : « الباءُ متعلقةٌ بما دلَّ عليه المعنى ، أي : قد جاءتكم
 الموعظة بفضلِ الله » .

الخامس : أنَّ الفاءَ الأولى زائدةٌ ، وأنَّ قوله : « بذلك » بدلٌ ممَّا قبله ، وهو «
 يَفْضُلُ اللَّهُ وبرحمته » وأشار بذلك إلى اثنين ؛ كقوله : { لَا قَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ
 عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ } [البقرة : 68] .

وقوله : [الرمل]
 2907- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّسْرِ مَدَى ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وفي هاتين الفاءين أوجهٌ :
 أحدها : أنَّ الأولى زائدةٌ ، وقد تقدَّم في الوجه الخامس .
 الثاني : أنَّ الفاءَ الثانية مكررةٌ للتَّوكِيدِ ، فعلى هذا لا تكونُ الأولى زائدةً ،
 ويكون أصلُ التَّركيب : فبذلك ليفرِّحُوا ، وعلى القول الأول قبله يكون أصلُ
 التَّركيب : بذلك فليفرِّحُوا .

الثالث : قال أبو البقاء : الفاءُ الأولى مرتبطةٌ بما قبلها ، والثانيةُ بفعلٍ محذوفٍ
 ، تقديره : فليعجبوا بذلك فليفرِّحُوا ؛ كقولهم : زيدا فاضربه ، أي : تعمَّد زيدا
 فاضربه والجمهورُ على « فليفرِّحُوا » بياء الغيبة .

وقرأ عثمان بن عفان ، وأبيُّ ، وأنس ، والحسن ، وأبو جراء ، وابن هرmez ، وابن
 سيرين : بقاء الخطاب ، وهي قراءةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال

الزمخشري : « وهو الأصل والقياس » .
قال أبو حيان : « إنها لغة قليلة » .
يعنى أنَّ القياسَ أن يُؤمَرَ المخاطب بصيغةِ « افعل » وبهذا الأصل قرأ أبيُّ :
« قَافَرَحُوا » وهي في مصحفه كذلك ، وهذه قاعدةٌ كَلْبِيَّةٌ : وهي أنَّ الأمر باللام
يكثُر في الغائب ، والمخاطب المبني للمفعول ، مثال الأول : « ليقم زيدٌ »
وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور ، ومثال الثاني : لِنُعَنَ بحاجتي ، ولتضرب يا
زيد ، فإن كان مبنياً للفاعل ، كان قليلاً؛ كقراءة عثمان ، ومن معه ، وفي
الحديث : « لتأخذوا مصافكم » بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة « أفعل »
نحو : فُم يا زيد ، وقوموا ، وكذلك يضعف الأمر باللام للمتكلم وحده ، أو معه
غيره ، فالأول نحو : « لأقيم » تأمر نفسك بالقيام ، ومنه قوله - عليه الصلاة
والسلام - « فوموا فلاصل لكم » ومثال الثاني : لِنُقِم ، أي : نحن ، وكذلك
التَّهْيُ؛ ومنه قول الشاعر : [الكامل]

(8/499)

2908- إِذَا مَا حَرَجْنَا مِنْ « دِمَشْقٍ » فَلَا تَعُدُّ ... لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضُ
ونقل ابنُ عطية ، عن ابنِ عامر : أنه قرأ : « فَلَيَفْرَحُوا » خطاباً ، وهذه ليست
مشهورة عنه . وقرأ الحسن ، وأبو التياح : « فَلَيَفْرَحُوا » بكسر اللام ، وهو
الأصل .

قوله : { هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ } « هو » عائذٌ على الفضل والرحمة ، وإن كانا
شيئين ؛ لِأَنَّهُمَا بمعنى شيء واحد ، عُبرَ عنه بلفظتين على سبيل التأكيد ؛ ولذلك
أشير إليهما بإشارة واحدة .

وقرأ ابن عامر : « تَجْمَعُونَ » بناء الخطاب ، وهو يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون من باب الالتفات ، فيكون في المعنى كقراءة الجماعة ،
فإنَّ الصَّمِير يُراد من يُراد بالصَّمِير في قوله : « فَلَيَفْرَحُوا » .
والثاني : أنَّه خطاب لقوله : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ } وهذه القراءة تناسبُ
قراءة الخطاب في قوله « فَلَيَفْرَحُوا » كما نقلها ابنُ عطية عنه أيضاً .

فصل

قال مجاهد وقتادة : فضل الله : الإيمان ، ورحمته : القرآن . وقال أبو سعيد
الخدري - رضي الله عنه - : فضل الله : القرآن ، ورحمته أن جعلنا من أهله .
وقال ابن عمر : فضلُ الله : الإسلام ، ورحمته : تزيينه في القلب ، وقال خالدُ
بن معدان : فضلُ الله : الإسلام ، ورحمته : السُّنن .
وقيل : فضل الله : الإيمان ، ورحمته : الجنة ، { قَبْدِكَ فَلَيَفْرَحُوا } أي :
لَيَفْرَحَ الْمُؤْمِنُونَ أن جعلهم من أهله ، { هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ } أي : خير مما
يجمعه الكفار من الأموال ؛ لِأَنَّ الآخرة خيرٌ وأبقى ، وما كان عند الله ، فهو أولى
بالطلب .

(8/500)

قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ أَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ
أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ (59) وَمَا ظَنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ (60)

قوله - تعالى - { قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ } الآية .
قال ابن الخطيب : ذكر الناس في تعلق هذه الآية بما قبلها وجوهاً ، ولا
أستحسن واحداً منها . والذي يخطر بالبال وجهان :
الأول : أن المقصود من هذا الكلام ذكر طريق ثالث في إثبات النبوة ، وذلك أنه
- عليه الصلاة والسلام - قال للقوم : « إِنَّكُمْ تَحْكُمُونَ بِحُلِّ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ ،
وحرمة بعضها ، فهذا الحكم تقولونه افتراءً على الله ، أم تعلمون أنه حكمٌ حَكَمَ
اللَّهُ بِهِ » ؛ والأول باطلٌ بالاتفاق ، فلم يبقَ إلا الثاني ، ومن المعلوم أنه - تعالى -
- ما خاطبكم به من غير واسطةٍ ، ولما بطل هذا ، ثبت أن هذه الأحكام إنما
وصلت إليكم بقول رسولٍ أرسله الله إليكم ، ونبيٍّ بعثه الله إليكم ، وذلك يدلُّ
على اعترافكم بصحة النبوة والرِّسالة ، فكيف تُبالغوا هذه المبالغات العظيمة
في إنكار النبوة ؟ .

الوجه الثاني : أنه - عليه الصلاة والسلام - لما ذكر الدلائل الكثيرة على صحة
نبوة نفسه ، وبين فساد سؤالاتهم ، وشبهاتهم في إنكارها ، أتبع ذلك بيان فساد
طريقتهم في شرائعهم وأحكامهم ، وبين أن التمييز بين هذه الأشياء بالحلِّ
والحرمة ، مع أنه لم يشهد بذلك لا عقل ولا نقل ، فدل على أنه طريق باطلٌ ،
وأنهم ليسوا على شيءٍ .

قوله : « أَرَأَيْتُمْ » : هذه بمعنى : « أُخْبِرُونِي » . وقوله : « مَا أَنْزَلَ » يجوز أن
تكون « مَا » موصولةً بمعنى : « الَّذِي » ، والعائد محذوفٌ ، أي : ما أنزلهُ ،
وهي في محلِّ نصبٍ مفعولاً أولاً ، والثاني هو الجملة من قوله : { أَلَّهُ أَذِنَ
لَكُمْ } ؟ والعائدُ من هذه الجملة على المفعول الأول محذوفٌ ، تقديره : أَلَّهُ
أذن لكم فيه ؛ واعترض على هذا : بأنَّ قوله « قُلْ » يمنع من وقوع الجملة

بعده مفعولاً ثانياً .
وأجيب عنه : بأنه كُرِّرَ توكيداً ، ويجوز أن تكون « مَا » استفهاميةً منصوبة
المحلِّ ب « أَنْزَلَ » وهي حينئذٍ معلقةٌ ل « أَرَأَيْتُمْ » وإلى هذا ذهب الحوفيُّ ،
والزمخشريُّ ، ويجوز أن تكون « مَا » الاستفهاميةُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء ،
والجملةُ من قوله : { أَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ } خبره ، والعائدُ محذوفٌ كما تقدّم ، أي :
أذن لكم فيه ، وهذه الجملة الاستفهاميةُ معلقةٌ ل « أَرَأَيْتُمْ » ، والظاهرُ من
هذه الأوجه هو الأول ؛ لأنَّ فيه إبقاءً ل « أَرَأَيْتُمْ » على بابها من تعدُّها إلى
اثنين ، وأنها مؤثِّرةٌ في أولهما بخلاف جعل « مَا » استفهاميةً ، فإنها مُعلقةٌ ل
« أَرَأَيْتُمْ » وسادةٌ مسدِّد المفعولين .

قوله : « مِنْ رِزْقٍ » : يجوز أن يكون حالاً من الموصول ، وأن تكون « مِنْ » :
ليبان الجنس ، و « أَنْزَلَ » على بابها ، وهو على حذفٍ مضافٍ ، أي : أنزله من
سبب رزقٍ وهو المطرُ ، وقيل : تُجَوِّزُ بِالْإِنْزَالِ عِلْنَ الْخَلْقِ ، كقوله :

(9/1)

{ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ } [الحديد : 25] { وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ } [الزمر : 6] .
قوله : { أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ } في « أَمْ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها متصلة عاطفة ، تقديره : أخبروني : آلهُ أذن لكم في التحليل والتحرير ، فإنكم تفعلون ذلك بإذنه ، أم تكذبون على الله في نسبة ذلك إليه . والثاني : أن تكون منقطعة . قال الزمخشري : « ويجوز أن تكون الهمزة للإنكار ، و « أم » منقطعة بمعنى : بل أتفترون على الله ، تقريراً للافتراء » والظاهر هو الأول ؛ إذ المعادلة بين الجملتين اللتين بمعنى المفرد واضحة ، إذ التقدير : أي الأمرين وقع إذن الله لكم في ذلك ، أم افتراؤكم عليه ؟ .

فصل

المراد بالشيء الذي جعلوه حراماً : ما ذكروه من تحريم السائبة ، والوصيلة ، والحام ، وقولهم { هذه أنعامٌ وحُرَّتْ حُرَّتٌ } [الأنعام : 138] { وجعلوا لله ممَّا دَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ بُصِيْبًا } [الأنعام : 36] ، وقولهم : { مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ جَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَرْوَاجِنَا } [الأنعام : 139] وقولهم : { تَمَائِيهِ أَرْوَاحٌ مِّنَ الضَّالِّينَ } [الأنعام : 143] وبدل على ذلك : أن قوله : { فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا } إشارة إلى أمر تقدّم منهم ، ولم يحك الله - تعالى - عنهم إلا هذا ؛ فوجب توجيه الكلام إليه ، ثم لما حكى تعالى ذلك عنهم ، قال لرسوله : { قُلْ ءَاَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ } وهذه قسمةٌ صحيحة ؛ لأن هذه الأحكام : إمّا أن تكون من الله - تعالى - ، أو لم تكن ، فإن كانت من الله فهو المراد بقوله : { ءَاَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ } وإن كانت ليست من الله ، فهو المراد بقوله : { أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ } .

فصل

استدل نفاة القياس بهذه الآية على بطلان القياس . قال القرطبي : « وهو بعيد ؛ لأن القياس دليل قول الله - تعالى - ؛ فيكون التحليل والتحرير من الله - تعالى - ، عند وجود دلالة نصها الله تعالى على الحكم ، فإن خالف في كون القياس دليلاً لله - تعالى - ، فهو خروجٌ عن هذا الغرض ، ورجوعٌ إلى غيره » . قوله : { وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ } : « ما » مبتدأة استفهامية ، و « ظن » خبرها ، و « يَوْمَظْ مَنْصُوبٌ بِنَفْسِ الظَّنِّ ، والمصدر مضافٌ لفاعله ، ومفعولاً للظن محذوفان ، والمعنى : وأي شيء يظنُّ الذين يفترون يوم القيامة أي فاعل بهم : أنجيهم من العذاب ، أم أنتقم منهم ؟ وقيل : أي حسبون أن الله لا يؤاخذهم به ، ولا يعاقبهم عليه ، والمراد منه : تعظيم وعيد من يفتري ، وقرأ عيسى بن عمر : « وما ظنُّ الذين » جعله فعلاً ماضياً ، والموصول فاعله ، و « ما » على هذه القراءة استفهامية أيضاً في محل نصب على المصدر ، وقُدِّمَتْ لِأَنَّ الاستفهام لهُ صدرُ الكلام ، والتقدير : أي ظنُّ المفترون ، و « مَا » الاستفهامية قد تُنَوَّبُ عَنِ الْمَصْدَرِ ؛ ومنه قول الشاعر : [البسيط] 2909- مَاذَا يَغْيِرُ ابْنَتِي رَيْعٍ عَوِيلُهُمَا ... لَا تَرْفُدَانِ وَلَا بُؤْسِي لِمَنْ رَقَدَا وتقول : « ما تُضْرِبُ رَيْدًا » ، تريد : أي ضرب تضربه ، قال الزمخشري : « أتى به فعلاً ماضياً ؛ لأنه واقعٌ لا محالة ، فكأنه قد وقع وانقضى » . وهذا لا يستقيم هنا ؛ لأنه صار نصّاً في الاستقبال لعمله في الظرف المستقبل ، وهو يوم القيامة ، وإن كان بلفظ الماضي ، ثم قال : { إِنَّ اللَّهَ لَدُوٌّ قَصِلٌ عَلَى النَّاسِ } بإعطاء العقل ، وإرسال الرُّسُلِ ، { وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ } لا يستعملون العقل في تأمل دلائل الله ، ولا يقبلون دعوة أنبياء الله ، ولا ينتفعون باستماع كلام الله .

وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْتَرِبُ عَلَيْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (61) أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (62) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْقُوْرُ الْعَظِيمُ (64) وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (65)

قوله : { وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ } الآية .
 لما أورد الدلائل على فساد مذاهب الكفار ، وأمر الرسول بالجواب عن شبهاتهم ، وتحمل أذاهم ، والرفق بهم ، ذكر هذا الكلام ليحصل به تمام الشرور للمطيعين ، وتمام الخوف للمذنبين ، وهو كونه تعالى عالماً بعمل كل واحد ، وما في قلبه من الدواعي والصّوارف .

قوله : { وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا } « ما » نافية في الموضوعين ؛ ولذلك عطف بإعادة « ما » النافية ، وأوجب ب « إلا » بعد الأفعال ؛ لكونها منفية ، و « فِي شَأْنٍ » خبر « تَكُونُ » والضمير في « منه » عائدٌ على « شَأْنٍ » و « مِنْ قُرْآنٍ » تفسيرٌ للضمير ، وحُصِّصَ من العموم ؛ لأنَّ القرآنَ هو أعظمُ شئونه صلى الله عليه وسلم ؛ وقيل : يعود على التنزيل ، وفُسرَّ بالقرآن ؛ لأنَّ كلَّ جزء منه قرآن ، وقال أبو البقاء : « من الشَّانِ » أي : مِنْ أَجْلِهِ ، و « مِنْ قُرْآنٍ » مفعولٌ « تَتْلُوا » و « مِنْ » زائدة . يعنى : أنَّها زيدت في المفعول به ، و « مِنْ » الأولى جارَّةٌ للمفعول من أجله ، تقديره : وما تتلو من أجل الشَّانِ قرآناً ، وزيدت لأنَّ الكلامَ غير موجب ، والمجرور نكرة .

وقال مكِّي : « منه » الهاء عند الفراء تعود على الشَّانِ على تقدير حذف مضافٍ ، تقديره : وما تتلو من أجل الشَّانِ ، أي : يحدث لك شأنٌ ، فنتلوا القرآن من أجله .

والشَّانُ : مصدر شَأَنَ يَشَأَنُ شَأْنَهُ ، أي : قصد يقصدُ قصدهُ ، وأصله الهمز ، ويجوز تخفيفه ، والشَّانُ أيضاً : الأمرُ ، ويجمعُ على شئون ، والشَّانُ : الحال ، تقول العرب : ما شأن فلان؟ أي : ما حاله ، قال الأخفش : وتقول العرب : ما شأنُ شأنته ، أي : ما عملت عمله ، قال ابن عباس : وما تكونُ يا محمدُ في شأن ، أي : في عملٍ من أعمالِ البرِّ ، وقال الحسن : في شأن من شأن الدُّنْيَا .

قوله : { وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ } هذا خطابٌ للنبي وأُمَّتِهِ ، وحُصِّصَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم وبالخطابِ أوَّلاً ، ثم عُمِّمَ الخطابُ مع الكلِّ ؛ لأنَّ تخصيصه وإن كان في الظاهر مُحْتَصِصاً بالرسول ، إلا أنَّ الأمةَ داخلون فيه ؛ لأنَّ رئيسي القوم إذا حُوْطب دخل قومُهُ في ذلك الخطاب ؛ كقوله : { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ [الطلاق : 1] .

قوله : « إِلَّا كُنَّا » هذه الجملةُ حاليةٌ ، وهو استثناء مفرَّغ ، ووليَّ « إلا » هنا الفعلُ الماضي دون « قَدْ » لأنَّه قد تقدَّمها فعلٌ ، وهو مُجَوِّزٌ لذلك ، وقوله : « إِذْ » هذا الظرفُ معمولٌ ل « شُهُودًا » ولما كانت الأفعالُ السابقة المرادُ بها الحالةُ الدَّائمةُ ، وتنسحبُ على الأفعالِ الماضيةِ ، كان الظرفُ ماضياً ، وكان المعنى : وما كنتُ ، وما تكونُ ، وما عملتم ، إِلَّا كُنَّا عليكم شُهُودًا ، إِلَّا أَفْضَتُمْ فيه ، و « إِذَا » تُخَلِّصُ المضارعَ لمعنى الماضي ، ومعنى « تُفِيضُونَ » أي :

تدخلون فيه وتفيضون ، والإفاضة : الدُّخُولُ في العمل ، يقال : أفاض القوم في الحديث؛ إذا اندفعوا فيه ، وقد أفاضوا من عرفة؛ إذا دفعوا منها بكثرتهم .

(9/3)

فإن قيل : « إذ » ههنا بمعنى : « حين » ، فيصير التقدير : إلا كُنَّا عليكم سُهُوداً حين تفيضون فيه ، وشهادة الله - تعالى - عبارة عن علمه؛ فيلزم منه أنه - تعالى - ما علم الأشياء إلا عند وجودها ، وذلك باطل .
فالجواب : أن هذا السؤال بناءً على أن شهادة الله عبارة عن علمه ، وهذا ممنوع؛ فإن الشهادة لا تكون إلا عند المشهود عليه ، أمّا العلم فلا يمتنع تقدّمه على الشيء ، ويدلّ على ذلك أن الرسول لو أخبرنا عن زيد أنه يأكل غداً ، كنا من قبل حصول تلك الحالة عالمين بها ، ولا يُوصفُ بكوننا شاهدين بها .
قوله - تعالى - : { وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ } قرأ الكسائيُّ هنا ، وفي سبأ [3] : « يَعْرُبُ » بكسر الرَّاي ، والياقون بضمها ، وهما لغتان في مضارع « عَرَبَ » ، يقال : عَرَبَ يَعْرُبُ وَيَعْرُبُ . أي : عَابَ حَتَّى حَفِيَ ، ومنه الروض العازب؛ قال أبو تمام : [الطويل]
2910- وَقَلِقَلْ نَائِي مِنْ حُرَّاسَانَ جَاشَهَا ... فَقُلْتُ : اطمئني ، أَنْصُرُ الرَّوضِ عَازِبُهُ

وقيل للغائب عن أهله : « عازب » ، حتّى قالوا لِمَنْ لا زوج له : عازب . وقال الرَّاغب : « العازبُ : المُتِبَاعِدُ في طلب الكلا ، ويقال : رجل عازبٌ وامرأة عازبةٌ ، وعزبَ عند حلمه ، أي : غاب ، وقوم مُعْرَبُونَ ، أي : عَزَبَتْ عنهم إبلهم » وفي الحديث : « مَنْ قرأ القرآن في أربعين يوماً ، فقد عَزَبَ » ، أي : فقد بُعدَ عهدَهُ بالختمة ، وقال قريباً منه الهرويُّ ، فإنه قال : « أي : بعد عهده بما ابتدأ منه ، وأبطأ في تلاوته ، وفي حديث أم معبد : « والشَّاءُ عازبٌ حيالٌ » .
قال : والعازبُ : البعيدُ الذهابِ في المرعى ، والحائلُ : التي ضربها الفحلُ ، فلمْ تَحْمَلْ لِحْدَوِيَّةِ السَّنةِ ، وفي الحديث أيضاً : « أَصْبَحْنَا بِأَرْضِ عَزْوَبِيَّةٍ صَحْرَاءَ » ، أي : بعيدة المرعى . ويقال للمال الغائب : عازب ، وللحاضر : عاهن ، والمعنى في الآية : وما يَبْعُدُ ، أو ما يَحْفَى ، أو ما يَغِيْبُ عن ربِّكَ .
و « مِنْ مُنْقَالٍ » فاعل ، و « مِنْ » : مزبدةٌ فيه ، أي : ما يبعد عنه منقالٌ ، والمنقالُ هنا : اسمٌ لا صفةٌ ، والمعنى به الوزنُ ، أي : وزن ذرَّةٍ ، ومنقال الشيء : ما يُساويه في الثقل ، والمعنى : ما يساوي ذرَّةً ، والذُّرُّ : صغارُ التَّمْلِ واحدها ذرَّةٌ ، وهي تكون خفيفة الوزن جداً .

فإن قيل : لِمَ قدّم الله ذكر الأرض هنا على ذكر السماء ، مع أنه قال في سبأ : { لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ } [سبأ : 3] ؟
فالجواب : حقُّ السَّماءِ أن تقدّم على الأرض ، إلا أنه - تعالى - لمّا ذكر في هذه الآية شهادته على أحوال أهل الأرض وأعمالهم ، ثم وصل بذلك قوله : لا يعرّب عنه؛ ناسب أن تقدم الأرض على السماء في هذا الموضع .

(9/4)

قوله : { وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ } قرأ حمزة : برفع راء « أصغر » و « أكبر » ، والباقون : بفتحها .
فأما الفتحُ ففيه وجهان :
أحدهما : - وعليه أكثر المعربين - أنَّه جرٌّ ، وإنما كان بالفتحة ؛ لأنَّه لا ينصرف للوزن والوصف ، والجرُّ لأجلِ عطفه على المجرور ، وهو : إمَّا « مَثْقَالٌ » ، أو « ذَرَّةٌ » .
وَأَمَّا الوجه الثاني : فهو أنَّ « لا » نافيةٌ للجنس ، و « أَصْغَرَ » و « أَكْبَرَ » اسمها ، فهما مبنيان على الفتح .
وَأَمَّا الرَّفْعُ فمن وجهين :
أشهرهما عند المعربين : العطفُ على محلِّ « مَثْقَالٌ » إذ هو مرفوعٌ بالفاعلية ، و « مِنْ » مزيدة فيه ؛ كقولك : « مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ » بجرِّ « امرأة » ورفعها .
والثاني : أنَّه مبتدأ ، قال الزمخشري : والوجهُ النَّصْبُ على نفي الجنس ، والرَّفْعُ على الابتداء ليكون كلاماً برأسه ، وفي العطف على محلِّ « مَثْقَالٌ ذَرَّةٌ » ، أو على لفظ « مَثْقَالٌ ذَرَّةٌ » فتحاً في موضع الجرِّ ؛ لامتناع الصَّرف إشكالاً ؛ لأنَّ قولك : « لا يعزُّب عنه شيءٌ إلا في كتاب » مشكل ؛ لأنَّه يلزم منه أن يكون ذلك الشيء الذي في الكتاب خارجاً عن علم الله ، وبصير التقدير : إلا في كتاب مبين فيعزُّب ، وهو باطلٌ ، وهذان الوجهان اختيار الرَّجَّاح .
وقد يزول هذا الإشكالُ بما ذكره أبو البقاء : وهو أن يكون « إلا في كتاب » استثناءً منقطعاً ، قال : « إلا في كتابٍ أي : إلا هو في كتابٍ ، والاستثناءُ منقطعٌ » .
قال ابن الخطيب : « أجاب بعضُ المحققين من وجهين : أحدهما : أن الاستثناء منقطع .
والآخر : أن العزوب عبارة عن مطلق البعد ، والمخلوقات قسمان : أحدهما : قسمٌ أوجده الله ابتداءً من غير واسطةٍ ، كالملائكة ، والسموات ، والأرض .
وقسمٌ أوجده بواسطة القسم الأوَّل ، مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد ، وهذا قد يتبعُ في سلسلة العلية والمعلولية عن مرتبة وجود واجب الوجود ، فالمعنى : لا يبعد عن مرتبة وجوده مَثْقَالٌ ذَرَّةٌ في الأرض ، ولا في السماء ، إلا وهو في كتاب مبين كتبه الله ، وأثبت فيه صور تلك المعلومات » .
قال شهاب الدين : « فقد آل الأمرُ إلى أنَّه جعله استثناءً مفرَّغاً ، وهو حالٌ من « أَصْغَرَ » و « أكبر » ، وهو في قوَّة الاستثناء المتَّصل ، ولا يقال في هذا : إنَّه متَّصلٌ ولا منقطعٌ إذ المُفَرَّغُ لا يقال فيه ذلك .
وقال الجرجانيُّ : « إلا » بمعنى : « الواو » ، والتقدير : « وما يعزُّب عن ربِّك من مَثْقَالِ ذَرَّةٍ في الأرض ولا في السَّماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر » وههنا تمَّ الكلام وانقطع ، ثم ابتداءً يقوله : { إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ } أي : وهو في كتاب مبين ، والعربُ تضعُ « إلا » موضع واو النَّسْقِ ؛ كقولهِ :

(9/5)

{ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ } [النساء : 148] { إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ } [البقرة : 150] . وهذا الذي قاله الجرجانيُّ ضعيفٌ جداً ، وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألة

في البقرة ، وأنه شيء قال به الأخفش ، ولم يثبت ذلك بدليل صحيح .
وقال أبو شامة : ويزيل الإشكال أن تُقدَّر قبل قوله : « إلا في كتاب » « ليس شيء من ذلك إلا في كتاب » وكذا تقدر في آية الأنعام [الأنعام : 59] .
ولم يقرأ في سبأ إلا بالرفع ، وهو يقوي قول من يقول : إنَّه معطوفٌ على « مثقال » ، ويبيِّن أن « مثال » فيها بالرفع ؛ إذ ليس قبله حرف جر . وقد تقدَّم الكلام على نظير هذه المسألة في سورة الأنعام ، في قوله : { وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ } [الأنعام : 59] إلى قوله : { إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ } [الأنعام : 59] وأنَّ صاحب النظم الجرجاني أحال الكلام فيها على الكلام في هذه السورة ، وأنَّ أبا البقاء قال : « لو جعلناه كذا ، لفسد المعنى » . وتقدَّم بيان فساده ، والجواب عنه هناك ، فالتفت إليه [الأنعام : 59] .
قوله : { أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ } الآية .
اختلفوا فيمن يستحقُّ هذا الاسم .
فقال بعضهم : هم الذين ذكرهم الله في كتابه ، بقوله { الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ } .

وقال قوم : هم المتحابون في الله ، لما روي أبو مالك الأشعري ، قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءٍ وَلَا شُهَدَاءٍ ، يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ بِقُرْبِهِمْ وَمَقْعَدِهِمْ مِنَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، قال : وفي ناحية المسجد أعربي ، فجتنا على ركبتيه ، ورمى بيديه ، ثم قال : حدَّثنا يا رسول الله عنهم ، قال : فرأيتُ في وجه النبي صلى الله عليه وسلم البشر ؛ فقال : « هُمُ عِبَادٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، مِنْ بِلْدَانِ شَتَّى ، وَقِبَائِلِ شَتَّى لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ أَرْحَامٌ يَتَوَاصِلُونَ بِهَا ، وَلَا دُنْيَا يَتَبَادَلُونَ بِهَا ، يَتَحَابُّونَ بِرُوحِ اللَّهِ ، يَجْعَلُ اللَّهُ وَجُوهُهُمْ نُورًا ، وَيَجْعَلُ لَهُمْ مَنَابِرَ مِنْ لَوْلُؤٍ قَدَّامَ الرَّحْمَنِ ، يَفْرَعُ النَّاسُ وَلَا يَفْرَعُونَ ، وَيَخَافُ النَّاسُ وَلَا يَخَافُونَ » .
قال أبو بكر الأصبم : أولياء الله : هم الذين تولَّى الله هدايتهم بالبرهان وتولَّوا القيام بحق العبودية لله ، والدعوة إليه .
واعلم : أن تركيب الواو واللام ، والياء يدل على معنى القرب ، فولِّي كل شيء هو الذي كون قريباً منه ، والقرب من الله - تعالي - بالمكان والجهة محال ؛ فالقرب منه إنما يكون ، إذا كان القلب مُسْتَعْرِقًا في نور معرفة الله - تعالي - ، فإن رأى ، رأى دلائل قُدْرَةِ الله ، وإن سمع ، سمع آيات الله ، وإن نطق ، نطق بالشناء على الله ، وإن تحرَّك ، تحرَّك في خدمة الله ، وإن اجتهد ، اجتهد في طاعة الله ، فهناك يكون في غاية القرب من الله ؛ فحينئذ يكون ولياً .

(9/6)

قوله تعالي : { الَّذِينَ آمَنُوا } في محلِّه أوجهٌ :
أحدها : أنه مرفوعٌ خبر مبتدأ مضمَّر ، أي : هم الذي آمنوا ، أو خبر ثانٍ ل « إِنَّ » ن أو مبتدأ ، والخبر الجملة منقوله : { لَهُمُ الْبُشْرَى } ، أو على النَّعْتِ على موضع « أَوْلِيَاءَ » لأنَّ موضعه رفعٌ بالابتداء قبل دخول « إِنَّ » ، أو بدل من الموضع أيضاً ، ذكَّرهما مكِّي ، وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين ؛ لأنَّهم يجزؤون التَّوابع كلها مجرى عطف النَّسَقِ في اعتبار المحلِّ .
وقيل : محله الجرُّ بدلاً من الهاء ، والميم في « عليهم » .

وقيل : منصوبُ المحلِّ نعتاً ل « أولياء » ، أو بدلاً منهم على اللفظ ، أو على إضمار فعلٍ لائقٍ وهو « أمدح » ، فقد تحصّل فيه تسعةٌ أوجهٍ : الرفعُ من خمسة ، والجرُّ من وجهٍ واحدٍ ، والنصبُ من ثلاثة ، وإذا لم تجعل الجملة من قوله : « لَهُمُ الْبُشْرَى » خيراً ل « الذين » جاز فيها الاستئنافُ ، وأن تكون خيراً ثانياً ل « إِنَّ » أو ثالثاً .

قوله : { لَهُمُ الْبُشْرَى } روى عبادة بن الصّامت ، قال : سألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله - تعالى - : { لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ } قال : هي الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ ، يراها المسلمُ أو تُرى له . وقال - عليه الصلاة والسلام - : « الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جِزَاءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جِزَاءً مِنَ السُّبُوءَةِ . »

وقيل : الْبُشْرَى فِي الدُّنْيَا هي : التَّنَائُ الْحَسَنُ ، وفي الْآخِرَةِ : الْجَنَّةُ ؛ لما روى أبو ذرٍّ ، قال : قلت يا رسول الله : الرَّجُلُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ ، وَيَحِبُّهُ النَّاسُ ، قَالَ : تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ . وقال الزهريُّ ، وقتادة : هي نزول الملائكة بالبشارة من الله - تعالى عند الموت ، قال - تعالى - : { تَنْزِيلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ } [فصلت : 30] . وروى عطاء نحوه ، عن ابن عباس .

وقال الحسن : هي ما يبشّر الله المؤمنين في كتابه من جنّته ، وكريم ثوابه ، كقوله : { وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا } [البقرة : 25] { وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } [البقرة : 223] { وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ } [فصلت : 30] .

وقيل : يبشّرهم في الدُّنْيَا بالكتاب والرسول أنهم أولياء الله ، وبشّرهم في القبور ، وفي كتب أعمالهم بالجنّة .

قوله : { فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } : يجوز فيه وجهان : أظهرهما : أنه متعلقٌ بالبشرى ، أي : البشرى تقع في الدُّنْيَا ، كما فسّرت بالرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ .

والثاني : أنّها حالٌ من « الْبُشْرَى » فتتعلق بمحذوف ، والعاملُ في الحال الاستقراءُ في « لهم » لوقوعه خيراً .

قوله : « لَا تَبْدِيلَ » جملةٌ مستأنفةٌ ، أي : لا تغيير لقوله ، ولا خلف لوعده . وقوله : « ذَلِكَ » إشارةٌ للْبُشْرَى ، وإن كانت مؤنثةً ؛ لأنّها في معنى التبشير ، وقال ابن عطية : إشارةٌ إلى التّعيم ، وقال الزمخشري : « ذَلِكَ إشارةٌ إلى كونهم مبشّرين في الدّارين » .

قوله : { وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ } وههنا تمّ الكلام ، واعلم أنّ الله لمّا حكى عن الكفار شبهاتهم المتقدمة ، وأجاب عنها عدلوا إلى طريقٍ آخر ، وهو أنّهم هدّدوه ، وخوّفوه بأنهم أصحاب أموال وأتباع ؛ فنسعى في قهرك ، وفي إبطال أمرك ، فأجاب - تعالى - عن هذا الطّريق بقوله : { وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ } .

(9/7)

فإن قيل : كيف آمنه من ذلك ، ولم يزل خائفاً حتى هاجر ، ثم بعد ذلك يخاف حالاً بعد حال .

فالجواب : أنّ الله وعده بالتّصر والطّفر مطلقاً ، والوقت ما كان معيّناً ، فهو في كلّ وقت كان يخاف من أن لا يكون هذا الوقتُ المعيّنُ ذلك الوقتُ ؛ فحينئذٍ يحصل الانكسارُ في هذا الوقت ، وقوله : « قَوْلُهُمْ » قيل : حذفته صفته ؛ لفهم

المعنى ، إذا التقدير : ولا يحزنك قولهم الدال على تكذيبك ، وحذف الصفة ، وإبقاء الموصوف قليل ، بخلاف عكسه .

وقيل : بل هو عامٌ أريد به الخاصُّ .
ثم ابتداءً فقول : { إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ } العامَّةُ على كسر « إِنَّ » ، استئنافاً ، وهو مُشعرٌ بالعلية .

وقيل : هو جوابُ سؤالٍ مقدَّر؛ كأنَّ قائلًا قال : لِمَ لا يُحزَنُ قولهم ، وهو ممَّا يُحزَنُ؟ فأجيب بقوله : { إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً } ، ليس لهم منها شيءٌ ، فكيف تبالي بقولهم؟

والوقف على قوله : « قولهم » ينبغي أن يُعتمد ، ثم يبتدأ بقوله : « إِنَّ الْعِزَّةَ » وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحدٌ أنَّ هذا من مقولهم ، إلا من لا يعتبرُ بفهمه ، وقرأ أبو حيوة « أَنَّ الْعِزَّةَ » بفتح « أَنَّ » وفيها تخريبان : أحدهما : أنَّها على حذف لام العلة ، أي : لا يحزنك قولهم؛ لأجل أنَّ العِزَّةَ لله جميعاً .

الثاني : أنَّ « إِنَّ » وما في حيزها بدلٌ من « قولهم » كأنَّه قيل : ولا يحزنك أنَّ العِزَّةَ لله ، وكيف يظهرُ هذا التوجيهُ ، أو يجوز القولُ به ، وكيف ينهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في المعنى ، وهو لم يتعاطَ شيئاً من تلك الأسباب؟ وأيضاً؛ فمن أيِّ قبيل الإبدال هذا؟ قال الزمخشريُّ : « ومن جعله بدلاً من « قولهم » ثم أنكره ، فالمنكر هو تخريجه ، لا ما أنكره من القراءة به . » . يعني : أنَّ إنكاره للقراءة منكراً؛ لأنَّ معناها صحيحٌ على ما ذكر من التعليل ، وإلما المنكر هذا التخريجُ ، وقد أنكر جماعةُ هذه القراءة ، ونسبوا للغلط ولأكثر منه .

قال القاصي : « فتحها شاذُّ يقاربُ الكفر ، وإذا كسرت كان استئنافاً ، وهذا يدلُّ على فضيلة علم الإعراب » .

وقال ابن قتيبة : لا يجوز فتح « إِنَّ » في هذا الموضع وهو كفرٌ وغلُوٌّ .
قال أبو حيان : وإلما قالاً ذلك بناءً منهما على أنَّ « أَنَّ » معمولَةٌ لـ « قولهم » .

قال شهاب الدين كيف تكون معمولَةٌ لـ « قَوْلُهُمْ » وهي واجبةُ الكسر بعد القول إذا حكيت به ، فكيف يتوهم ذلك؟ وكما لا يتوهم هذا المعنى مع كسرها ، لا يتوهم أيضاً مع فتحها ما دام له وجهٌ صحيحٌ .

(9/8)

و « جَمِيعاً » حالٌ من العِزَّةِ ، ويجوز أن يكون توكيداً ولم يُؤثِّتْ بالياء؛ لأنَّ فعلاً يستوي فيه المذكر والمؤنثُ ، لشبهه بالمصادر ، وقد تقدَّم تحريره في قوله : { إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ } [الأعراف : 56] .
فصل

قيل : المعنى : إِنَّ جميع العِزَّةِ والقدرة لله - تعالى - ، يعطي ما يشاء لعباده ، والغرضُ منه : أنه لا يعطي الكفار قدرةً عليه ، بل يعطيه القدرة عليهم حتى يكون هو أعزُّ منهم ، ونظيره : { كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَيْنَ أَتَا وَرَسَلِي } [المجادلة : 21] { إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا } [غافر : 51] .

قال الأصمُّ : المراد : أن المشركين يتعرَّضون بكثرة خدمتهم وأموالهم ، ويخوفونك بها ، وتلك الأشياء كلها لله - تعالى - ، فهو - تعالى - قادرٌ على أن

يسلب منهم كل تلك الأشياء ، وينقل أموالهم وديارهم إليك .
 فإن قيل : قوله : { إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا } كالمُضَادَّةِ لقوله : { وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ
 وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ } [المنافقون : 8] .
 فالجواب : لا مُضَادَّةَ ؛ لِأَنَّ عِزَّةَ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ كُلَّهَا بِاللَّهِ ، فَهِيَ لِلَّهِ .
 { هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ } أي : يسمع ما يقولون ، ويعلم ما يعزمون ، فيُكَافئُهُمْ
 على ذلك .

(9/9)

أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ
 اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (66) هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ
 اللَّيْلَ لِيَتَسَكَّنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ (67) قَالُوا
 اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَ هُوَ الْعَنِيِّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ
 مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (68) قُلْ إِنْ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ
 عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ (69) مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ
 الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ (70)

قوله تعالى : { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ } الآية .
 لمَّا ذكر في الآية المتقدمة : { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } [يونس
 : 55] دل على أن كل ما لا يعقل ، فهو مُلْكٌ لله - تعالى - ، وملكٌ له ، وههنا
 أتى بكلمة « مِنْ » وهي مختصة بالعقلاء ؛ فدل على أن كل العقلاء داخلون
 تحت ملك الله وملكه ، فدل مجموع الآيتين على أن الكل ملكه وملكه . وقيل :
 المراد بـ « من في السموات » : العقلاء المُمَيَّرُونَ ، وهم الملائكة والثقلان ،
 وخصَّهم بالذكر ؛ ليدل على أن هؤلاء إذا كانوا له وفي ملكه ، فالجمادات أولى
 بهذه العبودية ، فيكون ذلك قدحاً في جعل الأصنام شركاء لله - تعالى - ،
 فيكون ذلك من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، ويجوز أن يراد العموم ، وغلب
 العاقل على غيره .

قوله : « وَمَا يَتَّبِعُ » يجوز في « ما » هذه أن تكون نافية ، وهو الظاهر ، و
 شُرَكَاءَ » مفعولٌ « يَتَّبِعُ » ومفعولٌ « يَدْعُونَ » محذوفٌ لفهم المعنى ،
 والتقدير : وما يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً شُرَكَاءَ ، فالهة : مفعولٌ «
 يَدْعُونَ » و « شركاء » : مفعولٌ « يتبع » ، وهو قول الزمخشري .
 قال : « ومعنى وما يتبعون شركاء : وما يتبعون حقيقة الشركاء ، وإن كانوا
 يُسَمُّونَهَا شُرَكَاءَ ؛ لِأَنَّ شَرِكَةَ اللَّهِ فِي الرِّبَوِيَّةِ مَحَالٌ ، إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا ظَنَّهُمْ أَنَّهُمْ
 شُرَكَاءُ ثُمَّ قَالَ : « ويجوز أن تكون « ما » استفهاماً ، يعني : وأي شيء يتبعون
 ، و « شركاء » على هذا نصب بـ « يَدْعُونَ » ، وعلى الأول بـ « يتبع » وكان
 حقه : « وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء شركاء » فاقترص على
 أحدهما للدلالة . وهذا الذي ذكره الزمخشري قد رده مكِّي وأبو البقاء .
 أما مكِّي ، فقال : انتصب « شركاء » بـ « يَدْعُونَ » ومفعولٌ « يتبع » قام
 مقامه { إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ } لِأَنَّهُ هُوَ ، وَلَا يَنْتَصِبُ الشُّرَكَاءُ بـ « يَتَّبِعُ » لِأَنَّ
 تنفي عنهم ذلك ، والله قد أخبر عنهم بذلك .
 وقال أبو البقاء : « وشركاء مفعولٌ « يَدْعُونَ » ولا يجوز أن يكون مفعولٌ «
 يتبعون » لِأَنَّ المعنى يصير إلى أنهم لم يتبعوا شركاء ، وليس كذلك » .

قال شهاب الدّين : « معنى كلامهما : أنّه يؤول المعنى إلى نفي اتّباعهم الشركاء ، والواقع أنّهم قد اتّبعوا الشركاء » . وجوابه ما تقدّم من أنّ المعنى : أنهم وإن اتّبعوا شركاء ، فليستوا بشركاء في الحقيقة ، بل في تسميتهم هم لهم بذلك ، فكأنّهم لم يتّخذوا شركاء ، ولا اتبعوهم لسلب الصّفة الحقيقيّة عنهم ، ومثله قولك : « ما رأيتُ رجلاً » ، أي : مَنْ يستحقُّ أن يسمّى رجلاً ، وإن كنت قد رأيت الدّكر من بني آدم ، ويجوز أن تكون « ما » استفهاميّة ، وتكون حينئذٍ منصوبةً بما بعدها ، وقد تقدّم قولُ الزمخشري في ذلك .

(9/10)

وقال مكّي : لو جعلت « ما » استفهاماً بمعنى : الإنكار والتّوبيخ ، كانت اسماً في موضع نصبٍ ب « يتبع » .
وقال أبو البقاء نحوه . ويجوز أن تكون « ما » موصولة بمعنى « الذي » نسقاً على « مَنْ » في قوله : { أَلَا إِنَّ لِلّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ } .
قال الزمخشري : ويجوز أن تكون « ما » موصولة معطوفة على « مَنْ » كأنّه قيل : ولله ما يتّبعه الذين يدعون من دون الله شركاء ، أي : وله شركاؤهم .
ويجوز أن تكون « ما » هذه الموصولة في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوفٌ تقديره : والذي يتّبعه المشركون باطلٌ ، فهذه أربعة أوجه .
وقرأ السلمي : « تدعون » بالخطاب ، وعزاها الزمخشريّ لعليّ بن أبي طالب .

قال ابن عطية : وهي قراءة غير متّجهة .
قال شهاب الدّين : قد ذكر توجيهها الزمخشريّ ، فقال : ووجهه أن يحمل « وما يتبع » على الاستفهام ، أي : وأيُّ شيء يتّبع الذين تدعونهم شركاء من الملائكة والنبين ، يعني : أنّهم يتبعون الله - تعالى - ويطيعونه ، فما لكم لا تفعلون مثل فعلهم؛ كقوله : { أولئك الذين يدعون يتبعون إلى ربّهم الوسيلة أنّهم أقرب } [الإسراء : 57] .
قوله : « إن يتبعون » « إن » نافية ، و « الظن » مفعولٌ به ، فهو استثناءٌ مفرغٌ ، ومفعولُ الظن محذوفٌ ، تقديره : إن يتبعون إلا الظنّ أنّهم شركاء ، وعند الكوفيين : تكون « أل » عوضاً من الضمير ، تقديره : إن يتبعون إلا ظنّهم أنهم شركاء ، والأحسن أن لا يقدر للظنّ معمولٌ؛ إذ المعنى : إن يتبعون إلا الظن ، لا اليقين .

وقوله : « إن يتبعون » من قرأ « يدعون » بياء الغيبة ، فقد جاء ب « يتبعون » مطابقاً له ، ومن رأى « تدعون » بالخطاب ، فيكون « يتبعون » : التفاتاً؛ إذ هو خروجٌ من خطابٍ إلى غيبة ، والمعنى : إن يتبعون إلا ظنونهم الباطلة ، { وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ } : يكذبون ، وقد تقدّم في الأنعام .

قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ } الآية .
لمّا ذكر أنّ العزة لله جميعاً ، احتجّ عليه بهذه الآية ، وانظر إلي فصاحتهم ، حيث حذف من كل جملة ما ثبت في الأخرى؛ وذلك أنّه ذكر علة جعل الليل لنا ، وهي قوله : « لَتَسْكُنُوا » وحذفها من جعل النهار ، وذكر صفة النهار ، وهي قوله : « مُبْصِرًا » وحذفها من الليل ، لدلالة المقابيل عليه ، والتقدير : هو الذي جعل لكم الليل مُظلماً لتسكنوا فيه ، والنهار مُبصراً لتحرّكوا فيه لمعاشكم ،

فحذف « مُظْلَمًا » لدلالة « مُبْصِرًا » عليه ، وحذف « لتتحرَّكُوا » لدلالة « لتسكنوا » وهذا أفصح كلام .

(9/11)

وقوله : « مُبْصِرًا » أسند الإبصارَ إلى الظَّرْفِ مجازاً كقولهم : « نهارُهُ صائم ، وليله قائم ونائم » .
قال : [الطويل]

2911- ونمْتُ وما لَيْلُ

المطِيِّ بِتَائِمِ

وقال قطرب : يقال : أظلم الليلُ : صار ذا ظلمة ، وأضاء النهارُ : صار ذا ضياء ؛ فيكون هذا من باب النسب ؛ كقولهم : لابنٌ وتامرٌ ، وقوله - تعالى - : { عَيْشِيَّةٌ رَّاضِيَّةٌ } [الحاقة : 21] ، إلا أنَّ ذلك إنما جاء في الثلاثيِّ ؛ وفي « فَعَّالٌ » بالتضعيف عند بعضهم في قوله - تعالى - : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ } [فصلت : 46] في أحد الأوجه .
ثم قال : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ } أي : يتدبَّرون ما يسمعون ، ويعتبرون .

فإن قيل : قوله : { جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ } يدلُّ على أنَّه - تعالى - ما جعله إلا لهذا الوجه ، وقوله { إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ } يدلُّ على أنَّه - تعالى - أراد بتخليق الليل والنهار أنواعاً كثيرة من الدلائل .
فالجواب : أن قوله - تعالى - : « لتسكنوا » لا يدلُّ على أنَّه لا حكمة فيه إلا ذلك ، بل ذلك يقتضي حصول تلك الحكمة .
قوله تعالى : { قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ } الآية .

هذا نوع آخر من أباطيلهم التي حكاها الله عنهم ، « قالوا » يعني المشركين : الملائكة بنات الله ، وقيل : قولهم : الأوثان أولاد الله ، ويحتمل أن يكون قد كان فيهم قومٌ من النصارى قالوا ذلك ، ثم استنكر هذا القول ، فقال بعده : { هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } فكونه - تعالى - غنياً مالكاً لكل ما في السموات والأرض ، يدلُّ على أنه سبحانه يستحيل أن يكون له ولد ، وبيانه من وجوه :

الأول : أنه لو كان محتاجاً ، لافتقر إلى صانع آخر ، وهو محال ، وكل من كان غنياً فلا بد أن يكون فرداً منزهاً عن الأعضاء والأبعاض ، ومن كان كذلك يمتنع أن ينفصل عنه جزءٌ من أجزائه ، والولد عبارةٌ عن انفصال جزء من أجزاء الإنسان ، ثم يتولد من ذلك الجزء مثله ، وإذا كان هذا محالاً ، ثبت أن كونه - تعالى - غنياً يمنع من ثبوت الولد له .
الثاني : أن من كان غنياً ، كان قديماً أزلياً باقياً سرمدياً ، وكل من كان كذلك امتنع عليه الانقراض ، والولد إنما يحصل للشئ الذي ينقضي وينقرض ، فيكون ولده قائماً مقامه ؛ فثبت أن كونه - تعالى - غنياً ، يدلُّ على أنه يمتنع أن يكون له ولد .

الثالث : أن كلَّ من كان غنياً يمتنع أن يكون موصوفاً بالشهوة واللذة ، وإذا امتنع ذلك ، امتنع أن يكون له صاحبةٌ وولد . وباقي الوجوه يطول ذكرها . ثم قال : { لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } وهذا نظيرٌ قوله : { إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا } .

[مريم : 93] وَلَمَّا بَيَّنَّ بِالِدَلِيلِ الْوَاضِحِ امْتِنَاعَ مَا أُضِافُوا إِلَيْهِ ، عَطَفَ عَلَيْهِمْ بِالْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ ، فَقَالَ : { إِنَّ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ } : « إِنَّ » نَافِيَةٌ وَ « عِنْدَكُمْ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا مَقْدَمًا ، وَ « مِنْ سُلْطَانٍ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « مِنْ سُلْطَانٍ » مَرْفُوعًا بِالْفَاعِلِيَّةِ بِالظَّرْفِ قَبْلَهُ ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النِّفْيِ ، وَ « مِنْ » مَزِيدَةٌ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ ، وَبِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ « سُلْطَانٍ » لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ صِفَةً لَهُ ؛ فَيَحْكُمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَرِّ عَلَى الْفَلْظِ ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ ؛ لِأَنَّ مَوْصُوفَهُ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ زَائِدٍ ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِالِاسْتِقْرَارِ .

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : الْبَاءُ حَقُّهَا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ : « إِنَّ عِنْدَكُمْ » عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْقَوْلُ مَكَانًا لِلْسُّلْطَانِ ؛ كَقَوْلِهِ « مَا عِنْدَكُمْ بِأَرْضِكُمْ مُورٌ » كَأَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ عِنْدَكُمْ بِمَا تَقُولُونَ سُلْطَانٌ وَقَالَ الْخَوْفِيُّ : بِهَذَا مَتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ . يَعْنِي : الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ .

ثُمَّ قَالَ : { أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْآيَةَ يَحْتَجُّ بِهَا نُفَاةَ الْقِيَاسِ فِي إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ .

قَوْلُهُ - تَعَالَى - : { قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ } الْآيَةَ .

لَمَّا بَيَّنَّ بِالِدَلِيلِ الْقَاطِعِ أَنَّ إِثْبَاتَ الْوَلَدِ لِلَّهِ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِهَذَا الْقَائِلِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ ، ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ افْتَرَأَ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - ، فَبَيَّنَّ أَنَّ مِنْ هَذَا حَالِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَفْلُحُ الْبَيْتَةُ ، أَي : لَا يَنْجَحُ فِي سَعْيِهِ ، وَلَا يَفُوزُ بِمَطْلُوبِهِ ، بَلْ خَابَ وَخَسِرَ .

قَوْلُهُ : { مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا } يَجُوزُ رَفْعُ « مَتَاعٌ » مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مَقْدَرٍ ، فَهِيَ اسْتِثْنَائِيَّةٌ ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : كَيْفَ لَا يَفْلُحُونَ ، وَهُمْ فِي الدُّنْيَا مَفْلُحُونَ بِأَنْوَاعٍ مِمَّا يَتَلَدَّدُونَ بِهِ ؟ فَقِيلَ : ذَلِكَ مَتَاعٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : لَهُمْ مَتَاعٌ ، وَ « فِي الدُّنْيَا » يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ « مَتَاعٌ » أَي : تَمِيعٌ فِي الدُّنْيَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِ « مَتَاعٌ » فَهُوَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِنَصْبِهِ هُنَا ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ :

{ مَتَاعَ الْحَيَاةِ } [يُونُسُ : 23] فِي أَوَّلِ السُّورَةِ .

وَقَوْلُهُ : { بِمَا كَانُوا } الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ ، وَ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، أَي : بِسَبَبِ كُونِهِمْ كَافِرِينَ .

وَإِنُّ عَلَيْهِمْ تَبَا نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ (71) فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا يسْأَلُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَآمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (72) فَكَذَّبُوهُ فَتَبَّاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ

عَاقِبَةُ الْمُنْدَرِينَ (73) ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطِيعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ (74)

قوله تعالى : { وَاَتَلَّ عَلَيْهِمْ تَبَا نُوحٍ } الآية .
لَمَّا بَالِغٌ فِي تَقْرِيرِ الدَّلَائِلِ ، وَالْجَوَابِ عَنِ الشُّبْهِ ، شَرَعَ فِي بَيَانِ قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ ؛
لِوَجْهِه :
الأول : أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا طَالَ فِي تَقْرِيرِ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ ؛ فَرَبَّمَا حَصَلَ نَوْعٌ مِنَ الْمَلَلَةِ ، فَإِذَا انْتَقَلَ الْإِنْسَانُ مِنْ ذَلِكَ الْفَنِّ إِلَى فَنٍّ آخَرَ ، انشَرَحَ ، وَوَجَدَ فِي نَفْسِهِ رَغْبَةً شَدِيدَةً .

الثاني : لِتَأَسُّيِ الرُّسُولِ وَأَصْحَابِهِ بِمَنْ سَلَفَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ؛ فَإِنَّ الرُّسُولَ إِذَا سَمِعَ أَنَّ مَعَامِلَةَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ مَعَ الرُّسُلِ مَا كَانَتْ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، خَفَّ ذَلِكَ عَلَى قَلْبِهِ ، كَمَا يُقَالُ : إِنْ الْمَصِيبَةَ إِذَا عَمَّتْ خَفَّتْ .
الثالث : أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا سَمِعُوا هَذِهِ الْقِصَصَ ، وَعَلِمُوا أَنَّ الْجَهَّالَ وَإِنْ بِالْعُورِ فِي إِيْذَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَعَانَهُمْ بِالْآخِرَةِ ، وَنَصَرَهُمْ ، وَأَيَّدَهُمْ ، وَقَهَرَ أَعْدَاءَهُمْ ، كَانَ سَمَاعُ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ لِهَذِهِ الْقِصَصِ ، سَبَبًا لِانْكَسَارِ قُلُوبِهِمْ ، وَوُقُوعِ الْخَوْفِ فِي صُدُورِهِمْ ؛ فَحِينَئِذٍ يُفَلِّقُونَ مِنَ الْأَذَى وَالسَّفَاهَةِ .
الرابع : أَنَّ مُحَمَّدًا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا لَمْ يَتَعَلَّمْ عِلْمًا ، وَلَمْ يَطَالِعْ كِتَابًا ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَصَ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ ، وَمِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَّمَا عَرَفَهَا بِالْوَحْيِ وَالتَّنْزِيلِ ، وَحَذَفَتِ الْوَاوُ مِنْ « ائْتَلْ » لِأَنَّهُ أَمْرٌ . قَوْلُهُ : « إِذْ قَالَ » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « إِذْ » مَعْمُولَةً لِ « تَبَا » وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ « تَبَا » بِدَلِّ اشْتِمَالٍ ، وَجُوزُ أَبُو الْبَقَاءِ : أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ « تَبَا » وَلَيْسَ بظَاهِرٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ « ائْتَلْ » لِفَسَادِهِ ؛ إِذْ « ائْتَلْ » مُسْتَقْبَلٌ ، وَ « إِذْ » مَاضٍ ، وَ « لِقَوْمِهِ » اللَّامُ : إِمَّا لِلتَّبْلِيغِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَإِمَّا لِلْعِلَّةِ ، وَلَيْسَ بظَاهِرٍ .
قال المفسرون : « قَوْنُ نُوحٍ هُمْ : وَوَلَدُ قَابِيلِ » .

قَوْلُهُ : { كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي } مِنْ بَابِ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ ؛ كَقَوْلِهِمْ : « تَقَلَّ عَلَيَّ ظِلُّهُ » .
وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ ، وَأَبُو مَجْلَزٍ ، وَأَبُو الْجَوَازِءِ : « مُقَامِي » بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَ « الْمَقَامِ » بِالْفَتْحِ : مَكَانَ الْقِيَامِ ، وَبِالضَّمِّ : مَكَانَ الْإِقَامَةِ ، أَوْ الْإِقَامَةِ نَفْسَهَا .
وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : « وَلَمْ يُقْرَأْ هُنَا بِضَمِّ الْمِيمِ » . كَأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى قِرَاءَةِ هَؤُلَاءِ .

قال الواحدي : يُقَالُ : كَبُرَ يَكْبُرُ كِبْرًا فِي السَّنِّ ، وَكَبُرَ الْأَمْرُ وَالشَّيْءُ ، إِذَا عَظُمَ ، يَكْبُرُ كِبْرًا وَكُبَّارَةً ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « تُقَلُّ عَلَيْكُمْ ، وَشَقُّ عَلَيْكُمْ » وَأَرَادَ بِالْمَقَامِ هُنَا : مُكْتَبُهُ .
وسبب هذا التثقل أمران :

الأول : أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَكَثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا .
والثاني : أَنَّ أَوْلَئِكَ الْكُفَّارَ كَانُوا قَدْ أَلْفُوا تِلْكَ الْمَذَاهِبَ الْفَاسِدَةَ ، وَمِنْ أَلْفِ طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ ؛ فَإِنَّهُ يَثْقُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعِيَ إِلَى خِلَافِهَا ؛ فَإِنْ اقْتَرَنَ بِذَلِكَ طَوْلُ مُدَّةِ الدُّعَاءِ ، كَانَ أَثْقَلَ ، وَأَشَدَّ كِرَاهِيَةً ، وَقَوْلُهُ { وَتَذَكِّرِي بِآيَاتِ اللَّهِ } : بِحُجَّتِهِ وَبَيِّنَاتِهِ .

قوله : { فَعَلَى اللّٰهِ } جواب الشرط ، وقوله { فأجمعوا } عطف على الجواب ، ولم يذكر أبو البقاء غيره ، واستشكل عليه أنه متوكل على الله دائماً ، كبر عليهم مقامه أو لم يكبر .

وقيل : جواب الشرط قوله : « فأجمعوا » وقوله : { فَعَلَى اللّٰهِ تَوَكَّلْتُ } :

جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه ؛ وهو كقول الشاعر : [الكامل]
2912- إِمَّا تَرِينِي قَدْ تَحَلَيْتُ وَمَنْ يَكُنْ ... عَرَضاً لِأَطْرَافِ الْأَسْتَةِ يَنْحَلِ

فَلَرْبَّ أْبَلَجَ مِثْلَ ثِقَلِكِ بَادِنٍ ... صَحْمٌ عَلَى ظَهْرِ الْجَوَادِ مُهَيَّلِ
وقيل : الجواب محذوف ، أي : فأفعلوا ما شئتم .

وقرأ العامة « فأجمعوا » أمراً من « أجمع » بهزة القطع ، يقال : أجمع في المعاني ، وجمع في الأعيان ، فيقال : أجمعتُ أمري ، وجمعتُ الجيش ، هذا هو الأكثر . قال الحارث بن حلزة : [الخفيف]

2913- أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا ... أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ صَوْصَاءُ

وقال آخر : [الرجز]

2914- يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ ... هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ؟

وهل أجمع متعدي بنفسه ، أو بحرف جر ثم حذف اتساعاً؟

فقال أبو البقاء : من قولك أجمعتُ على الأمر : إذا عزمته عليه ؛ إلا أنه حذف حرف الجر فوصل الفعل إليه ، وقيل : هو متعدي بنفسه ، وأنشد قول الحارث .

وقال أبو فيد السدوسي : أجمعتُ الأمر ، أفصح من أجمعتُ عليه .

وقال أبو الهيثم : أجمع أمره جعله مجموعاً بعد ما كان متفرقاً ، قال : وتفرقتهُ أن يقول مرّةً أفعال كذا ، ومرّةً أفعال كذا ، وإذا عزم على أمر واحد ، فقد جمعه

أي : جعله جميعاً ، فهذا هو الأصل في الإجماع ، ثم صار بمعنى : العزم ، حتى وصل ب « على » فقيل : أجمعتُ على الأمر ؛ أي : عرّمتُ عليه ، والأصل :

أجمعتُ الأمر .

وقرأ العامة : « وشركاءكم » نصياً وفيه أوجه :

أحدها : أنه معطوف على « أمركم » بتقدير حذف مضاف ، أي : وأمر

شركاءكم ؛ كقوله : { واسأل القرية } [يوسف : 82] ، ودل على ذلك ما

تقدم من أن « أجمع » للمعاني .

الثاني : أنه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف ، قيل : لأنه يقال أيضاً : أجمعتُ شركائي .

الثالث : أنه منصوب بإضمار فعل لائق ، واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ،

وقيل : تقديره : وادعوا ، وكذلك هي في مصحف أبي « وادعوا » فأضمر فعلاً لائقاً ؛ كقوله - تعالى - : { والذين تَبَوَّءُوا الدارَ وَالإِيمَانَ } [الحشر : 9] ، أي :

واعتقدوا الإيمان .

ومثله قول الآخر : [الرجز]

2915- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى سَنَتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا

أي : وسقيتها ماءً ؛ وكقوله : [مجزوء الكامل]

2916- يَا لَيْتَ رَوْجِكش قَدْ عَدَا ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

وقول الآخر : [الوافر]

2917- إِذَا مَا الْعَايِيَاتُ يَرَزْنَ يَوْمًا ... وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

يريد : ومُعْتَقِلًا رُمَحًا ، وكحلن العيون ، وقد تقدم أن في هذه الأماكن غير هذا التخريج .

الرابع : أنه مفعولٌ معه ، أي : « مع شركاءكم » .

قال الفارسي : وقد يُنصَبُ الشُّرَكَاءُ بِوَاوٍ « مع » ، كما قالوا : جاء البرد

والطيالسة ، ولم يذكر الرَّمْخَشَرِيُّ غير قول أبي علي .

قال الرَّجَّاحُ : « معناه : فأجمِعُوا أمركم مع شُرَكَائِكُمْ ، فلما ترك انتصب » .
قال أبو حَيَّانُ : « وينبغي أن يكون هذا التخرِيجُ على أَنَّهُ مفعولٌ معه من الفاعل ، وهو الضمير في « فأجمِعُوا » لا من المفعول الذي هو « أَمْرُكُمْ » وذلك لى أشهر الاستعمالين؛ لأنَّه يقال : « أجمع الشركاءُ أمرهم » ولا يقال : « جمع الشركاءُ أمرهم » إلا قليلاً .

قال شهاب الدين : يعني : أَنَّهُ إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل ، كان جائزاً بلا خلافٍ ، وذلك لأنَّ من التَّحويين من اشترط في صحَّة نصب المفعول معه : أن يصلح عطْفُه على ما قبله ، فإنَّ لَمْ يصلح عطْفُه ، لم يصحَّ نصبُه مفعولاً معه ، فلو جعلناه من المفعول لم يجز على المشهور ، إذ لا يصلح عطْفُه على ما قبله؛ إذ لا يقال : أجمعت شركائي ، بل جمعت .

وقرأ الزهري ، والأعمش ، والأعرج ، والجحدري ، وأبورجاء ، ويعقوب ، والأصمعي عن نافع : « فأجمِعُوا » بوصل الألف ، وفتح الميم من جمع يَجْمَعُ ، و « شُرَكَاءُكُمْ » على هذه القراءة ينصح نصبه نسقاً على ما قبله ، ويجوز فيه ما تقدّم في القراءة الأولى من الأوجه .

قال صاحب اللوامح : أجمعت الأمر : أي : جعلته جميعاً ، وجمعتُ الأموال جمعاً ، فكان الإجماع في الأحداث ، والجمع في الأعيان ، وقد يستعمل كل واحد مكان الآخر ، وفي التنزيل : { فَجَمَعَ كَيْدَهُ } [طه : 60] وقد اختلف القراء في قوله : { فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ } [طه : 64] .

فقرأ السُّنَّةُ : بقطع الهمزة ، جعلوه من « أجمع » وهو موافق لما قيل : إنَّ « أجمع » في المعاني .

وقرأ أبو عمرو وحده « فأجمِعُوا » بوصل الألف ، وقد اتفقوا على قوله { فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أتَى } [طه : 60] ، فإنَّه من الثلاثي ، مع أَنَّهُ متسلطٌ على معنَى ، لا عين .

ومنهم من جعل للثلاثي معنى غير معنى الرباعي؛ فقال في قراءة أبي عمرو : من جمع يَجْمَعُ ضد فرَّق يفرق ، وجعل قراءة الباقيين من : أجمع أمره إذا أحكمه وعزم عليه ، ومنه قول الشاعر : [الرجز]

2918- يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْقَعُ ... هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ؟
وقيل : المعنى : فأجمعوا على كيدكم؛ فحذف حرف الجرّ .

وقرأ الحسن ، والسلمي ، وعيسى بن عمر ، وابن أبي إسحاق ، وسلام ، ويعقوب : « وشُرَكَاءُكُمْ » رفعاً ، وفيه تخريجان :

أحدهما : أَنَّهُ نسقٌ على الضمير المرفوع ب « أجمِعُوا » قبله ، وجاز ذلك؛ إذ الفصل بالمفعول سوَّغ العطف .

والثاني : أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : وشُرَكَاءُكُمْ فليُجمِعُوا أمرهم ، وشدَّتْ فرقة فقرأت : « وشُرَكَائِكُمْ » بالخفض ، ووَجَّهَتْ على حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه مجروراً على حاله؛ كقول الشاعر :

2919- أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا ... وَتَارَ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ تَارًا

أي : وكلُّ نار ، فتقدير الآية : وأمر شركائكم؛ فحذف الأمر ، وأبقى ما بعده على حاله ، ومن رأى برأي الكوفيين جوَّز عطفه على الضمير في « أمركم » من غير تأويل ، وقد تقدّم ما فيه من المذاهب ، أعني : العطف على الضمير

المجرور من غير إعادة الجار في سورة البقرة .

قوله : « عَمَّةٌ » يقال : غَمَّ وَعَمَّمَهُ ، نحو كَرَبٌ وَكُرَبَةٌ .
قال أبو الهيثم : هو من قولهم : غَمَّ علينا الهلالُ ، فهو مغمومٌ إذا التمسَ ، فلم
يُر؛ قال طرفةُ بن العبد : [الطويل]
2920- لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِعَمَّةٍ ... تَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلَيَّ بِسِرْمَدِ
وقال الليث : يقال : هُوَ فِي عَمَّةٍ مِنْ أَمْرِهِ ، إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ .
قوله : { تُمَّ اقْضُوا } مفعول « اقضوا » محذوف ، أي : اقضُوا إِلَيَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ
الذي تريدون إيقاعه بي؛ كقوله : { وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ } [الحجر : 66]
فعدَّاه لمفعول صريح .
وقرأ السَّري : « تُمَّ اقْضُوا » بقطع الهمزة والفاء ، من أَقْضَى يُقْضِي إِذَا انْتَهَى
، يقال : أَقْضَيْتُ إِلَيْكَ ، قال تعالى : { وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ } [النساء
: 21] ، فالمعنى : تُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ سِرَّكُمْ ، أي : انتهوا به إِلَيَّ ، وقيل : معناه :
أَسْرَعُوا بِهِ إِلَيَّ ، وقيل : هُوَ مِنْ أَقْضَى ، أي : حَرَجَ إِلَى الْفَضَاءِ ، أي : فَأَصْحِرُوا
بِهِ إِلَيَّ ، وَأَبْرُؤُهُ لِي؛ كقوله : [الطويل]
2921- أَبِي الصَّيِّمِ وَالنُّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابَهُ ... عَلَيْهِ فَأَقْضَى وَالسُّيُوفُ مَعَاقِلُهُ
ولامُ الْفَضَاءِ وَوُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَضَا يَفْضُو ، أي : اتَّسَعَ ، والمعنى : فَأَحْكُمُوا أَمْرَكُمْ ،
واعزَّمُوا وادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، أي : الْهَنْكُم ، فاستعينوا بها لتجتمع .
وروى الأصمعي ، عن نافع : « فَأَجْمَعُوا ذَوِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » فحذف المضاف ،
وجرى على المضاف إليه ما كان يجري على المضاف لو ثبت .
قال ابن الأنباري : المرادُ من الأمر هنا : وجوه كيدهم ، ومكرهم ، والتقدير : لا
تتركوا مِن أَمْرِكُمْ شَيْئاً إِلَّا أَحْضَرْتُمُوهُ . والمراد من الشركاء : إما الأوثان؛ لِأَنَّهُمْ
كانوا يعتقدون أَنَّهَا تَصُرُّ وَتَنْفَعُ ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ : مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ دِينِهِمْ
{ تُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ عَمَّةً } أي : خفياً مبهماً ، من قولهم : عَمَّ الْهَلَالُ
على النَّاسِ ، أي : أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ ، فهو مغمومٌ إِذَا خَفِيَ . « تُمَّ اقْضُوا » أي :
امضُوا ، « إِلَيَّ » : بما في أنفسكم من مكروه وافرغوا منه ، يقال : قضى
فلان : إِذَا مَاتَ ، وقضى دينه : إِذَا فَرَّغَ مِنْهُ ، وقيل معناه : تَوَجَّهُوا إِلَيَّ بِالْقَتْلِ
والمكروه ، وقيل : « فَأَقْضُوا مَا أَنْتُمْ قَاضُونَ » كقول السَّحرة لفرعون «
{ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ } [طه : 72] .
قال القفال : ومجازٌ دُخِلَ كَلِمَةٌ « إِلَى » فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ قَوْلِهِمْ : بَرِئْتُ
إِلَيْكَ ، وَخَرَجْتُ إِلَيْكَ مِنَ الْعَهْدِ ، وَفِيهِ مَعْنَى الْإِخْيَارِ؛ فَكَأَنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ : تُمَّ
اقْضُوا إِلَيَّ مَا يَسْتَقَرُّ رَأْيَكُمْ عَلَيْهِ مُحْكَمًا مَفْرُوعًا مِنْهُ ، تُمَّ لَا تَنْظُرُونَ أَي : لَا
تَمْهَلُونَ وَلَا تُؤَخَّرُونَ .
وقد نظم القاضي هذا الكلام على أحسن الوجوه ، فقال : إنه - عليه الصلاة
والسلام - قال في أول الأمر : فعلى الله توكلت؛ فإني واثقٌ بوعده الله ، جازم
بأنه لا يخلفُ الميعادَ ، فلا تظنُّوا أَنَّ تَهْدِيدَكُمْ إِيَّاي بِالْقَتْلِ وَالْإِيذَاءِ يَمْنَعُنِي مِنَ
الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَمَّ إِلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أورد عليهم ما يدل على صحة
دعواه ، فقال : { فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ } كَأَنَّهُ يَقُولُ : اجْمَعُوا مَا تَقْدُرُونَ عَلَيْهِ مِنَ
الأشياء التي توجبُ حُضُولَ مَطْلُوبِكُمْ ، ثم لم يقتصر على ذلك ، بل أمرهم أن
يضمُّوا إلى أنفسهم شركاءهم الذين كانوا يزعمون أنَّ حالهم يقوى بمكانتهم
وبالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ ، ثم لم يقتصر على هذين ، بل ضمَّ إليهما ثالثاً ، وهو قوله :

{ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ عُمَةً } أراد أن يبلغوا فيه كل غاية في المكاشفة والمجاهرة ، ثم لم يقتصر على ذلك ، بل ضم إليها رابعاً ، فقال : { ثُمَّ اقضوا إِلَيَّ } والمراد : أن وجهوا كل تلك الشُّرُورَ إِلَيَّ ، ثم ضمَّ إلى ذلك خامساً ، وهو قوله : { لَا تُنظِرُونَ } أي : عَجِّلُوا ذلك بأشد ما تقدرُونَ عليه من غير انتظار ، ومعلومٌ أنَّ مثل هذا الكلام يدل على أنه - عليه الصلاة والسلام - كان قد بلغ الغاية في التوكُّل على الله ، وأنَّه كان قاطعاً بأنَّ كيدهم لا يضُرُّه ، ولا يصل إليه ، ومكرهم لا ينفذ فيه .

(9/17)

قوله : { فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ } أعرضتم عن قولي ، وقُبُولُ نُصْحِي ، { فَمَا سَأَلْتُكُمْ } على تبليغ الرِّسَالَةِ وَالِدَّعْوَةَ { مَنْ أَجْرٍ } جعل وعوض ، { إِنَّ أَجْرِي } : ما أجري وثوابي ، { إِلَّا عَلَى اللَّهِ } .
قال المفسِّرون : وهذا إشارة إلى أنَّه ما أخذ منهم مالاً على دعواهم إلى دين الله ، وكلما كان الإنسانُ فارغاً من الطمع ، كان قوله أقوى تأثيراً في القلب . قال ابن الخطيب : وعندني فيه وجه آخر : وهو أنَّه - عليه الصلاة والسلام - بين أنه لا يخافُ منهم بوجهٍ من الوجوه ، وذلك لأنَّ الخوفَ إنما يحصل بأحد شيئين : إمَّا بإيصال الشرِّ ، أو بقطع المنافع ، فبين فيما تقدَّم أنه لا يخافُ شرَّهم ، وبين في هذه الآية أنَّه لا يخافُ منهم بسبب أن يقطعوا عنه خيراً؛ لأنَّه ما أخذ منهم شيئاً ، فكان يخافُ أن يقطعوا منه خيراً ، ثم قال : { إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ } وفيه قولان :
الأول : أنكم سواء قبلتم دين الإسلام ، أو لم تقبلوا ، فأنا مأمورٌ بأن أكون على دين الإسلام .

الثاني : أنَّي مأمورٌ بالاستسلام لكلِّ ما يصل إليَّ لأجل هذه الدَّعْوَةِ ، وهذا الوجهُ أليق بهذا الموضوع؛ لأنَّه لما قال اقضوا إليَّ بين أنَّه مأمورٌ بالاستسلام لكلِّ ما يصل إليه .

قوله : { فَكَذَّبُوهُ فَجَعَلْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفَلَكِ } .
لما حكى كلام نُوحٍ مع الكفَّار ، ذكر - تعالى - ما آل أمرهم إليه : أمَّا في حقِّ نُوحٍ وأصحابه ، فنَجَّاهم وجعلهم خلائف ، أي : يخلفون من هلك بالغرق ، وأمَّا في حق الكفار فإنَّه - تعالى - أهلَّكهم وأغرَقهم ، وهذه القصة إذا سمعها من صدِّق الرسول ومن كذب به ، كانت زجراً للمكذِّبين فإنهم يخافون أن ينزل بهم مثل ما نزل بقوم نُوحٍ ، وتكون داعيةً للمؤمنين إلى الثبات على الإيمان؛ ليصلوا إلى مثل ما وصل إليه قوم نُوحٍ .

(9/18)

قوله { فِي الْفَلَكِ } يجوز فيه وجهان :
أحدهما : أن يتعلَّق بـ « نَجَّيْنَاهُ » ، أي : وقع الإنجاء في هذا المكان .
والثاني : أن يتعلَّق بالاستقرار الذي تعلَّق به الظرفُ ، وهو « معهُ » لوقوعه صلة ، أي : والذين استقرُّوا معه في الفلك ، وقوله : « وَجَعَلْنَاهُمْ » أي : صيَّرناهم ، وجمع الضمير في « جَعَلْنَاهُمْ » حملاً على معنى « مَنْ » ، و «

خَلَّيْفَ « جمع خليفة ، أي : يَخْلُقُونَ الغارقين .
قوله : { ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ } أي : من بعد نوح ، { رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ } ولم
يسمِ الرسل ، وقد كان منهم هوذ ، وصالح ، وإبراهيم ، ولوط ، وشعيب ،
{ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ } ، وهي المعجزات الباهرة ، و « بِالْبَيِّنَاتِ » متعلق ب {
فَجَاءَهُمْ } أو بمحذوف على أنه حال أي : ملتبسين بالبينات ، { فَمَا كَانُوا
لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ } أي : أن حالهم بعد بعثه الرسل ، كحالهم قبلها
في كونهم أهل جاهلية .
قال الفرطبي : التقدير : بما كَذَّبَ به قوم نُوحٍ من قبل ، وقيل « بِمَا كَذَّبُوا بِهِ »
أي : من قبل يوم الذرِّ فإنه كان فيهم من كَذَّبَ بقلبه ، وإن قال الجميع : بلى .
وقال النحاس : أحسن ما قيل في هذا : أنه لقوم بأعيانهم ، مثل : { أَنْذَرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [البقرة : 6] . و « بِالْبَيِّنَاتِ » متعلق ب « جَاءَهُمْ
» ، أو بمحذوفٍ على أنه حال ، أي : مُلتبسِينَ بِالْبَيِّنَاتِ .
وقوله : { لِيُؤْمِنُوا } أتى بلام الجحود توكيداً ، والصَّمِيرُ في { كَذَّبُوا } عائِدٌ
على من عاد عليه الصَّمِيرُ في كَانُوا ، وهم قومُ الرُّسُلِ .
وقال أبو البقاء ومكي : إن الصَّمِيرُ في كَانُوا يعود على قوم الرُّسُلِ ، وفي «
كَذَّبُوا » يعود على قوم نوح ، والمعنى : فما كان قوم الرُّسُلِ ليؤمنوا بما كَذَّبَ
به قوم نُوح ، أي : بمثله ، ويجوز أن تكون الهاءُ عائِدةً على نوح نفسه ، من غير
حذف مضافٍ ، والتقدير : فما كان قومُ الرُّسُلِ بعد نوح ليؤمنوا بنوح؛ إذ لو
آمنوا به ، لآمنوا بأنبيائهم .
و « مِنْ قَبْلُ » متعلقٌ ب « كَذَّبُوا » أي : من قبل بعثه الرُّسُلِ .
وقيل : الصَّمَائِرُ كلها تعودُ على قوم الرسل بمعنى آخر : وهو أنهم بادروا
رسلمهم بالكذب ، كلما جاء رسولٌ ، لجأوا في الكفر ، وتمادوا عليه ، فلم
يكونوا ليؤمنوا بما سبق به تكذيبهم من قبل لجهم في الكفر ، وتماديهم .
وقال ابن عطية : ويحتمل اللفظ عندي معنى آخر ، وهو أن تكون « ما »
مصدرية ، والمعنى : فكذبوا رسلمهم ، فكان عقابهم من الله أن لم يكونوا
ليؤمنوا بتكذيبهم من قبل ، أي : من سببه ومن جرَّائه ، ويؤيد هذا التأويل : «
كَذَلِكَ تَطْبَعُ » وهو كلام يحتاجُ إلى تأمل .

(9/19)

قال أبو حيان : والظاهر أنَّ « ما » موصولة؛ ولذلك عاد الضميرُ عليها في قوله
: { بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ } ولو كانت مصدرية ، بقي الضمير غير عائِدٍ على
مذكور؛ فتحتاج أن يُتكلفَ ما يعود عليه الضمير .
قال شهاب الدين - رحمه الله - : « الشيخ بناه على قول جمهور النحاة : في
عدم كون « ما » المصدرية اسماً؛ فيعود عليها ضميرٌ ، وقد تقدّم مراراً ، أن
مذهب الأخفش ، وابن السراج : أنها اسمٌ فيعود عليها الضمير » .
قرأ العامةُ : « تَطْبَعُ » بالثون الدالة على تعظيم المتكلم . وقرأ العباس بن
الفضل : بياء الغيبة ، وهو الله - تعالى - ؛ ولذلك صرح به في موضع آخر :
{ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ } [الأعراف : 101] . والكافُ نعتٌ لمصدر محذوف ، أو
حالٌ من ذلك المصدر على حسب ما عرفته من الخلاف ، أي : مثل ذلك الطبع
المحكم الممتنع زواله ، نطبع على قلوب المعتدين على خلق الله .
فصل

احتجَّ أهل السُّنَّة على الله - تعالى - قد يمنع المكلِّل عن الإيمان بهذه الآية .
 قالت المعتزلة : فقد قال - تعالى - : { بَلْ طَئِعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ
 إِلَّا قَلِيلًا } [النساء : 155] ولو كان هذا الطبع مائعاً ، لما صحَّ هذا الاستثناء ،
 وقد تقدَّم البحث في ذلك عند قوله - تعالى - : { حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ }
 [البقرة : 7] .

(9/20)

ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا
 قَوْمًا مُجْرِمِينَ (75) فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ)
 (76) قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُونَ (77)
 قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتْنَا عَمَّاً وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِفَةً حَثِيثٌ (78) وَقَالَ فِرْعَوْنُ ابْنُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ (79) فَلَمَّا جَاءَ
 السِّحْرُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى الْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْفُونَ (80) فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا
 جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ (81) وَيُحِقُّ
 اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ (82) فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ
 قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ
 وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ (83) وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ
 تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ (84) فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِقَوْمِ
 الظَّالِمِينَ (85) وَتَجَا يَرْحَمْتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (86)

قوله - تعالى - { ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ } الآية .
 قرأ مجاهد ، وابن جبير ، والأعمش : « إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ » اسم فاعل ، والإشارة
 ب « هَذَا » حينئذٍ إلى موسى ، أشير إليه لتقدم ذكره ، وفي قراءة الجماعة ،
 المشار إليه النبي الذي جاء به موسى ، من قلب العصا حيَّة ، وإخراج يده
 بيضاء كالشمس ، ويجوز أن يشار ب « هذا » في قراءة ابن جبير : إلى المعنى
 الذي جاء به موسى مبالغة ؛ حيث وصفوا المعاني بصفات الأعيان ؛ كقولهم : «
 شِعْرٌ شَاعِرٌ » ، و « جَدٌّ جَدُّهُ » .
 فإن قيل : إنَّ القوم لَمَّا قالوا : { إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ } ، فكيف حكى موسى
 عنهم أنَّهم قالوا : « أَسِحْرٌ هَذَا » على سبيل الاستفهام ؟ .

فالجواب من وجهين :
 أحدهما : أنَّ معمول « أتقولون » : الجملة من قوله : « أَسِحْرٌ هَذَا » إلى
 آخره ، كأنهم قالوا : أَجِئْتُمَا بِالسِّحْرِ تَطْلِبَانِ بِهِ الْفَلَاحِ ، وَلَا يَفْلِحُ السَّاجِرُونَ ؛
 كقول موسى - عليه الصلاة والسلام - للسحرة : { مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ
 سَيَبْطِلُهُ } [يونس : 81] .

والثاني : أنَّ معمول القول محذوف ، مدلولٌ عليه بما تقدم ذكره ، وهو { إِنَّ
 هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ } .

ومعمول القول يحذف للدلالة عليه كثيراً ، كما يحذف القول كثيراً ، ويكون
 تقدير الآية : إنَّ موسى - عليه الصلاة والسلام - قال لهم : { أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ
 لَمَّا جَاءَكُمْ } ما تقولون ، ثم حذف منه مفعول « أتقولون » لدلالة الحال عليه
 ، ثم قال : أَسِحْرٌ هَذَا وهو استفهامٌ على سبيل الإنكار ، ثم احتجَّ على أنه ليس
 بسحرٍ ، بقوله : { وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ } ؛ ومثُلُ الآية في حذف المقول قولُ

الشاعر : [الطويل]
2922- لَنَحْنُ الْأَلَى قُلْتُمْ فَأَنْبَى مُلَيْتُمْ ... بِرُؤَيْتِنَا قَبْلَ اهْتِمَامِ بَكُمْ رُغْبًا
وفي كتاب سيويه : « مَتَى رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زِيدًا مُنْطَلِقًا » عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ ،
وحذف معمول القول ، ويجوز إعمال القول بمعنى الحكاية به ، فيقال : « متى
رايت أو قلت زيد مُنْطَلِقٌ » وقيل : القول في الآية بمعنى العَيْبِ وَالطَّعْنِ ،
والمعنى : أُنْعِيْبُونَ الْحَقَّ وَتَطْعُنُونَ فِيهِ ، وكان من حَقِّكُمْ تَعْظِيمُهُ ، وَالإِذْعَانُ لَهُ
، من قولهم : « فلان يخافُ القالة » و « بين الناس تقاولٌ » إذا قال بعضهم
لبعض ما يسوؤه ، ونحو القول الذِّكْرُ فِي قَوْلِهِ : { سَمِعْنَا قَتَى يَذُكُرُهُمْ }
[الأنبياء : 60] وكل هذا مُلَخَّصٌ من كلام الزمخشري .
قوله : « قَالُوا » يعني : فرعون وقومه ، « أَجْنَتْنَا لَتَلْفَتْنَا » اللَّامُ متعلِّقَةٌ
بالمجيء ، أي : أَجْنَتْنَا لِهَذَا الْغَرَضِ ، أَنْكَرُوا عَلَيْهِ مَجِيئَهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، وَاللَّفْتُ :
الليُّ وَالصَّرْفُ ، لَفْتَهُ عَن كَذَا ، أي : صرفه ولواه عنه ، وقال الأزهرى : « لَفَتَ
الشَّيْءُ وَفْتَلَهُ » : لواه ، وهذا من المقلوب .
قال شهاب الدين : « وَلَا يُدْعَى فِيهِ قَلْبٌ ، حَتَّى يَرْجِعَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ فِي
الاستعمال على الآخر ، ولذلك لم يَجْعَلُوا جَذَبَ وَجَبَدَ ، وَحَمَدَ وَمَدَحَ من هذا
القبيل لتساويهما ، ومطاوعٌ لَفَتَ : التَّقَتَ ، وَقِيلَ : انْقَتَلَ ، وَكَأَنَّهُمْ اسْتَعَنُوا
بمطاوع » قَتَلَ « عن مطاوع لَفَيْتَ ، وامرأة لُفَوْتُ ، أي : تَلْتَفْتُ لَوْلِدهَا عن
زوجها ، إذا كان الولد لغيره ، وَاللَّفِيئَةُ : ما يغلظ من القصيدَةِ » والمعنى : أَنَّهُمْ
قالوا : لا نترك الذي نحن عليه ؛ لِأَنَّ وَجَدْنَا أَبَاءَنَا عَلَيْهِ ، فَتَمَسَّكُوا بِالتَّقْلِيدِ ،
ودفعُوا الْحُجَّةَ الظَّاهِرَةَ بِمَجْرَدِ الإِصْرَارِ .

(9/21)

قوله : { وَتَكُونَنَّ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ } الْكِبْرِيَاءُ : اسْمٌ « كَان » ، و « لَكُمْ
» : الْخَبْرُ ، و « فِي الْأَرْضِ » : جَوَّزَ فِيهَا أَبُو الْبَقَاءِ خَمْسَةَ أَوْجِهَ :
أحدها : أن تكون متعلقة بنفس الكبرياء .
الثاني : أن يتعلّق بنفس « تكون » .
الثالث : أن يتعلّق بالاستقرار في « لكم » لوقوعه خبراً .
الرابع : أن يكون حالاً من « الكبرياء » .
الخامس : أن يكون حالاً من الصَّمِيرِ فِي « لَكُمْ » لِتَحْمُلِهِ إِبَاهُ « . وَالْكَبْرِيَاءُ
مصدرٌ على وزن « فَعْلِيَاءُ » ، ومعناها : الْعَظِيمَةُ ؛ قَالَ عَدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ :
[الخفيف]

2923- سُودُودٌ عَيْرٌ فَاحِشٌ لَا يُدَانِي ... يَه تَجْبَارُهُ وَلَا كِبْرِيَاءُ
وقال ابن الرِّقِيَّاتِ يمدح مصعب بن الزبير : [الخفيف]
2924- مُلْكُهُ مُلْكُ رَاقَةٍ لَيْسَ فِيهِ ... جَبْرُوثٌ مِنْهُ وَلَا كِبْرِيَاءُ
يعني : هو ليس عليه ما عليه المملوك من التجبر والتعظيم .
والجمهور على « تكون » بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ .
وقرأ ابن مسعود ، والحسن ، وإسماعيل وأبو عمرو ، وعاصم - رضي الله عنهم
- في رواية : « يكون » بالياء من تحت ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ مَجَازِيٌّ .
قال المفسرون : والمعنى : ويكون لَكُمْ الْمَلِكُ وَالْعَرُّ فِي أَرْضِ مِصْرَ ،
وَالخَطَابُ لِمُوسَى ، وَهَارُونَ - عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .
قال الرَّجَّاجُ : سَمِيَ الْمَلِكُ كِبْرِيَاءُ ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ مَا يَطْلُبُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا ، وَأَيْضًا :

فالنبيُّ إذا اعترف القوم بصدقه ، صارت مقاليدُ أرم أمته إليه؛ فصار أكبر القوم

واعلم : أنَّ القومَ لمَّا ذكروا هذين الشئيين في عدم اتِّباعهم ، وهما : التَّقليد ،
والحرصُ على طلب الرِّياسة ، صرَّحوا بالحكم ، فقالوا : { وَمَا تَحْنُ لَكُمْ
يَمُومِينَ } ، ثم شرَّعوا في معارضة معجزات موسى - عليه الصلاة والسلام -
بأنواع من السحر؛ ليظهر عند الناس أن ما أتى به موسى من باب السِّحْرِ ،
فقال فرعون : { ائتوني بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ } .
قرأ الأخوان : سَحَّارٌ وهي قراءةُ ابنِ مُصَرِّفٍ ، وابنِ وَثَّابٍ ، وعيسى بن عمر .
{ فَلَمَّا جَاءَ السَّحْرَةَ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ } .
فإن قيل : كيف أمرهم بالسِّحْرِ ، والسِّحْرُ كفر ، والأمر بالكفر كُفْرٌ؟ .
فالجواب : أنَّه - عليه الصلاة والسلام - أمرهم بإلقاء الجبال والعصي؛ ليظهر
للخلق أن ما أتوا به عملٌ فاسدٌ ، وسعيٌّ باطلٌ ، لا الله - عليه الصلاة والسلام -
أمرهم بالسِّحْرِ؛ فلَمَّا ألقوا حبالهم وعصيتهم ، قال لهم موسى : ما جئتم به هو
السِّحْرُ ، والغرض منه : أنَّهم لمَّا قالوا لموسى : إنَّ ما جئت به سحرٌ ، فقال
موسى - عليه الصلاة والسلام - : إنَّ ما ذكرتُموه باطلٌ ، بل الحقُّ : أنَّ الذي
جئتم به هو السِّحْرُ الذي يظهر بطلانه ، ثم أخبرهم بأن الله يحق الحق ، ويبطل
الباطل .

(9/22)

قوله : { مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرَ } قرأ أبو عمرو وحده : « السِّحْرُ » بهمزة
الاستفهام ، وبعدها ألف محضةٌ ، وهي بدل عن همزة الوصلِ الدَّاخلة على لام
التعريف ، ويجوز أن تُسهَّل بين بين ، وقد تقدَّم تحقيق هذين الوجهين في قوله
: { ءَالذَّكْرَيْنِ } [الأنعام : 143] وهي قراءة مجاهد ، وأصحابه ، وأبي جعفر ،
وقرأ باقي السبعة : بهمزة وصلٍ تسقط في الدَّرَج ، فأَمَّا قراءةُ أبي عمرو ،
ففيها أوجه :

أحدها : أنَّ « ما » استفهاميةٌ في محلِّ رفع بالابتداء ، و « جِئْتُمْ بِهِ » : الخبرُ ،
والتقدير : أي شيءٍ جِئْتُمْ ، كأنَّه استفهام إنكار ، وتقليلٌ للشَّيْءِ المُجاء به . و «
السِّحْرُ » بدلٌ من اسم الاستفهام؛ ولذلك أعيد معه أداته؛ لما تقرَّر في كتب
النحو ، وذلك ليساوي المبدل منه في أنَّه استفهامٌ ، كما تقول : كم مالكُ
أعشرون ، أم ثلاثون؟ فجعلت : أعشرون بدلاً من كم ، ولا يلزم أن يضم
للسِّحْرِ خبراً؛ لأنَّك إذا أبدلته من المبتدأ ، صار في موضعه ، وصار ما كان خبراً
عن المبدل منه ، خبراً عنه .

الثاني : أن يكون « السِّحْرُ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أهو السِّحْرُ .

الثالث : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : السحر هو ، ذكر هذين
الوجهين أبو البقاء ، وذكر الثاني مكي ، وفيهما بعد .

الرابع : أن تكون « ما » موصولة بمعنى : الذي ، و « جِئْتُمْ بِهِ » صلتها ،
والموصولُ في محلِّ رفع بالابتداء ، والسِّحْرُ على وجهيه من كون خبر مبتدأ
محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : الذي جِئْتُمْ بِهِ أهو السِّحْرُ؟ أو الذي
جِئْتُمْ بِهِ السحر هو؟ وهذا الضميرُ هو الرِّابِط ، كقولك : الذي جاءك أزيدٌ هو؟
قاله أبو حيان .

قال شهاب الدِّ [ن : قد منع مكي أن تكون « ما » موصولةً ، على قراءة أبي

عمرو ، فقال : وقد قرأ أبو عمرو « السحر » بالمد ، فعلى هذه القراءة :
تكون « ما » استفهاماً مبتدأ ، و « جئتم به » : الخبر ، و « السحر » خبر ابتداءٍ
محذوف ، أي : أهو السحر؟ ولا يجوز أن تكون « ما » بمعنى : « الذي » على
هذه القراءة؛ إذ لا خبر لها . وليس كما ذكر ، بل خبرها : الجملة المقيدة أحد
جزأها ، وكذلك الزمخشري ، وأبو البقاء لم يجيزا كونها موصولة ، إلا في
قراءة غير أبي عمرو ، لكنهما لم يتعرضا لعدم جوازه .
الخامس : أن تكون « ما » استفهامية في محل نصب بفعل مقدر بعدها؛ لأن
لها صدر الكلام ، و « جئتم به » مفسر لذلك الفعل المقدر ، وتكون المسألة
حينئذ من باب الاشتغال ، والتقدير : أي شيء أتيتم جئتم به ، و « السحر »
على ما تقدم ، ولو قرئ بنصب « السحر » على أنه بدل من « ما » بهذا
التقدير ، لكان له وجه ، لكنه لم يقرأ به فيما علمت ، وسيأتي ما حكاه مكي
عن الفراء من جواز نصبه لمدرِكٍ آخر ، لا على أنها قراءة منقولة عن الفراء .

(9/23)

وأما قراءة الباقيين ، ففيها وجه :
أحدها : أن تكون « ما » بمعنى : « الذي » في محل رفع بالابتداء ، و « جئتم
به » صلته وعائده ، و « السحر » خبره ، والتقدير : الذي جئتم به السحر ،
ويؤيد هذا التقدير ، قراءة أبي ، وما في مصحفه : « ما أتيتم به سحر » ،
وقراءة عبد الله بن مسعود والأعمش : « ما جئتم به سحر » .
الثاني : أن تكون « ما » استفهامية في محل نصب ، بإضمار فعل على ما تقرّر
و « السحر » خبر ابتداء مضمّر ، أو مبتدأ مضمّر الخبر .
الثالث : أن تكون « ما » في محل رفع بالابتداء ، و « السحر » على ما تقدم
من كونه مبتدأ ، أو خبراً ، والجملة خبر « ما » الاستفهامية .
قال أبو حيان - بعد ما ذكر الوجه الأول - : « ويجوز عندي أن تكون في هذا
الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء ، أو في موضع نصب على الاشتغال ،
وهو استفهام على سبيل التحقير ، والتقليل لما جاؤوا به ، و « السحر » خبر
مبتدأ محذوف ، أي : هو السحر » .
قال شهاب الدين : ظاهر عبارته : أنه لم ير غيره ، حيث قال وعندي ، وهذا قد
جوزه أبو البقاء ومكي .
قال أبو البقاء - لما ذكر قراءة غير أبي عمرو - « ويُقرأ بلفظ الخبر ، وفيه
وجهان » ، ثم قال : « ويجوز أن تكون « ما » استفهامية ، و « السحر » خبر
مبتدأ محذوف » .
وقال مكي - في قراءة غير أبي عمرو ، بعد ذكره كون « ما » بمعنى : الذي -
ويجوز أن تكون « ما » رفعا بالابتداء ، وهي استفهام ، و « جئتم به » : الخبر ،
و « السحر » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو السحر ، ويجوز أن تكون « ما »
في موضع نصب على إضمار فعل بعد « ما » تقديره : أي شيء جئتم به ، و «
السحر » : خبر ابتداء محذوف .
الرابع : أن تكون هذه القراءة كقراءة أبي عمرو في المعنى ، أي : أنها على نية
الاستفهام ، ولكن حذفت أدواته للعلم بها .
قال أبو البقاء : ويقرأ بلفظ الخبر ، وفيه وجهان :
أحدهما : أنه استفهام في المعنى أيضا ، وحذفت الهمزة للعلم بها وعلى هذا

الذي ذكره : يكون الإعرابُ على ما تقدّم ، واعلم أنّك إذا جعلت « ما » موصولة بمعنى : الذي ، امتنع نصبها بفعلٍ مقدّرٍ على الاشتغال .

(9/24)

قال مكّي : ولا يجوزُ أن تكون « ما » بمعنى : الذي ، في موضع نصبٍ لأنّ ما بعدها صلّتها ، والصلّة لا تعمل في الموصول ، ولا يكون تفسيراً للعامل في الموصول وهو كلامٌ صحيحٌ؛ فتلخّص من هذا : أنّها إذا كانت استفهاميةً، جاز أن تكون في محلّ رفع أو نصب ، وإذا كانت موصولة ، تعيّن أن يكون محلّها الرفع بالابتداء ، وقال مكّي : وأجاز الفراءُ نصب « السّحر » فجعل « ما » شرطاً ، وينصبُ « السّحر » على المصدر ، وتضمُرُ الفاءُ مع { إِنَّ اللَّهَ سَيُّطِلُهُ } ، وتجعل الألف واللام في « السّحر زائدتين ، وذلك كله بعيدٌ ، وقد أجاز عليّ بن سليمان : حذف الفاءِ من جواب الشرط في الكلام ، واستبدلَ على جوازه بقوله - تعالى - : { وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ قِيمًا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ } [الشورى : 30] ، ولم يجزه غيره إلا في ضرورة شعر .

قال شهاب الدّين : وإذا مشيتا مع الفراء ، فتكون « ما » شرطاً يُراد بها المصدرُ ، تقديره : أيّ سحر جئتم به ، فإنّ الله سيبتله ، وبَيّن أنّ « ما » يراد بها السحر قوله : « السّحر » ؛ ولكن يقلقُ قوله : « إِنَّ نَصْبَ السّحْرِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ » فيكون تأويله : أنّه منصوبٌ على المصدر الواقع موقع الحال ؛ ولذلك قدره بالتركّة ، وجعل « أل » مزيدة فيه .

وقد نُقلَ عن الفراء : أنّ هذه الألف واللام للتعريف ، وهو تعريف العهد ، قال الفراء : « وإِنَّمَا قَالَ « السّحر » بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّ التَّنْكِرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ ، أُعِيدَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ » يعني : أنّ التَّنْكِرَةَ قد تقدّمت في قوله : { إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ } [يونس : 76] ، وبهذا شرحه ابنُ عطية .

قال ابن عطية : والتعريف هنا في السحر أرتب ؛ لأنّه قد تقدّم منكرًا في قولهم : « إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ » ، فجاء هنا بلام العهد ، كما يقال أوّل الرسالة : « سلامٌ عليك » .

قال أبو حيّان « وما ذكرناه هنا في « السّحر » ليس من تقدّم التَّنْكِرَةَ ، ثُمَّ أُخْبِرَ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ بِ « أَل » هُوَ الْمُنْكَرُ الْمَتَقَدِّمُ ، وَلَا يَكُونُ غَيْرَهُ ، كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : { كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } [المزمّل : 15 ، 16] .

وتقول : « زارني رجلٌ ، فأكرمتُ الرّجلُ » لمّا كان إيّاه ، جاز أن يؤتى بضميره بدلُه ، فتقول : « فأكرمته » ، و « السّحر » هنا : ليس هو السحر الذي في قولهم : « إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ » لأنّ الذي أخبروا عنه بأنّه سحرٌ ، هو ما ظهر على يدي موسى من معجزة العصا ، والسّحر الذي في قول موسى ، إنّما هو سحرهم الذي جاؤوا به ، فقد اختلف المدلولان ، إذ قالوا هم عن معجزة موسى ، وقال موسى عمّا جاؤوا به ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى هنا بالضمير بدل السّحر؛ فيكون عائداً على قولهم : لسحرٌ .

(9/25)

قال شهاب الدين : « والجواب : أن الفراء ، وابن عطية إنما أرادا السحر المتقدم الذكر في اللفظ ، وإن كان الثاني هو غير عين الأول في المعنى ، ولكن لما أطلق عليهما لفظ « السحر » جاز أن يقال ذلك ، وبدل على هذا : أنهم قالوا في قوله - تعالى - : { والسلام عليّ } [مريم : 33] إن الألف واللام للعهد؛ لتقدم ذكر السلام في قوله - تعالى - : { وسلاماً عليه } [مريم : 15] ، وإن كان السلام الواقع على عيسى ، هو غير السلام الواقع على يحيى؛ لاختصاص كل سلام يصاحبه من حيث اختصاصه به ، وهذا التعليل المذكور عن الفراء في الألف واللام ، ينافي ما نقله عنه مكي فيهما ، اللهم إلا أن يقال : يحتمل أن يكون له مقالتان ، وليس ببعيد؛ فإنه كلما كثر العلم ، اتسعت المقالات . »

قوله : { إن الله سيبطله } أي : سيهلكه ، ويظهر فضيحة صاحبه ، { إن الله لا يصلح عمل المفسدين } أي : لا يقويه ولا يكمله ، وقوله : « المفسدين » من وقوع الظاهر موقع ضمير المخاطب؛ إذ الأصل : لا يصلح عملكم؛ فأبرزهم في هذه الصفة الذميمة شهادة عليهم بها ، ثم قال : { ويحق الله الحق } أي : يظهره ويقويه ، { بكلماته } أي : بوعد موسى ، وقيل : بما سبق من قضائه وقدره ، وقرئ : « بكلمته » بالتوحيد ، وتقدم نظيره [الأنفال : 7] .
قوله : { فما آمن لموسى } الفاء للتعقيب ، وفيها إشعار بأن إيمانهم لم يتأخر عن الإلقاء ، بل وقع عقبه؛ لأن الفاء تفيد ذلك ، وقد تقدم توجيه تعدية « آمن » باللام ، والضمير في « قومه » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه يعود على موسى؛ لأنه هو المحدث عنه؛ ولأنه أقرب مذكور ، ولو عاد على فرعون ، لم يكرّر لفظه ظاهراً ، بل كان التركيب : « على خوف منه » وإلى هذا ذهب ابن عباس ، وغيره ، قال : المراد مؤمني بني إسرائيل الذين كانوا بمصر ، وخرجوا معه .

قال ابن عباس : لفظ الدرية يُعبر به عن القوم على وجه التحقير والتصغير ، ولا سبيل لحمله على التقدير على وجه الإهانة ههنا؛ فوجب حمله على التصغير ، بمعنى : قلة العدد .

قال مجاهد : كانوا أولاد الذين أرسل إليهم موسى من بني إسرائيل ، هلك الآباء ، وبقي الأبناء .
وقيل : هم قوم نجوا من قتل فرعون؛ وذلك أن فرعون لما أمر بقتل أبناء بني إسرائيل ، كانت المرأة في بني إسرائيل ، إذا ولدت ابناً وهبته لقبطية ، خوفاً عليه من القتل ، فنشئوا بين القبط ، وأسلموا في اليوم الذي غلب فيه موسى السحرة .

والثاني : أن الضمير يعود على فرعون ، ويُروى عن ابن عباس أيضاً ، ورجح ابن عطية هذا ، وضعف الأول ، فقال : ومما يضعفُ عود الضمير على موسى : أن المعروف من أخبار بني إسرائيل ، أنهم كانوا قد فشئ فيهم النبوات ، وكانوا قد نالهم ذل مفرط ، وكانوا يرجون كشفه بطهور مولود ، فلما جاءهم موسى أضعفوا عليه وتابعوه ، ولم يحفظ أن طائفة من بني إسرائيل كفرت بموسى ، فكيف تُعطي هذه الآية أن الأقل منهم كان الذي آمن؟ فالذي يترجح عوده على فرعون ، ويؤيده أيضاً : ما تقدم من محاوره موسى وردّه عليهم وتوبيخهم .

قيل : المراد بالذرية : أقوام كان آباؤهم من قوم فرعون ، وأمَّهاتهم من بني إسرائيل ، فجعل الرَّجُل يتبع أمَّهُ وأخواله .
 روي عن ابن عَبَّاس : أَنَّهُمْ كَانُوا سِتْمَاةَ أَلْفٍ مِنَ الْقِبْطِ .
 قيل : سُمُّوا ذُرِّيَّةً ؛ لِأَنَّ آبَاءَهُمْ كَانُوا مِنَ الْقِبْطِ ، وَأُمَّهَاتِهِمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ،
 كما يقال لأولاد فارس - الذين سقطوا إلى اليمن - : الأبناء ؛ لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِمْ مِنْ
 غير جنس آبائهم .
 وقيل : المراد بالذُرِّيَّةِ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ : آسِيَّةُ ، وَمُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ ، وَامْرَأَتُهُ ،
 وَخَازِنُهُ ، وَامْرَأَةُ خَازِنِهِ ، وَمَا شَطَّتْهَا .
 واعلم : أَنَّهُ - تَعَالَى - إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ تَسْلِيَةً لِمُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ؛ لِأَنَّهُ
 كَانَ يَغْتَمُّ بِسَبَبِ إِعْرَاضِ الْقَوْمِ عَنْهُ ، وَاسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ ، فَيَبِينُ أَنَّ لَهُ فِي
 هَذَا الْبَابِ أَسْوَأَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي ظَهَرَ مِنْ مُوسَى كَانَ فِي الْإِعْجَازِ فِي
 مَرَأَى الْعَيْنِ أَعْظَمَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا آمَنَ مِنْهُمْ إِلَّا ذَرِيَّةٌ .
 قوله « عَلَى خَوْفٍ » : حَالٌ ، أَي : آمَنُوا كَاتِبِينَ عَلَى خَوْفٍ ، وَالصَّمِيرُ فِي «
 وَمَلَيْهِمْ » فِيهِ أَوْجُهُ :
 أحدها : أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الذُّرِّيَّةِ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ جَرِيرٍ ، أَي :
 خَوْفٍ مِنْ مَلَأِ الذُّرِّيَّةِ ، وَهُمْ أَشْرَافُ بَنِي إِسْرَائِيلَ .
 الثاني : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى « قَوْمِهِ » بِوَجْهِهِ ، أَي : سِوَاءُ جَعَلْنَا الصَّمِيرَ فِي « قَوْمِهِ
 » لِمُوسَى ، أَوْ لِفِرْعَوْنَ ، أَي : وَمَلَأَ قَوْمَ مُوسَى ، أَوْ مَلَأَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ .
 الثالث : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى فِرْعَوْنَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانُوا خَائِفِينَ مِنْ فِرْعَوْنَ ، وَاعْتَرَضَ
 عَلَى هَذَا ؛ بِأَنَّهُ كَيْفَ يَعُودُ صَمِيرٌ جَمَعَ عَلَى مَفْرَدٍ ؟ وَاعْتَذَرَ أَبُو الْبَقَاءِ بِوَجْهِينَ :
 أحدهما : أَنَّ فِرْعَوْنَ لَمَّا كَانَ عَظِيمًا عِنْدَهُمْ ، عَادَ الصَّمِيرُ عَلَيْهِ جَمْعًا ، كَمَا
 يَقُولُ الْعَظِيمُ : نَحْنُ نَأْمُرُ ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَرَدَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ مُحْكَمًا
 عَنْهُمْ ، لَاحْتَمَلُ ذَلِكَ .
 الثاني : أَنَّ فِرْعَوْنَ صَارَ اسْمًا لِاتِّبَاعِهِ ، كَمَا أَنَّ ثَمُودَ اسْمٌ لِلْقَبِيلَةِ كُلِّهَا . وَقَالَ
 مَكِّي وَجْهَيْنِ آخَرِينَ قَرِيبَيْنِ مِنْ هَذَيْنِ ، وَلَكِنَّهُمَا أَخْلَصَ مِنْهُمَا ، قَالَ : إِنَّمَا جَمَعَ
 الصَّمِيرُ فِي مَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ الْجَبَّارِ ، وَالْجَبَّارُ يُخْبِرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ ، وَقِيلَ :
 لَمَّا ذَكَرَ فِرْعَوْنَ ، عَلِمَ أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ ، فَرَجَعَ الصَّمِيرُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى مِنْ مَعَهُ .
 وقد تقدم نحو من هذا عند قوله : { الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ } [آل
 عمران : 173] والمراد بالقائل الأول : نعيم بن مسعود ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ
 مساعِدٍ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ .
 الرابع : أَنَّ يَعُودُ عَلَى مِضَافٍ مَحذُوفٍ وَهُوَ آلٌ ، تَقْدِيرُهُ : عَلَى خَوْفٍ مِنْ آلِ
 فِرْعَوْنَ ، وَمَلَيْهِمْ ، قَالَ الْفَرَّاءُ ، كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ :

(9/27)

{ واسأل القرية } [يوسف : 82] .
 قال أبو البقاء بعد أن حكى هذا ولم يعرِّه لأحدٍ : « وهذا عندنا غلطٌ ؛ لِأَنَّ
 المحذوف لا يعود إليه ضميرٌ ، إذ لو جاز ذلك ، لجاز أن يقول : « رَبِّدْ قَامُوا »
 وأنت تريد : غلمان زيد قاموا » .
 قال شهاب الدِّين : قوله : « لِأَنَّ المحذوف لا يعود إليه ضمير » ممنوعٌ ، بل إذا
 حذف مضافٌ ، فللغرب فيه مذهبان : الالتفات إليه ، وعدمه وهو الأكثر ، وبدل
 على ذلك : أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي قَوْلِهِ : { وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا }

[الأعراف : 4] أي : أهل قرية ، ثم قال : { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } [الأعراف : 4] وقد حقت ذلك في موضعه المشار إليه ، وقوله : « لجَار زيد قاموا » ليس نظيره ، فإن فيه حذفاً من غير دليل ، بخلاف الآية .

وقال أبو حيان - بعد أن حكى كلام الفراء - : وَرَدَّ عَلَيْهِ : بَأَنَّ الخوف يمكن من فرعون ، ولا يمكن سؤال القرية ، فلا يحذف إلا ما دلَّ عليه الدليل ، وقد يقال : ويدل على هذا المحذوف جمع الضمير في « وَمَلِيَهُمْ » . يعني أنهم ردُّوا على الفراء ، بالفرق بين { واسأل القرية } [يوسف : 82] وبين هذه الآية : بَأَنَّ سؤال القرية غير ممكن ، فاضطررنا إلى تقدير المضاف ، بخلاف الآية فإنَّ الخوف تمكن من فرعون ، فلا اضطرار بنا يدلنا على مضاف محذوف .

وجواب هذا : أنَّ الحذف قد يكون لدليل عقلي أو لفظي ، عليَّ أنَّه قيل في { واسأل القرية } [يوسف : 82] إنَّه حقيقة ، إذ يمكن النبيُّ أن يسأل القرية؛ فنجيبه .

الخامس : أنَّ تَمَّ معطوفاً محذوفاً حذف للدلالة عليه ، والدليل عليه؛ كونُ الملك لا يكون وحده ، بل له حاشيةٌ ، وعساكِرٌ ، ووجدٌ؛ فكان التقدير : علي خوف من فرعون ، وقومه ، ومليهم ، أي : ملا فرعون وقومه ، وهو منقول عن الفراء أيضاً .

قال شهاب الدين : حذف المعطوف قليلٌ في كلامهم ، ومنه عند بعضهم ، قوله - تعالى - : { تَقِيكُمْ الحر } [النحل : 81] أي : والبرد؛ وقول الآخر : [الطويل]

2925- كَأَنَّ الحصى من خلفها وأمامها ... إِذَا حذفتُهُ رِجْلُهَا حذفتُ أُعْسَرَ أي : وبدها .

قوله : « أن يفتنهم » أي : يصرفهم عن دينهم ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنَّه في محلِّ جرٍّ على البدل من « فِرْعَوْنَ » ، وهو بدلٌ اشتمالٍ ، تقديره : علي خوفٍ من فرعون فتنة ، كقولك : « أعجبتني زيد علمه » . الثاني : أنَّه في موضع نصب على المفعول به بالمصدر ، أي : خوف فتنته ، وإعمالُ المصدر المنون كثيرٌ؛ كقوله : { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا } [البلد : 14 ، 15] ، وقول الآخر : [الطويل]

2926- قَلُولًا رَجَاءَ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةً ... عِقَابِكَ قد كانوا لنا بالموارد الثالث : أنَّه منصوبٌ على المفعول من أجله بعد حذف اللام ، ويجري فيها الخلاف المشهور .

وقرأ الحسن ، ونبيح : « يُفْتِنَهُمْ » بضمِّ الياء من « أفتن » وقد تقدّم ذلك [النساء : 101] .

قوله : { وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ } أي : مُتَكَبِّرٌ ، أو ظالمٌ ، أو قاهرٌ ، و « فِي الأَرْضِ » متعلقٌ ب « عَالٍ » ؛ كقوله : [الكامل]

(9/28)

2927- فَأَعْمَدَ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي ... لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ أي : لِمَا تَفْهَرُ ، ويجوز أن يكون « فِي الأَرْضِ » متعلقاً بمحذوف؛ لكونه صفة ل « عَالٍ » فيكون مرفوع المحلِّ ، ويرجح الأول قوله : { إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الأَرْضِ } [القصص : 4] ثم قال : { وَإِنَّهُ لَمِنَ المَسْرِفِينَ } : المجاوزين الحدِّ؛ لأنه كان عبداً ، فادَّعى الرُّبُوبِيَّةَ ، وقيل : لأنه كان كثير القتل والتعذيب

لمن يخالفه ، والغرض منه : بيان السبب في كون أولئك المؤمنين خائفين .
 قوله تعالى : { وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِيَّاكُمْ أَمَرْتُ بِاللَّهِ } الآية .
 قوله تعالى : « فَعَلَيْهِ » جوابُ الشرط ، والشرط الثاني - وهو « إن كنتم
 مسلمين » - شرط في الأول ، وذلك أنَّ الشرطين متى لم يترتبا في الوجود ،
 فالشرط الثاني شرط في الأول ، ولذلك يجب تقدُّمه على الأول ، وقد تقدَّم
 تحقيق ذلك [البقرة : 38] .
 قال الفقهاء : المتأخر يجب أن يكون متقدماً ، والمتقدِّم يجب أن يكون متأخراً
 ، مثاله قول الرَّجُلِ لامرأته : إن دخلت الدار ، فأنت طالقُ إن كلمت زيدا ،
 والمشروط متأخر عن الشرط ، وذلك يقتضي أن يكون المتأخر في اللفظ ، فكأنه
 متقدماً في المعنى ، وأن يكون المتقدم في اللفظ متأخراً في المعنى ، فكأنه
 يقول لامرأته : حال ما كلمت زيدا إن دخلت الدار ، فأنت طالقُ ، فلو حصل
 هذا التعليقُ ، قيل : إن كلمت زيدا لم يقع الطلاق .
 قوله : { ن كُنْتُمْ أُمَّتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ } يقتضي أن يكون
 كونهم مسلمين شرطاً ؛ لأن يصيروا مخاطبين بقوله : { إِنْ كُنْتُمْ أُمَّتُمْ بِاللَّهِ
 فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا } فكأنه - تعالى - يقول للمسلم حال إسلامه : إن كنت من
 المؤمنين بالله فعلى الله توكلُ ، والأمر كذلك ؛ لأنَّ الإسلام عبارة عن
 الاستسلام ، وهو الانقياد لتكاليف الله ، وترك التمرد ، والإيمان عبارة عن
 صيرورة القلب ، عارفاً بأن واجب الوجود لذاته واحدٌ ، وأنَّ ما سواه محدث
 مخلوق تحت تدبيره ، وقهره ، وإذا حصلت هاتان الحالتان ، فعند ذلك يفوض
 العبدُ جميع أموره إلى الله - تعالى - ، ويحصلُ في القلب نور التوكل على الله
 - تعالى - .

فصل

إنما قال : « فعليه توكلوا » ولم يقل : « توكلوا على الله » ، لأن الأول يفيد
 الحصر ، كأنه - عليه الصلاة والسلام - أمرهم بالتوكل عليه ، ونهاهم عن التوكل
 على الغير ، ثم بين - تعالى - أنَّ موسى - عليه الصلاة والسلام - لما أمرهم
 بذلك قبلوا قوله { فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا } أي : توكلنا عليه واعتمادنا ، ولم
 نلتفت إلى أحد سواه ، ثم اشتغلوا بالدعاء ، وطلبوا من الله شيئين :
 أحدهما : أن قالوا : { رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } .
 والثاني : { وَتَجْعَلْنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الكَافِرِينَ } أما قولهم : { لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً
 لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } ففيه وجوه :
 الأول : لا تفتن بنا فرعون وقومه ؛ لأنك لو سلطتَّهم علينا ، لوقع في قلوبهم أننا
 لو كنا على الحق ، لما سلطتَّهم علينا ؛ فيصير ذلك شبهةً قويَّةً في إصرارهم
 على الكفر ؛ فيكون ذلك فتنةً لهم .

(9/29)

الثاني : لو سلطتَّهم علينا ، لاستوجبوا العقاب الشديد في الآخرة ، وذلك يكون
 فتنة لهم .

الثالث : أنَّ المراد بالفتنة المفنون ؛ لأنَّ إطلاق لفظ المصدر على المفعول
 جائزٌ ، كالخلق بمعنى المخلوق والتقدير : لا تَجْعَلْنَا مَفْنُونِينَ بَأَنَّ يِقْفَهُرُونَا
 بالظلم على أن ننصرف من هذا الدين الذي قبلناه ، ويؤكد هذا قوله : { فَمَا
 آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ } .

[يونس : 83] وَأَمَّا الْمَطْلُوبُ الثَّانِي ، فَهُوَ قَوْلُهُ : { وَتَجَنَّا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ } .
وهذا يدل على أن اهتمامهم بأمر دينهم كان فوق اهتمامهم بأمر دنياهم؛ لأننا إذا حملنا قولهم : { لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } [يونس : 85] ، على تسليط الكفار عليهم وصيرورة ذلك التسليط شبهة للكفار في أن هذا الدين باطل ، فتضرعوا إلى الله - تعالى - في صون الكفار عن هذه الشبهة ، وتقديم هذا الدعاء على طلب النجاة لأنفسهم ، وذلك يدل على أن اهتمامهم بمصالح أديانهم فوق اهتمامهم بمصالح أبدانهم .

(9/30)

وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكَ مِمَّصْرَ بَيْوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (87) وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَآئِهِ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرْوُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ (88) قَالَ قَدْ أُجِيبْتُ دَعْوَتُكُمْ فَاسْتَفِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (89)

قوله تعالى : { وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكَ مِمَّصْرَ بَيْوتًا } الآية

لَمَّا شَرِحَ خَوْفَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ ، أَتْبَعَهُ بِأَنْ أَمَرَ مُوسَىٰ ، وَهَارُونَ بِاتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ .
قوله { أَنْ تَبَوَّأَ } يجوز في « أَنْ » أن تكون المفسرة؛ لأنه قد تقدّمها ما هو بمعن القول وهو الإيحاء ، ويجوز أن تكون المصدرية ، فتكون في موضع نصب بـ « وَأَوْحَيْنَا » مفعولاً به ، أي : أوحينا إليهما التَّبَوُّءَ .

والجمهور على الهمزة في « تَبَوَّأَ » وقرأ حفص « تَبَوَّأَ » بياء خالصة ، وهي بدلٌ عن الهمزة ، وهو تخفيفٌ غيرٌ قياسي ، إذ قياسٌ تخفيفٌ مثل هذه الهمزة : أن تكون بين الهمزة والألف ، وقد أنكر هذه الرواية عن حفص جماعة من الفقهاء ، وخصّها بعضهم بحالة الوقف ، وهو الذي لم يحك أبو عمرو الداني والشاطبي غيره ، وبعضهم يطلق إبدالها عنه ياء وصلًا ووقفًا ، وعلى الجملة فهي قراءةٌ ضعيفةٌ في العربية ، وفي الرواية .

والتَّبَوُّؤُ : النزولُ والرجوعُ ، يقال : تَبَوَّأَ الْمَكَانَ : أَي : اتَّخَذَهُ مَبَوِّأً ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَادَّةُ فِي قَوْلِهِ : { تَبَوَّأَ الْمُؤْمِنِينَ } [آل عمران : 121] وَالْمَعْنَى : اجْعَلُوا بِمِصْرَ بَيْوتًا لِقَوْمِكُمْ ، وَمَرَجَعًا تَرْجِعُونَ إِلَيْهِ لِلْعِبَادَةِ .

قوله : « لِقَوْمِكُمْ » يجوز أن تكون اللامُ زائدةً في المفعول الأول ، و « بَيْوتًا » مفعول ثانٍ ، بمعنى : يَبَوِّأُ قَوْمَكُمْ بَيْوتًا ، أَي : أَنْزَلَهُمْ ، وَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ بِمَعْنَى ، مِثْلُ « عَلَّقَهَا » وَ « تَعَلَّقَهَا » قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ : مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ زِيدَتْ اللَّامُ ، وَالْعَامِلُ غَيْرُ فَرْعٍ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمِ الْمَعْمُولُ .

الثاني : أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ ، وَفِيهَا حِينَئِذٍ وَجْهَانُ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا حَالٌ مِنْ « الْبَيْوتِ » .

والثاني : أَنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ « تَبَوَّأَ » .

قوله « بِمِصْرَ » جَوَّزَ فِيهِ أَبُو الْبَقَاءِ أَوْجُهًا : أَحَدُهَا : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ « تَبَوَّأَ » ، وَهُوَ الظَّاهِرُ .

الثاني : أَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ « تَبَوَّءَا » ، وَاسْتَضَعْفُهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِ لَوْضُوحِهِ .

الثالث : أَنَّهَا حَالٌ مِنْ « الْبُيُوتِ » .

الرابع : أَنَّهُ حَالٌ مِنْ : « لِقَوْمِكُمْ » ، وَقَدْ ثَنَّى الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ : « تَبَوَّءَا » وَجَمَعَ فِي قَوْلِهِ : « وَاجْعَلُوا » وَ « أَقِيمُوا » وَأَفْرَدَ فِي قَوْلِهِ : « وَبَشِّرْ » لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَمْرٌ لهُمَا ، وَالثَانِي لهُمَا وَلِقَوْمَهُمَا ، وَالثَالِثَ لِمُوسَى فَقَطْ ؛ لِأَنَّ أَخَاهُ تَبِعَ لَهُ ، وَلَمَّا كَانَ فِعْلُ الْبِشَارَةِ شَرِيفًا خَصَّ بِهِ مُوسَى ، لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ ، وَقِيلَ : وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ يَا مُحَمَّدٌ .

فصل

قال بعضهم : المراد من البُيُوتِ : المساجد؛ لقوله : { فِي بُيُوتٍ أَدْرَأَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ } [النور : 36] وقيل : مطلق البيوت ، أمَّا الْأَوَّلُونَ ففَسَّرُوا الْقِبْلَةَ بِالْجَانِبِ ، الَّذِي يَسْتَقْبَلُ فِي الصَّلَاةِ ، أَي : اجْعَلُوا بِيُوتَكُمْ مَسَاجِدًا ، تَسْتَقْبِلُونَهَا فِي الصَّلَاةِ .

وقال ابن الأنباري : المعنى : اجعلوا بيوتكم قبلاً ، أي : مساجد؛ فأطلق لفظ الواحد ، والمراد : الْجَمْعُ ، وَمِنْ قَالَ : الْمَرَادُ : مُطْلَقُ الْبُيُوتِ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : قَالَ الْفَرَاءُ : أَي : اجْعَلُوا بِيُوتَكُمْ إِلَى الْقِبْلَةِ .

(9/31)

الثاني : المعنى : اجعلوا بيوتكم متقابلة ، والمراد منه : حصول الجمعية ، واعتضاد البعض ببعض .

واختلفوا في هذه القبلة أين كانت؟ ظاهر القرآن لا يدلُّ على تعيينها ، وروي عن ابن عباس : كانت الكعبة قبلة موسى ، وكان الحسن يقول : الكعبة قبلة كل الأنبياء ،

وإنما وقع العُدُولُ عنها بأمر الله - تعالى - في أيام الرُّسُولِ - عليه الصلاة والسلام - بعد الهجرة . وقال آخرون : كانت القبلة : بيت المقدس .

فصل

ذكر المُفَسِّرُونَ فِي كَيْفِيَةِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَجْهًا :

أحدها : أن موسى ومن معه كانوا مأمورين في أول أمرهم ، بأن يُصَلُّوا فِي بِيُوتِهِمْ خُفِيَّةً مِنَ الْكُفَّارِ ؛ لِئَلَّا يَظْهَرُوا عَلَيْهِمْ ، فَيُؤْذَوْهُمْ ، وَيَفْتَنُوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ ، كَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ بِمَكَّةَ .

قال مجاهد : خاف موسى ومن معه من فرعون أن يصلُّوا في الكنائس الجامعة ، فأمروا أن يجعلوا في بيوتهم مساجد جهة الكعبة ، يُصَلُّونَ فِيهَا سِرًّا . وَثَانِيهَا : أَنَّهُ لَمَّا أُرْسِلَ مُوسَى إِلَى فِرْعَوْنَ ، أَمَرَ فِرْعَوْنَ بِتَخْرِيبِ مَسَاجِدِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمَنْعَهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِاتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ فِي بِيُوتِهِمْ ، رَوَاهُ عِكْرَمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ .

وثالثها : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَرْسَلَ مُوسَى إِلَيْهِمْ ، وَأَظْهَرَ فِرْعَوْنَ لَهُمُ الْعِدَاةَ الشَّدِيدَةَ ، أَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - مُوسَى ، وَهَارُونَ ، وَقَوْمَهُمَا بِاتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى رِغْمِ الْأَعْدَاءِ ، وَتَكْفُلِ اللَّهِ بِصُونِهِمْ عَنِ شَرِّ الْأَعْدَاءِ .

قوله تعالى : { وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَئَهُ زِينَةً } الْآيَةُ .

لَمَّا بَالِغَ مُوسَى فِي إِظْهَارِ الْمَعْجَزَاتِ ، وَرَأَى الْقَوْمَ مُصْرَبِينَ عَلَى الْجُحُودِ وَالْعِنَادِ؛ دَعَا عَلَيْهِمْ ، وَمِنْ حَقِّ مَنْ يَدْعُو عَلَى الْغَيْرِ أَنْ يَذَكَرَ سَبَبَ جُرْمِهِ ،

وجرمهم : كان حُبِّ الدنيا؛ فلأجله تركوا الدِّين؛ فهذا قال - عليه الصلاة والسلام - : { رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } والزينة : عبارة عن الصِّحَّة ، والجمال ، واللباس ، والدواب ، وأثاث البيت ، والمال ما يزيد على هذه الأشياء من الصَّامت ، والتَّاطق ، وقرأ الفصل الرَّقاشي « أَهْلَكَ آتَيْتَ » .

قوله : « لِيُضِلُّوا » في هذه اللَّام ثلاثة أوجه : أحدها : أَنَّهَا لَامُ الْعِلَّةِ ، والمعنى : أَنَّكَ آتَيْتَهُمْ مَا آتَيْتَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدْرَاجِ ، فكان الإيتاء لهذه العلة .

والثاني : أَنَّهَا لَامُ الصَّيْرُورَةِ وَالْعَاقِبَةِ؛ كقوله : { فَالتَّقِطَةُ آلٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } [القصص : 8] ، وقوله : [الوافر]

2928- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْحَرَابِ
قوله : [الطويل]

2929- وَلِلْمَوْتِ تَعْدُو الْوَلِدَاتُ سِخَالَهَا ... كَمَا لِحَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِينُ
قوله : [البسيط]

2930- وَلِلْمَتَابِ تُرَبِّي كُلُّ مَرْضَعَةٍ ... وَلِلْحَرَابِ يُجِدُّ النَّاسُ عُمَرَاتًا
والثالث : أَنَّهَا لِلدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؛ كانه قال : لِيُثْبِتُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ ، وليكونوا ضَلَالًا ، وإليه ذهب الحسن البصريُّ ، وبدأ به الزمخشريُّ ، وقد استُبعد هذا التَّأويلُ بقراءة الكوفيين ، « لِيُضِلُّوا » بضمَّ الياء ، فإنه يبعد أن يدعُو عليهم بأن يُضِلُّوا غيرهم ، وقرأ الباقون بفتحها ، وقرأ الشعبيُّ بكسرها ، فوالى بين ثلاث كسرات إحداها في ياء .

(9/32)

وقال الجبائي : إنَّ « لا » مقدره بين اللَّام والفعل ، تقديره : لِيُضِلُّوا ، ورأى البصريين في مثل هذا تقدير : « كَرَاهَةً » ، أي : كراهة أن يضلُّوا .

فصل

احتج أهل السُّنَّة بهذه الآية على أنه - تعالى - يضلُّ الناس من وجهين :

أحدهما : أن اللام في « لِيُضِلُّوا » لام التَّعْلِيلِ .

والثاني : قوله : { وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ } فقال - تعالى - : { قَالَ قَدْ أَجِيبْتُ دَعْوَتِكُمْ } قال القاضي : لا يجوز أن يكون المراد من الآية ما ذكرتم لوجوه :

الأول : لِأَنَّهُ - تعالى - منزَّهٌ عن فعل القبائح ، وإرادة الكفر قبيحة .
وثانيها : أَنَّهُ - تعالى - لو أراد ذلك ، لكان الكافر مطيعاً لله بكفره؛ لِأَنَّ الطاعة هي الإتيان بمراد الأمر ، ولو كان كذلك ، لما استحقُّوا الدُّعاء عليهم .

وثالثها : لو جَوَّزْنَا إرادة إضلال العباد ، لجَوَّزْنَا أن يبعث الأنبياء بالدُّعاء إلى الضَّلَالِ ، ولجاز أن يقوي الكذَّابين الصَّالين بإظهار المعجزات ، وفيه هدم الدِّين .

ورابعها : أَنَّهُ لا يجوز أن يقول لموسى وهارون : { فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى } [طه : 44] ، وأن يقول : { وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ } [الأعراف : 130] ، ثم إنَّه - تعالى -

إراد الضَّلَالِ منهم ، وأعطاهم النَّعْمَ لكي يضلُّوا ، وهذا كالمناقضة ، فلا بُدَّ من حَمَلِ أحدهما على الآخر .

وخامسها : لا يجوز أن يقال : إن موسى دعا ربه بأن يُطْمِسَ على أموالهم؛
لأجل أن لا يؤمنوا ، مع تشدده في إرادة الإيمان . وإذا ثبت هذا؛ وجب تأويل
هذه الكلمة ، وذلك من وجوه :

الأول : أن اللام في « لِيُضِلُّوا » : لامُ العاقبة كما تقدّم ، ولما كانت عاقبة قوم
فرعون ، هو الضلال ، عيّر عن هذا المعنى بهذا اللفظ .
الثاني : أن التقدير : لئلا يضلوا ، كقوله : { يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا } [النساء
: 176] ، فحذف لدلالة المعقول عليه ، كقوله - تعالى - : { بلى شَهِيدًا أَنْ
تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ } [الأعراف : 172] ، أي : لئلا تقولوا .
الثالث : أن يكون موسى ذكر ذلك على وجه التعجب المقرّون بالإنكار ، أي :
إِنَّكَ أُنْتَبِهْتُمْ بِذَلِكَ لِهَذَا الْغَرَضِ فَالِيَهُمْ لَا يَنْفِقُونَ هَذِهِ الْأَمْوَالَ إِلَّا فِيهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
أُنْتَبِهْتُمْ زِينَةً وَأَمْوَالًا لِأَجْلِ أَنْ يُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكُمْ ، ثم حذف حرف الاستفهام ، كما
في قوله : [الكامل]

2931- كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ ... عَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ حَيَالًا
والمرادُ : أكذبتك فكذا ههنا .

الرابع : أن هذه لام الدعاء ، وهي لام مكسورة تجزم المستقبل ، ويفتح بها
الكلام ، فيقال : ليغفر الله للمؤمنين ، وليُعَذِّبَ الله الكافرين ، والمعنى؛ ربنا
ابتليهم بالضلال عن سبيلك .

الخامس : سلمنا أنها لام التعليل ، لكن بحسب ظاهر الأمر ، لا في نفس
الحقيقة ، والمعنى : أنه - تعالى - لما أعطاهم هذه الأموال ، وصارت سبباً
لغيهم وكفرهم ، أشبهت حال من أعطى المال لأجل الإضلال ، فورد هذا
الكلام بلفظ التعليل لهذا المعنى .

(9/33)

السادس : أن الضلال قد جاء في القرآن بمعنى : الهلاك ، يقال : ضلَّ الماءُ في
اللبن ، أي : هلك ، فقوله : « لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكُمْ » أي : ليهلكوا ويموتوا ،
كقوله - تعالى - : { فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } [التوبة : 55] .

قال ابن الخطيب : واعلم : أن الجواب قد تقدّم مراراً ، وتُعيد بعضه ، فنقول :
الذي يدلُّ على أن الإضلال من الله - تعالى - وجوه :
الأول : أن العبد لا يقصدُ إلا حُصُولَ الهداية ، فلَمَّا لَمْ تحصل الهداية بل حصل
الضلال الذي لا يُريده ، علمنا أن حُصُولَهُ ليس من العبد ، بل من الله - تعالى

-
فإن قالوا : إنَّه ظنَّ هذا الضلال هُدًى ، فلذلك أوقعه في الوجود فنقول :
إقدامه على هذا الجهل ، إن كان بجهل سابق ، فذلك الجهل السابق يكون
حُصُولَهُ لسبق جهل آخر ويلزم التسلسل وهو محال؛ فوجب أن هذه الجهالات
والضلالات لا بُدَّ من انتهائها إلى جهل أوَّل ، وضلال أوَّل ، وذلك لا يمكن أن
يكون بإحداث العبد؛ لأنَّه يكرهه ويُريد ضده؛ فوجب أن يكون من الله - تعالى

-
الثاني : أنَّه تعالى لما خلق الخلق يُجِبُّونَ المالَ حُبًّا شديداً ، بحيث لا يمكنهم
إزالة هذا الحُبِّ عن النَّفْسِ البَيْتَةِ ، وكان حُصُولُ هذا الحُبِّ يوجب الإعراض عن
خدمة الله وطاعته ، ويوجب التَّكَبُّرَ عليه ، وترك اللُّزوم؛ فوجب أن يكون فاعل

هذا الكفر ، هو الذي خلق الإنسان مجبولاً على حُبِّ هذا المال والجاه .
الثالث : أَنَّ الْقُدْرَةَ بِالنَّسَبَةِ إِلَى الصِّدِّيقِ عَلَى السَّوِيَّةِ ، فَلَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ
عَلَى الْآخَرِ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ ، وَذَلِكَ الْمُرَجِّحُ لَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ ، وَإِلَّا لَعَادَ الْكَلَامُ فِيهِ ، فَلَا
بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَتِ الْهَدَايَةُ وَالضَّلَالَةُ مِنَ
اللَّهِ - تَعَالَى - .

وإذا عرفت هذا ، فنقول : أما حملهم اللأم على لام العاقبة فضعيف؛ لأنَّ
موسى - عليه الصلاة والسلام - ما كان عالماً بالعواقب .
فإن قالوا : إنَّ الله تعالى أخبره بذلك .

قلنا : فلمَّا أخبر الله عنهم أنَّهم لا يُؤْمِنُونَ ، كان صدور الإيمان منهم مُحَالاً؛ لأنَّ
ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ انْقِلَابَ خَيْرِ اللَّهِ كَذِباً ، وَهُوَ مُحَالٌ ، وَالْمَفْضِيُّ إِلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ .
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : يَحْمَلُ قَوْلُهُ : « لِيُضِلُّوا » عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ : لئَلَّا يُضِلُّوا ، كَمَا ذَكَرَهُ
الْجَبَائِي ، فَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمَّا فَسَّرَ قَوْلَهُ - تَعَالَى - : { مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ
اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ } [النساء : 79] نَقَلَ قِرَاءَةَ « فَمِنْ
نَفْسِكَ » عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِفْهَامِ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ ، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَبَعَدَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ،
وَقَالَ : إِنَّهَا تَقْتَضِي تَحْرِيفَ الْقُرْآنِ ، وَتَغْيِيرَهُ ، وَتَفْتِيحَ تَأْوِيلَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ -
وَالْبَاطِنِيَّةِ هُمُ الْمَلْحَدَةُ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : الْقِرَامِطَةُ ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ الْقَائِلُونَ : بَأَنَّ
مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ تَسَخَّرَ شَرِيعَةَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضاً :
النَّاصِرِيَّةُ أَتْبَاعَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصِيرٍ ، وَكَانَ مِنْ غَلَاةِ الرُّوَافِضِ الْقَائِلِينَ بِالْأَلُوْهِيَّةِ عَلَى
تَوْهُمِ الدَّرْزِيَّةِ أَتْبَاعَ بَنِي شَكِيْنِ الدَّرْزِيِّ ، كَانَ مِنْ مَوَالِي الْحَاكِمِ أَرْسَلَهُ إِلَى وَادِي
تَيْمِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْوَهْبِيَّةِ الْحَاكِمِ وَيَسْمُونَهُ بِالْبَازِيِّ ، وَالْغَلَامِ ،
وَيَحْلِفُونَ بِهِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : الْحَرْمِيَّةُ وَالْمَحْمَرَةُ ، وَهُمْ الْآنَ يَعْرِفُونَ بِالتَّيْمَانَةِ
لِإِسْكَانِهِمْ وَادِي التَّيْمِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : الْحَرْمِيَّةُ وَالْمَحْمَرَةُ ، وَهُمْ الْآنَ يَعْرِفُونَ
بِالتَّيْمَانَةِ لِإِسْكَانِهِمْ وَادِي التَّيْمِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضاً : الْفِدَاوِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ ، وَهُمْ
يَحْرَفُونَ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَرَسُولِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَمَقْصُودُهُمْ إِنْكَارَ الْإِيمَانِ
وَشِرَائِعِ الْإِسْلَامِ ، وَيُظْهِرُونَ لِهَذِهِ الْأُمُورِ حَقَائِقَ يَعْرِفُونَهَا ، فَيَقُولُونَ : إِنَّ
الْصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مَعْرِفَةَ أَسْرَارِهِمْ ، وَالصِّيَامِ الْمَفْرُوضِ مِنْ كِتْمَانِ أَسْرَارِهِمْ ،
وَحَجِّ الْبَيْتِ زِيَارَةَ شِيُوْخِهِمْ ، وَيَدَا أَبِي لَهَبٍ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ ، وَالْبِنَاءُ الْعَظِيمُ
وَالْإِمَامُ الْمَبِينُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَهَمَّ لَا تَحُلْ ذَبَائِحَهُمْ لَا يَنَاكِحُونَا ، وَتَجِبُ
مَجَاهِدَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مَرْتَدُونَ ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَبَالَغَ فِي إِنْكَارِ تِلْكَ الْقِرَاءَةِ .

(9/34)

وهذا الوجه الذي ذكره هنا شرٌّ من ذلك؛ لأنَّه قلب النَّفْيِ إِبْتِاتاً ، وَالْإِثْبَاتِ نَفْيًا ،
وَتَجْوِيْزُهُ يَفْتَحُ بَابَ الْأَعْتِمَادِ عَلَى الْقُرْآنِ لَا فِي نَفْيِهِ ، وَلَا فِي إِبْتَاتِهِ ، وَحِينَئِذٍ
يَبْطُلُ الْقُرْآنُ بِالْكَلْبِيَّةِ ، وَهَذَا بَعِيْنُهُ هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ الْمُرَادُ فِيهِ الِاسْتِفْهَامُ ،
بِمَعْنَى : الْإِنْكَارِ ، فَإِنَّ تَجْوِيْزَهُ يُوجِبُ تَجْوِيْزَ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ ، فَلَعَلَّهُ -
تَعَالَى - إِنَّمَا قَالَ : { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } [البقرة : 43] عَلَى سَبِيلِ
الْإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ ، ثُمَّ قَالَ : { رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ } .
قَالَ مُجَاهِدٌ : أَهْلَكَهَا ، وَالطَّمْسُ : الْمَسْحُ .
وَقَالَ أَكْثَرُ الْمَفْسَّرِينَ : مَسَخَهَا اللَّهُ وَغَيَّرَهَا عَنْ هَيْئَتِهَا .
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : بَلَّغْنَا أَنَّ الدَّرَاهِمَ وَاللِّدَانِيْرَ صَارَتِ حِجَارَةٌ مَنْقُوشَةٌ كَهَيْئَتِهَا ،
صَاحِحًا وَأَنْصَافًا ، وَأَثْلَاثًا ، وَجَعَلَ سَكَنَهُمْ حِجَارَةً .

قال محمد بن كعب : « كان الرجل مع أهله في فراشه ، فصارا حجرين ، والمرأة قائمة تخبز فصارت حجراً » ودعا عمر بن عبد العزيز بخريطة فيها أشياء من بقايا أهل فرعون ، فأخرج منها البيضة منقوشة ، والجوزة مشقوقة وهي حجارة .

{ واشدد على قلوبهم } أي : أقسها واطيع عليها حتى لا تلين ولا تنشرح للإيمان .

قال الواحدي : « وهذا دليلٌ على أن الله يفعل ذلك بمن يشاء ، ولولا ذلك لما حسن من موسى هذا السؤال » .

قوله : « فَلَا يُؤْمِنُوا » يحتملُ التَّصَبَّ والجَزَمَ ، فَالتَّصَبُّ من وجهين : أحدهما : عطفه على « لِيُضِلُّوا » .

والثاني : نصبه على جواب الدُّعَاءِ في قوله : « اطْمِسْ » ، والجزم على أن « لا » للدُّعَاءِ ، كقولك : لا تُعَدِّبْنِي يَا رَبِّ ، وهو قريبٌ من معنى : « لِيُضِلُّوا » في كونه دعاءً ، هذا في جانب شبه التَّهْيِ ، وذلك في جانب شبه الأمر ، و « حَتَّى يروا » : غايةٌ لنفي إيمانهم ، والأول قول الأَخْفَشِ ، والثاني بدأ به الزمخشري ، والثالث : قول الكِسَائِيِّ ، والفَرَّاءُ ؛ وأنشد قول الشاعر : [الطويل]
2932- فلا يَنْبَسِطُ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ ... ولا تَلْقَيْنِي إِلَّا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

(9/35)

وعلى القول بأنه معطوفٌ على « لِيُضِلُّوا » يكون ما بينهما اعتراضاً .
قوله : { قَدْ أَحْبَبْتُ دَعْوَتُكُمَا } : الضمير لموسى وهارون .
قيل : كان موسى يدعو وهارون يُؤْمِنُ ، فنسب الدعاء إليهما ؛ لأنَّ المؤمن أيضاً داع ؛ لأنَّ قوله : « آمين » أي : استجب .

وقيل : المراد موسى وحده ، ولكن كَتَبَ عن الواحد بضمير الاثنين .
وقيل : لا يبعد أن يكون كل واحدٍ منهما ذكر هذا الدُّعَاءِ ؛ غاية ما في الباب أن يقال : إِنَّمَا حَكَى هذا الدعاء عن موسى ، بقوله : { وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً } إِلَّا أَنَّ هذا لا ينافي أن يكون هارون ذكر ذلك الدعاء أيضاً .

وقرأ السلمي ، والضحاك : « دَعَاؤُكُمَا » على الجمع .
وقرأ ابن السَّمِيفِ : « قَدْ أَحْبَبْتُ دَعْوَتُكُمَا » بقاء المتكلم ، وهو الباري - تعالى - ، « دَعْوَتُكُمَا » نصب على المفعول به .

وقرأ الرِّبِيعُ : « أَحْبَبْتُ دَعْوَتَيْكُمَا » بقاء المتكلم أيضاً ، ودعوتيكما تشبيهٌ ، وهي تدلُّ لمن قال : إِنَّ هَارُونَ شَارَكَ مُوسَى فِي الدُّعَاءِ .

قوله : « فَاسْتَقِيمَا » أي : على الدُّعْوَةِ والرِّسَالَةِ ، وامضيا لأمري إلى أن يأتيهم العذابُ ، قال ابن جريج : لبث فرعون بعد هذا الدُّعَاءِ أربعين سنة .
« وَلَا تَتَّبِعَانَّ » : قرأ العامَّةُ بتشديد التاء والنون ، وقرأ حفص بتخفيف النون مكسورة ، مع تشديد التاء وتخفيفها ، وللقراء في ذلك كلامٌ مضطربٌ بالنسبة للثقل عنه .

فأمَّا قراءةُ العامَّةِ ، ف « لا » فيها للتَّهْيِ ، ولذلك أكَدَ الفعل بعدها ، ويضعفُ أن تكون نافية ؛ لأنَّ تأكيد المنفيِّ ضعيفٌ ، ولا ضرورة بنا إلى إدِّعائه ، وإن كان بعضهم قد ادَّعى ذلك في قوله : { لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا } [الأنفال : 25] لضرورةٍ دعتُ إلى ذلك هناك ، وقد تقدَّم تحريره في موضعه ، وعلى الصحيح

تكون هذه جملة نهى معطوفة على جملة أمر .
قال الزجاج : « ولا تَتَّبَعَنَّ » : موضعه جزم ، تقديره : و لا تَتَّبَعَنَّ ، إلاَّ أنَّ التُّونَ
الشديدة ، دخلت على النهي مؤكدة وكسرت لسكونها ، وسكّون النون التي
قبلها ، فاختر لها الكسرة ، لأنها بعد الألف تشبه نون التثنية .
وأما قراءة حفص ، ف « لا » : تحتل أن تكون للتَّفِي ، وأن تكون للتَّهْي .
فإن كانت للتفِي ، كانت النون نون رفع ، والجملة حينئذٍ فيها أوجه :
أحدها : أنَّها في موضع الحال ، أي : فَاسْتَقِيمَا غَيْرَ مُتَّبِعَيْنِ ، إلاَّ أنَّ هذا مُعْتَرَضٌ
بما قَدَّمَته من أنَّ المضارعَ المفعليَّ ب « لا » كالمثبت في كونه لا تباشره واو
الحال ، إلاَّ أن يقدَّر قبله مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية أي : وأنتما لا تَتَّبَعَنَّ .
والثاني : أنَّه نفي في معنى التَّهْي ؛ كقوله - تعالى - : { لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ }
[البقرة : 83] .
الثالث : أنَّها خبرٌ محضٌ مستأنف ، لا تعلُّق له بما قبله ، والمعنى : أنَّهَما أخبرا
بأنَّهما لا يَتَّبَعَنَّ سبيل الذين لا يعلمون .
وإن كانت للتَّهْي ، كانت النون للتوكيد ، وهي الخفيفة ، وهذا لا يراه سيبويه ،
والكسائي ، أعني : وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، سواء كانت الألف ألف
تثنية ، أو ألف فصلٍ بين ثون الإناث ، ونون التوكيد ، نحو « هل تضربان يا
نسوة » وقد أجاز يونس ، والفراء : وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما
تخرَّج القراءة ، وقيل : أصلها التشديد ، وإلَّا ما خففت للثقل فيها ؛ كقولهم : «
رُبَّ » في « رُبَّ » .

(9/36)

وأما تشديد التاء وتخفيفها ، فلغتان ، من اتَّبَعَ يَتَّبِعُ ، وَتَبِعَ يَتَّبِعُ ، وقد تقدَّم
[الأعراف : 175] هل هما بمعنى واحد ، أو مختلفان في المعنى ؟ وملخصه :
أنَّ تَبِعَهُ بِشِيءٍ : خلفه ، واتبَعَهُ كَذَلِكَ ، إلاَّ أنه حاذاهُ في المشي واقتدى بِهِ ،
وأتبعه : لحقه .

فصل

المعنى : لا تسلك طريق الجاهلين الذين يظنون أنه : متى كان الدعاء مُجاباً ،
كان المقصود حاصلًا في الحال ، فربما أجاب الله تعالى الإنسان في مطلوبه ،
إلاَّ أنه يوصله إليه في وقته المقدر؛ فإنَّ وعد الله لا خلف له ، والاسْتِعْجَالُ لا
يصدر إلا من الجهال؛ كما قال لُوح - عليه الصلاة والسلام - { إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ
تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ } [هود : 46] ، وهذا التَّهْي لا يدلُّ على صدور ذلك من
موسى - عليه الصلاة والسلام - كما أن قوله : { لئن أشركت ليحبطنَّ عملك }
[الزمر : 65] لا يدلُّ على صدور الشرك منه .

(9/37)

وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ
الْعَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ)
(90) الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (91) قَالِيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ
لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ (92)

قوله تعالى : { وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ } الآية .
قد تقدّم الكلام في نظير الآية [الأعراف : 138] ، وقرأ الحسن ، « وجوّزنا :
بتشديد الواو .

قال الزمخشري : وجوّزنا : من أجاز المكان ، وجاوزه ، وجوّزه ، وليس من «
جوّز » الذي في بيت الأعمش : [الكامل]
2933- وإدّا تُجوّزها جبالٌ قبيلةٌ ... أخذت من الأخرى إليك جبالها
لأنّه لو كان منه لكان حقّه أن يقال : وجوّزنا بني إسرائيل في البحر؛ كما قال :
[الطويل]

2934- كمّا جوّز السكّي في الباب
فَيَتَّقُ

يعني أنّ فعّل بمعنى فاعل وأفعل ، وليس التضعيف للتعدية ، إذ لو كان كذلك
لتعدّى بنفسه كما في البيت المشار إليه دون الباء .
وقرأ الحسن : « فاتبّعهم » بالتشديد ، وقد تقدّم الفرق .
قال القرطبي : يقال : تبع ، وأتبع بمعنى واحد إذا لحقه ، وأتبع - بالتشديد - إذا
صار خلفه ، وقال الأصمعي : يقال : أتبعه - بقطع الألف - إذا لحقه ، وأدرّكه ،
وأتبعه بوصل الألف - إذا أتبع أثره وأدرّكه ، أو لم يدرّكه ، وكذلك قال أبو زيد ،
وقرأ قتادة : « فاتبّعهم » بوصل الألف وقيل : اتبعه - بوصل الألف في الأمر -
اقتدى به ، وأتبعه بقطع خيراً وشرّاً . هذا قول أبي عمرو . وقيل : بمعنى واحدٍ

قوله : « بغيّاً وعدّواً » يجوّز أن يكونا مفعولين من أجلهما أي : لأجل البغي
والعدّو ، وشروط النصب متوفرة ، ويجوّز أن يكونا مصدرين في موضع الحال
أي : باغين متعدّين .

وقرأ الحسن « وعدّواً » بضمّ العين ، والدالّ المشدّدة ، وقد تقدّم ذلك في
سورة الأنعام [الأنعام : 108] ، وقوله : « حتى إدّا » : غاية لاتباعه .
قوله : « آمنّت أنّه » قرأ الأخوان بكسر « إن » وفيها أوجه :

أحدها : أنّها استئناف إخبار؛ فلذلك كسرت لوقوعها ابتداءً كلام .
والثاني : أنّه على إضمار القول أي : فقال إنّهن ويكون هذا القول مفسراً
لقوله : « آمنّت » .

والثالث : أن تكون هذه الجملة بدلاً من قوله : « آمنّت » ، وإبدال الجملة
الاسميّة من الفعلية جائز ، لأنّها في معناها ، وحينئذ تكون مكسورة؛ لأنّها
محكيّة ب « قال » هذا الظاهر .

والرابع : أنّ « آمنّت » ضمّن معنى القول؛ لأنّه قولٌ . وقال الزمخشري : «
كرّر المخدول المعنى الواحد ثلاث مرّات في ثلاث عباراتٍ حرصاً على القبول
» .

يعني أنه قال : « آمنّت » فهذه مرّة ، وقال : { أنّه لا إله إلاّ الذي آمنّت به بنوا
إسرائيل } فهذه مرة ثانية . وقال : { وآتاً من المسلمين } فهذه ثالثة ،
والمعنى واحد .

وهذا جنوحٌ منه إلى الاستئناف في « إنّ » . وقرأ الباقر بفتحها وفيها أوجه :
أحدها : أنّها في محلّ نصب على المفعول به أي : آمنّت توحيد الله؛ لأنّه بمعنى
صدّقّت .

الثاني : أنّها في موضع نصب بعد إسقاط الجارّ أي : لأنّه .

الثالث : أنّها في محلّ جرّ بذكر الجائر وقد تقدّم ما فيه من الخلاف [يونس : 2] .

فصل

لَمَّا أَجَابَ اللهُ دَعَاءَهُمَا ، أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِالْخُرُوجِ مِنْ مِصْرَ ، وَكَانَ فِرْعَوْنُ غَافِلًا عَنْ ذَلِكَ ؛ فَلَمَّا سَمِعَ بِخُرُوجِهِمْ « أَتْبَعَهُمْ » أَي : لِحَقِّهِمْ ، « بَغْيًا وَعَدْوًا » أَي : ظُلْمًا وَاعْتِدَاءً . وَقِيلَ : بَغْيًا فِي الْقَوْلِ ، وَعَدْوًا فِي الْفِعْلِ ، وَكَانَ الْبَحْرُ قَدْ انْفَلَقَ لِمُوسَى وَقَوْمِهِ فَدَخَلُوا ، وَخَرَجُوا ، وَأَبْقَى اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ الطَّرِيقَ بَيْسًا ، لِيَطْمَعُ فِرْعَوْنُ ، وَجُنُودُهُ فِي الْعُبُورِ ، فَلَمَّا دَخَلَ مَعَ جَمْعِهِ ، وَدَخَلَ آخِرَهُمْ ، وَهُمْ أَوَّلُهُمْ بِالْخُرُوجِ ، انْطَبَقَ عَلَيْهِمُ الْبَحْرُ فَلَمَّا « أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ » أَي : غَمَرَهُ الْمَاءُ ، وَقَرِبَ هَلَاكُهُ « قَالَ أَمَنْتُ » .

فإن قيل : إنّ الإنسان إذا وقع في الغرق لا يمكنه أن يتلقظ بهذا اللفظ ، فكيف حكى الله عنه أنّه ذكر ذلك ؟ .

فالجواب من وجهين :

الأول : أنّ الكلام الحقيقيّ هو كلام النَّفْسِ لا كلام اللسان ، فذكر هذا الكلام بالنفس .

الثاني : أن يكون المراد بالغرق مقدماته .

فإن قيل : إنّهُ أَمِنَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ ، فَمَا السَّبَبُ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ ؟

فالجواب : من وجوه :

أحدها : أنّهُ إِنَّمَا أَمِنَ عِنْدَ نَزُولِ الْعَذَابِ ، وَالْإِيمَانُ فِي هَذَا الْوَقْتِ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، قَالَ تَعَالَى : { قَلِمٌ يَكْتُبُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا } [غافر : 85] .

الثاني : إنّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لِيَتَوَسَّلَ بِهَا إِلَى دَفْعِ تِلْكَ الْبَلِيَّةِ الْحَاضِرَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ مُخْلِصًا .

وثالثها : أنّ ذلك الإقرار كان تقليدًا ، فإنهُ قال : { لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ } فَكَانَ اعْتِرَافًا بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ اللهُ ، وَإِنَّمَا سَمِعَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّ لِلْعَالَمِ إِلَهًا ، فَهُوَ أَقْرَبُ بِذَلِكَ إِلَهَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَرُّونَ بِوَجُودِهِ ، وَهَذَا مُحَضُّ التَّقْلِيدِ ، وَفِرْعَوْنُ قِيلَ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ الْمُنْكَرِينَ لَوْجُودِ الصَّانِعِ ، وَمِثْلُ هَذَا الْاِعْتِقَادِ الْفَاحِشُ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْحُجَّةِ الْقَطْعِيَّةِ ، لَا بِالتَّقْلِيدِ الْمُحَضِّ .

ورابعها : أنّ بعض بني إسرائيل لمّا جاوزوا البحر عبدوا العجل ، فلما قال فرعون : { آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ } انصرف ذلك إلى العجل الذي آمنوا بعبادته ، فكانت هذه الكلمة في حقه سببًا لزيادة كفره .

وخامسها : أنّ أكثر اليهود يقولون بالتشبيه والتجسيم ، ولهذا اشتغلوا بعبادة العجل لظنهم أنّهُ تعالى في جسد ذلك العجل ، فلما قال فرعون : { آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ } فكانتُ آمن بالله الموصوف بالجسمية ، والحلول والنزول ، ومن اعتقد ذلك ؛ فهو كافر ، فلذلك ما صحَّ إيمانه .

وسادسها : أنّ الإيمان إنّما يتمّ بالإقرار بوحداية الله ، والإقرار بنبوة موسى - عليه الصلاة والسلام - فلما أقّر فرعون بالوحداية ، ولم يقّر بنبوة موسى لم يصحَّ إيمانه ؛ كما لو قال الكافر ألف مرة : أشهد أن لا إله إلا الله لم يصحَّ إيمانه حتى يقول معه : وأشهد أنّ محمدًا رسول الله ، فكذا ههنا .

وسابعها : روى الزمخشري أنّ جبريل - عليه السلام - أتى فرعون مُستفتياً : ما قول الأمير في عبدٍ نشأ من مالٍ مولاةً ونعمته ، فكفر بنعمته وجدد حقه ، وادّعى السيادة دونه؟ فكتب فرعون يقولك أبو البعاس الوليد بن مصعب : جزاء العبد الخارج على سيده ، الكافر بنعمته أن يغرق في البحر ، ثم إن فرعون لما غرق؛ رفع جبريل عليه السلام فتياه إليه . قوله : « الآن » منصوبٌ بمحذوف أي : أمنت الآن ، أو أتؤمن الآن . وقوله : « وَقَدْ عَصَيْتَ » جملةٌ حاليةٌ ، تقدّم نظيرها . واختلفوا في قائل هذا الكلام ، ف قيل : هو جبريلُ ، وإِنَّمَا قَالَ : { وَكُنْتَ مِنَ الْمَفْسِدِينَ } في مقابلة قوله { وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ } . وقيل : القائلُ هو الله تعالى؛ لأنّه قال بعدهُ : { فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ } إلى أن قال : { وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنِ آيَاتِنَا لَعَافِلُونَ } ، وهذا ليس إلا كلام الله تعالى . فإن قيل : ظاهرُ اللفظ يدلُّ على أنّه إِنَّمَا لم تقبل التوبة للمعصية المتقدمة ، والفساد السابق ، وهذا التعليلُ لا يمنع من قبول التوبة . فالجوابُ من وجهين :

الأول : أنّ قبول التوبة غير واجب عقلاً ، ويدلُّ عليه هذه الآية .
الثاني : أنّ التعليل ما وقع لمجرّد المعصية السابقة ، بل بتلك مع كونه من المفسدين .

فصل

روي أن جبريل - عليه السلام - أخذ يملأ فمه بالطين لئلا يتوب غضباً عليه والأقرب أنّ هذا لا يصح؛ لأنّه في تلك الحال إمّا أن يقال التكليف كان ثابتاً ، أو ما كان ثابتاً ، فإن كان ثابتاً لم يجز لجبريل أن يمنعه من التوبة ، بل يجز عليه أن يعينه على التوبة ، وعلى كلّ الطاعات ، لقوله تعالى : { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ } [المائدة : 2] وأيضاً ، فلو منعه بما ذكر لكانت التوبة ممكنة؛ لأنّ الأخرس قد يتوبُ بأن يندم بقلبه ويعزم على ترك معاودة القبيح ، فلا يبقى لما فعله جبريل فائدة ، وأيضاً لو منعه من التوبة لكان قد رضي ببقائه على الكفر ، والرّضا بالكفر كفر وأيضاً كيف يليق بالله تعالى أن يقول لموسى وهارون - عليهما الصلاة والسلام - { قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى } [طه : 44] ثمّ يأمر جبريل أن يمنعه من الإيمان . فإن قيل : إنّ جبريل إنّما فعل ذلك من قبل نفسه لا بأمر الله ، فهذا يبطله قول جبريل : { وَمَا تَنْتَرِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ } [مريم : 64] وقوله تعالى في صفة الملائكة : { لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ } [الأنبياء : 27] . وإن قيل إنّ التكليف كان زائلاً عن فرعون في ذلك الوقت ، فلا يبقى للفعل المنسوب لجبريل فائدة أصلاً .

قوله : { فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ } في « بَدَنِكَ » وجهان : أحدهما : أنّها باء المصاحبة بمعنى مصاحباً لبَدَنِكَ ، وهي الدَّرْع ، فيكونُ « بَدَنِكَ » في موضع الحال . قال المفسرُونَ : لم يُصدِّقوا بغرقه ، وكانت له دِرْعٌ تعرفُ فألقي بنجوة من الأرض ، وعليه درعه ليعرفوهن والعربُ تطلقُ البدنَ على الدَّرْع ، قال عمرو بن معد يكرب : [الوافر]

2935- أَعَاذِلْ شِكَّتِي بَدَنِي وَسَيْفِي ... وَكُلُّ مُقْلَصٍ سَلِسِ الْقِيَادِ

وقال آخرُ : [الوافر]

2936- تَرَى الْأَبْدَانَ فِيهَا مَثْسَبَعَاتٍ ... عَلَى الْأَبْطَالِ وَالْيَلْبِ الْحَصِينَا
أراد بالأبدان : الدُّرُوع ، وَالْيَلْبُ : الدروع اليمانية كانت تتخذ من الجلود يُحَرَّرُ بعضها إلى بعض ، وهو اسم جنس ، الواحد : يَلْبَةٌ .

وقيل : بَدَنِكَ أَيكَ عُرْبَانٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : بَدَنًا بِلَا رُوحٍ .

والثاني : أن تكون سببية على سبيل المجاز ؛ لأنَّ بدنه سببٌ في تنجيته ، وذلك على قراءة ابن مسعود وابن السَّمِيفَع « بِنْدَائِكَ » من التَّدَاءِ ، وهو الدُّعَاءُ : أَي

: بما نادى به في قومه من كفرانه في قوله : { وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ {

[الزخرف : 51] { فَحَسَّرَ فِرْعَوْنُ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى } [النازعات : 23 ،

24] { يَا أَيُّهَا الْمَلَأَ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي } [القصص : 38] . وقرأ

يعقوب « تُنَجِّيكَ » مخففاً من أنجاه . وقرأ أبو حنيفة : « بِأَبْدَانِكَ » جمعاً : إِمَّا على إرادة الأَدْرَاعِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ كَثِيرًا مِنْهَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ جَعَلَ كُلَّ

جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ بَدَنًا كَقَوْلِهِ : « شَابَتْ مَفَارِقُهُ » ؛ قَالَ : [الكامل]

2937- شَابَ الْمَفَارِقُ وَاكْتَسَيْنِ

قتيرا

التَّجِيَّةِ أَي : تُنْقِيكَ فِيمَا يَلِي الْبَحْرَ ، قَالَ الْمَفْسُرُونَ : رَمَاهُ إِلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَالثَّوْرِ . وَهَلْ تُنَجِّيكَ مِنَ النَّجَاةِ بِمَعْنَى تُبْعِدُكَ عَمَّا وَقَعَ فِيهِ قَوْمُكَ مِنْ قَعْرِ الْبَحْرِ ،

وهو تهكم بهم ، أَوْ مِنْ أَلْقَاهُ عَلَى نَجْوَةٍ أَي : رَبْوَةٍ مَرْتَفِعَةٍ ، أَوْ مِنَ النَّجَاةِ ، وَهُوَ التَّرْكُ أَوْ مِنَ النَّجَاءِ ، وَهُوَ الْعَلَامَةُ ، وَكُلُّ هَذِهِ مَعَانٍ لِإِثْقَةِ بِالْقِصَّةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ : { فَالْيَوْمَ تُنَجِّيكَ } خَبْرٌ مُحْضٌ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ هَمْزَةٍ

الاستفهام ، وفيه بعدٌ لحذفها من غير دليل ، وَلِأَنَّ التَّلْعِيلَ بِقَوْلِهِ « لِتَكُونَ » لَا يُنَاسِبُ الْأَسْتِفْهَامَ . وَ« لِتَكُونَ » مُتَعَلِّقٌ بِ« تُنَجِّيكَ » وَ« آيَةٌ » أَي : عِلَامَةٌ

وقيل : عِبْرَةٌ وَعِظَةٌ ، وَ« لِمَنْ خَلَقَكَ » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ « آيَةٌ » لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهَا .

وقرأ بعضهم « لِمَنْ خَلَقَكَ » آيَةً كَسَائِرِ الْآيَاتِ . وَقُرِئَ « لِمَنْ خَلَقَكَ » بِفَتْحِ اللَّامِ جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا ، أَي : لِمَنْ خَلَقَكَ مِنَ الْجَبَابِرَةِ لِيَتَّعِظُوا بِذَلِكَ . وَقُرِئَ « لِمَنْ خَلَقَكَ » بِالْقَافِ فِعْلًا مَاضِيًا ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَي : لِيَجْعَلَكَ اللَّهُ آيَةً لَهُ فِي

عباده .

فصل

في كونه « لِمَنْ خَلَفَهُ آيَةٌ » وَجْوه :

أحدها : أَنَّ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا إِلهِيَّتَهُ لَمَّا لَمْ يُشَاهِدُوا غَرْقَهُ كَذَّبُوا بِذَلِكَ ، وَزَعَمُوا أَنَّ

مثله لا يموت ، فَأَخْرَجَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصُورَتِهِ حَتَّى أَبْصَرُوهُ وَزَالَتِ الشُّبُهَةُ عَنْ قُلُوبِهِمْ .

الثاني : أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَشَاهِدَهُ الْخَلْقَ عَلَى ذَلِكَ الذَّلِّ وَالْمَهَانَةِ بَعْدَ مَا سَمِعُوا مِنْهُ قَوْلَهُ : { أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى } [النازعات : 24] لِيَكُونَ ذَلِكَ رَجْرًا لِلخَلْقِ

عَنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِ . الثَّالِثُ : أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَعْرَقَهُ مَعَ جَمِيعِ قَوْمِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى مَا أَخْرَجَ أَحَدًا مِنْهُمْ مِنْ قَعْرِ الْبَحْرِ ، بَلْ خَصَّهُ بِالْإِخْرَاجِ كَانِ تَخْصِيصَهُ بِهِذِهِ

الحالة عجيبة دالة على قدرة الله تعالى ، وعلى صدق موسى - عليه الصلاة والسلام - في دعوة النبوة . الرابع : تَقَدَّمَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ لِمَنْ خَالَقَكَ

بِالْقَافِ أَي لِتَكُونَ لِخَالِقِكَ آيَةً كَسَائِرِ آيَاتِهِ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى { وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنِ آيَاتِنَا لَعَافِلُونَ } وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْخُطَابَ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٌ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

والسلام - زجراً لهم عن الإعراض عن الدلائل ، وباعثاً لهم على التأمل فيها
والاعتبار بها ، كما قال تعالى : { لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ {
[يوسف : 111] .

(9/41)

وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى
جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ بَفِضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (93)
فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَأَسْأَلِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ
جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (94) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا
بآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (95) إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا
يُؤْمِنُونَ (96) وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ (97) فَلَوْ لَا كَانَتْ
قَرِيبَةً أُمَّتِكَ لَفَتَقَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَظَابَ الْخِزْيِ
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنَبِّغْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ (98) وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ
كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (99) وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ
تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَجَعَلَ الرُّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ (100)

قال تعالى : { وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ { الآية .
لَمَّا ذَكَرَ خاتمة فرعون ذكر خاتمة بني إسرائيل ، فقال : « وَلَقَدْ بَوَّأْنَا » أي :
أَسْكَنَّا بني إسرائيل « مُبَوَّأً صِدْقٍ » أي : مكاناً محموداً . ويجوز أن يكون «
مُبَوَّأً صِدْقٍ » منصوباً على المصدر ، أي : بَوَّأْنَاهُمْ مُبَوَّأً صِدْقٍ ، وأن يكون مكاناً
أي : مكاناً تبوء صدق . ويجوز أن ينتصب « مُبَوَّأً » على أنه مفعول ثانٍ كقوله
تعالى : { لَتَبُوُنَّهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عَرَفَاً { [العنكبوت : 58] أي : لِنُزِّلْنَاهُمْ .
ووصف المُبَوَّأُ بكون صدقاً؛ لأنَّ عادة العرب أنها إذا مدحت شيئاً أضافته إلى
الصِّدْقِ ، تقول : رَجُلٌ صِدْقٌ ، وقدم صدق ، قال تعالى : { رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ
صِدْقٍ وَأُخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ { [الإسراء : 80] . والمراد بالمبوء الصديق :
قيل : « مصر » ، وقيل : الأردن وفلسطين وهي الأرض المقدسة { وَرَزَقْنَاهُمْ
مِّنَ الطَّيِّبَاتِ { الحلال « فَمَا اخْتَلَفُوا » يعني اليهود الذين كانوا في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم في تصديقه وأنه نبي حق « حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ » يعني
القرآن ، والبيان بأنه رسول الله صدق ودينه حق ، وسمى القرآن علماً؛ لأنه
سبب العلم ، وتسمية المُسْتَبَبِّ باسم السبب مجاز مشهور .
قال ابن عباس : هم قريظة والتضير وبنو قينقاع أنزلناهم منزل صدق : ما بين
المدينة ، والشام ورزقناهم من الطيبات ، وهو ما في تلك البلاد من الرطب ،
والتمر الذي لا يوجد مثله في البلاد وقيل : المراد بني إسرائيل الذين نجوا من
فرعون أورثهم الله جميع ما كان تحت أيدي قوم فرعون من الناطق ؛
والصامت ، والحرث ، والنسل ، كما قال : { وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا
يُسْتَضَعُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا { [الأعراف : 137] .

فصل

في كون القرآن سبباً لحدوث الاختلاف وجهان :
الأول : أن اليهود كانوا يخبرون بمبعث محمد - عليه الصلاة والسلام -
 ويفتخرون به على سائر الناس ، فلَمَّا بعثه الله تعالى كذبوه حسداً ، وبغياً
 وإيثاراً لبقاء الرياسة ، وأمن به طائفة منهم ، فهذا الطريق كان سبباً لحدوث

الاختلاف فيهم .
 الثاني : أن هذه الطائفة من بني إسرائيل كانوا قبل نزول القرآن كفاراً محضاً بالكلية ، وبقوا على هذه الحالة حتى جاءهم القرآن ، فعند ذلك اختلفوا فأمّن قومٌ وبقي قومٌ كفاراً . ثم قال : { إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ } أي : أن هذا الاختلاف لا يمكن إزالته في دار الدنيا ، وإنما يقضى بينهم في الآخرة ، فيتميز المحق من المبطل .
 قوله : { فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ } الآية .
 قال الواحدي « الشك في اللغة ، ضمّ بعض الشيء إلى بعض ، يقال : شككت الصبي إذا رميته فنطمت يده إلى أو رجله إلى رجله ، والشكائك من الهواجج ما شك بعضها ببعض والشكاك : اليؤث المصطفة ، والشكائك : الأدياء ؛ لأنهم يشكون أنفسهم إلى قوم ليسوا منهم ، أي : يضّمون ، وشك الرجل في السلاح ، إذا دخل فيه وضمه إلى نفسه .

(9/42)

فإذا قالوا : شك فلان في الأمور أرادوا أنه وقف نفسه بين شيئين ، فيجوز هذا ويجوز هذا فهو يضم إلى ما يتوهمه شيئاً آخر خلافه .
 ولما ذكر اختلافهم عندما جاءهم العلم ذكر في هذه الآية ما يقوي قلبه في صحة القرآن والنبوة .

وفي « إن » هذه وجهان :
 أظهرهما : أنها شرطية ، واستشكلوا على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في شك قط قال الزمخشري : « فإن قلت : كيف قال لرسوله : « فإن كنت في شك » مع قوله للكفرة : { وَإِنَّهُمْ لَفِي شكٍ مِّنْهُ مُرِيبٌ } [هود : 110] ؟ قلت : فرق عظيم بين إثباته والتشكيك . وقال أبو حيان : فإذا كانت شرطية فقالوا : إنها تدخل على الممكن وجوده أو المحقق وجوده ، المبهم زمن وقوعه ، كقوله تعالى : { أَقَان مَّتَّ قَهُمُ الْخَالِدُونَ } [الأنبياء : 34] قال : « والذي أقوله إن » إن الشرطية تقتضي تعليق شيء على شيء ، ولا تستلزم تحقق وقوعه ولا إمكانه ، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً كقوله تعالى { إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ } [الزخرف : 81] ، ومستحيل أن يكون له ولد فكذا مستحيل أن يكون في شك ، وفي المستحيل عادة كقوله تعالى : { فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ } [الأنعام : 35] لكن وقوعها في تعليق المستحيل قليل .

ثم قال : « ولما خفي هذا الوجه على أكثر الناس ؛ اختلفوا في تخريج هذه الآية فقال ابن عطية : الصواب أنها مخاطبة له ، والمراد من سواه من أمته ممن يمكن أن يشك أو يعارض ؛ كقوله : { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ } [الأحزاب : 1] وقوله : { لِيُنْزِلَ عَلَيْكَ الرُّوحُ الْقُدُسُ مِنْ رَبِّكَ وَيُلْقِيَ فِيكَ الْحِكْمَةَ وَيُخَيِّرْ لَكَ مَا تَشَاءُ } [الزمر : 65] وبدل على ذلك قوله في آخر السورة : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شكٍ مِّن دِينِي } [يونس : 104] وأيضاً لو كان شاكاً في نبوة نفسه ؛ لكان شك غيره في نبوته أولى ، وهذا يوجب سقوط الشريعة بالكلية ، وأيضاً فبتقدير أن يكون شاكاً في نبوة نفسه ، فكيف يزول هذا الشك بإخبار أهل الكتاب عن نبوته مع أنهم كفار ، وإن كان قد حصل فيهم مؤمن إلا أن قوله ليس بحجة ، لا سيما وقد تقرّر أنهم حرّفوا التوراة ، والإنجيل ؛ فثبت أن هذا

الخطاب وإن كان في الظاهر مع الرسول إلا أن المراد هو الأمة ، وعلى هذا فإن الناس في زمانه كانوا فرقا ثلاثة : المصدقون ، والمكذبون ، والمتوقفون في أمره الشاكون فيه ، فخاطبهم الله تعالى بهذا الخطاب فقال : أيها الإنسان : { فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ } من الهدى على لسان محمد فاسأل أهل الكتاب ليدلوك على صحة نبوته .
ولما ذكر الله تعالى لهم ما يزيل الشك عنهم ، حذرهم من أن يلحقوا بالقسم الثاني ، وهم المكذبون ، فقال : { وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ } [يونس : 95] الآية .
وقيل : كنى بالشك عن الصيق .

(9/43)

وقيل : كنى به عن العجب ، وجه المجاز فيه أن كلاً منهما فيه تردد ، وقال الكسائي : إن كنت في شك أن هذه عادتهم مع الأنبياء؛ فسلمهم كيف صبر موسى - عليه السلام - ؟ .
وقيل : إنه تعالى علم أن الرسول لم يشك في ذلك ، إلا أن المقصود منه أنه متى سمع هذا الكلام فإنه يصرخ ويقول « يا رب لا أشك ، ولا أطلب الحجة من قول أهل الكتاب ، بل يكفيني ما أنزلته علي من الدلائل الظاهرة » ونظيره قوله تعالى للملائكة : { أَهْوَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ } [سبأ : 40] والمقصود أن يصرحوا بالجواب الحق ويقولوا : { سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِن } [سبأ : 41] .
وكقوله لعيسى - عليه الصلاة والسلام - { أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأُمَّيَ إلهين من دون الله } [المائدة : 116] والمقصود منه أن يصرح عيسى بالبراءة عن ذلك . وقيل : التقدير إنك لسيت بشاك البتة . ولو كنت شاكاً لكان لك طرق كثيرة في إزالة الشك كقوله تعالى { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَقَسَدَتَا } [الأنبياء : 22] أي : أنه لو فرض ذلك الممتنع واقعاً؛ لزم فيه المحال الفلاني ، فكذا ههنا ، ولو فرضنا وقوع الشك فارجع إلى التوراة ، والإنجيل لتعرف بهما أن هذا الشك زائل .
والوجه الثاني من وجهي إن أنها نافية . قال الزمخشري : « أي : فما كنت في شك فاسأل ، يعني لا نامرك بالسؤال لكونك شاكاً ، ولكن لتزداد يقيناً كما ازداد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بمعاينة إحياء الموتى » وهذا القول سبقه إليه الحسن البصري والحسين بن الفضل ، وكأنته فراز من الإشكال المتقدم في جعلها شرطية ، وقد تقدم جوابه من وجوه .
قال القرطبي : قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد : سمعت الإمامين : تغلباً والمبرد يقولان : معني : « فإن كنت في شك » أي : قل يا محمد للكافر : فإن كنت في شك { فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك } .
وقال الفراء : أعلم الله أن رسوله غير شاك ، لكنه ذكره على عادة العرب ، يقول الواحد لعبدته : إن كنت عبدي فأطعني ، ويقول لولده افعل كذا إن كنت ولدي ، ولا يكون ذلك شكاً .
وقال الفقيه : وقال بعضهم : هذا الخطاب لمن كان لا يقطع بتكذيب محمد - عليه الصلاة والسلام - ولا بتصديقه بل كان في شك .
وقيل : المراد بالخطاب النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى : لو كنت ممن

يلحقك شكٌ فيما أخبرناك به ، فسألت أهل الكتاب لأزالوا عنك الشكَّ .
والمراد بالشكِّ هنا : ضيق الصدر ، أي : إن ضاق صدرك بكفر هؤلاء فاصبر
واسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك ، يُخَيِّرُوكَ صَبْرَ الأنبياء من قبلك على
أذي قومهم وكيف كان عاقبة أمرهم . والشكُّ في اللغة : أصله الضيق ، يقال :
شكَّ الثوب ، أي : ضمَّه بخلال حتى يصير كالوعاء ، فالشكُّ يقبض الصدر ،
ويضمه حتى يضيق .

فصل

قال المُحَقِّقُونَ : المراد بالذين يقرءون الكتاب : المؤمنون من أهل الكتاب ،
كعبد الله بن سلام ، وعبد الله بن سوريا ، وتميم الدارين وكعب الأحبار ، لأنهم
هم الذين يوثق بأخبارهم .

(9/44)

وقال بعضهم : المراد الكل سواء كانوا من المسلمين أم من الكفار؛ لأنهم إذا
بلغوا عدد التواتر ، وقرؤوا آية من التوراة ، والإنجيل ، وتلك الآية دالة على
البشارة بمقدم النبي صلى الله عليه وسلم فقد حصل الغرض .
وقرا يحيى ، وإبراهيم : الكتب بالجمع ، وهي مبنية أن المراد بالكتاب الجنس لا
كتاب واحد . فإن قيل : إن كتبهم قد دخلها التحريف والتغيير ، فكيف يمكن
التعويل عليها؟ .

فالجواب : أنهم إنما حرّفوها لإخفاء الآيات الدالة على نبوة محمد - عليه
الصلاة والسلام - ، فإن بقيت فيها آيات دالة على نبوته؛ كان ذلك من أقوى
الدلائل على صحة نبوة محمد - عليه الصلاة والسلام - لأنها لما بقيت مع توفر
دواعيهم على إزالتها دلّ ذلك على أنها كانت في غاية الظهور .

فصل

قيل : السؤال كان عن القرآن ، ومعرفة نبوة الرسول - عليه الصلاة والسلام -
وقيل : السؤال راجع إلى قوله { فَمَا اختلفوا حتى جَاءَهُمُ العلمُ } والأول
أولى؛ لأنه الأهم . ولما بين هذا الطريق قال : { لَقَدْ جَاءَكَ الحقُّ مِنْ رَبِّكَ } أي
: ثبت عنده بالآيات والبراهين القاطعة أن ما أتاك هو الحق : « فلا تكونن من
المُمتريين » أي : لا مدخل للمرية فيه { وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ
{ أي : اثبت ، ودم على ما أنت عليه من انتفاء المرية ، وانتفاء التكذيب بآيات
الله؟ وروي أنه عليه الصلاة والسلام قال عند نزوله : « لا أشكُّ ولا أسأل بل
أشهدُ أنه الحقُّ » .

ثم لما فصل تعالى هذا التفصيل ، بين أن له عبادةً ، قضى عليهم بالشقاء ، فلا
تتغير ، وعبادةً قضى لهم بالشقاء ، فلا تتغير ، وعبادةً قضى لهم بالكرامة ، فلا
تتغير ، فقال : { إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ
{

قرأ نافع وابن عامر كلمات على الجمع ، والباقون : بالإفراد . فكلمات بحسب
الكثرة النوعية أو الصنفية وكلمة بحسب الجنسية . والمراد بهذه الكلمة : حكم
الله بذلك ، وإخباره عنه ، وخلقه في العبد مجموع القدرة ، والداعية الموجبة
لحصول ذلك الأثر . واحتجوا بهذه الآية على صحة القول بالقضاء والقدر .
ثم قال : { وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا العذابَ الأليمَ } أي : أنهم لا يؤمنون
ألبتة ، ولو جاءتهم الدلائل التي لا حدَّ لها ولا حصر؛ لأنَّ الدليل لا يهدي إلا بإعانة

الله ، فإذا لم تحصيل الإعانة ضاعت تلك الدلائل .
القصة الثالثة

قوله تعالى : { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ } الآية .
لَمَّا بَيَّنَّ بقوله : { إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ } أتبعه بهذه الآية ؛ لَأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ قَوْمَ يُونُسَ آمَنُوا بَعْدَ كُفْرِهِمْ ، وَاتْتَفَعُوا بِذَلِكَ الْإِيمَانَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ فَرِيقَانِ :
فَرِيقٌ خَتَمَ لَهُ بِالْإِيمَانِ .

(9/45)

وفريق ختم له بالكفر ، وكلُّ ما قضى الله به فهو واقعٌ .
قوله : « فلولا » لولا هنا تحضيضيةٌ ، وفيها معنى التوبيخ ؛ كقول الفرزدق :

[الطويل]

2938- تَعُدُّونَ عَفَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي صَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْتَنَعَا
وفي مصحف أبي ، وعبد الله - وقرأ كذلك - فَهَلَا ، وهي نصٌّ في التحضيض
وزعم عليُّ بنُ عيسى ، والنَّحَّاسُ أَنَّ لَوْلَا تَأْتِي بِمَعْنَى مَا التَّأْفِيَةِ ، وَجَمَلًا عَلَى
ذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةِ أَي : مَا كَانَتْ قَرْيَةٌ نَقَلَهُ ابْنُ قَاسِمٍ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ أَيْضًا عَنْ
الْهَرَوِيِّ ، وَكَانَتْ هُنَا تَامَةً وَ « أَمَنْتَ » صِفَةٌ ل « قَرْيَةٍ » ، وَفَنَفَعَهَا نَسَقٌ عَلَى
الصِّفَةِ .

قوله : « إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ » فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَيُوبَةُ ، وَالْكَسَائِيُّ ، وَالْأَخْفَشُ ،
وَالْفَرَاءُ ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَهُ سَيُوبَةُ فِي يَابٍ « مَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ لِانْقِطَاعِهِ »
وَإِنَّمَا كَانَ مَنْقُوعًا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ « إِلَّا » لَا يَنْدَرُجُ تَحْتَ لَفْظِ « قَرْيَةٍ » .
والثاني : أَنَّهُ مُتَّصِلٌ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقَرْيَةِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ
أَهْلِهَا وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ بِمَعْنَى : وَلَكِنْ قَوْمَ يُونُسَ ، وَبِجُورٍ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا ،
وَالْجَمَلَةُ فِي مَعْنَى التَّنْفِي كَأَنَّهُ قِيلَ : مَا أَمَنْتَ قَرْيَةً مِنَ الْقَرْيَةِ الْهَالِكَةِ إِلَّا قَوْمَ
يُونُسَ » .

وقال ابنُ عطيةٍ : هو بحسب اللفظ استثناءٌ منقطعٌ ، وكذلك رسمه التَّحْوِيونُ ،
وهو بحسب المعنى متصلٌ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : مَا آمَنَ أَهْلُ قَرْيَةٍ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ .
قال شهاب الدين : « وَتَقْدِيرُ هَذَا الْمُضَافِ هُوَ الَّذِي صَحَّحَ كَوْنَهُ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا
» ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ وَمَكِّي وَابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُمْ . وَأَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ فَإِنَّ
ظَاهِرَ عِبَارَتِهِ أَنَّ الْمُصَحَّحَ لِكُونِهِ مُتَّصِلًا كَوْنُ الْكَلَامِ فِي مَعْنَى التَّنْفِي ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ بَلِ الْمَسْئُوعُ كَوْنُ الْقَرْيَةِ يُرَادُ بِهَا أَهْلُهَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَحَلِّ عَلَى
الْحَالِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوْجِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ { وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ } [يوسف : 82]
. وَقَرَأَ فَرَقَةَ : « إِلَّا قَوْمٌ » بِالرَّفْعِ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : وَقُرِءَ بِالرَّفْعِ عَلَى

البدل ، روي ذلك عن الجرمي ، والكسائي .

وقال المهدويُّ : « وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَرْيَةٍ » . فَظَاهِرُ هَاتَيْنِ الْعِبَارَتَيْنِ أَنَّهَا
قِرَاءَةٌ مَنْقُولَةٌ ، وَظَاهِرٌ قَوْلُ مَكِّي ، وَأَبِي الْبَقَاءِ أَنَّهَا لَيْسَتْ قِرَاءَةً ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ
مِنَ الْجَائِزِ ، وَجَعَلَا الرَّفْعَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ الْبَدَلِ ، وَهُوَ كَوْنُ « إِلَّا » بِمَعْنَى «
غَيْرٍ » فِي وَقُوعِهَا صِفَةً .

قال مكِّي « وَبِجُورٍ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ إِلَّا بِمَعْنَى « غَيْرٍ » صِفَةً لِلْأَهْلِ
الْمَحذُوفِينَ فِي الْمَعْنَى ، ثُمَّ يُعْرَبُ مَا بَعْدَ إِلَّا بِإِعْرَابِ « غَيْرٍ » لَوْ ظَهَرَتْ فِي

موضع « إلا » . وقال أبو البقاء - وأظنه أخذه منه - : ولو كان قد قرئ بالرفع لكانت إلا فيه بمنزلة غير فيكون صفة ، وقد تقدم أن في نون يونس ثلاث لغات وقرئ بها .

(9/46)

فصل

قال البغويُّ : المعنى فلم تكن قرية؛ لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد؛ أي : أهل قرية أمنت عند معاينة العذاب ، « فنفعها إيمانها » في حال اليأس « إلا قوم يونس » ، فإنه نفعهم إيمانهم في ذلك الوقت ، و « قوم » نصب على الاستثناء المنقطع ، أي : ولكن قوم يونس « لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ، ومنعناهم إلى حين » ، وهي وقت انقضاء آجالهم ، واختلفوا في أنهم هل رأوا العذاب عياناً فقال بعضهم : رأوا دليل العذاب . والأكثر على أنهم رأوا العذاب عياناً لقوله : { كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ } ، والكشف يكون بعد الوقوع ، أو إذا قرب قوله : « ولو شاء ربك » يا مُحَمَّدٌ « لآمن من في الأرض كلهم جميعاً » .

واعلم أن هذه السورة من أولها إلى هنا في بيان شبهات الكفار في إنكار النبوة ، والجواب عنها ، وكانت إحدى شبهاتهم؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهددهم بنزول العذاب على الكفار ، وبعد أتباعه أن الله ينصرهم ، ويعلي شأنهم ، ويقوي جانبهم ، ثم إن الكفار ما رأوا ذلك؛ فجعلوا ذلك شبهة في الطعن في نبوته ، وكانوا يبالغون في استعجال العذاب على سبيل السخرية ، ثم إن الله تعالى بين أن تأخير الموعود به لا يقدر في صحة الوعد ، ومن ثم ضرب لهذا أمثلة ، وهي قصة نوح - عليه السلام - وموسى - عليه السلام - إلى هاهنا ، ثم في هذه الآية بين أن جد الرسول في دخولهم في الإيمان لا ينفع ، ومبالغته في تقرير الدلائل في الجواب عن الشبهات لا يفيد؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بخلق الله ، ومشيبته وإرشاده ، وهدايته ، إذا لم يحصل هذا المعنى لم يحصل الإيمان .

فصل

استدلوا بهذه الآية على أن جميع الكائنات لا تحصل إلا بمشيئة الله تعالى؛ لأن كلمة « لو » تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره ، فقوله : { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً } يقتضي أنه ما حصلت تلك المشيئة ، وما حصل إيمان أهل الأرض بالكلية ، فدل هذا على أنه تعالى ما أراد الكل ، وأجاب الجبائي ، والقاضي وغيرهما أن المراد مشيئة الإلجاء ، أي : لو شاء الله أن يلجئهم إلى الإيمان لقدرة عليه ، ولكنه ما فعل ذلك؛ لأن الإيمان الصادق من العبد على سبيل الإلجاء لا ينفعه ، ولا يفيد فائدة ، ثم قال الجبائي : ومعنى إلهاء الله تعالى إياهم إلى ذلك ، أن يعرفهم أنهم لو حاولوا تركه حال الله بينهم وبين ذلك ، وعند هذا لا بد وأن يفعلوا ما أوجبت إليه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الكافر لو كان قادراً على الكفر ، ولم يقدر على الإيمان ، فحينئذ تكون القدرة على الكفر مستلزمة للكفر ، فإذا كان خالق تلك القدرة هو الله تعالى لزم أن يقال : إنه تعالى خلق فيه قدرة مستلزمة للكفر؛ فوجب أن يقال : أراد منه الكفر ، وإن كانت القدرة صالحة للصدين ، فرجحان أحد الطرفين

على الآخر - إن لم يتوقف على المرجح - فقد حصل الرجحان لا لمرجح ، وهو باطل ، وإن توقف على مرجح ، فذلك المرجح إما أن يكون من العبد ، أو من الله ، فإن كان من العبد عاد التفسير ولزم التسلسل ، وهو محال ، وإن كان من الله ، كان مجموع تلك القدرة مع تلك الدّاعية موجباً لذلك الكفر ، فإذا كان خالق القدرة والدّاعية هو الله تعالى عاد الإلزام .

(9/47)

ثانيها : أن قوله : « ولو شاء ربك » لا يجوز حمله على مشيئة الإلجاء ؛ لأنّ النبي - عليه الصلاة والسلام - ما كان يطلب منهم إلا إيماناً ينتفعون به في الآخرة ، فبين تعالى ؛ أنّه لا قدرة للرّسول عليّ تحصيل هذا الإيمان ، ثم قال : { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً } فوجب أن يكون المراد /نه هذا الإيمان التّافع حتى ينتظم الكلام ، وحمل اللفظ على مشيئة القهر والإلجاء لا يليق بهذا الموضع .

وثالثها : أن الإلجاء إما أن يكون بأن يظهر له آيات هائلة يعظم خوفه عند رؤيتها ، فيأتي بالإيمان عندها ، وإما أن يكون بخلق الإيمان فيهم ، والأول باطل ؛ لأنه تعالى قال : { إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَبْرُؤُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ } [يونس : 96-97] وقال : { وَلَوْ أَنبَأْنَا تَرْكًا لِلَّهِ الْمَلَائِكَةُ وَكَلِمَتُهُمُ الْمَوْتَى وَحَسْرَتًا عَلَيْهِمْ كُلِّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } [الأنعام : 111] فبين أن إنزال الإيمان لا يفيد ، وإ ، كان المراد هو الثاني لم يكن هذا الإلجاء إلى الإيمان ، بل كان عبارة عن خلق الإيمان فيهم ، فيصير المعنى : ولو شاء ربك حصول الإيمان لهم لخلق الإيمان فيهم ، ثم يقال : لكنه ما خلق الإيمان فيهم ، فدلّ على أنّه ما أراد حصول الإيمان لهم ، وهو المطلوب . ثم قال : { أَقَانَتْ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ } أي : أنه لا قدرة لك على التّصرف في أحد .

قوله : « أفأنت » يجوز في « أنت » وجهان ، أحدهما : أن يرتفع بفعل مقدّر مفسّر بالظاهر بعده ، وهو الأرجح ؛ لأنّ الاسم قد ولي أداة هي بالفعل أولى . والثاني : أنّه مبتدأ والجملة بعده خبره ، وقد تقدّم ما في ذلك من كون الهمزة مقدّمة على العاطف أو ثمّ جملة محذوفة كما هو رأي الزمخشري . وفائدة إيلاء الاسم للاستفهام إعلام بأن الإكراه ممكن مقدور عليه ، وإلّا الشّأن في المكروه من هو؟ وما هو إلا هو وحده لا مشاركة فيه لغيره . و « حتى » غاية للإكراه .

قوله : { وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْمِنَ } كقوله : { أَنْ تَمُوتَ } [آل عمران : 145] وقد تقدم في آل عمران [145] . والمعنى : ما ينبغي لنفس . وقيل : ما كانت لتؤمن إلا بإذن الله .

(9/48)

قال ابن عبّاس : بأمر الله . وقال عطاء : بمشيئة الله . وقيل : بعلم الله . « وَيَجْعَلُ » قرأ أبو بكر عن عاصم بنون العظمة . والباقون : بياء الغيبة وهو الله تعالى . وقرأ الأعمش « ويجعل الرجز » بالزاي دون السين ، وقد تقدّم هل

هما بمعنى ، أو بينهما فرق؟ [الأعراف : 134] ثم قال : { عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقُلُونَ } أي : من الله أمره ونهيه .

فصل

احتجوا بقوله : { وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقُلُونَ } على أن خالق الكفر والإيمان هو الله تعالى ، وتقريره : أَنَّ الرَّجْسَ قَدْ يَرَادُ بِهِ : الْعَمَلُ الْقَبِيحُ ، قَالَ تَعَالَى : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } [الأحزاب : 33] والمراد من الرَّجْسِ هنا : العملُ القبيحُ سواء كان كفرًا أو معصيةً ، وبالتطهير : نقل العبد من رجس الكفر ، والمعصية إلى طهارة الإيمان ، والطاعة ، فلما ذكر الله تعالى فيما قبل هذه الآية أَنَّ الإيمانَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَتَخْلِيْقِهِ ، ذَكَرَ بَعْدَ أَنَّ الرَّجْسَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَخْلِيْقِهِ . وَالرَّجْسُ الَّذِي يَقَابِلُ الْإِيمَانَ لَيْسَ إِلَّا الْكُفْرَ .

وأجاب أبو علي الفارسي النحوي عنه فقال : الرَّجْسُ ، يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ . أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمِرَادُ مِنْهُ الْعَذَابُ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : يَلْحَقُ الْعَذَابُ بِالَّذِينَ لَا يَعْقُلُونَ ، كَقَوْلِهِ { وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ } [الفتح : 6] . الثَّانِي : أَنَّهُ تَعَالَى حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ نَجَسٌ ، كَمَا قَالَ : { إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ } [التوبة : 28] أي : أَنَّ الطهارة الثابتة للمسلمين لَمْ تَحْصُلْ لَهُمْ .

وأجابوا : أَنَّ حَمْلَ الرَّجْسِ عَلَى الْعَذَابِ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الرَّجْسَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفَاسِدِ الْمُسْتَقْذَرِ الْمُسْتَكْرَهِ فَحَمْلُ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى كُفْرِهِمْ وَجَهْلِهِمْ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى عَذَابِ اللَّهِ مَعَ كَوْنِهِ حَقًّا صِدْقًا صَوَابًا . وَأَمَّا حَمْلُ الرَّجْسِ عَلَى حَكْمِ اللَّهِ بِرَجَاسَتِهِمْ ، فَهُوَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ ؛ لِأَنَّ حَكْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ صِفَتَهُ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ صِفَةَ اللَّهِ رَجْسٌ ، فَثَبَتَ أَنَّ دَلَالَةَ الْآيَةِ عَلَى الْكُفْرِ ظَاهِرَةٌ .

(9/49)

قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا يُعْنِي الْآيَاتِ وَالنُّذُرِ عَنِ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ (101) فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ (102) ثُمَّ نَبَّحِي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَجِ الْمُؤْمِنِينَ (103)

قوله تعالى : { قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } الآية . لَمَّا بَيَّنَّ فِي الْآيَاتِ السَّالِفَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَخْلِيْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ ، أَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ فِي الدَّلَائِلِ فَقَالَ : « قُلْ انظُرُوا » . قَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزُهُ « قُلْ انظُرُوا » بِكَسْرِ اللَّامِ لِالتَّجَاؤِ السَّاكِنِينَ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكُسْرُ ، وَالْبَاقُونَ بَضْمَهَا نَقَلُوا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ .

قوله : « مَاذَا » يجوز أن يكون « مَاذَا » كله استفهامًا مبتدأ ، و « فِي السَّمَاوَاتِ » خبره أي : أيُّ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَا » مَبْتَدَأً ، وَ « دَا » بِمَعْنَى الَّذِي ، وَ « فِي السَّمَاوَاتِ » صِلَتُهُ وَهُوَ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَالْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَبْلَهُ مَعْلُوقٌ بِالِاسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ عَلَى ضَعْفٍ أَنْ يَكُونَ « مَاذَا » كَلِمَةً مُوَضُّوعًا بِمَعْنَى « الَّذِي » وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِ « انظُرُوا » . وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ بِمَعْنَى الْبَصْرِ فَيُعَدَّى بِ « إِلَى » ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَلْبِيًّا فَيُعَدَّى بِ «

في « ، وقد تقدّم الكلام في « ماذا » .

فصل

المعنى : قل للمشركين الذين يسألونك عن الإيمان : { قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } واعلم أنه لا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلا بالنظر في الدلائل . قال عليه الصلاة والسلام : « تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق » والدلائل إما أن تكون من عالم السموات ، أو من عالم الأرض ، أمّا الدلائل السماوية ، فهي حركات الأفلاك والكواكب ومقاديرها ، وما يختص به كل واحد منها ، وأمّا الدلائل الأرضية ، فهي النظر في أحوال العناصر العلوية ، وفي أحوال المعادن والنبات ، وأحوال الإنسان ، وينقسم كل واحد من هذه الأجناس إلى أنواع لا نهاية لها . ولو أنّ الإنسان أخذ يتفكر في كيفية حكمة الله تعالى في تخليق جناح بعوضة لانقطع عقله قبل أن يصل إلى أوّل مرتبة من مراتب تلك الفوائد

ثم لمّا أمر بهذا التفكير بين بعده أنّ هذا التفكير والتدبر في هذه الآيات لا ينفع في حق من حكم الله عليه في الأزل بالله لا يؤمن فقال : { وَمَا تُغْنِي الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون } .

قوله : « وَمَا تُغْنِي » يجوز في « ما » أن تكون استفهامية ، وهي واقعة موقع المصدر أي : أي غناء تُغني الآيات؟ ويجوز أن تكون نافية ، وهو الظاهر . وقال ابن عطية : ويحتمل أن تكون « ما » في قوله : « وَمَا تُغْنِي » مفعولة بقوله : « انظروا » معطوفة على قوله : « مَاذَا » أي : تأملوا قدر غناء الآيات والتدبر عن الكفار .

(9/50)

قال أبو حيان : وفيه ضعف ، وفي قوله : معطوفة على « ماذا » تجوز ، يعني أنّ الجملة الاستفهامية التي هي « مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ » في موضع المفعول؛ لأنّ « ماذا » وحده منصوب ب « انظروا » فتكون « مَاذَا » موصولة ، و « انظروا » بصرية لما تقدّم من أنّه لو كانت بصرية لتعدت ب « إلى » . و « التذر » يجوز أن يكون جمع « تذر » ، المراد به المصدر فيكون التقدير : وما تُغني الآيات والإنذارات ، وأن يكون جمع « نذر » مراداً به اسم الفاعل بمعنى منذر فيكون التقدير والمُنذرون وهم الرُّسل وقرىء « وما يُغني » بالياء . قوله : { فَهَلْ يَنْظُرُونَ } يعني : مشركي مكة إلا مثل أيام الذين خلوا مضوا « من قبلهم » من مكذبي الأمم . قال قتادة : « يعني وقائع الله في قوم نوح ، وعاد ، وثمود » والعرب يُسمي العذاب والتعم أياماً ، كقوله : { وَذَكَرَهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ } [إبراهيم : 5] وكل ما مضى عليك من خيرٍ وشراً فهو أيام ثم إنّ تعالى أمره بأن يقول لهم { فانتظروا إني معكم من المنتظرين } .

قوله : { ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا } قال الزمخشري : هو معطوف على كلام محذوف يدل عليه قوله : { إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ } [يونس : 102] كأنه قيل : نهلك الأمم ثم نُنَجِّي رسلنا ، معطوف على حكاية الأحوال الماضية .

قرأ الكسائي في رواية « نصر » تُنجيط خفيفة ، والباقون : مشددة ، وهما لغتان ، وكذلك في قوله « نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ » والمعنى : ننجي رسلنا ، والذين آمنوا معهم عند نزول العذاب . معناه : ننجينا ، مستقبل بمعنى الماضي ، ونجيتنا وأنجيتنا بمعنى واحد « كذلك » كما نجيناهم « حقاً » واجباً { عَلَيْنَا نَجِ

المؤمنين { قوله : « حَقًّا » فيه أوجهٌ :
أحدها : أن يكون منصوباً بفعل مُقَدَّر أي : حَقَّ ذلك حَقًّا .
والثاني : أن يكون بدلاً من المحذوف التائب عنه الكافُ تقديره : إنجاء مثل ذلك حَقًّا .
والثالث : أن يكون « كذلك » و « حَقًّا » منصوبين ب « تُنَجِّج » الذي بعدهما .
والرابع : أن يكون « كَذَلِكَ » منصوباً ب « تُنَجِّي » الأولى ، و حَقًّا ب « تُنَجِّج » الثانية .
وقال الزمخشري : مثل ذلك الإنجاء ننجي المؤمنين منكم ، ونهلك المشركين ، وحقاً علينا اعتراضٌ ، يعني حَقَّ ذلك علينا حَقًّا .
وقرأ الكسائي وحفص « تُنَجِّي المؤمنين » مخففاً من أنجى يقال : أنجى ونجى .
كأنزل ونزل ، وجمهور القراء لم ينقلوا الخلاف إلا في هذا دون قوله :
{ فاليوم تُنَجِّجُكَ بِبَدَنِكَ } [يونس : 92] ودون قوله { ثُمَّ تُنَجِّي رُسُلَنَا } [يونس : 103] .
وقد نقل أبو علي الأزهرى الخلافَ فيهما أيضاً ، ورسم في المصاحف بجيم دون ياء .

فصل

قال القاضي : قوله « حَقًّا عَلَيْنَا » المراد به الوجوب؛ لأنَّ تَخْلِيصَ الرَّسُولِ - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - والمؤمنين من العذاب إلى الثواب واجبٌ ، ولولاه ما حسن من الله تعالى أن يلزمهم الأفعال الشاقة ، وهذا يجري مجرى قضاء الدين .
والجوابُ ، بأن نقول : إِنَّهُ حَقٌّ بحسب الوعدِ والحُكْمِ ، ولا نقولُ إِنَّهُ حَقٌّ بحسب الاستحقاق لما ثبت أنَّ العبد لا يستحقُّ على خالقه شيئاً .

(9/51)

قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي تَتَوَفَّكُمُ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (104) وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (105) وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ (106) وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ (107) قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ (108) وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ (109)

قوله تعالى : { قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي } الآية .
لَمَّا بالغ في ذكر الدليل أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بإظهار دينه ، وإظهار المباينة عن المشركين ، لكي يزيل الشكوك والشبهات في أمره .
فإن قيل : كيف قال « في شك » وهم كافرون يعتقدون بطلان ما جاء به ؟ .
قيل : كان فيهم شاكون ، فهم المرادُ بالآية ، أو أنهم لَمَّا رَأَوْا الآياتِ اضطربوا ، وشكوا في أمرهم وأمر النبي - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - .
قوله : « فَلَا أَعْبُدُ » جواب الشرط ، والفعلُ خبر ابتداءٍ مضمرة تقديره : فَأَتَا لَا

أَعْبُدُ ، ولو وقع المضارع منفياً ب « لا » دون فاء لجزم ، ولكنّه مع الفاء يرفع كما تقدّم ذكره ، وكذا لو لم يُنْفَ ب « لا » كقوله تعالى : { وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ } [المائدة : 95] ، أي : فهو ينتقم .

ثم قال : { ولكن أعبدُ الله الذي يتوّفاكم } يميّتكم ، ويقبض أرواحكم . فإن قيل : ما الحكمة في وصف المعبود ههنا بقوله : { الذي يتوّفاكم } ؟ .

فالجواب : من وجوه :

الأول : أنّ المعنى أني أعبدُ الله الذي خلقكم أولاً ، ثم يتوّفاكم ثانياً ثم يعيدكم ثالثاً ، فاكتفى بذكر التوفي لكونه مُتَّبِعاً على البواقي .

الثاني : أنّ الموت أشدّ الأشياء مهابة ، فخص هذا الوصف بالذكر ههنا ، ليكون أقوى في الرّجر والرّرع .

الثالث : أنّهم لما استعجلوا نزول العذاب قال تعالى : { فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فانتظروا إني معكم من المنتظرين ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا } [يونس : 102-103] وهذا يدلّ على أنّهُ تعالى يهلك أولئك الكفار ، ويبقي المؤمنين ويقوي دولتهم ، فلمّا كان قريب العهد بذكر هذا الكلام لا جرم قال ههنا : { ولكن أعبدُ الله الذي يتوّفاكم } وهو إشارة إلى ما

قرّره وبينه في تلك الآية كأنه يقول : أعبد الله الذي وعدني بإهلاككم ، وإبقائي بعدكم .

فأقول : { وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ } [يونس : 72] ، قال الزمخشري : أصله بأن أكون ، فحذف الجارّ ، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف

المطرّد الذي هو حذف الحروف الجارّة مع أن وأنّ ، وأن يكون من الحذف غير المطرّد؛ وهو كقوله : [البسيط]

2939- أَمْرُكَ الْحَيْرَ

.....
[فاصدع بما تؤمر] [الحجر : 94] يعني : بغير المطرّد أنّ حذف حرف الجر مسموع في أفعال لا يجوز القياس عليها ، وهي : أمر ، واستغفر ، كما تقدم

[الأعراف 155] ، وأشار بقوله : « أَمْرُكَ » إلى البيت المشهور : [البسيط]

.....
2940- أَمْرُكَ الْحَيْرَ فَاَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ

.....
وقد قاس ذلك بعضُ التّحويين ، ولكن يُشترط أن يتعيّن ذلك الحرف ، ويتعيّن موضعه أيضاً ، وهو رأي علي بن علي بن سليمان فيجيز « بريث القلم السكين

« بخلاف « صككت الحجر بالخشبة » .

قوله : « وأن أقم » يجوز أن يكون على إضمار فعل أي : وأوحى إليّ أن أقم ، ثم لك في « أن » وجهان أحدهما : أن تكون تفسيرية لتلك الجملة المقدّرة ،

كذا قاله أبو حيان ، وفيه نظر ، إذا المفسّر لا يجوز حذفه ، وقد ردّ هو بذلك في موضع غير هذا ، والثاني : أن تكون المصدرية ، فتكون هي وما في خبرها في محل رفع بذلك الفعل المقدر ، ويحتمل أن تكون « أن » مصدرية فقط ، وهي

على هذا معموله لقوله : أمرت مراعى فيها معنى الكلام؛ لأنّ قوله « أن أكون » كون من أكوان المؤمنين ، ووصل « أن » بصيغة الأمر جائز ، كما تقدّم

تحريره .

وقال الرمخشريُّ : فإن قلت : عطف قوله : « وَأَنْ أَقِمَّ » على « أَنْ أَكُونَ » فيه إشكالٌ؛ لأنَّ أَنْ لا تخلو؛ إمَّا أن تكون التي للعبارة ، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر ، فلا يصحُّ أن تكون التي للعبارة ، وإن كان الأمر ممَّا يتضمَّن معنى القول؛ لأنَّ عطفها على موصولة ينافي ذلك ، والقولُ بكونها موصولة مثل الأولى لا يساعد عليه لفظ الأمر وهو « أَقِمَّ » ؛ لأنَّ الصِّلةَ حقُّها أن تكون جملة تحتل الصدق والكذب .

قلت : قد سوَّغَ سيبويه أن توصلَ « أَنْ » بالأمرِ والتَّهْيِ ، وشبَّه ذلك بقولهم : « أنت الذي تفعل » على الخطاب؛ لأنَّ الغرضَ وصلها بما تكونُ معه في تأويل المصدر ، والأمرُ والتَّهْيِ دالَّانِ على المصدر دالة غيرهما من الأفعال . قال شهاب الدين : وقد تقدَّم الإشكالُ في ذلك وهو أنه إذا قدَّرت بالمصدر فانت الدلالةُ على الأمرِ والتَّهْيِ .

ورجَّحَ أبو حيان كونها مصدرية على إضمار فعل كما تقدَّم تقريره قال : « لِيُرْوَلَ قَلْبُ الْعَطْفِ لَوْجُودِ الْكَافِ ، إِذْ لَوْ كَانَ » وَأَنْ أَقِمَّ « عَطْفًا عَلَى » أَنْ أَكُونَ « لَكَانَ التَّرْكِيبُ » وَجْهِي « بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمِرَاعَاةِ الْمَعْنَى فِيهِ ضَعْفٌ ، وَإِضْمَارُ الْفِعْلِ أَكْثَرُ » .

قال ابنُ الخطيبِ : الوا في قوله : « وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ » حرف عطف ، وفي المعطوف عليه وجهان :

الأول : أَنْ قوله : وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ قائم مقام قوله : وقيل لي كن من المؤمنين ثم عطف عليه « وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ » .

الثاني : أَنْ قوله « وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ » قائم مقام قوله : « وَأَمِرْتُ » بإقامة الوجه ، فيصير التقدير : وأمرت بأن أكون من المؤمنين ، وإقامة الوجه للدِّينِ حنيفاً .

قوله : « حَنِيفًا » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ « الدِّينِ » ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فاعل « أَقِمَّ » أو مفعوله .

فصل

قال ابنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - : معنى قوله : { وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا } أي : عملك . وقيل : استقم على الدِّينِ حنيفاً .

قال ابنُ الخطيبِ : « إقامة الوجه كناية عن توجيه العقل بالكلية إلى طلب الدِّينِ؛ لأنَّ مَنْ يريدُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَيْءٍ نَظَرَ اسْتِقْصَاءً فَإِنَّهُ يُقِيمُ وَجْهَهُ فِي مَقَابِلَتِهِ بَحِيثٌ لَا يَصْرِفُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَرَفَهُ عَنْهُ ، وَلَوْ بِالْقَلِيلِ ، فَقَدْ بَطَلَتْ تِلْكَ الْمَقَابِلَةُ ، وَإِذَا بَطَلَتْ الْمَقَابِلَةُ اخْتَلَّتْ الْإِبْصَارُ؛ فَلِهَذَا جَعَلَ إِقَامَةَ الْوَجْهِ كِنَايَةً عَنِ صَرْفِ الْعَقْلِ بِالْكَلِّيَّةِ إِلَى طَلْبِ الدِّينِ ، وَقَوْلُهُ « حَنِيفًا » أَي : مَائِلًا إِلَيْهِ مَيْلًا كَلِيًّا ، مَعْرِضًا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِعْرَاضًا كَلِيًّا » .

(9/53)

ثم قال : { وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } وهذا لا يمكنُ أَنْ يَكُونَ نَهْيًا عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَارَ مَذْكَورًا فِي قَوْلِهِ أَوَّلَ آيَةِ : { فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } [104] فَلَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ ، وَهِيَ أَنْ مَنْ عَرَفَ مَوْلَاهُ فَلَوْ التَفَتَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ كَانَ ذَلِكَ شِرْكًَا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَسْمِيهِ أَصْحَابُ الْقُلُوبِ بِالشِّرْكِ الْخَفِيِّ . قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ .
قوله تعالى : { وَلَا تَدْعُ } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَائِيَّةً ، وَيَجُوزُ أَنْ

تكون عطفاً على جملة الأمر وهي : « أَقِمَّ » فتكون داخلة في صلة « أَنْ » بوجهيها ، أعني كونها تفسيرية أو مصدرية وقد تقدم .
 وقوله : « مَا لَا يَنْفَعُكَ » يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً ، وأن تكون موصولةً .
 قوله : « فَإِنَّكَ » هو جوابُ الشَّرْطِ و « إِذَنْ » حرفُ جوابٍ تَوَسَّطَ بين الاسم ، والخبر ، ورتبتها التَّأخِيرُ عن الخبر ، وإِثْمًا وُتَّطِيتُ رَعِيًّا لِلْفَوَاصِلِ .
 وقال الزمخشري : « إِذَنْ » جوابُ الشَّرْطِ وجوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ ، كأنَّ سائلاً سأل عن تَبَعَةِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ .
 وفي جعله « إِذَنْ » جزاءً للشَّرْطِ نظرٌ ، إذ جوابُ الشَّرْطِ محصورٌ في أشياء ليس هذا منها .

فصل

المعنى : « وَلَا تَدْعُ » أي : ولا تعبد « مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ » إن أطعته : « وَلَا يَضُرُّكَ » إن عصيته « فَإِنْ فَعَلْتَ » فَعِيدَتِ غير الله ، أو لو اشتغلت بطلب المنفعة ، والمضرة من غير الله { فَإِنَّكَ إِذَا مَنَّ الظَّالِمِينَ } الصَّارِينَ لأنفسهم ، الواضعين للعبادة في غير موضعها؛ لأنَّ الظلم عبارة عن وضع الشيء في غير وضعه .

قوله تعالى : { وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ } الآية .
 قوله : « وَإِنْ يَمْسَسْكَ » قد تقدّم ما في ذلك من صناعة البديع في سورة الأنعام [الأنعام : 17] . وقال هنا في جواب الشرط الأول ينفي عام ، وإيجاب ، وفي جواب الثاني ينفي عام دون إيجاب؛ لأنَّ ما أَرَادَهُ لَا يَرُدُّهُ رَادٌّ ، لا هو ولا غيره ، لأنَّ إِرَادَتَهُ قَدِيمَةٌ لَا تَتَغَيَّرُ ، فلذلك لم يجرى التَّركيبُ فلا رَادٌّ لَهُ إِلَّا هُوَ ، هذه عبارة أبي حيان ، وفيها نظرٌ ، وكأنَّه يقولُ بخلاف الكَشْفِ فإنه هو الفاعلُ لذلك وحده دون غيره بخلاف إِرَادَتِهِ تَعَالَى ، فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا الْوُقُوعَ عَلَى خِلَافِهَا ، وهي مسألةٌ خلافيَّةٌ بين أهل السُّنَّةِ والاعتزال .

(9/54)

قال الزمخشريُّ : فإن قلت : لم دُكِرَ الْمَسُّ في أحدهما والإِرَادَةُ في الثاني؟ قلت : كأنَّه أراد أن يذكر الأمرين جميعاً : الإِرَادَةُ والإِصَابَةُ في كلِّ واحدٍ من الضَّرِّ وَالْحَيْرِ ، وأَنَّه لا رَادٌّ لِمَا يَرِيدُهُ مِنْهُمَا ، ولا مُزِيلٌ لِمَا يُصِيبُ بِهِ مِنْهُمَا ، فأوجز الكلام بأن ذكر المسِّ وهو الإِصَابَةُ في أحدهما ، والإِرَادَةُ في الآخر ليُدلَّ بما ذكر على ما ترك ، على أنَّه قد ذكر الإِصَابَةَ في الخير في قوله : { يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ } [يونس : 107] .

فصل

اعلم أنَّ الشَّيْءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَارًّا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَافِعًا ، وهذان القسمان مشتركان في اسم الخير ، ولَمَّا كَانَ الضَّرُّ أَمْرًا وَجُودِيًّا ، وَالخَيْرُ قَدْ يَكُونُ أَمْرًا عَدْمِيًّا ، لا جرم لم يذكر لفظ الإِمْسَاسِ فِيهِ بَلْ قَالَ : { وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ } والآية دالة على أنَّ الضَّرَّ وَالخَيْرَ واقعان بقدرَةِ اللَّهِ وَبِقَضَائِهِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْكُفْرُ ، وَالإِيمَانُ ، وَالطَّاعَةُ ، وَالْمَعْصِيَةُ ، وَالسَّرُورُ وَالخَيْرَاتُ وَالْإِلَامُ وَاللَّذَاتُ . ومعنى الآية : إِنْ يُصِيبْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ أَيْ : بِشِدَّةٍ ، وَبِلَاءٍ فَلَا دَافِعَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، { وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ } رِخَاءٍ وَنِعْمَةٍ وَسَعَةٍ { فَلَا رَادَّ لِقَضَائِهِ } لا دافع لرزقه ، { يُصِيبُ بِهِ } بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الضَّرِّ وَالخَيْرِ { مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ } . قال الواحديُّ : قوله : { وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ } من المقلوب ، معناه : وإن يرد بك

الْحَيْرِ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا تَعَلَّقَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْإِرَادَةِ جَازَ تَقْدِيمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .
قال المفسرون : لَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُولَى أَنَّ الْأَصْنَامَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ بَيْنَ
فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ الشَّرِّ الْوَاصِلِ مِنَ الْغَيْرِ ، وَلَا عَلَى دَفْعِ الْخَيْرِ
الوَاصِلِ مِنَ الْغَيْرِ .

قوله تعالى : { قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ } الْآيَةَ .
قوله : « مِنْ رَبِّكُمْ » يجوز أن يتعلّق بـ « جَاءَكُمْ » و « مِنْ » لابتداء الغاية
مجازاً ، ويجوز أن يكون حالاً من « الْحَقُّ » .
قوله : فَمَنْ اهْتَدَى وَمَنْ ضَلَّ يجوز أن تكون « مَنْ » شرطاً ، فالفاءُ واجبةُ
الدُّخُولِ وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً فَالْفَاءُ جَائِزَةٌ .

فصل

المراد « بِالْحَقِّ » القرآن والإسلام { فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ
فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا } أي : على نفسه .
قوله : { وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكَيلٍ } أي : بكفيلٍ يحفظ أعمالكم ، و « ما » يجوز
أن تكون الحجازية أو التميمية ، لخفاء النصب في الخير .
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - هذه الآية نسختها آية القتال . ثم قال تعالى
: { وَاتَّبِعْ مَا يوحى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ } [يونس : 109] أمره بالتَّبَاعِ
الوحي والتَّنْزِيلِ { حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ } من نصرك وقهر عدوك وإظهار دينك
{ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ } فحكم بقتل المشركين ، وبالجزية على أهل الكتاب
يعطونها { عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ } [التوبة : 29] .
روي أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ يُونُسَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ عَشْرَ
حَسَنَاتٍ بَعْدَ مَنْ صَدَّقَ بِيُونُسَ وَكَذَّبَ بِهِ ، وَبَعْدَ مَنْ غَرِقَ مَعَ فِرْعَوْنَ » .

(9/55)

الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ (1) أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ
إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ (2) وَإِنْ اسْتَعْفَرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ نُوبُوا إِلَيْهِ يُمَيِّعْكُمْ مَتَاعًا
حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ
عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ (3) إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (4)

« كِتَابٌ » يجوز أن يكون خبراً لـ : « أَلْفَ لَامِ رَاءٍ » ، أخبر عن هذه الأحرف
بأنها كتابٌ موصوفٌ بكَيْتٍ وَكَيْتٍ .
قال الزجاج : هذا غلط ؛ لأنَّ « الر » ليس هو الموصوف بهذه الصِّفَةِ وَحْدَهُ قَالَ
ابن الخطيب : وهذا اعتراضٌ فاسدٌ ؛ لأنه ليس من شرط كون الشيء مبتدأ أن
يكون خبره محصوراً فيه ، ويجوز أن يكون خبر ابتداءٍ مضمراً تقديره : ذلك
كتابٌ .

قال ابن الخطيب : « وهذا عندي ضعيفٌ لوجهين » :
الأول : أنه على هذا التقدير يقع قوله : « الر » كلاماً باطلاً لا فائدة فيه .
والثاني : أنك إذا قلت : هذا كتابٌ ، فقولك : « هذا » يكون إشارةً إلى الآيات
المذكورات ، وذلك هو قوله : « الر » فيصير حينئذٍ « الر » مخبراً عنه بأنه
{ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ } . وقد تقدم الكلام على ذلك عند قوله : { ذَلِكَ الْكِتَابُ }
{ الْبَقَرَةُ : 2 } قوله : { أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ } في محلِّ رفع صفةً لـ « كِتَابٌ » ،

والهمزة في « أَحْكَمْتُ » يجوز أن تكون للتقليل من حَكَمَ بضم الكاف ، أي : صار حكيمًا بمعنى جعلت حكمه ، كقوله : { تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ } [لقمان : 2] . ويجوز أن يكونَ من قولهم : « أَحْكَمْتُ الدَّابَّةَ » إذا وضعت عليها الحكمة لمنعها من الجماح؛ كقول جرير : [الكامل] 2941- أَيْبِي حَنِيفَةَ أَحْكَمُوا سَفَهَاءَكُمْ ... إِيَّيَّي أَحَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أُعْصَبَا فالمعنى : أنها مُنِعَتْ من الفساد . ويجوز أن يكونَ لغير التقليل ، من الإحكام وهو الإتقان كالبناء المحكم المرصِف ، والمعنى : أنها نُظِمَتْ نظاماً رصيناً متقناً . ويجوز أن يكونَ قوله : « أَحْكَمْتُ » أي : لم تُنسخْ بكتابٍ كما نُسخَت الكُتُبُ والشرائع بها . قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - . قوله : « ثُمَّ فَصَّلْتُ » « ثُمَّ » على بابها من التَّراخي؛ لأنها أحكمت ثُمَّ فَصَّلْتُ بحسب أسباب التُّرول . وقرأ عكرمة والضحاك والجحدريُّ وزيدُ بنُ عليٍّ وابن كثير في رواية « فَصَّلْتُ » بفتحين خفيفة العين . قال أبو البقاء : والمعنى : فرقتُ ، كقوله : { فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوثُ } [البقرة : 249] ، أي : فارق وفسرها غيره ، بمعنى فصلتُ بين المُحِقِّ والمُبطلِ ، وهو أحسنُ . وجعل الزمخشريُّ « ثم » للتَّرتيب في الإخبار لا لترتيب الوقوع في الزَّمان ، فقال : فإن قلت : ما معنى « ثُمَّ » ؟ قلت : ليس معناها التَّراخي في الوقت ، ولكن في الحال ، كما تقولُ : هي محكمة أحسن الإحكام ، مفضَّلة أحسن التَّفصيل ، وفلانٌ كريمُ الأصل ، ثُمَّ كريمُ الفعل . وقرئ أيضاً : « أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتُ » بإسناد الفعلين إلى « تاءِ » المتكلم ، ونصب « آياته » مفعولاً بها ، أي : أحكمتُ آياته ، ثم فصلتها ، حكى هذه القراءة الزمخشري .

فصل
قال الحسن : أحكمت بالأمر والتَّهْيِ ، ثم فصلت بالوَعْدِ والوَعِيدِ وقال قتادة : أَحْكَمَهَا اللَّهُ فليس فيها اختلاف ولا تناقض .

(9/56)

وقال مجاهدٌ : « فَصَّلْتُ » أي : فسرت وقيل : « فَصَّلْتُ » أي : أنزلت شيئاً فشيئاً كقوله تعالى : { فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ } [الأعراف : 133] ، وقيل : جعلت فصولاً : حلالاً ، وحراماً ، وأمثالاً ، وترغيباً وترهيباً ومواعظ وأمرأ ونهياً .

فصل

احتجَّ الجُبائي بهذه الآية على أن القرآن محدثٌ مخلوق من ثلاثة أوجه : الأول : قال : المحكم هو الذي أتقنه فاعله ، ولولا أن الله - تعالى - خلق هذا القرآن ، لم يصحَّ ذلك؛ لأنَّ الإحكام لا يكون إلا في الأفعال ، ولا يجوز أن يقال : كان موجوداً غير محكم ، ثم جعله الله مُحْكَمًا؛ لأنَّ هذا يقتضي في بعضه الذي جعله محكماً بأن يكون محدثاً ، ولم يقل أحدٌ بأنَّ القرآن بعضه قديمٌ وبعضه

محدثٌ .
الثاني : أنَّ قوله : « فُصِّلَتْ » يدلُّ على أنَّه حصل فيه انفصالٌ وافتراق ، وبدلٌ على أنَّ ذلك الانفصال والافتراق إنما حصل بجعل جاعل .
الثالث : قوله تعالى : { مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ } ، والمرادُ من عنده ، والقديمُ لا يقال : إنَّه حصل من عند قديمٍ آخر ؛ لأنَّهما إن كانا قديمين ، لم يكن القول بأنَّ أحدهما حصل من عند الآخر أولى من العكس .
وأجيب بأنَّ التَّعْبُوتَ عائدةٌ إلى هذه الحُرُوفِ والأصواتِ ، ونحن معترفون بأنَّها مخلوقةٌ ؛ وإنما الذي يُدَّعى قدمه أمرٌ آخر سوى هذه الحروف والأصوات .
قوله : « مِنْ لَدُنْ » أي : من عند ، ويجوزُ أن تكون صفة ثانية ل « كِتَابٌ » وأن تكون خبراً ثانياً عند من يرى جواز ذلك ، ويجوز أن تكون معمولة لأحد الفعلين المتقدمين يعني : « أَحْكَمْتُ » أو « فُصِّلْتُ » ويكون ذلك من باب التنازع ، ويكون من إعمال الثاني ، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني ، وإليه نحأ الرَّمْخَشْرِي فقال : وأن يكون صلة « أَحْكَمْتُ » « فُصِّلْتُ » ، أي : من عنده أحكامها وتفصيلها ، والمعنى : أحكمها حَكِيمٌ وفصلها ، أي : شرَّحَهَا وبَيَّنَّهَا خَبِيرٌ بكيفياتِ الأمور .
قال أبو حيان : لا يريدُ أنَّ « مِنْ لَدُنْ » متعلقٌ بالفعلين معاً من حيث صناعة الإعراب ، بل يريدُ أن ذلك من باب الإعمال ، فهي متعلقةٌ بهما من حيث المعنى ، وهو معنى قول أبي البقاء أيضاً : ويجوزُ أن يكون مفعولاً ، والعامِلُ فيه فُصِّلْتُ .
قوله : « أَنْ لَا تَعْبُدُوا » فيه أوجهٌ :
أحدها : أن تكون أنُ المخففة من التَّيْقِلَةِ ، و « لَا تَعْبُدُوا » جملة نهي في محلِّ رفع خبراً ل « أَنْ » المخففة ، واسمها على ما تقرَّر ضمير الأمر والسَّانِ محذوفٌ .
والثاني : أنَّها المصدرية النَّاصِبَةُ ، ووصلت هنا بالتهني ، ويجوز أن تكون « لَا » نافية ، والفعل بعدها منصوبٌ ب « أَنْ » نفسها ، وعلى هذه التقادير ف « أَنْ » : إما في محلِّ جرٍّ أو نصبٍ أو رفع ، فالجرُّ والنصبُ على أنَّ الأصل : لأنَّ لا تعبدوا ، أو بأن لا تعبدوا ، فلما حذف الخافضُ جرى الخلافُ المشهور ، والعامِلُ : إمَّا « فُصِّلْتُ » وهو المشهور ، وإمَّا « أَحْكَمْتُ » عند الكوفيين .

(9/57)

فتكون المسألة من باب الإعمال؛ لأنَّ المعنى : أَحْكَمْتُ لئلاَّ تعبدوا أو بأن لا تعبدوا . ف « أَنْ لَا تَعْبُدُوا » هو المفعول الثاني ل « ضَمَّنَ » والأولُ قام قمام الفاعل .
والرفع فمن أوجه :
أحدها : أنَّها مبتدأ ، وخبرها محذوفٌ ، فقيل : تقديره : من النَّظَرِ أن لا تعبدوا إلا الله .
وقيل : تقديره : في الكتاب ألاَّ تعبدوا إلاَّ الله .
والثاني : خبر مبتدأ محذوف ، فقيل : تقديره : تفصيله ألاَّ تعبدوا إلاَّ الله .
وقيل : تقديره : هي أن لا تعبدوا إلاَّ الله .
والثالث : أنه مرفوعٌ على البدل من « آياته » .
قال أبو حيان : وأمَّا من أعربه الله بدلٌ من لفظ « آيات » أو من موضعها ،

يعني : أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَفْعُولٌ بِهَا فَمَوْضِعًا نَصَبٌ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرَاعَى أَصْلُ الْمَفْعُولِ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَيَتَّبَعُ لَفْظُهُ تَارَةً وَمَوْضِعُهُ أُخْرَى ، فَيُقَالُ : صُرِّبَتْ هُنْدُ الْعَاقِلَةُ بِنَصَبِ الْعَاقِلَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ ، وَرَفْعَهَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، أَمْ لَا ؟ .

مذهبان ، المشهور مراعاة اللفظ فقط .
الوجه الثالث : أن تكون مفسرة؛ لأنَّ في تفصيل الآيات معنى القول؛ فكأنَّه قيل : لا تعبدوا إلا الله إذ أمركم ، وهذا أظهر الأقوال ، لأنَّه لا يُخَوِّجُ إِلَى إِضْمَارِ

قوله : « مِنْهُ » فِي هَذَا الضَّمِيرِ وَجِهَانٍ :
أظهرهما : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَي : إِنَّ لَكُمْ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ، نَذِيرٌ لِلْعَاصِينَ ، وَبَشِيرٌ لِلْمُطِيعِينَ .

قال أبو حيان : فيكون في موضع الصِّفَةِ ، فيتعلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، أَي : كَائِنٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَهَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، فَيَكْفِ تَجْعَلُ صِفَةً لـ « نَذِيرٌ » ؟ وَكَأَنَّهُ يَبْرِدُ أَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ لَوْ تَأَخَّرَ ، وَلَكِنْ لَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ حَالًا ، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْبِقَاءِ ، فَكَانَ صَوَابَهُ أَنْ يَقُولَ : فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَائِنًا مِنْ جِهَتِهِ .

الثاني : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْكِتَابِ ، أَي : نَذِيرٌ لَكُمْ مِنْ مَخَالَفَتِهِ ، وَبَشِيرٌ مِنْهُ لِمَنْ أَمِنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَفِي مَتَعَلِّقِ هَذَا الْجَارِّ أَيْضًا وَجِهَانٍ :
أحدهما : أَنَّهُ حَالٌ مِنْ نَذِيرٍ ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

والثاني : أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ نَذِيرٍ ، أَي : أَنْذَرَكُمْ مِنْهُ وَمِنْ عَذَابِهِ إِنْ كَفَرْتُمْ ، وَأَبَشَرَكُمْ بِثَوَابِهِ إِنْ آمَنْتُمْ .

وقدَّم الإنذار؛ لِأَنَّ التَّخْوِيفَ أَهْمٌ إِذْ يَحْصُلُ بِهِ الْإِنْزِجَارُ .

قوله : { وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا } فِيهَا وَجِهَانٌ :
أحدهما : أَنَّهَا عَطْفٌ عَلَى « أَنْ » الْأُولَى ، سِوَاءَ كَانَتْ « لَا » بَعْدَهَا تَفْيِئًا أَوْ تَهْيِئًا ، فَتَعُودُ الْأَوْجُهُ الْمَنْقُولَةُ فِيهَا إِلَى « أَنْ » هَذِهِ .

والثاني : أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْإِغْرَاءِ .
قال الزمخشري في هذا الوجه : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُبْتَدَأً مَنْقُطَعًا عَمَّا قَبْلَهُ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَفٍ وَكِرَمٍ وَمَجْدٍ وَبِجَلٍّ وَعَظْمٍ - إِغْرَاءً مِنْهُ عَلَى اخْتِصَاصِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْعِبَادَةِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : { إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ } كَأَنَّهُ قَالَ : تَرَكْ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

(9/58)

{ فَصَّرَبَ الرِّقَابَ } [مُحَمَّدٌ : 4] .

قوله : { ثُمَّ تَوْبُوا } عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالِاسْتِغْفَارِ ، وَ « ثُمَّ » عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّرَاخِي؛ لِأَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ أَوَّلًا ثُمَّ يَتُوبُ وَيَتَجَرَّدُ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ الْمُسْتَعْفَرِ مِنْهُ .

قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى « ثُمَّ » فِي قَوْلِهِ { ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ } ؟
قلت : مَعْنَاهُ : اسْتَغْفِرُوا مِنَ الشَّرِكِ ، ثُمَّ ارْجِعُوا إِلَيْهِ بِالطَّاعَةِ ، أَوْ اسْتَغْفِرُوا - وَالِاسْتِغْفَارُ تَوْبَةٌ - ثُمَّ أَخْلِصُوا التَّوْبَةَ وَاسْتَقِيمُوا عَلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ : { ثُمَّ اسْتَقَامُوا } [الْأَحْقَافُ : 13] .

قال شهابُ الدِّينِ : قوله : « أو استغفروا » إلى آخره يعني أنَّ بعضهم جعل الاستغفار والتوبة بمعنى واحد ، فلذلك احتاج إلى تأويل « توبوا » ب « أخلصوا التوبة » .

قال الفراء : « ثُمَّ » ههنا بمعنى الواو ، أي : وتوبوا إليه ، لأنَّ الاستغفار هو التوبة والتوبة هي الاستغفار .

وقيل : وأن استغفروا رَبَّكُمْ في الماضي ، ثُمَّ توبوا إليه في المستقبل .
وقيل : إنما قَدَّمَ الاستغفار أَوْلَىَّ لأنَّ المغفرة هي الغرض المطلوب ، والتوبة هي السبب إليها ، فالمغفرة أول في المطلوب وآخر في السبب .
ويحتمل أن يكون المعنى استغفروه من الصَّغَائِرِ ، ثُمَّ توبوا إليه من الكبائر .
قوله : « يُهْتَعَكُم » جوابُ الأمرِ . وقد تقدَّمَ الخلافُ في الجازمِ : هل هو نفسُ الجملةِ الطلبيةِ أو حرفُ شرطٍ مقدر [البقرة : 40] .
وقرأ الحسنُ وابنُ هرمز وزيد بنُ عليٍّ وابن محيصن « يُمْتَعُكُمْ » بالتخفيف من أمتع .

وقد تقدَّمَ أنَّ نافعاً وابن عامرٍ قرآ { فَأُمْتِعُهُ قَلِيلًا } بالتخفيف كهذه القراءة [البقرة : 126] .

قوله « مَتَاعًا » في نصبه وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ منصوبٌ على المصدرِ بحذفِ الرَّوَائِدِ ، إذ التقديرُ : تَمْتِيعًا ، فهو كقوله : { أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا } [نوح : 17] .
والثاني : أن ينصب على المفعول به ، والمراد بالمتاع اسم ما يُتَمَتَّعُ به ، فهو كقولك : « متعت زيدا أثواباً » .

قال المفسِّرون : يعيشكم عيشاً في خفضٍ ودعةٍ وأمنٍ وسعةٍ « إلى أجلٍ مُسَمًّى » إلى حين الموتِ . فإن قيل : أليسَ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ » ؟

وقال تعالى : { وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرِّجْمِ لِيُتُوتَهُمْ سُفُوفًا مِّنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ } [الزخرف : 33] فدلَّت هذه النَّصُوصُ على أنَّ نصيب المؤمن المطيع عدمُ الرَّاحَةِ في الدُّنْيَا ، فكيف الجمع بينهما ؟ .

فالجواب من وجوه :

الأول : أنَّ المعنى لا يُعَذِّبُهُم بعذاب الاستئصال كما استأصل أهلَ القوَّة من الكفَّار .

الثاني : أنَّه تعالى يوصل إليهم الرزق كيف كان ، وإليه الإشارةُ بقوله : { وَأُمِرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ } .

(9/59)

[طه : 132] .

الثالث : أنَّ المشتغل بالعبادة مشتغلٌ بحب شيءٍ يمتنع تغييره وزواله وفناؤه ، وكلما كان تمكنه في هذا الطريق أتم كان انقطاعه عن الخلق أتم وأكمل ، وكلما كان الكمالُ في هذا الباب أكثر كان الابتهاج والسرور أكمل ؛ لأنَّه أَمِنَ من تغير مطلوبه ، وأَمِنَ من زوال محبوبه .
وأما من اشتغل بحبِّ غير الله ، كان أبداً في ألم الخوفِ من فوات المحبوب

وزواله؛ فكان عيشه منغصاً وقلبه مضطرباً ، ولذلك قال تعالى في حق المشتغلين بخدمته { فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتًا طَيِّبَةً } [النحل : 97] .
فإن قيل : هل يدل قوله { إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى } على أن للعبد أجلين ، وأنه يقع في ذلك التقديم والتأخير؟

فالجواب : لا ، ومعنى الآية أنه تعالى حكم بأن هذا العبد لو اشتغل بالعبادة لكان أجله في الوقت الفلاني ، ولو أعرض عنها لكان أجله في وقت الفلاني ، ولو أعرض عنها لكان أجله في وقت آخر ، لكنه تعالى عالم بأنه يشتغل بالعبادة ، فلا جرم أنه كان عالمياً بأن أجله ليس إلا في ذلك الوقت المعين؛ فثبت أن لكل إنسان أجلاً واحداً .

وسمى منافع الدنيا متاعاً ، تنبيهاً على حفاتها وقتها ، وأنها منقضية بقوله تعالى { إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى } .

قوله : { وَيُؤْتِي كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ } « كُلٌّ » مفعول أول ، و « فَضْلُهُ » مفعول ثان .

وقد تقدّم للسهيلى خلاف في ذلك . والصمير في « فَضْلُهُ » يجوز أن يعود على الله تعالى ، أي : يُؤْتِي كُلَّ صَاحِبِ فَضْلٍ فَضْلَهُ ، أي : ثوابه ، وأن يعود على لفظ « كُلٌّ » ، أي : يعطي كل صاحب فضل جزاء فضله ، لا يبخس منه شيئاً ، أي : جزاء عمله .
قال المفسرون : ويعطي كل ذي عمل صالح في الدنيا أجره وثوابه في الآخرة .

وقال أبو العالية : من كثرت طاعته في الدنيا زادت درجاته في الجنة؛ لأنّ الدّرجات تكون بالأعمال .

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « مَنْ زَادَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَىٰ سَيِّئَاتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ زَادَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَىٰ حَسَنَاتِهِ ، دَخَلَ النَّارَ وَمِنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ ، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْرَافِ ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ » .

ثم قال : { وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ } وهو يوم القيامة .
وقرأ الجمهور « تَوَلَّوْا » بفتح التاء والواو واللام المشددة ، وفيها احتمالان : أحدهما : أن الفعل مضارعٌ تولى وحذف منه إحدى التاءين تخفيفاً نحو : « تَوَلَّى » .

وقد تقدّم أبتهما المحذوفة ، وهذا هو الظاهر . ولذلك جاء الخطاب في قوله : « عَلَيْكُمْ » .

والثاني : أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ لضمير الغائبين ، وجاء الخطاب على إضمار القول ، أي : فقل لهم : إني أخاف عليكم ، ولولا ذلك لكان التركيب : فإني أخاف عليهم .

وقرأ اليماني وعيسى بن عمر : « تُتَوَلَّوْا » بضم التاء ، وفتح الواو وضم اللام ، وهو مضارعٌ « ولى » ؛ كقولك : زكى يزكى .

(9/60)

ونقل صاحب اللوامح عن اليماني وعيسى بن عمر : « وَإِنْ تُتَوَلَّوْا » بثلاث ضمات مبنياً للمفعول ، ولم يُبين ما هو ولا تصريحه؟ وهو فعلٌ ماضٍ ، ولمّا بُني للمفعول ضمّ أوله على الفاعل ، وضمّ ثانيه أيضاً؛ لأنه مفتتح بتاء مطاوعة ، وكل ما أفتح بتاء مطاوعة ضمّ أوله وثانيه ، وضمّت اللام أيضاً ، وإن كان أصلها

الكسر لأجل واو الضمير ، والأصل « تُؤَلِّيُوا » نحو : تُدْخِرُجُوا ، فاستثقلت الصَّمَّةُ على الياءِ ، فحذفت فالتقى ساكنان؛ فحذفت الياءُ ، لأنَّهما أولهما؛ فبقي ما قبل واو الضمير مكسوراً فضمَّ لِجَانِسِ الضمير؛ فصار وزنه « تُفَعُّوا » بحذف لامه ، والواو قائمةٌ مقامَ الفاعل .
 وقرأ الأعرجُ « تُولوا » بضمِّ التاء وسكون الواو وضم اللام مضارع « أُولِي » ، وهذه القراءة لا يظهر لها معنى طائلٌ هنا ، والمفعول محذوفٌ يقدرُ لائقاً بالمعنى .

و « كبير » صفةٌ ل « يَوْم » مبالغة لما يقع فيه من الأهوال .
 وقيل : بل « كبير » صفةٌ ل « عذاب » فهو منصوبٌ ، وإنما خفض على الجوار؛ كقوله : « هذا جحر ضبٍ خربٍ » بجرِّ خربٍ وهو صفةٌ ل « جحرٌ » ؛ وقول امرئ القيس : [الطويل]
 2942- كَانَ تَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِهٍ ... كَبِيرٌ أَتَاسٍ فِي بَجَادِ مُرْمَلٍ
 بجر « مُرْمَلٍ » وهو صفةٌ ل « كبير » . وقد تقدّم البحثُ في ذلك في سورة المائدة .

ثم قال : { إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } .
 وهذا فيه تهديدٌ وبشارة ، فالتهديد قوله { إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ } يدلُّ على أنَّ مرجعنا إليه ، وهو قادرٌ على جميع المقدورات لا دافع لقضائه ، ولا مانع لمشيئته ، والرُّجوع إلى الحاكم الموصوف بهذه الصفة مع العيوب الكثيرة والذنوب العظيمة مشكل ، وأما البشارة ، فإنَّ ذلك يدلُّ على قدرة عالية وجلالة عظيمة لهذا الحاكم ، وعلى ضعف تام ، وعجز عظيم لهذا العبد ، والملك القادر القاهر الغالب إذا رأى أحداً أشرف على الهلاك؛ فإنه يخلصه من تلك الهلكة ، ومنه المثل المشهور « إِذَا مَلَكَتْ فَاسْجِعْ » .

(9/61)

أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونِ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ نبيَّاهُمْ يَعْلَمُ مَا يُبْسِرُونَ وَمَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُ عَلَيْهِمْ يَدَاتِ الصُّدُورِ (5) وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلِّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (6)

لَمَّا قَالَ : « وَإِنْ تَوَلَّوْا » عن عبادة الله وطاعته ، بين بعده صفة ذلك التولي فقال : { أَلَا إِنَّهُمْ } يعني الكفار { يَنْتُونِ صُدُورَهُمْ } يقال : ثبِتَ الشَّيْءُ إِذَا عَطَفْتَهُ وَطَوَيْتَهُ .

وقرأ الجمهور : بفتح الياء وسكون التاء المثلثة ، وهو مضارع « تَنَى يَنْتِي تَنِيًا » ، أي طوى وَرَوَى ، و « صُدُورَهُمْ » مفعول به ، والمعنى : يَحْرَفُونَ صُدُورَهُمْ ووجوههم عن الحق وقبوله ، والأصل « يَنْتُونِ » فأعلَّ بحذف الصَّمَّةِ عن الياء ، ثُمَّ تحذفُ الياءُ لالتقاء الساكنين .

وقرأ سعيد بن جبير « يَنْتُونِ » وهو مضارع « أَنْتَى » كأكرم .
 واستشكل النَّاسُ هذه القراءة فقال أبو البقاء : ماضيه أَنْتَى ، ولا يعرفُ في اللغة ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : معناه عَرَضُوهَا لِلانْتِنَاءِ ، كما يقال : أبعث الفرسَ : إذا عرضته للبيع .

وقال صاحب اللوامح : ولا يعرفُ الإثناء في هذا الباب ، إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِهِ ، وَجَدْتُهَا مَنِيَّةً ، مثل أَحْمَدْتُهُ وَأَمَجَدْتُهُ ، ولعله فتح النون ، وهذا ممَّا فعل بهم فيكون

نصب « صُدُّورَهُمْ » بنزع الخافض ، ويجوزُ على ذلك أن يكون « صُدُّورَهُمْ » رفعا على البديل بدل البعض من الكل يعني بقوله : ولعله فتح التَّوْنِ أي : ولعل ابن جبير قرأ ذلك بفتح نون « يَتُّون » فيكون مبنيا للمفعول ، وهو معنى قوله : وهذا ممَّا فعل بهم أي وجدوا كذلك ، فعلى هذا يكون « صُدُّورَهُمْ » منصوبا بنزع الخافض ، أي : في صدورهم ، أي يوجدُ التَّيُّ في صدورهم ، ولذلك جَوَّز رفعةً على البديل كقولك : ضُربَ زيدُ الطَّهْرُ . ومن جَوَّز تعريف التمييز لا يبعدُ عنده أن ينتصب « صُدُّورَهُمْ » على التَّمييز بهذا التقدير الذي قدَّره .

وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ ، وعليُّ بنُ الحسين ، وإبناه زيد ، ومحمد ، وإبناه جعفر ، ومجاهد ، وابن يعمر ، وعبد الرحمن بن أيزى ، وأبو الأسود « تَتَّوْنِي » مضارع « اتَّوْنِي » على وزن « افْعَوْعَلْ » من التَّيِّ كاخْلَوْلَى من الحلاوة وهو بناءٌ مبالغةً ، « صُدُّورَهُمْ » بالرَّفْع على الفاعلية .

ونُقل عن ابن عباس وابن يعمر ومجاهد وابن أبي إسحاق : « يَتَّوْنِي صدورهم » بالياءِ والتَّاء ؛ لأنَّ التَّانِثَ مجازيٌّ ؛ فجازَ تذكيرُ الفعل باعتبار تأويل فاعله بالجمع وتأنيثه باعتبار تأويل فاعله بالجماعة .

وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ أيضاً وعروة وابن أيزى والأعمش « تَتَّوْنُ » بفتح التَّاء وسكون التَّاء وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون الأخيرة ، والأصل : « تَتَّوْنِي » بوزن « تَفْعَوْعَلْ » من التَّنُّ وهو ما هَشَّ وضعف من الكَلِّ ، يريد مطاوعة نوفسهم للتَّيِّ كما يثنى الهَشُّ من التَّبات ، أو أراد ضعف إيمانهم ومرض قلوبهم .

و « صدورهم » بالرَّفْع على الفاعلية .

وقرأ مجاهدٌ وعروة أيضاً كذلك ، إلا أنَّهما جعلاً مكان الواو المسكورة همزة مكسورة فأخرجها مثل « تطمئن » .

(9/62)

وفيها تخريجان :
أحدهما : أنَّ الواو قُلبتْ همزة لاستثقال الكسرة عليها ، ومثله إعاء وإشاح في وعاء ووشاح ، لَمَّا استثقلوا الكسرة على الواو أبدلوها همزة .
والثاني : أن وكنه « تَفْعِيلُ » من التَّنُّ وهو ما ضعف من التَّبات كما تقدَّم ، وذلك أنَّه مضارع ل « اتَّانَ » مثل اَحْمَارَ واصْفَارَ ، وقد تقدَّم [يونس : 24] أن من العرب من يقلب مثل هذه الألف همزة ؛ كقوله : [الطويل]

.....-2943

.. بالعَيْبِ اذْهَأَمَّتْ
فجاء مضارع « اتَّانَ » على ذلك كقولك اَحْمَارُ يَحْمِرُّ كاطمأنَّ يَطْمِئُنُّ .
وأما « صُدُّورَهُمْ » فبالرَّفْع على ما تقدَّم .
وقرأ الأعمش أيضاً تَتَّوْنُونَ بفتح الياء وسكون المثلثة وفتح النون وهمزة مضمومة و واو ساكنة بزنة تَفْعَلُونَ كَتَرَهُبُونَ . صُدُّورَهُمْ بالنُّصْبِ .
قال صاحب اللوامح : ولا أعرف وجهه يقال : « تَتَّيْتُ » ولم أسمع « تَتَّانُ » ، ويجوز أنَّه قلب الياء ألفاً على لغةٍ من يقول : « أعطات » في « أعطيت » ، ثم همز الألف على لغةٍ من يقول : { ولا الصَّالِينَ } [الفاتحة : 7] .
وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ أيضاً - رضي الله عنهما - « تَتَّوْنِي » بفتح التَّاء وسكون المثلثة ، وفتح التَّوْنِ وكسر الواو بعدها ياءً ساكنةً بزنة « تَرَعَوِي » وهي قراءةٌ مشككة

جداً حتى قال أبو حاتم : وهذه القراءة غلط لا تتجه ، وإنما قال إنها غلط؛ لأنه لا معنى للواو في هذا الفعل إذ لا يقال : تَنَوُّهُ فانتَوَى كَرَعَوْتُهُ ، أي : كفته فارَعَوَى ، أي : فانكف ، ووزنه افعل كاخمر .
وقرأ نصر بن عاصم وابن يعمر وابن أبي إسحاق « يَتُون » بتقديم النون الساكنة على المثلثة .
وقرأ ابن عباس أيضاً « لَتَنُون » بلام التأكيد في خبر « إن » وفتح التاء وسكون المثلثة وفتح النون وسكون الواو بعدها نون مكسورة وهي بزنة « تَفَعْوَعْلُ » ، كما تقدم إلا أنها حذفت الياء ، التي هي لام الفعل تخفيفاً كقولهم : لا أدر وما أدر . و « صُدورهم » ، فاعل كما تقدم .
وقرأ طائفة : « تَنُونٌ » بفتح التاء ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة مضمومة ثم نون مشددة ، مثل تَفَرُون ، وهو من تَبَيْتُ ، إلا أنه قلب الياء واواً؛ لأن الضمة تُنافِرها ، فجعلت الحركة على مُجانسها ، فصار اللفظ « تَنُونٌ » ثم قلبت الواو المضمومة همزة كقولهم : « أَجوه » في « وُجوه » و « أَقَتُّ » في « وَقَتُّ » فصار « تَنُونٌ » ، فلما أكد الفعل بنون التوكيد حذفت نون الرفع فالتقى ساكنان : وهما واو الضمير والنون الأولى من نون التوكيد ، فحذفت الواو وبقيت الضمة تدل عليها؛ فصار « تَنُونٌ » كما ترى و « صُدورهم » منصوب مفعولاً به فهذه إحدى عشرة قراءة مضبوطة .

(9/63)

قوله تعالى : { لَيْسَتَّخَفُوا مِنْهُ } فيه وجهان : أحدهما : أن هذه اللام متعلقة ب « يَتُون » كذا قاله الحوفي ، والمعنى : أنهم يفعلون تني الصدور لهذه العلة . وهذا المعنى منقول في التفسير ولا كلفة فيه .

والثاني : أن اللام متعلقة بمحذوف . قال الزمخشري : « لَيْسَتَّخَفُوا مِنْهُ » يعنى ويريدون : ليستخفوا من الله فلا يطلع رسوله والمؤمنون على أزوارهم ، ونظير إضمار « يريدون » لعود المعنى إلى إضماره الإضمار في قوله : { أن اضرب بعصاك البحر فانطلق } [الشعراء : 63] معناه : « فاضرب فانطلق » .
قال شهاب الدين : وليس المعنى الذي يفودنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا ، لأن ثم لا بد من حذف معطوف يضطر العقل إلى تقديره؛ لأنه ليس من لازم الأمر بالصَّرب إنفلاق البحر فلا بُدَّ أن يتعقل « فاضرب فانطلق » ، وأما في هذه ، فالاستخفاف علةٌ صالحةٌ لتنيهم صدورهم ، فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإرادة .

والضمير في « مِنْهُط فيه وجهان : أحدهما : أنه عائذٌ على رسول الله - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - وهو ظاهرٌ على تعلق اللام ب « يَتُون » .
والثاني : أنه عائذٌ على الله تعالى كما قال الزمخشري .
قوله : { أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ ثِيَابَهُمْ } في هذا الظرف وجهان : أحدهما : أن ناصيةً مُصَمَّرً ، فقدَّره الزمخشري ب « يريدون » كما تقدم ، فقال : ومعنى (أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ ثِيَابَهُمْ) : ويريدون الاستخفاف حين يشتعشون ثيابهم أيضاً كراهة لاستماع كلام الله ، كقول نُوحٍ { جعلوا أصابعهم

في آدَانِهِمْ واستغشوا ثِيَابَهُمْ { [نوح : 7] ، وقدَّره أبو البقاء فقال : (ألا حين يستغشون ثيابهم) : يستخفون .
والثاني : أنَّ النَّاصِبَ له « يَعْلَمُ » ، أي : ألا يعلم سرُّهم وعلنهم حين يفعلون كذا ، وهذا معنى واضح ، وكأَنَّهُمْ إِنَّمَا جَوَّزُوا غيره ؛ لئلا يلزم تقييد علمه تعالى بسرِّهم وعلنهم بهذا الوقت الخاصِّ ، والله تعالى عالمٌ بذلك في كل وقت .
وهذا غير لازم ؛ لأنَّه إذا عُلِمَ سرُّهم وعلنهم في وقت التَّعْنِيبِ الذي يخفى فيه السرُّ فأولى في غيره ، وهذا بحسب العادة وإلا فالله تعالى لا يتفاوت علمه .
و « ما » يَجُوزُ أن تكون مصدرية ، وأن تكون بمعنى « الذي » ، والعائدُ محذوفٌ ، أي : تُسِرُّونه وتُعلِنُونه .

فصل

قال ابنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - نزلت في الأخنس بن شريق ، وكان رجلاً حلو الكلام حلو المنظر ، يلقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يحب ، وينطوي له بقلبه على ما يكره .
فقوله : { يَتُّونَ صُدُورَهُمْ } أي يخفون ما في صدورهم من الشَّخَنَاءِ والعداوة .

قال عبدُ الله بنُ شداد : نزلت في بعض المنافقين ، كان إذا مرَّ بالنبى صلى الله عليه وسلم ثنى صدره وظهره ، وطأطأ رأسه ، وغطى وجهه ، كي لا يراه النبي - صلوات الله وسلامه عليه - .
قال قتادة : كانوا يخفون صدورهم ، لكيلا يسمِعُوا كلامَ الله ولا ذكره .

(9/64)

وقيل : كان الرَّجُلُ من الكُفَّار يدخل بيته ، ويرخي ستره ، ويخني ظهره ، ويتغشى بثوبه ، ويقول : هل يعلمُ الله ما في قلبي .
وقال السُّدي : « يَتُّونَ صُدُورَهُمْ » أي : يُعْرَضُونَ بقلوبهم ، من قولهم : ثنيت عناني لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أي : من رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - .
وقال مجاهدٌ : من الله عز وجل .

{ أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ ثِيَابَهُمْ } يغطون رؤوسهم بثيابهم و « ألا » كلمة تنبيه أي : ألا إنهم يستخفون حين يستغشون ثيابهم . ثم ذكر أنَّه لا فائدة لهم في استخفافهم فقال سبحانه : { يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ } .

قال الأزهري معنى الآية من أولها إلى آخرها : إنَّ الذين اضمروا عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى علينا حالهم .

وروى محمد بن جرير عن محمد بن عباد بن جعفر - رضي الله عنه - ؛ أنه سمع ابن عباس يقرأ { أَلَا إِنَّهُمْ يَتُّونَ صُدُورَهُمْ } قال : كان أناسٌ يستحيون أن يخلوا فينفضوا إلى السَّمَاءِ ، وأن يجامعوا نساءهم ، فيفضوا إلى السَّمَاءِ ؛ فنزل ذلك فيهم .

لَمَّا ذكر أنه : { يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ } أردفه بما يدلُّ على أنَّه تعالى عالمٌ بجميع المعلومات وهو أنَّ رزق كلِّ حيوانٍ إنما يصل إليه من الله ؛ لأنَّه لو لم يكن عالماً بجميع المعلومات لما حصلت هذه المهمَّات .
قال الزجاجُ : الدَّابَّةُ : اسمٌ لكلِّ حيوانٍ ، مأخوذ من الدَّيْبِ ، وتُنْبِتُ هذه اللفظة على هاء التأنيث ، هذا موضوعها اللغوي ، و « مِنْ » صلة ، { إِلَّا عَلَى اللَّهِ

رَزُقُهَا { هو المتكفلُ بذلك فضلاً ، وهو إلي مشيئته إن شاء رزق وإن شاء لم يرزق . وقيل : « على » بمعنى « من » أي : من الله رزقها . قال مجاهدٌ : ما جاءها من رزق فمن الله ، ورُبَّما لم يرزقها حتى تموت جوعاً . { وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا } قال ابنُ مقسم : وبيروى عن ابنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - « مُسْتَقَرَّهَا » المكانُ الذي تأتي إليه ، وتستقرُّ فيه ليلاً ونهاراً « وَمُسْتَوْدَعَهَا » الموضع الذي تُدْفَنُ فيه إذا ماتت . وقال عبد الله بن مسعودٍ : المستقرُّ : أرحامُ الأمَّهات ، والمستودع : أصلابُ الآباء . ورواه سعيدُ بن جبيرٍ ، وعليُّ بن أبي طلحة ، وعكرمةُ عن ابنِ عَبَّاسٍ . وقيل : المستقر : الجنة أو النار ، والمستودع : القبر ، لقوله تعالى في صفة الجنة ، والنار { حَسَنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا } [الفرقان : 76] { سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا } [الفرقان : 66] .

{ كُلُّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ } . قال الرَّجَّاجُ : « معناه : كلُّ ذلك ثابتٌ في علم الله »

وقيل : كل ذلك مثبت في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقها . قوله : { مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا } يجوزُ أن يكونا مصدرين ، أي : استقرارها واستيادتها ، ويجوزُ أن يكونا مكانين ، أي : مكان استقرارها واستيادتها ، ويجوزُ أن يكون « مُسْتَوْدَعَهَا » اسم مفعول لتعدِّي فعله ، ولا يجوز ذلك في « مُسْتَقَرَّهَا » ؛ لأنَّ فعله لازمٌ ، نظيره في المصدرية قول الشاعر : [الوافر]

2944- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي
 أي : تبيِّريحي .

و « كُلُّ » المضافُ إليه محذوفٌ تقديره : كُلُّ دابةٍ ورزقها ومستقرُّها ومستودعُها في كتاب مبین .

(9/65)

وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّا لَنُكْفِرُكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ (7)

لَمَّا أثبت بالدليل المتقدم كونه عالمًا بالمعلومات ، أثبت بهذا الدليل كونه قادرًا على المقدورات وقد مضى تفسير { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ } أول يونس .

قوله : { وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ } قال كعب الأحبار - رضي الله عنه - : خلق الله - عزَّ وجلَّ - ياقوته خضراء ، ثمَّ نظر إليها بالهيبة فصار ماءً يرتعدُّ ، ثمَّ خلق الرِّيحُ ؛ فجعل الماء على متنها ، ثمَّ وضع العرش على الماء . وقال غيره : إنَّ الله - عزَّ وجلَّ - كان عرشه على الماء ، ثمَّ خلق السموات والأرض ، وخلق القلم ؛ فكتب به ما هو خالق وما هو كائن من خلقه .

قالت المعتزلةُ : في الآية دلالة على وجود الملائكة قبل خلق السموات والأرض ، لأن خلقهما : إمَّا أن يكون لمنفعة ، أو لا لمنفعة والثاني عبث ، فينبغي أنَّه خلقهما لمنفعة ، وتلك المنفعة إمَّا أن تكون عائدة على الله تعالى وهو محالٌ ، لكونه متعالياً عن النفع والضر ؛ فلزم أن يكون نفعهما مختصُّ

بالغير ، فوجب كون الغير حياً؛ لأنَّ غير الحيِّ لا ينتفع ، وكلُّ من قال بذلك قال
كان ذلك الحي من الملائكة .
فإن قيل : ما الفائدة في ذكر أنَّ عرشه كان على الماء قبل خلق السموات
والأرض؟
فالجواب أنَّ فيه دلالة على كمال القدرة من وجوه :
أحدها : أنَّ العرش مع كونه أعظم من السموات والأرض كان على الماء؛ فلولا
أنه تعالى قادرٌ على إمساك التَّقييل بغير عمدٍ لما صحَّ ذلك .
وثانيها : أنه تعالى أمسك الماء لا على قرار ، وإلاَّ لزم أن يكون أجسام العالم
غير متناهية فدل على كمال القدرة .
وثالثها : أن العرش الذي هو أعظم المخلوقات قد أمسكه الله فوق سبع
سموات من غير دعامة تحته ولا علاقة فوقه ، فدل على كمال القدرة .
قوله : « لِيَبْلُوكُمْ » في هذه اللام وجهان :
أحدهما : أنها متعلقة بمحذوفٍ فقيل : تقديره : أعلم ذلك ليبلوكم ، وقيل : ثمَّ
جملٌ محذوفٌ والتقدير : وكان خلقه لهما لمنافع يعودُ عليكم نفعها في الدنيا
دون الآخرة ، وفعل ذلك ليلوكم .
وقيل : تقديره : وخلقكم ليلوكم .
والثاني : أنها متعلقة ب « خلقكم » .
قال الزمخشريُّ : أي : خلقهنَّ لحكمةٍ بالغةٍ وهي أن يجعلها مساكن لعباده
وينعم عليهم فيها بصنوف النعم ويكلفهم فعل الطاعات واجتناب المعاصي ،
فمن شكر وأطاع أثابه ، ومن كفر وعصى عاقبه ، ولما أشبه ذلك اختصارٌ
المختبر قال « لِيَبْلُوكُمْ » ، يريد : ليفعل بكم ما يفعل المبتلي . وأعلم أنه لما
بين أنه إنما خلق هذا العالم لأجل ابتلاء المكلفين وامتحانهم وجب القطع
بحصول الحشر والنشر؛ لأنَّ الابتلاء والامتحان يوجب الرحمة والثواب للمحسن
والعقاب للمسيء ، وذلك لا يتم إلاَّ بالاعتراف بالمعاد والقيامة ، فعند هذا
خطاب محمداً صلى الله عليه وسلم وشرف ، وكرم ومجد وبجل ، وعظم ،
وقال : { وَلَئِن قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا
إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ } أي : إنكم تنكرون هذا الكلام ، وتحكمون بفساد القول بالبعث

(9/66)

قوله : { أَيُّكُمْ أَحْسَنُ } مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ بإسقاطِ الخافض؛ لأنه
متعلقٌ بقوله « لِيَبْلُوكُمْ » .
قال الزمخشريُّ : فإن قلت : كيف جاز تعليقُ فعل البلوى؟ قلتُ : لما في
الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريقٌ إليه فهو ملابسٌ له كما تقولُ : انظر أيُّهم
أحسنٌ وجهاً ، واسمع أيُّهم أحسنٌ صوتاً؛ لأنَّ النَّظر والاستماع من طرق العلم؛
لأنه طريقٌ إليه ، فهو ملابسٌ له ، وقد أخذه أبو حيان في تمثيله بقوله : «
واستمعِ » فقال : « لم أعلم أحداً ذكر أن » استمع « يعلق ، وإنما ذكروا من
غير أفعال القلوب « سل » ، و « انظر » وفي جواز تعليق « رأى » البصرية
خلاف .
قوله : « وَلَئِن قُلْتُمْ » هذه لامُ التَّوطئة للقسم ، و « لَيَقُولَنَّ » جوابه ، وحذف
جوابُ الشرط لدلالة جواب القسم عليه ، و « إِنَّكُمْ » محكيٌّ بالقول ، ولذلك

كُسِرَتْ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ .
وقرىء بفتحها ، وفيها تاويلان ذكرهما الزمخشري :
أحدهما : أنها بمعنى « لَعَلَّ » قال : من قولهم : أنت السوق أنك تشتري لَحْمًا ،
أي : لِعَلِّكَ ، أي : ولئن قلت لهم : لعلكم مبعوثون بمعنى توفّعوا بعنكم وظنوه
، ولا تبتئوا القول بإنكاره ، لقالوا .
والثاني : أن تُضَمَّنَ قلت معنى : « ذَكَرْتَ » يعني فتفتح الهمزة ، لأنها مفعول
« ذَكَرْتَ » قوله : { إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ } قد تقدّم أنه قُريء « سِحْرٌ » و «
سَاحِرٌ » ، فمن قرأ « سِحْرٌ » ف « هذا » إشارة إلى البعث المدلول عليه بما
تقدّم ، أو إشارة إلى القرآن ، لأنه ناطق بالبعث ومن قرأ « سَاحِرٌ » فالإشارة
ب « هذا » إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوز أن يُراد ب « هذا » في
القراءة الأولى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون جعلوه سِحْرًا مبالغةً ، أو
على حذف مضاف ، أي : إِلَّا دُو سِحْرٍ ، ويجوز أن يراد ب « سَاحِرٌ » نفسُ
القرآن مجازاً كقولهم : « شِعْرٌ شَاعِرٌ » و « جَدٌّ جَدُّهُ » .
فإن قيل : كيف يمكن وصفُ هذا القول بأنه سِحْرٌ؟
فالجواب : من وجوه .
أحدها : قال القفال : معناه أن هذا القول خديعة منكم ، وصَعْنُمُوهُ لمنع الناس
من لَدَاتِ الدُّنْيَا وإحرازاً لهم إلى الانقيادِ لَكُمْ والدُّخُولِ تحت طاعتكم .
وثانيها : أن قولهم { ن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ } معناه : أَنَّ السِّحْرَ أَمْرٌ بَاطِلٌ ،
قال تعالى حاكياً عن موسى - عليه الصلاة والسلام - { مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ
اللَّهَ سَبِّطُلُهُ } [يونس : 81] .
وثالثها : أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ الْحَاكِمُ بِحُصُولِ الْبُعْثِ ، وَطَعْنُوا فِي الْقُرْآنِ بِكَوْنِهِ سِحْرًا
، وَالطَّعْنَ فِي الْأَصْلِ عَيْنَ الطَّعْنِ فِي الْفَرْعِ .
ورابعها : قراءة حمزة والكسائي « إن هذا إلا ساحرٌ » وَالسَّاحِرُ كاذِبٌ .

(9/67)

وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ آلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ
مَصْرُوقًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (8)

قال الحسن : حكم الله أنه لا يعذب أحداً من هذه الأمة بعذاب الاستئصال ،
وأخر ذلك العذاب إلى القيامة؛ فلما أخر عنهم ذلك العذاب قالوا على سبيل
الاستهزاء : ما الذي حبسه عنا؟ .
وقيل : المرادُ بالعذاب : ما نزل بهم يوم بدر .
وأصل « الأُمَّة » الجماعة ، قال تعالى : { وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ }
[القصص : 23] وقوله : { وَاذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ } [يوسف : 45] ، أي : انقضاء
أمة ، فكأنه قال : إلى انقراض أمةٍ ومجيء أخرى .
وقيل : اشتقاق الأُمَّة من الأمِّ ، وهو القصد ، كأنه يعني الوقت المقصود بإيقاع
الموعود فيه . { لَيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ } أي شيء يحبسه ، يقولون ذلك ،
استعجالاً للعذاب واستهزاءً ، يعنون أنه ليس بشيء .
قوله : « لَيَقُولَنَّ » هذا الفعل معربٌ على المشهور؛ لأنَّ النُّونَ مَفْصُولَةٌ تَقْدِيرًا
، إِذِ الْأَصْلُ : « لَيَقُولُونَ » النون الأولى للرفع ، ويعدّها نونٌ مشددة ، فاستثقل
توالي ثلاثة أمثال ، فحذفت نونُ الرفع؛ لأنها لا تدلُّ من المعنى على ما تدلُّ

عليه نون التوكيد ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو التي هي ضميرُ الفاعل
 للالتقاءهما ، وقد تقدّم تحقيق ذلك .
 و « مَا يَحْسِبُهُ » استفهامٌ ، ف « ما » مبتدأ ، و « يَحْسِبُهُ » خبره ، وفاعل
 الفعل ضميرُ اسم الاستفهام ، والمنصوبُ يعوذُ على العذاب ، والمعنى : أيُّ
 شيءٍ من الأشياءِ يحبسُ العذابُ؟ قوله : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ » « يَوْمَ » منصوبٌ
 ب « مَصْرُوفًا » الذي هو خبرٌ « ليس » ، وقد استدلَّ به جمهور البصريين على
 جواز تقديم خبر « ليس » عليهما ، ووجهُ ذلك أنَّ تقديم المعمول يُؤذن بتقديم
 العامل ، و « يوم » منصوبٌ ب « مَصْرُوفًا » وقد تقدّم على « ليس » فليجزُ
 تقديم الخبر بطريق الأولى ، لأنَّه إذا تقدّم الفرعُ فأولى أن يتقدّم الأصلُ .
 وقد ردَّ بعضهم هذا الدليل بشيئين :

أحدهما : أنَّ الظرف يُتوسَّعُ فيه ما لا يتوسَّعُ في غيره .
 والثاني : أنَّ هذه القاعدة مُنخرمةٌ ، إذ لنا مواضع يتقدّم فيها المعمولُ ولا يتقدم
 فيها العاملُ ، وأورد من ذلك نحو قوله تعالى : { قَامًا الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرُ وَأَمَّا
 السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرُ } [الضحى : 9 ، 10] ف « الْيَتِيمَ » منصوبٌ ب « تَفْهَرُ » ،
 و « السَّائِلَ » منصوبٌ ب « تَنْهَرُ » وقد تقدّم على « لا » التَّأْهِية ، ولا يتقدّم
 العاملُ - وهو المجزومُ - على « لا » ، وللبحث في هذه المسألة موضعُ أليقُ

به .
 قال أبو حيَّان : وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر «
 ليس » عليها ، ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية وقول الشاعر :

[الطويل]

2945- قِيَابَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لِحَاجَةٍ ... وَكُنْتُ أَيْبَاءً فِي الْحَنَى لَسْتُ أَقْدِمُ
 واسمُ « ليس » ضميرُ عائذٍ على « العذاب » ، وكذلك فاعل « يأتِيهم » ،
 والتقدير : ألا ليس العذابُ مَصْرُوفًا عنهم يوم يأتِيهم العذاب .
 وحكى أبو البقاء عن بعضهم أنَّ العامل في « يَوْمَ يَأْتِيهِمْ » محذوفٌ تقديره :
 أي : لا يصرفُ عنهم العذابُ يوم يأتِيهم ، ودلَّ على المحذوف سياق الكلام .
 قال : { وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ } وذكر « حَاقَ » بلفظ الماضي
 مبالغة في التأكيد والتقرير وأنَّ خبر الله تعالى واقعٌ لا محالة .

(9/68)

وَلَيْنُ أَدْفَتَا الْإِنْسَانَ مِمَّا رَحِمَهُ ثُمَّ تَرَعَتْهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيُنُوسُ كَفُورٌ (9) وَلَيْنُ أَدْفَتَاهُ
 نِعْمَاءَ بَعْدَ صَرََاءٍ مَسْنَهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ (10) إِلَّا
 الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ (11) فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ
 بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَصَائِقِي بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ
 مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (12) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ قَاتُوا
 بَعْشَرَ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مِنِّي اسْتَطَعْتُمْ مِنْ يُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (13)
 قَاتُوا لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَإِنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ
 أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (14)

قوله تعالى : { وَلَيْنُ أَدْفَتَا الْإِنْسَانَ مِمَّا رَحِمَهُ } الآية .
 لما ذكر أنَّ عذاب الكفار وإن تأخر لا بد أن يحيق بهم ، ذكر بعدد ما يدلُّ على
 كفرهم ، وعلى كونهم مستحقين لهذا العذاب ، فقال : { وَلَيْنُ أَدْفَتَا الْإِنْسَانَ

{ . وقيل : المراد منه مطلق الإنسان؛ لآئِه استثنى { إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا } ؛
ولأنه موافق لقوله تعالى : { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا } [العصر
: 2 ، 3] { إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا } [المعارج : 19] ولأن مزاج الإنسان
مجبولٌ على الضَّعف والعجز .

قال ابنُ جريح في تفسير هذه الآية : يا ابنَ آدم إذا نزلت بك نعمةٌ من الله ،
فأنت كفورٌ ، وإذا نزلت منك فيئوسٌ قنوطٌ .
وقيل : المرادُ به الكافرُ؛ لأنَّ الأصل في المفرد المعرف بالألف واللام أن يعود
على المعهود السابق إلا أن يمنع مانع منه ، وههنا لا مانع؛ فوجب حمله على
المعهود السابق ، وهو الكافر المذكور في الآية المتقدمة .
وأيضاً فالصِّفاتُ المذكورة في الإنسان هنا لا تليقُ إلا بالكافر؛ لآئِه وصفهُ بكونه
كفوراً ، وهو تصريح بالكفر ، ووصفه عند وجدان الراحة بقوله : { دَهَبَ
السَّيِّئَاتُ عَنِّي } وذلك جزاءة على الله تعالى ، ووصفه بكونه فرحاً { إِنَّ اللَّهَ لَا
يُحِبُّ الْفَرِحِينَ } [القصص : 76] وصفه بكونه فخوراً ، وذلك ليس من
صفات أهل الدِّين . وإذا كان كذلك؛ وجب حمل الاستثناء المذكور في هذه الآية
على الاستثناء المنقطع . وإعلم أنَّ لفظ « الإِدَّاقَة والدُّوق » يفيدُ أقل ما يوجدُ
من الطَّعم ، فكان المراد أنَّ الإنسان بوجدان أقل القليل من الخير في العاجلة
يقعُ في الكفر والطمغيان وبإدراك أقل القليل من البلاء يقع في اليأس والقنوط
، قال تعالى : { وَلَئِن أَدَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً } نعمة وسعة { ثُمَّ تَرَعَّثَا مِنهُ
{ سَلْبِنَا هَا مِنْهُ } { إِنَّهُ لَيَبُوءُ كُفُورًا } في الشَّدة كفور بالنعمة .
{ وَلَئِن أَدَقْنَا تَعْمَاءً } قال الواحدي : التَّعمَاءُ إنعام يظهر أثره على صاحبه ،
والصَّرَاءُ مضرَّة يظهر أثرها على صاحبها؛ لآئها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة
نحو : حمراء وسوداء ، وهذا هو الفرق بين النِّعمة والتَّعماء ، والمضرة والصَّراء

والمعنى : إذا أدقناه نعمة بعد بلاء أصابه : { لَيَقُولَنَّ دَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي }
زالت الشَّدائدُ عني ، إنَّه لفرحٌ فخورٌ أشرب طر ، والفرح : لذة في القلب بنيل
المشتهى . والفخرُ : هو التناول على الناس بتعديد المناقب ، وذلك منهى عنه

فصل
اعلم أنَّ أحوال الدنيا أبدأً في التَّغير والبرِّوال ، والتحوُّل والانتقال ، فإنَّما أن
يتحوَّل الإنسانُ من النِّعمة إلى المِحنةِ أو العكس .
فإنَّما الأوَّلُ : فهو المراد بقوله عز وجل : { وَلَئِن أَدَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ
تَرَعَّثَا مِنهُ إِنَّهُ لَيَبُوءُ كُفُورًا } [هود : 9] أي أنه حال زوال تلك النعمة يصير
يُتوساً؛ لأنَّ الكافر يعتقدُ أنَّ السبب في حصول تلك النِّعمة سببُ اتِّفَاقِي ، ثُمَّ
إنه يستبعد حدوث ذلك الاتِّفاق مرة أخرى ، فلا جرم يسبِّع تلك النعمة فيقع
في اليأس .

(9/69)

وأما المسلمُ ، فيعتقد أنَّ تلك النِّعمة إنَّما حصلت من فضل الله وإحسانه ، فلا
يأس ، بل يقول لعله يؤخِّرها إلى ما هو أحسن ، وأكمل ممَّا كانت ، وأما
الإنسان يكوِّن كفوراً حال تلك النِّعمة ، فإنَّ الكافر لمَّا اعتقد أنَّ حصولها كان
على سبيل الاتِّفاق ، أو أنَّه حصلها بجده واجتهاده ، فحينئذٍ لا يشتغل بشكر الله

على تلك النعمة والمسلم يشكر الله تعالى .
والحاصل أن الكافر يكون عند زوال النعمة يتوسأً وعند حصولها كفوراً .
وأما انتقال الإنسان من المحنة إلى النعمة ، فالكافر يكون فرحاً فخوراً؛ لأنَّ
منتهى طبع الكافر هو الفوز بهذه السعادات الدنيوية ، وهو منكراً للسعادات
الأخرى .

قوله : « لفرخ » قرأ الجمهو بكسر الراء ، وهو قياسُ اسم الفاعل من « فَعَلَ
« اللّازم بكسر العين نحو : أَشْرَ فهو أَشْرٌ ، وَبَطِرَ فهو بَطِرٌ ، وقرئ شاداً »
لَفَرُخٌ « بضمّ الراء نحو : يَقِطُ وَيَقِطُ ، وَنِدِسَ وَنُدِسَ .
قوله : { إلا الذين صَبَرُوا } فيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أَنَّهُ منصوبٌ على الاستثناء المتصل ، إذا المرادُ به جنس الإنسان لا
واحدٌ بعينه .

والثاني : أَنَّهُ منقطعٌ ، إذ المراد بالإنسان شخصٌ معينٌ ، وهو على هذين
الوجهين منصوبٌ المحل .

والثالث : أَنه مبتدأ ، والخبر الجملة من قوله : { أولئك لَهُمْ مَغْفِرَةٌ } وهو
منقطعٌ أيضاً . والمعنى : أَن هؤلاء لا يَكُونُونَ عند البلاء من الصّابرين وعند
الرّاحة والخير من الشّاكرين .

قال الفراء : هو استثناءٌ منقطعٌ معناه : لكن الذين صبروا وعملوا الصّالحات ؛
فإنهم إن يأتهم شدة صبروا ، وإن نالوا نعمة شكروا .

ثم قال : { أولئك لَهُمْ مَغْفِرَةٌ } يجوز أن يكون « مَغْفِرَةٌ » مبتدأ ، و « لَهُمْ »
الخبر ، والجملة خبر « أولئك » ، ويجوز أن يكون « لَهُمْ » خبر « أولئك » و «
مَغْفِرَةٌ » فاعلٌ بالاستقرار . فجمع لهم بين شيئين :
أحدهما : زوال العقاب بقوله : « لَهُمْ مَغْفِرَةٌ » والثاني : الفوز بالتّواب بقوله «
وأجرٌ كبيرٌ »

قوله : « فَلَعَلَّكَ » الأحسنُ أن تكون على بابها من التّرجي بالنسبة إلى
المخاطب .

وقيل : هي للاستيفهام كقوله - صلوات الله وسلامه عليه - « لعلنا أعجلناك » .
فإن قيل : « فَلَعَلَّكَ » كلمة شك فما فائدتها؟ .

فالجواب : أن المراد منها التّرجي ، والعرب تقول للرجل إذا أرادوا إبعاده عن
أمر : لعلك تقدر أن تفعل كذا مع أَنه لا شك فيه ، ويقول لولده : لعلك تقصر
فيما أمرتك ، ويريد توكيد الأمر فمعناه لا تترك .

وقوله : « وَصَائِقُ » نسقٌ على « تَارِكُ » ، وعدل عن « ضَيْقُ » وإن كان أكثر
من « ضائق » .

قال الزمخشري : ليُدلَّ على أَنَّهُ ضَيْقٌ عارضٌ غيرٌ ثابتٍ ، ومثله سيّدٌ وجوادٌ -
تريد السّيادة والجود الثّابتين المستقرين - فإذا أردت الحدوث قلت : سائِدٌ
وجائِدٌ .

قال أبو حيّان : وليس هذا الحكمٌ مختصّاص بهذه الألفاظ ؛ بل كلُّ ما بني من
الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير فاعلٍ رُدَّ إليه إذا أريد به معنى الحدوث
تقول : حَاسِبٌ وَتَاقِلٌ وسَاسِمٌ في : « حَسُنْ وَثَقُلْ وَسُمُنْ » ؛ وأنشد قول
الشاعر : [الطويل]

2946- بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّيْمُ فَسَامِنٌ ... بِهَا وَكَرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا
وقيل : إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ « ضَيْقٍ » إِلَى « صَائِقٍ » لِيُنَاسِبَ وَزْنَ « تَارِكٌ » .
والهَاءُ فِي « بِهِ » تَعُودُ عَلَى « بَعْضٍ » . وَقِيلَ : عَلَى « مَا » . وَقِيلَ : عَلَى
التَّكْذِيبِ وَ « صَدْرُكَ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَالجُمْلَةُ خَبْرٌ عَنِ الْكَافِ فِي « لَعَلَّكَ » ؛
فَيَكُونُ قَدْ أَخْبَرَ بِخَبْرَيْنِ :

أحدهما : مَفْرَدٌ ، وَالثَّانِي : جُمْلَةٌ عَطْفَتْ عَلَى مَفْرَدٍ ، إِذْ هِيَ بِمَعْنَاهُ ، فَهُوَ نَظِيرُ
: « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » .

قوله : « أَنْ يَقُولُوا » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ عَلَى الْخِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي « أَنْ »
بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ أَوْ الْمِضَافِ ، تَقْدِيرُهُ : كِرَاهَةٌ أَوْ مَخَافَةٌ أَنْ يَقُولُوا ، أَوْ لئَلَّا
يقولوا ، أَوْ بَأَنْ يَقُولُوا .

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : لِأَنَّ يَقُولُوا أَيُّ : لِأَنَّ قَالُوا ، فَهُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِي وَهَذَا لَا حَاجَةَ
إِلَيْهِ ، وَكَيْفَ يُدْعَى ذَلِكَ فِيهِ وَمَعَهُ مَا هُوَ نَصٌّ فِي الْاِسْتِقْبَالِ وَهُوَ النَّاصِبُ ؟ .
وَ « لَوْلَا » تَحْضِيضِيَّةٌ ، وَجُمْلَةُ التَّحْضِيضِ مَنْصُوبَةٌ بِالْقَوْلِ .

فصل

المعنى : فَلَعَلَّكَ يَا مُحَمَّدُ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ ، فَلَا تَبْلُغُهُ إِبَاهِمُ ، وَذَلِكَ أَنْ
كَفَرَ مَكَّةَ قَالُوا : ائْتِ بَقْرَانَ غَيْرِ هَذَا ، لَيْسَ فِيهِ سَبُّ آلِهَتِنَا ، فَهَمَّ النَّبِيُّ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَشَرَفَ وَكْرَمَ وَجَلَّ وَمَجَّدَ وَعَظَمَ - أَنْ يَدَعَ آلِهَتَهُمْ ظَاهِرًا ؛
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : { فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ } يَعْنِي سَبُّ الْآلِهَةِ :
{ وَصَائِقِي بِهِ صَدْرُكَ } أَيُّ : وَلَعَلَّ يَضِيقُ صَدْرُكَ { أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ
كَنْزًا أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ } يَصَدِّقُهُ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمَيَّةَ الْمَخْرُومِي .

وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ :
اجْعَلْ لَنَا جِبَالَ مَكَّةَ ذَهَبًا إِنْ كُنْتُ رَسُولًا ، وَقَالَ آخَرُونَ : ائْتِنَا بِالْمَلَائِكَةِ

بِشَهَادَتِهِمْ ، فَقَالَ : لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ فَانزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ تَهْتُّ لَا يَجُوزُ عَلَى الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنْ
يُخُونَ فِي الْوَحْيِ وَالتَّبْلِيغِ ، وَأَنْ يَتْرَكَ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَهُ يُؤَدِّي إِلَى
السُّكِّ فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي النُّبُوَّةِ ، وَأَيْضًا فَالْمَقْصُودُ مِنَ الرَّسَالَةِ
تَبْلِيغُ التَّكْلِيفِ ، وَالْأَحْكَامِ ، فَإِنَّهُ لَمْ تَحْصُلْ هَذِهِ الْفَائِدَةُ فَقَدْ خَرَجَتْ الرَّسَالَةُ عَنْ
أَنْ تَفِيدَ فَائِدَتَهَا .

وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : { فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى
إِلَيْكَ } شَيْئًا آخَرَ سِوَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ . وَذَكَرُوا فِيهَا وَجُوهًا آخَرَ ، قِيلَ : إِنَّهُمْ
كَانُوا لَا يَقْبَلُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَهَاوَنُونَ بِهِ ، فَكَانَ يَضِيقُ صَدْرَ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ - أَنْ يَلْقَى إِلَيْهِمْ مَا لَا يَقْبَلُونَهُ وَيَضْحَكُونَ مِنْهُ ، فَأَهْلَهُ اللَّهُ لِأَدَاءِ الرَّسَالَةِ
، وَطَرَحَ الْمَبَالَاةَ بِكَلِمَاتِهِمْ الْفَاجِرَةَ ، وَتَرَكَ الْاِلْتِفَاتَ إِلَى اسْتِهْزَائِهِمْ ، وَالْغَرَضُ
مِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَدَّى ذَلِكَ الْوَحْيَ وَقَعَ فِي سَفَاهَتِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ وَقَعَ
فِي تَرْكِ وَحْيِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَفِي إِيقَاعِ الْخِيَانَةِ ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَحْمَلِ أَحَدٍ
الصَّرْرِينَ ؛ فَتَحْمَلُ ضَرَرَ سَفَاهَتِهِمْ أَسْهَلُ مِنْ تَحْمَلِ الْخِيَانَةِ فِي وَحْيِ اللَّهِ ،
وَالرَّغْضُ مِنْ ذِكْرِ هَذَا الْكَلَامِ : التَّنْبِيهُ عَلَى هَذِهِ الدَّقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ مُشْتَمَلٌ عَلَى ضَرَرٍ عَظِيمٍ ، عَلَى أَنَّ الضَّرَرَ
فِي جَانِبِ التَّرْكِ أَعْظَمُ وَأَقْوَى سَهْلٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَخَفٌ .

فإن قيل : الكنز كيف ينزل؟
 فالجواب : أن المراد ما يكثر ، وجرت العادة على أن المال الكثير يسمّى كنزاً ،
 فقال القوم : إن كنت صادقاً في أنك رسول الله الذي تصفه بالقدرة على كل
 شيء وأنك عزيزٌ عنده فهلاً أنزل عليك ما تستغني به في مهماتك وتعين
 أنصارك ، وإن كنت صادقاً فهلاً أنزل الله معك ملكاً يشهد لك على صدق قولك
 ، وبعينك على تحصيل مقصودك ونزول الشبهة في أمرك ، فلما لم يفعل لك
 ذلك فأنت غير صادق ، فبين الله تعالى أنه رسول ينذر بالعقاب ويبشر بالثواب
 وليس له قدرة على إيجاد هذه المطلوبات ، والذي أرسله هو القادر على ذلك
 فإن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، ولا اعتراض لأحد عليه .
 ومعنى « وكيلٌ » : حفيظ أي : يحفظ عليهم أعمالهم ، حتى يجازيهم بها ،
 ونظير هذه الآية ، قوله تعالى : { وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ
 يَبُوعًا } [الإسراء : 90] إلى قوله : { قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا
 رَسُولًا } [الإسراء : 93] .
 قوله تعالى : { أَمْ يَقُولُونَ افترأه قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ } [هود :
 13] .

لما طلبوا منه المعجز قال : معجزتي هذا القرآن ، فلما حصل المعجز الواحد
 كان طلب الزيادة بغياً وجهلاً .
 وفي « أم » هذه وجهان :
 أحدهما : أنها منقطعة فتقدّر ب « بَلْ » والهمزة ، فالتقدير : بل أنقولون
 افتراءه . والضمير في « افتراءه لما يوحى .
 والثاني : أنها متصلة ، فقدّروها بمعنى : أيكفرون بما أوحينا إليك من القرآن أم
 يقولون إنّه ليس من عند الله؟
 قوله « مثله » نعت ل « سُورٍ » و « مثل » وإن كانت بلفظ الإفراد فإنه
 يوصف بها المثني والمجموع والمؤنث ، كقوله تعالى : { أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا
 } [المؤمنون : 74] ويجوز المطابقة . قال تعالى : { وَجُورٍ عَيْنٍ كَأَمْتَالٍ }
 [الواقعة : 22 ، 23] وقال تعالى : { ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالِكُمْ } [محمد :
 38] .

قال ابن الخطيب : « مثله » بمعنى « مثاله » حملاً على كل واحدة من تلك
 السور ، ولا يبعد أيضاً أن يكون المراد المجموع ؛ لأن مجموع السور العشرة
 شيء واحد . والهاء في « مثله » تعود لما يوحى أيضاً ، و « مُفْتَرِيَاتٍ » صفة
 ل « سُورٍ » جمع « مُفْتَرَاةٍ » ك « مُصْطَفِيَاتٍ » في « مُصْطَفَاةٍ » فانقلبت
 الألف ياءً كالتثنية .

(9/72)

فصل

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - هذه السور التي وقع بها التحدي سور
 معينه ، هي سورة البقرة وآل عمران والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف
 ، والأنفال ، والتوبة ، ويونس وهود ، فقوله عز وجل : { فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ
 مُفْتَرِيَاتٍ } الإشارة إلى هذه السور وهذا فيه إشكال ، لأن هذه السورة مكية ،
 وبعض السور المتقدمة مدنية ، فكيف يمكن أن يكون المراد هذه العشر عند
 نزول هذا الكلام؟ فالأولى أن يقال التحدي وقع بمطلق السور .

فإن قيل : قد قال في سورة يونس { قَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ } [يونس : 38]
وقد عجزوا عنه . فكيف قال { قَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ } فهو كرجل يقول لآخر :
أعطني درهماً ؛ فيعجز ، فيقول : أعطني عشرة ؟ .
فالجواب : قد قيل : نزلت سورة هودٍ أولاً ، وأنكر المبرِّهُ هذا وقال : بل سورة
يونس أولاً ، وقال : ومعنى قوله في سورة يونس : { قَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ }
[يونس : 38] أي : مثله في الإخبار عن الغيب ، والأحكام ، والوعد والوعيد ،
فعجزوا ، فقال لهم في سورة هودٍ : إن عجزتم عن الإتيان بسورة مثله في
الإخبار ، والأحكام ، والوعد ، والوعيد (فأتوا بعشر سور مثله) من غير وعدٍ
ووعيدٍ ، وإنما هي مجرد بلاغة .

فصل

اختلفوا في الوجه الذي كان القرآن لأجله معجزاً ، فقيل : هو الفصاحة وقيل :
الأسلوب ، وقيل : عدم التناقض ، وقيل : اشتماله على الإخبار عن الغيوب ،
والمختار عند الأكثرين أن القرآن معجز من جهة الفصاحة ، واستدلوا بهذه الآية
، لأنَّه لو كان إعجازه هو كثرة العلوم ، أو الإخبار عن الغيوب ، أو عدم التناقض
لم يكن لقوله : « مفتريات » معنى ، أمَّا إذا كان وجه الإعجاز هو الفصاحة صحَّ
ذلك ؛ لأنَّ فصاحة الفصح تظهر بالكلام ، سواء كان الكلام صدقاً أو كذباً ، ثم
إنه لما قرر وجه التحدي قال : { وادعوا من استطعتم } واستعينوا بمن
استطعتم { وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين قالم يستجيبوا
لكم } يا أصحاب محمد ، وقيل : لفظه جمع والمراد به الرسول - صلوات الله
البر الرحيم وسلامه عليه وحده - والمراد بقوله : { قالم يستجيبوا لكم } أي :
الكفار ، يحتمل أن من يدعونه من دون الله لم يستجيبوا .
قوله : { فاعلموا أمَّا أنزل } « ما » يجوز أن تكون كافة مهية ، وفي « أنزل
» ضميرٌ يعودُ على { ما يوحى إليك } [هود : 12] ، و « بعلم » حال أي :
ملتبساً بعلمه ، ويجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية اسماً ل « أن »
والخير الجائر تقديره : فاعلموا أن تنزله ، أو أن الذي أنزل ملتبسٌ بعلم .
وقرأ زيد بن علي « نزل » بفتح النون والزاي المشددة ، وفاعل « نزل »
ضميرٌ الله تعالى ، و { وأن لا إله إلا هو } نسقٌ على « أن » قبلها ، ولكن هذه
مخففة فاسمها محذوف ، وجملة التفي خبرها .

(9/73)

فصل

إن قلنا هذا خطاب للمؤمنين ، فالمعنى : ابقوا على العلم الذي أنتم عليه ؛
لتزدادوا يقيناً وثبات قدم ، على أنه منزل من عند الله .
وقوله : { فهل أنتم مسلمون } أي : مخلصون ، وقيل : فيه إضمار ، أي :
فقولوا أيها المسلمون للكفار : اعلموا أمَّا أنزل بعلم الله ، يعني القرآن .
وقيل : أنزله ، وفيه علمه ، وإن قيل : إن هذا الخطاب مع الكفار ، فالمعنى :
إن الذين تدعونهم من دون الله ، إذا لم يستجيبوا لكم في الإعانة على
المعارضة ، فاعلموا أيها الكفار ؛ أن هذا القرآن ، إنما أنزل بعلمه ، فهل أنتم
مسلمون ، فقد وقعت الحجة عليكم ، وأن لا إله إلا هو ، فاعلموا أنه لا إله إلا هو
{ فهل أنتم مسلمون } لفظه استفهام ، ومعناه أمر ، أي : أسلموا .

قال بعض المفسرين : وهذا القول أولى؛ لأن القول الأول يحتاج فيه إلى إضمار القول ، وهذا لا يحتاج إلى إضمار ، وأيضاً : فعود الضمير إلى أقرب مذكور أولى ، وأيضاً : فالخطابُ الأول كان مع الكفار بقوله : { مَن اسْتَطَعْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ } ، وأيضاً فالأول أمر بالثبات .

فإن قيل : أين يعلق الشرط المذكور في هذه الآية ، وأين ما فيها من الجزاء؟ فالجواب : أن القوم ادعوا كون القرآن مفتري على الله تعالى ، فقال : لو كان متفري على الله تعالى ، لوجب أن يقدر الخلق على مثله ، ولما لم يقدروا عليه ، ثبت أنه من الله ، فقوله (إنا أنزل بعلم الله) : كناية عن كون من عند الله ، ومن قبله؛ كما يقول الحاكم : هذا الحكم جدير بعلمي .

فإن قيل : أي تعلق لقوله : { وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } بعجزهم عن المعارضة؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه تعالى لما أمر محمداً - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - بأن يطلب من الكفار ان يستعينوا بالأصنام في تحقيق المعارضة ثم ظهر عجزهم عنها فحينئذ ظهر أنها لا تنفع ولا تصر في شيء من المطالب ألبتة ، ومن كان كذلك ، فقد بطلت إلهيته ، فصار عجز القوم عن المعارضة بعد الاستعانة بالأصنام مبطلاً لإلهية الأصنام ، ودليلاً على إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وجل وعظم ، فكان قوله : { وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } إشارة إلى ظهور فساد إلهية الأصنام .

وثانيها : أنه ثبت في علم الأصول أن القول بنفي الشريك عن الله من المسائل التي يمكن إثباتها بقول الرسول - صلوات الله وسلام عليه - فكأنه قيل : لما ثبت عجز الخصوم عن المعارضة ثبت كون القرآن حقاً ، وثبت كون قول محمد صدقاً في دعوي الرسالة .

وإذا ثبت ذلك فأعلمهم يا محمد أن لا إله إلا هو ، واتركوا الإصرار على الكفر ، واقبلوا الإسلام ؛ ونظيره قوله تعالى - في سورة البقرة عند ذكر آية التحدي - { قَانَ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ } [البقرة : 24] .

(9/74)

مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا يُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْحَثُونَ (15) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (16)

قوله تعالى : { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا } الآية . قيل : إنها مختصة بالكفار لقوله : { أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ } وهذا ليس إلا للكفار ، فيكون التقدير : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها فقط ، أي : تكون إرادته مقصورة على حب الدنيا وزينتها ، ومن طلب السعادات الآخروية كان حكمه كذا وكذا .

واختلف القائلون بهذا القول فقال الأصم : المراد مُنكرو البعث فإنهم ينكرون الغنائم من غير أن يؤمنوا بالآخرة .

وقال أنس - رضي الله عنه - : المراد اليهود والنصارى .

وقال القاضي : المراد من كان يريدُ بعمل الخير الحياة الدنيا وزينتها .
وعمل الخير قسماً :
العبادات وإيصال المنفعة إلى الحيوان كالبر ، وصلة الرَّحْم ، والصدقة ، وبناء
القناطر ، وتسوية الطرق ، ودفع الشر ، وإجراء الأنهار ، فهذه الأشياء إذا أتى
بها الكافرُ لأجل الثناء في الدنيا ، فإنَّ بسببها تصل الخيرات والمنافع إلى
المحتاجين ، وهي من أعمال الخير ، فقد تصدَّرُ من المسلم والكافر .
وأما العباداتُ فإمَّا أن تكون طاعات بنياتٍ مخصوصة ، فإذا لم يؤت بتلك النية ،
وإنما أتى فاعلها بها طلباً لزينة الدنيا ، وتحصيل الرِّياء والسمعة؛ فلا تكونُ
طاعةً ووجودها كعدمها بل هو شر منها .
وعلى هذا فالمرادُ منه الطاعات التي يصحُّ صدورها من الكفار .
وقيل : الآية على ظاهرها في العموم؛ فيندرج فيه المؤمن الذي يأتي بالطاعات
رياءً وسمعةً ويندرج فيه الكافر الذي هذا صفته .
ويشكُّلُ على هذا قوله في آخر الآية { أولئك الذين لئسَ لَهُمْ فِي الآخرةِ إلاَّ
النارُ } إلا إذا قلنا : إنَّ المراد : أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار
بسبب الأعمال الفاسدة ، والأفعال الباطلة .
والقائلون بهذا القول أكدوا قولهم بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
« تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ جُبِّ الحُزْنِ » قيل : وما جُبُّ الحُزْنِ؟ قال : « وادٍ فِي جَهَنَّمَ
يُلْقَى فِيهِ القُرَّاءُ المُرَّاءُونَ » .
وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : « أشدُّ النَّاسِ عذاباً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ يَرَى
النَّاسُ فِيهِ حَيْرًا وَلَا حَيْرَ فِيهِ » .
وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا
كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ يُؤْتَى بِرَجُلٍ جَمَعَ القُرآنَ فيقالُ : ما عَمِلْتَ فِيهِ؟ فيقولُ : يا
رَبِّ قُمْتُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ ، وَالتَّهَارِ ، فيقولُ اللهُ - تبارك وتعالى - كَذَبْتَ بَلْ أَرَدْتَ
أَنْ يَقَالَ : فلانُ قاريءٌ ، وقد قيلَ ذلِكَ ، ويُؤْتَى بِصاحبِ المَالِ فيقولُ اللهُ عزَّ
وجلَّ ألم أوسِّعْ عليك؟ فماذا عَمِلْتَ فيما آتَيْتُكَ؟ فيقولُ : وصلَّتُ الرَّحِمَ
وتصدَّقْتُ ، فيقولُ : كَذَبْتَ بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يَقَالَ فلانُ جوادٌ ، وقد قيلَ ذلِكَ ، ويُؤْتَى
بمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فيقولُ : قاتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى قُتِلْتُ ، فيقولُ اللهُ
عزَّ وجلَّ كَذَبْتَ بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يَقَالَ : فلانُ فارسٌ » .
ثم ضربَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ركبتي وقال : « يا أبا هريرة أولئك
الثلاثةُ أوَّلُ حَلْقٍ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ القِيَامَةِ » .

(9/75)

وقد روي أن أبا هريرة - رضي الله عنه - ذكر هذا الحديث عند معاوية - رضي
الله عنه - . قال الراوي : فبكى حتى ظننا أنه هالك ثم أفاق وقال : صدق الله
ورسوله { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحِياةَ الدُّنيا وَزِينَتِهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا } [هود :
15] .

فصل

نقل القرطبي عن بعض العلماء :

أنَّ معنى هذه الآية : هو قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
» ، وهذا يدلُّ على من صام في رمضان لا عن رمضان لا يقع عن رمضان ،
وتدلُّ على أن من توضأ للتبريد والتنظيف لا يقع عن جهة الصلوة ، وكذلك كل من

كان في معناه .

قوله : « نُوفٌ » .

الجمهور على « نُوفٌ » بنون العظمة وتشديد الفاء من « وَفَى يُوفِي » .
وطلحة وميمون بياء الغيبة ، وزيد بن علي كذلك ، إلا أنه خفف الفاء من «
أَوْفَى يُوفِي » ، والفاعل في هاتين القراءتين ضميرُ الله تعالى .
وقرئ « نُوفٌ » بضم التاء ، وفتح الفاء مشددة من « وَفَى يُوفَى » مبنياً
للمفعول .

« أَعْمَالُهُمْ » بِالرَّيْءِ قَائِماً مَقَامَ الْفَاعِلِ . وانجزم « نُوفٌ » على هذه
القراءات لكونه جواباً للشَّرْطِ ، كما في قوله تعالى : { مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ
الْآخِرَةِ تَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا } [الشورى :
20] .

وزعم الفراء أن « كان » هذه زائدة ، ولذلك جزم جوابه ، ولعلَّ هذا لا يصحُّ ، إذ
لو كانت زائدة لكان « يُرِيدُ » هو الشرط ، ولو كان الشرط ، لانجزم ، فكان
يقال : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ » وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بفعل الشرط ماضياً ،
والجزاء مضارعاً إلا مع « كان » خاصة ، ولهذا لم يجيء في القرآن إلا كذلك ،
وهذا ليس بصحيح لوروده في غير « كان » ؛ قال زهير : [الطويل]
2947- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَتَايَا يَتَلْتَهُ ... وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ
وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَجَاءَ مِنْ بَابِ الْإِتْفَاقِ لِذَلِكَ .

وقرأ الحسن « نُوفِي » بتخفيف الفاء وثبوت الباء من « أَوْفَى » ، ثم هذه
القراءة محتملة : لأن يكون الفعل مجزوماً ، وقُدِّرَ جزمه بحذفِ الحركةِ
المقدرة ؛ كقوله : [الوافر]

2948- أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي ... بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زَبَادٍ
على أن ذلك يأتي في السَّعةِ نحو : { إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ } [يوسف : 90] وسيأتي
مُحَرَّراً في سورته ، ويحتمل أن يكون الفعل مرفوعاً لوقوع الشرط ماضياً ؛
كقوله : [الطويل] .

2949- وَإِنْ شَلَّ رِبْعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً ... تَقُولُ جِهَاراً : وَيَلْكُمْ لَا تُنْقَرُوا
وكقول زهير : [البسيط]

(9/76)

2950- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لَا عَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمٌ
وهل يجوزُ الرفعُ ؛ لأنه على نيةِ التقديم ، وهو مذهب سيبويه ، أو على نيةِ الفاءِ ،
كما هو مذهب المبرد ؛ خلافُ مشهورٍ .
ومعنى { نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا } أي : نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَجُورُ أَعْمَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا
بسعةِ الرِّزْقِ وَدَفْعِ الْمَكَارِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا .

{ وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ } أي : فِي الدُّنْيَا لَا يَنْقُصُ حِظَّهُمْ .
« روى أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف
ومجد وكرم وبجل وعظم قال : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْمُؤْمِنَ حَسَنَةً يُثَابَ عَلَيْهَا
الرِّزْقَ فِي الدُّنْيَا ، وَيُجْرَى عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتِهِ فِي
الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أُفْضِيَ إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُعْطَى بِهَا حَيْرًا » .
قوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا
فِي الدُّنْيَا } وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ { هذه الآية إشارة إلى التخليد في النار

، والمؤمن لا يخلدُ ، لقوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } [النساء : 48] .

قوله : { وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا } يجوز أن يتعلق « فِيهَا » ب « حَبِطَ » والضميرُ عليّ هذا يعودُ على الآخرة ، أي وظهر حبوط ما صنعوا في الآخرة ، ويجوزُ أن يتعلق ب « صَنَعُوا » فالضميرُ يعودُ على الحياة الدنيا كما عاد عليها في قوله : { تُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا } [هود : 15] .
و « ما » في « مَا صَنَعُوا » يجوز أن تكون بمعنى الذي ، فالعائدُ محذوفٌ ، أي الذي صنعوه ، وأن تكون مصدرية ، أي : وحبط صنعهم .
قوله : { وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ } قرأ الجمهورُ برفع الباطل ، وفيه ثلاثة أوجه

أحدها : أن يكون « بَاطِلٌ » خبراً مقدماص ، و « مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » مبتدأ مؤخر ، و « ما » تحتلُّ أن تكون مصدرية ، أي : وباطلٌ كونهم عاملين ، وأن تكون بمعنى « الذي » والعائدُ محذوفٌ ، أي : يعملونه ، وهذا على أنَّ الكلام من عطف الجمل ، عطف هذه الجملة على ما قبلها .
الثاني : أن يكون « باطل » مبتدأ ، و « مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » خبره ، قال مكي ، ولم يذكر غيره ، وفيه نظر .

الثالث : أن يكون « بَاطِلٌ » عطفاً على الأخبار قبله ، أي : أولئك باطلٌ ما كانوا يعملون و « مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » فاعلٌ ب « بَاطِلٌ » ، ويرجح هذا ما قرأ به زيد بن علي « وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ » جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على « حَبِطَ » .

وقرأ أبيّ وابن مسعود : « وَبَاطِلًا » .
قال مكي : « وهي في مصحفهما كذلك » .
ونقلها الزمخشري عن عاصم « وَبَاطِلًا » نصباً ، وفيها ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه منصوبٌ ب « يَعْمَلُونَ » و « ما » مزيدة ، وإلى هذا ذهب مكي ، وأبو البقاء وصاحب اللوامح ، وفيه تقديم معمول خبر « كان » على « كان » وهي مسألة خلافٍ ، والصحيحُ جوازها ، كقوله تعالى

(9/77)

{ أهؤلاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ } [سبأ : 40] ، فالظاهرُ أنَّ « إِيَّاكُمْ » منصوبٌ ب « يَعْبُدُونَ » .
والثاني : أن تكون « ما » إبهامية ، وتتنصب ب « يَعْمَلُونَ » ومعناه : « باطلاً أي باطل كَانُوا يَعْمَلُونَ » .
والثالث : أن يكون « بَاطِلًا » بمعنى المصدر على بطل بُطلاناً ما كانوا يعملون ، ذكر هذين الوجهين الزمخشري ، ومعنى قوله « ما » إبهامية أنها هنا صفةٌ للثكرة قبلها ، ولذلك قَدَّرَهَا ب « باطلاً أَيِّ باطلٍ » فهو كقوله : [المديد] 2951-
و « لأمر ما جدغ قصيرٌ أنفه » ، وقد قَدَّمَ هو ذلك في قوله تعالى : { مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ } [البقرة : 26] .

(9/78)

أَقَمَنْ كَلِمَةً عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا
 وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي
 مِزْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ (17) وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ
 افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ
 كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ (18) الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
 وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (19) أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي
 الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ يُصَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا
 يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ (20) أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَصَلَّ
 عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (21) لَا جَرِمَ أَنْهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخِسُونَ (22) إِنَّ
 الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآخَبُوا إِلَى رَبِّهِمْ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا
 خَالِدُونَ (23)

قوله تعالى : { أَقَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِّنْ رَبِّهِ } الآية .
 وتقدير تعلقهما بما قبلها : (أقمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا
 وزينتها) .

وقوله : { أَقَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ } فيه وجهان :
 أحدهما : أنه مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : أقمن كان على هذه الأشياء
 كغيره ، كذا قدره أبو البقاء ، وأحسن منه (أقمن كان كذا كمن يريد الحياة
 الدنيا وزينتها) وحذف المعادل الذي دخلت عليه الهمزة كثير نحو : { أَقَمَنْ
 رَبَّنَا لَهُ سِوَاءِ عَمَلِهِ } [فاطر : 8] ، { أَمَّنْ هُوَ قَائِمٌ } [الزمر : 9] إلى غير
 ذلك ، وهذا الاستفهام بمعنى التقرير .

الثاني : - وإليه نحا الزمخشري - أن هذا معطوف على شيء محذوف قبله ،
 تقديره : « أمن كان يريد الحياة الدنيا ، وزينتها كمن كان على بينة » ، أي : لا
 يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم .

يريد : أن بين الفريقين تفاوتاً ، والمراد من آمن من اليهود كعبد الله بن سلام ،
 وهذا على قاعدته من تقديره معطوفاً بين همزة الاستفهام ، وحرف العطف ،
 وهو مبتدأ أيضاً ، والخبر محذوف كما تقدم تقريره .

قوله : « وَيَتْلُوهُ » اختلفوا في هذه الضمائر ، أعني في « يَتْلُوهُ » ، وفي « مِنْهُ »
 « ، وفي « قَبْلِهِ » : فقيل : الهاء في « يَتْلُوهُ » تعود على « مَنْ » ، والمراد به
 النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الضميران في « مِنْهُ » ، و « قَبْلِهِ » ،
 والمراد بالشاهد لسانه صلى الله عليه وسلم والتقدير : ويتلو ذلك الذي على
 بيته ، أي : ويتلو محمداً - أي : صدق محمد - لسانه « وَمِنْ قَبْلِهِ » أي : قبل
 محمد صلى الله عليه وسلم .

وقيل : الشاهد جبريل - عليه الصلاة والسلام - والضمير في « مِنْهُ » لله -
 تعالى - ، وفي قبله للنبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : الشاهد الإنجيل ، و «
 كِتَابُ مُوسَى » - عليه الصلاة والسلام - عطف على « شاهد » ، والمعنى : أن
 التوراة والإنجيل يتلوان محمداً في التصديق ، وقد فصل بين حرف العطف
 والمعطوف بقوله : « مِنْ قَبْلِهِ » ، والتقدير : شاهد منه ، وكتاب موسى من
 قبله ، وقد تقدم الكلام على الفصل بين حرف العطف ، والمعطوف مُشْتَبَعاً فِي
 النِّسَاءِ [58] .

وقيل : الضمير في « يَتْلُوهُ » للقرآن ، وفي « مِنْهُ » لمحمد - صلوات الله
 وسلامه عليه - .

وقيل : لجبريل ، والتقدير : ويتلو القرآن شاهداً من محمدٍ ، وهو لسانه ، أو من جبريل والهاء في « مِنْ قَبْلِهِ » أيضاً للقرآن .
وقيل الهاء في « يَتْلُوهُ » تعودُ علي البيان المدلول عليه بالبيّنة .
وقيل : المرادُ بالشَّاهدِ إعجازُ القرآنِ ، فالصَّمائرُ الثلاثة للقرآن . وقيل غير ذلك .

وقرأ محمد بن السائب الكلبى « كِتَابَ مُوسَى » بالنَّصْبِ وفيه وجهان :
أظهرهما : أَنَّهُ معطوفٌ على الهاءِ في « يَتْلُوهُ » ، أي : يتلوه ، ويتلو كتابَ
مُوسَى ، وفصل بالجارِّ بين العاطفِ والمعطوفِ .

(9/79)

والثاني : أَنَّهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ . قال أبو البقاء : « وقد تمَّ الكلامُ عند قوله
« مِنْهُ » و « كِتَابُ مُوسَى » ، أي : « ويتلو كتابَ مُوسَى » فقدَّرَ فعلاً مثل
الملفوظ به ، وكأَنَّهُ لَمْ يَرِ الفصل بين العاطفِ والمعطوفِ ، فلذلك قدَّرَ فعلاً
» .

و « إِمَاماً وَرَحْمَةً » منصوبان على الحالِ من « كِتَابُ مُوسَى » سواءً أقرىء
رفعاً أم نَصَباً .
و « أولئك » إشارةٌ إلى مَنْ كان على بيّنة ، جمع على معناها ، وهذا إن أُريد ب
« مَنْ كَانَ » النبيِّ وصحابته - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه ، ورضي
عن صحابته أجمعين - وإن أُريد هو وحدهُ فيجوزُ أن يكون عظمهُ بإشارة الجمع
كقوله : [الطويل]
2952- فَإِنْ شِئْتُ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

والهاءُ في « بِهِ » يجوزُ أن تعود على « كِتَابُ مُوسَى » وهو أقربُ مذكورٍ .
وقيل : بالقرآن ، وقيل : بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الهاء في « بِهِ »
الثانية .

و « الْأَحْزَابُ » الجماعةُ التي فيها غلظةٌ ، كَأَنَّهُمْ لكثرتهم وصفوا بذلك ، وفيه
وصفٌ حمار الوحش ب « حَزَائِيَّة » لغلظه . والأحزابُ جمع حِزب وهو جماعة
النَّاسِ .
فصل

قيل : في الآية حذف ، والتقدير : « أفمن كان على بيّنةٍ من ربِّه كمن يريدُ
الحياة الدنيا وزينتها » ، أو من كان على بيّنةٍ من ربه كمن هو في الضلالةِ .
والمرادُ بالذي هو عليه بيّنةٌ : النبي - صلوات الله وسلامه عليه - . { وَيَتْلُوهُ
شَاهِدٌ مِّنْهُ } أي : يتبعه من يشهد له بصدقه .
واختلفوا في هذا الشَّاهدِ : فقال ابنُ عَبَّاسٍ ، وعلقمة ، وإبراهيم ، ومجاهد ،
وعكرمة ، والضحاكُ وأكثرُ المفسِّرين - رضي الله عنهم - : إنَّه جبريل - عليه
الصلاة والسلام - وقال الحسنُ وقتادهُ : هو لسانُ رسول الله صلى الله عليه
وسلم .

وروى ابنُ جريجٍ عن مجاهدٍ قال : هو ملكٌ يحفظه ويسدده .
وقال الحسينُ بنُ الفضلِ : هو القرآن ونظمه .
وقيل : هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ - كرَّم الله وجهه - قال علي : « مَا مِنْ رَجُلٍ مِنْ
قَرِيشٍ إِلَّا وَنَزَلَتْ فِيهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ » ، فقال له رجلٌ : « أَي شَيْءٍ نَزَلَ قَبْلَكَ

« ؟ قال : « وَيَبْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ » .
وقيل : هو الإنجيل . و « مِنْ قَبْلِهِ » أي : من قبل مجيء محمد صلى الله عليه وسلم .
وقيل : من قبل نزول القرآن . { كِتَابُ مُوسَى } أي : كان كتاب موسى { إِمَامًا وَرَحْمَةً } لمن اتبعه ، أي التوراة ، وهي مصدقة للقرآن ، شاهدة للنبي صلى الله عليه وسلم { أَوْلَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ } يعني : أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم .

(9/80)

وقيل : أراد الذين أسلموا من أهل الكتاب .
{ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ } أي : بمحمد صلى الله عليه وسلم .
وقيل بالقرآن « مِنَ الْأَحْزَابِ » من الكفار وأهل الملل ، { فالنار موعده } اسم مكان وعده؛ قال حسبانُ : [البسيط]
2953- أوردتُموها حياضَ الموتِ صاحبةً ... فالتائرُ موعدها والموتُ ساقيةها
قال صلى الله عليه وسلم : والذي نفسُ محمدٍ بيده لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمة ، ولا يهوديٍّ ولا نصرانيٍّ ، ومات ولم يؤمن بالذي أُرسِلْتُ به إلا كان من أصحاب النار .
{ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ } أي : شكٌ ، و « الْمِرْيَةِ » بكسر الميم وضمها الشكُّ ، لغتان :

أشهرهما الكسرُ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبها قرأ الجمهور . والصَّمُّ لغةٌ وتميم ، وبها قرأ السلمي وأبو رجاء وأبو الخطاب السدوسي .
والمعنى : { فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ } أي : من صحة هذا الدين ، ومن كون هذا القرآن نازلًا من عند الله - تعالى - .
وقيل : { فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ } من أن موعِد الكفار التائرُ .
قوله تعالى : { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظالمين } الآية .

أورده في معرض المبالغة دليلًا على أن الافتراء على الله - تعالى - أعظم أنواع الظلم .
{ أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ } [الأنعام : 21] يعني : القرآن ، « أَوْلَئِكَ » يعني : الكاذبين والمكذبين .
{ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ } فيسألهم عن إيمانهم ، وخصَّهم بهذا العرض ، وإن كان العرضُ عامًا في كلِّ العباد لقوله تعالى : { وَاعْرَضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا } [الكهف : 48] ؛ لأنهم يعرضون ، فيفتضحون بأن يقول الأشهاد عند عرضهم : { هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ } فليحققهم من الخزي والتكال ما لا مزيد عليه .

و « الأشهادُ » جمعُ شاهد ، كصاحب وأصحاب ، أو جمْعُ شهيد كشريف وأشرف .

والمرادُ ب « الأشهادِ » قال مجاهدٌ هم الملائكة الحفظة .

وقال قتادة ، ومقاتلُ : « الأشهادُ » النَّاسُ .

وقيل : الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - .

فإن قيل : إذا لم يجر أن يكون الله - تعالى - في مكان؛ فكيف قال { يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ } فالجواب : أَنَّهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَى الْأَمَاكِنِ الْمَعْدَّةِ لِلْحِسَابِ ، والسؤال ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْرَضُوا عَلَى مَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْخَلْقِ بِأَمْرِ اللَّهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ .

ثُمَّ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْ حَالِهِمْ فِي عِقَابِ الْقِيَامَةِ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ فِي الْحَالِ مَلْعُونُونَ عِنْدَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - .

روى عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُدْنِي الْمُؤْمِنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَيَقُولُ : أَيَّ عَبْدِي أتعرفُ دَنَبَ كَذَا وكَذَا؟ فيقول : نَعَمْ حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِدُنُوبِهِ ، قال : فَإِنِّي سترْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وقد غفرتها لك اليوم ثُمَّ يُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْمُيَافِقُونَ ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ » .

(9/81)

{ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ } يمنعون عن دين الله { وَيَبْعُوثَهَا عَوْجًا } أي : إنَّهم كما ظلموا أنفسهم بالتزام الكفر ، والضلال ، فقد أضاقوا إليه المنع من الدين الحق ، وإلقاء الشبه وتعويج الدلائل المستقيمة؛ لأنه لا يقال في العاصي : يبغى عوجاً ، وإنما يقال ذلك في العالم بكيفيه الاستقامة وكيفية العوج بسبب إلقاء الشبهات .

ثم قال : { وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ } . قال الرَّجَّازُ : « كبر كلمة » هُمْ « توكيداً لشأنهم في الكفر » . { أَوْلَيْكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ } .

قال الواحدي : « معنى الإعجاز المنع من تحصيل المراد ، يقال : أعجزني فلانٌ : أي : منعني من مرادي ، ومعنى { مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ } أي : لا يمكنهم أن يهربوا من عذابنا ، فإنَّ هربَ العبدِ من عذابِ الله - تعالى - محالٌ؛ لأنَّه - تعالى - قادرٌ على جميع الممكنات » .

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - « سابقين » .

وقال مقاتلٌ : « فائتين » .

{ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ } يعني أنصاراً يحفظونهم من عذابنا .

{ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ } أي : يزداد في عذابهم . وقيل : تضعيف العذاب عليهم لإضلالهم الغير .

وقيل سبب تضعيف عذابهم أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِالْبَعِثِ وَالنَّشُورِ .

قوله : { مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ } يجوز في « ما » هذه ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون نافية ، نفى عنهم ذلك لَمَّا لَمْ يَتَّفَعُوا بِهِ ، وإن كانوا ذوي أسماع وأبصار ، أو يكون متعلق السَّمْعِ والبصر شيئاً خاصاً .

والثاني : أن تكون مصدرية ، وفيها حينئذٍ تأويلان :

أحدهما : أنَّها قائمةٌ مقامِ الظرف ، أي : مُدَّة استطاعتهم ، وتكونُ « مَا » منصوبة ب « يُضَاعَفُ » ، أي : لا يضاعفُ لهم العذابُ مُدَّة استطاعتهم السَّمْعِ والأبصار .

والثاني : أنَّها منصوبة المحلِّ على إسقاطِ حرف الجر كما يحذف من « أَنْ » و

« أَنْ » اختيها ، وإليه ذهب الفراء ، وذلك الجائر متعلق أيضاً بـ « يُضَاعَفُ » أي : يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون ، ويبصرون ، ولا ينتفعون .
 والثالث : أن تكون « ما » بمعنى « الذي » ، وتكون على حذف حرف الجر أيضاً ، أي : بالذي كانوا ، وفيه بعد لأن حذف الحرف لا يطرده .
 والجملة من قوله : « يُضَاعَفُ » مستأنفة .
 وقيل : إن الضمير في قوله « مَا كَانُوا » يعودُ على « أَوْلِيَاءَ » وهم آلهم ، أي : فما كان لهم في الحقيقة من أولياء ، وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياء ، فعلى هذا يكون { يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ } معترضاً .

فصل

احتجوا بهذه الآية على أنه سبحانه وتعالى قد يخلق في المكلف ما يمنعه من الإيمان .

روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : إنَّه تعالى منع الكافرين من الإيمان في الدنيا وفي الآخرة .

(9/82)

أمَّا في الدنيا ففي قوله { مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ } .
 وأمَّا في الآخرة ففي قوله - عز وجل - { وَيُذْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ } [القلم : 42] .

ثم قال تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ } أي : أنهم اشتروا عبادة الآلهة بعبادة الله ، فكان هذا الخسران أعظم وجوه الخسران .
 { وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ } يزعمون من شفاعة الملائكة والأصنام .
 قوله : « لَا جَرَمَ » في هذه اللفظة خلاف بين النحويين ، ويتلخص ذلك في خمسة أوجه :

أحدها - وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماهير النَّاسِ - أنَّهما رُكبتا من « لا » النافية و « جَرَمَ » وُثبتا على تركيبها تركيب خمسة عشر ، وصار معناهما معنى فعل وهو « حَقَّ » فعلى هذا يرتفع ما بعدهما بالفاعلية ، فقوله - تعالى - { لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ } [النحل : 62] أي : حق وثبت كون النار لهم ، أو استقرارها لهم .

الوجه الثاني : أنَّ « لَا جَرَمَ » بمنزلة « لَا رَجُلَ » في كون « لا » نافية للجنس ، و « جَرَمَ » اسمها مبنيٌّ معها على الفتح ، وهي واسمها في محل رفع بالابتداء ، وما بعدها خبر « لا » النافية ، وصار معناها : لا محالة ولا بُدَّ ، قاله الفراء .

الثالث : - كالذي قبله - إلا أنَّ « أَنْ » وما بعدها في محل نصب ، أو جرُّ بعد حذف الجار ، إذ التقدير : لا محالة أنَّهم في الآخرة ، أي : في خسرانهم .
 الرابع : أنَّ « لا » نافية لكلام متقدم تكلم به الكفرة ، فردَّ الله ذلك عليهم بقوله : « لا » كما تُردُّ « لا » هذه قبل القسم في قوله - عز وجل - { لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ } [البلد : 1] وقوله تعالى : { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ } [النساء : 65] وقد تقدّم تحقيقه ، ثم أتى بعدها بجملة فعلية ، وهي « جرم أنَّ لهم كذا » ، و « جرم » فعل ماضٍ معناه « كسب » ، وفاعلها مستتر يعودُ على فعلهم المدلول عليه بسياق الكلام ، و « أَنْ » وما في حيزها في موضع المفعول به ، لأنَّ « جَرَمَ » يتعدى إذ هو بمعنى « كَسَبَ » ؛ قال الشاعر :

[الوافر]

2954- تَصَبَّتَا رَأْسَهُ فِي جِدْعٍ نَحْلٍ ... يَمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ وَمَا اعْتَدَيْتَا
أي : بما كسبت يده ، وقد تقدّم تحقيق ذلك في المائدة [6] وجريمة القوم
كاسبهم؛ قال : [الوافر]

2955- جَرِيْمَةٌ تَاهِيْضٍ فِي رَأْسِ نَيْقٍ ... تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا
فتقدير الآية : كَسَبْتَهُمْ - فعلهم أو قَوْلهم - خسرانهم ، وهذا قول أبي إسحاق
الزجاج ، وعلى هذا فالوقف على قوله « لا » ثم يبدأ ب « جَرَمَ » بخلاف ما
تقدّم .

الوجه الخامس : أن معناها لا صد ولا منع ، وتكون « جَرَمَ » بمعنى « القطع »
تقول : جَرَمْتُ أَي : قطع ، فيكون « جَرَمَ » اسم « لا » مبنياً معها على
الفتح؛ كما تقدّم ، وخبرها « أَنْ وَمَا فِي حَيْزِهَا ، أو على حذف حرف الجر ، أي :
لا منع من خسرانهم؛ فيعودُ الخلافُ المشهور وفي هذه اللفظة لغاتٌ : فيقال :
لا جَرَمَ بكسر الجمي ، ولا جُرْمَ بضمها ، ولا جَرَ بحذف الميم ، ولا ذا جرم ، ولا
إِنَّ ذا جرم ، ولا عن ذا جرم ، ولا أَنْ جرم ، ولا دُو جرم ، ولا ذا جر والله لا أفعل
ذلك .

(9/83)

وعن أبي عمرو : { لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ } [النحل : 62] على وزن لا كرم ،
يعني بضمّ الراء ، ولا جر ، قال : « حذفوه لكثرة الاستعمال كما قالوا : « سَوِ
تري » أي : سوف تري » .
وقوله : { هُمُ الْأَخْسَرُونَ } يجوز أن يكون « هُمُ » فصلاً ، وأن يكون توكيداً ،
وأن يكون مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة خبر « أَنْ » .
قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ } لَمَّا ذَكَرَ
عقوبة الكافرين وخسرانهم ، أتبعه بذكر أحوال المؤمنين ، والموصول اسم «
إِنَّ » ، والجملة من قوله { وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ } خبرها .
والإخْبَاتُ : الاطمئنان والتدليل ، والتواضع ، والخضوع ، وأصله من الخَبْتِ وهو
المكان المطمئن ، أي المنخفض من الأرض ، وأخْبَتَ الرَّجُلُ : دخل في مكان
خبت ، كَأَنْجَدَ وَأَتَمَّ إِذَا دَخَلَ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ ، ثُمَّ تُوسَّعَ فِيهِ فَقِيلَ :
خَبَتَ ذِكْرَهُ ، أي : حَمَدَ ، ويقال للشَّيْءِ الدَّنِيِّ الخَبِيثُ؛ قال الشاعر :

[الخفيف]

2956- يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرَّزِّ ... قِ وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ
هكذا ينشدون هذا البيت في هذه المادة ، الزمخشري وغيره .
والظاهر أن يكون بالتاء المثناة ولا سيما لمقابلته بالطيب ، ولكن الظاهر من
عباراتهم أنه بالتاء المثناة لأنهم يسوقونه في هذه المادة ، وبدل على أن معنى
البيت إنما هو على التاء المثناة قول الزمخشري : « وقيل : التاء فيه بدل من
التاء » .

ومن مجيء « الخبت » بمعنى المكان المطمئن قوله : [الوافر]

2957- أَقَاطِمٌ لَوْ شَهِدَتْ بِبُهْلِنِ خَبْتٍ ... وَقَدْ قَتَلَ الْهَرَبِيُّ أَحَاكَ بِشَرًا
وفي تركيب البيت قلق ، وحله : لو شهدت أخاك بشراً وقد قتل الهربى ،
ففاعل « قتل » ضمير يعود على « أخاك » .
و « أَخَبَتَ » يتعدى ب « إلى » كهذه الآية ، وباللام كقوله تعالى : { فَتُخَبِتُ لَهُ

قُلُوبُهُمْ } [الحج : 54] ومعنى الآية :
 قال ابن عباس - رضي الله عنهما - خافوا .
 وقال قتادة : تابوا وقال مجاهد : اطمانوا .
 وقيل : خشعوا إلى ربهم . { أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون } .

(9/84)

مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمِ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَقَلًّا تَذَكَّرُونَ
 (24)

لَمَّا ذَكَرَ الْفَرِيقَيْنِ ذَكَرَ لِهَـمَا مِثَالًا مُطَابِقًا .
 { مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ } مبتدأ ، و { كَالْأَعْمَى } خبره ، ثُمَّ هَذِهِ الْكَافِ يَحْتَمِلُ أَنْ
 تَكُونَ هِيَ نَفْسَ الْخَبْرِ ، فَتَقَدَّرُ بِ « مِثَل » ، تَقْدِيرُهُ : مِثَلُ الْفَرِيقَيْنِ مِثَلُ
 الْأَعْمَى .
 وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَثَلٌ » بِمَعْنَى « صِفَةٌ » ، وَمَعْنَى الْكَافِ مَعْنَى « مِثَلٌ » ،
 فَيَقَدَّرُ مُضَافٌ مَحذُوفٌ ، أَي : كَمِثَلِ الْأَعْمَى .
 وَقَوْلُهُ : { مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى } يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ شَيْئَيْنِ
 بِشَيْئَيْنِ ، فَقَابِلِ الْعَمَى بِالْبَصْرِ ، وَالصَّمَمِ بِالسَّمْعِ ، وَهُوَ مِنَ الطَّبَاقِ ، وَأَنْ يَكُونَ
 مِنْ تَشْبِيهِ شَيْءٍ وَاحِدٍ بِوَصْفِيهِ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ بِوَصْفِيهِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ :
 { كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمِ } وَقَوْلُهُ : { وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ } مِنْ بَابِ عَطْفِ الصِّفَاتِ ؛
 كَقَوْلِهِ : [الْمُتَقَارِبُ]
 2958- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ ... وَلَيْتَ الْكُتَيْبَةَ فِي الْمُرْدَحَمِ
 وَقَدْ أَحْسَنَ الزَّمخَشَرِيُّ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : شَبَّهَ فَرِيقَ الْكَافِرِينَ
 بِالْأَعْمَى وَالْأَصْمِ وَفَرِيقَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ، وَهُوَ مِنَ اللَّفِّ وَالطَّبَاقِ ،
 وَفِيهِ مَعْنِيَانِ : أَنْ يُشَبَّهَ الْفَرِيقَيْنِ تَشْبِيهَيْنِ اثْنَيْنِ ، كَمَا شَبَّهَ أَمْرُ الْقَيْسِ قُلُوبَ
 الطَّيْرِ بِالْحَشْفِ وَالْعُنَّابِ ، وَأَنْ يُشَبَّهَ بِالَّذِي جُمِعَ بَيْنَ الْعَمَى وَالصَّمَمِ ، وَالَّذِي
 جُمِعَ بَيْنَ الْبَصْرِ وَالسَّمْعِ ، عَلَى أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي « وَالْأَصْمِ » وَفِي « وَالسَّمِيعِ »
 لِعَطْفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ كَقَوْلِهِ : [السَّرِيعُ]
 2959- ... الصَّاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْإِيْبِ
 يَرِيدُ بِقَوْلِهِ : « اللَّفُّ » أَنَّهُ لَفَّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالْكَافِرِينَ الَّذِينَ هُمَا مُشَبَّهَانِ بِقَوْلِهِ
 : « الْفَرِيقَيْنِ » وَلَوْ فَسَّرَهُمَا لَقَالَ : مِثَلُ الْفَرِيقِ الْمُؤْمِنِ كَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ،
 وَمِثَلُ الْكَافِرِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمِ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ : لَفْظَتَانِ
 مُتَقَابِلَتَانِ ، اللَّفُّ وَالنَّشِيرُ ، أَشْبَارُ لِقَوْلِ أَمْرِ الْقَيْسِ : [الطَّوِيلُ]
 2960- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَأْسًا . لَدَى وَكِرْهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
 أَصْلُ الْكَلَامِ : كَأَنَّ الرُّطْبَ مِنْ قُلُوبِ الطَّيْرِ : الْعُنَّابُ ، وَالْيَابَسُ مِنْهَا : الْحَشْفُ
 ، فَلَفَّ وَنَشَرَ ، وَلَفَّ وَالنَّشَرَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ تَقْسِيمٌ كَثِيرٌ ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ .
 وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « الصَّاحِبِ فَالْغَانِمِ » إِلَى قَوْلِهِ : [السَّرِيعُ]
 2961- يَا وَبِحَ زَبَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّ ... صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْإِيْبِ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ .
 فَإِنْ قِيلَ : لِمَ قَدِّمَ تَشْبِيهِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ ؟
 فَالْجَوَابُ : لِأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ ذَكَرَ الْكُفَّارَ ، فَلِذَلِكَ قَدَّمَ تَمَثِيلَهُمْ .
 فَإِنْ قِيلَ : مَا الْحِكْمَةُ فِي الْعَدُولِ عَنْ هَذَا التَّرْكِيبِ لَوْ قِيلَ : كَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ ،

والأصم والسَّمِيع ، لتقابل كلُّ لفظةٍ مع ضدها ، ويظهر بذلك التَّضادُّ؟ .
 فالجوابُ : بأنَّه تعالى لما ذكر انسدادَ العين أتبعه بانسدادِ الأذن ، ولما ذكر
 انفتاح العين أتبعه بانفتاح الأذن ، وهذا التَّشبيهُ أحدُ الأقسام ، وهو تشبيهُ أمرٍ
 معقولٍ بأمرٍ محسوسٍ ، وذلك أنَّه شَبَّهَ عمى البصيرةِ وصممها بعمى البصرِ
 وصمم السَّمْعَ ، ذاك متردِّدٌ في ظلمِ الصَّلالات ، كما أنَّ هذا مُتَحِيرٌ في
 الطَّرقاتِ .

قوله : مَثَلًا « تمييز ، وهو منقولٌ من الفاعليَّة ، والأصلُ : هل يستوي مثلهما ،
 كقوله تعالى { واشتعل الرأس سنبًا } [مريم : 4] وجوز ابنُ عطية أن يكون
 حالًا ، وفيه بعدُ صناعةٌ ومعنى ؛ لأنَّه على معنى « مِنْ » لا على معنى « في » .
 ثم قال : { أَفَلَا تَذَكَّرُونَ } مُتَّبِعًا على أنَّه يمكنه علاج هذا العمى وهذا الصَّمَمَ ،
 وإذا كان العلاجُ مُمكِنًا ، وجب على العاقل أن يسعى في ذلك العلاج بقدر
 الإمكان .

(9/85)

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ تَذِيرٌ مُّبِينٌ (25) أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي
 أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْيَوْمِ (26) فَقَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ
 إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِآدَائِكَ وَمَا نَرَىٰ لَكَ عَلَيْنَا
 مِنْ فِضْلٍ بَلْ نَظُنُّكَ كَاذِبِينَ (27) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِنْ رَبِّي
 وَأَنانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيتْ عَلَيْكُمْ أَنزَلْنَاهُمْ مَاءً غَاسِقًا لَّهُمْ لَهَبٌ كَارِهِونَ (28) وَيَا
 قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ
 مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا يَجْهَلُونَ (29) وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ
 طَرَدْتُهُمْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (30) وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا
 أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا إِلَهُ أَعْلَمُ بِمَا
 فِي أَنفُسِهِمْ إِنِّي إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (31) قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُنتَ جِدَالِنَا
 فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (32) قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا
 أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ (33) وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ
 أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (34) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ
 إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ (35)

قوله تعالى : { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ تَذِيرٌ مُّبِينٌ } الآية .
 اعلم أنَّه جرت عادته - تعالى - في القرآن بأنَّه إذا أورد على الكافر الدلائل
 أتبعها بالقصص ليؤكد تلك الدلائل ، وقد بدأ بذكر هذه القصة ليؤكد تلك الدلائل
 ، وقد بدأ بذكر هذه القصة في سورة يونس ، وأعادها هنا لما فيها من زوائد
 الفوائد .

قوله { إِنِّي لَكُمْ } قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح همزة « إني » ،
 والباقون بكسرها .

فأما الفتحُ فعلى إضمار حرفِ الجرِّ ، أي : « بآئي لَكُمْ » .

قال الفارسيُّ : في قراءة الفتح خروجٌ من الغيبةِ إلى المخاطبةِ .

قال ابن عطية : وفي هذا نظر ، وإنما هي حكايةٌ مخاطبته لقومه ، وليس هذا
 حقيقة الخروج من غيبةٍ إلى مخاطبةٍ ، ولو كان الكلامُ أن أنذرهم ونحوه لصحَّ
 ذلك .

وقد قال بهذه المقالة - أعني الالتفات - مكي - فإنه قال : الأصل : يَا أَيُّهَا ،
والجاء والمجرور في موضع المفعول الثاني ، وكان الأصل : أَنَّهُ ، لكنّه جاء على
طريق الالتفات .

ولكن هذا الالتفات غير الذي ذكره أبو علي ، فإنّ ذلك من غيبة إلى خطاب ،
وهذا من غيبة إلى تكلم وكلاهما غير محتاج إليه ، وإن كان قولُ مكي أقرب .
وقال الزمخشري : الجاء والمجرور صلّة لحال محذوفة ، والمعنى : أرسلناه
ملتبساً بهذا الكلام ، وهو قوله : { إِنِّي لَكُمْ تَذِيرٌ مُّبِينٌ } بالكسر ، فلمّا اتصل
بها الجاءُ فُتِحَ كما فتح « كَانَ » والمعنى على الكسر في قولك « إِنَّ زَيْدًا
كَالْأَسَدِ » ، وأمّا الكسرُ ، فعلى إضمار القول ، أي : فقال ، وكثيراً ما يُضْمَرُ ،
وهو غني عن الشواهد .

و « التذيرُ » قيل : المرادُ به كونه مهدداً للعصاة بالعقاب ، ومن المبين كونه
مبيناً ما أعد الله للمطيعين من الثواب ، وأنه يبين ذلك الإنذار على أكمل طرقه
، ثم بيّن تعالى أنّ ذلك الإنذار إنما هو بنهيهم عن عبادة غير الله ، والأمر بعبادته
- جل ذكره - ؛ لأنّ قوله { أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ } استثناء من التّهي ، فهو يوجب

نفي غير المسمّيتي ، وإيجاب المسمّيتي .
قوله : { أَنْ لَا تَعْبُدُوا } كقوله : { أَنْ لَا تَعْبُدُوا } في أول السورة ، ونزید هنا
شيئاً آخر ، وهو أنّها على قراءة من فتح « أَنِّي » تحتل وجهين :
أحدهما : أن تكون بدلاً من قوله : « أَنِّي لَكُمْ » ، أي أرسلناه بأن لا تعبّدوا .
والثاني : أن تكون مفسّرة ، والمفسّر بها : إمّا « أَرْسَلْنَاهُ » وإما « تَذِيرٌ » .
وأمّا على قراءة من كسر فيجوزُ أن تكون المصدرية وهي معمولة ل « أرسلنا
» ويجوزُ أن تكون المفسرة بحاليها .

قوله : « أليم » إسناد الألم إلى اليوم مجازٌ مثله ؛ لأنّ الأليم في الحقيقة هو
المعذب ، ونظيرها قولك نهارك صائم .

(9/86)

قال أبو حيان : « وهذا علي أن يكون « أليم » صفةً مبالغةً من « أليم » وهو
من كثر ألمه ، وإن كان « أليم » بمعنى : « مؤلم » فنسبته لليوم مجازٌ
وللعذاب حقيقة » .

فصل

قال ابنُ عباس - رضي الله عنهما - بعث نوح بعد أربعين سنة ، ولبث يدعو
قومه تسع مائة وخمسين سنة ، وعاش بعد الطوفان ستين سنة ، فكان عمره
ألفاً وخمسين سنة .

وقال مقاتل : بعث وهو ابن مائة سنة .

وقيل : بعث وهو ابن خمسين سنة .

وقيل : ابن مائتين وخمسين سنة ، ومكث يدعو قومَه تسعمائة سنة ، وعاش
بعد الطوفان مائتين وخمسين سنة ، فكان عمره ألفاً وأربع مائة سنة .
قوله : { فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ } .

« المَلَأُ » هم الأشراف والرؤساء . « مَا تَرَكَ » يجوزُ أن تكون هذه الرؤيا
قلبيةً ، وأن تكون بصريةً . فعلى الأول تكون الجملة من قولك : « اتَّبَعَكَ » في
محل نصب مفعولاً ثانياً ، وعلى الثّان في محل نصب على الحال ، و « قَدْ »
مقدرة عند من يشترط ذلك .

و « الأَرَادِلُ » فيه وجهان :
أحدهما : أَنَّهُ جمع الجمع .
والثاني : جَمْعٌ فقط .
والقائلون بالأول اختلفوا فقيل : جمع ل « أَرْدَلٍ » ، و « أَرْدَلٌ » جمع ل « رَدَلٍ »
« نحو : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ وَأَكَالِبٌ .
وقيل : بل جمع ل « أَرْدَالٍ » ، و « أَرْدَالٌ » جمع ل « رَدَلٌ » أيضاً .
والقائلون بأنه ليس جمع جمع ، بل جمعٌ فقط قالوا : هو جمع ل « أَرْدَلٍ » ،
وإنما جاز أن يكون جَمْعاً لأردل لجريانه مَجْرَى الأَسْمَاءِ من حيث إنه هُجِرَ
موصوفه كالأَبْطَحِ والأَبْرَقِ .
وقال بعضهم : هو جمع « أَرْدَلٍ » الذي للتفضيل ، وجاء جمعاً كما جاء { أَكَايِرَ
مُجْرِمِيهَا } [الأنعام : 123] و « أحاسنكم أخلاقاً » .
ويقال : رجل رَدَلٌ وَرْدَالٌ ، ك « رَحْلٌ » و « رُحَالٌ » وهو المرغوبُ عنه
لِرِدَائِهِ .
قال الواحدِيُّ : هُمُ الدُّونُ من كُلِّ شيءٍ في منظره وحالاته . والأصلُ فيه أن
يقال هو أَرْدَلٌ من كذا فكثُرَ حتى قالوا : هو الأَرْدَلُ ، فصارت الألف واللام
عوضاً عن الإضافة .
قوله : « بَادِي الرَّأْيِ » قرأ أبو عمرو وعيسى التَّقْفِيُّ « بَادِيءٌ » بالهمز ،
والباقون بياءٍ صريحةٍ مكان الهمزة . فأما الهمزُ فمعناه : أول الرَّأْيِ ، أي : أَنَّهُ
صَادِرٌ عن غير رويَّةٍ وتأمُّلٍ ، بل من أولِ وهلةٍ . وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَهْمَزْ ؛ فيحتمل أن
يكون أصله كما تقدَّم ، ويحتمل أن يكون من بدا يبدؤ أي ظَهَرَ ، والمعنى :
ظاهر الرَّأْيِ دون باطنه ، أيك لَوْ تُؤَمَّلُ لِعُرْفِ باطنه ، وهو في المعنى كالأولِ .
وفي انتصابه على كلتا القراءتين سبعةٌ أوجهٌ :
أحدها : أَنَّهُ منصوبٌ على الظرفِ وفي العاملِ فيه على هذا ثلاثة أوجهٌ :
أحدها : « تَرَكَ » ، أي : وما تَرَكَ في أول رأينا ، على قراءة أبي عمرو ، أو
فيما يظهر لنا من الرأي في قراءة الباقيين .

(9/87)

والثاني - من الأوجه الثلاثة - : أن يكون منصوباً ب « اتَّبَعَكَ » ، أي : ما تَرَكَ
اتَّبَعَكَ أول رأيهم ، أو ظاهر رأيهم ، وهذا يحتمل معنيين :
أحدهما : أن يريدوا اتبعوك في ظاهر أمرهم ، وبواطنهم ليست معك .
والثاني : أَنَّهُم اتَّبَعُوكَ بأول نظرٍ ، وبالرَّأْيِ البَادِي دُونَ تَبَيُّنٍ ، ولو تَبَيَّنُوا لما
اتَّبَعُوكَ .
الثالث - من الأوجه الثلاثة - أنَّ العاملِ فيه « أَرَادِلُنَا » والمعنى : أَرَادِلُنَا بأولِ
نظرٍ منهم أو بظاهر الرَّأْيِ نعلم ذلك ، أي : إنَّ رزالتهم مكشوفةٌ ظاهرةٌ لكونهم
أَصْحَابَ حَرْفٍ دَنِيَّةٍ .
والرَّأْيِ على هذا من رأي العين لا من رأي القلب ، ويتأكَّدُ هذا بما نُقل عن
مجاهد أَنَّهُ قرأ « إِلا الَّذِينَ هُمْ أَرَادِلُنَا بَادِي رَأْيِ الْعَيْنِ » .
ثم القائل بكون « بَادِي » ظرفاً يحتاج إلى اعتذار ، فَإِنَّهُ اسْمٌ فاعِلٌ وليس
بظرفٍ في الأصلِ ، قال مكِّيٌّ : وإنَّما جاز أن يكون فاعلٌ ظرفاً كما جاز ذلك
في « فَعِيلٌ » نحو : قَرِيبٌ ومليءٌ ، و « فاعِلٌ وفَعِيلٌ » متعاقبان ك : رَاحِمٌ
وَرَجِيمٌ ، وَعَالِمٌ وَعَلِيمٌ ، وحسُن ذلك في « فَاعِلٌ » لإضافته إلى الرَّأْيِ ، والرَّأْيِ

يضاف إليه المصدر ، وينتصبُ المصدرُ معه على الظرفِ نحو : « أَمَا جَهْدُ رَأْيِ فَإِنَّكَ مِنْطَلِقٌ » أي : « فِي جَهْدٍ » .
قال الزمخشريُّ : وانتصابه على الظرف ، أصله : وَفِي حُدُوثِ أَوَّلِ أَمْرِهِمْ ، أو وقت حدوثِ ظاهرِ رأيهم ، فحذفَ ذلك وأقم المضافُ إليه مقامه .
الوجه الثاني - من السبغة - : أن لا ينتصب على المفعول به ، حذف معه حرفُ الجر مثل : { واختار موسى قَوْمَهُ } [الأعراف : 155] .
وفيه نظرٌ من حيث إنه ليس هنا فعلٌ صالحٌ للتعدّي إلى اثنين ، إلى ثانيهما بإسقاط الخافض .
الثالث من السبغة : أن ينتصب على المصدر ومجيء المصدر على فاعل أيضاً ليس بالقياس ، والعامل في هذا المصدر كالعامل في الظرف كما تقدّم ، ويكون من باب ما جاء فيه المصدرُ من معني الفعل لا من لفظه ، تقديره : رُؤْيَةٌ بَدِئَتْ : أو ظهور ، أو اتباع بدئٍ أو ظهور ، أو رذالة بدئٍ .
الرابع من السبغة : أن يكون نعتاً لـ « بَشْرٍ » ، أي : ما تَرَكَ إِلَّا بَشْرًا مثلنا بَادِيِ الرَّأْيِ ، أي : ظاهرة ، أو مبتدئاً فيه . وفيه بعدٌ للفصل بين التَّعْتِ والمَنْعُوتِ بالجملة المعطوفة .
الخامس : أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ « اتَّبَعَكَ » ، أي : وأنت مكشوفُ الرَّأْيِ ظاهرة لا قُوَّةَ فِيهِ ، ولا حصانة لك .
السادس : أَنَّهُ مَنَادِيٌّ وَالْمُرَادُ بِهِ نَوْحٌ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : يَا بَادِيِ الرَّأْيِ ، أي : ما في نفسك ظاهرٌ لكلِّ أَحَدٍ ، قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء به ، والاستقلال له .

(9/88)

السابع : أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَضْمَرٌ ، تَقْدِيرُهُ : أَتَقُولُ ذَلِكَ بَادِيِ الرَّأْيِ ، ذَكَرَهُ أَبُو الْبِقَاءِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِضْمَارِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ ، وَعَلَى هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ هُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَوْجُهَ فَإِنَّهُ ظَرْفٌ أَوْ مَصْدَرٌ . وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ « بَادِيِ » عَلَى الظرفِ أَوْ الْمَصْدَرِ بِمَا قَبْلَ « إِلَّا » احْتَجَّتْ إِلَى جَوَابٍ عَنِ إِشْكَالٍ ، نَصَبْتَ « بَادِيِ » عَلَى الظرفِ أَوْ الْمَصْدَرِ بِمَا قَبْلَ « إِلَّا » احْتَجَّتْ إِلَى جَوَابٍ عَنِ إِشْكَالٍ ، وَهُوَ أَنَّ مَا بَعْدَ « إِلَّا » لَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا ، إِلَّا إِنْ كَانِ مَسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، أَوْ مَسْتَثْنَى نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، أَوْ تَابِعًا لِلْمَسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ أَخِيرٌ مِنْ عَمْرٍو « بَادِيِ الرَّأْيِ » لَيْسَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .
قال مكي : لو قلت في الكلام : مَا أُعْطِيَتْ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا دَرَهْمًا فَأَوْقَعْتَ اسْمِينَ مَفْعُولِينَ بَعْدَ « إِلَّا » لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَصِلُ بَ « إِلَّا » إِلَى مَفْعُولِينَ ، إِنَّمَا يَصِلُ إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ كَسَائِرِ الْحُرُوفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرٍو فَأَوْصَلْتَ الْفِعْلَ إِلَيْهِمَا بِحَرْفٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ الْحَائِطُ فَتَنْصَبُ اسْمِينَ بَوَاوٍ « مَعَ » لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بَوَاوِ الْعَطْفِ ، فَيَجُوزُ وَصُولُ الْفِعْلِ .
والجوابُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ أَنَّ الظُّرُوفَ يَنْسَعُ فِيهَا مَا لَا يَنْسَعُ فِي غَيْرِهَا ، وَهَذَا جَمَاعُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِاخْتِصَارٍ .
وَالرَّأْيُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ أَوْ مِنَ الْفِكْرَةِ وَالتَّأْمُلِ .
فصل

اعلم أنّ الله - سبحانه وتعالى - حكى عن قوم نُوحٍ - عليه الصلاة والسلام -
شُبُهَاتٍ :

الأولى : أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّهُ بَشَرٌ مِثْلَهُمْ ، وَأَنَّ التَّفَاوُتَ لِلْحَاصِلِ بَيْنَ أَحَادِ الْبَشَرِ
يَمْتَنِعُ انْتِهَاؤُهُ إِلَى حَيْثُ يَصِيرُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ وَجِبَ الطَّاعَةُ لِجَمِيعِ الْعَامِلِينَ .
الثانية : كونه ما اتبعه إلا الأراذل من القوم كالحياكة ، وأصحاب الصنائع
الخشيسة؛ فلو كنت صادقاً لاتبعت الأشراف والرؤساء ، ونظيره قوله تعالى
في سورة الشعراء : { أُوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ } [الشعراء : 111] .
الثالثة : قولهم : { وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ } لا في الْعَقْلِ ولا في رعاية
المصالح العاجلة ولا في قوّة الجدِّ فإذا لم نشأهد فضلك في شيءٍ من هذه
الأحوال الظاهرة؛ فكيف نعتف بفضلك في أشرف الدرجات .
واعلم أنّ الشُبُهَةَ الأولى لا تليقُ إلا بالبراهمة الذين ينكرون نبوّة البشر على
الإطلاق ، وتقدّم الكلام على « الملائكة » وتقدم الكلام على الشبهة الأولى في
الأنعام في الأعراف [66] .

واعلم أنّه لو بُعِثَ إلى البشر ملكاً رسولاً لكانت الشبهة أقوى في الطعن عليه
في رسالته؛ لأنّه يخطر بالبال أنّ هذه المعجزة التي ظهرت على يد هذا الملك
أتى بها من عند نفسه؛ لأنّ قوّة أكمل؛ فهذا ما بعث الله إلى البشر رسولاً إلا
من البشر .

(9/89)

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ { وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَن يُكْفِرُوا بِكَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ }
الرّفعة في الدّين لا تكون بالحسب ولا بالمال ، ولا بالمنصب العالية ، بل الفقر
أهون على الدّين من الغنى ، والأنبياء ما بعثوا إلا لتترك الدّنيا والإقبال على
الآخرة ، فكيف يجعل الفقر في الدّنيا طعناً في النبوة والرسالة .
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : { وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ } فهو أيضاً جهل؛ لأنّ الفضيلة
المعتبرة عند الله - تعالى - ليست إلا بالعلم والعمل ، فكيف اطلّعوا على
بواطن الخلق حتّى عرفوا نفي هذه الفضيلة .
ثم قال لنوح وأتباعه { بَلْ تَطَنُّكُمْ كَاذِبِينَ } وهذا خطاب مع نوح وقومه ،
والمراد منه تكذيب نوح في دعوته .
وقيل : خطاب مع الأراذل ، أي كذبوهم في إيمانهم .
قوله تعالى : { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي }
عنده .

وهذا جوابٌ عن شبهتهم الأولى ، والمعنى : أنّ حصول المساوأة في البشريّة لا
يمنع من حصول المفارقة في صفة النبوة والرسالة ، وذكر الطريق الدّال على
إمكانه ، وهو كونه على بيّنة من معرفة الله وصفاته - سبحانه - وما يجب وما
يمنتع وما يجوز { وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي } وهي إمّا النبوة ، وإمّا المعجزة
الدّالة على النبوة { فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمُ } أي : صارت مظنة خفيت ، والتبست
عليكم .

قوله : « مِّن رَّبِّي » نعتٌ ل « بَيِّنَةٍ » ، أي : بَيِّنَةٌ مِنْ بَيِّنَاتِ رَبِّي .
قوله : « رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي » يجوز في الجار أيضاً أن يكون نعتاً ل « رَحْمَةٌ »
وأن يكون متعلقاً ب « أَتَانِي » .

قوله : « فَعَمَّيْتُ » قرأ الأخوان وحفص بضمّ العين وتشديد الميم ، والباقيون

بالفتح ، والتخفيف . فَأَمَّا القِراءَةُ الأولى فأصلها : عماها اللهُ عليكم ، أي :
أبهمها عقوبة لكم ، ثُمَّ بُنِيَ الفعل لما لَمْ يُسَمَّ فاعله ، فحذف فاعله للعلم به
وهو الله تعالى ، وأقيم المفعول وهو ضميرُ الرَّحمةِ مقامه وبدل على ذلك
قراءةُ أَبِي بهذا الأصل « فَعَمَّاها اللهُ عَلَيْكُمْ » .
وَرُوي عنه أيضاً وعن الحسن وعليِّ والسُّلمي « فَعَمَّاها » من غير ذكرِ فاعلٍ
لفظي .

وروي عن الأعمش وابن وثاب « وَعُمِّيتُ » بالواو دون الفاء .
وأما القراءة الثانية فإنه أسندَ الفعل إليها مجازاً .
قال الزمخشريُّ : فإذا قلت ما حقيقته؟ قلت : حقيقته أن الحجة كما جُعِلتُ
بصيرةً ومُبصرةً ، قال تعالى : { فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً } [النمل : 13]
جعلت عمياء ، قال تعالى : { فَعُمِّيتُ عَلَيْكُمْ } الآية؛ لأنَّ الأعمى لا يَهْتَدِي ولا
يَهْدِي غيره ، فمعنى فَعَمِيتُ عليكم البيئَةُ : قَلِمٌ تَهْدِكُمْ كما لو عَمِيَ على القوم
دليلهم في المفارقة بَقُوا يَغْيِرُ هَادٍ .
وقيل : هذا من باب القلب ، وأصلها فَعَمِيتُم أنتم عنها كما تقول : أدخلتُ
القلنسوة في رأسي ، وأدخلت الخاتم في إصبعي ، وهو كثيرٌ ، وقد تقدّم
الخلافاً فيه ، وأنشدوا على ذلك : [الطويل]

(9/90)

2962- تَرَى التَّوْرَ فِيهَا مُدْخَلَ الطَّلِّ رَأْسَهُ

قال أبو علي : وهذا ممَّا يُقَلَّبُ ، إذ ليس فيه إشكال ، وفي القرآن { قَلَّا
تَحْسَبَنَّ اللهُ مُخْلِفاً وَعَدِيهِ رُسُلَهُ } [إبراهيم : 47] .
وبعضهم يخرِّج البيت على الاتساع في الظرف .
وأما الآية ف « أَخْلَفَ » يتعدَّى لاثنين ، فأنت بالخيار : أن تُضيفَ إلى أيِّهما
شئتَ فليس من باب القلب .
وقد ردَّ بعضهم كون هذه الآية من باب المقلوب بأنه لو كان كذلك لتعدَّى ب
« عَنَ » دُونَ « عَلَى » ، ألا ترى أنك تقولك « عَمِيتُ عن كذا » لا « عَلَى كَذَا » .
واختلف في الضمير في « عُمِّيتُ » هل هو عائِدٌ على « البيئَةِ » ، أو على
الرَّحمةِ « ، أو عليهما معاً؟ .
وجاز ذلك - وإن كان بلفظ الإفراد - لأنَّ المراد بهما شيءٌ واحد ، وإذا قيل بأنه
عائِدٌ على « البيئَةِ » فيكون قوله { وَأَتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ } جملة معترضة
بين المتعاطفين ، إذ حَقُّهُ ، { على بَيْئَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيتُ } .

قال الزمخشريُّ : وَأَتَانِي رَحْمَةً بَاتِيانِ البيئَةِ ، على أَنَّ البيئَةَ في نفسها هي
الرَّحمة ، وبجورٍ أن يُرَادَ بالبيئَةِ المعجزة ، وبالرَّحمة النبوة .
فإن قلت : فقوله « فَعُمِّيتُ » ظاهر على الوجهِ الأوَّلِ فما وجهه على الوجه
الثاني ، وحَقُّهُ أن يقال : فَعَمِيتُ؟ قلت : الوجهُ أن يُقَدَّرَ : فَعُمِّيتُ بعد البيئَةِ ،
وأن يكون حذفه للاقتصار على ذكره مرة . انتهى وقد تقدّم الكلامُ على
« أَرَأَيْتُمْ » هذه في الأنعام ، وتلخيصه هنا أن « أَرَأَيْتُمْ » يطلب « البيئَةَ »
منصوبةً وفعل الشَّرطِ يطلبها مجرورةً ب « عَلَى » فأعمل الثاني وأضمر في
الأول ، والتقدير : أَرَأَيْتُم البيئَةَ من رَبِّي إن كنتُ عليها أنلزمكموها ، فحذف

المفعولُ الأوَّلُ ، والجملةُ الاستفهاميةُ هي في محلِّ الثاني ، وجواب الشرط محذوفٌ للدلالةِ عليه .

قوله : « أُتْلِزْمُكُمْوهَا » أتى هنا بالصِّميرين متصلين ، وتقدَّم ضميرُ الخطاب؛ لأنَّه أخص ، ولو جيءَ بالغيابِ أولاً لانفصل الصِّميرُ وجوباً . وقد أجاز بعضهم الاتِّصالَ واستشهد بقول عثمان « أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا » وقال الزمخشريُّ : يجوزُ أن يكونَ الثاني منفصلاً كقوله : « أُتْلِزْمُكُمْ إِيَّاهَا » ونحوه { قَسَيْكَفِيكَهُمُ اللهُ } [البقرة : 137] ويجوزُ « قَسَيْكَفِيكُ إِيَّاهُمْ » ، وهذا الذي قاله الزمخشريُّ ظاهرٌ قول سيبويه وإن كان بعضهم منعه . وإشباعُ الميم في مثل التركيب واجبٌ ، ويضعف سكونها ، وعليه « أَرَاهُمُنِي الباطلُ » .

وقال أبو البقاء : وقرىء بإسكان الميم فراراً من توالي الحركات فقوله هذا يحتمل أن يكون أراد سكون ميم الجمع؛ لأنَّه قد ذكر ذلك بعدما قال : « ودخلتِ الواوُ هُنا تَمَّةٌ للميم ، وهو الأصلُ في ميم الجمع ، وقرىء بإسكان الميم » انتهى .

(9/91)

وهذا إن ثبت قراءةٌ فهو مذهبُ ليونس : يُجَوِّزُ الدَّرهمَ أعطيتك ، وغيره ياباه . ويحتملُ أن يريد سكون ميم الفعل ، وبدلٌ عليه ما قال الزجاج . أجمع التَّحويون البصريون على أنه لا يجوزُ إسكانُ حركةِ الإعرابِ إلا في ضرورةِ الشعر ، فأما ما رُوي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء ، وروى عنه سيبويه أنه كان يُخَفُّ الحركةَ ويختلسُها ، وهذا هو الحقُّ وإنما يُجَوِّزُ الإسكانُ في الشعرِ نحو قول امرئ القيس : [السريع]

2963- فاليَوْمِ أَشْرَبُ عَيْرٍ مُسْتَحْقِبِ

وكذا قال الزمخشري أيضاً .

وحكى عن أبي عمرو إسكانُ الميم ، ووجهُ أنَّ الحركةَ لم تكن إلا خلسةً خفيفةً ، فظنَّها الرَّاويُّ سَكُونًا ، والإسكانُ الصَّرِيحُ لحنٌ عند الخليل ، وسيبويه ، وحُذِّقِ البصريين؛ لأنَّ الحركةَ الإعرابيةَ لا يُسَوِّغُ طرحها إلا في ضرورةِ الشَّعْرِ .

قال شهابُ الدِّين : وقد حكى الكسائيُّ والفراءُ : « أُتْلِزْمُكُمْوهَا » بسكون هذه الميم ، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشْتَبَعًا في سورة البقرة [54] ، أعني تسكين حركةِ الإعرابِ فكيف تجعلونه لحنًا؟ .

و « ألِزِم » يتعدَّى لاثنين ، أولهما ضمير الخطاب ، والثاني ضمير الغيبة . و { وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } جملةٌ حاليةٌ ، يجوزُ أن تكون للفاعل ، أو لأحدِ المفعولين .

وقدَّم الجارَّ لأجلِ الفواصل ، وفي الآيةِ قراءاتٌ شاذَّةٌ مخالفةٌ للسَّوادِ أَصْرَبْتُ عنها لذلك .

والمعنى : « أُتْلِزْمُكُمْ البينة ، وأنتم لها كَارِهُونَ لا تُريدُونَهَا » . قال قتادةٌ : « لو قدر الأنبياءُ أن يُلْزِمُوا قومَهُمْ لِأَلِزَمُوا ، ولكن لم يقدرُوا » .

قوله تعالى : { وَيَاقَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا } .

الصِّمير في « عَلِيهِ » يجوزُ أن يعود على الإنذار والمفهوم من « تَذِيْرُ » ، وأن

يعود على الدين الذي هو الملة ، وأن يعود على التبليغ .
وهذا جوابٌ على الشبهة الثانية ، وهي قولهم : اتَّبَعَكَ الْأَرَاذِلُ ، فقال : أنا لا
أطلبُ على تبليغِ الرِّسَالَةِ مالاَ حَتَّى يتفاوت الحالُ بسبب كون المستجيب
فقيراً ، أو غنياً ، وإنما أُجْرِي عَلَى هذه الطاعة على رب العالمين ، وإذا كان
كذلك فسواء كان غنياً أو فقيراً ، لم يتفاوت الحال في ذلك .
ويحتمل أنه قال لهم : إنكم لَمَّا نظرتُم إلى هذه الأمور وجدتموني فقيراً
وظننتم أنني إنما أتيت بهذه الأمور لأتوسَّل بها إلى أخذ أموالكم ، وهذا الظنُّ
منكم خطأ ، وإنِّي لا أسالكم على تبليغ الرسالة أُجْراً ، { إِنَّ أُجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ
العالمين } [الشعراء : 109] .
قوله : { وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ } قرئ « بطارِدِ الذين » بتنوين « طارد » .
قال الزمخشري : على الأصل يعنى أن أصل اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال العملُ وهو ظاهرٌ قول سيبويه .
قال أبو حيان : يُمكن أن يقال : الأصل الإضافةُ لا العملُ ، لأنَّهُ قد اعتوره
شَبَهَانُ :
أحدهما : الشبه بالمضارع وهو شبهٌ بغير جنسه .
والآخر : شبهةٌ بالأسماءِ إذا كانت فيه الإضافةُ ؛ فكان إلحاقه بجنسه أولى .
وقوله : { إِنَّهُمْ مَلَأُوا رِيبَهُمْ } استئنافٌ يفيدُ التعليل ، وقوله : « تَجْهَلُونَ »
صفةٌ لا بُدَّ منها إذ الإتيانُ بهذا الموصوفِ دون صفته لا يفيدُ ، وأتى بها فعلاً ليدلَّ
على التجدد كل وقتٍ .

(9/92)

فصل
قوله : { وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا } كالدليل على أن القوم سألوهُ لئلاً
يشاركوا الفقراء ، فقال صلى الله عليه وسلم : « وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا » ،
وأيضاً قولهم { وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَن يُكْفِرُوا } كالدليل على أنهم طلبوا
منه طردهم ؛ فكأنهم يقولون لو اتَّبَعَكَ الْأَشْرَافُ لوافقناهم .
ثم ذكر ما يوجب الامتناع من طردهم ، وهو أنهم ملاقو ربهم ، وهذا الكلامُ
يحتملُ وجوهاً :
منها : أنهم قالوا إنهم منافقون فيما أظهروا فلا تغنَّ ربهم ؛ فأجاب بأن هذا الأمر
ينكشفُ عند لقاء ربهم في الآخرة .
ومنها : أنه جعله علة في الامتناع من الطرد ، وأراد أنهم ملاقو ربهم ما وعدهم
، فإن طردتهم استخصموني في الآخرة .
ومنها : أنه تَبَّه بذلك على أنَّا نجتمع في الآخرة ؛ فأعاقب على طردهم فلا أجد
من ينصُرني .
ثم بين أنهم يَتَّبِعُونَ أمرهم على الجهلِ بالعواقب والاعتذارِ بالظواهرِ فقال :
{ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ } .
ثم قال : { وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُّهُمْ } [هود : 30] من
يمنعني من عذاب الله { إِنْ طَرَدْتُّهُمْ أَقْلًا تَدْكُرُونَ } تَتَّعِظُونَ .
والمعنى : على أنَّ العقل والشرع تطابقا على تعظيم المؤمن التقي ، وإهانة
الفاجر ، فلو عظمُ الكافر وطردت المؤمن وأهنته كنت على ضدِّ دين الله ؛
فأستوجبُ حينئذٍ العقابَ العظيمَ ، فمن الذي ينصُرني من الله ، ومن الذي

يُخَلِّصُنِي مِنَ عَذَابِ اللَّهِ .
 واحتجَّ قوم بهذه الآية على صُدُورِ الذَّنْبِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
 فقالوا دلت الآية على أَنَّ طَرِدَ الْمُؤْمِنِينَ لطلبِ مرضاة الكفار معصية ، ثم إن
 محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - طرد المؤمنين لطلب مرضاة الكفار حتى
 عاتبه الله - عزَّ وجلَّ - في قوله : { وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ
 وَالْعَشِيِّ } [الأنعام : 52] .
 زالجوابُ : يحمل الطرد المذكور في هذه الآية على الطرد المطلق المؤبَّد ،
 والطرْدُ المذكور في واقعة محمدٍ - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه -
 على الْمُقَيَّدِ في أوقاتٍ معينةٍ رِعايةً للمصلحة .
 ثُمَّ أَكَّدَ هَذَا الْبَيَانَ فَقَالَ : { وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ } فَآتَى مِنْهَا مَا
 تَطْلُبُونَ ، { وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ } فَأَخْبَرَكُمْ بِمَا تُرِيدُونَ .
 وقيل : إِنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا لَنُوحٍ : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِكَ إِنَّمَا اتَّبَعُوكَ فِي ظَاهِرِ مَا تَرَى
 مِنْهُمْ ، فَأَجَابَهُمْ نُوحٌ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَقَالَ : لَا أَقُولُ لَكُمْ : عِنْدِي
 خَزَائِنُ غُيُوبِ اللَّهِ الَّتِي يَعْلَمُ مِنْهَا مَا يَضْمُرُهُ النَّاسُ ، وَلَا أَعْلَمُ عِلْمَ الْغَيْبِ فَأَعْلَمُ
 مَا يَسْرُونَهُ فِي نَفْسِهِمْ ، فَسَبَّلِي قَبُولِ مَا ظَهَرَ مِنْ إِيْمَانِهِمْ ، { وَلَا أَقُولُ إِنِّي
 مَلِكٌ } هَذَا جَوَابٌ لِقَوْلِهِمْ : { مَا تَدْرَأُ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا } [هود : 27] وقيل
 معناه : لَا أَقُولُ إِنِّي مَلِكٌ حَتَّى أَعْظَمَ بِذَلِكَ عَلَيْكُمْ ، بَلْ طَرِيقِي الْخُضُوعَ
 وَالتَّوَاضِعَ ، وَمَنْ كَانَ طَرِيقَهُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَنْكِفُ عَنْ مَخَالَطَةِ الْفُقَرَاءِ
 وَالْمَسَاكِينِ .

(9/93)

واحتجَّ قوم بهذه الآية على تفضيل الملائكة على الأنبياء قالوا : لَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا
 قَالَ : لَا أَدْعِي كَذَا وَكَذَا ، إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءَ أَشْرَفَ مِنْ أَحْوَالِ
 ذَلِكَ الْقَائِلِ . ثُمَّ أَكَّدَ هَذَا الْبَيَانَ بِطَرِيقٍ آخَرَ فَقَالَ : { وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي
 أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا } وَهَذَا كَالدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ يَعْجَبُونَ أَتْبَاعَهُمْ ،
 وَيَحْتَقِرُونَهُمْ ، فَقَالَ : لَا أَقُولُ لِلَّذِينَ يَحْتَقِرُونَهُمْ : لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ، أَي :
 تَوْفِيقًا وَإِيْمَانًا وَأَجْرًا { اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ } لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْغَيْبِ لَا
 يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، فَرُبَّمَا كَانَ بَاطِنُهُمْ كَظَاهِرِهِمْ فَيُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرَ مُلْكٍ فِي الْآخِرَةِ ؛
 فَأَكُونُ كَاذِبًا فِيمَا أَخْبَرْتُ بِهِ ، فَإِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ لِنَفْسِي .
 وقوله : { وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ } الظاهرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا عَطْفًا عَلَى
 قَوْلِهِ : { وَلَا أَقُولُ لَكُمْ } كَأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ
 فِي الْأَنْعَامِ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ ، وَأَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قَالَ : « إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : { وَلَا
 أَعْلَمُ الْغَيْبَ } مُعْطُوفٌ عَلَى { عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ } أَي : لَا أَقُولُ : عِنْدِي
 خَزَائِنُ اللَّهِ ، وَلَا أَقُولُ : أَمَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ » .

قوله : « تَزْدَرِي » تَفْتَعَلُ مِنْ زَرَى يَزْرِي ، أَي : حَقَّرَ ، فَأَبْدَلْتَ تَاءَ الْإِفْتِعَالِ دَالًا
 بَعْدَ الرَّايِ وَهُوَ مُطْرَدٌ ، وَيُقَالُ لَكَ « زَرَيْتُ عَلَيْهِ » إِذَا عَيْتَهُ ، وَ « أَرْزَيْتُ بِهِ » أَي :
 قَصَّرْتُ بِهِ . وَعَائِدُ الْمَوْصُولِ مَحْذُوفٌ ، أَي تَزْدَرِيهِمْ أَعْيُنُكُمْ ، أَي : تَحْتَقِرُهُمْ
 وَتُقَصِّرُ بِهِمْ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ : [الْوَافِرُ]

2964- تَرَى الرَّجُلَ النَّحِيفَ فَتَزْدَرِيهِ ... وَفِي أَنْوَابِهِ أَسَدٌ هَضُورٌ

وقال الشاعر أيضاً : [الوافر]

2965- يُبَاعِدُهُ وَتَزْدَرِيهِ ... خَلِيلَتُهُ وَبِنَهْرُهُ الصَّغِيرِ

واللَّامُ فِي « لِلَّذِينَ » لِلتَّعْلِيلِ ، أَي : لِأَجْلِ الَّذِينَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي لِلتَّبْلِيغِ إِذْ لَوْ كَانَتْ لَكَانَ الْقِيَاسُ « لَنْ يُؤْتِيَكُمْ » بِالْخَطَابِ .
قَوْلُهُ تَعَالَى : { قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ } .

قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « جَدَلْنَا » كَقَوْلِهِ : { أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا } [الكهف : 54] .

وَنَقَلَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ قَرَأَ « جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جَدَلَنَا » بِغَيْرِ أَلْفٍ فِيهِمَا ، وَقَالَ : « هُوَ بِمَعْنَى غَلَبْنَا بِالْجَدْلِ » .

وَقَوْلُهُ : « بِمَا تَعِدُنَا » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « مَا » بِمَعْنَى « الَّذِي » ، فَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ ، أَي : تَعِدُنَاهُ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً ، أَي : بِوَعْدِكَ إِيَّانَا .

وَقَوْلُهُ : « إِنْ كُنْتَ » جَوَابُهُ مَحذُوفٌ أَوْ مُتَقَدِّمٌ وَهُوَ « قَاتِنَا » .

فَصَلِّ

دَلَّتْ هَذِهِ آيَةُ عَلَيَّ أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - كَانَ قَدْ أَكْثَرَ فِي الْجِدَالِ مَعَهُمْ وَذَلِكَ الْجِدَالُ كَانَ فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ ، وَالنَّبُوَّةِ ، وَالْمَعَادِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَجَادِلَةَ فِي تَقْرِيرِ الدَّلَائِلِ وَفِي إِزْلِيلِ الشُّبُهَاتِ حَرْفَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ وَالْجَهْلَ وَالْإِصْرَارَ حَرْفَةُ الْكُفَّارِ ، وَدَلَّتْ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَعْجَلُوا الْعَذَابَ الَّذِي كَانَ يَعِدُّهُمْ بِهِ ، فَقَالُوا : { قَاتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ } ثُمَّ إِنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَجَابَهُمْ بِقَوْلِهِ :

(9/94)

{ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ } [هود : 33] أَي : أَنْ يُنْزَلَ الْعَذَابَ لَيْسَ إِلَيَّ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَلْقُ اللَّهِ فَيَفْعَلُهُ إِنْ شَاءَ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْزَلَ الْعَذَابَ فَإِنَّ أَحَدًا لَا يَعْجِزُهُ ، أَي : لَا يَمْنَعُهُ .

ثُمَّ قَالَ : { وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي } إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ ، أَي : يَضِلُّكُمْ ، قَوْلُهُ : { إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ } قَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ تَوَالِي الشَّرْطَيْنِ ، وَأَنْ ثَانِيهِمَا قَيْدٌ فِي الْأَوَّلِ ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ سَبْقِهِ لِلأَوَّلِ ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا : « إِنْ كَانَ اللَّهُ » جَزَاؤُهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : « لَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي » .

وَهَذَا الدَّلِيلُ فِي حُكْمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ؛ فَوْصَلُ بِشَرْطٍ ، كَمَا وَصَلَ الْجَزَاءَ بِالشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ : « إِنْ أَحْسَنْتُ إِلَيَّْ أَحْسَنْتُ إِنْ أَمَكَّنِي » .

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : حُكْمُ الشَّرْطِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ الثَّانِي وَالْجَوَابُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : « إِنْ أُتَيْتِي إِنْ كَلِمَتِي أَكْرَمْتُكَ » فَقَوْلُكَ : « إِنْ كَلِمَتِي أَكْرَمْتُكَ » جَوَابٌ « إِنْ أُتَيْتِي » جَمِيعٌ مَا بَعْدَهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ فِي الدِّكْرِ مُؤَخَّرًا فِي الْمَعْنَى ، حَتَّى إِنْ أَتَاهُ ثُمَّ كَلِمَهُ لَمْ يَجِبِ الْإِكْرَامُ ، وَلَكِنْ إِنْ كَلِمَهُ ثُمَّ أَتَاهُ وَجِبَ الْإِكْرَامُ ، وَعَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْجَوَابَ صَارَ مَعَوِّقًا بِالشَّرْطِ الثَّانِي ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ { إِنْ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ } [الْأَحْزَابُ : 50] .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : لِمَا قَوْلُهُ : « إِنْ وَهَبْتُ . . . إِنْ أَرَادَ » فَظَاهِرُهُ - وَظَاهِرُ

الْقِصَّةِ الْمَرْوِيَّةِ - يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الشَّرْطِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ،

وَذَلِكَ أَنَّ إِرَادَتَهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - لِلنِّكَاحِ إِنَّمَا هُوَ مُرْتَبٌ عَلَى هَبَةٍ

المرأة نفسها له وكذا الواقع في القصة ، لَمَّا وهبت أراد نكاحها ، ولم يُرَو أنه أراد نكاحها ، فوهبت ، وهو يحتاج إلى جوابٍ ، وسيأتي إن شاء الله - تعالى - في موضعه .

وقال ابن عطية هنا وليس نُصِحِي لكم بنافع ، ولا إرادتي الخير لكم مغنية إن أراد الله - تعالى - بكم الإغواء ، والشرط الثاني اعتراض بين الكلام ، وفيه بلاغة من اقتران الإرادتين ، وأنَّ إرادة البشر غير مُغنية ، وتعلق هذا الشرط هو ب « نُصِحِي » وتعلق الآخر ب « لا يَنْفَعُ » .

وتلخص من ذلك أنَّ الشرط مدلول على جوابه بقوله : « ولا يَنْفَعُكُمْ » لآئته عقبه ، وجواب الثاني أيضاً ما دلَّ على جواب الأول وكأنَّ التقدير : وإن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفَعُكُمْ نُصِحِي . وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو : إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم ، فلا يَنْفَعُكُمْ نُصِحِي .

(9/95)

وقرأ الجمهور : « نُصِحِي » بضم النون ، وهو يحتمل وجهين : أحدهما : المصدرية كالشكر والكفر والثاني : أنه اسم لا مصدر .
وقرأ عيسى بن عمر « تَصِحِي » بفتح التَّوْن ، وهو مصدر فقط .
وفي غضون كلام الزمخشري : « إذا عرف الله » وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الله تعالى لا يسندُ إليه هذا الفعل ولا يوصف بمعناه ، وقد تقدّم علُّ ذلك في غضون كلام أبي حيان وللمعتزلي أن يقول : لا يتعيَّن أن تكون « إن » شرطية بل هي نافية ، والمعنى : « ما كان الله يريد أن يغويكم » .
قال شهابُ الدِّين : لا اظن أحداً يرضى بهذه المقالة .

فصل

دلَّت هذه الآية على أنَّ الله - تبارك وتعالى - قد يريدُ الكُفْرَ من العبدِ ، فإذا أرادَ له منه ذلك امتنع صدور الإيمان منه؛ لأنَّ نوحاً - عليه الصلاة والسلام - قال : { وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ } .
قال شهابُ الدِّين : لا اظن أحداً يرضى بهذه المقالة .

فصل

دلَّت هذه الآية على أنَّ الله - تبارك وتعالى - قد يريدُ الكُفْرَ من العبدِ ، فإذا أرادَ الله منه ذلك امتنع صدور الإيمان منه؛ لأنَّ نوحاً - عليه الصلاة والسلام - قال : { وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ } .
قالت المعتزلة : ظاهرُ الآية يدلُّ على أن الله تعالى إذا أرادَ إغواءَ القوم لم ينتفعوا بنصح الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا مسلمٌ ، فإننا نعلم أنَّ الله - تعالى - لو أرادَ إغواءَ عبدٍ فإِنَّه لا ينفَعُهُ نصحُ النَّاصِحِينَ ، لكن لم قلتُم إنه تعالى أرادَ هذا الإغواءَ ، والنزاع ما وقع إلا فيه؟

بل نقول إنَّ نوحاً - عليه الصلاة والسلام - إثمًا ذكر هذا الكلام ليدل على أنَّه تعالى ما أغواهم ، بل فَوَّضَ الاختيار إليهم ، وبيانه من وجهين : الأول : أنه تعالى لو أرادَ إغواءهم لما بقي في النصح فائدة ، ولو لم يكن فيه فائدة لما أمره بنصح الكفار ، وأجمع المسلمون على أنه مأمورٌ بدعوة الكفار ونصيحتهم ، فعلمنا أنَّ هذا النَّصْحَ لا يخلو من الفائدة ، وإن لم يكن خالياً عن الفائدة وجب القطع بأنَّه تعالى ما أغواهم .

الثاني : لو ثبت الحكم عليهم بأنَّ الله تعالى أغواهم؛ لصار هذا عذراً لهم في عدم الإتيان بالإيمان ولصار نوح منقطعاً في مناظرتهم؛ لأنَّهم يقولون له : إنَّك سلمت أنَّ الله تعالى إذا أغوانا فإنه لا يبقى في نصحك ، ولا في اجتهادك فائدة؛ فإذا ادَّعَيْتَ أنَّ الله تعالى أغوانا؛ فقد جعلتنا مغلوبين ، فلم يَلزَمْنَا قبول هذه الدعوة؛ فثبت أنَّ الأمر لو كان كما قاله الخصم؛ لصار هذا حجة للكافر على نوح - عليه الصلاة والسلام -؛ فثبت بما ذكرنا أنَّ هذه الآية لا تدلُّ على قول المجبرة ، ثم إنَّهم ذكروا تأويلات :

الأول : أنَّ أولئك الكُفَّار مجبرة ، وكانوا يقولون إنَّ كفرهم بإرادة الله؛ فعند هذا قال نوحٌ - عليه الصلاة والسلام - إن نصيحتي لا تنفعكم إن كان الأمر كما تقولون .

(9/96)

ومثاله : أن يعاقب الرَّجُلُ ولده على ذنبه ، فيقول الولد : لا أقدرُ على غير ما أنا عليه؛ فيقول الوالدُ : فلن ينفعلك إذنُ نُصْحِي ، وليس المرادُ أنَّه يصدِّقه على ما ذكره ، بل على وجه الإنكار لذلك .

الثاني : قال الحسنُ : معنى « يُغْوِيكُمْ » أي : يُعَدِّبُكُمْ والمعنى : لا ينفعكم نُصْحِي اليوم إذا نزل بكم العذابُ؛ فأمنتم في ذلك الوقت؛ لأنَّ الإيمان عند نُزُولِ العقاب لا يقبلُ وإنما ينفَعُكم نصحي إذا آمنتم قبل مُشاهدة العذاب .

الثالث : قال الجُبائي : الغوايةُ هي الخيبة من الطلب بدليل قوله : { فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا } [مريم : 59] ، أي : خيبة من خير الآخرة؛ قال الشاعر :

[الطويل]

2966- وَمَنْ يَغْوِ

لا يَعْدَمُ عَلَى الْعَيْبِ لَأَيَّمَا

الرابع : أنه إذا أصرَّ على الكُفْرِ ، وتمادى فيه ، منعه الله الألطاف ، وفوَّضه إلى نفسه؛ فهذا شبيه بما إذا أراد إغواءه؛ فلهذا السَّببُ حسن أن يقال : إنَّ الله أغواه ، هذا جملة كلام المعتزلة في هذا الباب ، وتقدِّم الجواب عن أمثال هذه الكلمات ، فلا فائدة في الإعادة ، ثم قال : { هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } فيجازيكم بأعمالكم ، وهذا نهاية الوعيد والتهديد .

قوله : { أَمْ يَقُولُونَ افترأه } اختلقه ، وافتعله ، يعني نوحاً - عليه الصلاة والسلام - قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - .

[وقال مقاتلٌ - رضي الله عنه - : يعني محمداً صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه] والهاء ترجع إلى الوحي الذي بلغه إليهم .

{ قُلْ إِنْ افتريته فَعَلَيَّْ إِجْرَامِي } أي : إنَّمي ووبال جرمي ، والإجرامُ : كسب الذنب ، وهذا من باب حذف المضاف؛ لأنَّ المعنى : فعليَّ عقاب إجرامي ، وفي الآية محذوفٌ آخر ، وهو أنَّ المعنى : إن كنتُ افتريته فعليَّ عقاب جرمي ، وإن كنتُ صادقاً وكذبتموني فعليكم عقاب ذلك التكذيب ، إلا أنَّه حذف هذه البقية لدلالة الكلام عليه .

قوله : « فَعَلَيَّْ إِجْرَامِي » : مبتدأٌ وخبرٌ ، أو فعلٌ وفاعلٌ .
والجمهورُ على كسر همزة « إِجْرَامِي » ، وهو مصدرُ أَجْرَمَ ، وأَجْرَمَ هو الفاشي ، ويجوزُ « جَرَمَ » ثلاثياً وأنشدوا : [الوافر]

2967- طَرِبْدُ عَشِيرَةٍ وَرَهِينُ دَنْبٍ ... بِمَا جَرَمَتْ يَدِي وَجَنَى لِسَانِي

وقرىء في الشادِّ « أَجْرَامِي » بفتحها ، حكاؤه النَّحَّاس ، وخَرَّجَه على أنه جمعُ « جُرْم » ككفل وأقفال ، وإعلم أن قوله { قُلْ إِنِ افْتَرَيْتَهُ فَقَلْبِي إِجْرَامِي } لا يدلُّ على أنه كان شاكاً ، إلا أنه قولٌ يقال على وجه الإنكارِ عند اليأس من القبول .

(9/97)

وَأَوْحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (36) وَأَصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا وَلَا تَجَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِفُونَ (37) وَيَصْنَعِ الْفُلَ وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالُوا إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ (38) فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَجِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ (39) حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَذَلْنَا أَحْمِلَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ (40) وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (41) وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَتَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ (42) قَالَ سَاوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ وَخَالَ يَتَّبِعُهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِينَ (43) وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَفُصِّي الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (44)

قوله تعالى : { وَأَوْحِيَ إِلَى نُوحٍ } الجمهور على « أَوْحِيَ » مبنياً للمفعول ، والقائم مقام الفاعل { أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ } أي : أَوْحِيَ إِلَيْهِ عَدْمُ غِيْمَانِ بَعْضِ الْقَوْمِ .

وقرأ أبو البرهسم « أَوْحَى » مبنياً للفاعل وهو الله - سبحانه وتعالى - ، « إِنَّهُ » بكسر الهمزة وفيها وجهان :

أحدهما : - وهو أصلٌ للبصريين - أَنَّهُ على إضمار القول .
والثاني : - وهو أصلٌ للكوفيين - أَنَّهُ على إجراء الإيحاء مُجْرَى الْقَوْلِ .
قوله « فَلَا تَبْتَئِسْ » هو تفتعل من البؤس ، ومعناه الحزنُ في استكانة ، ويقال :

ابتأس فلانٌ ، أي : بلغه ما يكرهه ؛ قال : [البسيط]
2968- مَا يَفْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ عَيْرٍ مُبْتَسٍ ... مِنْهُ وَأَقْعُدُ كَرِيمًا تَاعِمَ الْبَالِ
وقال آخر : [البسيط]

2969- وَكَمْ مِنْ حَلِيلٍ أَوْ حَمِيمٍ رُزِيئُهُ ... فَلَمْ تَبْتَئِسْ وَالرُّزْءُ فِيهِ جَلِيلٍ

فصل

دلَّت هذه الآية على صحة القول بالقضاء والقدر؛ لأنه تعالى أخبر بأنهم لا يؤمنون بعد ذلك ، فلو حصل إيمانهم؛ لكان إماماً مع بقاء هذا الخبر صدقاً ، ومع بقاء هذا العلم علماً ، أو مع انقلاب هذا الخبر كذباً ومع انقلاب هذا العلم جهلاً . والأول باطل؛ لأنَّ وجود الإيمان مع أن يكون الإخبار عن عدم الإيمان صدقاً ، ومع كون العلم بعد الإيمان حاصلًا حال وجود الإيمان جمعٌ بين التقيضين . والثاني أيضاً باطل؛ لأنَّ انقلاب علم الله - تعالى - جهلاً وخبره كذباً محال ، ولما كان صدور الإيمان منهم لا بدَّ وأن يكون على أحد هذين القسمين ، وثبت أنَّ كلَّ واحدٍ منهما محالٌ كان صدور الإيمان منهم محالاً ، مع أنَّهم كانوا

مأمورين به ، وأيضاً : فالقومُ كانوا مأمورين بالإيمان ، ومن الإيمان تصديق الله تعالى - في كُلِّ ما أخبر عنه ، وقد أخبر اللهُ { . . . لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ } فينبغي أن يقال : إنهم كانوا مأمورين بأن يؤمنوا بأنهم لا يؤمنون ألبتة ، وذلك تكليفٌ بالجمع بين التقيضين .
قوله تعالى : { واصنع الفلكَ بأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا } .
« بأَعْيُنِنَا » حالٌ من فاعل « اصْنَع » أي : محفوظاً بأعيننا ، وهو مجازٌ عن كلاء الله له بالحفظ .

وقيل : المراد بهم الملائكة تشبيهاً لهم بعيون الناس ، أي : الذين يتفقدون الأخبار ، والجمع حينئذٍ حقيقةٌ . وقرأ طلحةُ بنُ مصرفٍ « بأَعْيُنِنَا » مدغمة .
فصل

قوله تعالى : { واصنع الفلكَ } الظاهر أنه أمرٌ إيجاب؛ لأنه لا سبيل إلى صون روح نفسه ، وأرواح غيره من الهلاكِ إلا بهذا الطريق ، وصون النفس من الهلاك واجب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجبٌ ، ويحتملُ أن يكون أمرٌ إباحةً ، وهو بمنزلة أن يتخذ الإنسانُ لنفسه داراً يسكنها ، أو يكون ذلك تعليماً له ولمن بعده كيفية عمل السفينة ، ولا يكون ذلك من بابٍ لا يتم الواجب إلا به ، فإنَّ الله - تبارك وتعالى - خلص موسى وقومه من الطوفان من غير سفينةٍ ، وكان ذلك معجزةً له .

(9/98)

وأما قوله : « بأَعْيُنِنَا » فلا يمكنُ إجراؤه على ظاهره لوجوه :
أحدها : أنه يقتضي أن يكون لله أعين كثيرة ، وهذا يناقض قوله تعالى :
{ وَلِيُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي } [طه : 39] .
وثانيها : أنه يقتضي أن يصنع الفلك بتلك الأعين ، كقولك : قطعت بالسكين ، وكتبت بالقلم ، ومعلوم أن ذلك باطل .
وثالثها : أنه - تعالى - مُتَرِّه عن الأعضاء ، والأبعض؛ فوجب المصيرُ إلى التأويل ، وهو من وجوه :

الأول : معنى « بأَعْيُنِنَا » أي : بنزول الملك؛ فيعرفه بخبر السفينة ، يقال : فلان عين فلان أي : ناظر عليه .
والثاني : أن من كان عظيمَ العناية بالشيء فإنه يضع عينه عليه؛ فلما كان وضع العين على الشيء سبباً لمبالغة الحفظ جعل العين كناية عن الاحتفاظ ، فلهذا قال المفسرون : معناه : بحفظنا إِيَّاكَ حفظ من يراك ، ويملك دفع الشؤء عنك .

وحاصل الكلام أن عمل السفينة مشروط بأمريين :
أحدهما : أن لا يمنعه أعداؤه من ذلك العمل .
والثاني : أن يكون عالماً بكيفية تأليف السفينة وتركيبها .
وقوله : « وَوَحْيِنَا » إشارة إلى أنه تعالى يوحى إليه كيفية عمل السفينة .
وقوله : { وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ } فقيل : لا تطلب منِّي تأخير العذاب عنهم ، فإنِّي قد حكمتُ عليهم بهذا الحم ، فلما علمَ نوحٌ ذلك دعا عليهم بعد ذلك وقال : { رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا } [نوح : 26] . وقيل : « لَا تُخَاطِبُنِي » في تعجيل العذابِ فإنِّي لَمَّا قضيتُ عليهم إنزال العذاب في وقت معين كان تعجيله ممتنعاً .

وقيل : المرادُ ب « الذينَ ظلُّوا » بانه وامراته .
قوله : { وَصَنَعُ الْفَلَكَ } قيل : هذا حكايةُ حال ماضيه أي : في ذلك الوقت كان يصدق عليه أنه يصنع الفلك . وقيل : التَّقْدِيرُ : وأقبل يصنع الفلك ، فاقْتَصِرَ على قوله : « يَصْنَعُ » . قيل : إن جبريل أتى نُوحاً عليه السَّلَام فقال : إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَصْنَعَ الْفَلَكَ ، فقال : كيف أصنع ولست بنَجَّارٍ؟ فقال : إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ : اصْنَعْ فَإِنَّكَ بَعِيْنِي ، فأخذَ القِدوم ، وجعل يصنعُ ولا يخطئ . وقيل : أوحى الله إليه يجعلها مثل جُوجُو الطائر .
روي أن نوحاً - عليه الصلاة والسلام - لَمَّا دَعَا على قومه وقال : { رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً } [نوح : 26] استجاب الله دعاءه وأمره أن يَغْرِسَ شَجْرَةَ ليعمل منها السفينة؛ فغرسها وانتظرها مائة سنة ، ثم نجَّرها في مائة سنة أخرى .
وقيل : في أربعين سنة ، وكانت من خشب الساج . وفي التوراة أنها من الصنوبر .
قال البغويُّ - رحمه الله - أمره أن يجعل طولها ثمانين ذراعاً ، وعرضها خمسين ذراعاً ، وأن يطلي ظاهرها وباطنها بالقارِ وقال قتادة : كان طولها ثلثمائة ذراع [وعرضها خمسين ذراعاً] .
وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - كان طولها ألفاً ومائتي ذراع في عرض ستمائة ذراع] .

(9/99)

وقيل : ألف ذراع في عرض مائة ذراع .
واتفقوا كلهم على أن ارتفاعها ثلاثون ذراعاً ، وكانت ثلاث طبقات كلُّ واحدة عشرة أذرع ، فالسفلى للدَّواب والوحوش ، والوسطى للنَّاس ، والعليا للطيور ، ولها غطاء من فوق يطبق عليها .
قال ابن الخطيب - رحمه الله - والذي نعلمه أنَّ السَّفينة كانت سعتها بحيث تسعُ المؤمنين من قومه ، ولما يحتاجون إليه ، ولحصول زوجين لكل حيوان؛ لأنَّ هذا القدرُ مذكور في القرآن ، فأما تعيينُ ذلك القدر فغير معلوم .
قوله : « وَكَلِمًا مَرَّةً » العاملُ في « كَلِمًا » « سَخَّرَ » ، و « قَالَ » مستأنف ، إذ هو جوابٌ لسؤال سائل . وقيل : بل العامل في « كَلِمًا » « قَالَ » ، و « سَخَّرُوا » على هذا إمَّا صفة ل « مَلَأَ » ، وإمَّا بدلٌ مِنْ « مَرَّةً » ، وهو بعيدٌ جدًّا ، إذ ليس « سَخَّرَ » نوعاً من المرور ، ولا هو فكيف يبدل منه؟ والجملةُ من قوله « كَلِمًا » إلى آخره في محل نصبٍ على الحالِ أي : يصنع الفلك والحالُ أنَّه كَلِمًا مَرَّةً .

فصل

اختلفوا فيما كانوا لأجله يسخرون ، فقيل : إنهم كانوا يقولون له : كنت تدَّعي الرسالة ، فصرت نجَّاراً . وقيل : كانوا يقولون : لو كنت صادقاً في دعواك لكان إلهك يغنيك عن هذا العمل الشاق .
وقيل : إنَّهم كانوا ما رأوا السَّفينة قبل ذلك وما عرفوا كيفية الانتفاع بها ، فكانوا يتعجَّبون منه ويسخِّرون - وقيل : إنَّ تلك السَّفينة كانت كبيرة ، وكان يصنعها في موضع بعيد عن الماء جدًّا ، وكانوا يقولون له : ليس ههنا ماء ، ولا يمكنك نقلها لماء البحر ، فكانوا يُعدُّون ذلك من باب السخرية .

وقيل : إِنَّهُ لَمَّا طَالَ مَكْتَهُ فِيهِمْ ، وَكَانَ يَنْذِرُهُمْ بِالْغَرَقِ ، وَمَا شَاهَدُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى خَبْرًا وَلَا أَثْرًا غَلِبَ عَلَى ظَنُونِهِمْ كَذِبُهُ فِي ذَلِكَ النِّقْلِ ، فَلَمَّا اشْتَغَلَ بِعَمَلِ السَّفِينَةِ ، سَخَرُوا مِنْهُ ، وَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهُ مُحْتَمَلَةٌ .
ثم إِنَّهُ تَعَالَى حَكِي عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : { إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَّرُ مِنْكُمْ } أَي : مِثْلَ سَخَرْتَكُمْ إِذَا غَرَقْتُمْ فِي الدُّنْيَا وَوَقَعْتُمْ فِي الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَقِيلَ : إِنْ حَكَمْتُمْ عَلَيْنَا بِالْجَهْلِ فِيمَا نَصْنَعُ فَإِنَّا نَحْكُمُ عَلَيْكُمْ بِالْجَهْلِ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ ، وَالتَّعَرُّضِ لِسَخَطِ اللَّهِ وَعَذَابِهِ ، فَأَنْتُمْ أَوْلَى بِالسُّخْرِيَةِ مِنَّا .
فإن قيل : كيف تجوز السخرية من النبي؟ .
فالجوابُ : هذا ازدواج للكلام يعنى : إن تستجهلونني فأني أستجهلكم إذا نزل بكم العذاب .
وقيل : معناه : إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَسْتَرُونَ عَاقِبَةَ سَخَرْتَكُمْ .
وقيل : سمى المقابلة سخرية كقوله { وَجَرَءَ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا } [الشورى : 40] .
قوله : { فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ } .
في « مَنْ » وجهان :
أحدهما : أن تكون موصولة .
والثاني : أن تكون استفهامية ، وعلى كلا التقديرين ف « تَعْلَمُونَ » إمَّا من باب اليقين ، فتعدى لاثنين ، وإمَّا من باب العرفان فتعدى لواحد .

(9/100)

فإذا كانت هذه عرفانية و « مَنْ » استفهامية كانت « مَنْ » ، وما بعدها سادّة مسدّد مفعول واحد ، وإن كانت متعدية لاثنين كانت سادّة مسدّد المفعولين وإذا كانت « تَعْلَمُونَ » متعدية لاثنين ، و « مَنْ » موصولة كانت في موضع المفعول الأوّل ، والثاني محذوف قال ابن عطية : « وجائز أن تكون المتعدية إلى مفعولين ، واقتصر على الواحد » .
وهذه العبارة ليست جيدة؛ لأنّ الاقتصار في هذا الباب على أحد المفعولين لا يجوز ، لما تقرّر من أنّهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وأمّا حذف الاختصار ، فهو ممتنع أيضاً ، إذ لا دليل على ذلك . وإن كانت متعدية لواحد و « مَنْ » موصولة فأمرها واضح .
قوله : « وَيَجَلُّ عَلَيْهِ » أي : يجب عليه ، وينزل به « عَذَابٌ مُقِيمٌ » دائم .
وحكى الزهراوي - رضي الله عنه - : « وَيَحُلُّ » بضم الحاء ، بمعنى يجب أيضاً .

قوله : { حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا } عذابنا ، أو وقته ، أو قولنا « كن » .
{ وَقَارَ النَّوْرُ } اختلفوا في النَّوْرُ : قال عكرمة والزهري : هو وجه الأرض ، أي نبعث الأرض من سائر أرجائها حتى نبعث التناير التي هي محال النار وذلك أنه قيل لنوح : إذ رأيت الماء قد قار على وجه الأرض ، فاركب السفينة أنت وأصحابك .
وروي عن عليّ - رضي الله عنه - قال : التنور طلوع الفجر ، ونور الصباح وقيل : النَّوْرُ أشرف مكان في الأرض وأعلاه . وقيل : « قَارَ النَّوْرُ » يحتمل أن يكون معناه : اشتدّ الحر كما يقال : حمي الوطيس .
ومعنى الآية : إذا رأيت الأمر يشد والماء يكثر فأنج نفسك ومن معك إلى

السفينة .
 وقال الحسنُ ومجاهدٌ والشعبيُّ : إنه التنور الذي يخبز فيه . وهو قول أكثر
 المفسرين ، ورواه عطية عن ابن عباس .
 قال الحسنُ : كان تُنُوراً من حجارةٍ ، كانت حواء تخبز فيه ، فصار إلى نُوح -
 عليه الصلاة والسلام - واختلفوا في موضعه فقال مجاهدٌ والشعبيُّ : إنه بناحية
 الكوفة وعن عليٍّ أنه في مسجد الكوفة . وقال مقاتلٌ بموضع يقال له : عين
 وُرْدَة بالشام وقيل : عين بالهند .
 قال الزمخشريُّ : « حَتَّى » هي التي يُبتَدَأُ بعدها الكلام ، دخلت على الجملة
 من الشرطِ والجزاء ، ووقعت غاية لِقوله { وَيَصْبِغُ الْفَلَكَ } أي : وكان يصنعها
 إلى أن جاء وقت الموعد والألف واللام في « التَّنُور » قيل : للعهد . وقيل :
 للجنس .
 ووزن « تُنُور » قيل : « تَفْعُول » من لفظ النور فقلبت الواو لأولى همزة
 لانضمامها . ثم حذفت تخفيفاً ، ثم شدَّدوا النون كالعوض عن المحذوف ،
 ويعزى هذا لثعلب .
 وقيل : وزنه « فَعُول » ويعزى لأبي علي الفارسي . وقيل : هو أعجميٌّ ، وعلى
 هذا فلا اشتقاق له . والمشهورُ أنه ممَّا اتفق فيه لغة العرب والعجم كالصَّابون .

(9/101)

ومعنى « فَار » أي : غلا قوة وشدة تشبيهاً بغليان القدر عند قوة النَّصار ، ولا
 شبهة في أن نفس التَّنُور لا يفورُ ، فالمرادُ : فار الماء في التَّنُور .
 قال الليثُ - رحمه الله - : « التَّنُورُ عَمَّتْ بكل لسان وصاحبه تثار قال الأزهرِيُّ
 : وهذا يدلُّ على أن الاسم يكون أعجمياً فتعربه العرب ، فيصير عربياً ، والدليلُ
 على ذلك أن الألف « تَتَر » ، ولا يعرفُ في كلام العرب « تَنِر » وهو نظير ما
 دخل في كلام العرب من كلام العجم الدَّبِيَّاح والدِّينَار ، والسَّنْدَس ، والإسْتَبْرَق ،
 فإنَّ العرب تكلموا بها؛ فصارت عربيةً » . قيل : إنَّ امرأته كانت تخبز في ذل
 التَّنُور ، فأخبرته بخروج الماء من ذلك التَّنُور فاشتغل في الحال بوضع هذه
 الأشياء في السفينة .

قوله : { قُلْنَا احمِل فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ } قرأ العامة بإضافة « كُل » ل
 « زَوْجَيْنِ » .

وقرأ حفص بتنوين « كُل » ، فأما العامة فقيل : إنَّ مفعول « احمِل » « اثْنَيْنِ
 » ، و « مِنْ » « كُلِّ زَوْجَيْنِ » في محلِّ نصبٍ على الحال من المفعول؛ لأنه كان
 صفةً للتَّنُور ، فلَمَّا قُدِّمَ عليها نُصبُ حالاً وقيل : بل « مِنْ » زائدة ، و « كُل »
 مفعول به ، و « اثْنَيْنِ » نعت ل « زَوْجَيْنِ » على التَّأكيد ، وهذا إنَّما يتمُّ على
 قول من يرى زيادة « مِنْ » مطلقاً ، أو في كلامٍ موجب .
 وقيل : قوله : « زَوْجَيْنِ » بمعنى العُوم أي : من كل ما له ازدواج ، هذا معنى
 قوله : { مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ } وهو قولُ الفارسيِّ وغيره .
 قال ابنُ عطيةٍ : ولو كان المعنى : احمِل فيها من كل زوجين حاصلين اثنين ،
 لوجب أن يحمل من كُلِّ نوع أربعة ، والزوج في مشهور كلامهم للوحد ممَّا له
 ازدواج .

قال - سبحانه وتعالى - : { وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ } [الذاريات : 49] ،
 ويقال للمرأة زوجٌ ، قال تعالى : { وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا } [النساء : 1] يعني

المرأة ، وهو زوجها ، وقال : { وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى } [النجم : 45] فالواحدُ يقال له : زوجٌ ، قال تعالى : { تَمَائِنَةَ أَرْوَاحٍ مِّنَ الضَّانِّ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعزِ اثْنَيْنِ } [الأنعام : 143] ، { وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ } [الأنعام : 144] .

فالزَّوجان : عبارة عن كلِّ اثْنين لا يَسْتغني أحدهما عن الآخر ، يقال لِكُلِّ واحدٍ منهما زوج ، يقال زوج خفٌّ ، وزوج تَعَلٍ ، والمراد بالزَّوجين ههنا : الذَّكر والأنثى .

وأما قراءة حفص فمعناها : من كلِّ حيوان أو من كلِّ صنف ، و « رَوْجَيْنِ » مفعولٌ به ، و « اثْنَيْنِ » نعتٌ على التأكيد ، كقوله { لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ } [النحل : 51] ، و « مِنْ كُلِّ » على هذه القراءة يجوز أن يتعلق ب « أَحْمِلُ » وهو الظاهرُ ، وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من « رَوْجَيْنِ » وهذا الخلاف والتخريج جاريان أيضاً في سورة « قَدْ أَفْلَحَ » .

(9/102)

فصل

اختلفوا في أنه هل دخل في قوله : « رَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » غير الحيوان أم لا ؟ فنقول فالحيوانُ مرادٌ ولا بد ، وأما النَّبَاتُ فاللفظ لا يدل عليه ، إلا أنه بقربنة الحال لا يبعد دخوله لأنَّ الناس محتاجون إلى النبات بجميع أقسامه . قال ابنُ الخطيب : « وروي عن ابن مسعودٍ أنه قال : لم يستطع نوحٌ أن يحمل الأسدَ حتَّى ألقى عليه الحمى ، وذلك أنَّ نوحاً - عليه الصلاة والسلام - قال : يا ربُّ فمن أين أطعم الأسد ، إذا حملته ؟ قال الله - تعالى - : « فسوف أشغله عن الطعام فسلط الله عليه الحمى » وأمثال هذه الكلمات الأولى تركها ، فإنَّ حاجة الفيل إلى الطعام أكثر ، وليست به حُمى » .

وروى زيد بن أسلم عن أبيه مرسلاً أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لَمَّا حَمَلَ نُوحٌ فِي السَّفِينَةِ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ، قَالَ أَصْحَابُهُ : وَكَيْفَ يَطْمِئِنُّ ، أَوْ تَطْمِئِنُّ الْمَوَاشِي ، وَمَعْنَى الْأَسَدِ ، فَسَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحُمَى ، فَكَانَتْ أَوَّلُ حُمَى نَزَلَتْ الْأَرْضَ ، ثُمَّ شَكُوا الْفَأْرَةَ فَقَالُوا : الْفُؤَيْسِقَةُ تَفْسِدُ عَلَيْنَا طَعَامَنَا وَمَتَاعَنَا ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى الْأَسَدِ ، فَعَطَسَ الْأَسَدُ فَخَرَجَتِ الْهَرَّةُ ؛ فَتَخَبَّتِ الْفَأْرَةُ مِنْهَا . قوله : « وَأَهْلَكَ » نسقٌ على « اثْنَيْنِ » في قراءة من أضاف « كُلِّ » ل « رَوْجَيْنِ » ، وعلى « رَوْجَيْنِ » في قراءة من نَوَّن « كُلِّ » وقوله : « إِلَّا مِنْ سَبَقَ » استثناءٌ متصل في موجب ، فهو واجب النَّصْبِ على المشهور . وقوله : « وَمَنْ آمَنَ » مفعول به نسقاً على مفعول « أَحْمِلُ » .

فصل

روي أنَّ نوحاً - عليه الصلاة والسلام - قال يا رب : كيف أحملُ من كلِّ زوجين اثنين؟ فحشر الله - تعالى - إليه السباع والطير ، فجعل يضربُ بيده في كل جنس فيقع الذَّكْرُ في يده اليمنى والأنثى في يده اليسرى ، فيجعلهما في السفينة .

والمراد بأهله : ولده وعياله { إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ } بالهلاك يعني : امرأته وإعلة وابنه كنعان .

« وَمَنْ آمَنَ » يعني : واحمل من آمن بك ، قال تعالى : { وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ } . قال قتادة بنين سام وحام وياث و نساؤهم .

وقال الأعمشُ : كانوا سبعة : نوحٌ وثلاثة بنين له وثلاثُ كنانٍ وقال ابن إسحاق : كانوا عشرة سوى نسائهم ، نوح وبنوه : سام وحام ويافت ، وستة أناس ممن كان به ، وأزواجهم جميعاً .
 وقال مقاتل : كانوا اثنين وسبعين رجلاً وامرأةً ، وبنيه الثلاث ونساءهُم .
 فجميعهم ثمانية وسبعون ، نصفهم رجال ، ونصف نساء .
 وعن ابن عباس : كان في سفينة نوح عليه السلام ثمانون رجلاً ، أحدهم جرهم ، يقال : إنَّ في ناحية « المَوْصِل » قريةً ، يقال لها : قريةُ الثمانين ، سمّيت بذلك؛ لأنهم لما خرجوا من السفينة بنوها ، فسُمّيت بهم .

(9/103)

قال مقاتلُ : حمل نوحٌ معه جسد آدم ، فجعلهُ معترضاً بني الرجال والنساء .
 وقال الحسنُ : لم يحمل نوحٌ في السفينة إلا ما يلد ويبيض فأما ما يتولد من الطين؛ فالحشرات ، والبوقُ ، والبعوضُ؛ فلم يحمل منه . ثم قال تعالى { إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ } يعني : حكم الله عليه بالهلاك ، وهو ابنه ، وزوجته ، وكانا كافرين ، فأما ابنه فهو يام ، وتسميه أهل الكتاب : كنعان ، فهو الذي انعزل عنه ، أما امرأةُ نوح ، فهي أمُّ أولاده كلهم : حام ، وسام ، ويافت ، وهو أدرك؛ انعزل ، وغرق ، وعابر ، وقد مات قبل الطوفان ، فقبل مع من غرق وكانت خمس سبق عليها القول بكفرها ، وعند أهل الكتاب أنها كانت في السفينة فيحتمل أنها ماتت بعد ذلك .
 فإن قيل : الإنسان أشرف من سائر الحيوانات ، فما الفائدة من ذكر الحيوانات؟

فالجوابُ : أنَّ الإنسانَ عاقلٌ وهو لعقله كالمضطر إلى دفع أسباب الهلاك عن نفسه ، فلا حاجة إلى المبالغة في التَّريغيب فيه ، بخلاف السَّعْي في تخليص سائر الحيوانات؛ فلهذا وقع الابتداء به .
 فإن قيل : الذين دخلوا السفينة كانوا جماعة فلم يقل قليلون كما في قوله : { إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ } [الشعراء : 54] ؟ فالجواب : كلا اللفظين جائز ، والتقدير - ههنا - : وما آمن معه إلا نفر قليل .

فصل

احتجوا بقوله { إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ } في إثبات إفضاء السابق والقدر الوجوب ، لأنَّ قوله { سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ } يدلُّ على أنَّ من سبق عليه القول ومن آمن لا يغيَّر عن حاله ، فهو كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « السعيد من سعد في بطن أمه والشقي من شقى في بطن أمه » .
 قال تعالى : { وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا } .
 يجوزُ أن يكون فاعلُ « قَالَ » ضمير نوح - عليه الصلاة والسلام - ، ويجوزُ أن يكون ضمير الباري - تعالى جل ذكره - أي : وقال الله لنوح ومنه معه . و « فِيهَا » متعلقٌ ب « ارْكَبُوا » وعُدِّيٌّ ب « في » لتضمُّنه معنى « ادخلوا فيها راكبين » أو سيروا فيها .

وقيل : تقديره : اركبوا الماء فيها . وقيل : « في » زائدة للتوكيد .
 والركوب : العلو على ظهر الشيء ، ومنه ركوب الدابة ، وركوب السفينة ، وركوب البحر ، وكل شيء علا شيئاً ، فقد ركبه ، ويقال : ركبه الدين . قال الليثُ - رحمه الله - : وتسمي العربُ من يركبُ السفينة : رُكَّابَ السفينة ،

وأما الركبانُ ، والأركوبُ ، والركبُ : فرَكَّابُ الدَّوَابِّ .
قال الواحدي : ولَفْظَةُ « فِي » في قوله « اركبوا فيها » لا يجوز أن تكون من صلة الركوب؛ لأنه يقال : ركبت السفينة ولا يقال : ركبت في السفينة ، بل الوجه أن يقول مفعول « اركبوا » محذوف والتقدير : « اركبوا الماء في السفينة » .
وأيضاً يجوز أن تكون فائدة هذه الزيادة ، أنه أمرهم أن يكونوا في جوف الفلك لا على ظهرها فلو قال : اركبوا ، لتوهّموا أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة .

(9/104)

قال قتادة : ركبوا السفينة يوم العاشر من شهر رجب؛ فساؤوا مائة وخمسين يوماً ، واستقرت على الجودي شهراً ، وكان خروجهم من السفينة يوم عاشوراء من المحرم .

قوله : { بِسْمِ اللّٰهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا } .
يجوز أن يكون هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل « اركبوا » أو من « ها » في « فيها » ويكون « مجراها » ، و « مرساها » فاعلين بالاستقرار الذي تضمنه الجار لوقوعه حالاً . ويجوز أن يكون « بِسْمِ اللّٰهِ » خبراً مقدّماً ، و « مَجْرَاهَا » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة أيضاً حالٌ مَمَّا تَقَدَّمَ ، وهي على كلا التقديرين حالٌ مقدرةٌ كذا أعربه أبو البقاء ، وغيره . إلا أن مكياً منع ذلك لخلو الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أعربنا الجملة أو الجار حالاً من فاعل « اركبوا » قال : ولا يحسن أن تكون هذه الجملة حالاً من فاعل « اركبوا » ؛ لأنه لا عائد في الجملة يعود على الضمير في « اركبوا » لأن المضمير في « بِسْمِ اللّٰهِ » إن جعلته خبراً ل « مَجْرَاهَا » فإثما يعود على المبتدأ ، وهو مجراها ، وإن رفعت « مَجْرَاهَا » بالظرف لم يكن فيه ضمير الهاء في « مَجْرَاهَا » وإنما تعود على الضمير في « فِيهَا » .

وإذا نصبت « مَجْرَاهَا » على الظرف عمل فيه « بِسْمِ اللّٰهِ » وكانت الجملة حالاً من فعل « اركبوا » .

وقيل : بِسْمِ اللّٰهِ « حال من فاعل » اركبوا « و « مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا » في موضع الظرف المكاني ، أو الزماني . والتقدير : اركبوا فيها مُسَمِّين موضع جريانها ، ورسوها ، أو وقت جريانها ورسوها .

والعامل في هذين الطرفين حينئذ ما تضمنه « بِسْمِ اللّٰهِ » من الاستقرار ، والتقدير : اركبوا فيها مُتَبَرِّكِينَ بِاسْمِ اللّٰهِ في هذين المكانين ، أو الوقتين . قال مكى : ولا يجوز أن يكون العامل فيهما « اركبوا » ؛ لأنه لم يُرِدْ : اركبوا فيها في وقت الجزى ، والرسو ، إنما المعنى : سموا اسم الله في وقت الجزى والرسو .

ويجوز أيضاً أن يكون « مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا » مصدرين ، و « بِسْمِ اللّٰهِ » حالٌ كما تقدّم ، رافعاً لهذين المصدرين على الفاعلية أي : استقرت بسم الله إجرأؤها ، وإرساؤها ، ولا يكون الجار حينئذ إلا حالاً من « ها » في « فيها » لوجود الرابط ، ولا يكون حالاً من فاعل « اركبوا » لعدم الرابط . وعلى هذه الأعراب يكون الكلام جملة واحدة .

ويجوز أن يكون { بِسْمِ اللّٰهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا } جملة مستأنفة لا تعلق لها

بالأولى من حيث الإعراب ، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالركوب ،
وأخبر أنّ مجراها ومرساها باسم الله .

(9/105)

فجرت ، وإذا أراد أن ترسو قال : بسم الله .
قال بعضُ المفسّرين : كان نوح عليه الصلاة والسلام إذا أراد إجراء السفينة
قال : « بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا » فتجري ، وإذا أراد أن ترسو قال : « بِسْمِ اللَّهِ
مُرْسَاهَا » فترسو ، فالجملتان محكيتان ب « قَالَ » .
وقرأ الأخوان وحفص « مَجْرَاهَا » بفتح الميم ، والباقون بضمها . واتَّفَق السَّبْعَةُ
علي ضمِّ ميم « مُرْسَاهَا » . وقرأ ابن مسعود ، وعيسى الثقفي وزيد بن علي ،
والأعمش « مَرْسَاهَا » بفتح الميم أيضاً .
فالضمُّ فيهما ، لأنهما من « أَجْرَى وَأَرْسَى » ، والفتح لأنَّهُما من « جَرَتْ وَرَسَتْ »
« وهما : إمَّا ظرفاً زمان أو مكان أو مصدران على ما سبق من التقادير .
وقرأ الضحاک ، والنخعي ، وابن وثاب ، ومجاهد ، وأبورجاء ، والكلبي ،
والجحدري ، وابن جندب مجريها ومرسيها بكسر الراء ، والسين بعدهما ياء
صريحة ، وهما اسما فاعلين من « أجرى وأرسى » ، وتخرجهما على أنهما
بدلان من اسم الله .

قال ابنُ عطية وأبو البقاء ، ومكي : إنَّهُما نعتان لله - تعالى - ، وهذا الذي
ذكروه إنما يتمُّ على تقدير كونهما معرفتين يتمحز الإضافة ، وقال الخليل : «
إنَّ كلَّ إضافةٍ غيرِ محضةٍ قد تُجعل محضةً إلا إضافة الصفة المشبهة ، فلا
تتمحز » .

وقال مكي : « ولو جعلت « مَجْرَاهَا » ، و « مُرْسَاهَا » في موضع اسم الفاعل
لكانت حالاً مقدرة ، ولجاز ذلك وكانت في موضع نصبٍ على الحال من اسم
الله تعالى » .

والرُّسُوُ : الثَّبات ، والاستقرار ، يقال : رَسَا يَرْسُو وَأَرْسَيْتُهُ أَنَا؛ قال : [الكامل]
2970- فَصَبْرْتُ نَفْسًا عِنْدَ ذَلِكَ حُرَّةً ... تَرْسُو إِذَا تَفَسَّ الْجَبَانِ تَطَّلَعُ
أي : تَتَبُّثُ وَتَسْتَقِرُّ عِنْدَمَا تَضْطَرُّ وَتَتَحَرَّكُ نَفْسُ الْجَبَانِ .
قوله : { إِنَّ رَبِّي لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ } فيه سؤال ، وهو إن كان ذلك وقت إظهارِ
الضر ، فكيف يليق به هذا الذكر؟ .

والجوابُ : لعل القوم الذين ركبوا السَّفينة اعتقدوا في أنفسهم أنّا إمَّا نجونا
ببركةِ علمنا فالله تعالى نَبَّههم بهذا الكلام لإزالة ذلك العجب ، فإنَّ الإنسان لا
ينفك من أنواع الزلاتِ وظلماتِ الشبهات ، وفي جميع الأحوال ، فهو محتاجٌ
إلى إعانةِ الله ، وفضله ، وإحسانه ، وأن يكون عفورا لذنوبه رحيماً لعقوبته .
قوله : « وَهِيَ تَجْرِي » في هذه الجملة ، ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّها مستأنفةٌ ، أخبر الله تعالى عن السفينة بذلك .
والثاني : أنّها في محلِّ نصبٍ على الحال من الصَّمير المستتر في « بِسْمِ اللَّهِ
» أي : جريانها استقرَّ بسم الله حال كونها جارية .

الثالث : أنّها حالٌ من شيءٍ محذوفٍ تصمّنته جملةٌ دلَّ عليها سياقُ الكلام .
قال الزمخشيريُّ : فإن قلت : بم اتصل قوله : « وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ » ؟ قلت :
بمحذوفٍ دلَّ عليه قوله : « اركبوا فيها بسم الله » كأنه قيل : فركبوا فيها
يقولون : « بسم الله وهي تجري بهم » .

وقوله « بهم » يجوز فيه وجهان :
 أحدهما : أن يتعلق ب « تجري » .
 والثاني : أنه متعلق بمحذوف أي : تجري ملتبسة بهم ، ولذلك فسره
 الزمخشري بقوله : « أي : تجري وهم فيها » .
 وقوله : « كالجبال » صفة ل « موج » .

فصل

قال ابن جرير ، وغيره : إنَّ الطوفان كان في ثالث عشر شهر آب في عادة
 القبط ، وإنَّ الماء ارتفع على أعلى جبل في الأرض خمسة عشر ذراعاً ، وهو
 الذي عند أهل الكتاب ، وقيل : ثمانين ذراعاً وعمَّ جميع الأرض طولاً وعرضاً .
 والمَوْج جمع « مَوْجة » والموج : ما ارتفع من الماء إذا اشتدَّ عليه الريح . وهذا
 يدلُّ على أنَّه حصل في ذلك الوقت رياح عاصفة .
 فإن قيل : الجريان في الموج يوجب الغرق .
 فالجواب : أنَّ الأمواج لما أحاطت بالسفينة من جوانبها أشبهت تلك السفينة
 كأنها جرت في داخل الأمواج .
 قوله تعالى : { ونادى نُوحُ ابنه } الجمهور على كسر تنوين « نوح » لالتقاء
 الساكنين .

وقرأ وكيع بضمه إبتاعاً لحركة الإعراب ، واستردل أبو حاتم هذه القراءة ،
 وقال : « هي لغة سوء لا تُعرف » .
 وقرأ العامة : « ابنه » بوصل هاء الكناية بواو ، وهي اللغة الفصيحة الفاشية .
 وقرأ ابن عباس بسكون الهاء . قال بعضهم : هذا مخصوص بالضرورة؛ وأنشد :
 [البسيط]

2971- وأشرب الماء ما بي نحوه عطش ... إلاَّ لأنَّ عُيونه سئلُ وادبها
 وبعضهم لا يخصُّ بها ، وقال ابن عطية : إنا لغة لأرد السراة؛ ومنه قوله :
 [الطويل]

2972- ومطواي مُشتاقان له
 أرقان

وقال بعضهم : « هي لغة عُقيل ، وبني كلاب » .
 وقرأ السدي : « ابتاه » بألف وهاء السكت ، قال ابن جني : « وهو على النداء
 » .
 وقال أبو البقاء : « ابناه » على الترتي وليس بندبة؛ لأنَّ التُّدبة لا تكون بالهمزة

وهو كلامٌ مشكلٌ في نفسه ، وأين الهمزة هنا؟ إن عني همزة النداء ، فلا تُسَلَّم
 أنَّ المقدَّر من جروف النداء هو الهمزة؛ لأنَّ النُّحاة نصُّوا على أنَّه لا يضم من
 حروف النداء إلاَّ « يا » لأنَّها أم الباب .
 وقوله : « الترتي » هو قريبٌ في المعنى من الندبة .

وقد نصوا على أنه لا يجوز حذف [حرف] النداء من المندوب ، وهذا شبيهٌ به .
 وقرأ عليٌّ - كرم الله وجهه - : « ابنا » إضافةً إلى امرأته كأنه اعتبر قوله : «
 ليس من أهلك » ، وقوله : « ابني » و { مِنْ أَهْلِي } [هود : 45] لا يدل له
 لاحتمال أن يكون ذلك لأجل الحنو ، وهو قول الحسن ، وجماعة .
 وقرأ محمد بن عليٍّ ، وعروة بن الزبير : « ابته » بهاء مفتوحة دون ألف ، وهي

كالقراءة قبلها ، إلا أنه حذف ألف « ها » مجتزئاً عنها بالفتحة ، كما تحذف
الياء مُجْتَزِئاً عنها بالكسرة ، قال ابن عطية : « هي لغة » ؛ وأنشد : [البسيط]

(9/107)

- 2973- إِمَّا تُقُودُ بِهَا شَاةً فَتَأْكُلُهَا ... أَوْ أَنْ تَبِيعَهُ فِي بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ
يريد : تَبِيعَهَا « فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما اجتزأ الآخر عنها في قوله : -
وأنشده ابن الأعرابي على ذلك - : [الوافر]
- 2974- قَلَسْتُ بِرَاجِعِ مَا قَاتَ مِنِّي ... يَلْهَفَ ، وَلَا يَلِيَّتْ ، وَلَا لَوِائِي
يريد : « يَا لَهْفًا » فَحَذَفَ ، وهذا يخصه بعضهم بالضرورة ، ويمنع في السعة :
« يَا غُلَامَ » في : يَا غُلَامًا .
- وسياتي في نحو { يَأْبَتُ } [يوسف : 4] بالفتح : هل تَمَّ الْفُ محذوفة أم لا؟
وتقدّم خلاف في نحو : يا ابن أمِّ ، ويا ابن عمِّ : هل تَمَّ أَلْفُ محذوفة مجتزئاً عنها
بالفتحة أم لا؟ فهذا أيضاً كذلك ، ولكن الظاهر عدم اقتياسه ، وقد خطأ النَّحَّاسُ
أبا حاتم في حذف هذه الألف ، وفيه نظر .
- قوله : { وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ } جملة في موضع نصب على الحال ، وصاحبها هو «
إِبْنُهُ » والحال تأتي من المنادى لأنه مفعولٌ به .
والمَعْرَلُ - بكسر الزاي - اسم مكن العزلة ، وكذلك اسم الزمان أيضاً ،
وبالفتح هو المصدر . قال أبو البقاء : « ولم أعلم أحداً قرأ بالفتح » .
قال شهابُ الدِّ [ن : لأن المصدر ليس حاوياً له ولا ظرفه؛ فكيف يقرأ به إلا
مجاز بعيد؟ .
وأصله : من العَزَلُ ، وهو التَّخِيَةُ ، والإبعاد تقول : كنت بمعزلٍ عن كذا ، أي :
بموضع قد عُزِلَ منه ، قيل : كان بمعزلٍ عن السفينة ، لأنه كان يظنُّ أنَّ الجبل
يمنعه من الغرق .
وقيل : كان بمعزلٍ عن أبيه وإخوته وقومه ، وقيل : كان في معزلٍ من الكفار
كأنه انفرد عنهم فظنَّ نوحٌ أنَّ ذلك محبة لمفارقتهم .
- فصل
- اختلفوا في أنه هل كان ابناً له؟ فقيل : كان ابنه حقيقة لنصِّ القرآن ، وصرفُ
هذا اللفظ إلى أنَّه ربه ، فأطلق عليه اسم الابن لهذا السبب ، صرف للكلام
عن حقيقته إلى مجازه من غير ضرورة ، والمخالفُ لهذا الظاهر إنما خالفهُ
استبعاداً لأن يكون ولد الرسول كافراً ، وهذا ليس ببعيد؛ فإنه قد ثبت بنصِّ
القرآن أنَّ والد الرسول - عليه الصلاة والسلام - كان كافراً ، فكذلك ههنا .
فإن قيل : لَمَّا دَعَا وَقَالَ : { رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا } [نوح
: 26] فكيف نادى ابنه مع كفره؟ .
فالجواب من وجوه :
- الأول : أنَّه كان ينافقُ أباه؛ فظنَّ نوحٌ أنَّه مؤمنٌ؛ فلذلك ناداه ، ولولا ذلك لما
أحب نجاته .
- الثاني : أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يعلمُ أنه كافرٌ لكن ظنَّ أنه لَمَّا شاهد
الغرق ، والأهوال العظيمة فإنَّه يقبل الإيمان ، فكان قوله : { يَا بَنِي أَرْكَبْ مَعَنَا
{ كالدلائل على أنَّه طالبٌ منه الإيمان ، وتأكد هذا بقوله : { وَلَا تَكُنْ مَعَ
الكَافِرِينَ } أي : تابعهم في الكفر ، واركب مع المؤمنين .
- الثالث : أنَّ شفقة الأبوة لعلها حملته على ذلك النداء ، والذي تقدّم من قوله :

{ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ } [هود : 40] كان كالمجمل ، فلعله جَوَزَ أَلَّا
يكون هو داخلاً فيه .

(9/108)

وقيل : كان ابن امرأته ، ويدلُّ عليه ما تقدّم من القراءة .
وقال قتادة : سألت الحسن عنه فقال : وإلله ما كان ابنه فقلت : إنَّ الله -
تعالى - حكى عنه أنه قال : { إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي } [هود : 45] وأنت تقولُ :
ما كان ابناً له ، فقال : لم يقل : إِنَّ ابْنِي مِنِّي ، وإلّا قال : من أهلي ، وهذا
يدلُّ على قولي .

وقيل : ولد على فراشه ، قالوا : لقوله تعالى في امرأة نوح ، وامرأة لوط
{ فَخَاتَتَاهُمَا } [التحريم : 10] .
قال ابن الخطيب : وهذا قول خبيثٌ يجب صون منصب الأنبياء - عليهم الصلاة
والسلام - عن هذه الفضيحة لا سيما هو على خلاف نصِّ القرآن .
وأما قوله تعالى : { فَخَاتَتَاهُمَا } [التحريم : 10] فليس فيه أن تلك الخيانة
كانت بالسبب الذي ذكره .

قيل لابن عباس - رضي الله عنه - : كيف كانت تلك الخيانة ، فقال : كانت
امرأة نوح تقولُ : رَوْجِي مجنونٌ ، وامرأة لوط تدلُّ الناس على ضيفه ، إذا
نزلوا به ، ويدلُّ على فسادِ هذا القول قوله تعالى : { الْخَبِيثَاتِ لِلْخَبِيثِينَ
وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ } [النور : 26] وقوله : { وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ
مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ } [النور : 3] .

قوله : { يَا بَنِي آرْكَبَ مَعَنَا } قرأ البرزنجي ، وقالون ، وخلاد بإظهار باء « آرْكَبَ »
قبل ميم « مَعَنَا » والباقون بإدغامها في الميم ، وقرأ عاصم هنا « يَا بُنَيَّ »
بفتح الياء . وأما في غير هذه السورة فإنَّ حفصاً عنه فعل ذلك . والباقون :
بسكّر الياء في جميع القرآن إلا ابن كثير؛ فإنه في الأول من لقمان ، وهو قوله
: { يَا بَنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ } [لقمان : 13] فإنه سكنه وصلّاً ووقفاً ، وفي
الثاني كغيره أنه يكسر ياءه ، وحفص على أصله من فتحه . وفي الثالث وهو
قوله : { يَا بَنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ } [لقمان : 17] اختلف عنه فروى البرزنجي كحفصٍ
، وروى عنه قبل السكون كالأول . هذا ضبط القراءة .

وأما تخريجها فمن فتح فقيل : أصلها : « يَا بُنَيَّ » بالألف فحذفت الألف تخفيفاً
، اجترأ عنها بالفتحة كما تقدّم . وقيل : بل حذفت لالتقاء الساكنين؛ لأنَّهما وقع
بعدها راءٌ « آرْكَبَ » وهذا تعليلٌ فاسدٌ جداً ، بدليل سقوطها في سورة لقمان
في ثلاثة مواضع حيث لا ساكنان . وكان هذا المعلل لم يعلم بقراءة عاصم في
غير هذه السورة ، ولا بقراءة البرزنجي في « لقمان » ، وقد نقل ذلك أبو البقاء
ولم ينكره . وكذلك قال الزمخشري أيضاً .

وأما من كسر فحذفت الياء أيضاً : إمّا تخفيفاً وهو الصحيح ، وإما لالتقاء
الساكنين ، وقد تقدّم فساده . وأما من سكن فلما رأى من الثقل مع مطلق
الحركة ، ولا شك أن السكون من أخف الحركات ، ولا يقال : فلم وافق ابن
كثير غير حفص في ثاني لقمان ، ووافق حفصاً في الأخيرة في رواية البرزنجي
عنه ، وسكن الأول؟ لأن ذلك جمع بين اللغات ، والمفروق اتِّ بمحالٍ .

(9/109)

وأصلُ هذه اللفظة بثلاث ياءات : الأولى للتصغير ، والثانية لامُ الكلمة ، وهى هي ياءُ بطريق الأصلِ أو مبدلُهُ من وِاوٍ؟ خلافُ تقدّم تحقيقه أول الكتاب في لام « ابن » ما هي؟ والثالثة ياءُ المتكلم مضافٌ إليها ، وهى التى طرأ عليها القلبُ ألفاً ثم الحذفُ ، أو الحذفُ وهى ياءُ بحالها .

فصل

لَمَّا حكى عن نوحِ الله دعا ابنه إلى رُكوبِ السَّفينةِ حكى عن ابنه أَنَّهُ قال : { سَأوِيَا إِلَى جَبَلٍ } سَأصِيرُ وَالْتَّجِيءُ إِلَى جَبَلٍ { يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ } يمنعني من الغرق ، وهذا يدل على أَنَّ الابنَ كَانَ مُصِيراً عَلَى الكُفْرِ ، فعند هذا قال نوحٌ : { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ } أي : من عذابِ الله { إِلَّا مَنْ رَحِمَ } . وههنا سؤال :

وهو أن الذي رحمه الله معصومٌ ، فكيف يحسن استثناء المعصوم من العاصم؟ والجواب من وجوه :

الأول : أَنَّهُ استثناءٌ منقطع ، وذلك أن تجعل « عَاصِماً » على حقيقته ، و « مَن رَحِمَ » هو المعصوم ، وفي « رَحِمَ » ضميرٌ مرفوعٌ يعودُ على الله تعالى ، ومفعولُهُ ضميرٌ الموصولِ وهو « مَن » حذف لاسِتْكمالِ الشروطِ ، والتقديرُ : لا عاصم اليوم ألبتة من أمر الله ، لكن من رحمه الله فهو معصوم . الثاني : أن يكون المراد ب « مَن رَحِمَ » هو الباري تعالى كأنه قيل : لا عاصم اليوم إِلَّا الرَّاحِمَ .

الثالث : أن عاصماً بمعنى معصوم ، وفاعل قد يجيءُ بمعنى مفعول نحو : { مَاءٍ دَافِقٍ } [الطارق : 6] أي : مَدْفُوقٌ؛ وأنشدوا : [المتقارب] 2975- بَطِّيءُ الْقِيَامِ رَخِيمُ الْكَلَا ... مِ أُمْسَى فُؤَادِي بِهِ قَائِنَا أي : مَفْتُونًا ، و « مَن » مرادٌ بها المعصومُ ، والتقديرُ : لا معصوم اليوم من أمر الله إِلَّا من رحمه الله فَإِنَّهُ يُعَصِّمُ .

الرابع : أن يكون « عاصم » هنا بمعنى النَّسبِ ، أي : ذا عِصْمَةٍ نحو : لابن وتامر ، وذو العصمة ينطلق على العاصم وعلى المعصوم ، والمراد به هنا المعصوم .

وهو على هذه التَّقاديرِ استثناءٌ متصلٌ ، وقد جعله الزمخشريُّ متصلاً لمدرِكٍ آخر ، وهو حذفُ مضافٍ تقديره : لا يعصمك اليوم مُعْتَصِمٌ قط من جبلٍ ونحوه سوى مُعْتَصِمٍ واحدٍ ، وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم ، يعني في السفينة . وأما خبرُ « لا » فالأحسنُ أن يجعل محذوفاً ، وذلك لِأَنَّهُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ؛ وجب حذفه عند تميم ، وكثير عند الحجاز ، والتقديرُ : لا عاصم موجودٌ . وجوز الحوفيُّ وابنُ عطية أن يكون خبرها هو الظرف وهو اليوم . قال الحوفيُّ : ويجوز أن يكون « الْيَوْمَ » خبراً فيتعلق بالاستقرار ، وبه يتعلق « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » .

وقد ردَّ أبو البقاء ذلك فقال : فَأَمَّا خَيْرٌ « لا » فلا يجوزُ أن يكون « الْيَوْمَ » ؛ لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَكُونُ خَبِراً عَنِ الْجُثَّةِ ، بل الخبرُ « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » و « الْيَوْمَ » معمولٌ « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » .

وَأَمَّا الْيَوْمَ « و » مِنْ أَمْرِ اللَّهِ « فقد تقدّم أنّ بعضهم جعل أحدهما خبراً ، فيتعلّق الآخر بالاستقرار الذي يتضمّنهُ الواقعُ خبراً ، ويجوزُ في « الْيَوْمَ » أن يتعلّق بنفس « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » لكونه بمعنى الفعل .
وجوزُ الحوفيُّ أن يكونَ « الْيَوْمَ » نعتاً ل « عَاصِمَ » وهو فاسدٌ بما أفسدَ بوقوعه خبراً عن الجُنة .

وقرىء « إِلَّا مَنْ رُحِمَ » مبنياً للمفعول ، وهي مقويّة لقول من يدعي أنّ « مَنْ رَحِمَ » في قراءةِ العامّة المرادُ به المرحوم لا الرَّاحم ، كما تقدّم تأويلُهُ . ولا يجوزُ أن يكونَ « الْيَوْمَ » ولا « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » متعلقين ب « عَاصِمَ » وكذلك الواحد منهما؛ لأنّه كان يكون الاسمُ مطوّلاً ، ومتى كان مُطوّلاً أعرب ، ومتى أعرب نُؤن ، ولا عبرة بخلاف الزجاج حيثُ زعم أنّ اسم « لا » معربٌ حذف تنوينه تخفيفاً .

ثم قال سبحانه وتعالى : { وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ } فصار { مِنَ الْمَغْرِقِينَ } .

روي أنّ الماءَ علا على رؤوس الجبالِ قدر أربعين ذراعاً ، وقيل : خمسة عشر ذراعاً .

قوله تعالى : { وَقِيلَ يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكِ } قيل : هذا مجاز ، لأنّها موات . وقيل : جعل فيها ما تُميّز به . والذي قال إنّهُ مجازٌ قال : لو فُتّشَ كلام العرب والعجم ما وُجِدَ فيه مثل هذه الآية على حسن نظمها ، وبلاغة وصفها ، واشتمال المعاني فيها .

والبُلغُ معروفٌ . والفعل منه مكسورُ العين ومفتوحها : بَلَعَ وَبَلَغَ حكاهما الكسائي والفراء .

قيل : والفصيحُ « بَلَعَ » بكسر اللام « يَبْلَعُ » بفتحها . والإقلاغُ : الإمساك ، ومنه « أَقْلَعَتِ الحُمَى » . وقيل : أقلع عن الشيء ، أي : تيره وهو قريبٌ من الأول . والعَيْضُ : النقصان ، يقال : غاض الماءُ يَغِيضُ غَيْضاً ، ومغاضاً إذا نقص ، وغضته أنا . وهذا من باب فَعَلَ الشيءُ وفعلتهُ أنا . ومثله فغر القمُ وفغرته ، ودلع اللسانُ ودلعتهُ ، ونقص الشيء ونقصته ، وفعله لازم ومتعد ، فمن اللازم قوله تعالى : { وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ } [الرعد : 8] ، أي : تَنْقُصُ . وقيل : بل هو هنا مُتعدٌّ وسياتي ، ومن المتعدّي هذه الآية؛ لأنّه لا يُبْتَى للمفعول من غير واسطة حرف جر إلا المتعدّ [بنفسه] .

والجُوديُّ : جبلٌ بعينه بالموصل ، وقيل : بل كلُّ جبلٍ يقال له جُوديُّ ، منه قول عمرو بن نفيل : [البسيط]

2976- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُودُ بِهِ ... وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُوديُّ والجُمُدُ
قال شهابُ الدين : ولا أدري ما في ذلك من الدلالة على أنّه عامٌّ في كلِّ جبلٍ .
وقرأ الأعمش وابنُ أبي عبله بتخفيف ياء « الجُوديُّ » .

قال ابنُ عطية : وهما لغتان : والصَّوابُ أن يقال : حُقِّقَتْ ياءُ النَّسَبِ ، وإن كان يجوزُ ذلك في كلامهم الفاشي .

قوله « بُعِدَا » منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدّر ، أي : وقيل : ابعُدوا بُعْداً ، فهو مصدرٌ بمعنى الدعاء عليهم نحو : جَدُّعَا ، يقال : بَعِدَ يَبْعِدُ بَعْداً إذا هلك ، قال : [الطويل]

2977- يَقُولُونَ لَا تَبْعِدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَهُ ... وَلَا بُعْدَ إِلَّا مَا تُؤَارِي الصَّغَائِحُ
وَاللَّامُ إِمَّا أَنْ تَتَّعَلِقَ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَحْوِ
« سَفِيحًا لَكَ وَرَعِيًا » ، وَإِمَّا أَنْ تَتَّعَلِقَ بِ « قِيلَ » ، أَي : لِأَجْلِهِمْ هَذَا الْقَوْلُ .
قال الزمخشري : ومجيء إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على
الجلال والكبرياء ، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر ،
وتكوين مكوّن قاهر ، وأن فاعل هذه الأفعال واحد لا يشارك في أفعاله ، فلا
يذهب الوهم إلى أن يقول غيره : يا أرض ابلعي ماءك ، ولا أن يقضي ذلك الأمر
الهائل إلا هو ، ولا أن تستوي السفينة على الجودي ، وتستقر عليه إلا بتسويته
وإقراره ، ولما ذكرنا من المعاني والتكث استفصح علماء البيان هذه الآية ،
ورقصوا لها رءوسهم لا لتجانس الكلمتين وهما قوله : « ابلعي وأقلعي » ،
وذلك وإن كان الكلام لا يخول من حُسن فهو كغير الملفت إليه بإزاء تلك
المحاسن التي هي اللب وما عداها قشور .

فصل

في هذه الآية ألفاظ كل واحد منها يدل على عظمة الله - تعالى - .
فأولها : قوله : « وَقِيلَ » وهذا يدل على أنه سبحانه في الجلال والعظمة
بحيث أنه متى قبل لم ينصرف الفعل إلا إليه ، ولم يتوجه الفكر إلا إلى ذلك
الأمر؛ فدل هذا الوجه على أنه تقرر في العقول أنه لا حاكم في العالمين ولا
متصرف في العالم العلوي والسفلي إلا هو .
وثانيها : قوله : { يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَأَسْمَاءُ أَقْلِعِي } فإن الحسن يدل على
عظمة هذه الأجسام ، والحق - تعالى - مستول عليها متصرف فيها كيف شاء
وأراد ، فصار ذلك سبباً لوقوف القوة العقلية على كمال جلال الله - تعالى -
وعلو قدره وقدرته وهيبته .

وثالثها : أَنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ مِنَ الْجَمَادَاتِ ، فَقَوْلُهُ : « يَا أَرْضُ وَيَا سَمَاءُ »
مشعرٌ بحسب الظاهر على أن أمره وتكليفه نافذ في الجمادات ، وإذا كان
كذلك حكم الوهم بأن نفوذ أمره على العقلاء أولى ، وليس المراد منه أنه
تعالى يأمر الجمادات فإن ذلك باطل ، بل المراد أن توجيه صيغة الأمر بحسب
الظاهر على هذه الجمادات القويّة الشديدة يقرّر في الوهم قدر عظمتة وجلاله
تقريباً كاملاً .

ورابعها : قَوْلُهُ : { وَقُضِيَ الْأَمْرُ } ومعناه : أَنَّ الَّذِي قَضَى بِهِ وَقَدَّرَهُ فِي الْأَزَلِ
قضاءً جزماً فقد وقع ، ذلك يدل على أن ما قضى الله - تعالى - به فهو واقع
في وقته وأنه لا دافع لقضائه ، ولا مانع من نفاذ حكمه في أرضه وسمائه .
فإن قيل : كيف يليق بحكمة الله - تعالى - أن يغرق الأطفال بسبب جرم
الكبار؟ .

فالجواب من وجهين :

الأول : قال أكثر المفسرين : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَعْقَمَ أَرْحَامَ نِسَائِهِمْ قَبْلَ الْغُرُقِ
بأربعين سنة ، فلم يغرق إلا من بلغ سنه أربعين سنة .

(9/112)

ولقائل أن يقول : لو كان ذلك لكان آية عجيبة ظاهرة ظاهرة ، ويبعد مع
ظهورها استمرارهم على الكفر ، وأيضاً فهب أن الأمر كما ذكرتم فما قولكم
في إهلاك الطير الوحش مع أنه لا تكليف عليها البتة .

الجوابُ الثاني : أنه لا اعتراض على الله - تعالى - في أفعاله : { لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ } [الأنبياء : 23] وأجاب المعتزلة بأن الإغراق في الحيوانات والأطفال كإذنه في ذبح هذه البهائم وفي استعمالها في الأعمال الشاقة .
وقوله : { وَقَضِيَ الْأَمْرُ } أي : فرغ منه ، وهو هلاك القوم .
وقوله : { واستوت على الجودي } أي : استوت السفينة على جبل بأرض الجزيرة بقرب الموصل يقال له الجودي . قيل : استوت يوم عاشوراء .
{ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } قيل : هذا من كلام الله - تعالى - قال لهم ذلك على سبيل اللعن والطرْد . وقيل : من كلام نوح وأصحابه؛ لأنَّ الغالب ممَّن سلم من الأمر الهائل بسبب اجتماعهم مع الظلمة فإذا هلكوا ونجا منهم قال مثل هذا الكلام .
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : لمَّا عرف نوحٌ - عليه الصلاة والسلام - أن الماء قد نضب هبط إلى أسفل الجودي فابتنى قرية وسماها ثمانين بعدد من كان معه من المؤمنين؛ فأصبحوا ذات يوم ، وقد تبلبلت ألسنتهم على ثمانين لغة إحداها لغة العرب ، فكان بعضهم لا يفقه كلام بعض ، فكان نوح - عليه الصلاة والسلام - يعبر عنهم .

(9/113)

وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ (45) قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (46) قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ (47) قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وَأَمَّمْ سَمْتَهُمْ ثُمَّ بَمَسْهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ (48) تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعُتْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ (49)

قوله تعالى : { وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ } الآية .
قوله : « فَقَالَ » عطف على « تَادَى » . قال الزمخشري : فإن قلت : وإن كان النداء هو قوله « رَبِّ » فكيف عطف « فَقَالَ رَبِّ » على « تَادَى » بالفاء؟ قلت : أريد بالنداء إرادة النداء ، ولو أريد النداء نفسه لجاء - كما جاء في قوله { إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا } [مريم : 3] - { قَالَ رَبِّ } [مريم : 4] بغير فاء .

فصل
تقدّم الكلام في أنه هل كان ابناً له أم لا؟ فقوله : { رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي } وقد وعدتني أن تنجيني وأهلي { وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ } لا خلف فيه { وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ } حكمت على قوم بالنجاة وعلى قوم بالكفر والهلاك؛ قال الله : { يانوح إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ } واعلم أنه لمَّا ثبت بالدليل ، أنه كان ابناً له ، وجب أن يكون المراد : ليس من أهل دينك . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم معك .

قوله : { إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ } : قرأ الكسائي « عَمِلَطُ فَعَلًا مَاضِيًا ، و » غير « تَضِيًا » .
والباقون : « عَمَلٌ » بفتح الميم وتنوينه على أنه اسم ، و « عَيْرٌ » بالرفع .

فقراءة الكسائي : الضمير فيها يتعين عوده على ابن نوح ، وفاعل « عمِلَ » ضمير يعود عليه أيضاً ، و « عَيَّرَ » مفعول به . ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : عمل عملاً غير صالح كقوله { واعملوا صالحاً } [المؤمنون : 51] . وقيل : إنه ذو عمل باطل فحذف المضاف لدلالة الكلام عليه .

وأما قراءة الباقيين ، ففي الصمير أربعة أوجه :
أظهرها : أنه عائذ على ابن نوح ، ويكون في الإخبار عنه بالمصدر المذهب الثلاثة في « رجل عدل » ، و « زيد كرمٌ وجودٌ » .
والثاني : أنه يعود على النداء المفهوم منقوله : « وتادى » أي : نداؤك وسؤالك .

وإلى هذا ذهب أبو البقاء ومكي والزمخشري . وهذا فيه خطرٌ عظيم ، كيف يقال ذلك في حق نبي من الأنبياء ، فضلاً عن أول رسول أرسل إلى أهل الأرض بعد آدم - عليهما الصلاة والسلام - ؟ ولما حكاه الزمخشري قال : « ليس بذاك » ولقد أصاب . واستدل من قال بذلك أن في حرف عبد الله بن مسعود إنه عمل غير صالح أن تسألني ما ليس لك به علمٌ وهذا مخالفٌ للسواد .

الثالث : أنه يعود على ركوب ابن نوح المدلول عليه بقوله : « اركب مَعَنَا » .
الرابع : أنه يعود على تركه الركب ، وكونه مع المؤمنين ، أي : إن تركه الركوب مع المؤمنين وكونه مع الكافرين عمل غير صالح ، وعلى الأوجه لا يحتاج في الإخبار بالمصدر إلى تأويل ؛ لأن كليهما معنى من المعاني ، وعلى الوجه الرابع يكون من كلام نوح - عليه الصلاة والسلام - ، أي : إن نوحاً قال : إن كونك مع الكافرين وتركك الركوب معنا عمل غير صالح ، بخلاف ما تقدم فإنه من قول الله تعالى فقط ، هكذا قال مكي وفيه نظر ، بل الظاهر أن الكل من كلام الله تعالى .

(9/114)

وقال الزمخشري : فإن قلت : هلاً قيل : إنه عملٌ فاسدٌ . قلت : لما نفاه عن أهله نفي عنه صفتهم بلفظ النفي التي يستبقى معها لفظ المنفي ، وأذن بذلك أنه إنما أنجى من أنجى لصلاحهم لا لأنهم أهلك .

قوله : { فَلَا تَسْأَلْنِي } قرأ نافع وابن عامر « فلا تسألني » بتشديد النون مكسورة من غير ياء . وابن كثير بتشديدها مع الفتح ، وأبو عمرو والكوفيون بنون مكسورة خفيفة ، وياً وصللاً لأبي عمرو ، ودون ياء في الحاليين للكوفيين . وفي الكهف { فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ } [الكهف : 70] قرأه أبو عمرو والكوفيون كقراءتهم هنا ، وافقهم ابن كثير في الكهف ، وأما نافع وابن عامر فكقراءتهما هنا ولابن ذكوان خلاف في ثبوت الياء وحذفها ، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دون التي في الكهف ؛ لأن الياء في هود ساقطة في الرسم ؛ فكانت قراءته بفتح النون محتملةً بخلاف الكهف فإن الياء ثابتة في الرسم ، فلا يوافق فيها فتحها . وقد تقدم خلاف ابن ذكوان في ثبوت الياء في الكهف .

فمن خفف النون ، فهي نون الوقاية وحدها ، ومن شددتها فهي نون التوكيد . وابن كثير لم يجعل في هود الفعل متصلاً بياء المتكلم ، والباقون جعلوه .

فلزمهم الكسرُ . وقد تقدّم أنّ « سَأَلَ » يتعدّى لاثنتين أوّلهما ياء المتكلم ،
والثاني { مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } .
قوله : « أن تكون » على حذف حرف الجر ، أي : مِنْ أَنْ تكون أو لأجل أن ،
وقوله : { مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } يجوزُ في « بِهِ » أن يتعلق ب « عِلْمٌ » .
قال الفارسيُّ : ويكون مثل قوله : [الرجز]
2978- كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا ... ويجوز أن يتعلّق بالاستقرار الذي تعلّق
به « لَكَ » ، والياء بمعنى « في » ، أي ما ليس لك به علمٌ . وفيه نظرٌ .
ثم قال : { إِنِّي أُعْطِكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ } يعني أن تدعو بهلاك الكفار ،
ثم تسأل نجاه كافر { قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ }
وهذا إخبار بها في المستقبل وهو العزم على الترك .
قوله : { وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي } لم تمنع « لا » من عمل الجازم كما لم تمنع من عمل
الجازر في نحو : « جُنْتُ بِلا زَادٍ » قال أبو البقاء : « لِأَنَّهَا كَالجزء من الفعل وهي
غيرُ عاملة في النَّفْيِ ، وهي تنفي ما في المستقبل ، وليس كذلك » ما « فَإِنَّهَا
تنفي ما في الحال ؛ فلذلك لم يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ » إن « عليها » .

(9/115)

قوله : { قِيلَ يَانُوحُ } الخلافة المتقدم في قوله : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا }
[البقرة : 13 و 91] وشبهه عائذُ هنا ، أي : في كون القائم مقام الفاعلِ
الجملة المحكية أو ضمير مصدر الفعل .
قوله : « بِسَلَامٍ » حالٌ من فاعٍ « اهْبِطُ » أي : مُلْتَبِساً بسلام . و « مِنَا »
صفة ل : « سَلَامٌ » فيتعلق بمحذوفٍ أو هو متعلقٌ بنفس « سَلَامٌ » ، وابتداءً
الغاية مجازاً ، وكذلك « عَلَيْكَ » يجوز أن يكون صفة ل « بَرَكَاتٍ » أو متعلقاً بها .
ومعنى « اهْبِطُ » انزل من السفينة ، وعده عند الخروج بالسَّلَامَةِ أولاً ، ثم
بالبركة ثانياً .
والبركة : ثبوت الخير ومنه بروك البعير ، ومنه البركة لثبوت الماء فيها ، ومنه {
تَبَارَكَ اللَّهُ } [الأعراف : 54] أي : ثبت تعظيمه وقيل : البركة ههنا هي أَنَّ
الله - تعالى - جعل ذريته هم الباقين إلى يوم القيامة ، ثم لَمَّا بَشَّرَهُ بِالسَّلَامَةِ
والبركة شرح بعده حال أولئك الذين كانوا معه فقال : { وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ }
قيل : المرادُ الذين معه ، وذرياتهم ، وقيل : ذرية من معه .
قوله { مِّمَّنْ مَعَكَ } يجوز في « مَنْ » أن تكون لابتداء الغاية ، أي : ناشئة من
الذين معك ، وهم الأمم المؤمنون إلى آخر الدهر ، ويجوز أن تكون « مِنْ »
ليبان الجنس ، فيراد الأمم الذين كانوا معه في السفينة ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا جَمَاعَاتٍ .
وقُرِئَ « اهْبِطُ » بضمّ الباءِ ، وقد تقدّم أول البقرة ، وقرأ الكسائيُّ - فيما نُقِلَ
عنه - « وبركة » بالتوحيد .
قوله : « وَأُمَمٌ » يجوز أن يكون مبتدأ ، و « سَنُتَمِّتُهُمْ » خبره ، وفي مسوغ
الابتداء وجهان :
أحدهما : الوصفُ التقديري ، إذ التقديرُ : وَأُمَمٌ مِنْهُمْ ، أي : مِمَّنْ مَعَكَ كقولهم :
« السَّمْنُ مِنْوَانٌ بَدْرُهُمْ » ف « مَتَوَانٌ » مبتدأ وصف ب « منه » تقديراً .
والثاني : أَنَّ الْمَسْوُوعَ لَذَلِكَ التَّفْصِيلُ نَحْوُ : « النَّاسُ رَجُلَانِ : رَجُلٌ أَهْنَتْ ، وَآخَرُ
أَكْرَمَتْ » ومنه قول امرئ القيس : [الطويل]

2979- إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفَهَا انْحَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقِّ وَبِشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ
 ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية عطفاً على الضمير المستتر في « أهبط »
 وأغنى الفصل عن التأكيد بالضمير المنفصل ، قاله أبو البقاء . قال أبو حيان :
 وهذا التقدير والمعنى لا يصلحان ، لأنَّ الذين كانوا مع نوح في السفينة إنما
 كانوا مؤمنين؛ لقوله : { وَمَنْ آمَنَ } ولم يكونوا كافرين ، فيكون
 الكفار مأمورين بالهبوط ، إلا إن فُذِّرَ أنَّ من المؤمنين من يكفر بعد الهبوط ،
 وأخبر عنهم بالحال البتة يؤولون إليها فيمكن على بُعد . وقد تقدّم أنَّ مثل ذلك
 لا يجوز ، في قوله { اسكن أنت وروحك } [البقرة : 35] لأمر صناعي ، و «
 سَمِعْتَهُمْ » على هذا صفة ل « أمم » ، والواو يجوز أن تكون للحال قال
 الأخفش : كما تقول : كلمتُ زيداً وعمرو جالس « ويجوز أن تكون لمجرّد
 السق .

(9/116)

واعلم أنَّه سبحانه أخبر بأنَّ الأمم النَّاشئة الذين كانوا مع نوح لا بدَّ وأن ينقسموا
 إلى مؤمن وكافر .
 ثم قال : { تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ } وقد تقدّم الكلام فيها عند قوله { ذَلِكَ مِنْ
 أَنْبَاءِ الْغَيْبِ } [آل عمران : 44] في آل عمران . و « تلك » في محل رفع
 على الابتداء ، و { مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ } الخبر ، و « نُوحِيهَا إِلَيْكَ » خبر ثان .
 قوله : { مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا } يجوز في هذه الجملة أن تكون حالاً من الكاف في
 « إليك » وأن تكون حالاً من المفعول في « نُوحِيهَا » وأن تكون خبراً بعد خبر
 .
 والمعنى : ما كنت تعلمها أنت يا محمد ولا قومك ، أي : إنَّك ما كنت تعرف هذه
 القصة وقومك أيضاً ما كانوا يعرفونها ، كقول الإنسان لآخر : لا تعرف هذه
 المسألة لا أنت ولا أهل بلدك .
 فإن قيل : أليس قد كانت قصة الطوفان مشهورة عند أهل العلم ؟ .
 فالجواب : أنها كانت مشهورة بحسب الإجمال ، أمَّا التفصيل المذكورة فما
 كانت معلومة .
 ثم قال تعالى : « فاصبر » يا محمد أنت وقومك على أولئك الكفار « إنَّ
 العاقبة » آخر الأمر والنصر والظفر « لِلْمُتَّقِينَ » .
 فإن قيل : إنَّه ذكر هذه القصة في سورة يونس ثم أعادها ، فما فائدة هذا
 التكرار ؟ .
 فالجواب : أنَّ القصة الواحدة قد ينتفع بها من وجوه ، ففي السورة الأولى كان
 الكفار يستعجلون نزول العذاب ، فذكر - تعالى - قصة نوح وبين أنَّ قومه كانوا
 يكذبونه بسبب أنَّ العذاب ما كان يظنه ثمَّ في العاقبة ظهر ، فكذا في واقعة
 محمد - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه - ، وفي هذه السورة ذكر القصة
 لبيان أنَّ إقدام الكفار على الإيذاء ، والإيحاء كان حاصلًا في زمن نوح ، فلمَّا
 صبر نال الفتح والظفر ، فكن ، يا محمد ، كذلك لتنال المقصود ، فلمَّا كان
 الانتفاع بالقصة في كلِّ سورة من وجهٍ لم يكن تكريرها خالياً عن الفائدة .

(9/117)

وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُعْتَرُونَ (50) يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ (51) وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَيَّ فُوتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ (52) قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ (53) إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (54) مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ (55) إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِعَصَائِبِهَا إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (56) قَانُ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا إِنْ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ (57) وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ (58)

قوله تعالى : { وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا } القصة : معطوفان على قوله : { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ } [هود : 25] في عطف مرفوع على مرفوع ومجرور ، كقولك : ضرب زيدٌ عمراً ، وبكرٌ خالداً وليس من باب ما فصل فيه بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور نحو : « صَرَبْتُ زَيْدًا ، وَفِي السُّوقِ عَمْرًا » فيجىء الخلاف المشهور . وقيل : بل هو على إضمار فعلٍ ، أي : وَأَرْسَلْنَا هُودًا ، وهذا أوفق لطول الفصل

و « هوداً » بدلٌ أو عطفٌ بيان لأخيهم .

وقرأ ابنُ محيصن « يَا قَوْمُ » بضم الميم ، وهي لغةٌ بعضهم يبتون المضاف للياء على الصم كقوله تعالى : { قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً } [الأنبياء : 112] بضم الياء ، ولا يجوز أن يكون غير مضافٍ للياء كما سيأتي في موضعه إن شاء الله . وقوله : { مَنْ إِلَهٌ غَيْرُهُ } تقدّم في الأعراف .

فصل

كان هود أخاهم في النسب لا في الدين؛ لأنه كان من قبيلة عاد ، وهم قبيلة من العربِ بناحية اليمن ، كما يقال للرجل : يا أخا تميم ، يا أخا سليم ، والمرادُ رجل منهم .

فإن قيل : إنَّه تعالى قال في ابن نُوحٍ { إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ } [هود : 46] فبين أن قرابة النسب لا تفيدُ إذا لم تحضُرْ قرابة الدين ، وههنا أثبت هذه الأخوة مع الاختلاف في الدين ، فما الفرقُ بينهما؟ .

فالجوابُ : أنَّ المراد من هذا الكلام استمالة قوم محمدٍ صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّ قومه كانوا يستبعدون في محمدٍ صلى الله عليه وسلم مع أنَّه واحدٌ من قبيلتهم أن يكون رسولاً إليهم من عند الله ، فذكر الله تعالى أنَّ هوداً كان واحداً من عاد ، وأنَّ صالحاً كان واحداً من ثمود ، لإزالة هذا الاستبعاد .

{ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ } [الأعراف : 65] وحُدُوا الله ، ولا تعبدُوا غيره .

فإن قيل : كيف دعاهم إلى عبادةٍ قبل إقامة الدلالة على ثبوت الإله تعالى؟ .

فالجوابُ : أنَّ دلائل ثبوت وجود الله تعالى ظاهرة ، وهي دلائل الآفاق والأنفس ، وقلما تُوجد في الدنيا طائفة ينكرون وجود الإله؛ ولذلك قال تبارك وتعالى في صفة الكفار : { وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ } [لقمان : 25] .

ثم قال : « إِنْ أَنْتُمْ » ما أنتم « إِلَّا مُعْتَرُونَ » كاذبون في إشراككم .

ثم قال : { ياقوم لا أسألكم عليه أجراً } أي : على تبليغ الرسالة جُعلاً { إن أجري إلا على الذي فطرني } وهذا عين ما ذكره نوح - عليه الصلاة والسلام

قرأ نافع ، والبيزي بفتح ياء « قَطَرَنِي » ، وأبو عمرو وقنبل بإسكانها . ومعنى « قَطَرَنِي » خلقني ، { أَقْلًا تَعْقِلُونَ } أي مصيب في المنع من عبادة الأوثان . ثم قال : { وياقوم استغفروا ربكم } آمنوا به ، والاستغفار - ههنا - بمعنى الإيمان . وقال الأصم : { استغفروا ربكم } أي : سلوه أن يغفر لكم ما تقدّم من شرككم ، ثم توبوا من بعده بالندم على ما مضى ، وبالعزم على أن لا تعودوا إلى مثله ، فإذا فعلتم ذلك فالله يكثر النعمة عليكم .

(9/118)

قوله : { يُزِيلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا } نصب « مِدْرَارًا » على الحال ، ولم يُؤنثه وإن كان من مؤنث لثلاثة أوجه : أحدها : أن المراد بالسَّمَاء السحاب ، فذكر على المعنى . الثاني : أن مفعلاً للمبالغة فيستوي فيه المذكر والمؤنث ك : صُبُور ، وشكُور ، وفعل .

الثالث : أن الهاء حذفت من « مِفْعَال » على طريق النسب قاله مكِّي ، وقد تقدّم إيضاحه في الأنعام . والمعنى : يُرسل عليكم المطر متتابعاً مرة بعد أخرى في أوقات الحاجة . { وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ } أي : شدة مع شدتكم . وقيل : المراد بالقوة : المال وذلك أن الله تعالى لما بعث هوداً إليهم ، وكذبوه حبس الله المطر عنهم ثلاث سنين ، وأقم أرحام نساءهم ، فقال لهم هودٌ : إن آمنتم بالله أحياناً الله يلاذكم ورزقكم المال ، والولد ، فذلك قوله تعالى : { يُزِيلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا } والمِدْرَارُ : بالكسر الكثير الدر وهو من أبنية المبالغة . فإن قيل : إن هوداً - عليه الصلاة والسلام - قال : لو اشتغلتم بعبادة الله لانفتحت عليكم أبواب الخيرات الدنيوية ، وليس الأمر كذلك لقوله - عليه الصلاة والسلام - « حُصَّ البلاء بالأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل ، فالأمثل » فكيف الجمع بينهما؟ وأيضاً فقد جرت عادة القرآن بالترغيب في الطاعات بسبب ترتيب الخيرات الدنيوية ، والأخروية عليها ، فأما الترغيب في الطاعات لأجل ترتيب الخيرات الدنيوية عليها؛ فذلك لا يليق بالقرآن . فالجواب : لما كثر الترغيب في سعادات الآخرة لم يتغير بالترغيب أيضاً في خير الدنيا بقدر الكفاية .

قوله : { إِلَى قُوَّتِكُمْ } يجوز أن يتعلق ب « يَزِدْكُمْ » على التضمين ، أي : يُضيف إلى قُوَّتِكُمْ قُوَّةً أخرى ، أو يجعل الجار والمجرور صفة ل « قُوَّة » فيتعلق بمحذوف . وقدره أبو البقاء : « مُضَافَةً إِلَى قُوَّتِكُمْ » ، وهذا ياباه النحاه ، لأنهم لا يقدرُونَ إلا الكون المطلق في مثله ، أو تجعل « إلى » بمعنى « مع » أي : مع قُوَّتِكُمْ ، كقوله : { إِلَى أَمْوَالِكُمْ } [النساء : 2] . ثم قال : { وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ } أي : ولا تدبروا مشركين مصرين على الكفر

{ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ } ببرهانٍ وُحَّجَةٍ واضحةٍ على ما تقول . والباء في « بَيِّنَةٍ » يجوزُ أن تكون للتعدية؛ فتتعلق بالفعل قبلها أي ما أظهرت لنا بينةً قط

والثاني : أن تتعلق بمحذوفٍ على أنها حالٌ؛ إذ التقديرُ : مُسْتَقْرَأً أو مُلْتَبَساً بَيِّنَةٍ .

قوله : { وَمَا تَحْنُ بِنَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ } أي : وما نترك آلِهتنا صادرين عن قولك ، فيكون « عَنْ قَوْلِكَ » حالٌ من الضمير في « تَارِكِي » ويجوزُ أن تكون « عَنْ » للتعليل كهي في قوله تعالى : { إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ } [التوبة : 114] ، أي : إلا لأجل موعدةٍ . والمعنى هنا : بتاركي آلِهتنا لقولك ، فيتعلق بنفس « تَارِكِي » .

(9/119)

وقد أشار إلى التعليل ابنُ عطية ، ولكنَّ المختار الأول ، ولم يذكر الزمخشريُّ غيره .

قوله : { وَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ } بمصدِّقين . الظاهر أن ما بعد « إِلَّا » مفعولٌ بالقول قبله ، إذ المرادُ : إن نقولُ إلا هذا اللفظ فالجملةُ محكيةٌ نحو قولك « ما قلتُ إلا زيداً قائمٌ » . فوال أبو البقاء : « الجملةُ مفسرةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، التقديرُ : إن نقولُ إلا قولاً هو اعتراك ، ويجوزُ أن يكون موضعها نصباً ، أي : ما نذكرُ إلا هذا القول » .

وهذا غيرُ مرضٍ؛ لأنَّ الحكايةَ بالقولِ معنى ظاهر لا يحتاج إلى تأويلٍ ، ولا إلى تضمين القولِ بالذِّكرِ .

وقال الزمخشريُّ : « اعْتَرَاكَ » مفعولٌ « تَقُولُ » و « إِلَّا » لغوٌ ، أي : ما نقولُ إلا قولنا « اعْتَرَاكَ » . انتهى .

يعنى بقوله : « لغوٌ » أنه استثناءٌ مفرِّغٌ ، وتقديره بعد ذلك تفسيرٌ معنى لا إعراب ، إذا ظاهره يقتضي أن تكون الجملةُ منصوبةً بمصدرٍ محذوفٍ ، ذلك المصدرُ منصوبٌ ب « تَقُولُ » هذا الظاهرُ .

ويقال : اعترأه يعتربه إذا أصابه ، وهو افتعل من عراه يعرؤه ، والأصلُ : اعترو من العرْو ، مثل : اعترَو من العرْو ، فتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً ، وهو يتعدَّى لاثنتين ثانيهما بحرفِ الجرِّ .

والمعنى : أثلُّ شتَمَت آلِهتنا ، فجعلتك مجنوناً ، وأفسدت عقلك ، ثم قال لهم هودٌ : { إني أشهدُ الله { على نفسي { واشهدوا } يا قومي { أنني برياءٌ ممَّا تُشركونَ } من دونه ، يعنى : الأوثان .

قوله : { أنني برياءٌ } يجوزُ أن يكون من باب الإعمال؛ لأنَّ « أشهدُ » يطلبه ، و « أشهدوا » يطلبه أيضاً ، والتقديرُ : أشهدُ الله على أنني بريءٌ ، واشهدوا أنتم عليه أيضاً ، ويكون من باب إعمال الثاني؛ لأنَّه لو أعمل الأول لأضمر في الثاني ، ولا غرو في تنازع المختلفين في التعدِّي واللزوم .

و « ممَّا تُشركونَ » يجوزُ أن تكون « ما » مصدريةً ، أي : من إشراككم آلِهةً من دونه ، أو بمعنى « الذي » ، أي : من الذين تشركونه من آلِهةٍ من دونه ، أي : أنتم الذين تجعلونها شركاء .

وقوله : « جميعاً » حالٌ من فاعل « فكيدوني » ، وأثبت سائرَ القرَّاءِ باءً »

فَكَيْدُونِي « في الحاليين ، وحذفوها في المرسلات .
وهذا نظير ما قاله نوح - عليه الصلاة والسلام - لقومه : { فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُم } [يونس : 71] إلى قوله : { وَلَا تُنظِرُونَ } [يونس : 71] .
وهذه معجزة قاهرة ؛ لأنَّ الرَّجُلَ الواحدَ إذا أقبل على القوم العظام ، وقال لهم
: بِالْعُوَا فِي عداوتِي ، وفي إيدائي ، ولا تَوَجُلُونَ فَإِنَّهُ لا يَقُولُ هذا إلا إذا كان
واثقاً من الله بأنَّه يحفظه ، وبصونه عن كيد الأعداء ، وهذا هو المراد بقوله :
{ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ } أي : اعتمادي على الله ربِّي وربُّكُمْ .

(9/120)

{ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا } قال الأزهريُّ : « النَّاصِيَةُ عند العربِ :
مَنْبِتُ الشَّعْرِ فِي مَقْدَمِ الرَّأْسِ ، وَيَسْمَى الشَّعْرَ الثَّابِتُ هُنَاكَ أَيْضاً نَاصِيَةً بِاسْمِ
مَنْبِتِهِ » .
وَنَصَوْتُ الرَّجُلِ : أَخَذْتُ بِنَاصِيَتِهِ ، فَلَامُهَا واوٌ ، وَيُقَالُ : نَاصَاةٌ بِقَلْبٍ يَأْتِيهَا أَلْفَاً ،
وَفِي الْأَخِذِ بِالنَّاصِيَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْغَلْبَةِ وَالتَّسْلُطِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخِذاً بِنَاصِيَتِهِ ،
وَلِذَلِكَ كَانُوا إِذَا مَاتُوا عَلَى أَسِيرٍ جُرُّوا نَاصِيَتِهِ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَلَامَةً لِقَهْرِهِ ، وَالْعَرَبُ
إِذَا وَصَفُوا إِنْسَانًا بِالذَّلَّةِ ، وَالخِضُوعِ قَالُوا : مَا نَاصِيَةَ فُلَانٍ إِلَّا بِيَدِ فُلَانٍ ، أَي : إِنَّهُ
مَطِيعٌ لَهُ .
وَمَعْنَى « آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا » قَالَ الضَّحَّاكُ : « مُخَيَّبًا وَمُؤَمِّتًا » . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : «
مَالِكُهَا وَالْقَادِرُ عَلَيْهَا » وَقَالَ الْقَتَيْبِيُّ : « بِقَهْرِهَا » .
{ إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } يَعْنِي : وَإِنْ كَانَ رَبِّي قَادِرًا عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ لا
يَظْلِمُهُمْ ، وَلا يَعْمَلُ إِلَّا بِالْإِحْسَانِ وَالْعَدْلِ ، فَيَجَازِي الْمُحْسِنَ بِالْحَسَنِ ،
وَالْمُسِيءَ بِإِسَاءَتِهِ .
وَقِيلَ : مَعْنَاهُ دِينَ رَبِّي صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ . وَقِيلَ : فِيهِ إِضْمَارٌ ، أَي : إِنَّ رَبِّي
يَحْتَكُمُ وَيَجْمَلِكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .
« فَإِنْ تَوَلَّوْا » أَي : تَتَوَلَّوْا فَحَذَفَ إِحْدَى النَّائِبِينَ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا
كَقَوْلِهِ : « أَبْلَعْتُمْ » وَلا يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى فِيهِ الْإِلْتِفَاتُ ، إِذْ هُوَ رَكَاكَةٌ فِي التَّرْكِيبِ
، وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَقَالَ : « وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ « تَوَلَّوْا » مَاضِيًا ،
وَيَجِيءُ فِي الْكَلَامِ رَجوعٌ مِنْ غَيْبَةٍ إِلَى خُطَابٍ » .
قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : « وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا لَكِنْ لَمَدَّرَكَ آخِرَ غَيْرِ الْإِلْتِفَاتِ :
وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ، أَي : فَيَقُلُ لَهُمْ : قَدْ أَبْلَعْتُمْ ، وَيَتَرَجَّحُ كَوْنُهُ
بِقِرَاءَةِ عَيْسَى الثَّقَفِيِّ وَالْأَعْرَجِ « فَإِنْ تَوَلَّوْا » بِضَمِّ النَّاءِ وَاللَّامِ ، مُضَارِعٌ « وَلِي
» ، وَالْأَصْلُ : تَوَلَّوْا فَأَعْلَّ .
وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « فَإِنْ قُلْتَ : الْإِبْلَاجُ كَانَ قَبْلَ التَّوَلَّى ، فَكَيْفَ وَقَعَ جِزَاءٌ
لِلشَّرْطِ ؟ » .
قُلْتَ : مَعْنَاهُ ، وَإِنْ تَوَلَّوْا لَمْ أَعَاتِبْ عَلَى تَفْرِيطِ فِي الْإِبْلَاجِ ، وَكُنْتُمْ مَحْجُوبِينَ
بِأَنَّ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ قَدْ بَلَغَكُمْ فَأَبَيْتُمْ إِلَّا التَّكْذِيبَ » .
قَوْلُهُ : « وَيَسْتَحْلِفُ » الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهِ اسْتِثْنَاءً . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : هُوَ
مَعْطُوفٌ عَلَى الْجَوَابِ بِالْفَاءِ . وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
بِتَسْكِينِهِ ، وَفِيهِ وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ سَكَنًا تَخْفِيفًا لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ .
وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا عَطْفًا عَلَى الْجَوَابِ الْمُقْتَرَنِ بِالْفَاءِ ، إِذْ مَحَلُّهُ الْجِزْمُ

وهو نظيرُ قوله : { فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ } [الأعراف : 186] وقد تقدّم تحقيقه ، إلا أنّ القراءتين ثم في المتواتر .
 والمعنى : إن تتولوا أهلككم الله ، ويستبدل قوماً غيركم أطوع منكم يُوحّدونه ويعبّدونه .
 قوله : « ولا تَصْرُوهُ » العَامَّةُ : على الثُّون ؛ لأنّه مرفوعٌ على ما تقدم ، وابن مسعودٍ بحذفها ، وهذا يُعَيِّنُ أن يكون سكونٌ « يَسْتَحْلِفُ » جزماً ولذلك لم يذكر الزمخشريُّ غيره ؛ لأنّه ذكر جزم الفعلين ، ولَمَّا لم يذكر أبو البقاء الجزم في « تَصْرُوهُ » جَوَزَ الوجهين في « يَسْتَحْلِفُ » .

(9/121)

و « شيئاً » مصدرٌ ، أي : شيئاً من الصّرر .
 والمعنى : أنّ إهلاككم لا ينقص من ملكه شيئاً ، لأنّ وجودكم وعدمكم عنده سواء .
 وقيل : لا تضرّونه شيئاً بتوليكم وإعراضكم ، إنما تضرّون أنفسكم { إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ } أي : يحفظ أعمال العباد حتى يجازيهم عليها . وقيل : يحفظني من شركم ومكركم . وقيل : حفيظ من الهلاك إذا شاء ، ويهلك إذا شاء .
 قوله : { وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا } أي : عذابنا ، وهو ما نزل بهم من الريح العقيم ، عدّ بهم الله بها سبع ليالٍ ، وثمانية أيام ، تدخل في مناخرهم وتخرج من أدبارهم وتصرعهم على الأرض على وجوههم حتى صاروا { كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ نَّحْلٍ خَاطِئَةٍ } [الحاقة : 7] .
 { تَجَبَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ } وكأثوا أربعة آلاف « بِرَحْمَةٍ مِنَّا » بنعمة مِنَّا .
 وقيل : المراد بالرحمة : ما هداهم إليه من الإيمان . وقيل : المراد أنّه لا ينجو أحد ، وإن اجتهد في الإيمان والعمل الصالح إلا برحمة من الله تعالى .
 ثم قال : { وَتَجَبَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ } فالمراد بالتجاة الأولى : هي التّجاة من عذاب الدّنيا ، والتّجاة الثانية من عذاب القيامة .
 والمراد بقوله : « وَتَجَبَّيْنَاهُمْ » أي : حكمنا بأنهم لا يستحقون ذلك العذاب الغليظ .

(9/122)

وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ (59)
 وَأَتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ (60)

ولما ذكر قصة عاد خاطب قوم محمدٍ صلى الله عليه وسلم فقال : { وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ } وهو إشارة إلى قبورهم وأثارهم كأنه قال : سيخّوا في الأرض فانظروا إليها واعتبروا .
 قوله : « جَحَدُوا » جملةٌ مستأنفة سبقت للإخبار عنهم بذلك ، وليست حالاً ممّا قبلها ، و « جَحَدَ » يتعدّى بنفسه ، ولكنه صُمِّنَ معنى « كَفَرَ » ، فيعدّى بحرفه ،

كما صَمَّنَ « كَفَّرَ » معنى « جَحَدَ » فتعدَّى بنفسه في قوله بعد ذلك : « كَفَرُوا رَبَّهُمْ » .
وقيل : إنَّ « كَفَّرَ » ك « شَكَرَ » في تعدّيه بنفسه تارةً وبحرفِ الجرِ أخرى .
واعلم أنَّه تعالى وصفهم بثلاث صفات .
الأولى : قوله : { جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ } أي : جحدوا دلائل المعجزات على الصّدق ، أو جحدوا دلائل المحدثات على وجود الصانع الحكيم .
والثانية : قوله : { وَعَصَوْا رُسُلَهُ } ومعناه : أنهم إذا عصوا رُسُلًا واحدًا؛ فقد عصوا جميع الرُّسل لقوله : { لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ } [البقرة : 258] .
والثالثة : قوله : { وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ } والمعنى : أنَّ السّفلة كانوا يقلدون الرُّؤساء في قولهم { مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ } [المؤمنون : 33] .
وتقدّم اشتقاقُ « الجبّار » [المائدة : 22] . والعنيدُ والعنود والمُعاند : المنازع المعارض قاله أبو عبيدٍ وهو الطّاعى المتجاوزُ في الظلم من قولهم : « عَنَدَ يَعْنِدُ » إذا حاد عن الحقِّ من جانبٍ إلى جانبٍ . ومنه « عندي » الذي هو ظرفٌ ؛ لأنه في معنى جانب ، من قولك : عندي كذا ، أي : في جانبي .
ثم قال : { وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً } أي : أُرْدِفُوا لعنة تلحقهم ، وتصاحبهم في الدنيا وفي الآخرة . واللّعة : هي الإبعادُ ، والطرْدُ عن الرّحمة .
ثم بيّن السّبب في نزول هذه الاحوال فقال : { أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ } أي : كفروا بربهم فحذف الباء . وقيل : هو من باب حذف المضاف ، أي كفروا نعمة ربهم .
ثم قال : { أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمٍ هُودٍ } قيل : بُعْدًا من رحمةِ الله ، وقيل : هلاكًا .
وللبعد معنيان :
أحدهما : ضدُّ القرب ، يقال منه : بَعَدَ يَبْعُدُ بُعْدًا .
والآخر : بمعنى الهلاك فيقال منه : بَعْدَ يَبْعُدُ بَعْدًا وَبُعْدًا .
فإن قيل : اللعن هو البُعْدُ ، فلمّا قال : { وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ } فما فائدةُ قوله : { أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمٍ هُودٍ } ؟ .
فالجواب : كانوا عاديين .
فالأولى هم قوم هود الذين ذكرهم الله في قوله { أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى } [النجم : 50] .
والثانية أصحاب إرم ذات العمادِ .
وقيل : المبالغة في التّصيصِ تدلُّ على مزيد التأكيد .

(9/123)

وَإِلَى تَمُودَ أَجَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ ثُمَّ تَوَبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيمٌ مُّجِيبٌ (61) قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّ لَنَا لِفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ (62) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَبْضُرْنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا يَزِيدُونِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ (63) وَبِأَقْوَمٍ هَذِهِ تَاقَهُ اللَّهُ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ (64) فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَنَّوْا فِي فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدُّ غَيْرٌ مَكْدُوبٌ (65) فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ (66)

وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَائِعِينَ (67) كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتَمُودَ (68)

قوله تعالى : { وَإِلَى تَمُودَ أَحَاهُمْ صَالِحًا } القصة .
الكلام على أولها كالذي قبلها . والعامَّة على منع « تَمُود » الصَّرْف هنا لعلتين :
وهما العلمية والتأنيث ، ذهبوا به مذهب القبيلة ، والأعمش ويحيى بن وثاب
صَرَفَاه ، ذهبوا به مذهب الحي ، وسيأتي بيان الخلاف إن شاء الله تعالى .
قوله : { هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » لابتداء الغاية ، أي
ابتداء إنشائكم منها إمَّا إنشاء أصلكم ، وهو آدم - صلوات الله وسلامه عليه - .
قال ابن الخطيب : « وفيه وجه آخر وهو أقرب منه ؛ وذلك لأنَّ الإنسان مخلوق
من المنى ومن دم الطمث ، والمنى إنما تولد من الدَّم ، فالإنسان مخلوق من
الدَّم ، والدَّم إنما تولد من الأغذية ، والأغذية إما حيوانية وإما نباتية ، والحيوانات
حالتها كحال الإنسان ؛ فوجب انتهاء الكل إلى النبات والنبات إنما تولد من
الأرض ؛ فثبت أنه تعالى أنشأنا من الأرض » .
أو لأن كل واحد خلق من تربته ؛ أو لأن عذائهم وسبب حياتهم من الأرض .
وقيل : « من » بمعنى « في » ولا حاجة إليه .

قوله : { واستعمركم فيها } أي جعلكم عمَّارها وسكانها . قال الضحاك : «
أطال أعماركم فيها » . وقال مجاهد : أعماركم من العمرى . أي جعلها لكم ما
عِشْتُمْ . وقال قتادة - رضي الله عنه - : « اسكنكم فيها » . قال ابن العربي :
« قال بعض علمائنا : الاستعمارُ : طلبُ العمارة ، والطلب المعلق من الله -
تعالى - على الوجوب ، قال القاضي أبو بكر : تأتي كلمة استعمل في لسان
العرب على معانٍ منها : استعمل بمعنى : طلبُ الفعل كقوله : اسْتَحْمَلْتُهُ أَي :
طلبت من حملاني ، وبمعنى اعتقد ؛ كقوله : استسهلت هذا الأمر اعتقدته سهلاً
، أو وجدته سهلاً ، واستعظمتُهُ أَي : وجدته عظيماً ، وبمعنى أصبت كقوله :
استجدته أَي : أصبته جيداً ، وبمعنى « فَعَلَ » ؛ كقوله : قرَّ في المكان ،
واستقر ، قالوا وقوله : [يَسْتَهْزِءُونَ] [الأنعام : 5] و [يَسْتَسْخِرُونَ]
[الصافات : 14] منه ، فقوله تعالى : { واستعمركم فيها } أي : خلقكم
لعمارتها ، لا على معنى : استجدته واستسهلته ، أي : أصبته جيداً ، وسهلاً ،
وهذا يستحيل [في حق الخالق ، فيرجع إلى أنه خلق لأنه الفائدة ؛ وقد يعبر عن
الشيء بفائدته مجازاً ، ولا يصحُّ أن يقال إنه طلبٌ من الله لعمارتها ، فإن هذا لا
يجوز في حقه » ويصحُّ أن يقال : استدعى عمارتها ، وفي الآية دليل على
الإسكان والعُمري .

ثم قال : { فاستغفروه ثُمَّ تَوَبُوا إِلَيْهِ } وقد تقدّم تفسيره . { إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ
مُّجِيبٌ } أي : أقرب بالعلم والسمع « مجيب » دعاء المحتاجين بفضله ،
ورحمته .

ولمَّا قرَّر صالح هذه الدلائل { قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا } أي
: كُنَّا نَرْجُو أَنْ تَكُونَ سَيِّدًا فِينَا . وقيل : كُنَّا نَرْجُو أَنْ تَعُودَ إِلَى دِينِنَا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
كَانَ رَجُلًا قَوِيَّ الْخَاطِرِ وَكَانَ مِنْ قَبِيلَتِهِمْ ، فَقَوِيَّ رَجَاؤُهُمْ فِي أَنْ يَنْصُرَ دِينَهُمْ ،
وَيَقَرِّرَ طَرِيقَتَهُمْ ، فَلَمَّا دَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَتَرَكَ الْأَصْنَامَ زَعَمُوا أَنَّ رَجَاءَهُمْ انْقَطَعَ
مِنْهُ فَقَالُوا : { أَتُنْهَاتَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا } مِنَ الْأَلْهَةِ ، فتمسكوا بطريق
التقليد .

ونظير تعجبهم هذا ما حكاه الله - تعالى - عن كفار مكة في قولهم : { أَجَعَلَ
الآلهة إلهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ } [ص : 5] .
قوله : { وَإِنَّا لَفِي شَكِّكَ } مما تدعونا إليه مريب هذا هو الأصل ، ويجوز « وَإِنَّا
« بنون واحدة مشددة كما في السورة الأخرى [إبراهيم : 9] . وينبغي أن
يكون المحذوف التَّوْنُ الثَّانِيَّةُ من « إِنَّ » ؛ لأنه قد عُهد حذفها دون اجتماعها مع
« ن » ، فحذوها مع « ن » أولى ، وأيضاً فإن حذف بعض الأسماء ليس بسهل
وقال الفرّاء : « مَنْ قَالَ « إِنَّا » أَخْرَجَ الْحَرْفَ عَلَى أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّ كِتَابَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ
« تَا » فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ نَوَاتٍ ، وَمَنْ قَالَ : « إِنَّا » اسْتَثْقَلَ اجْتِمَاعُهَا ؛ فَاسْقَطَ
الثالثة ، وأبقى الأوليين « انتهى . وقد تقدّم الكلام في ذلك .
قوله : « مُرِيبٌ » اسم فاعل من « أَرَابَ » يجوز أن يكون متعدّياً من « أَرَابَهُ
« ، أي : أَوْقَعَهُ فِي الرَّيْبَةِ ، أَوْ قَاصِرًا مِنْ « أَرَابَ الرَّجُلُ » أي : صار ذا ريبة .
ووصف الشك بكونه مُرِيبًا بالمعنيين المتقدمين مجازاً .
والشك : أن يبقى الإنسان متوقفاً بين التّقي والإثبات ، والمُريب : هو الذي
يظن به السوء والمعنى : أَنَّهُ لَمْ يَتَرَجَّحْ فِي اعْتِقَادِهِمْ فَسَادَ قَوْلُهُ وَهَذَا مَبَالِغَةٌ
في تزييف كلامه .
قوله : { أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ } تقدّم نظيره [يونس : 50] ، والمفعول
الثّاني هنا محذوف تقديره : أَعْصِيهِ وَيَدِلْ عَلَيْهِ « إِنْ عَصَيْتَهُ » . وقال ابنُ
عطيّة : هي مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ ، وَالشَّرْطُ الَّذِي بَعْدَهُ وَجَوَابُهُ يَسُدُّ مَسَدَّ مَفْعُولِينَ
ل « أَرَأَيْتُمْ » .
قال أبو حيان : « وَالَّذِي تَقَرَّرَ أَنَّ « أَرَأَيْتَ » صُغِّنَ مَعْنَى « أَحْبَبْتَنِي » ، وَعَلَى
تقدير أن لا يُصَمَّنَ ، فجملة الشرط والجواب لا تسدُّ مسدَّ مفعولي « عَلِمْتُ »
وأخواتها » .
قوله : { إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي } ورد بحرف الشك ، وكان على يقين تام
في أمره إلا أن خطاب المخالف على هذا الوجه أقرب إلى القبول ؛ فكانه قال
: قَدَّرُوا أَتَيْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَتَيْ نَبِيٌّ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَاَنْظُرُوا إِنْ تَابَعْتُمْ ،
وعصيتُ أمر ربّي ، فمن يمعني من عذاب الله فما تزيدونني على هذا التقدير
غير تحسير .
قوله : « عَيَّرَ تَحْسِيرٌ » الظاهر أن « عَيَّرَ » مفعولٌ ثانٍ ل « تَزِيدُونَنِي » .
قال أبو البقاء : « الْأَقْوَى هُنَا أَنْ تَكُونَ « غَيْرٌ » اسْتِثْنَاءً فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ
مَفْعُولٌ ثَانٍ ل « تَزِيدُونَنِي » ، أي : فَمَا تَزِيدُونَنِي إِلَّا تَحْسِيرًا .

(9/125)

ويجوز أن تكون « غير » صفةً لمفعولٍ محذوفٍ ، أي شيئاً غير تحسير ، وهو
جيد في المعنى .
ومعنى التّفْعِيلِ هُنَا النِّسْبَةُ ، وَالْمَعْنَى : غَيْرٌ أَنْ أَحْسِرْكُمْ ، أي : أنسبكم إلى
التّحْسِيرِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ .
قال الحسن بن الفضل : لم يكن صالح في خسارٍ حتى قال : { فَمَا تَزِيدُونَنِي
عَيَّرَ تَحْسِيرٌ } وإِنَّمَا الْمَعْنَى : فَمَا تَزِيدُونَنِي بِمَا تَقُولُونَ إِلَّا نَسَبْتَنِي إِلَيْكُمْ إِلَى
الْخَسَارَةِ .

والتفسيق والتفجير في اللغة : النسبة إلى الفسق والفجور ، فكذلك التّخسيرُ هو النسبة إلى الخسران .

وقيل : هو على حذف مضاف ، أي : غير بضارّه تخسيركم ، قاله ابن عباسٍ . قوله تعالى : { وَيَأْقُومُ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ } الآية .

« لَكُمْ » في محلّ نصبٍ على الحالِ من « آيَةٌ » ؛ لآئِهِ لو تَأَخَّرَ لكان تَعْتَأَ لها ، فلَمَّا قُدِّمَ انتصبَ حالاً .

قال الزّمخشرِيُّ : فإن قلت : يَمَ تَتَلَقُّ « لَكُمْ » ؟ قلتُ : ب « آيَةٌ » حالاً منها متقدمة ، لآئِهَا لو تَأَخَّرتْ لكانت صفة لها ، فلما تقدّمت انتصبت على الحالِ .

قال أبو حيان : وهذا متناقضٌ لآئِهِ من حيثُ تعلق « لَكُمْ » ب « آيَةٌ » كان معمولاً ل « آيَةٌ » وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها ، لأنّ الحال تتعلّقُ بمحذوفٍ .

قال شهابُ الدّين - رحمه الله - : ومثّلُ هذا كيف يعترض به على مثلِ الزّمخشري بعد إيضاحه المعنى المقصود بأنه التعلّقُ المعنويُّ؟ .

و « آيَةٌ » نصب على الحالِ بمعنى علامة ، والتّأصبُّ لها : إمّا « ها » التّنبية ، أو اسمُ الإشارة ، لما تضمّناهُ من معنى الفعل ، أو فعلٍ محذوفٍ .

فصل

اعلم أنّ العادة فيمن يدّعي النبوة عند قوم يعبدون الأصنام لا بُدَّ وأن يطلبوا منه معجزة ، فطلبوا منه أن يخرج ناقةً عشراءٍ من صخرةٍ معينةٍ ، فدعا صالحٌ؛ فخرجت ناقةً عشراءٍ ، وولدت في الحال ولداً مثلها .

وهذه معجزة عظيمة من وجوه :

الأول : خَلِقُهَا من الصّخرة .

وثانيها : خَلِقُهَا في جوف الجبل ثم شق عنها الجبل .

وثالثها : خَلِقُهَا على تلك الصّورة دفعة واحدة من غير ولادة .

ورابعها : أنّهُ كان لها شرب يوم .

وخامسها : أنه كان يحصلُ منها لبنٌ كثيرٌ يكفي الخلق العظيم .

ثم قال : { فَذَرَوْهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ } من العشب ، والنبات ، فليس عليكم مؤنتها .

وقرئ « تَأْكُلُ » بالرفع : إمّا على الاستئناف ، وإمّا على الحال .

{ وَلَا تَمَسُّوهَا بسوءٍ } ، ولا تصيبوها بعقر « فَيَأْخُذْكُمْ » إن قتلتموها « عذابٌ قريبٌ » يريد اليوم الثالث .

{ فَعَقَّرْوهَا فَقَالَ } لَهُمْ صالحٌ : { تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ } أي : في دياركم ،

فالمراد بالدار : البلد ، وتُسَمَّى البلاد بالديار ، لآئِهِ يدار فيها ، أي : يتصرف ،

يقال : ديار بكر أي : بلادهم .

وقيل : المراد بالديار : دار الدُّنيا ، وقيل : هو جمع « دارة » كساحة وساحٍ

وسُوح ، وأنشد ابنُ أبي الصّلت : [الوافر]

(9/126)

2980- لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌ ... وَأَخْرَجَ فَوْقَ دَارَتِهِ يُتَادِي

فصل

قال القرطبيُّ : « استدللَّ العلماءُ بتأخير الله العذاب عن قوم صالح ثلاثة أيام على أنّ المسافر إذا لم يُجمع على إقامة أربع ليالٍ قصر؛ لأنّ الثلاثة أيام خارجة

عن حكم الإقامة .
والتمتع : التذُّذ بالمنافع والملاذ . { ذك وَعَدُّ عَيْرٍ مَكْذُوبٍ } ، [أي : غير كذب] .

قوله : « مَكْذُوبٌ » يَجُوزُ أن يكون مصدرًا على زنة مفعول ، وقد جاء منه أليفاظ نحو : المَجْلُود والمَعْقُول والمَبْسُور والمَفْتُون ، ويجوز أن يكون اسم مفعول على بابه ، وفيه حينئذٍ تأويلان :

أحدهما : غير مكذوبٍ فيه ، ثم حذف حرف الجر فأتصل الصمير مرئوعاً مستتراً في الصفة ومثله « يَوْمٌ مَشْهُودٌ » وقول الشاعر : [الطويل]
2981- وَيَوْمَ سَهَدَتْهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ التَّهَالِ نَوَافِلُهُ
والثاني : أنه جُعِلَ هو نفسه غير مكذوبٍ؛ لأنه قد وُفِيَ به ، فقد صُدِّقَ .

فصل

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « لَمَّا أمهلهم ثلاثة أَيَّامٍ ، قالوا وما علامة ذلك؟ قال : تصبحوا في اليوم الأولِ وجوهكم مصفرة ، وفي اليوم الثاني مُحَمَّرَةٌ وفي اليوم الثالث مسودة ، ثم يأتيكم العذابُ في اليوم الرابع فكان كما قال » .

فإن قيل : كيف يُعقل أن تظهر هذه العلامات مطابقة لقول صالح ، ثم يبقون مصرين على الكفر؟ فالجواب : ما دامت الأمارات غير بالغة إلى حدِّ اليقين لم يمتنع بقاؤهم على الكفر وإذا صارت يقينية قطعياً ، فقد انتهى الأمر إلى حدِّ الإلجاء ، والإيمان في ذلك الوقت غير مقبول .

قوله { قَلَمًا جَاءَ أَمْرًا } أي : عذابنا ، وتقدّم الكلام على مثله .
قوله : { وَمِنْ خِزْيٍ } متعلقٌ بمحذوفٍ ، أي : ونَجَّيْنَاهُمْ من خزي . وقال الزمخشري : فإن قلت : علام عطف؟ قلت : على « نَجَّيْنَا » ؛ لأنَّ تقديره : ونَجَّيْنَاهُمْ من خزي يومئذٍ كما قال : { وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ } [هود : 58] أي : وكانت التنجيهُ من خزي . وقال غيره : « إِنَّهُ متعلقٌ بـ « نَجَّيْنَا » الأول » .

وهذا لا يجوزُ عند البصريين غير الأخصف؛ لأنَّ زيادة الواو غيرُ ثابتة .
وقرأ نافعٌ والكسائيُّ بفتح ميم « يومئذٍ » على أنها حركةٌ بناءٌ لإضافته إلى غير متمكن؛ كقوله : [الطويل]

2982- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشَيْبَ على الصَّبَا ... فُقلتُ لَمَّا أَصْحُ والسَّيْبُ وَازِعُ
وقرأ الباقون : بخفض الميم .

فمن قرأ بالفتح فعلى أنَّ « يَوْمٌ » مضافٌ إلى « إِذٌ » ، و « إِذٌ » مبني ، والمضاف إلى المبني يجوزُ جعله مبنياً ، ألا ترى أنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف فكذا ههنا ، وأمَّا الكسرُ : فالسبب فيه أنه يضاف إلى الجملة من المبتدأ والخبر ، تقولُ : « جئتُك إذ الشمس طالعة » ، فلَمَّا قطع عنه المضاف إليه نون ليدل التنوين على ذلك ثم كسرت الدال لسكونها وسكون التنوين .

وأما قراءة الكسر فعلى إضافة « الخزي » إلى « اليوم » ، ولم يلزم من إضافته إلى المبني أن يكون مبنياً لأنَّ إضافته غير لازمة .

وكذلك الخلافُ جارٍ في { سَأَلَ سَائِلٌ } [المعارج : 11] .
وقرأ طلحة وأبانُ بن تغلب بتنوين « خَزِي » و « يَوْمَيْذ » نصب على الظرف
ب « الخَزِي » ، وقرأ الكوفيون ونافع في التَّمَل { مَّن قَرَعَ يَوْمَيْذٍ } [الآية :
89] بالفتح أيضاً ، والكوفيون وحدهم بتنوين « قَرَعَ » ونَصَب « يَوْمَيْذ » به .
ويحتملُ في قراءة من نَوَّن ما قبل « يَوْمَيْذ » أن تكون الفتحةُ فتحة إعراب ،
أو فتحة بناء ، و « إِذْ » مضافةٌ لجملة محذوفة عُوض عنها التَّنوينُ تقديره : إذا
جاء أمرنا .

وقال الزمخشريُّ : ويجوزُ أن يراد يومُ القيامة ، كما فسَّر العذاب الغليظ
بعذاب الآخرة .

قال أبو حيان : وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنه لم يتقدَّم ذكرُ يومِ القيامة ، ولا ما يكونُ
فيها ، فيكون هذا التَّنوين عوضاً عن الجملة التي تكون يومَ القيامة .
قال شهابُ الدِّين - رحمه الله - : قد تكونُ الدَّلالةُ لفظيةً ، وقد تكون معنويةً ،
وهذه من المعنوية .

والخَزِي : الدَّل العظيم حتى يبلغ حدَّ الفضيحة كما قال الله تعالى في
المحاريب : { ذَلِكَ لَهُمْ خَزِيٌّ فِي الدُّنْيَا } [المائدة : 33] .
ثم قال : { إِنَّ رَبَّكَ هُوَ القوي العزيز } وإثما حسن ذلكن لأنَّه تعالى بيَّن أنه
أوصل العذاب إلى الكافر وصان أهل الإيمان عنه ، وهذا لا يصحُّ إلا من القادر
الذي يقدر على قَهْر طبائع الأشياء ، فيجعل الشَّيء الواحد بالنسبة إلى إنسان
بلاء وعذاباً ، وبالنسبة إلى إنسان آخر راحة وريحاناً .

قوله : { وَآحَدَ الذِّينِ } : حُذِفَت تاءُ التَّأنيث : إمَّا لكون المؤنث مجازياً ، أو
للفصل بالمفعول أو لأنَّ الصَّيحة بمعنى الصياح ، والصَّيحةُ : فعله يدل على
المرة من الصَّياح ، وهي الصوتُ الشديداً : صاح يصيح صيحا ، أي : صَوَّت بقوة

قال ابنُ عَبَّاس - رضي الله عنهما - : المُرادُ الصَّاعقة . وقيل : صحية عظيمة
هائلة سمعوها فهلكوا جميعاً فأصبحوا جاثمين في دورهم .

وجثومهم : سقوطهم على وجوههم .
وقيل : الجثومُ : السُّكون ، يقالُ للطَّير إذا باتت في أوكارها إنها جثمت ، ثم إنَّ
العرب أطلقوا هذا اللفظ على ما لا يتحرك من الموات .
فإن قيل : ما السَّببُ في كون الصَّيحة موجبة للموت ؟ .
فالجوابُ من وجوه : أحدها : أنَّ الصَّيحة العظيمة إنما تحدثُ عن سبب قوي
يوجب تموج الهواء ، وذلك التموج الشديداً ربما يتعدَّى إلى صمخ الإنسان
فيمزق غشاء الدِّماغ فيورُ الموت .

وثانيها : أنَّه شيء مهيب فتحدث الهيبة العظيمة عند حدوثها والأعراض
التَّفسانية إذا قويت أوجبت الموت .

وثالثها : أنَّ الصَّيحة العظيمة إذا حدثت من السحاب فلا بد وأن يصحبها برقٌ
شديدٌ محرق ، وذلك هو الصَّاعقة التي ذكرها ابن عَبَّاس - رضي الله عنهما - .
ثم قال تعالى : { كَانَ لَمْ يَعْنُوا فِيهَا } كأنَّهم لم يُوجدوا . والمغنى المقام الذي
يقيمُ الحي فيه يقال : غني الرَّجُلُ بمكان كذا إذا أقام به .

قوله : { أَلَا إِنَّ تَمُودَ } قرأ حمزة وحفص هنا { أَلَا إِنَّ تَمُودَ } ، وفي الفرقان : { وَغَادَا وَتَمُودَا } [الآية : 38] وفي العنكبوت : { وَغَادَا وَتَمُودَ } [الآية : 37] ، وفي النجم : { وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى } [الآية : 51] جميع ذلك بمنع الصرف ، وإفقههم أبو بكر على الذي في التَّجْم .
وقوله : { أَلَا بُعْدًا لَتَمُودَ } منعه القراء الصرف إلا الكسائي فإنه صرفه ، وقد تقدّم أن من منع الصرف جعله اسماً للقبيلة ، ومن صرف جعله اسماً للحي ، أو إلى الأب الأكبر؛ وأنشد على المنع : [الوافر]
2983- وَتَادَى صَالِحٌ يَا رَبِّ أَنْزِلْ ... بِأَلِ تَمُودَ مِنْكَ غَدَاً عَدَاً
وأنشد على الصَّرف قوله : [الطويل]
2984- دَعَتْ أُمَّ عَمْرٍو أَمْرٌ شَرٌّ عَلِمْتُهُ ... بِأَرْضِ تَمُودٍ كُلِّهَا فَأَجَابَهَا
وقد تقدّم الكلام على اشتقاق هذه اللفظة في سورة الأعراف .

(9/129)

وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِتَ أَنْ جَاءَ
بِعَجَلٍ حَنِيدٍ (69) فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ تَكَرَّهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا
لَا تَحْفَ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ (70) وَأَمْرًا نُهُ قَائِمَةً فَبَشَّرْنَاهَا
بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ (71) قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَلِدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي
شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ (72) قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ
عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ (73) فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ
الْبَشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ (74) إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ (75) يَا
إِبْرَاهِيمَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ (76)

قوله : { وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى } القصة .
قال النحويون : دخلت كلمة « قَدْ » ها هنا لأن السامع لقصص الأنبياء - عليهم
الصلاة والسلام - يتوقع قصة بعد قصة ، و « قَدْ » للتوقع ، ودخلت اللام في «
لَقَدْ » تأكيداً للخبر .

فصل

لفظ « رُسُلْنَا » جمع وأقله ثلاثة ، فهذا يدل على أنهم كانوا ثلاثة ، والزرائد على
هذا العدد لا يثبت إلا بدليل آخر ، وأجمعوا على أن الأصل فيهم كان جبريل -
عليه السلام - .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « كانوا ثلاثة جبريل ، وميكائيل ،
وإسرافيل ، وهم المذكورون في الذاريات { هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ } [
الذاريات : 24] وفي الحجر { وَبَشَّرْنَاهُمْ عَنْ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ } [الحجر : 51] .
وقال الضحاك : « كانوا تسعة » . وقال محمد بن كعب - رضي الله عنه - «
كان جبريل ومعه سبعة » وقال السدي : « أحد عشر ملكاً » وقال مقاتل : «
كانوا اثني عشر ملكاً على صور الغلمان الوضاء وجوههم » .
« بالبشرى » بالبشارة بإسحاق ويعقوب وقيل : بسلامة لوط ، وأهلك قومه .
قوله : { قَالُوا سَلَامًا } : في نصبه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به ، ثم هو محتمل لأمرين :
أحدهما : أن يراد قالوا هذه اللفظ بعينه ، وجاز ذلك لأنه يتضمن معنى الكلام .
الثاني : أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ ، وقد تقدّم نحو ذلك في قوله تعالى : {

وَقُولُوا حِطَّةً { [البقرة : 58] .
 وثاني الوجهين : أن يكون منصوباً على المصدر بفعلٍ محذوفٍ ، وذلك الفعلُ
 في محلِّ نصبٍ بالقول ، تقديره : قالوا : سَلَّمْنَا سَلاماً ، وهو من باب من ناب
 فيه المصدرُ عن العامل فيه ، وهو واجب الإضمار .
 قوله : « سَلَامٌ » في رفعه وجهان :
 أحدهما : أَنَّهُ مبتدأٌ وخبره محذوفٌ ، أي : سَلامٌ عليكم .
 والثاني : أَنَّهُ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي : أَمْرِي أو قَوْلِي سَلام .
 وقد تقدّم أَنَّ الرفعَ أدلُّ على الثبوتِ مِنَ النَّصبِ [الفاتحة : 2] ، والجملةُ
 بأسرها - وإن كان أحد جزأها محذوفاً - في محلِّ نصبٍ بالقول؛ كقوله :
 [الطويل]

2985- إِذَا دَفْتُ فَأَهَا قُلْتُ : طَعْمٌ مُدَامَةٌ
 وقرأ الاخوان : « قَالَ سَلِمٌ » هنا وفي سورة الدَّارِيَاتِ بكسر السين وسكون
 اللام .

ويلزم بالضرورة سقوطُ الألفِ ، قال الفرَّاءُ : « هُما لغتان كَجِزْمٍ وَحَرَامٍ وَجِلِّ
 وحلالٍ » ؛ وأنشد [الطويل]
 2986- مَرَرْنَا قَفْلَتَا : إِيهِ سَلِمٌ فَسَلَّمْتُ ... كَمَا اكْتَلَّ بِالْبَرْقِ الْعَمَامُ اللَّوَائِحُ
 يريد : سَلامٌ ؛ بدليل : فِسَلَّمْتُ .

وقال الفارسي : « السَّلْمُ » بالكسر ضد الحربِ ، وناسبَ ذلك لِأَنَّهُم لَمَّا
 امتنعوا من تناول ما قدَّمَهُ إليهم ، أنكرهم ، وأوجس منهم خيفةً ، فقال : أنا
 سَلِمٌ ، أي : مُسَالِمٌ غيرُ محاربٍ لكم ، فلم تمتنعوا من تناول طعامي ؟
 قال ابنُ الخطيب - رحمه الله - : وهذا بعيدٌ ؛ لِأَنَّ على هذا التقدير ينبغي أن
 يكون تكلم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بهذا اللفظ بعد إحضار الطعامِ ،
 والقرآن يدل على أَنَّ هذا الكلام قبل إحضار الطعام ؛ لِأَنَّهُ تعالى قال : { قَالُوا
 سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ { والفاءُ للتَّعْقِيبِ ، فدَلَّ على أَنَّ
 مجيئَهُ بالعجل الحنيزِ بعد السَّلَامِ .

(9/130)

فصل

أكثر ما يستعمل « سَلامٌ عليكم » منكرًا ؛ لِأَنَّهُ في معنى الدُّعاءِ كقولهم : خير
 بين يديك .

فإن قيل : كيف جاز الابتداء بالثَّكْرَةِ ؟
 فالجوابُ : إذا وصفت جاز ، فإذا قلت : « سَلامٌ عليكم » فالثَّنْكِيرُ هُنا يدلُّ على
 الكمالِ والتَّمامِ ، فكانه سَلامٌ كامل تام عليك ، ونظيره قوله تعالى : { سَلَامٌ
 عَلَيكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي { [مريم : 47] وقوله : { سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَّحِيمٍ
 { [يس : 58] وقوله : { وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ
 { [الرعد : 23 ، 24] .
 وأما قوله : { والسَلامُ على مَنِ اتبع الهدى { [طه : 47] فالمراد منه الماهية
 والحقيقة .

قال ابنُ الخطيب : قوله : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أكملُ من قوله : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
 » ؛ لِأَنَّ الثَّنْكِيرَ يُفِيدُ المبالغةَ والتَّمامَ ، والتعريفُ لا يفيدُ إلاَّ الماهية .
 قوله : « فَمَا لَبِثَ » يَجُوزُ في « ما » هذه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أَنَّهَا نَافِيَةٌ ، وفي فاعل « لَبِثَ » حينئذٍ وجهان :
أحدهما : أَنَّهُ ضَمِيرُ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَي : فَمَا لَبِثَ إِبْرَاهِيمُ ،
وإن جَاءَ عَلَى إسْقَاطِ الخَافِضِ ، فَقَدَّرُوهُ بِالبَاءِ وَبِ « عَنَ » وَبِ « فِي » ، أَي :
فَمَا تَأَخَّرَ فِي أَنْ ، أَوْ بَانَ ، أَوْ عَنَ أَنْ .
والثاني : أَنَّ الفاعل قوله : « أَنْ جَاءَ » ، والتقدير : فَمَا لَبِثَ ، أَي : مَا أَبْطَأَ وَلَا
تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ بِعَجَلٍ سَمِينٍ .
وثاني الأوجه : أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ .
وثالثها : أَنَّهَا بِمعنى الذي . وهي في الوجهين الأخيرين مبتدأ ، وإن جَاءَ خبرُهُ
على حذفِ مضافٍ تقديره : فَلَبِثَهُ - أَو الذي لَبِثَهُ - قَدَّرَ مَجِيئَهُ .
قال القرطبيُّ : قوله : « أَنْ جَاءَ » معناه : حَتَّى جَاءَ .
والْحَنِيدُ : المَسْوِيُّ بالرَّصْفِ في أَحْذُودٍ كَفَعَلَ أَهْلَ البَادِيَةِ يَشُوونَ فِي حَفْرَةٍ مِنْ
الأَرْضِ بِالحِجَارَةِ المَحْمَّاةِ ، يُقالُ : حَتَدْتُ الشَّاةَ أَحْنَدُهَا حَنْدًا فَهِيَ حَنِيدٌ ، أَي :
مَحْنُودَةٌ .

وقيل : حَنِيدٌ بِمعنى يَقْطُرُ دَسَمُهُ مِنْ قولهم : حَتَدْتُ الفرسَ ، أَي : سَفَّئَهُ
شَوْطًا أَوْ شَوْطَيْنِ وَتَضَعُ عَلَيْهِ الجُلَّ فِي الشَّمْسِ لِيَعْرِقَ .
ثم قال : { فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ } أَي : إِلَى العَجَلِ . وقال الفراءُ :
إلى الطعام وهو العجل .

قوله : « تَكْرَهُمْ » أَي : أَنْكَرَهُمْ ، فهما بِمعنى واحدٍ؛ وَأَنشَدُوا : [البسيط]
2987- وَأَنكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الذي تَكْرَثُ ... مِنَ الحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا
وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا فَقَالَ : الثَّلَاثِي فِيما يُرَى بِالبَصْرِ ، والرَّباعِي فِيما لَا يُرَى
مِنَ المَعَانِي ، وجعل البيت من ذلك ، فَإِنَّها أَنْكَرَتْ مَوَدَّتَهُ وهي مِنَ المَعَانِي التي
لَا تُرَى ، وَنَكَرَتْ شَيْبَتَهُ وَصَلْعَهُ ، وهما يُبْصِرانِ ؛ وَمِنه قول أبي ذؤيبٍ : [الكامل]

2988- فَتَكْرَثُهُ فَتَنْفَرْتُ وَأَمْتَرَسَتْ بِهِ ... هَوَجَاءَ هَادِيَةً وَهَادٍ جُرْسَعُ
وَالإِيْجَاسُ : حَدِيثُ النَّفْسِ ، وَأَصْلُهُ مِنَ الدُّخُولِ كَأَنَّ الخَوْفَ دَاخِلُهُ .

(9/131)

وقال الأَخْفَشُ : « حَامَرَ قَلْبَهُ » . وقال الفراءُ : « اسْتَشَعَرَ وَأَحْسَنَ » .
وَالوَجَسُ : مَا يَغْتَرِي النَّفْسَ أَوَائِلَ الفِرْعِ ، وَوَجَسَ فِي نَفْسِهِ كَذَا أَي : خَطَرَ بِهَا
، يَجَسُّ وَجَسًا وَوَجُوسًا وَوَجِيسًا ، وَيَوْجَسُ وَيَجَسُّ بِمعنى يَسْمَعُ ؛ وَأَنشَدُوا عَلَى
ذَلِكَ وَقَلَهُ : [الطويل]

2989- وَصَادِقْنَا سَمِعَ التَّوَجُّسَ لِلشَّرِّ ... لِلْمَحِ خَفِيٍّ أَوْ لِيَصَوْتٍ مُنَدِّدٍ
و « خَفِيَّةٌ » مَفْعُولٌ بِهِ أَي : أَحْسَ خَفِيَّةً أَوْ أَضْمَرَ خَفِيَّةً .

فصل
اعلم أَنَّ الأضيافَ إِثْمًا امْتَنَعُوا عَنِ الطَّعامِ ؛ لأنَّهُم مَلَائِكَةٌ ، وَالْمَلَائِكَةُ لَا يَأْكُلُونَ ،
وَلَا يَشْرَبُونَ ، وَإِثْمًا أَتَوْهُ فِي صُورَةِ الأضيافِ ، لِيَكُونُوا عَلَى صِفَةِ حُبِّهَا ؛ لأنَّهُ كَانَ
يُحِبُّ الضِّيافَةَ ، وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ ، فإِذَا أُقْبِلَ عَلَيْهِ يُقالُ : إِنَّهُ مَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُم مَلَائِكَةٌ بَلْ
كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُم مِنَ البَشَرِ ، أَوْ يُقالُ : إِنَّهُ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُم مَلَائِكَةٌ ، فعلى الأولِ
فَسَبَبُ خَوْفِهِ أَمْرانِ :

أحدهما : أَنَّهُ كَانَ يَنْزِلُ فِي طَرَفٍ مِنَ الأَرْضِ بَعِيدًا عَنِ النَّاسِ ، فَلَمَّا امْتَنَعُوا
عَنِ الأَكْلِ ، خَافَ أَنْ يَرِيدُوا بِهِ مَكْرُوهًا .

والثاني : أنّ من لا يعرفه إذا حَصَرَ ، وقدّم إليه طعاماً ، فإن أكل حصل الأمن ، وإن لم يأكل ، حصل الخوفُ .
وإن كان عارفاً بأنّهم ملائكة ، فسبب خوفه أمران :
أحدهما : أنه خاف أن يكون نزولهم لأمر أنكره الله تعالى عليه .
والثاني : أنه خاف أن يكون نزولهم لتعذيب قومه .
والأول أقرب ؛ لأنّه سارع إلى إحضار الطعام ، ولو عرف كونهم من الملائكة لما فعل ذلك ، ولما استدلّ بترك الأكل على حصول الشّرِّ ، وأيضاً : فإنّه رآهم في صورة البشر ، قالوا : لا تخف يا إبراهيم ، إنّنا ملائكة الله ، أرسلنا إلى قوم لوط

فصل

في هذه القصة دليل على تعجيل قرى الضيف ، وعلى تقديمها يتيسّر من الموجود في الحال ، ثم يتبعه بغيره ، إن كان له جده ، ولا يتكلف ما يصّرُّ به ، والضيافة من مكارم الأخلاق ، وإبراهيم أوّل من أضاف ، وليست الضيافة بواجبة عند عامة أهل العلم؛ قال - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَيْفَهُ » .
وإكرام الجار ليس بواجب ، فكذلك الصّيفُ ، وفي الضيافة الواجبة يقول - عليه الصلاة والسلام - : « لَيْلَةُ الصَّيْفِ حَقٌّ » .
وقال ابن العربيّ : وقد قال قَوْمٌ : إنّ الضيافة كانت واجبةً في صدر الإسلام ، ثم نُسِخَتْ .

فصل

اختلفوا في المخاطب بالضيافة ، فذهب الشافعيُّ ، ومحمد بن عبد الحكم إلى أنّ المخاطب بها أهل الحضر والبادية . وقال مالك : ليس على أهل الحضر ضيافة .
قال سحّون : إنّما الضيافة على أهل القرى ، وأمّا أهل الحضر ، فالقنْدُق ينزل فيه المسافر؛ لما روى ابنُ عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الضيافة على أهل الوبر ، وليست على أهل المدر » .
قال القرطبيّ : « قال أبو عمر بن عبد البرّ : وهذا حديث لا يصحّ » قال ابنُ العربيّ : « الضيافة حقيقة فرض على الكفاية » .

(9/132)

فصل

ومن أدب الضيافة أن يبادر المضيف بالأكل؛ لأنّ كرامة الصّيف التعجيل بتقديم الضيافة ، كما فعل إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ولما قبضوا أيديهم نكرهم إبراهيم فإذا أكل المضيف ، طاب نفس الصّيف للأكل .
قوله : { وامراته قائمة } في محلّ نصب على الحال من مرفوع : « أرسلنا » .

وقال أبو البقاء : من ضمير الفاعل في « أرسلنا » . وهي عبارة غير مشهورة ، إذ مفعول ما لم يُسمَّ فاعله لا يطلق عليه فاعلٌ على المشهور ، وعلى الجملة فجعلها حالاً غير واضح بل هي استئناف إخبار ، ويجوز جعلها حالاً من فاعل « قالوا » أي : قالوا ذلك في حال قيام امرأته ، وهي ابنة عم إبراهيم .

وقوله : « وَهِيَ قَائِمَةٌ » أي تخدم الأضياف؛ وإبراهيم جالس معهم ، يؤكد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : « وامرأته قائمَةٌ وهو قاعدٌ » .
 قوله : « فَصَحَّكَتُ » العائمةُ على كسر الحاء وقرأ محمد بن زياد الأعرابي - رجل من مكة - بفتحها وهي لغتان ، يقال : صَحَّكَ وَصَحَّكَ ، وقال المهدوي : « الفتح غير معروف » ، والجمهورُ على أَنَّ الصَّحَّكَ على بابه .
 واختلف المفسِّرون في سببه فقال القاضي : إنَّ إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - لما خاف قالت الملائكة { لَا تَحْفَ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ } فعظم سرورها بسبب سروره ، وفي مثل هذه الحالة قد يضحك الإنسان ، فكان ضحكها بسبب قول الملائكة لإبراهيم « لَا تَحْفَ » فكان كالبشارة فقيل لها : نجعل هذه البشارة أيضاً بحصول الولد الذي كنتم تطلبونه من أوَّلِ العُمُرِ إلى هذا الزَّمان ، وقيل : لَمَّا كانت عظيمة الإنكار على قوم لوط لكفرهم وعملهم الخبيث ، فلما أخبروا أنهم جاءوا لإهلاكهم ، لحقها السُّرورُ ، فضحكت .
 وقيل : بشُّروها بحصول مطلق الولد فَصَحَّكَتُ إِمَّا تَعَجُّبًا فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِنَّهَا كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِنْتُ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً وَإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ابْنَ مِائَةِ سَنَةٍ ، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ السُّرورِ ، ثُمَّ لَمَّا ضَحَكَتْ بِشَّرْهَا اللَّهُ - تَعَالَى - بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ هُوَ إِسْحَاقُ ، وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ .
 وقيل : إِنَّهَا ضَحَكَتْ مِنْ خَوْفِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ حَالِ مَا كَانَ مَعَهُ حَشْمُهُ وَخَدْمُهُ .
 وقيل : هذا على التقديم والتأخير تقديره : وامرأته قائمة فيسببناها بإسحاق ، فضحكت سروراً بتلك البشارة ، فقدَّم الصَّحَّكَ ، ومعناه التَّأخِيرُ ، يُقَالُ ضَحَكَتِ الْأَرْنبُ ، بِمَعْنَى : حَاصَتْ .
 وقال مجاهدٌ وعكرمة : « صَحَّكَتُ » بِمَعْنَى : حَاصَتْ . وَأَنْكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَالْفَرَّاءُ .
 قيل ابنُ الأنباري : « هذه اللُّغة إن لم يَعْرِفْهَا هؤُلاءِ فقد عرفها غيرهم ، حكى الليثُ - رحمه الله - في هذه الآية ﴿ فَصَحَّكَتُ ﴾ طمِثت ، وحكى الأزهرِيُّ - عن بعضهم - أَنَّ أصلَهُ : مِنْ ضَحَاكَ الطَّلَعَةِ ، يُقَالُ : ضَحَّكَتِ الطَّلَعَةُ إِذَا انشَقَّتْ ، وَأَنشَدُوا : [المتقارب]

(9/133)

2990- وَضَحَّكَتِ الْأَرْنَبُ قَوْقُ الصَّعَا ... كَمِثْلِ دَمِ الْجَوْفِ يَوْمَ اللَّقَا
 وقال آخر : [الطويل]
 2991- وَعِهْدِي بِسَلْمَى صَاحِكًا فِي لُبَانَةٍ ... وَلَمْ يَعْذُ حَقًّا تَدِيهَا أَنْ تُحَلَّمَا
 أي : حَائِضًا .
 وَضَحَّكَتِ الْكَافُورَةُ : تَسَقَّقَتْ . وَضَحَّكَتِ الشَّجَرَةُ : سَالَ صَمْعُهَا ، وَضَحَّكَتِ الْحَوْضُ : امْتَلَأَ وَفَاضَ وَظَاهَرَ كَلَامَ أَبِي الْبِقَاءِ أَنْ « صَحَّكَ » بِالْفَتْحِ مَخْتَصٌّ بِالْحَيْضِ فَإِنَّهُ قَالَ : « بِمَعْنَى حَاصَتْ يُقَالُ : ضَحَّكَتِ الْأَرْنَبُ بِفَتْحِ الْحَاءِ » .
 قوله : { وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ } قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ وحفصٌ عن عاصمٍ بفتح الباء ، والباقون برفعها .
 فأما القراءةُ الأولى فاختلَفوا فيها ، هل الفتحُ علامةُ نصبٍ أو علامةُ جرٍّ؟
 والقائلون بأنَّها علامةُ نصبٍ اختلفوا ، فقيل : هو منصوبٌ عطفاً على قوله : « إِسْحَاقُ » . قال الزمخشريُّ : كَأَنَّهُ قِيلَ : وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ ، وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ

يعقوب على طريقة قوله : [الطويل]

2992- مَسَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا تَأَعِبِ

يعنى أَنَّهُ عطف على التَّوْهَم فنصب ، كما عطف الشَّاعِرُ على تَوْهَم وجود الباء في خبر « ليس » فجرَّ ، ولكنه لا ينقاس .
وقيل : منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : وَوَهَبْنَا يعقوب وهو على هذا غيرٍ داخلٍ في البشارة ورَّجَّه الفارسي .
وقيل : هو منصوبٌ عطفاً على محلِّ « بإسحاق » ؛ لأنَّ موضعه نصب كقوله : « وَأَرْجُلُكُمْ » بالنصب عطفاً على { يَرْوُوسِكُمْ } [المائدة : 6] .
والفرقُ بين هذا والوجه الأول : أَنَّ الأولَ ضمَّن الفعل معنى : « وَهَبْنَا » تَوْهَمًا ، وهنا باقٍ على مدلوله من غير تَوْهَم .
ومن قالَ بأنه مجرورٌ جعله عطفاً على « بإسحاق » والمعنى : أَنهَا بُشِّرَتْ بهما .

وفي هذا الوجه والذي قبله بحثٌ : وهو القَصْلُ بالظرفِ بين حرف العطف ، والمعطوف ، وقد تقدَّم ذلك مستوفى في التَّسَاءِ .
ونسب مكى الخفض للكسائي ثم قال : « وهو ضعيفٌ إلا بإعادة الخافض ؛ لأنَّك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف » . قوله : « بإعادة الخافض » ليس ذلك لازماً ، إذ لو قدَّم ولم يفصل لم يلتزم الإتيان به .
وأما قراءة الرَّفْعِ فيها أوجهٌ :
أحدها : أَنَّهُ مبتدأ وخبره الظرف السابق فقدره الزمخشريُّ « موجود أو مولود » وقدره غيره ب : كائن ولَمَّا حكى النَّحَّاسُ هذا قال : « الجملة حالٌ داخلَةٌ في البشارة أَيْك فبشَّرناها بإسحاق مُتَّصلاً به يعقوبُ » .
والثاني : أَنَّهُ مرفوعٌ على الفاعلية بالجارِّ قبله ، وهذا يجيء على رأي الأَخْفَشِ .
والثالث : أن يرتفع بإضمارِ فعلٍ أي : ويحدث من وراء إسحاق يعقوب ، ولا مدخل له في البشارة .
والرابع : أنه مرفوعٌ على القَطْعِ يَعْثُونَ الاستئناف ، وهو راجعٌ لأحد ما تقدَّم من كونه مبتدأً وخبراً ، أو فاعلاً بالجارِّ بعده ، أو بفعل مقدر .
وفي لفظ « وَرَاءَ » قولان :
أظهرهما : وهو قولُ الأكثرين أَنَّ معناه « بَعْدَ » أي : بعد إسحاق يعقوب ولا مدخل له في البشارة .

(9/134)

والثاني : أَنَّ الِوراءَ : ولد الولد .

فصل

ذكر المفسِّرون أَنَّ « إسحاق » ولدَ ولأبيه مائة سنة بعد أخيه إسماعيل بأربع عشرة سنة وكان عمر أمه سارة حين بُشِّرَتْ به تسعين سنة . وذكر أهلُ الكتاب أَنَّ إسحاق لَمَّا تزوج ربة بنت شاويل في حياة أبيه كان عمره أربعين سنة ، وَأَنَّهَا كانت عاقراً فدعا الله لها فحملت فولدت غلامين تَوَّءَمَيْنِ ؛ أولهما سَمَّوهُ عيصو ، وتسمية العرب « العيصَ » وهو والدُ الرُّومِ الثانية ، والثاني خرج وهو أخذ بعقب أخيه فسَمَّوهُ يعقوب ، وهو إسرائيل الذي ينسبُ إليه بنو إسرائيل .

قوله : { قَالَتْ يَا وَيْلَتَا } الظاهر كون الألف بدلاً من ياء المتكلم ولذلك أمالها أبو عمرو وعاصم في رواية ، وبها قرأ الحسين « يَا وَيْلَتِي » بصريح الياء . وقيل : هي ألف الندبة ، ويوقفُ عليها بهاء السكتِ . وكذلك الألف في « يَا وَيْلَتَا » و « يَا عَجَبًا » .

قال القفال - رحمه الله - : أصلُ الوَيْلِ هو الخِرْيُ ، ويقال : وَيْلٌ لفلان ، أي الخزي والهلاك .

[قال سيبويه : « وَيْحٌ » زجر لمنُ أشرف على الهلاكِ ، و « وَيْلٌ » [لمن وقع فيه .

قال الخليلُ : وَلَمْ أَسْمَعْ عَلَى مِثَالِهِ إِلَّا « وَيْحٌ » ، و « وَيْدٌ » ، و « وَيْهٌ » ، وهذه كلمات متقاربة في المعنى .

قوله : « أَلِدُّ » قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمر « أَلِدٌ » بهمزة ومدة ، والبقاؤون : بهمزتين بلا مدٍّ وقوله : { وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا } الجملتان في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ « أَلِدُّ » أي : كيف تقَعُ الولادة في هاتينِ الحالتينِ المنأفيتين لها؟ .

والجمهورُ على نصبِ « شَيْخًا » وفيه وجهان : المشهورُ أَنَّهُ حَالٌ ، والعامِلُ فيه : إِمَّا التَّنْبِيهُ وَإِمَّا الإِشَارَةَ . وإِمَّا كلاهما . والثاني : أَنَّهُ منصوبٌ على خبرِ التَّقْرِيبِ عند الكوفيين ، وهذه الحالُ لازمةٌ عند من لا يَجْهَلُ الخبرَ ، وإِمَّا من جهله فهي غير لازمة .

وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ وكذلك في مصحفِ ابنِ مسعودٍ « شَيْخٌ » بالرَّفْعِ ، وذكروا فيه أوجهًا : إِمَّا خَيْرٌ بعد خبرٍ ، أو خيران في معنى خبرٍ واحدٍ نحو : هذا حلو حامض ، أو خبرٍ « هَذَا » و « بَعْلِي » بيانٌ ، أو بدلٌ ، أو « شَيْخٌ » بدلٌ من « بَعْلِي » ، أو « بَعْلِي » مبتدأٌ و « شَيْخٌ » خبره ، والجمله خبر الأول ، أو « شَيْخٌ » خبر مبتدأٍ مضمرةٍ أي : هو شَيْخٌ .

والشَيْخُ يقابله عَجُوزٌ ، ويقال : شَيْخَةٌ قليلاً؛ كقوله : [الطويل]

2993- وَتَصَحَّكَ مِنْ شَيْخَةٍ عَبْشَمِيَّةٍ

وله جموعٌ كثيرةٌ ، فالصَّرِيحُ منها : أشياخٌ وشُيُوخٌ وشيخان ، وشَيْخَةٌ عند من يرى أَنَّ فعله جمعٌ لا اسم جمع كعِلْمَةٌ وفَيْئَةٌ . ومن أسماء جمعها : مَشَيْخَةٌ وشَيْخَةٌ ومَشَيْخُوحًا . وبَعْلُهَا : زوجها ، سُمِّيَ بذلك لَأَنَّهُ قِيَمَ أمرها .

(9/135)

قال الواحدي : وهذا من لَطِيفِ النَّحْوِ وغامضه فَإِنَّ كلمة « هذا » للإشارة ، فكان قوله { وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا } قائمٌ مقامُ أن يقال : أشير إلى بَعْلِي حال كونه شَيْخًا .

والمقصودُ : تعريف هذه الحالة المخصوصة وهي الشَّيْخُوحَةُ .

ثم قال : { إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ } .

فإن قيل : كيف تعجبتُ من قُدْرَةِ اللهِ - تعالى - والتعجبُ من قدرةِ الله يدلُّ على الجهل بقُدْرَةِ اللهِ تعالى؛ وذلك يوجبُ الكُفْرَ؟ .

فالجواب : أَنَّهُا إِنَّمَا تعجبت بحسب العُرْفِ والعادة لا بحسب القدرة ، فَإِنَّ الرَّجُلَ المسلم لو أخبره رجلٌ آخرٌ صادقٌ بأنَّ الله - تعالى - يقلبُ هذا الجبل

إبريزاً ، فلا شك أنه يتعجب نظراً إلى العادة لا استنكاراً للقدرة .
ثم قالت الملائكةُ : { قالوا أتعجبين من أمر الله { أي : لا تعجبي من أمر الله ، فإن الله إذا أراد شيئاً كان .

قوله : { رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ { أي : بيت إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - والمعنى : رحمة الله عليكم متكاثرة ، وبركاته عندكم متواليه متعاقبة ، وهي النبوة ، والمعجزات القاهرة ، فإذا خرق الله العادة في تخصيصكم بهذه الكرامات العالية الرفيعة ، فلا تعجبي من ذلك . وقيل : هذا على معنى الدعاء من الملائكة .

وقيل : على معنى الحَيْرِ والرَّحْمَةِ والنعمة . و « البركات » جمع البركة وهي ثبوت الحَيْرِ .

فإن قيل : ما الحكمة في إفراد الرَّحْمَةِ وجمع البركات ، وكذلك إفراد السَّلَام في التشهد وجمع البركات ؟ .

فالجواب : قد تقدّم في سورة البقرة عند قوله : { أولئك عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ } [البقرة : 157] .

وقال ابن القيم - هنا - إنَّ السَّلَامَ إمَّا مصدرٌ محضٌ ، فهو شيءٌ واحدٌ ، فلا معنى لجمعِهِ ، وإمَّا اسمٌ من أسماء الله - تعالى - فيستحيل أيضاً جمعه ، وعلى التقديرين لا سبيل لجمعه .

وإمَّا الرَّحْمَةَ فمصدرٌ كما تقدّم ، وإمَّا البركةُ : فإنها لما كانت تتجددُ شيئاً بعد شيءٍ كان لفظ الجمع أولى بها؛ لدلالاتها على المعنى المقصود بها ، ولهذا جاءت في القرآن كهذه الآية ، وكذلك السَّلَام في التشهُدِ ، وهو قوله : السَّلَام عليكم أيها النبيُّ ورحمة الله وبركاته .

وقوله : « عَلَيْكُمْ » حكى سيبويه « عَلَيْكُمْ » بكسر الكافٍ لمجاورتها الياء نقله القرطبي وفيه دليل على أنَّ الأزواجَ من أهل البيت .
قوله : « أَهْلَ الْبَيْتِ » في نضبه وجهان : أحدهما : أنه مُتَّادِي .

والثاني : أنه منصوبٌ على المدح . وقيل : على الاختصاص ، وبين النَّصْبَيْنِ فرقٌ : وهو أنَّ المنصوب على المدح لفظٌ والمنصوب على الاختصاص لا يكون إلا لمدح ، أو ذمٍّ ، لكن لفظه لا يتضمَّن بوضعه المدح ، ولا الذمُّ ؛ كقوله : [الرجز]

2994- بِنَا تَمِيمًا يُكْسِفُ الصَّبَابُ ... كذا قاله أبو حيان ، واستند إلى أنَّ سيبويه جعلهما في باين ، وفيه نظرٌ . ثم قال : إنه حميدٌ مجيدٌ ، فالحميد : المحمود ، والمجيدٌ : فعيل ، مثال مبالغة من مَجْدٌ يَمُجِدُ مَجْدًا وَمَجَادَةً ، ويقال : مَجْدُكَ : شَرَفٌ وأصله : الرَّفْعَةُ .

وقيل : من مَجَدَتِ الإبلُ تَمُجِدُ مَجَادَةً وَمَجْدًا ، أي : سَبَعَتْ؛ وأنشدوا لأبي حنيفة التَّمِيرِي : [الوافر]

(9/136)

2995- تَزِيدُ عَلَى صَوَاحِبِهَا وَلَيْسَتْ ... بِمَاجِدَةِ الطَّعَامِ وَلَا الشَّرَابِ [أي] : ليست بكثيرة الطعام ولا الشراب .

وقيل : مَجْدُ الشَّيْءِ : أي : حَسُنَتْ أوصافُهُ .
وقال الليثُ - رحمه الله - : « أَمَجَدَ فَلَانٌ عَطَاءُهُ وَمَجْدُهُ أَي : كَثَرَهُ » .

والمجيدُ : المَاجِدُ ، وهو ذُو الشَّرَفِ والكَرَمِ .
قوله : { فَلَمَّا دَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ } ، أي : الفزعُ؛ قال الشَّاعِرُ : [الطويل]

2996- إِذَا أَحَدَتْهَا هَرَّةُ الرَّوْعِ أُمْسَكَتْ ... بِمَنْكِبِ مِقْدَامٍ عَلَى الْهَوْلِ أَرْوَعًا
يقال : رَاعَهُ يَرْوَعُهُ ، أي : أَفْرَعُهُ؛ قال عنترةُ : [الكامل]

2997- مَا رَاعِنِي إِلَّا حَمُولَةُ أَهْلِهَا ... وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الْخِمْمِ
وارتاع : افتعل منه؛ قال النابغةُ : [البسيط]

2998- فَارْتَاعَ مِنْ صَوْتِ كَلَابٍ قَبَاتَ لَهُ ... طَوَعَ الشَّوَامِتِ مِنْ خَوْفٍ وَمِنْ

صَرَدِ
وَأَمَّا الرَّوْعُ - بِالضَّمِّ - فَهِيَ النَّفْسُ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الرَّوْعِ . ففَرَّقُوا بَيْنَ الْحَالِ
وَالْمَحَلِّ؛ وَفِي الْحَدِيثِ : « إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ تَفَتَّ فِي رُوعِي » .
قوله : { وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى } عطف على « دَهَبَ » ، وجوابُ « لَمَّا » على هذا
محذوفٌ أي : فَلَمَّا كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ اجْتَرَأَ عَلَى خُطَابِهِمْ ، أَوْ فَطِنَ لِمَجَادَلَتِهِمْ ،
وقوله : « يُجَادِلُنَا » على هذا جملةٌ مستأنفةٌ ، وهي الدَّالَّةُ على ذلك الجواب
المحذوف .

وقيل : تفديرُ الجواب : أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا ، أَوْ أَخَذَ يُجَادِلُنَا ، ف « يُجَادِلُنَا » على هذا
حَالٌ مِنْ فاعِلٍ « أَقْبَلَ » .

وقيل : جوابها قوله : « يُجَادِلُنَا » وأوقع المصارع موقع الماضي .
وقيل : الجوابُ قوله : { وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى } والواوُ زائدةٌ . وقيل : « يُجَادِلُنَا »
حالٌ مِنْ « إِبْرَاهِيمَ » ، وكذلك قوله : { وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى } و « قَدْ » مقدرةٌ .
ويجوزُ أَنْ يَكُونَ « يُجَادِلُنَا » حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي « جَاءَتْهُ » . و « فِي
قَوْمٍ لُوطٍ » أي : فِي شَأْنِهِمْ .

قوله : { فَلَمَّا دَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ } .
هذا أَوَّلُ قِصَّةِ قَوْمِ لُوطٍ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَمَّا زَالَ الْخَوْفُ وَحَصَلَ الشُّرُورُ بِسَبَبِ
مَجِيءِ الْبُشْرَى بِحُصُولِ الْوَلَدِ ، أَخَذَ يُجَادِلُنَا أَي : رَسَلْنَا ، بِمَعْنَى : يَكْلِمُنَا؛ لِأَنَّ
إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - لَا يُجَادِلُ رَبَّهُ ، إِنَّمَا يَسْأَلُهُ وَيَطْلُبُ إِلَيْهِ
بَدِيلَ مِدْحِهِ عَقِيبَ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ : { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ } وَلَوْ كَانَ جَدَلًا
مَذْمُومًا لَمَا مَدَحَهُ بِهَذَا الْمَدْحِ الْعَظِيمِ ، وَكَانَتْ مَجَادَلَتُهُ أَنْ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ :
أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ فِي مَدَائِنِ لُوطٍ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَهْلِكُونَهَا قَالُوا : لَا .
قال : أَوْ أَرْبَعُونَ . قَالُوا : لَا .

قال : أَوْ ثَلَاثُونَ . قَالُوا : لَا . حَتَّى بَلَغَ الْعِشْرَةَ .
قالوا : لَا . قال : أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ فِيهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَتَهْلِكُونَهَا؟ قَالُوا : لَا . فعند ذلك
{ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ }
[العنكبوت : 32] .

ثم قال تعالى : { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ } .
والحلِيمُ : الَّذِي لَا يَتَعَجَّلُ بِمُكَافَاةِ مَنْ يُؤْذِيهِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَتَأَوَّهُ إِذَا
شَاهَدَ وَصُولَ الشَّدَائِدِ إِلَى الْغَيْرِ فَلَمَّا رَأَى مَجِيءَ الْمَلَائِكَةِ لِإِهْلَاكِ قَوْمِ لُوطٍ
عَظُمَ حَزْنُهُ ، وَأَخَذَ يَتَأَوَّهُ فَوْصَفَهُ ، اللَّهُ - تَعَالَى - بِأَنَّهُ مُنِيبٌ؛ لِأَنَّ مِنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ
هَذِهِ الشَّفِيقَةُ الْعَظِيمَةُ عَلَى الْخَلْقِ فَإِنَّهُ يَتُوبُ وَيَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - عِزًّا وَجَلًّا -
فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ الْعَذَابِ ، أَوْ يُقَالُ : مَنْ كَانَ لَا يَرْضَى بِوُقُوعِ غَيْرِهِ فِي الشَّدَائِدِ ،
فَبِأَنِّ لَا يَرْضَى بِوُقُوعِ نَفْسِهِ فِيهَا أَوْلَى ، وَلَا طَرِيقَ لِتَخْلِيصِ النَّفْسِ مِنْ عَذَابِ
اللَّهِ وَالْوُقُوعِ فِيهِ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ ، فَقَالَتِ الرَّسُلُ عِنْدَ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : { يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا } أَي : أَعْرِضْ عَنِ هَذَا الْمَقَالِ ،

ف { إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ } ، أي : عذابُ ربِّك وحُكم ربِّك { إِنَّهُمْ آتِيهِمْ } :
نازلٌ بهم { عَذَابٌ غَيْرٌ مَرْدُودٍ } ، أي : غير مصروف عنهم .

(9/137)

قوله : { آتِيهِمْ عَذَابٌ } يجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر في محلِّ رفع
خبراً ل { إِنَّهُمْ } ، ويجوز أن يكون « آتِيهِمْ » الخبر « عَذَابٌ » المبتدأ ، وجاز
ذلك لتخصُّصه بالوصف ، ولتنكير « آتِيهِمْ » ؛ لأنَّ إضافته غيرُ محصنةٍ .
ويجوزُ أن يكون « آتِيهِمْ » خبر « إِنَّ » ، و « عَذَابٌ » فاعلٌ به ، ويدلُّ على
ذلك قراءةُ عمرو بن هرم « وَإِنَّهُمْ آتَاهُمْ » بلفظ الفعل الماضي .

(9/138)

وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَصَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ (77)
وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهَرِّغُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ
بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي صَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ (78)
أَنْ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ أُولِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ (80) قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُيْسُ رَبِّكَ لَنْ
يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرَبْنَا بِأَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُنَّ
مُصِيبًا مَا أَصَابَهُمْ إِلَّا مَوْعِدُهُمُ الصُّبْحِ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ (81) فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا
جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِنْ سَجَلٍ مَنصُودٍ (82) مُسَوِّمَةً
عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِنَعِيدٍ (83)

قوله تعالى : { وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا } قال ابنُ عباسٍ - رضي الله عنهما - :
انطلقوا من عند إبراهيم إلى « لوطٍ » [و] بين القريتين أربعة فراسخ ،
ودخلوا عليه على صورة غلمان مرد حسان الوجوه .
قوله : { سِئَاءَ بِهِمْ } فعلٌ مبنى للمفعول ، والقائم مقامَ الفاعل ضمير « لُوطٍ »
« من قولك : « سَاءَ نِي كَذَا » أي : حصل لي سوءٌ ، و « بِهِمْ » متعلقٌ به ، أي :
بسببهم ، يقال : سؤته فسيء كما يقال : سَرَزْتُهُ قَسْرًا ، ومعناه : سَاءَهُ مَجِيئُهُمْ
وسَاءَ يَسُوءُ فعلٌ لازم .
قال الزجاجُ : « أصله » سُوءٌ بِهِمْ « إِلَّا أَنَّ الواو أسكنت ونقلت كسرتها إلى
السين » .

و « ذَرْعًا » نصبٌ على التَّمييز ، وهو في الأصل مصدر ذرع البعير يذرع بيديه
في سيره إذا سار على قدر خطوه ، اشتقاقاً من الدَّرَاع ، تُوسَّعُ فِيهِ فَوْضِعُ
مَوْضِعِ الطَّاقَةِ وَالْجَهْدِ . فقيل : صَاقَ ذَرْعَهُ ، أي طاقته؛ قال : [البسيط]
2999- فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ

وَاطْزُرْ أَبْنَ تَسْلِيكَ

وقد يقع الدَّرَاعُ مَوْقِعَةً؛ قال : [الوافر]

3000- إِذَا التَّبَارُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا ... إِلَيْكَ إِلَيْكَ صَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

قيل : هو كنايةٌ عن ضيق الصَّدْرِ .

وقوله : « عَصِيبٌ » العَصِيبُ وَالْعَصْبُ وَالْعَصْبُ وَالْعَصُوبُ : اليومُ الشَّدِيدُ الكَثِيرُ

السُّرَّ ، الملتفتُ بعضه ببعض قال : [الوافر]
 3001- وَكُنْتُ لِرِزَارٍ حَصِيمِكَ لَمْ أَعْرِدُ ... وَقَدْ سَلَكَوكَ فِي يَوْمٍ عَصِيبٍ
 وعن أبي عبيدة : « سُمِّيَ عَصِيْبًا ؛ لِأَنَّهُ يَعْصِبُ النَّاسَ بِالسُّرِّ » . كَأَنَّهُ عَصَبٌ بِهِ
 السُّرُّ وَالْبَلَاءُ أَي : حَشَدُوا وَالْعِصَابَةُ : الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ سُمُّوا بِذَلِكَ لِإِحَاطَتِهِمْ
 إِحَاطَةَ الْعِصَابَةِ .

والمعنى : أَنَّهُ لَوْطًا لَمَّا نَظَرَ إِلَى حَسَنِ وَجُوهِهِمْ ، وَطِيبَ رَوَائِحِهِمْ ، أَشْفَقَ
 عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْمِهِ أَنْ يَقْصِدُوهُمْ بِالْفَاحِشِيَّةِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ سَيَحْتَاجُ إِلَى الْمَدَافِعَةِ
 عَنْهُمْ ، فَلِذَلِكَ ضَاقَ بِهِمْ دَرْعًا أَي : قَلْبًا .
 يقال : ضَاقَ دَرْعُ فُلَانٍ بِكَذَا ، إِذَا وَقَعَ فِي مَكْرُوهِهِ ، وَلَا يُطِيقُ الْخُرُوجَ مِنْهُ .
 قوله : { وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ } « يُهْرَعُونَ » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ .
 وَالْعَامَّةُ عَلَى « يُهْرَعُونَ » مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . وَقَرَأَ فِرْقَةٌ بِفَتْحِ الْيَاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ
 مِنْ لُغَةٍ « هَرَعَ » وَالْإِهْرَاعُ : الْإِسْرَاعُ .
 ويقالُ : هُوَ الْمَشْيُ بَيْنَ الْهَرُولَةِ وَالْجَمْرِ .
 وَقَالَ الْهَرَوِيُّ : هَرَعَ وَأَهْرَعَ : اسْتَحْت .
 وَقِيلَ : « الْإِهْرَاعُ » هُوَ الْإِسْرَاعُ مَعَ الرَّعْدَةِ .
 قيل : هَذَا مِنْ بَابِ مَا جَاءَ بِصِيغَةِ الْفَاعِلِ عَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ
 فَاعِلٌ نَحْوُ : أَوْلَعَ فُلَانٌ ، وَأُرْعِدَ زَيْدٌ ، وَرُهِى عَمْرُوٌّ مِنَ الزَّهْوِ .
 وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ وَرُودُ الْفَاعِلِ عَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ عَرَفَ فَاعِلُوهَا
 . فَتَأْوِيلُ أَوْلَعَ فُلَانٌ أَي : أَوْلَعَهُ حَبَّهُ ، وَأُرْعِدَ زَيْدٌ أَي : أَرْعَدَهُ غَضَبُهُ ، وَرُهِى عَمْرُوٌّ
 أَي : جَعَلَهُ مَا لَهُ زَاهِيًّا ، وَأَهْرَعَ خَوْفَهُ ، أَوْ حَرَصَهُ .

فصل

روي أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَتِ الْمَلَائِكَةُ دَارَ لُوطٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَضَتْ أَمْرَأَتَهُ فَقَالَتْ
 لِقَوْمِهِ : دَخَلْ دَارِنَا قَوْمٌ مَا رَأَيْتَ أَحْسَنَ مِنْهُمْ وَجُوهًا وَلَا أَطْيَبَ مِنْهُمْ رَائِحَةً فِ
 « جَاءَهُ قَوْمُهُ » مَسْرِعِينَ { وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ } أَي : مِنْ قَبْلِ
 مَجِيئِهِمْ إِلَى لُوطٍ كَانُوا يَأْتُونَ الرِّجَالَ فِي أَدْبَارِهِمْ ، فَقَالَ لَهُمْ لُوطٌ - عَلَيْهِ
 السَّلَامُ - : حِينَ قَصَدُوا أَضْيَافَهُ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ غُلَمَانٌ { يَأْقُومُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ
 أَطْهَرُ لَكُمْ } يَعْنِي : بِالتَّزْوِيجِ .

(9/139)

قوله : { هَؤُلَاءِ بَنَاتِي } جملةٌ برأسها ، و { هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ } جملةٌ أخرى ،
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « هَؤُلَاءِ » مَبْتَدَأً ، وَ « بَنَاتِي » بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ ، وَهُنَّ مَبْتَدَأٌ ،
 وَ « أَطْهَرُ » خَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « هُنَّ » فَصْلًا ، وَ «
 أَطْهَرُ » خَبْرٌ : إِمَّا ل « هَؤُلَاءِ » ، وَإِمَّا ل « بَنَاتِي » وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ .
 وَقَرَأَ الْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَلِيٍّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ، وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِوٍّ ، وَالسُّدِّيُّ
 أَطْهَرَ « بِالنَّصْبِ ، وَخَرَّجَتْ عَلَى الْحَالِ ، فَقِيلَ : « هَؤُلَاءِ » مَبْتَدَأٌ ، وَ « بَنَاتِي
 هُنَّ » جُمْلَةٌ فِي مَحَلِّ خَبْرِهِ ، وَ « أَطْهَرَ » حَالٌ ، وَالْعَامِلُ : إِمَّا التَّنْبِيهُ وَإِمَّا
 الْإِشَارَةَ .

وقيل : « هُنَّ » فَصْلٌ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ : « أَكْثَرُ
 أَكْلِي التَّفَاحَةَ هِيَ نَضِيجَةٌ » وَمَنْعَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ، وَخَرَجَ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ « لَكُمْ
 » خَبْرٌ « هُنَّ » فَلَزِمَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ ، وَخَرَجَ
 الْمِثْلُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّ « تَضِيجَةٌ » مَنْصُوبَةٌ بِ « كَانَتْ » مَضْمُورَةٌ .

فصل

قال قتادة - رحمه الله - : « المرادُ بناته لصلبه » ، وكان في ذلك الوقت تزويج المسلمة من الكافر جائزاً كما زوج النبي - صلوات الله البر الرحيم وسلامه عليه دائماً أبداً - ابنته من عتبة بن أبي لهب ، وزوج ابنته الأخرى من أبي العاص بن الربيع قبل الوحي ، وكانا كافرين .
وقال الحسن بن الفضل : عرض بناته عليهم بشرط الإسلام .
وقال مجاهد وسعيد بن جبير : أراد نساءهم ، وأضاف إلى نفسه ؛ لأنَّ كلَّ نبيِّ أبو أمته وفي قراءة أبي بن كعب « { النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ } [الأحزاب : 6] وهو أب لهم » وهذا القول أولى ؛ لأنَّ إقدام الإنسان على عرض بناته على الأوباش والفجار أمر مستعبد لا يليق بأهل المروءة ، فكيف بالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ؟ وأيضاً فبناته من صلبه لا تكفي للجمع العظيم ، أمّا بناتُ أمته ففيهن كفاية للكُلِّ ، وأيضاً : فلم يكن له إلا بنتان ، وإطلاق البنات على البناتين لا يجوز ؛ لما ثبت أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة ؛ وقال بعضهم ذكر ذلك على سبيل الدفع لا على سبيل التحقيق .
فإن قيل : ظاهرُ قوله : { هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ } يقتضي كون عملهم طاهراً ، ومعلوم أنَّه فاسدٌ ؛ ولأنه لا طهارة في نكاح الرَّجُل .

(9/140)

فالجوابُ : هذا جار مجرى قولنا : الله أكبر ، والمرادُ : أنَّه كبيرٌ ، وكقوله : { أَدْلِكَ حَيْثُ تُرِلَّ أَمَّ سَجَرَهُ النِّزُومُ } [الصافات : 62] ولا خير فيها ، ولَمَّا قال أبو سفيان يوم أحدِ اعْلُ هُبْلُ اعْلُ هُبْلُ ، قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم أعلى وأجل ولا مقارنة بين الله والصنم .
قوله : { وَلَا تُخْرُونَ فِي صَيْفِي } قرأ أبو عمرو ونافع بإثبات ياء الإضافة في « تُخْرُونَ » على الأصل والباقون بحذفها للتخفيف ودلالة الكسر عليها .
والصَّيْفُ في الأصل مصدرٌ كقولك : رجالٌ صومٌ ، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المصيف ، ولذلك يقعُ على المفرد والمذكر وضدَّيهما بلفظٍ واحدٍ ، وقد يشى فيقال : صيفان ، ويجمع فيقال : أضيافٌ وصُيُوفٌ كأبياتٍ وُيُوتٌ وصيفان كحوضٍ وحيضان .

والصَّيْفُ قائمٌ هنا مقام الأضياف ، كما قام الطفل مقام الأطفال في قوله : { أَوِ الْوَالِدِ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ } [النور : 32] .

فصل

قال ابنُ عباسٍ : المرادُ : خافوا الله ، ولا تفضحوني في أضيافي ، يريد : أنَّهم إذا هجموا على أضيافه بالمكروه لحقته الفضيحة .
وقيل : معناه لا تخلوني فيهم ؛ لأنَّ مضيف الصَّيْفِ يلحقه الخجلُ من كلِّ فعلٍ قبيح يتوجه إلى الصَّيْفِ ، يقال : خزي الرجل إذا استحيا .
ثم قال : { أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ } أي : صالح سديدٌ يقول الحق ، ويرد هؤلاء الأوباش عن أضيافي . وقال عكرمة : رجل يقول : لا إله إلا الله .
وقال ابنُ إسحاق : رجل يأمرُ بالمعروفِ ، وينهى عن المنكر .
{ قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتُمْ } يا لوط { مَا لَنَا فِي بَنَاتِكِ مِنْ حَقٍّ } ، أي : لسن أزواجاً لنا فنستحقهنَّ بالنكاح . قيل : ما لنا في بناتك من حاجة ، ولا شهوة . وقيل : { مَا لَنَا فِي بَنَاتِكِ مِنْ حَقٍّ } لأنك دعوتنا إلى نكاحهن بشرط الإيمان ، ونحن لا

نجيبك إلى ذلك ، فلا يكون لنا فيهن حق .
 قوله : « مِنْ حَقٍّ » يجوز أن يكون مبتدأ ، والجارُّ خبره ، وأن يكون فاعلاً
 بالجارِّ قبله لاعتماده على نفي ، و « مِنْ » مزيدة على كلا القولين .
 قوله : « ما تُريدُ » يجوز أن تكون « ما » مصدرية ، وأن تكون موصولة بمعنى
 « الذي » . وألعم عرفانُ؛ فلذلك يتعدَّى لواحدٍ أي : لتعرف إرادتنا ، أو الذي
 نريده . ويجوز أن تكون « ما » استفهامية ، وهي معلقة للعلم قبلها .
 والمعنى : إنك لتعلم ما نريد من إتيان الرجال .
 قوله : « لَوْ أَنَّ » جوابها محذوفٌ تقديره : لَفَعَلْتُ بكم وصنعتُ كقوله : { وَلَوْ
 أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ } [الرعد : 31] قوله : « أَوْ أَوْي » يجوز أن يكون معطوفاً
 على المعنى ، تقديره : أو أتى أوي ، قاله أبو البقاء ويجوز أن يكون معطوفاً
 على « قُوَّةً » ؛ لأنه منصوبٌ في الأصل بإضمار أن فلماً حذف « أن » رفع
 الفعل كقوله تعالى : { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ } [الروم : 24] .
 واستضعف أبو البقاء هذا الوجه بعدم نصبه . وقد تقدّم جوابه . وبدلُ على
 اعتبار ذلك قراءة شبيهة ، وأبي جعفر : « أَوْ أَوْي » بالنصب كقوله : [الطويل]

(9/141)

3002- ولولا رجال من رزامٍ أعزّةٍ ... وآل سبيعٍ أو أسوءك علقمًا
 وقولها : [الوافر]
 3003- للبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف
 ويجوز أن يكون عطف هذه الجملة الفعلية على مثلها إن قدرت أن « أن »
 مرفوعة بفعل مقدر بعد « لو » عند المبرد ، والتقدير : ول يستقر - أو يثبت -
 استقرار القوة أو أوي ، ويكون هذان الفعلان ماضيي المعنى ؛ لأنهما تقلب
 المضارع إلى الماضي .
 وأما علي رأي سيبويه في كون أن « أن » في محل الابتداء ، فيكون هذا
 مستأنفاً .
 وقيل : « أو » بمعنى « بل » وهذا عند الكوفيين .
 و « يكم » متعلق بمحذوف ؛ لأنه حالٌ من « قُوَّةً » ، إذ هو في الأصل صفةٌ
 للنكرة ، ولا يجوز أن يتعلق ب « قُوَّةً » لأنها مصدرٌ .
 والركن بسكون الكاف وضمها الناحية من جبلٍ وغيره ، ويجمع على أركان
 وأركان ؛ قال : [الرجز]
 3004- وَرَحْمُ رُكْنَيْكَ شَدِيدُ الْأُرْكَانِ ... فصل
 المعنى : لو أن لي قوة البدن ، أو القوة بالأبصار ، وتسمية موجب القوة بالقوة
 جائز قال تعالى : { وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ }
 [الأنفال : 60] والمراد السلاح . { أو أوي إلى ركنٍ شديدٍ } أي : موضع
 حصين ، وقيل : أنضم إلى عشيرة مانعة .
 فإن قيل : كيف عطف الفعل على الاسم ؟ .
 فالجواب قد تقدّم .
 قال أبو هريرة - رضي الله عنه - : « ما بعث الله بعده نبياً إلا في منعة من
 عشيرته » . « وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال : « يَرَحْمُ اللَّهُ لوطاً لقد كان يأوي إلى ركنٍ شديدٍ » .
 قال ابن عباسٍ والمفسرُونَ - رضي الله عنهم - : أغلق لوط بابهُ ، والملائكة

معه في الدار وهو يناظرهم ويناشدهم من وراء الباب ، وهم يُعَالِجُونَ سور
الجدار ، فلما رأت الملائكة ما يلقي لوط بسبيهم : { قَالُوا يَا لَوَطُ { إِنَّ رُكْنَكَ
شَدِيدٌ } إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ } بسوءٍ ومكروه فإننا نحولُ بينهم وبين
ذلك ، فافتح الباب ، ودعنا وإيَّاهم ؛ ففتح الباب ودخلوا ، واستأذن جبريلُ - عليه
الصلاة والسلام - ربه - عزَّو جلَّ - في عقوبتهم فأذن له - فقام في الصُّورة
اليت يكون فيها ؛ فنشر جناحيه ، وعليه وشاح من دُرٍّ منظوم ، وهو براق الثنايا ،
أجلى الجبين ، ورأسه مثل المرجان كأنه الثلج بياضاً ، وقدماه إلى الخصرِ ،
فضرب بجناحيه وجوههم فطمس أعينهم فأعماهم فصاروا لا يعرفون الطريق ،
فانصرفوا وهم يقولون : التَّجَاة التَّجَاة في بيت لوطٍ أسحَرُ قوم في الأرض ،
سجرونا ، وجعلوا يقولون : يا لوط كما أنت حتى تصبح ، وسترى ما تلقى منَّا
غداً ، فقال لوط للملائكة : متى موعد هلاكهم ؛ فقالوا : الصُّبح ، قال : أريدُ
أسرع من ذلك فلو أهلكتموهم الآن ، فقالوا { أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ } .

(9/142)

قوله : « قَاسِرٍ » قرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ : (فأسر بأهلك) هنا وفي الحجر ، وفي
الدخان (فاسر بعبادي) ، وقوله : (أن اسر) في طه والشعراء ، جميع ذلك
بهمزة الوصل تسقط درجاً وتثبت مكسورة ابتداء .
والباقون : « فأسر » بهمزة القطع تثبت مفتوحةً درجاً وابتداءً ، والقراءتان
ماخوذتان من لغتي هذا الفعل فإنه يقال : سَرَى ، ومنه { والليل إذا يسر }
[الفجر : 4] ، وأسرى ، ومنه : { سُيْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ } [الإسراء :
1] وهل هما بمعنى واحدٍ أو بينهما فرقٌ؟ خلافٌ فقليل : هما بمعنى واحدٍ ، وهو
قولُ أبي عبيدٍ .
وقيل : أسرى لأول الليل ، وسرى لآخره ، وهو قولُ اللَّيْثِ - رحمه الله - وأمَّا «
سَارَ » فمختص بالتهار ، وليس يُقْلَبُ من « سَرَى » .
فإن قيل « السرى » لا يكون إلا بالليل ، فما الفائدةُ في قوله : { يَقْطَعُ مِنَ
الليل } قال : هو آخر الليل سحر وقال قتادة : بعد طائفة من الليل .
وتقدم في سورة يونس .

ثم قال : { وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ } في الالتفات وجهان :
أحدهما : نظر الإنسان إلى ما وراءه ، فيكون المرادُ أنه كان لهم في البلد
أموال نهوا عن الالتفات إليها .
والثاني : أن المراد بالالتفات الانصرافُ ؛ كقوله تعالى : { أَجِنَّتَا لِيَلْتَفِتَا }
[يونس : 78] أي : لتصرفنا والمراد نهيم عن التَّخَلُّفِ .
قوله : { إِلَّا امْرَأَتُكَ } قرأ ابنُ كثيرٍ ، وأبو عمرو برفع « امْرَأَتُكَ » والباقون
بنصبها . وفي هذه الآية كلامٌ كثيرٌ . أمَّا قراءةُ الرَّيِّعِ فيها وجهان :
أشهرهما - عند المعريين - أنه على البدل من « أحد » وهو أحسنُ من النَّصْبِ
، لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ .

وهذا الوجهُ ردُّه أبو عبيد بأنه يلزمُ منه أنَّهم نُهوا عن الالتفاتِ إلا المرأة ، فإنَّها
لم تُنه عنه ، وهذا لا يجوزُ ، ولو كان الكلامُ « وَلَا يَلْتَفِتْ » برفع « يَلْتَفِتْ » يعني
على أن تكون « لا » نافيةً ، فيكون الكلامُ خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا
امرأتها فإنَّها تلتفتُ لكان الاستثناء بالبدلية واضحةً ، لكنَّهُ لم يقرأ برفع « يَلْتَفِتْ
» أحد .

واستحسن ابنُ عيطة هذا الإلزامَ من أبي عبيدٍ .
وقال : « إِيَّاهُ وارِدٌ على القول باستثناءِ المرأةِ من « أحد » سواءً رفعت المرأةُ أو نصبها » .
وهذا صحيحٌ ، فإنَّ أبا عبيدٍ لم يُردِ الرفعَ لخصوصِ كونه رفِعاً ، بل لفسادِ المعنى ، وفسادُ المعنى دائِرٌ مع الاستثناءِ من « أحد » ، وأبو عبيدٍ يخرِّجُ النصبَ على الاستثناءِ من « يَا هَلِكُ » ولكنَّهُ يلزمُ من ذلك إبطالُ قراءةِ الرَّفْعِ ، ولا سبيلَ إلى ذلك لتواترها .
وقد انفصل المبرِّدُ عن هذا الإشكالِ الذي أورده أبو عبيدٍ بأنَّ النَّهْيَ في اللفظِ ل « أَحَدٍ » وهو في المعنى للوط - عليه الصلاة والسلام - ، إذ التقدير : لا تدعُ منهم أحداً يلتفتُ ، كقولك لخادمك : « لا يَقُمْ أَحَدٌ » النَّهْيُ ل « أَحَدٍ » وهو في المعنى للخادم ، إذ المعنى : لا تدعُ أحداً يقومُ .

(9/143)

فأل الجوابُ إلى أنَّ المعنى لا تدعُ أحداً يلتفتُ إلاَّ امرأتك فدعها تلتفتُ ، هذا مقتضى الاستثناءِ كقولك : « لا تدعُ أحداً يقومُ إلاَّ زيدا معناه : فدعه يقومُ . وفيه نظرٌ ، إذ المحذور الذي قد فرَّ منه أبو عبيدٍ موجودٌ هو أو قريب منه هنا . والثاني : أنَّ الرفعَ على الاستثناءِ المنقطع .
وقال أبو شامة : قراءةُ النَّصْبِ أيضاً من الاستثناءِ المنقطع ، فالقراءتان عنده على حدِّ سواء ، ولنسرِّدُ كلامه قال : « الذي يظهرُ أنَّ الاستثناءَ على كلتا القراءتين منقطع ، لم يقصدُ به إخراجها من المأمور بالإسراءِ بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفاتِ ، ولكن استؤنف الإخبار عنها ، فالمعنى : لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا ، ويؤيدُ هذا المعنى أنَّ مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر ، وليس فيها استثناءُ البتَّة ، قال تعالى : { قَاسِرٍ يَا هَلِكُ } [الحجر : 65] الآية .

فلم تقع العنايةُ في ذلك إلاَّ بذكر من أنجاهم الله تعالى ، فجاء شرح حال امرأته في سورة [هود] تبعاً لا مقصوداً بالإخراج ممَّا تقدَّم ، وإذا اتَّضح هذا المعنى عُلم أنَّ القراءتين وردتا عليَّ ما تقتضيه العربية في الاستثناءِ المنقطع ، وفيه النصبُ والرفعُ ، فالنصبُ لغتُ أهلِ الحجاز ، وعليه الأكثر ، والرفعُ لغتُ تميم ، وعليه اثنتان من القراء » .

قال أبو حيان : « هذا الذي طوَّل به لا تحقيق فيه ، فإنَّه إذا لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراءِ بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفاتِ ، وجعل استثناءً منقطعاً ، كان من المنقطع الذي لم يتوجَّه عليه العاملُ بحال ، وهذا النوعُ يجبُ فيه النَّصْبُ على كلتا اللغتين وإنما تكون اللغتان فيما جاز تَوْهُّ العاملِ عليهن وفي كلا النوعين يكون ما بعد « إلاَّ » من غير الجنس المستثنى ، فكونه جاز في اللغتان دليل على أنَّه يتوجَّه عليه العاملُ وهو أنه قد فرض أنه لم يقصد بالاستثناءِ إخراجها من المأمور بالإسراءِ بهم ولا من المنهيين عن الالتفاتِ ؛ فكان يجبُ فيه إذ ذاك النَّصْبُ قولاً واحداً .

قال شهابُ الدِّين : « أمَّا قوله : « إِيَّاهُ لم يتوجَّه عليه العاملُ » ليس بمسلم ، بل يتوجَّه عليه في الجملة ، والذي قاله الثَّابِتُ ممَّا لم يتوجَّه عليه العاملُ من حيث المعنى نحو : ما زاد إلاَّ ما نقص ، وما نفع إلاَّ ما ضرَّ ، وهذا ليس من ذلك ، فكيف يعترض به على أبي شامة ؟ » .

وأما النصب ففيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أَنَّهُ مُسْتَثْنِيٌّ مِنْ « بَاهِلِكَ » ، وَاسْتَشْكَلُوا عَلَيْهِ إِشْكَالًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى : وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ سَرِيٌّ بِهَا ، لَكِنْ الْفَرَضُ أَنَّهُ سَرِيٌّ بِهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهَا التَّفْتُّ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُمْ لِمَا حَسُنَ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِالِاتِّفَاتِ ، فَالِاتِّفَاتُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا سَرِيٍّ مَعَهُمْ قَطْعًا .
وقد أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْرِ هُوَ بِهَا ، وَلَكِنْ لَمَّا سَرَى هُوَ وَبَنَاتُهُ تَبِعْنَهُمْ فَالْتَفَتَتْ ، وَبَيَّضَ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْأَهْلِ مَا قَرَأَ بِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَقَطَ مِنْ مِصْحَفِهِ ، « قَاسِرٌ بِبَاهِلِكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ » وَلَمْ يَذْكَرْ قَوْلَهُ { وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ } .

(9/144)

والثاني : أَنَّهُ مُسْتَثْنِيٌّ مِنْ « أَحَدٌ » وَإِنْ كَانَ الْأَحْسَنُ الرَّفْعُ إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ : { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } [النساء : 66] ، بِالنَّصْبِ مَعَ تَقَدُّمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ .
وهناك تخريج آخر لا يمكن هنا .
والثالث : أَنَّهُ مُسْتَثْنِيٌّ مَنْقُوعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي شَامَةَ .
وقال الزمخشري : « وَفِي إِخْرَاجِهَا مَعَ أَهْلِ رَوَايَتَانِ ، رَوَى أَنَّهُ أَخْرَجَهَا مَعَهُمْ ، وَأَمْرٌ أَنْ لَا يَلْتَفِتُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا هِيَ ، فَلَمَّا سَمِعَتْ هَذِهِ الْعَذَابَ التَّفْتَّتْ وَقَالَتْ : يَا قَوْمَاهُ ، فَأَدْرَكَهَا حَجْرٌ فَقَتَلَهَا ، وَرَوَى أَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يَخْلِفَهَا مَعَ قَوْمِهَا فَإِنَّ هَوَاهَا إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَسْرِ بِهَا ، وَاخْتِلَافُ الْقِرَاءَتَيْنِ لِاخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ » .
قال أَبُو حَيَّانَ : « وَهَذَا وَهَمْ فَاحِشٌ ، إِذْ بَيَّنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ مِنْ أَنَّهُ سَرِيٌّ بِهَا أَوْ لَمْ يَسْرِ بِهَا وَهَذَا تَكَادُبٌ فِي الْإِخْبَارِ ، يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَتَانِ - وَهُمَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى - يَتَرْتَبَانِ عَلَى التَّكَادُبِ » .
قال شهابُ الدِّينِ : « وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ تَتَرْتَبَ الْقِرَاءَتَانِ عَلَى التَّكَادُبِ ، وَلَكِنْ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ صَحِيحٌ ، الْفَرَضُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْقَوْلَانِ فِي التَّفْسِيرِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّكَادُبُ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ إِنَّهُ سَرِيٌّ بِهَا يَعْنِي أَنَّهَا سَرِيٌّ هِيَ بِنَفْسِهَا مَصَابِحًا لَهُمْ فِي أَوَائِلِ الْأَمْرِ ، ثُمَّ أَخَذَهَا الْعَذَابُ فَانْقَطَعَ سُرَاها ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَسْرِ بِهَا ، أَي : لَمْ يَأْمُرْهَا ، وَلَمْ يَأْخُذْهَا ، وَأَنَّهُ لَمْ يَدْمُ سُرَاهَا مَعَهُمْ بَلْ انْقَطَعَ فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ سَرِيٌّ بِهَا وَلَمْ يَسْرِ بِهَا ، وَقَدْ أَجَابَ النَّاسُ بِهَذَا ، وَهُوَ حَسَنٌ » .
وقال أبو شامة : « وَوَقَعَ لِي فِي تَصْحِيحِ مَا أَعْرَبَهُ النَّحَاةُ مَعْنَى حَسَنٌ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ اخْتِصَارٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الْقِرَاءَتَيْنِ فَكَأَنَّهَا قِيلَ : فَاسْرِ بِبَاهِلِكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ ، وَكَذَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا فِي مِصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ هَكَذَا ، وَلَيْسَ فِيهَا : « وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ » فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا مِنَ السَّرِيِّ بِهِمْ ثُمَّ كَانَتْ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ : فَإِنْ خَرَجْتُ مَعَكُمْ وَتَبِعْتُمْكُمْ - غَيْرَ أَنْ تَكُونَ أَنْتِ سَرِيَّةً بِهَا - فَانَّهُ أَهْلَكَ عَنِ الْإِتِّفَاتِ غَيْرِهَا ، فَإِنَّهَا سَتَلْتَفِتُ فَيَصِيبُهَا مَا أَصَابَ قَوْمَهَا ، فَكَانَتْ قِرَاءَةُ النَّصْبِ دَالَّةً عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ ، وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ دَالَّةً عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَأَخَّرِ ، وَمَجْمُوعُهُمَا دَالٌ عَلَى جُمْلَةِ الْمَعْنَى الْمَشْرُوحِ » .
وهو كلامٌ حسنٌ شاهدٌ لما ذَكَرْتَهُ .
قوله : { إِنَّهُ مُصِيبُهَا } الصَّمِيرُ ضَمِيرُ الشَّانِ ، « مُصِيبُهَا » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ « مَا أَصَابَهُمْ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَهُوَ مُوَصُولٌ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ « إِنَّ » ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ يُفَسَّرُ بِجُمْلَةٍ مُصَرَّحٍ بِجَزَائِهَا .

وأعرب أبو حيان : « مُصِيبُهَا » مبتدأ ، و « مَا أَصَابَهُمْ » الخبر وفيه نظرٌ من حيث الصنعة : فإنَّ الموصول معرفة ، فينبغي أن يكون المبتدأ : « مُصِيبُهَا » نكرة؛ لأنه عاملٌ تقديرًا بإضافته غير محضة ، ومن حيث المعنى : إنَّ المراد الإخبار عن الذي أصابهم أنه مُصِيبُهَا من غير عكس ويجوز عند الكوفيين أن يكون « مُصِيبُهَا » مبتدأ ، و « ما » الموصولة فاعلٌ لأنَّهم يجيزون أن يفسر ضميرُ الشان بمفرد عاملٍ فيما بعده نحو : « إِنَّهُ قَائِمٌ أَبَوكَ » .
قوله : { إِنَّ مَوْعِدَهُمْ } أي : موعد إهلاكهم . وقرأ عيسى بن عمر « الصُّبْحُ » بضميتين فقليل : لغتان ، وقيل : بل هي إبتاعٌ ، وقد تقدّم البحث في ذلك [الأعام : 96] .

قوله : { فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا } قيل : المراد حقيقته ، وقيل : المرادُ بالأمر العذابُ ، قال بعضهم : لا يمكن حملُهُ هنا على العذاب؛ لأنَّ قوله : { فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا } جعلنا ، فالجعل هو العذاب فكان الأمر شرطاً ، والعذاب الجزاءُ ، والشرط غير الجزاء ، فالأمر غير العذاب ، فدلَّ على أن الأمر هو ضدُّ النهي؛ وبدل على ذلك قول الملائكة : { إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ } [هود : 70] فدل على أنَّهم أمروا بالذهاب إلى قوم لوط بإيصال العذاب إليهم .
فإن قيل : لو كان كذلك ، لقال : « فلما جاء أمرنا ، جعلوا عاليها سافلها » ، لأن الفعل صدر عن المأمور .

فالجواب : أن فعل العبد فعل الله تعالى ، وأيضاً : فالذي وقع إنَّما وقع بأمر الله ، وبأقداره ، فلا يمتنع إضافته إلى الله تعالى؛ فكما يحسنُ إضافته إلى المباشرين ، يحسنُ إضافته إلى المسبَّب .

قوله : { عَالِيهَا سَافِلَهَا } مفعولا الجعل الذي بمعنى التَّصْيِيرِ ، و « سَجَّيلٍ » قيل : هو في الأصل مركب من « سنك وكل » وهو بالفارسية حجر وطين فعُزِّبَ ، وعُزِّبَت حروفه ، كما عزَّبوا الدِّبَّاجَ والدَّ [وان والاستبرق . وقيل : « سَجَّيلٍ » اسمٌ للسماء ، وهو ضعيفٌ أو غلط ، لوصفه ب « مَنصُودٍ » . وقيل : من أسجَلَ ، أي : أرسل فيكون « فعَيْلاً » ، وقيل : هو من التسجيل ، والمعنى : أنه ممَّا كتب الله وأسجل أن يُعذَّبَ به قوم لوط ، وينصُرُ الأول تفسيرُ ابن عباس أنَّه حجرٌ وطين كالآجر المطبوخ وعن أبي عبيدة هو الحجر الصُّلب .
وقيل : « سَجَّيلٍ » موضع الحجارة ، وهي جبالٌ مخصوصة . قال تعالى : { مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ } [النور : 43] .

قال الحسن : كان أصل الحجر هو الطين فشددت .

و « مَنصُودٍ » صفةٌ ل « سَجَّيلٍ » . والنَّضد : جعلُ بعضه فوق بعض ، ومنه { وَطَلَّحَ مَنصُودٍ } [الواقعة : 29] أي : متراكب ، والمراد وصفُ الحجارة بالكثرة .

« مُسَوِّمَةٌ » نعتٌ ل « حِجَارَةٌ » ، و حينئذ يلزمُ تقدُّمُ الوصف غير الصَّرِيح على الصَّرِيح لأنَّ « مِن سَجَّيلٍ » صفةٌ ل « حِجَارَةٌ » ، والأولى أن يجعل حالاً من « حِجَارَةٌ » ، وسوِّغ مجيئها من النكرة تخصُّص النكرة بالوصف .

والتسويم : العلامة . قيل : عَلَّمَ على كُلِّ حجرٍ اسمٌ من يرمي به وتقدّم اشتقاقه في آل عمران [14] في قوله : { وَالخيل المسومة } وقال الحسن والسديّ : كان عليها أمثال الخواتيم . قال أبو صالح : رأيتُ منها عند أم هانئ ، وهي حجارة فيها خطوط حمراء على هيئة الجرّع . وقال ابنُ جريجٍ : كان عليها سيماء لا تشبه حجارة الأرض .

و « عِنْدَ » إمّا منصوبٌ ب « مُسَوِّمَةٌ » ، وإمّا بمحذوفٍ على أنّها صفةٌ ل « مُسَوِّمَةٌ » .

وقله : « وَمَا هِيَ » الظاهرُ عودُ هذا الضمير على القرى المهلكة . وقيل : يعودُ على الحِجَارَةِ وهي أقربُ مذكور . وقيل : يعودُ على العُقوبَةِ المفهومة من السِّيَاقِ ، وَلَمْ يُؤْتَتْ « بِيَعِيدٍ » إمّا لأنّه في الأصل نعتٌ لمكان محذوفٍ تقديره : وما هي بمكانٍ بعيدٍ بل هو قريبٌ ، والمرادُ به السَّمَاءُ أو القُرَى المهلكة ، أي : وما تلك القرى المهلكة من كفّار مكة - ببعيدٍ ؛ لأنّ تلك القرى في الشّام ، وهي قريب من مكة ، وإمّا لأنّ العقوبة والعقاب واحدٌ ، وإمّا لتأويل الحجارة بعذاب أو بشيءٍ بعيدٍ ، والمراد بالآية كفار مكة ، أي أنه تعالى يرميهم بهذه الحجارة . قال أنس بن مالكٍ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عن هذا فقال : « مَا مِنْ ظالمٍ إلاّ وهو بمعرض حجرٍ يسقط عليه من ساعة إلى ساعة » . وقال قتادةٌ وعكرمةٌ : يعنى ظالمي هذه الأمة ، والله ما أجاز الله منها ظالمًا . روي : أنّ الحجر أتبع شدّادهم ومسافرهم أين كانوا في البلاد ، ودخل رجلٌ منهم الحرم ، فكان الحجر معلقًا بين السّماء والأرض أربعين يومًا حتى خرج ؛ فأصابه فأهلكه .

(9/147)

وَالَّذِينَ مَدَّيْنِ أَعَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أراكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ (84) وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (85) بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيضٍ (86) قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْخَلِيمُ الرَّشِيدُ (87) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُمُ عَنْهُ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (88) وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمٍ لَوْطٍ مِنْكُمْ بِيَعِيدٍ (89) وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ (90) قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ (91) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعْرُ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرًا إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ (92) وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مِنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ (93) وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْحَبُوا فِي ديارِهِمْ جاثمين (94) كَانُوا لَمْ يَعْتُوا فِيهَا إِلَّا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ تَمُودُ (95)

قوله تعالى : { وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا } القصة .
 أي : وأرسلنا إلى ولد مدين وهو اسم ابن إبراهيم - عليه السلام - ، ثم صار اسماً للقبيلة .
 وقال كثير من المفسرين : مَدْيَنُ اسم مدينة ، وعلى هذا فتقديره : وأرسلنا إلى أهل مدين ، فحذف « أهل » ، كقوله : { واسأل القرية } [يوسف : 82]
 أي : أهل القرية .
 وأعلم أنّ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - أول ما يبدؤون بالدعوة إلى التوحيد ، ولذلك قال شعيب - عليه الصلاة والسلام - : { يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيرهُ } ثم بعد الدّعوة إلى التوحيد يشرعون في الأهم ، فالأهم ، ولما كان المتعاضد في أهل مدينَ البَحْسَى في المكيال والميزان ، دعاهم إلى ترك هذه العادة ، فقال : { وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ } .
 قوله : « وَلَا تَنْقُصُوا » : « تَقَصَّ » يتعدى لاثنين ، إلى أولهما بنفسه ، وإلى ثانيهما بحرف الجرّ؛ وقد يحذف؛ تقول : تَقَصَّتُ زَيْدًا من حَقِّه ، وحقُّهُ ، وهو هنا كذلك ، إذ المرادُ : ولا تَنْقُصُوا النَّاسَ من المكيالِ ، ويجوز أن يكون متعدياً لواحدٍ على المعنى .
 والمعنى : لا تُقَلِّلُوا وَتُطَقِّفُوا وَيجوز أن يكون « المِكْيَالِ » مفعولاً أول ، والثاني محذوف ، وفي ذلك مبالغة ، والتقدير : ولا تَنْقُصُوا المكيال والميزان حَقَّهُما الذي وجب لهما ، وهو أبلغ في الأمر بوفائهما .
 قوله تعالى : { إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ } قال ابنُ عَبَّاسٍ : موسرين في نعمة . وقال مجاهدٌ : كانوا في خصب وسعة؛ فحذرهم زوال النعمة ، وغلاء الأسعار ، وحلول النعمة إن لم يُتُوبُوا .
 { وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ } يحيط بكم فيهلككم .
 قال ابنُ عَبَّاسٍ : أخافُ : أي : أعلم .
 وقال غيره : المراد الخوف؛ لأنه يجوز أن يتركوا ذلك العمل خشية حُصُولِ العذاب .
 قوله : « محيطٌ » صفة لليوم ، ووصف به من قولهم : أحاط به العدوُّ ، وقوله : { وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ } [الكهف : 42] .
 قال الزمخشري : إنّ وصف اليوم بالإحاطة أبلغ من وصف العذاب بها قال : لأنّ اليوم زمانٌ يشتمل على الحوادث ، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمُعَذَّبِ ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه .
 وزعم قومٌ : أنه جُرَّ على الجوار؛ لأنّه في المعنى صفةٌ للعذاب ، والأصلُ : عذاب يومٍ مُحِيطاً وقال آخرون : التقدير : عذابٌ يومٍ مُحِيطٍ عذابه . قال أبو البقاء : وهو بعيدٌ؛ لأنّ محيطاً قد جرى على غير من هو له ، فيجب إبرازُ فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف .
 واختلفوا في المراد بهذا العذاب : فقيل : عذاب يوم القيامة . وقيل : عذاب الاستئصال في الدنيا؛ كما هو في حق سائر الأمم .
 والأقربُ دخولُ كلِّ عذاب فيه ، وإحاطة العذاب بهم كإحاطة الدائرة بما فيها .
 قوله : { ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط } أي : بالعدل .
 فإن قيل : وقع التكرار ههنا من ثلاثة أوجه ، فقال : { وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ } ثم قال { أوفوا المكيال والميزان } ، وهو عين الأول ، ثم قال : { وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ } ، وهو عين الأوّل ، فما فائدة التكرار؟ .

فالجواب من وجوه :

الأول : أن القوم كانوا مُصْرَبِينَ على ذلك العمل ، فمنع منه بالمبالغة في التأكيد ، والتكرار يفيد التأكيد وشدة العناية والاهتمام .

الثاني : قوله : { وَلَا تَنْفُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ } نهي عن التنقيص ، وقوله : { أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ } أمر بإيفاء العدل ، والنهي عن الشيء أمر بصدده ، وليس لقائل أن يقول النهي ضد الأمر ، فكان التكرير لازماً من هذا الوجه ، لأننا نقول : الجواب من وجهين :

أحدهما : أنه تعالى جمع بين الأمر بالشيء ، وبين النهي عن صدده للمبالغة ، كما تقول : صل قرابتك ، ولا تقطعهم ؛ فدل هذا الجمع على غاية التأكيد .

وثانيهما : ألا نسلم أن الأمر كما ذكرتم ؛ لأنه يجوز أن ينهي عن التنقيص وينهي أيضاً عن أصل المعاملة ، فهو تعالى منع من التنقيص وأمر بإيفاء الحق ، ليدل ذلك على أنه تعالى لم يمنع من المعاملات ، ولم ينه عن المبايعات ، وإنما منع في الآية الأولى من التنقيص ، وفي الأخرى أمر بالإيفاء ، وأما قوله ثالثاً : { وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ } فليس بتكرير لأنه تعالى خص المنع في الآية الأولى بالتقصان في المكيال والميزان . ثم إنه تعالى عمم الحكم في جميع الأشياء ، فدل ذلك على أنها غير مكررة ، بل في كل واحدة فائدة زائدة .

الوجه الثالث : أنه تعالى قال في الآية الأولى : { وَلَا تَنْفُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ } وفي الثانية قال : { أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ } والإيفاء : عبارة عن الإتيان به على الكمال والتمام ، ولا يحصل ذلك إلا إذا أعطى قدرًا زائدًا على الحق ، ولهذا المعنى قال الفقهاء : إنه تعالى أمر بغسل الوجه وذلك لا يحصل إلا عند غسل كل جزء من أجزاء الرأس .

فالحاصل : أنه تعالى نهى في الآية الأولى عن التقصان ، وفي الثانية أمر بإعطاء شيء من الزيادة ، فكأنه تعالى نهى أولاً عن سعي الإنسان في أن يجعل مال غيره ناقصاً ليحصل له تلك الزيادة ، وفي الثانية أمر بأن يسعى في تنقيص مال نفسه ليخرج ماله من غير العوض .

وقوله : « بالقسط » يعني : بالعدل ، ومعناه الأمر بإيفاء الحق بحيث يحصل معه اليقين بالخروج عن العهدة ، فالأمر بإيتاء الزيادة على ذلك غير حاصل .

والبخس : هو التقص .

ثم قال : { وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } .

فإن قيل : العتو : الفساد التام ، فقوله : { وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } جار مجرى قولك : ولا تفسدوا في الأرض مفسدين .

فالجواب من وجوه :

الأول : أن من سعى في إيصال الضرر إلى الغير ، فقد حمل ذلك الغير على السعي إلى إيصال الضرر إليه فقوله : { وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } ولا تسعوا في إفساد مصالح الغير ، فإن ذلك في الحقيقة سعي منكم في إفساد مصالح أنفسكم .

والثاني : أن يكون المراد من قوله : { وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } مصالح الأديان والشرائع .

ثم قال : { بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } العَامَّةُ على تشديد ياء « بَقِيَّةٌ » .
« . وقرأ إسماعيلُ بن جعفر - من أهل المدينة - بتخفيفها قال ابنُ عطية : «
هي لَعَةُ » .

وهذا لا ينبغي أن يقال ، بل يقال : إن لم يقصد الدَّلَالَةُ على المبالغة جيء بها
مخففة وذلك أَنَّ « فَعَلَ » بكسر العين إذا كان لازماً فقياسُ الصِّفَةِ منه : «
فَعِلَ » بكسر العين نحو : سَجَّيتِ المرأةُ فهي سَجِيَّةٌ فإن قصدت المبالغة قيل
: سَجِيَّةٌ ، لأنَّ فِعِيلاً من أمثلة المبالغة فكذلك « بَقِيَّةٌ وبَقِيَّةٌ » أي : بالتشديد
والتخفيف .

قال المفسرون « بَقِيَّةُ اللَّهِ » هي تقواه . قال ابنُ عباس : ما أبقى الله لكم
من الحلال بعد إيفاء الكيل والوزن خيراً ممَّا تأخذونه بالتطفيف . وقال مجاهدٌ :
« بَقِيَّةُ اللَّهِ » بمعنى طاعة الله خير لكم من ذلك القدر القليل ؛ لأنَّ منفعة
الطاعة تبقى أبداً .

قوله : { إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } قال ابنُ عطية - رحمه الله - : « وجوابُ هذا
الشرط متقدِّمٌ » يعنى : على مذهب من يراه لا على مذهب جمهور الصرَّيين .
وإنما شرط الإيمان لكونه خيراً لَهُمْ ؛ لأنهم إن كانوا مؤمنين مقرِّين بالثواب
والعقاب عرفوا أَنَّ السَّعْيَ في تحصيل الثَّوَابِ وفي الحذر من العقابِ خير لهم
من السَّعْيِ في تحصيل ذلك القليل .

والمعلق بالشرط عدم عند عدم الشرط ؛ فدَلَّ ظاهرُ الآية على أَنَّ من لم
يحترز عن هذا التطفيف لا يكون مُؤْمِنًا .
قوله : { وَمَا آتَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيضٍ } أي : إِنِّي نصحتكم ، وأرشدتكم إلى الخير ،
وما عليَّ منعكم من هذا الفعل القبيح . وقيل : لَمَّا قال لهم : إِنَّ البخس
والتطفيف يزيل النعم عنكم ، وأنا لا أقدر على حفظها عليكم في تلك الحالة ؛
قالوا له : { أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا } قرأ حمزة والكسائيُّ
وحفص عن عاصم ، « أَصْلَاتُكَ » بغير واو . والباقون بالواو على الجمع .
قوله : { أَوْ أَنْ تَفْعَلَ } العَامَّةُ على نون الجماعة ، أو التعظيم في « تَفْعَلُ » و
« نَشَاءُ » .

وقرأ زيد بنُ عليٍّ ، وابنُ أبي عبله والضحاك بنُ قيس بناء الخطاب فيهما . وقرأ
أبو عبد الرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء ، فمن قرأ بالنون فيهما
عطفه على مفعول « تَتْرَكَ » وهو « ما » الموصولة ، والتقدير : أصلواتك
تأمرك أن تترك ما يعبدُ آبَاؤُنَا ، أو أن تترك أن تفعل في أموالنا ما نشاءُ ، وهو
بخسُ الكيل والوزن المقدَّم ذكرهما . و « أَوْ » للتنوع أو بمعنى الواو ، قولان ،
ولا يجوز عطفه على مفعول « تأمرك » ؛ لأنَّ المعنى يتغيَّرُ ، إذ يصير التقديرُ :
أصلواتك تأمرك أن تفعل في أموالنا .

ومن قرأ بالتاء فيهما جاز أن يكون معطوفاً على مفعول « تأمرك » ، وأن
يكون معطوفاً على مفعول « تترك » ، والتقديرُ : أصلواتك تأمرك أن تفعل
أنت في أموالنا ما تشاءُ أنت ، أو أن تترك ما يعبدُ آبَاؤُنَا ، أو أن تترك أن تفعل
أنت في أموالنا ما تشاءُ أنت .

(9/150)

ومن قرأ بالنون في الأوَّلِ وبالتاء في الثاني كان : « أن تفعل » معطوفاً على
مفعول : « تأمرك » فقد صار ذلك ثلاثة أقسام ، قسم يتعيَّن فيه العطفُ على

مفعول : « تَتْرَكَ » وهي قراءةُ التَّوْنِ فيهما ، وقسم يتعيَّن فيه العطفُ على مفعول « تَأْمُرُكَ » ، وهي قراءةُ التَّوْنِ في « نَفْعُلُ » والتاءُ في « تَشَاءُ » ، وقسيم يجوزُ فيه الأَمْرانِ وهي قراءةُ التَّاءِ فيهما .
والظَاهِرُ من حيثُ المعنى في قراءةِ التَّاءِ فيهما ، أو في « تَشَاءُ » أنَّ المراد بقولهم ذلك هو إيفاءُ المكِبالِ والمِيزانِ ؛ لأنه كان يامرهم بهما .
وقال الزمخشريُّ : « المعنى : تأمرُكَ بتكليفِ أن تترك ، فحذف المضاف لأنَّ الإنسان لا يؤمَّرُ بفعلٍ غيره » .
واعلم أنَّ قولهُ : { أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ ءَابَاؤُنَا } إشارةٌ إلى أنه أمرهم بالتوحيد .
وقوله : { أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ } إشارةٌ إلى أنه أمرهم بترك البخس .

فصل

قيل : المرادُ بالصلاة هنا الدِّينُ والإيمانُ ؛ لأنَّ الصلاةَ أظهرُ شعائرِ الدينِ ؛ فجعلوا ذكرَ الصَّلَاةِ كنايةً عن الدِّينِ . وقيل : أصلُ الصَّلَاةِ الاتِّبَاعُ ، ومنه أخذ المصلي من خيلِ المسابقةِ ، وهو الذي يتلو السابقُ ؛ لأنَّ رأسه يكون على صلوَى السِّبَاقِ ، وهما ناحيتا الفخذين ، والمعنى : دَبُّكَ يَأْمُرُكَ بذلك . وقيل : المرادُ هذه الأفعالُ المخصوصةُ ، روي أنَّ شُعَيْبًا كان كثيرَ الصَّلَاةِ ، وكان قومه إذا رأوه يصلي يتغامزون ويتضحكون ، فقصدوا بقولهم : أصلاتُكَ تأمرُكَ السخريةَ والاستهزاءَ .
{ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ } .

قال ابن عباس : أرادوا السَّفِيهَ الغاوي ؛ لأنَّ العربَ قد تصفُ الشيءَ بضده فيقولون : للديغِ سليم ، وللفلاةِ مفازة .
وقيل : قالوه على وجهِ الاستهزاءِ ، كما يقال للبخيلِ الخسيسِ « لو رآكَ حاتمٌ ، لسجد لك » ، وقيل : الحليمُ ، الرشيدُ بزعمك .
وقيل : على الصَّحَّةِ أي : إِنَّكَ يَا شُعَيْبُ فينا حليمٌ رشيدٌ لا يحصل بك شقٌّ عصا قومك ، ومخالفةُ دينهم ، وهذا كما قال قومٌ صالح : { قَدْ كُنْتَ فِيْنَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا } [هود : 62] .

قوله : « أَرَأَيْتُمْ » قد تقدَّم مراراً [يونس : 50] . وقال الزمخشريُّ هنا : فإن قلت : أين جوابُ « أَرَأَيْتُمْ » وما له لم يثبت كما ثبت في قصَّةِ نوح ، وصالح ؟ قلتُ جوابُهُ محذوفٌ ، وإنما لم يثبت ؛ لأنَّ إثباته في القصتين دلٌّ على مكانه ، معنى الكلامِ ينادي عليه ، والمعنى : أخبروني إن كنت على حجة واضحةٍ ويقين من ربِّي ونبياً على الحقيقة ، أيصحُّ أن لا أمرُكم بتركِ عبادةِ الأوثانِ والكفِّ عن المعاصي ، والأنبياءُ لا يبعثون إلا لذلك ؟ .

قال أبو حيان : وتسميَةُ هذا جواباً ل « أَرَأَيْتُمْ » ليس بالمصطلح ، بل هذه الجملةُ التي قدَّرها في موضعِ المفعولِ التَّضائِي ل « أَرَأَيْتُمْ » لأنَّ « أَرَأَيْتُمْ » إذا صُمَّتْ معنى أخبرني تعدَّت إلى مفعولين ، والغالبُ في الثاني أن يكون جملةً استفهاميةً ينعقدُ منها ، ومن المفعولِ الأوَّلِ في الأصلِ جملةٌ ابتدائيةٌ كقول العرب : « أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما صنع » وقال الحوفيُّ : « وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ لدلالةِ الكلامِ على تقديره : أعدلُّ عمَّا أنا عليه » .

وقال ابن عطية : « وجواب الشرط الذي في قوله : « إن كنت » محذوف تقديره أصل كما ضللتكم ، أو أترك تبليغ الرسالة ، ونحو هذا مما يليق بهذه المحاجة » .

قال أبو حيان : وليس قوله : « أصل » جواباً للشرط ؛ لأنه إن كان مثبتاً فلا يمكن أن يكون جواباً لأنه لا يترتب على الشرط ، وإن كان استفهاماً حذف منه الههزة فهو في موضع المفعول الثاني ل « رأيتم » وجواب الشرط محذوف يدل عليه الجملة السابقة مع متعلقها .

فصل

المعنى { أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي } بصيرة وبيان من ربي { وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا } حلالاً .

قيل : كان شعيب كثير المال الحلال .

وقيل : الرزق الحسن : العلم والمعرفة أي : لما أتاني جميع هذه السعادات ، فهل ينبغي لي مع هذه النعم أن أخون في وحيه ، أو أن أخالف أمره ونهيه ، وإذا كان العز من الله ، والإذلال من الله ، وذلك الرزق إنما حصل من عند الله فأنا لا أبالي بمخالفتكم ، ولا أفرح بموافقكم ، وإنما أكون على تقرير بدين الله وإيضاح شرائعه .

قوله : { وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ } قال الزمخشري : خالفني فلان إلى كذا : إذا قصده وأنت مؤول عنه ، وخالفني عنه إذا ولى عنه وأنت قاصده ، ويلقاك الرجل صادراً عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول : « خالفني إلى الماء » ، يريد أنه ذاهب إليه وارداً ، وأنا ذاهب عنه صادراً ، ومنه قوله تعالى : { وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنهَاطُمْ عَنْهُ } يعني أن أسبقكم إلى شهواتكم التي نهيتكم عنها لأستبد بها دوتكم .

وهذا الذي ذكره الزمخشري معنى حسن لطيف ، ولم يتعرض لإعراب مفرداته ؛ لأن بفهم المعنى يفهم الإعراب .

فيجوز أن يكون قوله : « أَنْ أُخَالِفَكُمْ » في موضع مفعول ب « أُرِيدُ » ، أي : وما أريد مخالفتكم ، ويكون « فاعل » بمعنى « فعل » نحو : جاوئ الشيء

وجزته ، أي : وما أريد أن أخالفكم ، أي : أكون خلفاً منكم . وقوله : { إِلَى مَا أَنهَاطُمْ } يتعلق ب « أُخَالِفَكُمْ » ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال ، أي : مائلاً إلى ما أنهاكم عنه ، ولذلك قدر بعضهم محذوفاً يتعلق به هذا الجار تقديره : وأميل إلى أن أخالفكم ، ويجوز أن يكون « أَنْ أُخَالِفَكُمْ » مفعولاً من أجله ، وتتعلق « إلى » بقوله « أُرِيدُ » بمعنى : وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه .

(9/152)

ولذلك قال الزجاج : وما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه . ويجوز أن يراد بأن أخالفكم معناه من المخالفة ، وتكون في موضع المفعول به ب « أريد » ، ويقدر مائلاً إلى .

والمعنى : وما أريد فيما أمركم به وأنهاكم عنه : { إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتَ } . قوله : { مَا اسْتَطَعْتَ } يجوز ما « ما » هذه الوجوه :

أحدهما : أن تكون مصدرية ظرفية أي : مدة استطاعتي .

والثاني : أن تكون « ما » موصولة بمعنى « الذي » بدلاً من « الإِصْلَاح »

والتقديرُ : إن أريدُ إلاَّ المقدارَ الذي أستطيعه من الصَّلاحِ .
الثالث : أن يكون على حذفِ مضاف ، أي : إلاَّ الإصلاحَ إصلاحًا ما استطعتُ ، وهو أيضًا بدلٌ .

الرابع : أنَّها مفعولٌ بها بالمصدرِ المعرَّفِ ، أي : إنَّ أريدُ إلاَّ أن أصلح ما استطعت إصلاحه؛ كقوله : [المتقارب]
3006- صَعِيفُ التُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ ... يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ
ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشريُّ ، إلاَّ أنَّ إعمال المصدرِ المعرَّفِ قليلٌ عند البصريين ، ممنوعٌ إعماله في المفعول به عند الكوفيين ، وتقدَّم الجارَّان في « عليه » و « إليه » للاختصاص أي : عليه لا على غيره ، وإليه لا إلى غيره .

فصل

اعمل أنَّ القوم كانوا قد أقرُّوا إليه بأنَّه حلِيمٌ رشيدٌ؛ لأنَّه كان مشهوراً بهذه الصفة ، فكأنه عليه الصلاة والسلام قال لهم : إنَّكم تعرفون من حالي أني لا أسعى إلاَّ في الإصلاح وإزالة الفسادِ ، فلمَّا أمرتكم بالتَّوحيد وترك إيداء النَّاسِ؛ فاعلموا أنَّه دينٌ حق وأنه لي غرضي منه إيقاع الخصومة ، وإثارة الفتنة ، فأنتم تعرفون أني أبغض ذلك الطريق ، ولا أسعى إلاَّ إلى ما يوجب الإصلاح بقدر جهدي وطاقتي ، وذلك هو الإبلاغ والإنذار وأما الإجبارُ على الطاعة فلا أقدرُ عليه ، ثمَّ أكد ذلك بقوله : { وَمَا تَوْفِيقِيَا إِلَّا بِاللَّهِ } والتوفيق تسهيل سبيل الخير « عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ » اعتمدت « وَإِلَيْهِ أُنِيبُ » أرجع فيما ينزله علي من التَّوَابِ ، وقيل : في المَعَادِ .

قوله : { لَا يَجْرِمَنَّكُمْ } العامَّةُ على فتح ياءِ المضارعة من « جرم » ثلاثياً .
وقرأ الأعمشُ وأبو وثابٍ بضمها من « أجرم » وقد تقدَّم [هود 22] أنَّ « جَرَمَ » يتعدَّى لواحدٍ ولأثنين مثل : كسب ، فيقال : جَرَمَ زيدٌ مالاً نحو : كَسَبَهُ ، وجرمته دُنياً ، أي : كَسَبته إياه فهو مثلُ كسب؛ وأنشد الزمخشري على تعدية لآثنين قوله : [الكامل]

3007- وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً ... جَرَمْتُ قَرَارِضَهُ بَعْدَهَا أَنْ يَعْصَبُوا

فيكون الكاف والميم هو المفعول الأول .
والثاني : هو « أَنْ يَصِيبَكُمْ » أي : لا تَكْسِبَنَّكُمْ عداوتي إصابة العذاب وقد تقدَّم أنَّ جَرَمَ وأجرم بمعنى ، أو بينهما فرق .

ونسب الزمخشريُّ ضمَّ الياءِ من أجرم لابن كثير .
والعامَّةُ أيضاً على ضمِّ لام « مِثْلُ » رفعاً على أنَّه فاعل « يُصِيبُكُمْ » وقرأ مجاهدٌ والجحدريُّ بفتحها وفيها وجهان :

أحدهما : أنَّها فتحةٌ بناءً وذلك أنَّه فاعل كحاله في القراءة المشهورة ، وإنَّما بُني على الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكن؛ كقوله تعالى :